لصمت: انهيار السلطوية

توثيقي لثورة ١٤ فبراير البحرينية

عباس المرشد



جدار الصمت:
انهيار السلطوية

مدخل توثيقي لثورة 14 فبراير البحرينية

عباس المرشد

اوال

مركـــز أوال للدراســـات والتوثيـــق

AWAL CENTRE FOR STUDI S & DOCUMENTATION

الطبعة الأولى، بيروت، مايو 2014

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com

المقدمة

تعتبر البحرين أصغر دولة في منطقة الخليج العربي، حيث لا تتعدّى مساحتها 760 كلم. حسب التّصنيف التّاريخي، فقد كانت تسمية «البحرين» تشمل منطقة أوسع من ذلك، حيث تُطلق على السّاحل الغربي لمنطقة الخليج العربي، انطلاقاً من رأس «مسندم» إلى البصرة، كما تمتدّ عرضاً لتضمّ حدود الحجاز. وحسب التّسميات المعاصرة؛ فإنّ تسمية البحرين كانت تضمّ سابقاً كُلّاً من قطر، وجزءاً من الإمارات العربية المتحدة، والمنطقة الشّرقية في المملكة العربية السعودية. لأسبابٍ سياسيّة تاريخية عديدة، ومع مطلع القرن السّادس عشر الميلادي؛ فقد تقلّص هذا الإقليم إلى حدود جزيرة البحرين وجزء من المنطقة الشرقية. بعدها، وتحديداً في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي؛ تقلّصت الحدودُ الجغرافيّة للبحرين لتقتصر على مساحة جزيرة البحرين، وبعض الجزر الملاصقة لها، مثل جزيرتي سترة والمحرق، إضافة إلى بعض الجزر القربية، وهي أم النعسان، وجدة، ومجموعة جزر حوار.

البحرين من المناطق التي دخلت في الإسلام طوعاً، ومن دون حرب، وذلك بعد استجابة حاكمها آنذاك، المنذر بن ساوى التميمي، لرسالة النبي الأكرم في السّنة السّابعة للهجرة (629 م). وكان دخول إقليم البحرين الإسلام داعماً اقتصاديّاً وجيو سياسيّاً للإسلام، حيث أسهم ذلك لاحقاً في عملية انتشار الإسلام إبّان فترة الفتوح الإسلاميّة.

البحرين اليوم

حالياً، تحتلّ البحرين موقعاً استراتيجيّاً في السّياسة الدّوليّة، فهي تقع بين أكبر دولتين في منطقة الخليج العربي. إيران من الشرق، والجزيرة العربية من جهة الغرب. تضمّ البحرين مقرّ

الأسطول الأمريكي الخامس، حيث يتواجد أكثر من خمسة آلاف جنديّ من البحرية الأمريكيّة، بالإضافة إلى عددٍ كبير من جنود المارنيز.

في عام 1971م حصلت البحرين على الاستقلال عن الإدارة البريطانية، بعد أكثر من 150 عاماً من الحماية البريطانية. وقتها، كانت بريطانيا تدير شؤون البلاد الخارجية، وفي النّصف الثّاني من عمر تلك الحماية؛ تولّت الإدارة البريطانية أيضاً إدارة الشّأن المحلّي، إلى جانب الشأن الخارجي. حصول البحرين على الاستقلال بعد تقرير مبعوث الأمم المتحدة عن البحرين لتقرير مصير البحرين؛ كان بداية الفرص التّاريخيّة لتحوّل البحرين من نظام

«المشيخة» الميراثي، إلى دولةٍ حديثة تكفل حقوق مواطنيها، وتُرسّخ بناء مؤسساتٍ منفصلةٍ عن إرث العلاقة السّيئة التي ربطت الحكومة المحليّة – المدعومة بريطانيّاً – بالمواطنين الذين كان يُطلق عليهم رسميّاً اسم «رعايا حاكم البحرين» و«رعايا البحرين»، في إشارةٍ واضحةٍ إلى غياب الجانب الفردي للمواطن، وتبعيّته للحاكم ومنْ يملكُ الأرض. فقد بُنيت الدّولة في البحرين على أساس السّيطرة، واختراق المؤسّسات، وإبعاد أيّ طابع استقلالي لأية مؤسّسة سياسيّة أو مؤسّسة مدنيّة، وهذا ما جعل الدّولة – وعلى مدى عقود – تُحْكِم سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني، وتجعل منه مجتمعا تابعاً، وضعيفاً.

الرّابع عشر من فبراير 2011

بعد أربعين عاماً من إعلان استقلال دولة البحرين؛ شهدت البلاد أكبر حركة احتجاجية. ففي 14 فبراير 2011م تفجّرت حركة شعبيّة للمطالبة بإصلاحاتٍ سياسيّة حقيقية، وإعادة الاعتبار للفرد المواطن بإعطائه فرصاً متساوية وعادلة في المواطنة. كانت الأحداث تتسارع بنحوٍ دراماتيكي، ما خلق وضعاً فريداً من الإجماع الشّعبي لم تشهد البحرين مثيله إلا في عام 1954م عندما تشكّلت هئية الاتحاد العليا للمطالبة بمطالب تكاد تتشابه مع المطالب التي رفعها البحرينيّون طوال تاريخهم المطلبيّ، وحتّى يوم الرّابع عشر من فبراير.

لا شكّ أنّ أحداث الرّبيع العربي كانت حافزاً قويّاً ومؤثراً أساسيّاً في تشكيل الزّخم الجماهيري، وذلك على النّمط الذي تميّزت به حركة الاحتجاج في 14 فبراير، إلا أن ثمّة خصوصيّة

تطبع ربيع البحرين في بُعدين أساسيين، وهما:

1. **البُعد الأول:** حجم العنف الذي مورس ضدّ المحتجّين مقارنةً بالدّول الأخرى. حيث أظهرت حدّة العنف الرّسمي ممارسةً غير مسبوقة في مواجهة الاحتجاجات الشّعبية، وأفرزت بدورها نتائج احتجاجيّة لم تتوافر إلا نادراً، مثل تشكيل رابطة أطباء وصحافيين بحرينيين خارج البحرين كأشكال غير تقليدية بجانب التنظيمات التقليدية الخاصة بقوى المعارضة. وقد مورس القمع الحكومي مقروناً بسياسةٍ بغيضة قامت على الفرز الطائفي، وعلى كافة المستويات.

2. **البُعد الثاني:** استمراريّة الاحتجاجات وعدم توقفها منذ بداية ظهورها الأوّل تحت عنوان العمل السّياسيّ السّلمي الذي تمارسه النّخبُ السّياسيّة المعارضة. هذه الاستمراريّة تصل بعمقها التّاريخي إلى ثلاثينيّات القرن الماضي، ووصولاً إلى مرحلة الاستقلال، وحتى ما بعد ميثاق العمل الوطني 2001م، وانتهاءً بحركة الاحتجاج في 14 فبراير 2011.

عملية الدّمج بين هذين البُعدين تقودنا إلى ربط الأحداث في سياقٍ متشابه مع مسار تفسير الرّبيع العربي، وهو غياب أصل المواطنة، وتراكم الممارسات التّدخّلية للدولة على النّحو الذي يجعل من الدّولة عبئاً، وفائضاً تمارس الإكراه، والقسْر، والتّسلط، بدلاً من تحقيق العدالة وحماية المواطنين. في ظلّ ذلك، تتحوّل ثروات الدّولة الوطنيّة من موارد للتّنمية الوطنيّة العامة، إلى موارد تنمية الولاء الشّخصي، وبناء شبكات الدّعم للحكومة على حساب المواطنين. والنّتيجة المتوقّعة من ذلك، هو أنّ طابع الممارسات لن يكون خارج العنف المنظّم، وما يتبعه من سياسات التمييز ذات البعد الطائفي والعرقي، ما يعني – بالتّالي – تشكيل العصبيّة المجتمعية على أسس الصراع والمنافرة، بدلاً من أسس السّلام والمواطنة.

تحليل نظام السّلطة في البحرين

إنّ البحث عن مفاهيم المواطنة الحديثة – ضمن هذه الحقبة التاريخية – يُتيح معرفة الآثار التي ترتّبت على عدم إنجازها، أو الإبقاء على صفتها المنقوصة. ما نريد الوصول إليه، هو فحص مبدأ المواطنة الدّستورية في الفترة التي سبقت حدث 14 فبراير، وكيف أدّى غياب، أو ضبابية، هذا المفهوم إلى ترسيخ ممارساتٍ ومنهجيات معيّنة في رسْم السّياسة العليا للدّولة، بما في ذلك سياسة الفرْز الطائفي، وبناء «شبكات زبائنية» خاصة بنظام الحكم.

من شأن ذلك أن يقودنا إلى فرضيةٍ مهمة، وهي قضية نظام السّلطة في البحرين، واعتبارها أمراً أوسع من كونها سياسة عامة يمكن تكييفها أو ضبطها بكيفيّات أو وضعيّات معيّنة من خلال التّسويات والمساومات السّياسيّة المعروفة بين اللاعبين السياسيين. خلافاً لذلك، فإنّ هذه القضيّة تطالُ القاعدة التي يقف عليها النّظامُ السّياسي برمّته, وهي – وإنْ لم تكن مستعصيّة على التغيير – فإنّ تغييرها يعني في ما يعنيه تغيير النّظام السّياسي، ومؤسّسات/ مراكز تقاسُم القوّة فيه. نظريّاً، وبحسب المجريات التاريخيّة، ليس هنالك ما يستثني أو يمنع النّظام في البحرين من الاتّصاف بسمة العقلنة، والتي رصد ماكس فيبر تمثّلها في سلوك الدّول الحديثة التي أخذت بالظّهور منذ منتصف القرن التّاسع عشر الميلادي.

سيكون السّعي لتحليل نظام السّلطة في البحرين، على أمل أنّ فهماً أكبر لها سيُمكّن من التّفاعل معها بكفاءة أفضل، سواء من قِبل النّخب الثقافيّة أو المواطنين عموماً، وهذا من شأنه تغييرها بشكلٍ أو بآخر, بدرجة طفيفة أو عميقة.

منهجيّة الكتاب

تجمع منهجيّة الكتاب بين التوثيق التاريخي والتحليل الموضوعي. في طريقة التويثق التاريخي تمّ اتباع التسلسل الزمني بحيث ستُمكّن من تكوين سردية خاصة بتتابع الأحداث وتطوّرها مع تطوّر المكوّنات التي قادت إلى بداية الأحداث، ومن الطبيعي أن تكون مثل هذه العملية تخضع للانتقائية نظراً لكثرة الأحداث وصعوبة رصدها من جهة ومن جهة أخرى فإن أي عملية توثيق لا تأخذ على عاتقها رصد الأحداث كاملةً بقدر ما تحاول رصد الأهم والأبرز والأكثر تأثيراً في مسار الأحداث، وهذا يعني إخضاع الأحداث نفسها لعملية تحليل أوليّة وفرزها وتصنيفها، وقد قادت هذه العملية إلى رصد مئات من الصحفات والأحداث كما قادت لتصنيف متمايز قد يرى النور في مشاريع أخرى مثل الوثائق والبيانات أو تحليل مضمون الصحف والتغطيات الإعلامية أو تحليل القضايا المكوّنة لثورة 14 فبراير 2011.

وربّما اعتبر البعض أن إضافة التحليل لعملية الرصد هي خروج عن منهجيّة التوثيق الموضوعي والملتزم الحيادية، إلا أن التحليل المضاف هنا لم يكن إلا بعض أجزاء الحدث نفسه، حيث جاءت عملية التحليل كرصد للاتجاه العام لأصحاب الحدث وكجزء من الحدث التاريخي

أيضاً. إذ نحاول وعبر منهجيّة البحث الاسترجاعي، التّوصّل إلى تفسيرات واقعية تخصّ حركة الاحتجاج الشّعبيّة التي انطلقت في 14 فبراير. هذه المنهجيّة من شأنها توفير إطارٍ مفاهيمي قادر على ربط الأحداث بسياقها المحلي، مع تأكيد جوانب الفرادة التي حدثت في الفترة من مارس– مايو 2011م.

نتيجةً لذلك فإن بعض الأحداث أو الوقائع ربما لم تقع تحت يد الكاتب أو حدثت غفلة عنها وسط الكمّ الهائل والمتراكم من الوقائع أو لأن بعض تفاصيلها غير مكتمل الوضوح أو لضعف تأثيرها ووقوعها في سلسلة بعيدة عن الحدث الرئيسي الذي يعالجه الكتاب، وهي أمور يمكن استدراكها لاحقاً في مشاريع توثيقية أو تحليلية أخرى، وربما اعتبر هذا الكتاب جزءاً من مشروع أوسع يأخذ على عاتقه تدوين سردية الثورة ودراسة تفاصيلها الصغيرة والكبيرة. فبحسب ما تجمّع لدى الكاتب من وثائق وتدوينات تقرّر أن يكون هناك جزء خاص يصدر تباعاً يهتم بجمع وتدوين وثائق ثورة 14 فبراير وبالأخص ما حدث في دوّار اللؤلؤة من خطب وبيانات وممارسات ديمقراطية استعرض هذا الكتاب بعضاً منها.

أخيرا فإن بعض النصوص التوثيقية ربما نقلت كاملة كما في موضوع تقرير لجنة تقصى الحقائق المستقلة وتقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان فيما يخص هدم المساجد وينبغي الإشادة هنا بشجاعة أولئك الكتاب واستمرارهم في العمل بصمت دون ضجيج الإعلام، كما تجدر الإشارة الضرورية إلى ان الفترة التي تناولها هذا المدخل هي عام 2011 فقط دون ان يتعرض لما حدث بعد ذلك اعتمادا على ما تم رصده.

مدخل تمهيدي:
خلفيات التطور الاجتماعي والسياسي

يعالج هذا الفصل المقدّمات الأساسية لفهم طبيعة المجتمع البحريني وقضاياه السياسية والاجتماعية والتي كان لها الأثر المباشر في تتويج أحداث 14 فبراير؛ وهي مقدّمات حاول النظام جاهداً استخدامها بطريقة سياسية ووظّف بعض مفرداتها لمواجهة استحقاقات الديمقراطية لسنوات عديدة، ومن هنا تأتي أهمية استعراض المقوّمات والركائز التي يرتكز عليها الفعل السياسي في المجتمع البحريني.

إنّ ما تتيحه القراءة الفاحصة للمكونات التاريخية والاجتماعية للمجتمع البحريني هو أن الصراع السياسي ظلّ ممتدّاً منذ بداية القرن العشرين وبالتحديد سنة 1923 واستمر باقياً حتى انفجار الوضع بشكله الحالي في 14 فبراير 2011 حيث ظلّ مطلب المشاركة في إدارة البلاد عبر مجلس تشريعي منتخب بالكامل وفرص تداول السلطة وكسر الاحتكار العائلي لها، ظلّ مطلباً ثابتاً في جميع الحركات السياسية والاجتماعية، وفي المقابل ظلّت أدوات النظام واحدة أيضاً من خلال استخدام استراتيجيات منهجية راسخة مثل حملات القمع والاعتقال والنفي وسحب الجنسيات ومنع التظاهر وملاحقة الناشطين على الأرض واللجوء لحملات التشويه والوصف بالخيانة والعمالة الخارجية والتقليل من شأن حركة الاحتجاج كأدوات إعلامية يضاف إلى ذلك طبعاً الاستعانة بالخبرات الأمنية الخارجية ومنحها كافة الصلاحيات والإمكانيات الخاصة بالتفنّن في القمع

والملاحقة، وما كان يشكّل عنصر قوة بشكل دائم هو قدرة النظام على توظيف التباين الاجتماعي والانقسام المذهبي لصالح أجنداته السياسية والتخويف بالحرب الأهلية والطائفية.

لذا فإن مقاربة ما لحق بثورة 14 فبراير 2011 بما سبقها تصبح عمليةً ضروريةً لفهم مجريات الأحداث وتطوّرها والمخارج المتوقّعة لها أيضاً.

أولاً:
التّشكيلات الاجتماعيّة والدّينيّة

من النّاحية السيوسيولوجيّة؛ تُصنّف البحرين ضمن البلدان المتنوّعة «إثنيّاً»، ومن شأن هذا التنوّع أن يلعب دوراً مهمّاً في التّأثير في فعّاليّة النّظام السّياسي وشرعيته، من جهة، وأن يمارس دوراً أهم في تشكيل الهويّة الوطنيّة والهويّات الفرعيّة وما قد ينتج منها من صراع أو تعايش، من جهةٍ أخرى.

عادةً ما يصادف الدّراسون للتركيب الاجتماعي صعوباتٍ منهجيّة ومفهومية إزاء تحديد الإثنيّات في البحرين، وذلك نظراً إلى ندرة، أو عدم شمول الموضوعية المتّبعة، بما أدّى الى ضعف التراكم البحثي، وقلّة البيانات الخاصة بالوضع الاجتماعي، وهذا يرجع في الأساس إلى سياسات الدّولة التي تعمل – بذريعة المواطنة الشّاملة – على حجْب المعلومات، وعدم الاعتراف بالجماعات بوصفها جماعات أصيلة، الأمر الذي يؤدّي إلى خلْق تصوّراتٍ ذاتيّة لكلّ جماعة على حدة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، يُمكّن النّظام السّياسي من استغلال غياب المعرفة، من أجل تمرير سياساتٍ خاصةٍ به، تدور وظيفتها حول تقوية جهاز الدّولة، وتشويه المجتمع.

التنوّع الإثني

إنّ وجود تباين اجتماعي (social differentiation) من الأمور المسلّم بها داخل المجتمعات البشريّة كافة، ويعتبر التّنوّع الإثني (الأصول العرقيّة، الاختلاف اللّغوي، الانتماء الدّيني أو المذهبي) حالاً فرعيّة، ومظهراً من مظاهر عديدة للتّباين الاجتماعي.

وبحسب سعد الدين إبراهيم، فإنّ هذا التنوّع يصبحُ معقّداً ومثيراً للعديد من الإشكاليات عندما يتظافر مع تنوّعاتٍ أخرى ذات طابع مذهبيّ أو طبقي أو سياسي [1]؛ وفي حال البحرين، فإنّ التنوّع الإثني يتداخل مع تصنيفٍ سياسيّ واجتماعي، بما يجعله «معقّداً» و«مثيراً» للقلق أيضاً، وهذا يعود إلى استخدام الجماعات للتنوّع استخداماً سياسيّاً، يدور في الغالب حول قهْر جماعاتٍ معيّنة، واندفعاها لمقاومة هذا القهر، بما يؤدّي في النهاية إلى بروز إشكاليات صراعيّة في أحيان عديدة، لا سيّما في أوقات الاستحقاقات السّياسية التي تُعيد ترتيب شبكة المصالح السّائدة والمهيمنة في المجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن البحرين، قديماً وقبل ظهور الإسلام، كانت مأهولة بالسّكان، والدّليل على ذلك كثرة ما فيها من القرى والآثار التّاريخيّة الدّالة على قِدم الاستيطان البشري للجزيرة بأكثر من ألفي سنة قبل الميلاد كما يُقدَّر ذلك. ويعودُ ذلك إلى توفّر المياه فيها، وخصوبة أرضها زراعيّاً، ووقوعها على البحر، ما ساعد على بناء اقتصاد تجاري منفتح.

ويمكن التعرّف على تقديرات السّكان من خلال معرفة نسبة الأراضي التي كانت مستخدمة زراعيّاً ومدنيّاً، وما تحتاجه تلك المساحات من أيدي عاملة، بما يُفضي إلى الاستنتاج بأنّ الكثافة السّكانيّة للسكان كانت عاليةً في القديم.

حتّى فترة ظهور الإسلام، في القرن السّادس الميلادي، أقام في منطقة البحرين عدد من القبائل العربيّة، وكان أكثرها من قبائل عبد القيس، وتنضمّ إليها عشائر من تميم، ومن بكر بن وائل، ومن الأزد. يقول الجاسر عن سكان البحرين «إنّ مجمل ما نجده واضحٌ في تاريخها – منذ العهد الإسلامي وقبله – فقد كانت بلاد البحرين بصفةٍ عامة قبل الإسلام تحتلّها قبائل من العرب من إياد والأزد، ثم لما تفرّقت قبيلة ربيعة، بسبب الحروب بينها استوطنت فروع منها البحرين، وأشهرها بكر بن وائل وعبد القيس، وظهر الإسلام وعبد القيس وبعض فروع من بكر وغيرهم من ربيعة هم سكان البلاد مع انتشار بني تميم في أريافها حتى أزاحوا بعض فروع ربيعة إلى الشمال من جهات العراق». إلا أن الامتداد الإسلامي، والاستعانة ببعض سكّانها في جيوش الفتوحات، وبسبب الأوضاع السّياسيّة التي مرّت بها الخلافة الإسلامية إثر الثّورات التي قامت ضدّها في

أقاليمها المختلفة؛ كلّ ذلك أثّر في التركيبة الإثنيّة في مختلف المناطق الإسلاميّة، وخاصة منطقة البحرين التي كانت ملاذاً لعددٍ من الحركات السّياسيّة.

السّكان الأصليّون، السّكان الأقدم

بسبب تعدّد الهجرات وكثرتها، من البحرين وإليها، فإنّه يصعبُ التّسليم بمقولة «السّكان الأصليين». إلا أن ذلك لا يمنع من تشييد مقولة أكثر تعبيراً عن الواقع، وهي مقولة «السكان الأقدم»، وذلك بناءً على تحديد فتراتٍ زمنيّة محدّدة، وبحسب متطلّبات البحث الموضوعي.

مثلاً، حين نأخذ فترة دخول آل خليفة إلى البحرين واستيلائهم عليها، سنة 1783م، لتكون عتبةً زمنيّة تُقاس عليها أقدميّة السّكان؛ لوجدنا أنّ المصادر التّاريخيّة تشيرُ إلى أنّ السّكان القدماء كانوا ينحدرون من أصولٍ عربيّة مستوطنة قديماً، وأصولٍ إيرانية، والقليل من الأصول الأفريقية، والغالب عليهم اعتناقهم مذهب التّشيّع. التنوّع الذي لحق بالبحرين بعد هذا التاريخ يتمثّل في دخول قبائل عربيّة سنيّة، وأفارقة سنّة، شكّلوا أنفسهم في جماعاتٍ إثنيّة مغايرة لجماعات السّكان القدماء.

عند تحليل هذه الهجرات، ومعرفة تأثيراتها في النّسيج الاجتماعي والسّياسات العامة للمجتمع؛ فإنها على الأرجح أدّت إلى تعزيز التّقسيم السّكاني على أسسٍ طائفيّة، واستفاد من ذلك النّظام السّياسي في تقوية سلطته على الأرض، وعلى السّكان. وقد تأثّرت معظم مناطق البحرين بحركة الهجرات الخارجية الإقليمية، والتي ساعدت بشكلٍ تدريجيّ على ظهور الكثافة الدّيموغرافيّة في العديد من المدن والقرى، على النّحو الحالي، وعلى مدى أكثر من قرن من الزّمان.

لقد شهدت التّركيبة الإثنيّة للبحرين، منذ نهاية القرن الثامن عشر، تأثيرات كبيرة ومفارقة، حيث استقبلت هجرات استيطانيّة واسعة من جهة المجموعات الكبيرة من القبائل العربيّة التي تحالفت مع قبيلة آل خليفة، أو وجدت حمايةً ودعماً لها، كما في حال قبيلة الدّواسر الذين استوطنوا البحرين منذ العام [2] 1846، واحتلّوا مكانة اقتصادية كبيرة بفعل حماية الشّيخ عيسى بن علي لهم بوصفهم حلفاء ومدعومين من قبله [3]. وفي المقابل، فقد هاجرت من البحرين – في هذه الفترة –

مجموعاتٌ كبيرة من السّكان القدماء باتجاه السّاحل الشرقي، أو المنطقة الشّرقية للجزيرة العربية، وفي فتراتٍ أقدم، كما في حال الغزو العماني للبحرين سنة 1713م، أو بعد استيلاء آل خليفة على البحرين سنة 1782م.

من ناحية تحليلية، حيث التركيز على نمط العلاقة السائدة بين أطراف التنوّع والقواعد التي تحكم هذه العلاقات – يمكن القول بأنّ هناك تسلسلاً هرميّاً أو شكلاً تراتبيّاً كَفَل تفوّق فئاتٍ معيّنة على أخرى، كما سنرى لاحقاً. أمّا المسارات التي تنتهجها فئاتُ التنوّع؛ فهي تختلفُ من فئةٍ الى أخرى. على قمّة الهرم، تتفوّق فئةُ العائلة الحاكمة بخيارٍ استيلائي، مبلورةً أيديولوجيا ضمنيّة تُؤمن بالتّعايش، ولكن مع عدم المساواة، فهي لا تفصل نفسها عن المجتمع والجماعات الأخرى، إلا أنّها في الوقت نفسه لا تقبل مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات السّياسيّة والمدنيّة. في حين أن الجماعات السّنيّة تندمجُ مع النّظام السّياسي اعتقاداً منها بوجود مصالح مشتركة، أو الإحساس بالخطر المشترك. في مقابل ذلك، تميلُ الجماعات الشّيعيّة إلى سلوك التّعدديّة، والاحتفاظ بخصوصية كلّ جماعةٍ، مع المساواة في الحقوق السّياسيّة والمدنيّة.

والمثير هنا، أنّ بعض الباحثين حاولوا «الاجتهاد مقابل النصّ» في ما يتعلّق بأصول الشّيعة في البحرين، وخرجوا بتصوّراتٍ غريبة، وخرافيّة، كما هو حال منْ يزعم بأنّ أصل الشّيعة هو «يهود» الجزيرة العربية، أو أنّهم من أصول فارسيّة. تاريخيّاً، يُعدّ الشّيعة المنحدرين من قبائل عربية؛ السّكان الأقدم في الجزيرة، التي ظلّت – ولفتراتٍ طويلة – تقطنها قبائلٌ عربية مهاجرة ومستوطنة.

ويمتدّ اعتناق هذه القبائل لمذهب التّشيّع إلى فتراتٍ مبكّرة جدّاً، وأقربها القرن الثّاني الهجري، ولا تختلف أسباب وعوامل تشيّع أهل البحرين عن عوامل تشيّع مناطق أخرى مثل العراق ولبنان، فهناك تشابه في تشيّع قبائل وعوائل سنيّة وفدت إلى البحرين في القرن التاسع عشر، على غرار تشيّع قبائل عراقية في الفترة نفسها[4]. في الواقع، فإنّ اندماج القبائل العربيّة في الطابع المدني – وبالأخصّ لدى القبائل المهاجرة بسبب الاضطهاد المذهبي الذي تعرّضت له – خفّفَ من وطأة التّشدّد على العصبيّة القبليّة، وبالتالي صار من غير المألوف الاحتفاظ بسلسلة النّسب القبلي،

خلافا للقبائل المهاجرة بعد 1783م، حيث ظلّت هذه القبائل محتفظة بأنسابها، وبطابعها القبلي ولفتراتٍ متأخرة.

إنّ هذا السّلوك الخاص من قِبل القبائل الشّيعيّة، يشيرُ صراحةً إلى نمط العلاقات القائمة بين الفئات الذي تشكّلت عبر فترات طويلة من الزمن، وربما ساهمت الظروف الحربيّة، التي ظلّت تحكم الجزيرة، في اللّجوء الاضطراري لإخفاء النّسب خوفاً من انتقام القبائل الغالبة. من جهةٍ ثانية، ليس بخافٍ أن الوظائف السّياسيّة والأيويولوجيّة التي تقف وراء ترويج تلك الخرافات، حيث تُستخدم أداةً خفيّةً لفرض هيمنة فئةٍ من فئات المجتمع على سائر الفئات الأخرى، وذلك عبر تزويد بعض تلك الفئات بعنصر «الخطر المشترك»، وبوجود «المصالح المشتركة» ضد فئة السّكان القدماء.

إنّ غالبية سكان (مُواطني) البحرين حالياً ينحدرون من أصول قبائل عربية مهاجرة (الأقدم هجرة، والأحدث هجرة)، إلا أنّ نسبةً لا بأس بها منهم تنحدرُ من أصول إيرانيّة، وأصول أفريقية (انظر الجدول رقم 1). تتوزّع هذه الأعراق مذهبيّاً بين السّنة والشّيعة. القبائل العربيّة الأقدم تعتنقُ التّشيّع، في حين أن القبائل الأحدث هجرةً تعتنقُ المذهب السّني.

أمّا الاصول العرقيّة الأخرى، فهي منقسمة مذهبيّاً. فالمنحدرون من أصول إيرانيّة، يطلق على قسمٍ منهم «العجم»، وهم متشيّعون، وقسم آخر يُطلق عليهم «الهولة»، وهم سنيّون. ويُشكّل ذووا الأصول الأفريقيّة شريحةً واسعة من المواطنين، وهم ينحدرون غالباً من العبيد المحررَّين، أو من الأفراد المهاجرين بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية. الغالب على هذه الأصول هو التّسنّن. يقودنا ذلك إلى الجزم بعدم وجود تجانسٍ عرقي أو إثني داخل المذاهب الإسلاميّة، إذ إنّ أغلب هذه المذاهب تحتوي على عناصر مختلفة الأعراق، فالشيعة يتشكّلون من شيعة عرب، ومن شعية إيرانيين، وشعية هنود وباكستانيين. وبالمثل، فإنّ المذهب السّني يحوي خليطاً من القوميّات والأعراق، فمنهم ذوو أصول قبليّة، ومنهم ذوو أصول إيرانيّة وأفريقيّة، وعدد منهم يأتي من أصول بلوشيّة.

التوزيع المذهبي

يُشكّل الإسلام دين الدّولة الرّسمي، واللّغة العربيّة هي اللّغة الرّسميّة المعترف بها محليّاً. ووفق نصّ دستور 1973 ودستور 2002؛ فإنّ الشّريعة الإسلاميّة تعتبر مصدراً رئيسيّاً للتّشريع، وتعتبر المذهبية عنصراً أساسيّاً في انقسام المواطنين، حيث إنّ غالبية المسلمين هم من الشّيعة الاثني عشريّة، وأغلبهم من الحضر، في حين أن أتباع المذهب السّني يُشكّلون أقلية، وينتمي الكثير منهم إلى القبائل العربيّة المعروفة في منطقة الخليج، والقسم الآخر هم السّنة الحضر الذين يتوزّعون بين الهولة والآخرين [5].

بالرجوع إلى الكتابات التّاريخيّة، خصوصاً تلك المتعلّقة بالتّاريخ السّياسي للبحرين، فإنّ ثمة إجماعاً على أن الشّيعة كانوا يُشكّلون الأكثرية [6] وما زالوا كذلك، وهذا لا يلغي الطّابع التّعددي الذي تمتاز به البحرين. يذكر صاحبة «التحفة النبهانية» أن سكان البحرين قبل استيلاء آل خليفة عليها عام 1783 كانوا من الشيعة [7]. بدورها، كانت هذه النسبة(العدديّة) تقف خلف العديد من المشاكل السّياسيّة بين الشّيعة ونظام الحكم.

وبالرغم من أنّ العديد من الدّراسات تؤكد أنّ الشّيعة في البحرين يمثّلون الأغلبية المطلقة (70 % - 60%)) حالياً وقديماً [8]، إلا أن الحكومة تصرّ على أن الشّيعة يمثّلون أقلية عدديّة. إنّ الإحصاءات شبه الدقيقة لم تكن متوفّرة قبل الإحصاء الرسمي الأول سنة 1945، ولعلّ الإحصائية التي كتبت سنة 1875 ونُشرت ضمن سجلاّت البحرين (records of Bahrain 1820- 1960) تعتبر الأقدم في هذا الشأن. بسبب غياب أية إحصائية دقيقة للسكان وتصنيفهم مذهبيّا أو قبائليّاً؛ كان عدد سكّان البحرين في بداية القرن العشرين محلّ تعارض، فأمين الرّيحاني – الذي زار البحرين سنة 1923م – قدّر عدد السّكان بنحو 200 ألف، أما عباس فروغي فيُحدّد عدد السّكان ب 120 ألفاً في عام 1930، في حين أنّ طه الهاشمي قدّر عدد السّكان ب 150 ألفاً، ويؤكّد تقريرُ سجلاّت البحرين لسنوات 1937 -1926 العددَ نفسه، وهو عددٌ يرتفع كثيراً عن العدد الذي قدّرته الإدارة البريطانية سنة 1920 والبالغ نحو 100 ألف.

الرّواية الرّسمية، والتي يلتفّ حولها بعض الموالين للحكومة، تفترضُ أنّ نسبة الشّيعة كانت أقلّ من 50% إلى فترةٍ منتصف القرن الماضي، حيث زادت نسبة الشّيعة بفعل عوامل عديدة تسوّقها الرّاوية الرّسمية، منها:

1. زيادة معدّلات الولادة لدى الشّيعة.

2. هجرة بعض القبائل السّنية من البحرين سنة 1923م، مقابل زيادة هجرة الإيرانيين والعراقيين الشيعة إليها.

وهذه الأسباب، أو العوامل، لا تُفسّر حقيقة الزّيادة المزعومة. فالبناء العائلي للجماعات الشّيعيّة كان يتّصفُ بالطّابع القروي، ومعدل الزّيادة الطّبيعيّة ينخفضُ عادةً عندما تتمدّن هذه الفئات، ومن المعروف أنّ تمدّن الجماعات الشّيعيّة تأخّر بفعل عوامل سياسيّة، وأخرى اقتصاديّة، وبالتّالي فإنّ الحديث عن زيادة معدّلات الولادة، أو تعدّد الزّوجات، كان ينطبقُ تاريخيّاً على فتراتٍ قديمة جدّاً، لا على فترةٍ تاريخيةٍ مثل فترة الخمسينيات والستينيات التي شهدت تمدّناً نوعيّاً داخل الأرياف والقرى. بعبارة أخرى أدقّ إن أغلبية الطائفة الشيعية كانت قديمة ولا تزال أيضاً حتى وإن وجدت عوامل ديموغرافية مساعدة أو مثبّطة فأغلبية السكان الشيعة يمكن اعتبارها مسلّمة من مسلّمات التكوين التاريخي والاجتماعي للبحرين.

كما أنّ الحديث عن هجرة قبائل سنيّة هو حديثٌ مجتزأ، فقبيلة الدّواسر التي غادرت البحرين احتجاجاً على الإصلاحات الإداريّة، وتعاضداً مع الحاكم المعزول سنة 1923م؛ عاد أغلبها بعد عدّة سنوات بالاتفاق مع المستشار بلجريف [9]. أمّا الهجرات الوافدة، فإنّ أرقام الإحصائية الرّسمية لتلك الفترات لا تُقوّي هذا الاتجاه، وإنْ كانت هناك بالفعل هجرات اقتصاديّة من السّاحل الشرقي، ولكنها كانت تضمّ فئات مختلفة من الشّيعة والسّنة، أو ما يُعرف بالهولة والعجم.

ووفق إحصائية تقديريّة تستند إلى جداول الانتخابات في 2010م، يمكن وضع أرقام التوزيع المذهبي، مع مراعاة نسبة اختلاف ما بين 2% إلى 3%، وذلك على الشّكل التّالي:

3. المحافظة الشّمالية: عدد سكانها من المواطنين 204647 نسمة، وتشمل المناطق التّالية: جدحفص – الديه – جبلة حبشي – المصلى – طشان – الخميس – أبو بهام – عذاري – السّهلة الجنوبيّة – السّهلة

الشماليّة – أبو قوة – كرانة – القلعة – حلة عبدالصالح – جد الحاج – المقشع – جنوسان – القدم – الحجر – أبو صيبع – مقابة – باربار – الدراز – بني جمرة – المرخ – البديع – الجسرة – أم النعسان – جزيرة جدة – سار – القرية – بوري – الجنبية – مدينة حمد دوار 1 إلى 8 جهة اليسار – مدينة حمد دوار 3 إلى 12 جهة اليمين – الهملة – دمستان – كرزكان – المالكية – صدد – دار كليب – شهركان – الصافرية – اللوزي.

4. عدد الشيعة: 161642

5. عدد السنة: 43005

6. نسبة الشيعة: 79 %

7. نسبة السنة: 21 %

8. المحافظة الوسطى: عدد سكّانها من المواطنين 186664 نسمة، وتشمل المناطق التالية: توبلي – جدعلي – الناصفة – مدينة عيسى المنطقة التاسعة – سند – سلماباد – عالي – هورة عالي – مدينة عيسى القديمة – مدينة عيسى الجديدة – مدينة زايد – الحمرية (شارع الخارجية التجاري في سترة) – النويدرات – العكر – المنطقة الصناعية في سترة – جزيرة سترة (الخارجية – مهزة – مركوبان – القرية – سفالة – أبو العيش – أم البيض – واديان) – الرفاع الشمالي – البحير – مدينة عيسى المنطقة الثامنة – الحجيات – المعامير – بوكوارة – هورة سند – جري الشيخ.

9. عدد الشيعة: 123152

10. عدد السنة: 63512

11. نسبة الشيعة: 66 %

12. نسبة السنة: 34 %

13. محافظة المحرق: عدد سكّانها من المواطنين 111939 نسمة، وتشمل المناطق التالية: البسيتين – فريج بن هندي – فريج ستيشن – جزر أمواج – قلالي – المحرق – فريج كريمي – فريج البنعلي – حالة بو ماهر – فريج الصنقل – الدير – سماهيج – عراد – حالة السلطة – حالة النعيم – الحد

14. عدد الشيعة: 29028.

15. عدد السنة: 82911.

16. نسبة الشيعة: 26%

17. نسبة السنة: 74 %

18. محافظة العاصمة: عدد سكانها من المواطنين 82532 نسمة، وتشمل المناطق التالية: الحورة – القضيبية – الفرضة – الدبلوماسية – الكورنيش – المخارقة – راس رمان – فرجان وسط المنامة – النعيم – القفول – السويفية – السنابس – كرباباد – السيف – الجفير – الغريفة – النبيه صالح – منطقة ميناء سلمان الصناعية – أم الحصم – بو غزال – السلمانية – العدلية – السقية – بو عشيرة – الماحوز – البرهامة – الزنج – البلاد القديم – الصالحية

19. عدد الشيعة: 63048.

20. عدد السنة: 19484.

21. نسبة الشيعة: 76 %

22. نسبة السنة: 24 %

23. المحافظة الجنوبية: عدد سكانها من المواطنين 35894 نسمة، وتشمل المناطق التالية: الرفاع الشرقي – الحنينية – المعسكر – الرفاع الغربي – سويفرة – سافرة – وادي السيل – الروضة – الزلاق – عوالي – بلاج الجزائر – عسكر – جو – درة البحرين – الدور – جزر حوار – مناطق الصخير الجبلية الخالية من السكان (المزروعية – الرقة – الرمامين – أم جدر – العمر – القارة – الشبك – الرميثة – هورة عنقة – وادي علي – الممطلة – مملحة الممطلة – حفيرة – الغينة – مزرع – راس زويد – راس بو جرجور – راس حيان – القرين – الجسيرة – حد الجمل – ام جدر الصمان – طرافي).

24. عدد الشيعة: 94.

25. عدد السنة: 35800.

26. نسبة الشيعة: 0.26 %

27. نسبة السنة: 99.73 %

والخلاصة من ذلك:

28. عدد البحرينيين: 621676 نسمة.

29. عدد الشيعة: 376964.

30. عدد السنة: 244712.

31. نسبة الشيعة: % 61.

32. نسبة السنة: % 39.

بناءً على ذلك، يمكن لنا أن نفهم خطورة مسألة الأغلبية والأقلية، في حال استخدامها ضمن الأدوات السّياسيّة، بغرض تمرير الأغراض السّياسيّة الخاصة، على رأسها ما يتعلّق بشرعيّة نظام الحكم، ومشروعيّة السّياسة المتّبعة في التّعامل مع المواطنين، من حيث درجة المشاركة السّياسية ونسبة الحقوق مقابل الواجبات السّياسية، وكذلك في ما يتعلّق بتوزيع الثروة الاقتصاديّة، وتقديم الخدمات الإنمائيّة والتنموية للمناطق السّكانية. بل إنّ لها دوراً خطيراً في صياغة الذّاكرة التّاريخيّة والهوية الجماعية [10]، وفي الواقع، فإنّ العديد من المشاكل السّياسيّة ظلّت عالقةً لكونها تتطلّب وضع حلول عملية وواقعية لمسألة الأكثرية والأقلية، وتلبية استحقاقات مترتّبة عليها.

جدول (1) تعداد سكّان البحرين حسب الجنسية من 1941 حتى 1971				
	1950	1959	1965	1971
إيران	6934	4203	7223	5097
عُمان	2466	7314	12628	10785
السعودية	2526	1605	1715	1332
اليمن	105	492	1582	1538
الأردن		117	396	1338
سوريا	52	43	53	52
مصر	30	71	230	587
الهند		4479	5383	6657
باكستان	3043	2283	3932	5377
بريطانيا	1840	2514	2797	2901
أميركا	290	151	152	272

التركيبة السكانيّة

مع الأخذ بالمعايير الدّولية، يمكن القول بأنّ عدد السّكان في البحرين يفوق القدرة الاستيعابيّة لمساحة البلاد، فعند تقسيم عدد السكان (707 آلاف نسمة) على مساحة البحرين (718 كم)، يتبيّن لنا أنّ الكثافة السّكانيّة في حدود 985 فرداً للكيلومتر المربّع الواحد، وتعتبر هذه النسبة واحدة من أعلى النّسب في العالم، بعد دول أخرى مثل سنغافورة وهونغ كونغ.

بلغ عدد السكان في نهاية العام 2004 تحديداً 707,168، أي بزيادة 17742 فرداً عن العام 2003م، وجاءت الزّيادة على خلفية انضمام 10254 مواطناً بحرينيّاً، فضلاً عن 7488 أجنبيّاً للسّكان، وعليه، وصل عدد البحرينيين في العام 2004م إلى نحو 438 ألفاً يمثّلون 62 في المئة من عدد السّكان. في المقابل، بلغ عدد الأجانب نحو 269 ألف فرد، أي 38 في المئة من السّكان، ويُقدّر حجم النّمو السكّاني الكلّي للعام 2004 ب– 2,6 في المئة. بيد أن نسبة النمو بلغت 2,4 في المئة لدى أفراد الشّعب البحريني، مقابل 2,9 في المئة عند الأجانب. بمعنى آخر، كان للأجانب دور رئيسي في مستوى النّمو السّنوي للسّكان.

في المقابل، فإنّ هذه الزّيادة طرأت عليها زيادةٌ مفاجأة في عام 2010م، فقد كشفت النّتائج النّهائيّة للتّعداد السّكاني في البحرين – والتي أعلنها الجهاز المركزي للمعلومات في (6 فبراير/ شباط 2011) – عن وجود زيادة في عدد المواطنين البحرينيين، بلغت أكثر من 30 ألف مواطن خلال عام واحد فقط، ما بين فبراير 2010 وفبراير 2011م، وبيّنت المقارنات أنّ هناك طفرةً كبيرةً في عدد الأجانب بلغت 148 ألفاً و804 أجنبي خلال عام أيضاً، فيما بلغ مجموع عدد السّكان 1.234.571 مقابل 1.106.509 في العام الماضي 2010م.

وتأتي هذه الأرقام بالمقارنة بين الإحصاءات الرسمية التي أعلنها رئيس الجهاز المركزي للمعلومات محمد العامر قبل عام (فبراير/ شباط 2010)، ردّاً على سؤال النائب السّابق خليل المرزوق، والذي وجّهه إلى وزير شؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة. تكشف الفروقات بين عدد السّكان في البحرين خلال الأعوام (2011 - 2007)؛ أنّ عدد البحرينيين شهد ارتفاعاً بمقدار 38953، فيما قفز عدد الأجانب إلى 148804 استناداً إلى الأرقام التي أعلنها الشيخ أحمد بن عطية الله ردّاً على سؤال النائب السابق الشيخ علي سلمان في العام [11] 2007.

إنّ أكثر ما يُلفت النظر في المسألة السّكانية في البحرين، هو النمو السّريع للأجانب على مدى العقود القليلة الماضية. وبالعودة إلى التّاريخ، شكّل الأجانب نحو 17 في المئة من السكّان في العام 1950، وارتفعت النسبة إلى 32 في المئة في العام 1981، ثم إلى 37 في المئة في العام 1993م. في المقابل انخفضت نسبة البحرينين من 62% سنة 2001 إلى % 46 سنة 2010. إذ لم تتغّير النّسبة بشكلٍ جوهري منذ 2001، إلا في عام 2010م، حيث فاقت نسبة الأجانب نسبة المواطنين، وقد عزت المصادر الرّسمية تلك الزيادة المفاجأة إلى كثرة الأعمال الانشائيّة، والانفتاح الاقتصادي، وتزايد الاستثمارات الأجنبيّة، في حين رجحّت مصادر المعارضة ذلك إلى وجود خللٍ في السّياسات الحيويّة من جهة، وإلى وجود اتجاهٍ لتغيير التركيبة الدّيموغرافية للبحرين من خلال ما يُعرف بالتّجنيس السّياسي، حيث بلغت زيادة المواطنين ثلاثين ألفاً في غضون أقلّ من عام واحد، خلافاً لمعدل الزّيادة الطبيعيّة، وبعدّة أضعاف.

مقارنة بين الإحصائيات السكانية في البحرين (من 2007 حتى 2011)					
المؤشّرات	إحصائيات سبتمبر 2007	إحصائيات فبراير 2010	إحصائيات فبراير 2011	الفرق بين العامين (2007 - 2011)	الفرق خلال (بين 2010 - 2011)
عدد المواطنين	529.446	537719	568399	38953	30680
عدد الأجانب	517.368	268790	666172	148804	97382
عدد السكان	1.046.814	1.106.509	1.234.571	187757	128062

من جانبٍ آخر، فإنّ الأرقام الإحصائيّة تكشف عن بُعدٍ اجتماعي يُثير قلقاً دائماً، وهو ضخامة نسبة الإعالة عند البحرينيين. إذ يُلاحَظ أنّ البحرين تعاني من ارتفاع نسبة الإعالة (أي عدد الأفراد في القوى العاملة مقارنةً بحجم السكان) في أوساط المواطنين. وكما أشرنا سلفاً، فقد بلغ عدد البحرينيين نحو 438 ألفاً في العام 2004م. أيضاً بحسب أفضل الإحصاءات المتوافرة فيما يخصّ سوق العمال، هناك نحو 125 ألف بحريني في القوى العاملة، ما يعني أنّ كلّ مواطن بحريني عامل مسؤول عن تأمين لقمة العيش لنحو أربعة أشخاص، بعد الأخذ في الاعتبار عدد العاطلين، وعددهم 20 ألف شخص، وبالمقارنة مع أميركا مثلاً، فإنّ العامل هناك يوفّر لقمة العيش لشخصين فقط. من المهمّ تأكيد هذه المسألة، إذ إنّ كلّ عاطلٍ يتسبّب في ضيق المعيشة لأربعة أفراد آخرين. غير أنّه يُلاحظ أن هناك تحجيماً أو تخفيفاً للآثار السّلبية النّاتجة من موضوع

الإعانة، وذلك على خلفية التماسك العائلي في البحرين، إذ يلجأ الأبناء والبنات إلى البقاء في منازل عائلاتهم لفترةٍ غير محدّدة، خلافاً لما هو الحال في المجتمعات الغربيّة، خصوصاً أميركا.

ثانياً:
الهويّات الاجتماعيّة والدّينيّة

حتّى فتراتٍ متأخّرة من تاريخ البحرين الاجتماعي، لم تعانِ البحرين من مسألة الهويّة. ربّما لأنّ مفهوم الهوية – بصيغته السّياسيّة والاجتماعيّة – يُعتبر مفهوماً حديثاً، وقد يكون السّبب أنّ المجمتع البحريني ظلّ مجتمعاً متجانساً، يتقبّل الانفتاح، والتّعامل مع الآخر، بحكم الطّبيعة التّجاريّة للمجتمع، ونظراً لوجود نظامٍ إداريّ يحظى بالشّرعيّة.

إلا أنه، ومع منتصف القرن التّاسع عشر الميلادي، بدأت مسألة الهوية تُثير قلقاً واسعاً. وقتها، تزايدت الهجرة من البحرين وإليها، وبشكلٍ واسع. إن المجتمعاتُ التي تتنوّع تكويناتها الاجتماعيّة تقتضي ديمقراطيّة ناضجة، يمكنها أن تُعنى بالتعدّد الثّقافي، وما يقترن به من تنوّعاتٍ اجتماعيّة وفكريّة. لكن الدّولة الحديثة في الوطن العربي لم تعمل على استيعاب الانتماءات السّابقة لها،أو أن تُكامِل بينها عبر الانتقال الديمقراطي الحقيقي.

ما هو جوهريّ هنا، هو وجود هويّات – أو لنقل انتماءات توخّياً للدّقة – متعدّدة لدى الفرد الواحد، وبالتّالي لدى الفئات الاجتماعيّة المختلفة، وهو ما ينطبقُ بصورةٍ جليّة على البحرين. فقد ظلّت الدّولة تستمدُّ نسق وجودها من التكوينات الصّغرى القائمة في المجتمع، وتعتمدها في الهيمنة عليه، وهي تُخفي إخفاقها في دمج هذه الانتماءات المتنوّعة، لقطع السّبل أمام الوصول إلى هويةٍ مشتركةٍ تمثّل مصالح الجماعة، وبانتماءاتها المختلفة.

إنّ الهويّة المشتركة لا تعني إزالة الانتماءات الفرعيّة أو الجانبيّة، لأنها – في ظروف مجتمعاتنا اليوم – انتماءاتٌ أصيلة، ذات طبيعة ثقافية راسخة في الوجدان، بحيث يستحيل إزالتها بقرارٍ أو رغبة فوقيّة. قد تضْعف بعض هذه البُنى أو تتآكل صلابتها في الواقع، إلاّ أنّ تأثيرها بوصفها مكوّناتٍ ثقافيّة، يظلّ قويّاً وفاعلاً في الأذهان، وبالتّالي فإنّها قادرة على الاستمرار في تقديم هويّاتها الثّقافيّة الفرعيّة، متجاوزةً الانصهار في بوتقةٍ واحدة داخل المجتمع.

والهويّة الوطنيّة في البحرين ليست قويّة بما يكفي، خصوصاً اليوم، مع الاستدراك أن هذه الهويّة وجدت دفعةً قويّة في أجواء «الإصلاحات» السّياسيّة التي دُشّنت قبل نحو ثماني سنوات. وهو أمر طبيعي، إذ لا يمكن بناء هويّة وطنيّة في ظلّ القمع، فالقمعُ لا يصنع أوطاناً، ولا هويّاتٍ وطنيّة، إلا أن تكون مشوّهة، وهشّة، تسقطُ في أي اختبار يواجهها، كما لاحظنا ذلك في العراق أثناء الاحتلال الأميركي.

الهويّة الوطنيّة

من المؤكّد أنّ الفشل في صياغة الهويّة الوطنيّة المشتركة، وعدم القدرة على بلورتها، يؤدي وظيفةً أساسيّةً للنظام، وهي صعوبة – أو تعثّر – الانتقال الدّيمقراطي، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى، فإنّه يُتيح له البحث عن مخارج أخرى. وسنلمس في مبحث الحركات الوطنيّة أثر هذا العامل، لكن سنركّز هنا على المخارج التي لجأ إليها النّظام السّياسي بديلاً من الهويّة الوطنيّة المشتركة.

– **المخرج الأوّل:** ترسيخ ما يُعرف بالهويّة الخليجيّة المشتركة، والمبنيّة على التّرابط الأسري والقبلي. بالرغم من أنّ البحرين كانت السبب وراء فشل قيام اتحاد خليجي سنة 1970م، إلا أنّ تأسيس مجلس التعاون الخليجي سنة 1981م، أيقظ الرّغبة في تأسيس هويّة خليجيّة مشتركة تقوم مقام الهويّة الوطنيّة، وقد أسهمت تلك الهوية في ربط المتطلبات الديمقراطية والاجتماعية المحلية بسياقها الإقليمي الخليجي، وعبّرت عن نفسها في صيغٍ من الهروب إلى الأمام عبر الدّعوة إلى الوحدة الخليجيّة والتكامل الاقتصادي، ومع أنّ ذلك استغرق أكثر من ثلاثة عقود؛ إلا أنّ الجهود الفعليّة لم تعطِ ثماراً حقيقيّة للمواطن البحريني، سوى بعض الامتيازات الشّكليّة، والتي ارتدّت سلباً في الفترة الأخيرة، حيث أدّت إلى رفع الإيجارات، وأسعار الأراضي السّكنية، ما أدّى إلى عجز المواطن البحريني عن مواكبة تلهّف المواطنين الخليجين للتملّك والاستثمار العقاري.

- **المخرج الثّاني:** عسكرة الهويّة المحلية على مستويين. المستوى الأوّل في البُعد الهيكلي للدّولة من خلال تأسيس أجهزة أمنيّة متعدّدة، وفاعلة، وعبر ربط السّياسات الدّاخليّة بالإدارة الأمنيّة. تمّ ذلك مع تطبيق قانون أمن الدولة في 1975م وحتى إلغائه سنة 2001 واستبداله بقوانين مشابهة، مثل قانون مكافحة الإرهاب أو قانون التجمّعات والمسيرات. المستوى الثاني في خلق عدوّ خارجي، ممثّلا في البُعد الإيراني. فتتم عملية بناء الهويّة البحرينيّة، فكرياً وسياسيّا وثقافيّاً، من خلال الهويّة المضادّة لإيران، الشّيعيّة، الصّفويّة، الفارسيّة. هنا، تبقى الهوية المحليّة «الرّسميّة» في حاجةٍ ضروريّة للهويّة الإيرانيّة لكي تبني نسقاً هويّاتيّاً قائماً على التّنافر والتّباعد مع كلّ ما هو فارسي، صفوي، شيعي. هذه المنافرةِ تُعين النظام على صياغة هويّة «بحرينيّة» قائمة على العداء للآخر المختلف. من المعروف، أنّ الأنظمة التي تُواجِه خللاً داخليّاً في تركيبتها، وتُحاصر بعلامات استفهام كبيرةٍ على قواسمها المشتركة مع شعبها؛ هي أنظمةٌ تسعى دوماً لأن تعوّض عن الاهتزاز الدّاخلي بحربٍ أو حروبٍ خارجيّة ضدّ هذا الآخر/ العدو، رغبةً في استجداء لُحمة، ولو آنية، مع مجتمعها، وفي وسط وضعيّة الاغتراب القديمة [12] وأملاً في مواجهة استحقاقات الهويّة الوطنيّة المشتركة.

من ناحيةٍ أخرى، تواجه البحرين مجموعةً من التّحديّات في ما يتعلّق بالهوية الوطنيّة، وعلى مستويين:

- **المستوى الأوّل:** ويتمثّل في حجم العمالة - غير العربيّة خاصةً - حيث تشير الإحصاءات الى أن عدد الأجانب يساوي تقريباً عدد المواطنين (المجموع مليون نسمة). هناك منْ يتحدّث عن تأثيراتٍ على الهوية (العربيّة) للبحرين قبالة الهويّات الوافدة، وخصوصاً من شبه القارة الهنديّة التي تمثّل أكثرية العمالة الوافدة. وفي هذا الإطار، فإنّ البحرين تعتبر أقلّ من بقيّة الدّول الخليجيّة الأخرى، عدا السّعودية التي تمثّل العمالة الوافدة فيها نحو ثلث السكان (8 ملايين وافد مقابل 15 مليون مواطن). هذا التحدّي ما زال في وضعه المعتدل، ولم يستجلب - حتى الآن - تأثيراتٍ خطيرةً في الهويّة العربيّة للبحرين، بالرغم من أنّ بعض الباحثين يهوّلون من الأمر، ومن نتائجه المرتقبة، والتي يُزعم أنها خطيرة للغاية. من وجهة نظر العديد من المراقبين، فإنّ سياسة التّجنيس التي طالت الكثير من هؤلاء الأجانب - بمن فيهم الجاليات العربيّة - قد أسهمت في جعل

هذا التحدي حقيقيّاً ومؤثراً، لا على النّسيج الاجتماعي والخدماتي فحسب، بل أيضاً على مستوى التّكوين الشّكلي والدّاخلي للهويّة البحرينيّة العربيّة.

– **المستوى الثاني:** ويتمثّل في التنوّع المذهبي والعرقي في البحرين، فمع أنّ الدّين الإسلامي عنصرٌ جامعٌ، يسمو فوق العصبيّات المذهبيّة والعرقيّة، إلا أنّ الواقع البحريني يتأثّر بالتّوتّرات المذهبيّة، والتي تأتي مستوردةً في الغالب من الخارج، بسبب تأثّره بالظّروف السّياسيّة الخارجيّة، وخاصة مع التّغييرات الحادة التي تعصف العراق ولبنان. وقد أثبتت الأحداث السّياسيّة المتراكمة، أنّ البحرين ليست محصّنة من تداعيات النزاع المذهبي في المحيط العربي، وثمّة أمرٌ على قدرٍ من الأهمية والخطورة معاً، وهو أنّ التمييز – بكافة أشكاله – لا يمكن أن يستمر في دولةٍ ترفع لواء الإصلاح، ولا يمكن أن يتلقّى دعماً من ثقافةٍ وطنيّةٍ آخذة في التطوّر، ولا ضمن دولة يُراد لها أن تكون حامية للقانون. إنّ التمييز هو الآفة الأساس للهويّة الوطنيّة، وهو النّقيض لكلّ ما هو وطني. ولكننا نعتقد أيضاً بأنّ الثقافة المُحرِّضة على التمييز، في ظلّ دولةٍ تدّعي الإصلاح، لا يمكنها الاستمرار، وأنّ أيّ إضعافٍ لثقافة التمييز الدّيني والطائفي والقبلي والجهوي وغيرها؛ يعني – بلا شك – دعماً لبناء الهويّة وترسيخها، بحيث تُصبح البحرين مُسوَّرة ضدّ كلّ الاختراقات الخارجيّة، والتي تتمظهر طائفياً وقبلياً.

الهويّات الفرعيّة

يُقصد بالهويّات الفرعيّة، الهويّات والانتماءات التي تقف على جانب الهويّة الوطنيّة المشتركة، ولكون الأخيرة متعثّرةً من النّاحية الهيكليّة، وتجد ممانعةً من قِبل النّظام السّياسي؛ فمن الطّبيعي أن يكون لهذه الهويّات نشاط غير طبيعي، وأن تمارس دوراً مؤثّراً في مسألة الصّراع السّياسي والاجتماعي. يحدث ذلك بالرغم من جوّ الوئام والانسجام، ووثاقة معدّل التّرابط الأسري بين فئات المجتمع بتنوّعاته. ومع ذلك، فإنّ المسألة المذهبيّة أو الطائفيّة بدأت تُشكّل واحدة من أبرز المشاكل التي يعاني منها المجتمع البحريني المعاصر، وبتعبير آخر؛ فإنّ «المسائل المتعلّقة بالهويّة الاجتماعيّة ظلّت دائماً حاضرة عند التّعاطي مع مشاكل المجتمع البحريني»[13] وبالتّالي، فنحن أمام خليطٍ قابلٍ للاستثمار السّياسي والاجتماعي، ومحور هذا الخليط هو البُعد المذهبي، وإشكاليات بناء هويّة كلّ مذهب من المذاهب، وما قد يُؤسّسه من تفاعلاتٍ سياسيّة واجتماعيّة، وسنستعرض ذلك في ما يلي.

الهويّة الشّيعيّة

تقوم الهويّة الشّيعيّة للمواطنين البحرينيين على أسسٍ عقائديّة مُشابهة للعقيدة الشّيعيّة العامة للاثني عشرية. إلى جانب ذلك، فإنّ الهويّة الشّيعيّة تبني نفسها من خلال سردٍ تاريخيّ للشّيعة في البحرين، انطلاقاً من أسبقية الاستيطان، ومن التّراث الثّقافي والاجتماعي الذي تأسّس عبر قرون طويلةٍ للوجود الشّيعي في البحرين. لقد أسّس الشّيعة، منذ القرن السابع و الثامن الهجريين، مدراسَ وحوزات علميَّة دينيَّة، وتولّى العديدُ من فقهاء الشّيعة مناصب الحاكم الشّرعي في البحرين، وكانوا يُشرفون على تنظيم القرى والأرياف، كما في تجربة السّيد عبد الرؤف الجدحفصي (...) الذي يُنسب إليه بناء شبكات الرّي وشقّ الطّرق وتعبيدها، وكذلك تجربة الشيخ محمد بن ماجد الذي تولّى منصب شيخ الإسلام في البحرين [14].

إنّ جزءاً مهمّاً من الهويّة الشّيعيّة في البحرين له علاقة قويّة بكمّية ونوعية المظالم التي تعرّض لها الشّيعة منذ دخول آل خليفة البحرين سنة 1783م، الأمر الذي كوّن هذا الوجدان على أساس مشاعر التّهميش والإقصاء والحرمان والمظالم الكبيرة، وينبغي القول إنّ هذا الشّعور ليس شعوراً وهميّاً، أو تخيّليّاً، أو أسطوريّاً، بقدر ما هو شعورٌ يستند إلى وقائع تاريخيّة حدثت في الماضي، واستمرّ بعضها باقياً حتى الوقت الرّاهن. على سبيل المثال، كتب الميجر ديلي سنة 1923م تقريراً ضخماً عن مظالم الشّيعة في عهد الحاكم عيسى بن علي، واحتوى أسماء ووقائعَ عديدةً، وصل بعضها حدّ انتهاك الأعْراض والسّخرة «الجنسيّة»، كما تشير وثائق تلك الفترة إلى وجود ضرائب عنصريّة تُفرض على الشّيعة فقط، مثل ضريبة الرّؤوس، وضريبة الأسماك، وافتقاد الشّيعة لأيّ حقّ في التظلّم أمام الحاكم في شأن مصادرة واستملاك أراضيهم أو حجز مصائد الأسماك [15]، وتشير نليدا فوكارو إلى أنّ كثرة الأوقاف وبناء المآتم قد شهدَ طفرةً كبيرةً في عشرينيات القرن الماضي، من دون أن تشير إلى سبب ذلك، ففي هذه الفترة، تمّ إدخال نظام الطابو لتسجيل الأراضي، ولمّا لم يكن عدد كبير من الشّيعة يملكون وثائق معتمدة من قِبل الحاكم أو الإدارة البريطانيّة، وخوفاً من مصادرتها، فقد قاموا بوقّفها للمآتم [16].

يميلُ الجزءِ الأكبر من الهويّة الشّيعيّة في البحرين – من النّاحية السّياسيّة – إلى التّعايش مع فكرة الهويّة الوطنيّة، ولا ترى بأساً في التّعامل مع الدّولة العلمانيّة، خلافاً لأوضاع نظرائهم شيعة العراق (1937 -1923) الذين فرضوا مقاطعة على الدّولة آنذاك، ويُستدَل على ذلك بالمطالب التي رفعتها الجماعاتُ الشّيعيّة، والتي لم تخرج عن إطار المطالب الوطنيّة، والدّعوة للتعامل بالمثل والمواطنة. بالرغم من ذلك، فقد كان التّوتر الذي تخلقه هذه المطالب يُعامَل وفق رؤيةٍ شعبويّة، استطاعت منذ وقتٍ مبكّر ربْط قضية الشّعوبية – التي أرسى معالمها ساطع الحصري ودعاة القوميّة العروبيين – بالمطالب والاحتجاجات الشّيعية على أساس التميز ضدّهم، وتصوير تظلّمات الشّيعة وكأنها أفعالٌ تُروّج للطائفية في الدولة.[17] وتجسّد سعي الشّيعة لإيضاح مطالبهم السّياسيّة والاجتماعيّة في دعمهم للإصلاحات الإداريّة التي تمّت سنة 1923، وفي عريضةٍ مطلبية رفعت للحاكم آنذاك سنة 1935م، إلا أنّ الشيعة توحّدوا بعد ذلك مع السّنة في حركة 1938 و1954 و1994، وانخرط العديدُ من شباب الشّيعة في حركاتٍ سياسيّة يساريّة وعلمانية، وما عادَ للهويّة الشّيعيّة مطالب طائفيّة، بقدر ما كانت مطالبها المرفوعة تتمحور حول المساواة والمزيد من الدّيمقراطية وترسيخ المواطنة، ورفض التمييز والهرميّة التراتبيّة.

وفي هذا الاتجاه، واجهت الهويّة الشّيعيّة اتهامات تعميميّة تربطها بمخططاتٍ خارجيّة، وإقامة علاقاتٍ مشبوهة مع القيادات الرّوحية العليا للمذهب الشيعي في مدينة النجف (العراق) أو في مدينة قم (إيران). إنّ وجود صلات تربط أتباع المذهب الشّيعي مع بعضهم البعض، مع اختلاف مناطقهم الجغرافيّة، هو أمر طبيعي جدّاً، وهي صلاتٌ لا تمتد إلى المستوى السّياسي، ولا تأثير لها في الهويّة الوطنيّة. وقد يُجادل البعض بأن مراجع الدّين الشّيعة في النجف وفي قم، أكّدوا مراراً هويّة البحرين الوطنيّة، ودفعوا برجال الدّين الشيعة إلى الانخراط في مؤسسات الدّولة وتقويتها. وهنا تُذكر حادثة الاستفتاء الأممي الذي أجري سنة 1971، حيث أشار المرجع الدّيني الشّيعي آنذاك، السّيّد محسن الحكيم، إلى اختيار استقلال البحرين وعروبتها، كما تُذكر السّير التّاريخيّة للمرجع السّيّد محمد باقر الصدر أنّه شجّع، بل أفتى، لاثنين من طلاّبه، وهما الشّيخ عبد الأمير الجمري والشّيخ عيسى قاسم، للدّخول في المجلس التّأسيسي والمجلس الوطني (1974 /1973).

من وجهة نظر تحليليّة، فإنّ ربْط التّشيّع بنظرةٍ شعوبية كان ذا مغزى سياسي معيّن، مؤدّاه التّدخل الإيراني في الشّؤون الدّاخلية العربيّة، سواء في دول الخليج العربي أو مناطق أخرى. إلا أنّ

إمعان النّظر يقودُ إلى اتخاذ موقف ناقد لهذه النّظرة، وإرجاعها إلى موقعها الأيديولوجي، ذلك بأنّ كتب التاريخ تؤكد أن الفرس المسلمين كانوا – وحتّى القرن الخامس عشر الميلادي – يُعرفون بأهل السّنة والجماعة، وأنهم دخلوا التّشيّع بعد تأسيس الدّولة الصّفويّة، وقد جهدت السّلطة الصّفويّة لفرْض التّشيّع على السّكان، واستعانت في ذلك بعلماء من البحرين ومن جبل عامل (لبنان)، إلا أنّ سقوط الدّولة الصّفويّة أنهى هذا الدّور [18]. وعليه، فإنّ النّفوذ الإيراني داخل الهويّة الشّيعيّة في البحرين هو تأثيرٌ محدود، وربما تصاعد بعد انتصار الثّورة الإسلامية في إيران سنة 1979، لكنّه ظلّ هامشيّاً بالمقارنة مع أصالة تكوين الهويّة الشّيعيّة لدى البحرينيين.

من النّاحية المؤسّساتيّة، أسّس الشّيعة لأنفسهم أوّل مؤسسة دينيّة رسمية خاصة في العام 1973، حيث تأسّست جمعية التوعية الإسلامية بوصفها أوّل جمعيّة دينيّة شيعيّة معترف بها رسميّاً، وفي العام نفسه تمّ إصدار أول مجلة شيعيّة أيضاً، وهي «المواقف» التي تصدر أسبوعيّاً. ولم يُسمح للشّيعة بإنشاء تنظيم سياسي رسمي، لأنّ القانون السّائد لا يُجيز ذلك، ويعتبره جُرماً يعاقب عليه القانون، وهو ما حوّل المؤسّسات الدّينيّة – مثل المآتم والمساجد – والمؤسسات الاجتماعية، مثل النّوادي، إلى مؤسّسات شبه سياسيّة، وتقوم بدور أحزاب سياسيّة كما يقول الخوري [19].

وفي العام 1984 تمّ إغلاق جمعية التّوعية الإسلاميّة، والمكتبة الإسلاميّة، واستمرت مجلة المواقف بالصّدور، إلا أنها تعثّرت بعد ذلك، لتتوقّف نهائيّاً، ونظراً للمنع القانوني للأحزاب والمؤسّسات السّياسيّة، فقد أسّس الشّيعة أحزاباً سياسيّة سريّة، مثل الجبهة الإسلاميّة لتحرير البحرين (1974) وحزب الدّعوة في البحرين (1969)، أي قبل انتصار الثورة الإيرانيّة، ومن الملاحظ هنا أن الارتباط الفكري الذي يربط كلا التنظيمين كان نابعاً من العراق (النجف، وكربلاء) لا من إيران.

في عام 2001م، وبعد إقرار قانون الجمعيّات السّياسيّة، شكّل الشّيعة العديد من الجمعيّات السّياسيّة، أقواها جمعية الوفاق الوطني الإسلاميّة، وجمعية العمل الإسلامي، وهما جمعيتان معارضتان، إلى جانب جمعية الرّابطة الإسلاميّة، وهي جمعية موالية للحكومة. الحدث المثير للانتباه هو دعوة علماء الشّيعة في البحرين إلى تأسيس مجلس علمائي خاص بالطائفة الشّيعيّة سنة 2004م، من دون الحصول على ترخيص من قبل الدّولة. يقوم هذا المجلس، حسب نظامه الدّاخلي،

بمهامّ دينيّة ومذهبيّة خالصة، بجانب قيامه ببعض الأدوار السّياسيّة المتصلة بالقضايا الوطنيّة الكبرى، مثل الانتخابات البرلمانيّة (2011 /2010 /2006 /2002) وقانون الأحوال الشّخصيّة، أو في ما يتّصل بالأحداث السّياسيّة الكبرى محلّياً وعربيّاً وإسلاميّاً.

الهويّة السّنية

يشكّل أهل السّنة أقل من 40% من المواطنين، ويمتدّ الوجود التّاريخي السّني في البحرين إلى عصور قديمة جدّاً، إلا أنّ القرن الثّامن عشر يُعتبر الفترة التي هاجرت فيها العديدُ من القبائل العربيّة السّنيّة إلى البحرين، بمعيّة آل خليفة سنة 1783م، واستمرّت هذه الهجرة متواصلةً حتى بداية القرن العشرين، مع استقرار بعض فروع قبائل النّعيم في البحرين [20]. تاريخيّاً، ثمّة علاقة وطيدة ربطت المؤسّسة الدّينية السّنيّة بالعائلة الحاكمة عندما استقرّ آل خليفة في الزّبارة، واستقدموا لتأسيس مقرهم رجالَ الدين ورجالَ الاقتصاد آنذاك. عندما استولى آل خليفة على البحرين استقرّت العديد من القبائل المتحالفة معهم في البحرين، وهو ما فسّره البعض على أنه بداية الوجود السّني المؤسّس في الجزيرة [21].

تشكّلت الهويّة السّنيّة – مثل بقية الهويّات الدّينيّة الأخرى – تحت عباءة رجال الدين السّنة الذين كوّنوا لأنفسهم مرجعيّة دينيّة قويّة ونافذة في الفترات الأولى، إلا أنّ هذه المرجعية تلاشت، وانتهت برحيل رجلها الأقوى؛ القاضي قاسم المهزع. أدّت وفاة الأخير إلى ضمور المرجعيّة الضّابطة للهويّة السّنية على المستوى الاجتماعي والسّياسي. لقد كان القاضي المهزع الرّجل الوحيد الذي استطاع قيادة أهل السّنة بمختلف توجّهاتهم، لما كان يحظى به من نفوذٍ قوي لدى النّظام السّياسي. مع ذلك، لم تمنع قوّة القاضي المهزع من ظهور أقطاب سياسيين سنّة آخرين، مثل الشّيخ عبد الوهّاب الزّياني الذي يُعدّ مصلحاً اجتماعيّاً تولّى قيادة أوّل عمليّة إصلاح لنظام التّعليم، وأسّس أوّل مدرسة نظاميّة عربيّة بعد مدرسة الإرساليّة الأميركيّة، والمدرسة الإيرانيّة. ونهض بعدها بدور الإصلاح السّياسي، وأسّس مؤتمراً للمطالبة بالإصلاحات السّياسية في البحرين سنة 1923م. وقد نُفي على إثر ذلك مع زميله أحمد بن لاحج إلى الهند، ومارس من هناك معارضة للسّياسة البريطانيّة، ودعماً للحاكم المعزول عيسى بن علي.

من النّاحية السّياسيّة، فإنّ الهويّة السّنيّة الدّينيّة تعتبر مواليةً ومسانِدةً للنّظام، وتصفُ أسلوبَ عملها دائماً بأنه مناصحة لا معارضة [22]. لقد انخرط العديدُ من رجال الدّين السّنة، ومن المثقفين السّنة، في مشاريع ثقافيّة واجتماعيّة مقابل عزوف واضح عن ممارسة العمل السّياسي الذي توجّه لديهم لمعارضة الإدارة البريطانيّة ودعم الأسرة الحاكمة وسياساتها. ودفع هذا الموقف العديدَ من فئة الشّباب للانخراط في المشاريع السّياسيّة القائمة آنذاك، وهي مشاريع وطنيّة جامعة، كما في حركة 1938 و1954، كما أسّس العديدُ من أفراد السّنة تنظيماتٍ سياسيّة ذات طابع يساري، ومنها التّنظيمات العماليّة. وممّا يُلفت الانتباه هنا، هو تباين نشاط الجماعات السّنية في البحرين عن نظيراتها في دول الخليج الأخرى، وخاصةً في الكويت، حيث تنشط هناك جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة السّلفيين في المعارضة السّياسيّة، المطالِبة بالمزيد من الدّيمقراطية، وقد تضطّرها هذه المواقف إلى اتخاذ مواقف حادّة، وصراعيّة، مع السلطة. إلا أنّ سلوك جماعة الإخوان المسلمين في البحرين، وجماعة السلفيين أيضاً، يُؤسّس لمّا يدعونه بالمناصحة لا المعارضة، باستثناء التوجّهات الدّيمقراطية التي انخرطت فيها الهويّة السّنية؛ فإنّ التوجّهات الدّينيّة السّنيّة كانت تقف بالسّلب من أيّة تحرّكاتٍ سياسيّة مُعارضة. وربّما قامت في أوقاتٍ عديدةٍ بالمشاركة في الدّعاية الرسّمية المضادة للمعارضة، ووسْمها بالصّفات التي تقرّرها السّلطة الحاكمة، وذلك عبر بيانات خطب الجمعة أو التّصريحات الصّحفيّة. يُشار هنا إلى واقعيّة ما يذكره عبدالله النفيسي من أنّ العامل الرّئيس الذي عمّق شقّ الخلاف بين رجال الدّين السّنة، ورجال الدّين الشّيعة، وتسبّب في تكييف النّظر السّياسي عندهما؛ هو مصدر الدّخل لدى كلّ طائفةٍ منهما. فالعالِم السّني، والمؤسّسة الدّينيّة السّنيّة تعتمدُ في دخْلها على ما تصرفه وتُقدّمه الدّولة، أي أنّ العالِم السّني يُعتبر موظّفاً حكوميّاً يتقاضى مرتّباً، بينما العالِم الشّيعي، والمؤسّسة الدّينيّة الشّيعيّة تملك القدرة على تمويل نفسها، والاستقلال عن مؤسّسة الدولة، وإن لم تُمانع قبول الإعانة في بعض الأحيان. من الملاحظ هنا، أن رجل الدّين السّني يعتبر الحكومة القائمة، وسلطتها، سلطةً شرعيّة يجب الامتثال لها، أمّا عالم الدّين الشّيعي فهو قادر على اتخاذ مواقف معارضة وانتقاديّة للحكومة، بل إنّه يمتلك من الوسائل الاحتجاجيّة السّلميّة ما يثبّت به معارضته للنّظام أو الحكومة [23].

مؤسّساتيّاً، وبحكم العلاقة الوثيقة التي تربط المؤسّسة الدّينيّة السّنيّة بالعائلة الحاكمة وبنظام الحكم؛ فقد أسّس أهلُ السّنة لهم العديد من المؤسّسات الدّينيّة والثقافيّة منذ الخمسينيات وقبلها. ففي عام (1949) أسّست جماعة الإخوان المسلمين أول فرع لها في البحرين، تحت إشراف أفراد من العائلة الحاكمة، وفي العام (1976) أسّس التّيار السّلفي جمعيّة خيريّة بعد خروجه على جمعية

الإصلاح التابعة للإخوان المسلمين، كما أسّس رجالُ الدين الأزهريّون جمعية خاصة بهم في الفترة نفسها، وحظيت هذه الجمعيات – ولا تزال – بدعم سخيّ من الحكومة.[24]

من ناحية العلاقات البينيّة التي تدور حولها الهويّة السّنيّة، فهي كما سبق القول، تعتبر السّلطة السياسيّة محوراً أساسيّاً في تحديد نمط العلاقات الأخرى، بل إن هذه الهويّة تعتبر نفسها جزءاً أصيلاً من تركيبة نظام الحكم، وطبيعة النّظام السّياسي القائم، ونظراً لتوتّر العلاقة بين الحكومة والمعارضة السياسيّة، ومنها المعارضة الشّيعيّة، فلا يبدو أنّ علاقة الهويّة السّنيّة بالهوية الشّيعيّة كانت مستقرّةً بشكل جيّد، بل إنّ ما يُشار إليه من حالاتٍ انسجام وتصالح؛ سرعان ما تتعرّض للتّشويش مع كلّ مفصلٍ أو استحقاق سياسي معين، كما في أحداث سنة 1923و 1954 و 1994 و 2011م.

ثالثاً:

التّطوّر الإداري للنّظم السّياسيّة

نتيجةً للوضع الجغرافي والمناخي فقد عُرفت البحرين، منذ القديم، باعتبارها منفى للمعارضين السّياسيين للدّولة الأمويّة والدّولة العباسيّة. كانت القيادات السّياسيّة والدّينيّة المعارضة تُنفى من المدن الرّئيسية، مثل المدينة المنوّرة والكوفة والبصرة ودمشق، إلى البحرين، وفي الوقت نفسه، كانت بعضُ القيادات السّياسيّة تختار البحرين منطلقاً لنشر أفكارها، وتشكيل مناطق مستقلّة ومتمرّدة على السلطة المركزية في دمشق. ففي القرن الثّاني من الهجرة، 170 هجرية، استولى على البحرين نجدة الخارجي، وفي القرن الرّابع الهجري استطاعت حركة القرامطة تأسيس دولة خاصة بهم على أرض البحرين، بإزاء دولتهم في الكوفة [25]، كما قامت بعدها دولٌ أخرى مستقلّة ذاتيّاً، مثل الدّولة العيونيّة، ودولة بني جيراون.

في الواقع، كان تعدّد الأنظمة السّياسيّة التي حُكمت من خلالها البحرين قد أعطاها ميزةً إضافيّة تتمثّل في عمق التّجربة السّياسية لسكّان الأقليم. يُلاحَظ هنا، أنّ الهياكل الإداريّة التي رسّختها الدّولةُ القرمطيّة، والتّوزيع الإداري الذي كان سائداً إبّان الدّولة العيونيّة، قد ساهم في تأسيس ثقافةٍ قريبة من الثّقافة الدّستورية، وكانت التّعاملات تتمّ في إطارٍ يُشبه العقد الاجتماعي، وهو ما يُفسّر كثرة تعاقب الحكّام على البحرين، وانهيار السّلطات المحليّة المُخلّة بقواعد وأعراف العقد الاجتماعي، والمخالفة للرّوح الدّستوريّة المترسّخة لدى غالبية السكّان.

التّطوّر السّياسي حتى 1970

في منتصف القرن السّادس عشر الميلادي، تعرّضت البحرين لأوّل احتلالٍ غربي من قِبل البرتغاليين، وذلك سنة 1521م، وتميّز هذا الاحتلال بقوّة القمع العسكري، والاضّطهاد الدّيني

للسّكّان، وكانت سياسة البرتغاليين تقوم على فرْض الضّرائب، والحصار الاقتصادي على السّكّان، مع تكثيف الطّابع العسكري بغرض فرْض السّلطة والهيمنة. لذلك فإنّ مقاومة الاحتلال البرتغالي في البحرين ظلّت مستمرّة، وكانت المحاولات متواصلة للبحث عن السّبل الكفيلة بإنهائه. في هذا الطّريق، تعاون السّكان والقيادات السّياسيّة، مثل الشّاعر الشّهير جعفر الخطّي والشّيخ محمّد رجب المقابي وغيرهم، وتمّ التّحالف مع شاه إيران الشّاه عبّاس الصّفوي، واستطاع الجميعُ طرْد البرتغاليين من البحرين نهائيّاً سنة 1602 م.

بطرد البرتغاليين من البحرين، أسّس البحرينيّون طوال قرن من الزمن (1602 1730 –) نظاماً إداريّاً للحكم، يقوم على تقسيم شؤون البحرين إلى شقّين، هما الشّقّ المحلي ويُقاد من خلال قياداتٍ دينيّة وسياسيّة محليّة، وتوكل إليهم مهامّ إدارة الشؤون الدّاخلية كافة، وشقّ آخر خارجي، تقوم به الدّولة الإيرانيّة، ويختصّ بالشّؤون السّياديّة الخارجيّة، مقابل الالتزام بدفع ضرائب محدّدة. وقد استطاع هذا النّظام أن يُوفّر للبحرين أفضل مراحلها الثّقافيّة والاقتصاديّة وتنوّع الخيرات، والتي تسبّبت دائماً في إثارة الطّامعين ودفْعهم للاستيلاء على البحرين، والاستفراد بها دون أهلها. لعلّ انهيار الدّولة الإيرانيّة وحالة الفراغ التي تركها؛ ساعد بشكلٍ أساس في انكشاف الوضع المحلّي للسّكان، وأمْكن للقوى الأخرى السّيطرة على البحرين وبعثرة نظامها الإداري الخاص بها. ففي القرن التّاسع عشر الميلادي، تشكّلت مجموعةٌ من القوى الإقليميّة الطامحة لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي، وتنوّعت أشكال تلك القوى ومصادرها، إلاّ أنّ أبرزها كانت قوى القواسم؛ وهي قبائل عربيّة تسكن الإمارات العربية المتّحدة، وقوى الهولة؛ وهي قبائل عربيّة تقيم على السّاحل الشّرقي للخليج العربي.

ظلّت البحرين في الفترة الممتدّة من 1700 حتى 1783م؛ محلاًّ للعديد من الصّراعات، وتوالى الحكّامُ عليها، إلاّ أنّ أخطر ما دمّر البحرين، وقضى على نظامها السّياسي، هو الغزو العُماني لها سنة 1730م، حيث أرْسى هذا الغزو معالمَ خرابٍ وشتاتٍ لازمَ الوضعَ السّياسي لعقود متتالية، ولم يستطع معها حكم الهولة، الشيخ جبارة الهولي، ولا مطاريش مسقط، ناصر بن مذكور، أن يحموا البحرين من خطر التدخّلات الخارجيّة أو الانفلات الدّاخلي. بالرغم من سيطرة ناصر بن مذكور على البحرين – بمعاونة إيرانيّة أدّت لتعيينه حاكماً عليها – إلاّ أنّ الأوضاع الدّاخليّة كانت مضّطربةً، وتفتقدُ للتّماسك الدّاخلي، وذلك بسبب السّياسات غير المرضي عنها من قِبل آل مذكور، حيث كان يفرض ضرائب وأتاوات تفوقُ قدرة السّكّان.

في خضمّ هذه التّحوّلات العسيرة بداية القرن الثامن عشر الميلادي، استطاع فريقٌ من القبائل، يُطلق على نفسه العتوب، تشيكل قوةٍ بحريّة في منطقة الخليج، وبفعل تنامي قوّته وجّه أنظاره ناحية البحرين باعتبارها ملاذَ الخيرات، ومركزاً اقتصادياً بحرياً مهمّاً آنذاك، وفي حدود منتصف القرن، كوّن هذا الحلف تحالفاتٍ قبليّة متعدّدة قادت أوّل مشيخةٍ مستقلّة تحملُ اسمه على أرض الكويت، وضمّ كلّ من آل خليفة، والجلاهمة، وآل الصباح وآل بن علي. إلا أنّ صراعاً اقتصادياً وسياسيّاً نشأ بين آل الصّباح وآل خليفة أفضى إلى رحيل آل خليفة عن الكويت، واستقرارهم في قطر، معدّين العدّة لبسْط النفوذ على البحرين، وقد تمكّنوا بالفعل من تحقيق هذا الطموح في سنة 1782م، بالتعاون مع قبائل عربيّة عديدة، وتشير المصادر إلى أنّ قوّة آل خلفية عجزت بمفردها عن الاستيلاء على البحرين، وأنّ القوّات البحريّة بقيادة آل الصّباح هي التي استطاعت إنهاء المقاومة المحلّيّة، ودخول البحرين، وتسليمها إلى آل خليفة لاحقاً.

بالرغم من ذلك، فإنّ سيطرة آل خليفة على البحرين لم تكن عمليّة سهلة، فقد استمرّت زهاء أربعين عاماً (– 1820 1782) حتى تحقّقت لهم السّيطرة الكاملة على الأرض، وتمّ نقل مقرّ الحكم من الزّبارة إلى البحرين. من الأمور التي تجدر الإشارة إليها هنا، هو أنّ نظام الإدارة لدى آل خليفة كان يتّجه في اتجاهين. الاتجاه الأوّل، هو تصفية النّزاعات الدّاخليّة لدى التّحالف القبَلي نفسه، وداخل قبيلة آل خليفة نفسها، وهذا التوجّه أسْفر عن اضطرابٍ سياسيّ استمرّ عقوداً طويلةً، حتى تمّ إنهاءه في سنة 1869م. وفي المقابل، أرهق هذا الصّراع الوضع الاقتصادي للسّكان، حيث إنّ تأمين نفقات الحروب الدّاخلية والخسائر التي تترتّب على مثل هذه الصّراعات؛ يقع على كاهل المدنيين، غير المشتركين في القتال. أمّا الاتجاه الثّاني، فهو التوجّه الخارجي، وطلب الحماية السّياديّة والعسكريّة في ظلّ الصّراع الإقليمي المحتدم بين أطرافٍ متناقضة، مثل الوهابية والفرس والعثمانين والبريطانيين.

وتعدّ السّيطرة أو (الاحتلال) البريطاني للبحرين واحداً من أهم مراحل التّاريخ السّياسي والاجتماعي للبلاد. كانت بريطانيا قد تدخّلت في الشّؤون البحرينيّة الدّاخلية عبر دعم ومساندة أطرافٍ من قبيلة آل خليفة ضدّ بعضهم أو ضدّ أعدائهم المجاورين، وبدأت السّيطرة البريطانيّة بالوضوح عبر عقد اتفاقيات حماية، واتفاقيات هُدن بحرية وعسكرية وقّعتها مع الشيوخ الحاكمين من آل خليفة، إلا أنّ أبرز تلك التدخّلات حدثت في العام 1869 حيث تدخّلت بريطانيا لإنهاء الحرب

الأهليّة بين شيوخ آل خليفة، ووضع حدٍّ للحاكم آنذاك محمد بن خليفة الذي قَتل أخاه في معركةٍ حربيّةٍ، وشرعت بريطانيا باعتقال محمد بن خليفة وإعادة تنصيب ابن المقتول علي بن خليفة الفارّ إلى قطر، عيسى بن علي، وكان عمره وقتها لا يتجاوز العشرين عاماً، ونصّبته حاكماً على البحرين بعد أخذ موافقته على توقيع معاهدات سياسيّة تجيز لبريطانيا التدخّل المباشر في الشّؤون البحرينيّة، وتعتبر البحرين محميّةً بريطانية خالصة.

بقدر اهتمام بريطانيا بترتيب الأوضاع الأقليميّة؛ فإنّ التغيير الذي طرأ على التّجارة العالميّة وحركة الرّأسمالية الصّاعدة بداية القرن العشرين؛ دفع الإدارة البريطانيّة إلى زيادة التّدخّل المباشر في البحرين، حيث كانت الأوضاع الدّاخليّة سيئةً جدّاً، وتفتقد لأدنى معايير الإدارة السّياسيّة. عبر السّنوات الثلاثين التي قضاها عيسى بن علي حاكماً؛ تضاعفت المظالم الشّعبيّة، خصوصاً لدى الغوّاصين والمزارعين والسّكان الآخرين، وبفعل تأثير عوامل الغزو، وعقليّة الفتح، تأسّس نظام إداري شبيه بنظام المقاطعات، حيث قُسّمت الأراضي البحرينيّة إلى مناطق يُدير كلّ منطقةٍ واحدٌ من الشّيوخ، وتكون له مطلق الحرّية في التّصرّف في السّكان، والأرض، وفرْض الضّرائب. ونتيجةً لذلك، برزت الحاجة إلى جهازٍ قمعيّ يُشرف على تنفيذ رغبات حكّام المقاطعات، فظهر ما عُرف بالفداوية، وهم عبارة عن حرس شخصي للشيخ، يقومون بتنفيذ رغباته وشروطه القاسية على السّكّان.

في عام 1923م، قامت بريطانيا بعزل الحاكم عيسى بن علي، وتنصيب ابنه حمد بن عيسى مكانه، وذلك بعد أن تراخى، ورفضَ توصيات الإصلاح الإداري الذي قدّمته بريطانيا من أجل محاولة تسهيل شؤونها الاقتصاديّة في البحرين، ومن أجل امتصاص نقمة السّكان ضدّ سوء الإدارة، وحكم المقاطعات.

استمرّ إدخال التّنظيم البيروقراطي بالرغم من معارضة حلفاء الحاكم المعزول. يُنظر إلى استمرار الإصلاحات الإداريّة بمثابة ميلاد الدّولة الحديثة، وقطيعة مع النّظام المشيخي الذي ظلّ حاكما منذ 1783، وكان من الطّبيعي أن تكون مسألة إدارة البلاد وفق طرق حديثة وديمقراطية؛ واحدةً من أهمّ قضايا الخلاف بين نظام الحكم، وقطاع المعارضة السّياسية التي تشكّلت مع تشكّل بدايات الدّولة الحديثة، فبدأت مطالب المشاركة السّياسية، والتّوزيع العادل للثروة، والمساواة، والعدالة

الاجتماعية تتصدّر قائمة المطالب السّياسيّة والاجتماعيّة. مع ذلك، ظلّ النّظام السّياسي يُعاند، ورَفض التّحديث السّياسي وإدّخال الدّيمقراطية في جهازه الإداري.

في الواقع، فإنّ الهيكل الإداري للدّولة ظلّ حتى استقلال البحرين 1971م مترهّلاً، وخاضعاً لمعايير بدائيّة، وكثيرا ما أثار ذلك التّنظيم غضب المعارضة وتشدّدها في المطالب الدّيمقراطية والإصلاحيّة، كما سنرى لاحقاً.

التّطوّر السّياسي حتى 1975

في العام 1969م، أعلنت بريطانيا نيّتها مغادرة الخليج العربي، ومنْح الاسقلال للدّول التي تقع تحت حمايتها. كان ثمة عقبة توحي بصعوبة نيل الاستقلال، وهي تشدُّد إيران في ادعاءاتها بالسّيادة على البحرين. في يناير 1969م فاجأ الشّاه العالم – في مؤتمرٍ صحفي – بأنّه يقبل استفتاء الشّعب في البحرين على حقّ تقرير المصير، وأنّه لا يريد أن يكون حكمه للبحرين على غير رغبة السّكان. لعلّ الشاه في ذلك، كان قد اقتنع بأنّ صداقة بلاده للعرب أهمّ بكثيرٍ من مطالبته بالبحرين، وقد اقترح السّكرتير العام للأمم المتحدة أن يكتفي بمبعوث شخصي من قبله، ليذهب إلى البحرين بغرض استطلاع الرأي بشأن مستقبلها، على أن يكتب تقريراً بنتيجة مهمّته. ذهب المبعوث على رأس بعثة إلى البحرين في مارس 1970م لإنجاز المهمّة، وقضى فيها نحو ثلاثة أسابع، استطلع فيها آراء المواطنين حول مستقبل بلادهم، ثم عاد ليُقدِّم تقريره إلى سكرتير الأمم المتحدة. في التّقرير، ذكر بأن معظم الرّدود التي تلقّاها كانت بشأن «قيام دولة ذات سيادة واستقلال تام، وأن الأغلبية العظمى كانوا يضيفون إلى ذلك أن هذه الدولة يجب أن تكون دولة عربية».

عُرِضَ التّقرير على مجلس الأمن في مايو 1970م، حيث صادَقَ عليه، وأكّد الوفد الإيراني في الأمم المتحدة قبول بلاده بهذه النتيجة، وأنها تريد الخير لشعب البحرين، وتتطّلع إلى التّعاون معه مستقبلاً. كان إصرار شعب البحرين على تحقيق استقلاله، والدفاع عن عروبته؛ قد أدّى إلى هذه النتيجة التي حرّرت البلاد من الأطماع الإيرانيّة، مما اعتبر خطوةً مهمةً نحو استقلالها، فتخلّت بريطانيا بذلك عن الحماية التي كانت ملزمة بتقديمها للبحرين، واستبدلت ذلك كلّه بمعاهدة صداقة نصّت على التّشاور والتّعاون المتبادل بين البلدين، تمّ توقيعها في 15 أغسطس 1971، لتصبح البحرينُ دولةً مستقلّةً ذات سيادة.

أُعلن عن إنشاء المجلس التّأسيسي سنة 1972م بعد نيل البلاد استقلالها، تكون مهمّته وضع دستور للبلاد، وقام المجلس بمهمته، وصدر الدّستور بعد تصديق الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة عليه في السادس من ديسمبر 1973م، وتضمّن الدّستور انتخاب (مجلس وطني)، وتمّ بالفعل انتخاب أول مجلس وطني في عام 1973م، والذي مثّل البداية الحقيقيّة للنّهج الدّيمقراطي في البلاد. وحدّدت اختصاصات المجلس في إقرار الميزانيّة، وإصدار التّشريعات، ومساءلة الوزراء، كما تمتّع أعضاء المجلس بالحصانة.

فشلت هذه التجربة، وتوقفت في عام 1975م بحلّ المجلس، ووقف عملية الانتخاب، وتعطيل بعض بنود الدستور، مع بقائه ركيزة أساسية يقوم عليها نظام الحكم في البلاد، ويعود فشل التجربة البرلمانية الأولى إلى قانون أمن الدولة في عام 1974م، وقد ذكرت الدكتورة ريا يوسف حمزة ذلك بقولها: «وقد جاء قانون أمن الدولة في عام 1974م بكلّ أبعاده وتداعياته ليخطّ أسطر الخاتمة للتّجربة الدّيمقراطية الأولى التي عاشها وعاصرها الوطن والمواطنون، فقد كتب القدرُ لرواية المجلس الوطني نهاية لم تكن في الحسبان، فجاءت خاتمة الرّواية، ونحن نطالع أسطر المقدّمة». أعلن أعضاء المجلس أن الحكومة لم تمنحهم الوقت الكافي لدراسة ومناقشة قانون أمن الدولة، وتبرّمت الحكومة من الوقت الذي يهدره أعضاء المجلس الوطني في جلساته. انفردت الحكومة بإصدار قانون أمن الدولة، فاحتجّ أعضاء المجلس على الأسلوب الذي خرج به القانون إلى النور، بالإضافة إلى احتجاجهم المسبق على مضمون القانون نفسه. امتنعت الحكومة عن حضور جلسات المجلس، في خطوةٍ تمهيديّة لتُعلن الحكومة عن عدم قدرتها على التّعاون مع أعضاء المجلس، وتقديم الاستقالة، وأخيراً إعلان حلّ المجلس.

طوال الفترة من 1975 حتى 2001م، ظلّت البحرين تعيشُ فراغاً دستوريّاً، وتمّ احتكار السّلطة في يد السّلطة التّنفيذية، وأُديرت البلاد برؤيةٍ أمنيةٍ قامعة، تطبيقاً لبنود قانون أمن الدّولة، سيّئ الصّيت.

رابعاً:
الحركات السّياسيّة الإصلاحيّة

يمتدُّ عمر الحركة الوطنيّة الحديثة إلى جذور تاريخيّة عميقة، إلا أنّ أوّل بروز لحركةٍ إصلاحيّة في العصر الحديث كان مع بداية تشكيل الدّولة الحديثة في البحرين سنة (1923)، حيث تأطّرت الحركاتُ المعارضة تحت عنوان الإصلاحات الإداريّة، وطالبت بمزيدٍ من الدّيمقراطيّة، والمواطنة، والمساواة بين المواطنين، وتعديل قوانين الضّرائب والخدمات الاجتماعيّة. لقد وجدت الحركةُ الوطنيّة في البحرين نفسها أمام خصمٍ عنيد، ومُقاومٍ شرسٍ لأيّ مطالب إصلاحيّة.

الحركة العماليّة

يبدو تاريخ الحركات العماليّة في البحرين امتداداً طبيعيّاً وخطّاً متوازياً للحركات السّياسيّة والنضاليّة التي شهدتها السّاحة البحرينيّة طيلة العقود الماضية. من الواضح أنّ الحركة العماليّة البحرينيّة – التي تعود بجذورها إلى أكثر من نصف قرن مضى – أبرزت اندفاعاً نضاليّاً من أجل واقعٍ عمّالي أفضل، وهو ما أسقط الفواصل المركّبة بين الهمّ السّياسي، والهمّ المعيشي، وذلك في سياق ضاغط من الهيمنة الأجنبيّة.[26]

تعدّ انتفاضة الغوّاصين سنة 1919م بداية بدائية للحركة العماليّة، وقد كرّر الغواصون انتفاضتهم سنة 1932م على إثر إصدار قانون تنظيم الغوص، وتسبّبت هذه الانتفاضة بهدم الدّور الشّعبية التي كانت تُعدّ بمثابة مقرّ لتجمّع الغوّاصين.

بعد اكتشاف النّفط وتصديره، وانتقال كثيرٍ من الغاصة للعمل في قطاع النّفط، حدثَ تحوّلٌ جوهري داخل الطّبقة العاملة. فهي المرّة الأولى التي تجمتع فيها الطبقةُ العاملة، بكلّ فئاتها، تحت عنوان واحدٍ، هو عمّال النّفط. ابتدأت الحركة العماليّة بتأطير نفسها، والمطالبة بحقوقٍ عماليّة منذ سنة 1942م، ونقلت تجربتها إلى دولٍ مجاورة، مثل شركة أرامكو في السعودية. وقد نظّم عمالُ البحرين أوّل إضراب عن العمل، وهو الأوّل في تاريخ الطّبقة العاملة على مستوى الخليج العربي، وذلك عام 1938م، وهو العام الذي بدأت فيه شركة بابكو تسويق بترولها تجاريّاً. بدأ الإضراب في خزّانات سترة، وكان من أهدافه زيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل. كما شهدت البلاد سلسلةً من الإضرابات العماليّة خلال السنوات الممتدة من 1983م إلى 1943م، وقد قامت الشرطة خلالها باعتقال أعدادٍ من قادة المضربين، بحجّة تحريض العمّال على الإضراب، وكان من بين المطالب الأخرى المرفوعة في الإضرابات؛ إنشاء نقاباتٍ عماليّة، واتحاد عمالي في بابكو، وتحديد ساعات العمل، وإصدار قانونٍ يُنظّم الشؤون الماليّة، كما رفعَ المضربون مطلباً بإنشاء مجلسٍ تشريعي مُنتخب، وإعطاء أبناء البلاد الأولويّة في التوظيف في بابكو، وقد امتدّت الإضرابات إلى عمّال النقل، ويُلاحظ أن المطالب العماليّة أخذت نسقها المتطوّر مع تطوّر وتصاعد حركة الإضرابات.

مع فترة الخمسينيات، برزت بجلاء أكبر أدوارِ الحركة العماليّة، وكانت قد استندت في ذلك إلى انطلاق هيئة الاتحاد الوطني التي قادت مطالب العمّال البحرينيين من خلال تأسيس اتحادٍ انضمّ إلى عضويته 15 ألف عامل آنذاك. أجبرت الإضرابات العماليّة والشّعبيّة حكومة الانتداب البريطاني على الدّخول في حواراتٍ مع مندوبي العمّال، والتّوصّل إلى قانون للعمل ينصّ على حرية تشكيل النقابات والاتحادات المهنيّة، وذلك في العام (1957). بالرغم من ذلك، فإنّ اتحاد العمل البحريني قوبل بعمليةٍ أقرب ما تكون إلى الاجتثاث، وانتهى الأمر بقياداته وكوادره بين الاعتقال والنفي، وهو ما أدّى إلى تجميد العمل بالبنود المتعلقة بالتنظيم النّقابي في ذلك القانون.

جاء العام (1965) ليُشكّل محطّةً نضاليّة بارزة في تاريخ البحرين. يومها، قامت شركة نفط البحرين بطرد 1500 عامل، وفي ظلّ أوضاعٍ متردّية، فكان ذلك شرارة لانطلاق الانتفاضة الشّعبيّة في شهر مارس/ آذار، والتي طالبت بالاستقلال، وطرد الاستعمار من أراضي البحرين. لم تخلُ أجندة المناضلين آنذاك من المطالبة بعودة المفصولين إلى أعمالهم، والسّماح لهم بتأسيس نقاباتهم العماليّة واتحاداتهم المهنية، إلاّ أن الرّد لم يختلف كثيراً عمّا كان عليه في الخمسينيات، حيث الاعتقال والنفي والرّصاص لغةُ حوار الاستعمار مع الحركات العماليّة.

ومع بداية مرحلة الاستقلال الوطني، انتقلت الحركة العماليّة إلى محطّة تاريخيّة أخرى، إذ مارست حضورها عبر تشكيلاتٍ عماليّة سرّيّة، وتطوّرت للعلن في العام (1971) حين تمّ تأسيس اللّجنة التّأسيسيّة لاتحاد العمّال والمستخدمين وأصحاب المهن الحرّة، وشهدت البحرين بذلك ولادة مرحلة جديدة من المطالبة العلنيّة بحقوق العمال. وقد وقّع وثيقة طلب الاعتراف باللّجنة التأسيسيّة ما يُقارب 3000 عامل. لكن ذلك لم ينفع، حيث كان الرّفض الإجابة التي قوبلت بها هذه المطالب، ما عجّل باندلاع انتفاضة مارس في العام (1972)، بعد أن أعلن العمّالُ الإضراب العام، مطالبين بتشكيل الاتحاد والنقابات.

ومع قدوم أول تجربة برلمانية عرفتها البحرين في عام (1974)، انتخب البحرينيّون ممثليهم للمجلس الوطني، وتحقّق الفوز لكتلة الشّعب التي كان من بين برنامجها الانتخابي دعم الحركة العماليّة، باعتبارها مطلباً أساسيّاً، وتبعاً للانفراج السّياسي الذي شهدته البحرين آنذاك؛ استثمرت هذه الحركة في الأجواء بتأسيس أربع نقابات، وتمّ تشكيل لجنة تبنّت التّنسيق فيما بينها، إلى أن جاء صيف العام (1975)، حاملاً نهاية غير سعيدة للمجلس الوطني، حيث جاء قانون أمن الدولة، وأجهض التجربة النقابيّة وتمّ اعتقال القيادات العماليّة والوطنيّة حتّى عام 1979م.

الحركات السّياسيّة

شهدت البلاد مظاهرات واحتجاجات وإضرابات على مدى سنوات مختلفة، من بينها الإضراب الذي قام به الطلاب في المحرق سنة (1928) ضدّ تدخّل المعتمد البريطاني في شؤون مدرسة الهداية الخليفيّة. كما شهدت البلاد المظاهرات التي قام بها غاصة اللؤلؤ في عام (1932)، والمظاهرات والاحتجاجات المتكرّرة التي قام بها الشيعةُ في سنة (1934) وسنة (1935) مطالبين بتحسين المحاكم، وكذلك المظاهرات العامة سنة (1938)، حيث تشكّلت أوّل حركة وطنيّة تضمُّ فرقاء من الشّيعة والسّنة، مطالبين بمطالب مشتركة، أبرزها التّشريع لمجلسٍ وطنيّ منتخب، يُشارك في وضع سياسات الدّولة، ويُشرف على تقسيم الثّروة الاقتصاديّة.

وقد عبّرت الحركة الوطنيّة عن نفسها في شكل موجاتٍ من الإضرابات والمظاهرات، توحّدت فيها عناصرُ السّنة والشّيعة في جبهةٍ متماسكةٍ، واستطاعت تقديم مذكّرة تضمّ مطالبها، والتي تضمّنت تأسيس مجلس تشريعي يشمل عناصر متساوية من أنصار المذهبين ويرأسه ابن الحاكم، وإصلاح إدارات الشّرطة والقضاء والتّربية، وضمان الأفضليّة للمواطنين في العمل بشركة النّفط. وقد حاول المستشارُ البريطاني شقّ صفوفِ الحركة من خلال محاولة تحييد الشّيعة، ولكنه فشل في هذه المحاولة، لتتفجّر من جديدٍ موجاتُ السّخط في أوساط الطّلبة والعمّال. وقد اخترقت المظاهراتُ الشوارعَ، وأغلقت الأسواق، وواجهتها السّلطاتُ بالقوّة واعتقال عددٍ من قادة الحركة في نوفمبر (1938)، كما نفت بعضهم إلى الخارج.

من المفيد الإشارة إلى أنّ هذه الحركة ظهرت بالتّزامن مع حركاتٍ أخرى في الخليج العربي، مثل الكويت والإمارات، حيث نجحت الحركة في الكويت، ولكنها أخفقت في كلٍّ من البحرين والإمارات. وبالرغم ذلك من، فإنّ توجّه الحركةُ الوطنيّة لتأطير نفسها، وإعادة طرْح مطالبها الدّيمقراطيّة؛ سرعان ما تكرّر بزخمٍ أكبر، وبفعّالية سياسيّة أكثر تنظيماً في سنة (1954)، حيث تشكّل أوّلُ حزبٍ سياسي في الخليج العربي من قِبل قياداتٍ سياسيّة بحرينيّة شيعيّة وسنيّة، طالبت بإقرار مجلس وطني منتخب، كامل الصلاحيّات، وبتوحيد القانون المدني، وإلغاء التّمييز، وإصلاح القضاء والتّعليم، ومحاربة الطائفيّة.

في 16 أكتوبر (1954)، أعلن قادة الهيئة تأسيس «الهيئة الوطنية»، التي تضمّ هيئةً تأسيسيّة دائمة، وهيئةً إداريّة تنبثق منها، وجرى انتخاب ثمانية أعضاء شكّلوا هيئةً تنفيذيّة عليا، تتولّى تنفيذ القرارات ومتابعتها، وقد انتُخب عبد الرحمن الباكر رئيساً لها وعبد العزيز الشملان مساعداً له. وقد فُوّضت الهيئة بتقديم المطالب الوطنيّة إلى السّلطات الحاكمة، والسّعي لديها في جميع ما فيه صالح البلاد. كما تأسّس صندوق شعبي لجمع التبرّعات لتغطية نفقات الحركة.

عُقد الاجتماع الثّاني في قرية السنابس، في 13 اكتوبر (1954)، وحضره جمعٌ غفير، وعلى إثر ذلك تشكّلت الجمعيّة العامة التي اختارت (الهيئة التنفيذيّة العليا) المؤلّفة من ثمانية أعضاء، وتقدّمت فوْر تشكّلها بالمطالب التالية:

1. تأسيس برلمان منتخب من الشّعب، ليُصبح صوت الشّرعيّة الأوحد في البلاد.

2. وضْع قانون مدني وجنائي موحّد للبحرين.

3. إنشاء محكّمة استئناف تضمّ في عضويّتها قضاة متمرّسين في القانون.

4. السّماح بقيام نقاباتٍ عماليّة وحرفيّة ومهنيّة.

إلا أنّ حكومة البحرين أصدرت بياناً رفضت فيه هذه المطالب، ووصفت واضعي البيان بأنهم «بعض أناس سمّوا أنفسهم ممثّلين للشّعب تقدّموا بطلباتٍ ليس من حقّهم أن يتقدّموا بها لأنهم لا يمثّلون أحداً، وأن الحكومة جادّة في تنفيذ الإصلاحات ضمن المخطّط الذي رسمته...». ولجأت الحكومة إلى تبنّي أساليب تستهدف تهدئة المواطنين من خلال الاستجابة لبعض مطالبهم، حيث شكّلت لجاناً في بعض الدّوائر الحكوميّة للتعرّف على أوجه الفساد، غير أنّ المواطنين قاطعوا هذه اللّجان.

وقد انتقلت الحركةُ الوطنيّة إلى مرحلةٍ جديدةٍ في إطار حملاتٍ شُنّت ضدّ سياسة بلجريف والإمبريالية البريطانيّة في الخليج، واستُخدمت في هذه الحملات إذاعات وصحف القاهرة ودمشق وبغداد، والتي أيّدت نضال الهيئة. وعندما حاول الحاكم تعيين مجلسين للتربية والصّحة لتقديم المشورة له؛ ندّدت بهما الحركة الوطنيّة، وتشدّدت أكثر في حملتها الدّعائيّة، ما ألجأ الحكومة إلى إنشاء مكتبٍ للعلاقات العامة في يوليو (1955)، أُنيط به القيام بحملاتٍ مضادة لدعاية الهيئة، ترأسّه ابن المستشار بلجريف الذي كان يُشرف على الإذاعة، ويعدّه والده ليخلفه في منصبه.

وعندما زار وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد البحرين في 2 مارس (1956)؛ استقبلته الجماهيرُ بالمظاهرات والحجارة، منددين بسياسة الإنجليز عموماً، الأمر الذي كان له أثره المباشر في تبنّي السّلطات البريطانيّة لخطّةٍ صريحة تستهدفُ قمع الحركة الوطنيّة وتصفيتها، حيث تبيّن لها بوضوح خطورة الحركة الوطنيّة على النّفوذ، لا في البحرين وحدها، وإنما في سائر إمارات الخليج.

وبالرغم من ذلك، إلا أنّ الحركة الوطنيّة نجحت في الإطاحة بالمستشار بلجريف في بداية عام (1957)، إذ ذهبت الحكومةُ البريطانيّة أنّ التضحية به سيؤدّي إلى تهدئة الحركة، واستبدلت منصبه بمنصبٍ جديد هو سكرتير حكومة البحرين، الذي تولّاه المستر سميث بنفس السّلطات

تقريباً، وإنْ بدت وظيفته محدودة الصّلاحيّات في الظّاهر. لم يؤثّر ذلك كثيراً، فقد ظلّ الموظّفون الإنجليز مسيطرين على الجهاز الحكومي، على مستوى إدارات الجمارك والبوليس والأمن العام وغيرها. بقيت الأوضاع على هذا المنوال، حتى قبيل الاستقلال.

بعد قمع الحركة الوطنيّة ونفي زعمائها على النحو السّابق، وإعلان قوانين الطّوارئ، وإغلاق الصّحف المحليّة خلال الفترة (1956- 1966)؛ مرّت البلاد بفترةٍ من الهدوء النّسبي، ولكن سرعان ما نشطت الحركة الوطنيّة من جديد، ومن خلال الحركات العمّاليّة. وكان أبرز هذه الحركات؛ تلك التي نشبت في مارس (1965) نتيجة تسريح شركة نفط البحرين «بابكو» 500 عامل دفعةً واحدة. خلق ذلك جوّاً تضامنيّاً شمل الطلبة والعمّال، الذين نظّموا وقاموا مسيراتٍ ومظاهرات ضخمة طالبت بإعادة العمّال ومنع تهجيرهم. وقد اعترضت الشّرطةُ المظاهرات، وأصابت واعتقلت أعداداً من الطّلاب، فازدادت حدّة الغضب، وأصبحت المظاهراتُ عامةً، وشاركت فيها النساء، بالرغم من تصدّي الشّرطة لها بالقوّة، ممّا أسفر عن قتْل وجرْح الكثيرين. وعلى الرغم من أن شركة «بابكو» قد أُرغمت على الاستجابة لبعض المطالب، وسمحت بعودة كثيرٍ من العمال المبُعدين، كما دفعت تعويضاتٍ لأعدادٍ أخرى؛ إلا أنّ عمليات الاعتقال التي تعرّض لها الوطنيّون ظلّت قائمة، حيث اعتُقل الكثيرون منهم في قلعة المنامة وفي القواعد البريطانيّة، وفي جزيرة «جدة». وفي نفس الوقت، أخذت السّلطاتُ البريطانيّة تُخطّط بذكاء للالتفاف حول قيادات الحركة الوطنيّة ومطالبها، فقامت بنقل كلّ الصّلاحيّات الإداريّة إلى الأسرة الحاكمة، وإلى الفئات المعتدلة والمحافظة، ومن هنا خفّفت الرّقابة على الصّحف، وأتاحت من جديدٍ حرّية تكوين النّوادي الرّياضيّة والثّقافيّة، وكان على رأسها «نادي خريجي الجامعات».

في نهاية عقد السّتينيات، تشكّلت تنظيمات سياسيّة سرّيّة، أهمّها الجبهة الشّعبيّة لتحرير عُمان والخليج العربي، التي تحوّلت لاحقاً إلى الجبهة الشّعبيّة في البحرين، وجبهة التّحرير البحرانيّة، ومنظمات أخرى تتقاطع مع الخريطة الحزبيّة في العالم العربي. وتبنّت هذه التّنظيمات أساليب سياسيّة متعدّدة، منها الكفاح المسلّح والنّضال السّلمي. وقد تعرّضت هذه التّنظيمات السّياسيّة لحملات قمعٍ واسعة، وملاحقات أمنية مستمرّة، تطبيقاً لقانون أمن الدّولة.

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية 1990، مرّت المنطقة بانفتاحٍ سياسيّ داعمٍ للتحوّل الدّيمقراطي، وقد استفادت منه الحركة الوطنيّة في توحيد جهودها، وصياغة مطالبها السّياسيّة ممثّلةً في العودة للأطر الدّستوريّة وإلغاء قانون أمن الدولة، وتقديم حلول عمليّة للمشاكل الاجتماعيّة المتفاقمة، وعلى رأسها البطالة. وتمخّضت تلك الجهود في 1992 عن عريضة نخبويّة وقّع عليها أكثر من 300 شخصية من السّنة والشّيعة، وتقدّموا بطلب اللّقاء بالحاكم لتقديم العريضة، ولكنه رفضَ استقبالهم، وأعلن عن تشكيل مجلس شورى معيّن. وفي نهاية 1993 أعادت الحركة الوطنيّة كتابة عريضة شعبيّة وقّع عليها أكثر من 20 ألف مواطن، تطالب بالعودة إلى دستور 1973، وإعادة الحياة السّياسيّة إلى نصابها الصّحيح. إثر ذلك، قامت السّلطاتُ الأمنيّة باعتقال بعض رموز تلك الحركة، لتدخل البلادُ في مرحلة اضطرابٍ أمني وسياسي استمرّ أكثر من خمس سنوات، شهدت مقتل أكثر من 60 مواطناً على يد قوّات الأمن، واعتقال أكثر من ثلاثة آلاف مواطن، وإصدار أحكام قاسية ضدّ المتظاهرين، وصل بعضها إلى الإعدام.

انتفاضة 1994

ونظراً لأنّ انتفاضة 1994 تعتبر الأشدّ قسوةً منذ أحداث 1956، فمن المهمّ استعراض بعض معالمها، وبشكلٍ موجز، مع تحديد آليات مواجهتها من قبل النّظام السّياسي.

لقد انطلقت شرارة الأحداث على خلفية المطالبة بالعودة إلى دستور 1973، وعمّت المظاهرات الاحتجاجيّة ربوع البحرين قاطبةً، وقد تميّزت تلك الأحداث بعدّة سماتٍ، منها:

توحّد الحركة الوطنيّة على أرضيةٍ واحدة ومتّفق عليها، داخل البحرين وخارجها، وبكافة أطياف القوى السّياسيّة المعارضة.

سلميّة التحرّك بشكلٍ عام، مع الإقرار بوقوع حوادث عنف من قِبل المحتجّين، وجاء ذلك في إطار ردّة الفعل على ممارسات الأجهزة الأمنيّة، وبالأخص بعد عام 1996.

شمول الأحداث لأغلب مناطق البحرين وقراها.

غياب المكوّن السّني السّياسي عن الأحداث، والتزامه جانب الحكومة.

أطلقت الحكومةُ أنواع الدّعاية السّياسية لتحجيم الحركة الوطنيّة، ومحاولة القضاء على الحركة في الشارع. في هذا السّياق، وصفت الحكومةُ الأحداث على أنّها مؤامرة إيرانيّة، وحدّدت أطراف خارجيّة اتّهمتها بالعمل على تشكيل خلايا سرّيّة إرهابيّة. كما أضافت في دعايتها الرّسمية بأنّ الأحداث الجارية طائفيّة، تقودها قياداتٌ شيعيّة. واستكمالاً لهذه الدّعاية، ادّعت الحكومةُ أنّها ضبطت مخطّطاً انقلابيّاً يقوده فرع لحزب الله في البحرين، تلقّى تدريبات عسكريّة في لبنان، وبإشرافٍ من الحرس الثّوري الإيراني. وعندما عرض تلفزيون البحرين أعضاء تلك الخليّة؛ كان واضحاً عليهم آثار التّعذيب والإرهاب، وخضع بعضهم للتّهديد الجنسي والاغتصاب في حال الامتناع عن تقديم اعترافات مُصوَّرة.

لم تستطع الحكومةُ مواجهة الانتفاضة التي استمرّت خمسة أعوام متتالية، وهو ما أدّى إلى تراكم الانتهاكات الإنسانيّة، ودَفَع القوى المراقبة لاتخاذ موقفٍ صريح يُطالب حكومة البحرين بالتوقّف عن حملات القمع والاستهداف الطّائفي للمطالبين بالدّيمقراطيّة. وفي هذا الشّأن، كان بيان الاتحاد الأوربي في عام 1997 صريحاً وقويّاً. كما نشرت منظمة هيومن رايتس وتش تقريراً مفصّلاً، وعُدّ الأوّل من نوعه، أوضح حجم الانتهاكات التي تمارسها الحكومةُ لقمع الاحتجاجات الدّيمقراطيّة.

في العام 1999 تولّى حمد بن عيسى آل خليفة الحكم بعد وفاة والده عيسى بن سلمان، وأبدى الحاكمُ الجديد رغبته في إحداث تغييراتٍ سياسيّة والانتهاء من مرحلة قانون أمن الدولة. وجرت مفاوضاتٌ بين الأجهزة الأمنيّة، بقيادة رجل الاستخبارات البريطاني هندرسون ومعاونه عادل فليفل، وبين قيادات المعارضة في السجن، وتمخّضت تلك المفاوضات عن قبول الأطراف السّياسيّة بميثاق العمل الوطني الذي أُعلن عنه في فبراير 2001. وانتهت بذلك صفحة الانتفاضة الدّستورية، حيث تحقّقت أبرز مطالبها، وهي قبول نظام الحكم بالعودة إلى دستور 1973، وإلغاء قانون أمن الدّولة، وإطلاق سراح المعتقلين السّياسيين.

وفي الحقيقة، فإنّ تلك الصّفحة لم تطو نهائيّاً. فبعد عامٍ واحد، أصدرَ الحاكمُ دستوراً جديداً، خلافاً لما تمّ الاتفاق عليه مع القوى السّياسيّة، حيث تقرّرت الموافقة بين الطّرفين على إجراء تعديلاتٍ دستوريّةٍ لا تمسّ جوهر السّلطة التّشريعيّة وصلاحياتها. إلا أنّ الدّستور الجديد قيّد

صلاحيّات السّلطة التّشريعيّة من ناحية التّمثيل، وجعلها تتألّف من غرفتين، منتخبة ومُعيّنة بالتساوي، كما قلّصت نصوصُ الدّستور الجديد صلاحيّات السّلطة التّشريعيّة مقارنةً بصلاحيّاتها الواسعة في دستور 1973.

عبر هذا التّاريخ الطّويل من النّضال السّياسي، يمكن القول بأنّ الحركة الوطنيّة ناضلت تاريخيّاً من أجل مطلب شرعي وحيد؛ هو الشّراكة في إدارة البلاد، والتّحوّل ناحية الدّيمقراطيّة، وكانت مطالبها في كلّ مراحلها تصبُّ في هذا الاتجاه. إلاّ أنّ النّظام السّياسي كان يصرُّ على رفْض مطالب الحركة الوطنيّة، ويعتبرها حركةً عميلةً، ومرتبطة بالخارج، وهي تستحقّ القمع والمواجهة. وقد رسّخ هذا التّعامل؛ قوّةُ الحكومة ونجاحها في قمع الاحتجاجات السّلميّة بقوّة السّلاح والأمن. لقد دُوّن تاريخُ الحركةُ الوطنيّة بعنوانٍ بات أصيلاً لدى قوى المعارضة السّياسيّة، وهو عنوان الدّستوريّة والدّيمقراطيّة الكاملة، فيما دُوّن تاريخ الحكومة دوماً بالقمع والمواجهة الشّرسة لمثل هذه المطالب المشروعة.

الانفتاح السّياسي المحدود

في فبراير 2001 صوّت المواطنون على ميثاق العمل الوطني، والذي اقتضى أن تتحوّل البلاد من الإمارة إلى الملكيّة الدّستوريّة، وأن يُشكّل مجلس شورى بجانب المجلس المنتخب، على أن تكون الصّلاحيات التّشريعيّة محصورةً في المجلس المنتخب. ومع إقرار ميثاق العمل الوطني، دخلت البحرينُ مرحلة من الانفتاح السّياسي، على أمل أن تتخطّاها لبلوغ مرحلة الدّيمقراطيّة الرّاسخة. إلا أنّ الملك، وبعد عام واحد، أصدر منفرداً تعديلاتٍ دستوريّة، ليُكوّن دستوراً جديداً، هو دستور 2002. لم يلق هذا الدستور الإجماع الوطني، وتحفّظت قوى المعارضة على بنوده، وخصوصاً مساواة صلاحيّات مجلس الشورى المعيّن مع صلاحيات المجلس المنتخب، وعلى الصلاحيّات الواسعة المعطاة للملك، بالإضافة إلى تقليص صلاحيّات المجلس المنتخب عمّا كانت عليه في دستور 1973. وقد احتجّت قوى المعارضة على هذا الدّستور بالوسائل السّلميّة، وقاطعت أربعُ جمعيات كبرى الانتخابات النّيابيّة في 2002، لكنّها أجرت مراجعة لقرارها في انتخابات 2006، بالرغم من إعلانها عن إبقاء تحفّظها على دستور 2002، ومطالبتها بدستورٍ عقدي.

منذ عام 2007 وحتى 2010م؛ تعرّض الانفتاح السّياسي لجملةٍ من التّحدّيّات الكبيرة، وكانت سبباً في تفاقم أزمة المشروع الإصلاحي. فقد لجأت الحكومة مجدّداً إلى الأساليب القمعيّة القديمة، وتعرّضت حرّية التّعبير للمضايقة، ولم تسلم شخصيات سياسيّة مُعارضة من الاعتقال، وتوجيه تُهم الإرهاب إليها. إضافة إلى اعتقال عددٍ كبيرٍ من النّشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. وكان الإجراء الأكثر وضوحاً على ارتداد المشروع الإصلاحي؛ هو عودة التّعذيب بوصفه ممارسةً ممنهجيةً تُمارس ضدّ المعتقلين السّياسيين، الأمر الذي يُوحي بفشل الحكومة في معالجة الإشكالات التي تثيرها مرحلة الانفتاح السّياسي من جهة، والإشكالات التي خلقتها الحكومةُ في النّظام السّياسي والقانوني والإجرائي في ما يتعلق بالإصلاح السّياسي والمكتسبات الدّيمقراطيّة. وبدلاً من تقديم فرصٍ حقيقيّة للحوار والتّفاوض المستمر، عادت انتهاكاتُ حقوق الإنسان إلى الواجهة، وتراجعت مؤشّرات الحرّية الصّحافيّة، ومستوى الدّيمقراطيّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ البحرين كانت تُصنّف في الفترة (2001-2008) على أنّها حرّة جزئيّاً، ولكنها تراجعت في العام 2010 إلى درجة غير حرّة، وهي إشارةٌ إلى وصول طريق الإصلاح إلى نهايته، واستنفاذ كافة مفاعليه التّفاوضية التي يقوم عليها. وعليه، فإنّ وجهة النّظر القائلة بعجز الحكومة على تنمية الثّقة وتعزيز الدّيمقراطيّة؛ تبدو صحيحة إلى درجةٍ كبيرة. وبنظرةٍ فاحصة في الأساس القانوني للإصلاحات، وضمن الممارسات السّياسيّة، فإنّ النّخبة الحاكمة لا تزال تحتفظ بمعظم سلطات صنع القرار في يدها. إنّ السّلطة التّنفيذيّة لا تزال غير خاضعة للتّنافس السّياسي. أهمّ الوزارات محتكرة لأفراد العائلة المالكة. هناك مُناصفة في السّلطة التّشريعيّة. ولا تخفى محدودية مجال الحرّيّات المدنيّة والسّياسيّة التي يكفلها الدّستور، ويمنعها القانون.

منذ عام 2004 تباطأت عمليّة الإصلاح، وأصبح من الواضح أنّه لم يكن المقصود من الإصلاحات السّياسيّة المعلنة إقامة دوّلة ديمقراطيّة، وأنّ النّخبة الحاكمة ليست مستعدّة لتقديم مزيدٍ من التّنازلات، وهو ما يعكسه لجوء الدّولة إلى القمع في إطار سيطرتها على المعارضات. وفي الجملة، دخلت البلادُ في مرحلةٍ سياسيّة جديدةٍ تقوم على معركة استعادة الدّستور، ومناهضة دستور 2002 وإسقاطه.

خامساً:
البُنية المتوتّرة لدولة الاستقلال (1971-2001)

حصلت البحرين على استقلالها في فترة صعود ما عُرف بدولة الرّفاه، وفي ظلّ اكتمال مشاريع التحرّر الوطني في الدّولة المستعمرة، ولذلك فإنّ ظروف بناء الدّولة على أسسٍ حديثةٍ وقريبةٍ من المواطنة الكاملة؛ كانت متاحةً وقويةً، إلاّ أنّ دولة الاستقلال في البحرين لم تستفد من هذه الظروف في تحسين علاقتها بالفئات المجتمعيّة، ولم تبذل جهداً حقيقيّاً من أجل نسْج علاقةٍ مواطنيّةٍ كاملة.

وباستثناء مرحلة زمنيّة لم تتجاوز ثلاث سنوات، هي عمر الحياة الدّستورية (1973 -1975)، فإنّ الأوضاع العامة في البحرين اتّسمت بالفراغ الدّستوري، والاحتقان السّياسي والاشتباك الطّائفي، والارتباك الأمني. ومنذ منتصف السبعينيّات وحتى نهاية التسعينيّات من القرن الماضي؛ واجهت البحرين أزمةً سياسيّةً حادّة، كان طرفاها النّظام الحاكم وقوى المعارضة. وقد ساهمَ في تعميقِ هذه الأزمة صدورُ العديد من القوانين التي فرّغت الدّستور من معظم ما احتواه من بنودٍ من شأنها أن تفسح المجال أمام حرّيات الرّأي والتّعبير والتّنظيم، فضلاً عن تصاعد مشكلاتٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّة.

إخفاقُ النّظام السّياسي في البحرين في تحقيق نقلةٍ نوعيّةٍ في الاتجاه الدّيمقراطي؛ يرجعُ في أساسه إلى استراتيجيّة خاصة كان النّظام يلجأ إليها قبل الاستقلال، وهي هيْكلةُ النّظام على مفاهيم الطّوائف والجماعات، لا على مفاهيم المواطنة. وقد أبقت الإدارةُ البريطانيّة على هذا النّموذج عندما هيمنت على دول المنطقة نهاية القرن التاسع عشر، وحتى انسحابها نهاية الستينات من القرن العشرين، وذلك بعد إبرام اتفاقيّات حماية رسّخت التّكوينات القبيّلة، وأسبغت عليها طابعاً [27]

شرعيّاً[27] . وكلّ ذلك أعاق – في النهاية – اندماج مجتمعات هذه المنطقة في اقتصاد السّوق الحرّة، وبالتّالي أصبح الحديثُ ممكناً عن ديمقراطيّة اقتصادية، واستبداد سياسي مقنّن في الوقت نفسه.

هذا البناءُ جَعلَ الدّولة مبنيّة – أساساً – على ركائز متوتّرة، لم تستطع الحلولُ المؤقّتة، والمراوغاتُ السّياسيّة من التغلّب عليها. ليس هذا وحسب، بل إنّ تلك البنيّة أدّت إلى قيام نظام الحكم بانقلاباتٍ متكرّرة على المبادئ الدّستورية والممارسات الدّيمقراطيّة البدائيّة، والتي أقدمَ عليها في فتراتٍ متقطّعة. وفي المحصّلة، فإنّ المشهد السّياسي – وبافتقاده إلى المفاهيم والإجراءات الخاصة بتوزيع الدّيمقراطيّة – قد أسْهم في منْع التّراكم اللاّزم لتغيير علاقة المجتمع بالسّلطة السّياسيّة وإعادة بنائها وفْق مفاهيم ديمقراطيّة، الأمر الذي حدَّ من قدرةِ الدّولة على تجاوز مشكلاتها السّياسيّة والاجتماعيّة من جهة، وترسيخ نموذج المشْيخة والميراثيّة (Patrimonialism) من جهةٍ أخرى.

وفي المساحة التّالية، سوف نفحص عناوين مهمة على هذا الصّعيد.

1. تطويع العقد الاجتماعي أو براديغم ا3لمشيخة

يُقصد بمفهوم البراديغم Paradigm النّموذج الذي يُشكّل البناء «التّحتي» للدّولة، أو هو النّطاق (المحيط) المُقنّن لفهم المشاكل المتعلّقة بالمجتمع والدّولة، حيث يسمحُ هذا النّموذج بطرح أسئلةٍ محدّدة، وينُظّم المعطيات وفق بنى متعدّدة. وهذا يعني أنّه يشيرُ إلى ما يُحدّد بدّقةٍ مدى قدرة النّظام على تحقيق استقرارٍ وتنميةٍ ثابتة، أو بالعكس، أي إقدامه على إحداث اضطراباتٍ وبلبلةٍ وعدم استقرار.

ومن المفيد هنا، تحليل الافتراق والتطابق بين قيم مرحلة ما قبل الاستقلال 1971 وكتابة الدستور، وما بعدها، لأنّها تُشكّل نقطةً فارقةً في التّحوّل الهيلكي والقانوني من جهة، ومن جهةٍ أخرى؛ إمكانيّة تحويل القيم القديمة والتّقليديّة إلى صيغٍ دستوريّة، وبالتالي تركيبها داخل النّموذج الدّيمقراطي.

يتّفقُ جميع الباحثين على أنّ عائلة آل خليفة جاءت إلى البحرين من طريق الحرب مع الأهالي، ومع السّلطة المحليّة، وقد تحدّثت العديدُ من المصادر التّاريخيّة حول كيفيّة سيطرة آل خليفة على البحرين من هذه الطّريق، وقد شارك آل خليفة في حروبهم جمعٌ كبيرٌ من القبائل العربيّة في الخليج، على رأسهم قبيلة آل صباح في الكويت، والتي أرسلت أسطولها البحري لمحاصرة البحرين، وكانوا أوّل منْ دخلَ البحرين، ومن ثمّ سلّموا الأمور إلى آل خليفة لكي يقيموا فيها حكماً خاصاً بهم، إلى جانب حكمهم للزّبارة. وقد عُرفت هذه العمليّة في التّاريخ الرّسمي بعمليّة «فتح البحرين» وتحريرها من السّيطرة الإيرانيّة، وذلك في سنة 1783.

حتى قيام الدّولة الدّستوريّة؛ كان النظام المشيخي/ الميراثي يُعتبر النّاظم الوحيد لعلاقة الدّولة بالمجتمع، وعلاقة الحاكم بالشّعب، حيث لم يكن هناك عقد دستوري، أو منظومة قانونيّة، يمكن الرّجوع إليها لتفصيل علاقة السّلطة بالمجتمع سوى مجموعة القوانين الإداريّة التي كان بلجريف يعمل على إصدارها منذ قدومه البحرين عام 1926م، وحتى رحيله سنة 1957م، وإلى أن تمّ إعلان استقلال البحرين سنة 1971. وفي الواقع، فإنّ هناك انعداماً للقيمة السّياسيّة يتمّ وفقها تحديد المواطنة، وذلك بسبب بناء المواطنة داخل النّموذج (المشيخي/ الميراثي) على ما يسمى بمفهوم المواطنة العمودية (التّشطير العمودي)، والتي يكتسب الشّخصُ فيها مكانته وفقاً لهرميّة عشائريّة ومجتمعيّة، فينالُ الفردُ قيمته في الوجود نسبةً إلى أصله العِرقي ومكانته الماليّة وطبيعة المهنة التي يشتغل بها. ومن الطّبيعي أن ينعكس ذلك على محتوى الحقوق والواجبات التي يفرضها الأمرُ الواقع على كلّ المنضوين في تلك الهرميّة. فمنْ هم في أعلى ذلك الهرم، سواء أكانوا في التّنظيم العشائري أو منْ يشترك في رابطة النّسب والدّم معهم؛ كانوا يحصلون على قيمة «مواطنة فائقة» ذات حقوق واسعة، في حين أنّ الذين يقعون في أسفل ذلك الهرم الاجتماعي؛ يحصلون على حقوق أقلّ وواجبات تزيد عليها، لتصل إلى حدّ رهْن الحياة إلى منْ يحتلّ مكانةً أعلى في التّسلسل العمودي للعلاقات المجتمعيّة آنذاك.

مع قيام دولة الاستقلال، والإعلان عن تشكيل المجلس التأسيسي لكتابة دستور حديث للبحرين؛ فَرضت فلسفةُ الدّولة الدّستوريّة نفسها، وأدّت إلى شيوع ثقافة الحرّية والمساواة وسائر القيم ذات الطبيعة الكونيّة والمدنيّة. وهذا ما خلقَ تعارضاً بين منظومة القيم التّقليديّة التي كان النظام يستمدّ شرعيّته وسيطرته من خلالها، وبين الثّقافة الدّستوريّة القائمة على المواطنة والدّيمقراطيّة

والمدنيّة. وبمعنى آخر، فإنّ النّموذج المشيخي/ الميراثي لم يعد يواجه أفراداً وجماعاتٍ سياسيّة منفردة وحسب، بل إنه أصبح أمام تحدّ حقيقيّ وسّط انتشار ثقافةٍ مدنيّة حديثة، ذات مفاهيم وقيم وممارسات ومبادئ تتجاوز منظومته القيميّة ومبادئ تنظيم السّلطة لديه.

مع قيام دولة الاستقلال، عمدت السّلطةُ السّياسيّة إلى إدخال التّحديث السّياسي المتمثّل في الدّعوة إلى انتخابات المجلس التّأسيسي، ومن ثم انتخابات المجلس الوطني. ومن خلال التّأمّل في طريقة العَرض، يظهرُ مدى حرْص السّلطة على تثبيت الصّورة الأبويّة للسّلطة السّياسيّة، إذ كان نصفُ عدد أعضاء المجلس معيّنين، والنّصف الآخر يأتي عبر الانتخاب. يخضع التعيين دائماً إلى أسسٍ طائفيّة وقبليّة. فقد أظهرت نتائج الانتخابات فوْز الشّيعة بأغلبيّة المقاعد المنتخبة، وجاءت قرارات التّعيين متوافقةً مع نظرية التّوازن العددي، حيث كان عدد السّنة المعينين جابراً لأغلبيّة الشّيعة في نتائج الانتخابات.

في العمق، يمكن الوقوف على ازدواجيّةٍ واضحة في القيم التّاريخيّة. فقيمُ ما قبل الدّولة الدّستوريّة تتمظهرُ في المواطنة الهرميّة العموديّة التي يكتسبُ الفردُ فيها قيمته المجتمعيّة والإنسانيّة بناءاً على نفوذه المالي، وموقعه العرقي والعشائري، والوظيفة المناطة به. في المقابل، ثمّة قيمٌ أخرى نابعةٌ من فلسفة الدّولة الدّستوريّة ذات الطّبيعة الكونيّة الحديثة، والتي تهدف إلى تحقيق المواطنة الأفقيّة، حيث تُلغى الفوارق وأطر التّمييز بين البشر، وتُحقّق أقصى درجات المشاركة والاندماج المجتمعي.

وهنا تنبع الإشكاليّة الكبرى التي نسعى إلى تفكيك مكوّناتها السّياسيّة والقانونيّة، لنعرف الإجابة على هذا السّؤال: هل تحوّل المجتمع من مفهوم المواطنة العموديّة، المنبثقة من نموذج المشّيخة/ الميراثيّة، إلى مفهوم المواطنة الحديثة الفاعلة والمنصوصُ عليها في الدستور؟

إنّ هناك جملةً من الأمور حتّمت على السّلطة السّياسيّة السّماح لمثل هذا التحديث، على الرّغم من معارضتها له، ومن ضمن تلك الأمور:

مطالبة شاه إيران بجزر البحرين، والتّهديدات الإيرانيّة لدول الخليج. وهو ما جعَل السّلطة مضطرّةً إلى إجراء التّحديث المذكور، في محاولةٍ منها لتثبيت الشّرعيّة أمام المطالب الإيرانية وقتئذٍ.

التخلّص من تداعيّات الاتحاد الخليجي المعتَزم إقامته بين إمارات الخليج آنذاك. وقد كانت البحرينُ تطالبُ بالمركزيّة. ومع تعثّر ذلك الاتحاد، بادرت البحرين مع إعلان الاستقلال، إلى الدّعوة لإجراء الانتخابات، في خطوةٍ لإثبات الذّات والتملّص من تبعات الاتحاد المفترض.

صعود التّيار اليساري والحركة الوطنية عموماً إبّان فترة الاستقلال. وفي سبيل السّيطرة على هذه الاتجاهات، استعانت السّلطة في البحرين بالتّجربة الكويتيّة في ذلك الوقت، وهي البرلمان.

عند التّدقيق في هذه الأمور، لا نعثر على عاملٍ ذاتيّ يدفعُ السّلطة السّياسيّة ويحضّها على ممارسةِ التّحديث السّياسي. كان دافعها الأساس هو المناورة السّياسيّة، والسّعي لتكريس الصّورة الأبويّة باعتبارها أساساً لشرعيّة السّلطة السّياسيّة. وبسبب هذا الوضع المزدوج، لم يستقم التّحديث السّياسي، ونتج منه مفهومٌ سلطوي، وتحت غلاف التّحديث نفسه. في هذا الوضع، ثمّة بنية سياسيّة أبويّة، مقابل بُنية ديمقراطية. وأعرافٌ وتقاليدٌ قبليّة وعشائريّة وطائفيّة، مقابل علاقات تداوليّة ومؤسّسات مجتمع مدني. وهناك بُنى حديثة وجمعيّات ونقابات وصحف، مقابل أحياء وعشائر وجماعات طائفية وقبليّة. وبصورةٍ مجرّدة، فإنّ إشكاليّة التّحديث تتمثّل في التّبعية والخضوع للشّخص مباشرةً، مقابل علاقات غير خاضعة في أساسها لنظام التّبعيّة.

لقد حاولت السّلطةُ السّياسيّة أن تُحدّث نفسها من دون أن يمتدّ ذلك إلى جوهر نظام الأبويّة والقبليّة والعشائريّة الكامن فيها، ومن غير الأخذ بالشّروط العامة لهذا الانتقال التّحديثي. لتحقيق ذلك، وضعت السّلطة مقولاتها الخاصة بالتّحديث السّياسي. وفي الحقيقة، كانت أقرب إلى الضّوابط منها إلى المقولات. ومن أبرز هذه الضوابط:

احترام الطّابع المثالي والثيوقراطي والأبوي للسّلطة، باعتباره يمثّل واقعاً مصوناً بواسطة القوانين والأحكام سواء أكانت وضعيّة أو مستمدّة من تعاليم الدّين.

تقيّد مبدأ المشاركة في حدود نخبةٍ من الطّبقة البرجوازيّة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بإدارة رؤوس الأموال وحركة الاستثمار التّابعة للنّظام.

تنمية شروط الرّقابة في التّجارة والاقتصاد والعمل الاجتماعي والسّياسي والثّقافي.

تقييد المبدأ العقلاني، وعدم الحسم به، أو استعماله بنحو مطلق. فالضّرورة تقتضي الأخذ به في كثيرٍ من الممارسات، كما تقتضي أن يُترك في كثيرٍ من المواجهات أيضاً.

تفرضُ السّلطةُ السّياسيّة على المجتمع التّعامل مع كلّ ذلك على أنّه ثقافةٌ مستمرّة وثابتة، ما يحوّلُ الماضي السّياسي إلى مثالٍ يُحتذى به في مواجهة المتغيّرات السّياسية والاجتماعيّة والاقتصاديّة القائمة. لقد أسّست السلطةُ عُرفاً في مجالات التّحديث السّياسي، ومنذ البداية، ويقوم على أساس المناصفة والاقتسام في إنشاء مجالس البلديّة والصّحة والمعارف والمجلس التاسيسي، وغيرها. هيّأ ذلك للسّلطة قدرة اتّخاذ القرار النّهائي من خلال تعميم تيارٍ يرى أنّ شرعيّة الحكم تُبنى على الأعراف المكتسبة اكتساباً تاريخيّاً، ولا تخضع لإدارة التمثيل الشّعبي. ولذلك، فإنّ من جملة الأسباب التي دعت السّلطة السّياسيّة إلى حلّ المجلس الوطني 1975 – الوجه الأكثر صراحةً في التحديث – هو الاقتراح الذي قُدّم داخل البرلمان، والقاضي بسحب سلطات الأمير في التّصرّف بأراضي الدّولة، وجعْلها مُلكاً خاصاً للدّولة، بدلا من ملكيّة الأمير لها. لقد رأت السّلطة في ذلك تحدّيّاً كبيراً لسّلطات النّظام وقوّته، فأقدمت على حلّ البرلمان، ومن دون تردّد.

وفي مقابل هذا التّراجع عن مسيرة التّحديث، بدأت السّلطة تطرحُ تحديثاً خاصاّ بها. لقد أخذت في ترديد مقولة «ديمقراطيّة القبيلة» أو «ديمقراطيّة العائلة الواحدة». تعتمدُ هذه الصّيغة على حالةٍ من حالات الماضي– والتي يُشكّك في وجودها أصلاً – ويتمّ تغطيها بصيغةٍ مُحدّثة. وهذه الحالة هي النّظام الذي كان يُعتمد عليه في إدارة شؤون القبائل، والذي يذهبُ إلى أنّ نظام البادية لا يمثّل نظاماً اجتماعيّاً فحسب، وإنما يشتمل على نظامٍ اقتصادي يفرّق بين القبيلة والعشيرة والنّظام السّياسي. ويتجلّى النّظامُ السّياسي القبلي في مجالس الحاكم المفتوحة، وفيها كان ميسوراً للجميع رؤية الحاكم، تجاراً وأصحابَ نفوذ، إضافةً إلى البحّار والغوّاص والرّاعي. وبدأت أطروحة الأسرة الواحدة، والأبواب المفتوحة تُطرح بقصد تحويلها إلى ثقافةٍ راسخة في المجتمع السّياسي البحريني، وأنّها كفيلة بتحقيق الواقع المنشود. كان ذلك في الظّاهر، أمّا في الباطن، فكان يُرادُ تعويم المطالبة الشّعبيّة بالمشاركة السّياسية، وتغييبها في قالبٍ شكلي من العلاقة المفتوحة بين الحاكم والمحكوم.

ولا يخفى حجم المبالغة المعمول بها هنا. تنسجُ السّلطةُ «صورةً أسطوريّة» مفضوحةً في مقاومتها للتّحديث السّياسي. فالذين يتمكّنون من مقابلة الحاكم هم التّجار وأصحابُ النّفوذ القبلي،

وليس عامة الشّعب، لا سيّما أنّ السّلطة السّياسيّة تفرضُ حول نفسها طوْقاً انعزاليّاً يفصلها عن عموم النّاس، وهي عزْلةٌ لا تقتصر على المعنى السّياسي، بل إنّها عزلةٌ مكانيّة أيضاً. فالحاكمُ يعيشُ في قصره محاطاً بالفداوية، وكذلك الحالُ مع سلسلة أبناء الحاكم و أقربائه. وقد اتّسعت هذه العزلة مع التغيّر الذي لحق بالمجتمع بعد اكتشاف النّفط، وابتعاد السّلطة عن النّهج الدّيمقراطي.

لا يُطلق الكلام بشأن اعتماد السّلطة لهذا التّغليف الأسطوري؛ جزافاً. فثمّة انعكاساتٌ تؤكّد ذلك، ومن صميم واقع التّحديث السّياسي النّابع من. على سبيل المثال، في عام 1992 أصدر الأمير الرّاحل عيسى بن سلمان أمراً بإنشاء مجلس شورى بناءً على طلبٍ تقدّم به رئيس الوزراء، وتنحصرُ اختصاصات المجلس بإبداء المشورة في مشروعات القوانين، وفي ما يتعلّق بالسّياسة العامة للدّولة، ويتألّف المجلس من 30 عضواً يُعيّنهم الأمير، ومعظمهم يمثّلون القطاع التّجاري والخاص، وجمعيهم لا ينتمون إلى أيّ تنظيمٍ سياسي. في مثل هذه الإجراءات، يقع الاختيار على «علية القوم»، أيّ ذوي الاتجاهات المحافظة، والتي تلتحقُ بالمصالح الاقتصاديّة المرتبطة بعجلة رأس المال السلطوي والوجاهات العشائرية أو الاجتماعية. ومن البيّن كذلك، أنّ التّوازنات العشائريّة تترجّح على أيّ اعتبارٍ آخر. ومن المثير أن القرار يخوّل للأمير حلّ المجلس. مثلُ هذا الإجراء هو أقصى ما يصل إليه مفهوم التّحديث السّياسي في منظور السّلطة، وهو الفهم الذي سبق وأن أكّدناه بعبارة «أسطورة ديمقراطيّة القبيلة».

في نظر السّلطة، لم يصل المواطنُ البحريني بعدُ إلى مستوى النّضج السّياسي الذي يُمكّنه من ممارسة حقّ الانتخاب والتّرشيح. ومنبعُ هذه النّظرة هو أنّ السّلطة لا تزال ترى في العشيرة والقبيلة – وما يترشّح عن ذلك من مفاهيم الغزو والغنمية – انتماءها الأساس، والذي يُحدّد التراتبيّة وبحفظ المناصب.

من خلال الفهم السّابق، يكون من السّهولة بمكان تحديد الموقف النّظري والعملي للسّلطة من قضية التحديث السّياسي. فهي ستواجه ذلك برفضٍ تام وقاطع، لأنّها تراه مُهدّداً لبقائها، ويحدُّ من صلاحيّاتها في السّيطرة. وتبعاً لذلك، من الطّبيعي أن ترفض هذه السّلطة الاعتراف بوجود معارضة، أو تسمح لها بالحركة الحرّة على الأرض التي تهيمن عليها. ومن هنا يصحّ لنا أن نُفسّر طبيعة حضور مثل هذه التصوّرات عند السّلطة، مؤدّى تمسّكها بالأرض. فالارتباطُ بالأرض يعني

الارتكاز على وجود أصلٍ واحد، وهذا الارتكاز التصوّري غير مسموح له بالتعدّد في أيّ حالٍ من الأحوال، لأنه – لسببٍ بسيط – يُعطي الإذن للآخرين في المطالبة بحقّهم في اقتسام الشّرعيّة، ومن السهولة هنا أن يتمّ التّغاضي عن تلك المطالب، أو رميها بالسّفاهة، ما دامت الأرض هي ملكٌ شخصي، ولا يتملّك فيها أحدٌ غير العائلة الحاكمة.

2

نظام الوسطاء والزّبائنية.

ثمّة اتجاهٌ سائد في الأدبيّات الأخيرة يرى أنّ الدّولة في البحرين – ونتيجة حداثة نشأتها وتجربتها– مازالت دون الفاعلية الجماعيّة، ويُطلق عليها أحياناً تعبير «البدو– قراطية المتطوّرة»، حيث تعتمد على القبيلة بشكلٍ كبيرٍ في تسيير شؤونها. نظامُ السّلطة يقوم أساساً على مبدأ التّضامنيّات غير الرسمية corporations كما يسميها خلدون النّقيب، ويُقصد بها القِوى الاجتماعيّة المتضامنة والتي لا تُعبّر عن نفسها إلا ضمن مؤسّسة الحكم، وبواسطة رؤساء معيّنين، أو شيوخ محدَّدين تعترفُ بهم الدّولة وبمكانتهم الاجتماعيّة.

وتتفاوت التضامنيّات في أهمّيتها على مستوى الولاء والارتباط. وبعبارةٍ أخرى، فإنّ التّماسك السّياسي مُهدّدٌ في أيّة لحظةٍ بالانفجار، ولذلك فإنّ شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السّياسي هو نتيجةٌ لعدم التّطابق بين المجتمع والدّولة، حيث تشعرُ بعض القوى أو الأقلّيّات العرقيّة أو الطّائفيّة بعدم الانسجام داخل حدود الدّولة التي تعيش داخلها. بل إنّ الدّولة نفسها لم تصل بعد لأن تصبح الدّولة هي المؤسّسة القادرة علي توجيه المسار، وتطوير المجتمع بالقدر المأمول. ووفقاً لهذا الاتجاه، فإنّ الانتماءات والولاءات في البحرين مازالت تدور حول ما يُسمّيه علم الاجتماع الحديث بالعلاقات الأوّليّة أو الشّخصيّة، أي علاقة الفرد بقبيلته أو عشيرته أو طائفته، بدلاً من علاقة المواطن بوطنه، أو الفرد بالمجتمع. وعلى الرّغم ممّا شهدته الدّولة من تنميةٍ اقتصاديّة وتحوّلات اجتماعيّة، إلّا أنّ ذلك لم يتواز مع تغيّراتٍ سياسيّة بنيويّة. وبناءاً على ذلك، فإنّ المواطن البحريني لا يشعر بمعنى المواطنة إلّا من خلال انتمائه إلى تحالفٍ قبلي واسع، يكون بمثابة «المخاض الطّويل من القبيلة إلى الدّولة».

لقد تمّ العبور من البداوة إلى النّظام الإداري عبر الدّولة، غير أنّ انهيار التّنظيم القبلي في البحرين تمّ لصالح حكمٍ قبلي لديه قابليّة للتكيّف السّلبي، والتمكّنُ من استيعاب التّململ الاجتماعي والأزمات السّياسيّة من خلال العلاقات العشائريّة والعائليّة. وهي بذلك لا تخرج عن أنظمة الخليج العربي من حيث كونها إطاراً مؤسّساتيّاً، وإنّما بمضمونٍ عشائري، ومن ثمّ يمكن القول إن ثمّة استراتيجيّات مارسها النّظام مكّنته من مقاومة الضّغوط الملزمة بإحداث التغيّر.

واجه النّظامُ السّياسي في البحرين أزماتٍ تواجهها كلّ الأنظمة الأبويّة، وعلى رأسها: الهويّة، الشّرعية، المشاركة، توزيع القيم.. مع الأخذ بعين الاعتبار حدّة ظهور كلّ أزمةٍ وتفاقمها من ظرفٍ لآخر. مثلاً، حين جرى إدخال الإصلاحات الإداريّة برزت إلى السّطح أزمة المشاركة والتوزيع، وضمرت أزمة الهويّة والشّرعية إلى حدّ ما. ولذلك، فإنّ آليات التّفعيل الانقسامي عند السلطة أخذت في النّمو التّصاعدي في ظلّ ظروفٍ مناخيّة أسهمت في نجاح استراتيجية السّلطة، وحدّتْ من قدرة فئات المعارضة على بلوغ أهدافها. على هذا الصّعيد، يلاحظ الدّارسون العرب بأنّ العائلات الحاكمة – ومن خلال الدّولة – أضحت الموزّع الرئيسي للدّخل، وقد مكّنت الفورةُ النّفطيّة الدّولة من تعديل دورها التّقليدي، وتعميقه بعد ذلك لاحقاً. وغدا واضحاً أنّ سيطرة الحكومة على الأجهزة السّياسيّة – وفي ظلّ غيابٍ كامل للمجتمع المدني المستقل – تجعل من مجموعات المعارضة السّياسيّة مجرّد قوى ضعيفة، ومفتّتة، وعاجزة عن القيام بأيّ دورٍ حاسم في تشكيل البيئة السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة [28]. ويؤكد الخوري أن البيروقراطيّة والتحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة كان لها التّأثير المعاكس في المجموعات القبليّة، من غير العائلة الحاكمة. فبقدر ما عزّز ذلك من تماسك آل خليفة والتّنظيم العصبي عندهم؛ فقد أضعفت التّنظيمات القبليّة الأخرى باتجاه الاندماج في القطاع المديني [29].

من جانبٍ جوهري، فإنّ الوجهة الحقيقيّة لهذه الإصلاحات تكمن في أنّها حاولت تعزيز الانقسامات المذهبيّة والطائفيّة والإثنيّة على حساب سيادة المجالس القبليّة، وظهرت هذه السّياسة في مجال تنظيم المحاكم، كما ظهرت في الانتخابات البلديّة الأولى 1920، حيث تمّ الفرز على أساس التّمثيل الإثني والدّيني والطّائفي. وينكشف هنا أنّ النّظام يُفضّل التّعامل مع المجتمع من خلال وسطاء مختارين، ولكن على أساسٍ مؤقّت، وهي ظاهرةٌ تجترّ نفسها إلى طبيعة المؤسّسات السّياسية الحديثة، مثل المجلس الوطني ومجلس الشورى.

لم تكن هذه الآليّة الانقساميّة وحدها كفيلة في الحفاظ على العائلة الحاكمة، إذ كان لازماً تفعيل كلّ آليات الانقسام (بما فيها الانقسام الطّائفي والإثني) بغية الحفاظ على الوضع الراهن، حيث يمتاز الحكم بضعفه الكبير حيال السّلطات المؤسّسيّة، المناقضة لسلطة الأمير أو الحكم القبلي. إنّ الاتجاه العام في الكتابات المعنيّة، يشير إلى أنّ العائدات النّفطيّة الضّخمة للحكومة البحرينيّة أتاحت لها الفرصة لإقامة علاقةٍ مباشرةٍ مع مواطنيها، ولكنها علاقة غير مألوفة، لأنّها ذات اتجاهٍ واحدٍ، يتحرّك من الأعلى إلى الأسفل، وعلى نحوٍ يغلبُ «الطّابع التّسلّطي» على بنية الدّولة.

اتخذت الدّولة بعض الخطوات على طريق الإصلاحات السّياسيّة، ولكن أغلبها اتُخذت من قِبل النّخبة السّياسية الحاكمة بغرض تجاوز بعض أزماتها الدّاخليّة. من المفيد هنا ملاحظة أنّ الدّولة البحرينيّة اتّجهت نحو خلْق قوى وشرائح اجتماعيّة عديدة مرتبطة بها، وتدور في فلكها، الأمر الذي سمح لها بأن تأخذ بمبدأ «لا ضرائب ولا تمثيل» No Taxation and No Representation ومن المعروف أنّ مثل هذه «النّشاطات» في تشكيل جماعات الموالاة (وشبكات الزبائنية) تخلقُ سلوكاً مُعمّماً ينطوي على الخضوع والعزوف عن المشاركة السّياسيّة لدي المواطنين، فهؤلاء لا يرون أهمّية للتّوازن في توزيع الثروة، ولا تمثّل لديهم تلك الفوارق حافزاً قوياً لإحداث تغيرات جوهريّة في النّظام السّياسي. بلغةٍ صارمة، فإنّ نظام الوسطاء والزّبائن، أكّدَ صفة الفرديّة، وحكم الفرد المطلق، لتكون إرادة الحاكم هي مصدر السّلطات.

في هذا الجو، ماذا يفعل الدّستور؟ إنّه يحتفظ للحاكم بالسّلطة المطلقة، وبشكلٍ صريح, ويلتفّ على المواد الدّستورية – التي تنصّ بأنّ الشّعب هو مصدر السّلطات – بمواد دستوريّة أخرى، تُجهض هذا المبدأ الدّيمقراطي الجوهري، وتُتيح للحاكم الاحتفاظ بالسّلطة، والثّروة، والنّفوذ، ويوزّع ما يشاء كيفما شاء وحينما يشاء في شكل «مكرمات», سواء احتاج ذلك منه إلى تعديل الدّستور وتزوير إرادة المواطنين, أم لا. وقد يعمد إلى توفير شكلٍ من الممارسة الديمقراطيّة من دون الالتزام بموضوعها, وذلك من طريق تسخير السّلطة التّشريعية والقضائيّة لمصلحة السّلطة التّنفيذيّة والإدارة العامة وأجهزة الأمن, ولإرادة الحاكم في نهاية المطاف. وفي النتيجة، فإنّ قدرة الدّولة لم تبارح صناعة النّخب التّجاريّة الموالية، والمثقّف المقاول. وبخلافِ ذلك، لم تنتج الدّولة أيّة شبكة سياسيّة حقيقيّة، سوى بعض الزبائنية، وهو ما رسّخ جوانب التّوتر في دولة الاستقلال، وسلب أهليّة إعداد مواطنيّة حديثة.

3. الانقلاب الدستوري الأول (أغسطس 1975)

في 14 أغسطس 1975 قامت الحكومة برفع مذكّرة إلى الأمير بشأن عدم قدرتها على التّعاون مع المجلس الوطني. تأتي هذه المذكرة بعد أقلّ من 14 شهرا من تشكيل المجلس الوطني، حيث وجدت السلطة نفسها أمام مطالب مدنيّة وديمقراطيّة تتجاوزُ ما تستطيع تقديمه. وأيّاً تكن الأسباب التّقنيّة التي وقفت الحلّ، فإنّ قرار الأمير الشيخ عيسى بن سلمان جاء في صالح رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان الذي رأى ضرورة حلّ المجلس الوطني، وتعليق العمل بالمواد الدّستوريّة الخاصة بالسّلطة التّشريعيّة المنتخبة. وعليه، عادت البلاد إلى وضعيّة الفراغ الدّستوري، وإلى المركزيّة المغلقة، وأصبحت السّلطة التّنفيذيّة – أي سلطة رئيس الوزراء – هي مجمع الصّلاحيّات والسّلطات كلّها.

من اللافت أنّ موقف رئيس الوزراء من التّجربة الدّيمقراطيّة كان محمّلاً بمستوى عالٍ من العدائيّة. وكان قد أبدى وجهة نظره إزاء الحل في تصريح صحافي إلى جريدة القبس الكويتية، الصّادرة في 3 سبتمبر 1975م، وقال فيه: «لقد كان خطؤنا في البحرين أنّنا خضنا التّجربة الدّيمقراطيّة قبل أن يتكامل عندنا وجود الأشخاص الذين لديهم النّضج السّياسي الكامل لتولّي مسؤولياتهم، ولأنّ ممارستنا السّياسيّة في البحرين قديمة وترجع إلى زمنٍ ليس بقريب، لقد كنّا أوّل دول المنطقة في هذه الممارسة، ولكن المؤسف هو أن الفئات والنّوعيات التي وصلت إلى مقاعد المجلس لم تكن هي النّوعيات التي من المفروض أن تتحمّل مسؤولية التّجربة، فهذه النّوعيات في نظري غير ناضجة سياسيّاً وديمقراطيّاً». وفي تصريح آخر للصّحافة المحليّة والكويتيّة قال: «سأقوم بنفسي بالإشراف على أعمال الوزارات. وسأحقّق خلال عام ما لم يُحقّقه المجلس الوطني خلال خمسة أعوام».

أسْفر الانقلاب على الدّستور – الذي كان العقد السّياسي الوحيد الذي يسمح بتثبيت شرعيّة النّظام السّياسي – عن ثلاث ركائز قامت عليها السّياسات العامة للدّولة، وهي الطّابع البوليسي للدّولة، واختراق المجتمع المدني وتفريغه من محتواه، وأخيراً منْهجة التمييز الطّائفي واعتماده إطاراً عاماً للدّولة. وسوف نلقي الضّوء على هذه الرّكائز في ما يلي:

قانون أمن الدّولة أو الدّولة البوليسيّة

تفاجأ المجلس الوطني باستعجال الحكومة في إصدار المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدّولة، بتاريخ 22 أكتوبر 1974، وذلك أثناء عطلة المجلس، ومن دون عرْضه على المجلس مسبقاً. وحين عُرض المرسوم على المجلس لإقراره – وفقاً للمادة 38 من الدستور – وقفَ أعضاءُ كتل المجلس وقفةً واحدةً ضدّه، لتعارضه الصّريح مع أحكام الدّستور، وذلك لجهة الباب الثّالث من الدستور الخاص بالحقوق والواجبات العامة، وكذلك في ما يتعلق المواد الدّستوريّة الخاصة بالسّلطة القضائيّة. ولم يستطع المجلس أن يستكمل اجتماعاته لمناقشه المرسوم بقانون تدابير أمن الدّولة، نظراً لخلوّ تلك الاجتماعات من وزير يمثّل الحكومة، وفقا لنصّ المادة 76 من الدستور التي تنصّ على وجوب أن تُمثّل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها.

وقد تكون أزمة هذا المرسوم بقانون؛ هي القشّة التي قصمت ظهر البعير، إذ صدر المرسوم رقم (14) لسنة 1975 بحلّ المجلس الوطني؛ ولم تجر انتخابات مجلس جديد خلال شهرين من تاريخ حلّ المجلس المذكور، وحسب نصّ هذه المادة نفسها، بل بقي المجلس الوطني مُعطّلاً مدة 30 سنة.

المعروف أنّ قانون تدابير أمن الدولة يجبيز في مادّته الأولى لوزير الداخلية بإصدار أوامر القبض على أيّ شخصٍ، وإيداعه السّجن من دون إذن قضائي, وتفتيش سكنه، واتخاذ أيّ إجراء يراه ضروريّاً لجمع الدّلائل واستكمال التّحرّيات. كما يجيز القانون إيداع الشّخص مدّةً تصل إلى ثلاث سنوات واحتجازه إداريّاً، ومن غير رقابة السّلطة القضائيّة. وقد عارض أعضاءُ المجلس الوطني بضراوةٍ هذا القانون ونصوصه، وانهالت العديدُ من عرائض الاحتجاج على أمير البحرين ورئيس الوزراء امتعاضاً من القانون وما أحاط به من إجراءاتٍ تعسفيّة. إلّا أنّ الحكومة أصرّت على رفْض أيّ انتقاد للقانون، ولم تتعاط إيجابيّاً مع حلول الوسط التي عرضها المجلس الوطني. وتعبيراً عن ذلك، وفي 22 اغسطس 1973م؛ قدّمت حكومة البحرين استقالتها بدعوى وقوف المجلس أمام إنجازات الحكومة وتعطيلها، وقام جهاز المخابرات بشنّ حملة اعتقالات واسعة شملت 150 مواطناً.

من جهةٍ أخرى، اتخذت الحكومة إجراءً آخر يتعارض مع أحكام الدّستور، حيث صدر الأمرُ الأميري رقم (4) لسنة 1975 والذي عطّل سريان حكم 65 الدّستوري، وذلك بتأجيل انتخاب

أعضاء المجلس الوطني إلى أن يصدر قانونُ انتخاب جديد. وكلّف الأمرُ الأميري المذكور مجلسَ الوزراء بتولّي أعمال السّلطة التّشريعيّة مع الأمير خلال تلك الفترة، وأوقف جميع الأحكام المتعلّقة بالحقوق والحرّيّات بموجب قانون أمن الدّولة، وكذلك الأحكام المتعلّقة بالسّلطة التّشريعيّة.

مرّت هذه السنوات ببطءٍ شديد، لتُخلّف وراءها تراكماتٍ سياسيّة واجتماعيّة معقّدة وخطيرة. سيطرت الحكومة على الأوضاع بفضل مذهبها الأمني القاطع. وخلال هذه السّنوات، استمرّت الحكومة في إصدار العديد من القوانين المجحفة بحقّ المواطنين، فضلاً عن كونها بذلت جهوداً جبّارة من أجل تفعيل القوانين السّابقة لعهد الاستقلال والتي عُرفت بصيتها السيّىء.

لقد مكّن الانقلاب الدّستوري الحكمَ الفردي، والاستبداد المقنّن، وترسّخ هذا النّمط المغلق على المستوى السّياسي، وشمل المستويات الاجتماعيّة والاقتصاديّة عبر مجموعةٍ صلبة من أشكال السّيطرة والشّبكات الموالية. ولا شكّ أن أبرز ما تمّ في هذا المجال، هو تقوية القطاع الأمني، باعتباره وسيلة الحماية الأكبر، والأقوى للسّلطة.

بعد عامٍ من حلّ المجلس الوطني، في العام 1976م، صدر قانون العقوبات. وتضمّن هذا القانون أحكاماً كثيرة في ما يتعلق بأمن الدّولة، اتّسمت عباراتها بالعموميّة والغموض، بما يسمح لتفسيرات مفتوحة من جانب السّلطة القضائيّة، والمرهونة دوماً للسّلطة.

وخلال فترةٍ قصيرةٍ، بنتْ الدّولةُ لها خمسة أجهزة أمنيّة تُدير من خلالها النّواحي الأمنيّة والدّفاعيّة. تتشكّل الأجهزة الأمنيّة في البحرين من فئتين، هما فئة الأجانب الذين يُشكّلون الجزء الأكبر من قوات مكافحة الشّغب والشرطة، وجزءاً كبيراً من القوّات المسلّحة. الفئة الثّانية تمثّلها الطّائفة السّنيّة الذين يشغلون المناصب العليا في الأجهزة الأمنيّة، في حين أنّ أفراد الطّائفة الشّيعيّة يقتصر حضورهم على الوظائف الدّنيا في سلك الشرطة. ومن الجدير بالإشارة إلى أنّ الحكم الدّستوري تضمّن فقرة مهمةً على هذا الصّعيد، حيث نصّ على أنّه «لا يُولّى غير المواطنين هذه المهام إلا في حالة الضرورة القصوى وبالكيفية التي ينظّمها القانون».

والأسئلة التي تُطرح بشكلٍ دائم هو: لماذا تلجأ الدّولة إلى بناء أجهزة أمنيّةٍ متعدّدة؟ ولماذا تصرّ الدّولة على أن هناك خوفاً وقلقاً ينبغي الاستعداد له ومكافحته؟ ولماذا هناك سجناء رأي يُعاملون وكأنّهم رهائن، يختفون قسريّاً، وينزلُ عليهم صنوفُ التّعذيب والمعاملة القاسية والحاطّة للكرامة؟

إنّ طرْح هذه الأسئلة من قبل أفراد المجتمع يعني امتلاكهم للإجابة النّهائيّة، وهي أنّ الدّولة على خطأ في رؤيتها الأمنيّة، وأنّ تشكيل الرّؤية السّياسيّة على هاجس الأمن والخوف من المواطنين هو خيارٌ عالي الكلفة بالنّسبة للدّولة والمجتمع.

في مقام التّحليل، فإنّنا نحتاجُ إلى فحْص هذه الممارسات القمْعيّة وإرجاعها إلى حيّزها الحقيقي, بدلاً من التّعامل معها على أساس ما تنشره الدّعايةُ الرّسميّة من أنّها ممارسات فرديّة أو أعمالٌ اضّطراريّة تلجأ إليها السّلطاتُ في الأوّقات الصّعبة أو الحرجة. إنّ الحيّز الحقيقي لمثل تلك الممارسات هو أنها مظاهر تجسّدُ العقيدة الأمنيّة الشّرسة، وهي عقيدة تتمركز في الاستراتيجيّات السّياسيّة المحلّية برمّتها.

من ناحيةٍ تاريخيّة، بلورت أحداثُ الخمسينيات العقيدة الأمنيّة للدّولة بشكلٍ واضح. فقد أعقب القضاءُ على الهيئة العليا، ونفي القادة السّياسيين، واعتقال العشرات في العام 1956م؛ فترةً من السّكون السّياسي نتيجة الأدوات القمعيّة التي فُرضت، ومنها قانون الطوارئ، وقانون العقوبات، لا سيّما المادة 92 التي سمحت لقوّات الشّرطة اتخاذ ما يلزم من التّدابير لتفريق أشخاصٍ تجمهروا بقصد القيام بعمل ما. ولا يُعتبر الشّرطي مسؤولاً عن أية إجراءاتٍ جنائيّة أو مدنيّة، وإنْ كانت نتيجة استعمال القوة إلحاق الأذى بالشّخص أو التسبّب في وفاته. ومن شأن هذه المادة – التي سنجد لها مواد مشابهة حالياً – تأسيس العقيدة الأمنيّة على قاعدة استسهال أجساد المواطنين، وعدم الاعتبار بأية حرمةٍ تخصّهم، كما أنّها تُهيّن انتهاك القوانين الحقوقيّة والدستوريّة من جانب قوات الأمن. مثلُ هذه العقيدة بحاجةٍ إلى عناصر أمنيّة أجنبيّة تقوم بالمهام الموكلة إليها، من دون النّظر إلى أية آثار أخرى. وبحلول سنة 1955م رأى نظام الحكم نفسه عاجزاً عن مواجهة القوى السّياسيّة المعارضة، وأنّ قوّاته الخاصة من «الفدواية وأبناء الشيوخ» لم يكونوا كافين لحمايته، ولذلك اتّجه لإحضار شرطةٍ عراقيّة، بدل قوّات الأمن الذين أظهروا عجْزاً في المواجهة ونقص الكفاءة العسكريّة.

وقام خليفة بن سلمان – باعتباره المعني بدائرة الأمن، ومُؤسّس الأجهزة الأمنيّة – بزيارةٍ إلى العراق لهذا الغرض، استعداداً للمواجهة العنيفة مع حركة الهيئة العليا.

في الجانب الخطير من نظريّة الأمن الاستخباراتي؛ هو أنّه تمّ وضْع العقيدة الأمنيّة ضمن صياغةٍ جديدة ملائمةٍ للتّحدّيات التي تراها أجهزة الاستخبارات، وتحاول إقناع الرأي العام بها، فكانت الدّعاية الرّسميّة السّياسيّة وغيرها تقوم على مرتكزاتٍ أساسيّة تمثّل صُلب العقيدة الأمنيّة، وهذه المرتكزات هي:

إنّ البلاد في حالة حرب دائمة مع قوى المعارضة، المدفوعة من الخارج.

إنّ الدّولة الرّسميّة تُشكّل نقطة ارتكاز لطائفة واحدة وهم السّنة، وأنها هي الضّامنة لحقوقهم من طغيان الطّائفة الأخرى، وهم الشيعة، ومن طغيان المعارضة السّياسيّة.

إنّ ولاء المواطن يجب أن يكون للعائلة الحاكمة، وللأجهزة الأمنيّة. سرية وغموض العقيدة الأمنية وبقاؤها لغزاً محيّراً عند المواطنين، وسلبهم القدرة على التنبّؤ بمخرجاتها والاحتكام للحقوق.

عملياً، تظهر هذه العناوين في سلوكيّات تعامل الأجهزة الأمنيّة اليومي مع المحتجّين الشّيعة، وهي تعاملاتٌ مُكرَّسة، وتُنفّذ وفق أوامر عليا، لا سيّما في ظلّ أنّ أغلب أفراد الأجهزة الأمنيّة هم من الأجانب الذين لا يقوون على إظهار أيّ سلوكٍ غير مُرضي للضّباط السّنة، بل إن سلوكياتهم تتّجه نحو الالتزام الحرفي بالتّعليمات. وقد احتوت تقارير حقوق الإنسان على العديد من تلك الانتهاكات الموثّقة.

ومن المفيد التذكير هنا بأنه في أجواء الأزمة عام 1996 ظهر الشيخ حمد بن عيسى – ولي العهد آنذاك – ليكشف عن استعداد الجيش للتدخّل، إنهاء الأزّمة، عوضاً عن قوّات الأمن الخاصة التي عجزت عن ذلك. وقد لوحظ – بالفعل – تحرّك بعض وحدات الجيش في بعض المناطق، ومارست بعض أعمال القمع، بل إنّها تسبّبت في قتل بعض المواطنين في المناطق المحاذية لتواجد قوّات الجيش. كما شهد الجيشُ نفسُه حالات تذمّر محدودة، داعيةً إياه للتدخّل الفوري لإصلاح

مؤسّسة الجيش، وأفرزت هذه الحالات فرار ضابطٍ من عائلة آل الخليفة وطلبه اللّجوء السّياسي في قطر. وقد تمّ ترجيع ما يُقارب 50 ضابطاً بسبب تعاطفهم مع الانتفاضة ومطالبها.

اختراق المجتمع المدني

في غضون سنواتٍ بسيطة، استطاعت الدّولةُ أن تسيطر على مؤسّسات المجتمع المدني، باختراقها وتهميش دورها الدّيمقراطي. لذلك، بقيت مؤسّسات المجتمع المدني عاجزةً عن تقديم نفسها بوصفها حليفاً للحركات السّياسيّة. ومن هنا، ظلّ النّموذج الجماهيري هو النمّوذج الوحيد في الحركة السّياسيّة. ولكن، لم تتوقّف القوى المتقدّمة عن محاولة الإيحاء بعمق صلاتها مع هذا النمّوذج، حتّى بعد تعثّرها في التّواصل، لأسبابٍ تتعلّق باختلاف المزاج السّياسي عند الجماهير.

في عام 1989م صدر قانون المطبوعات والنّشر رقم (14)، وتنصّ المادة الخامسة منه على أنه يجوز لوزير الإعلام أن يطلب من المطابع الإطلاع على نصوص أيّ مؤلّف قبل وأثناء الطّبع, وفي حالة مخالفته يجوز للوزير إيقافه. كما تجيز المواد (13,15) لوزير الإعلام أن يمنع تداول المطبوعات التي تتضمّن مساساً بنظام الحكم, كما يحظر نشر أيّة مطبوعة إلا بعد الحصول على إذنٍ مسبق بذلك.

وفي العام نفسه، صدر قانون الجمعيات رقم (21)، وتنصّ المادة (8 منه على وجوب استرشاد الجمعيّات باللّائحة الدّاخليّة المختصّة والتي تقرّها الجهة المختّصة وفق هذا القانون. والمادة رقم (13) تنصّ على منع تعدّديّة الجمعيّات، فيما المادة (22 -15) تفرضُ رقابةً أمنيّة صارمة من جانب الجهة المختصة على وثائق وسجلات ومكاتبات أيّة جمعيّة. وتنص بقيّة المواد الواردة في القانون على فرْض رقابةٍ على الأموال النقديّة للجمعيات، ومنْع الجمعيّات من مزاولة النّشاط السّياسي والمضاربات الماليّة. كما يُحظر على الجمعيّات الاتصال بأيّة جمعيّات شبيهة بها خارج البحرين إلاّ بإذن مسبقٍ من الجهة المختصّة. ويحظر القانونُ إقامة الاحتفالات أو استلام تبرّعات من المواطنين إلا بموافقة الوزير المختص. وتعطي المادة (23) للوزير المختصّ الحقّ في حلّ الجمعيّات، وفرْض مدير أو مجلس إدارة مؤقّت.

ونتيجة لقانون الجمعيّات الأهليّة، وقانون العقوبات، وقانون تدابير أمن الدّولة، وقانون المطبوعات؛ قُوّضت أسس المجتمع المدني، وغاب عن أيّ فعل سياسي أو مدني تماماً، واكتفت الجمعيّات بأدوارٍ هابطة، ومثيرة للقلق، حيث تُوجب على الجمعيّات الأهليّة أن تكون في خدمة الحكومة، وأن تنشغل بتمجيد أعمالها، كما سُلبت منها أيّة قدرة على طرْح المبادرات، حتى في ما يخصّ مجال عملها.

[30]
التمييز الطائفي

تتميّز البحرين – بالمقارنة مع دول مجلس التّعاون الخليجي الأخرى – بسمتين اثنتين: الأولى، أنّ التّركيب الطّائفي فيها مُخالف لما في هذه الدّول، فأغلبية سكّان البحرين هم من الشّيعة، فيما يشُكّل السّنة نسبة الأقلّيّة. أما السّمة الثّانية، فهي أنّ الحراك السّياسي، وتحرّك المعارضة في البحرين؛ يُعدّ الأقدم والأنشط بين تلك الدّول، وهو مجالٌ تنشط فيه الفئاتُ الشّيعيّة منذ ثلاثة عقود بعد تحجيم التّيارات اليساريّة وضربها أمنيّاً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. ومع أنّ التّيارات اللّيبراليّة واليساريّة شاركت في صفوف المعارضة، إلاّ أنّ الشّيعة يمثّلون مادة المعارضة الرّئيسيّة، ومحرّكها الأساس.

يُلاحظ هنا أنّ الجماعات الشّيعيّة، والمؤسّسات الاجتماعية التّابعة لها، شاركت في الاستفتاء الذي أجريَ سنة 1970 من قبل الأمم المتحدة، وصوّتوا على عروبة البحرين، وقيام دولة مستقلة عن إيران يحكمها آل خليفة. كما شارك القطاع الشّيعي الدّيني في انتخابات المجلس التأسيسي سنة 1973 وانتخابات المجلس الوطني سنة 1974 بالرغم من تصاعد دعوات المقاطعة من قبل التّيارات اليساريّة والقوى المعارضة. بالرغم من ذلك، فإنّ النّظام السّياسي ظلّ متوجّساً، ويشيعُ الخوف من أيّ صعودٍ شيعي، وكان يلجأ بشكلٍ دائم لزرْع المخاوف داخل الطّائفة السنيّة حيال التّمدّد الشّيعي، وتحت ذرائع عديدة، وباستثمار ملتبس من الأحداث السّياسيّة الإقليميّة. وانطلاقاً من ذلك، تمّت عمليّة تشكيل السّياسات العامة لدول المنطقة من جديد، وضُمّنت البُعد الطّائفي بنحوٍ قسري، احترازاً من أيّ نشاطٍ شيعي محتمل، يُدين بالولاء إلى إيران، أو يستقلّ عنها. سرعان ما انعكس ذلك على تمثيل الشّعية داخل التشكيلات الحكوميّة، وفي الوظائف العليا. وانعكس هذا التّمييز بنحوٍ أوضح من خلال تسريح الأفراد الشّيعة العاملين في قوّة دفاع البحرين، وفرْض القيود الصّارمة على ترقية الأفراد العاملين في قطاع الشرطة من الشيعة. وحدث الأمر نفسه

في قطاع الإعلام، وغيرها من الوحدات الإداريّة. وطوال هذه الفترة الطويلة، ظلّ الشّيعة يُعاملون من قِبل الحكومة على أساس تبعيّتهم الطّائفية.[31]

انعكست هذه السّياسة على المؤشّرات الاجتماعيّة والتّنمويّة الخاصة بوضع الشّيعة في البحرين. فارتفعت نسبة البطالة في صفوف أفراد الشيعة، ونسبة الفقر، وتدنّى مستوى الخدمات الإنمائية للأرياف والقرى. ولإدراك حجم مشكلة البطالة، ينبغي أن نشير إلى أنّ الدّولة هي المُشغّل الأكبر في البحرين. وثمة تقارير أشارت إلى أن نسبة البطالة، حسب الجهات الرسمية، تصل في فترة التسعينيات إلى نحو 15 في المائة، إلا أن الرقم الفعلي هو أعلى من ذلك بكثير، وخاصة بين صفوف الشّباب الشّيعة، وبحسب تقارير دوليّة. وقد فاقمت الاعتقالات في صفوف الشّعية من حدّة هذه الأزمات. ولّد ذلك، وبشكلٍ متوقّع، مشاعر الغضب لدى غالبية أفراد الطائفة الشّيعيّة، الذين شعروا بتمييز واسع مقارنةً بأقرانهم من المواطنين السّنة والأجانب، وكأنّهم مواطنون من الدّرجة الثّانية أو الثّالثة.

شهدت العلاقة بين القوى الشّيعيّة والنّظام الحاكم أسوأ مراحلها خلال عقد التّسعينيات، ووصل التّوتر بين الطرفين ذروته في نهاية العام 1994، إثر قيام حركة احتجاج شعبية «شيعية» مطالبة بالإصلاح، والمساواة في الحقوق، والعودة إلى دستور عام 1973، وتخلّلتها مواجهات مع الحكومة، وقد استمرّت حتى العام 1998. إضافة إلى القمع والقتل، بادرت حكومة البحرين إلى انتهاج خطواتٍ أخرى لكسب تأييد المجال الاقليمي، وتجاوز المكاسب الممكنة للانتفاضة. في طليعة هذه الخطوات، كان تأكيد إبراز بعض المخاوف غير الحقيقية التي تُهدّد مستقبل البحرين. واختلقت في هذا الصدد أوجه غير واقعية للانتفاضة. فقد رصدت المعارضة السّياسيّة البحرينيّة بياناتٍ صادرة عن مدير الأمن العام، إيان هندرسون البريطاني الجنسيّة، قام بتوزيعها جهاز المخابرات البحريني بأسماء متعدّدة، من بينها «كتائب عمر» و«كتائب الحسين»، تدعو إلى إثارة المخاوف المتبادلة بين طائفتي السّنة والشّيعة.

هذه اللّعبة ليست سوى أسلوب قديم غير مجدٍ في العادة، كان قد مورس قبيل انتفاضة الهيئة في عام 1956م، حين أوكلت دائرة الأمن آنذاك إلى الشيخ دعيج آل خلفية، وكان من بين المهام القذرة التي تولّاها هو تنفيذ مخطّط إثارة الطّائفية، وذلك بتشكيل مفارز من رجال الأمن بلباسٍ

مدني، وتوزيعهم للقيام بمهمّتين. الأولى، تقوم بالاعتداء على مواكب العزاء التي تقيمها الطّائفة الشّيعيّة في ذكرى استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام) في العاشر من محرّم الحرام. أمّا المجموعة الأخرى فتبادر إلى تنظيم تظاهرةٍ في جزيرة المحرق، تمثّل السّنة، وذلك احتجاجاً على ردود الفعل الشّيعيّة على هجوم الأمن العام على المواكب الحسينيّة.

إنّ فترة التّسعينيات تعطينا نموذجاً لما يمكن أن يكون عليه التّمييز، وفرْص تحويله من مجاله السّياسي المختصّ بمسألة السّلطة؛ إلى مجالاتٍ أخرى، مثل المجالات الطّائفيّة وأحيانا العرقيّة. والنّتيجة التي نتحصّل عليها هنا، هي أنّ التمييز خيارٌ سياسي، قد يستند إلى نزعةٍ طائفيّة، في حال توافر ظروفٍ متعدّدة، منها الحاجة إلى تبرير العنف واستخدام القوّة. وعلى هذا الأساس، يتمّ بناء عقيدة الأجهزة الأمنيّة بناءً طائفيّاً لمواجهة التّوترات الأمنيّة.

من المؤكّد أنّ المشهد التّسعيني ليس فريداً من نوعه، وإنْ كان هو الأكثر وضوحاً في تفاصيله. فخلف هذا المشهد، تتوزّع مشاهد كثيرة دفعت بالعديد من الباحثين إلى فحص علاقة الدّولة بالمجتمع في البحرين، وتحديداً علاقتها بالشّيعة. وأفضت تلك الدّراسات إلى اختلافٍ في تشخيص تلك العلاقة وتحديد محاورها، مع اتفاقٍ عام على أنّ التمييز المطبّق في البحرين هو سياسةٌ متّبعة بالفعل، مع الحاجة إلى البحث عن وجوهها، ومبرّراتها.

على سبيل المثال، ثمّة أكثر من تسع تشكيلاتٍ حكوميّة تمّ تشكليها منذ 1970 حتى 2010. بعض تلك التّشكيلات جاءت منفردةً، والبعض الأخرى تمّ بعد إدخال تعديلات على أعضائها. وتوضّح كشوفُ الأسماء والنّسب الطائفيّة فيها، أنّ تشكيلات الحكومة التّسع – على مدى 38 سنة مضت – والتي يقف وراءها خليفة بن سلمان وأمير الدولة (سابقاً، والملك حاليّاً)؛ كانت قد بُنيت على أسسٍ طائفيّة وقبليّة، وهو ما جعل مجموع النّسب تبدو متقاربة بشكل عام. فالحصّة الأكبر من أيّ تشكيل وزراي يجب أن تكون للعائلة الحاكمة، ومن ثم يمكن توزيع البقيّة مناصفةً، أو ما يقرب إليها، بين السّنة والشّيعة. وتبدو هذه الصّيغة بعيدة عن الفرْز الطّائفي، إذا ما تجاهلنا أنّ العائلة الحاكمة هي سنّيّة المذهب، وبالتّالي فإنّ التّمثيل الطّائفي– بعد استبعاد التّصنيف القبلي – يجعل من كافة التّشكيلات الحكوميّة مبنيّة على أسسٍ طائفيّة، تُعيد بناء المنظومة الطائفيّة وتُكرّسها على مستوى التمثيل في الحكومة.

وهنا تجب الإشارة إلى ملاحظةٍ ذات أهميّة على مستوى التّحليل، وهي أنّ نسبة التّجديد في النّخب الشّيعيّة داخل الحكومة يكاد يكون منعدماً، بحيث إنّ الأشخاص الذين تمّ تعيينهم في التّشكيلات الأولى ظلّوا محتفظين بها بالرغم من صدور مراسيم تشكيل جديدة، خلافاً لتجديد النّخب السّنيّة، والتي يمكن ملاحظة نسبة التجديد فيها بوضوح. يقودنا ذلك إلى تحديد نمط العلاقة الرّابطة بين هذه النّخب وبين رئيس الوزراء، خلفية بن سلمان، وهي علاقة تجاريّة بالأساس، وتعتمد على ما يمكن تسميته بقانون الحظوة، أو العُزوة، والولاء للشّخص. وبتعبيرٍ اجتماعي، فإنّ المكانة الاجتماعيّة التي يحصل عليها الأفرادُ تتبع درجة الولاء الشّخصي، لا الطائفة، أو الكفاءة، أو أية معايير أخرى.

ويرجع الأصل التّاريخي لهذه الظاهرة إلى ما يُعرف بظاهرة الوزراء في القرى قبل 1920م، حيث كان هؤلاء يمثّلون وسطاء بين الشّيوخ المتملّكين للأراضي، وبين الشّيعة المستأجرين، وتكون مهمّتهم جمع الضّرائب، والمحاصيل المقرّرة، وفي بعض الأحيان يمارسون دوراً سياسيّاً في حال وقوع مشاكل أو اضطرابات، إلا أنّ دورهم لا يرقى لأكثر من ذلك، ويتمّ إقصاءهم متى ما بدأت عليهم علامات الاستقلال وتأسيس نفوذٍ منفصل عن نفوذ الشّيخ.

لا يُفهم من ذلك أنّ النّخبة الحاكمة مهتمّة جدّاً بالطّائفة الأخرى، فأغلبُ النّخب الحاكمة تهدف إلى ضمان بقاء وجودها، واستمرار احتكارها للموارد الاقتصاديّة. و بحكم كوْن النّخبة الحاكمة أقلّية، فهي ترْهن وجودها، واستمرارها بأقلّيةٍ أخرى، وتنسج تحالفاتها على طرقٍ مقيتة، مثل الرّشوة. معنى ذلك، أنّ النّخبة الحاكمة لا تتحالف مع الطّائفة السّنيّة بوصفها طائفة مذهبيّة، وإنّما تتحالفُ مع فئات مذهبيّةٍ المتعدّدة الطّوائف، وتتعامل مع الجميع على قاعدة أنّهم أقلّيات عاجزة عن المطالبة بحقوقها، وهذا ما يُوسّع قاعدة الأكثريّة المحرومة، ويجعلها تستندُ إلى أرضيةٍ وطنيّةٍ، لا مذهبيّة.

وفي محاولةِ الهروب إلى الأمام، تحاول الرّؤية الرّسميّة أن تقف على مسافةٍ واحدةٍ من الجميع، والتّباهي بكونها قادرة على احتواء كلّ الأطراف. وضمن ذلك، فهي لا تقوى على الإعلان عن صراعها الخفي والدّائم مع الأكثريّة، في بُعدها المذهبي والوطني. وهي سياسة مخادعة تتكشف

أمام بعض المعضلات السّياسيّة، وكثيراً ما أشار المستشار البريطاني بلجريف في مذكراته إلى رغبة النّخبة الحاكمة في إبعاد الشّيعة وعدم الثقة بهم [32]. والصّحيح، أنّ النّخبة الحاكمة كانت ترغب دوماً في إبعاد أيّ طرفٍ يُطالب بشراكةٍ سياسيّة، أو يسعى لبناءٍ دولة حديثةٍ تحترمُ رغبات مواطنيها وتُقدّر وجودهم على هذه الأرض.

الهاجسُ الذي تُروّجه السّلطة بشكلٍ غير رسمي، والذي يقتربُ من الخرافة، هو أنّ الشّيعة يسعون إلى الانقلاب على الحكم، والسّيطرة على الدّولة، وأنّهم يرغبون في إتّباع سياسة تطهيرٍ عرقي ضدّ أهل السنة والمذاهب الأخرى. وعند النّظر في هذه الدّعاوى، نجد أنّها تؤدي مجموعة من الوظائف الالتفافيّة، وتوفّر – بحسب السّلطة – الحماية والضّمان لبقاء النّخبة الحاكمة وتفوّقها على بقية الأطراف. ومن بين تلك الوظائف نذكر:

تحديد الطّوائف الأخرى، خصوصاً أهل السّنة، عند وقوع مواجهة بين الأغلبيّة الشّيعيّة وأدوات النّخبة الحاكمة.

التّشهير بالأغلبيّة، وسلبها حقوقها، والاستمرار في حرمانها منها، تحت ذريعة تهديد أمن الدّولة، أو عدم الولاء للدّولة.

الحصول على الدّعم الإقليمي باعتبار أنّ النّخبة الحاكمة تمارس جهداً مفيداً للجميع (حارس حدود)، ما يضمن الحلولة من دون حدوث اختلالٍ في التّوازن السّياسي.

الاستفادة من وضعيّة التّأزيم السّياسي والأمني – المرتبط بحقوق الأكثرية – في تأجيل مشاريع الإصلاح السّياسي، ومحاولة إعاقة أو هدْم عملية بناء الدّولة الحديثة.

الفصل الأول:
مقدمات الثورة وانـهيار السلطوية

المقدّمة

تُجمع أدبيّات تحليل الوضع العربي على أنّ المجتمعات العربيّة هي مجتمعات مأزومة، وأنّ أزمتها ليست ذات بُعد واحدٍ، بل إنّ هذه المجتمعات تعيش على تلّ هائلٍ من الأزمات السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. بالنّسبة للاتجاهات المهتمّة باستقرار الأنظمة، أدّى هذا التّوصيف إلى وضْع فرضيّة «المجتمعات المأزومة»، حيث تضْمنُ الأزمات المتعدّدة المستوى لأنظمة الحكم بالبقاء إلى مُددٍ أطول، وتُتيح لها قدرةً على مواجهة التّحديّات، وفرْض سلطتها على أعضاء المجتمع. إنّ الشّرعيّة التي تستند إليها أنظمةُ الحكم؛ لا تقوم على شرعيّةٍ ديمقراطيّة أو سياسيّة تعدّديّة، تسمحُ بقدْرٍ معقولٍ من التّنافسيّة والبحث عن البدائل المختلفة لحلّ الأزمات، أو مباشرة حلها وفق رؤى مختلفة. الشّرعيّة الوحيدة التي تقوم عليها الكيانات السّياسيّة هي شرعيّة الأزمات، واستثمار تناقضات الواقع المجتمعي لصالح بقاء النّظام، واستمرار تدفّق قراراته الفوقيّة.[33]

لقد فاجأ الرّبيعُ العربي هذه الأنظمة، وأسّسَ أرضيّة مشجّعة للانتفاض على هذا اللّون من الشّرعيّة، والمطالبة بشرعيّةٍ ديمقراطيّة حقيقيّة. لقد زرع الرّبيع رغبةً جامحةً في إنهاء الأوضاع السّياسيّة المترهّلة، والأوضاع الاجتماعية المتناقضة. بفعل عوامل عديدة، استطاعت بعض الانتفاضات العربيّة إزاحة الأنظمة الشّموليّة، واستبدالها بأنظمةٍ دستوريّة ديمقراطيّة، كما حدث في تونس ولبيا ومصر، في حين انتجهت بعض الانتفاضات ناحية إصلاح هياكل الأنظمة، وإدخال تحسينات ديمقراطيّة على الأسس القائمة، معلّلةً ذلك بوجود أرضيّة انفتاح سياسيّ محدود سبقت انطلاق الرّبيع العربي، وبحكم عوامل داخليّة تعوق انجاز مهمّة «إنهاء النّظام القائم» واستبداله بنظام أكثر فاعلية.

من النّاحية التّحليليّة؛ فإنّ المسار الأوّل نشِطَ في داخل الأنظمة الجمهوريّة المستبدّة، وهو ما يُعدّ ثورةً وانتفاضةً من أجل استعادة الدّستوريّة والشّرعية، بعد تحوّل النّظم الجمهوريّة إلى نُظمٍ

استبداديّة شموليّة، تحكمها نخبةٌ صغيرة تحت مسمّى الحزب الوطني. في المقابل، وجدت أنظمة الملكيّات المقيّدة، والملكيّات المطلقة نفسها أمام مطالباتٍ إصلاحيةٍ تطال المستويّات الهيكليّة لنظام الحكم، ولكن من دون الاجهاز عليه تماماً، مثل حالات البحرين والأردن والمغرب والكويت.

من نافلة القول الإشارة إلى أنّ تعاضُد شرعيّة الأزمات مع أوضاع المركزيّة المستبدّة؛ ساعدَ على نجاح بعض الانتفاضات أو الثّورات العربيّة، وإعطاء الشّرعية للانتفاضات الأخرى في مطالبها الإصلاحيّة، حيث أقرّت غالبية النّظم العربيّة الحاكمة بضرورة تحقيق إصلاحاتٍ سياسيّة واجتماعيّة، وتقديم حلولٍ عمليّة لمجموع الأزمات المتافقمة منذ عقود. وفي الوقت نفسه، بدت هذه الأنظمة عاجزةً عن مواكبة متطلّبات الإصلاح، وهو ما أدّى إلى سقوط بعضها، وتعثّر البعض الآخر، وإلى مزيدٍ من التّسلطيّة والمركزيّة لدى بعض الأنظمة المتصلّبة حيال دعوات الإصلاح، مثل السّعوديّة والجزائر.

تعدّ البحرين واحدةً من البلدان التي أزدهر فيها الرّبيع العربي مبكّراً، حيث انطلقت فيها شرارةُ الانتفاضة الدّيمقراطية في فبراير 2011 بعد سقوط النّظام المصري مباشرةً، وبالتّزامن مع الثّورة اليمنيّة واللّيبيّة، وسوريا لاحقاً. كانت خصوصية الرّبيع البحريني تتمثّل في عدّة خصائص، أبرزها: [34]

أنّ الانتفاضة في البحرين، تأتي في سياق استمراريّة العمل السّياسي المطالب بالدّيمقراطيّة. أي أنّ الرّبيع العربي جاء في خضم الحركة السّياسيّة الإصلاحيّة الناشطة والفاعلة فيها، استطاعت في فترةٍ من الفترات أن تفرض على النّظام القيام بخطواتٍ ناحية الانفتاح السّياسي.

إنّ الأقليم الذي حدثت فيه الانتفاضة؛ يُصنّف بوصفه إقليماً ريعيّاً، إذ تقوم موازنات الدّولة فيه على موارد وإيجارات طبيعيّة، تسمح للنّظام السّياسي بعقد اتفاقيّات غير معلنة، تقوم على مبدأ «لا ضرائب، لا تمثيل».

إن الرّبيع البحريني اندلع في إطار نسيجٍ اجتماعي مُنقسمٍ طائفيّاً، وبدرجةٍ أعلى من أيّ مجتمع عربي آخر.

إن الوضع الإقليمي للبحرين يُمثّل خاصرةً ضرورةً لأطرافٍ متخاصمةٍ أساساً. فمن جهة، هناك الصّراع الإيراني السّعودي، وهناك من جهةٍ أخرى الصّراع الأميركي الإيراني، و الصّراع القطري السّعودي. وتتّسع دوائر الصّراع الإقليميّة التي تفرض تداعياتها على نمط السّياسات المتّبعة، سواء من قبل النّظام أو قوى المعارضة. وهذا يؤدّي، في نهاية المطاف، إلى نقص القدرة على الاستقلال، والسّيادة الكاملة في صنع السّياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجيّة.

إنّ نوعيّة المواجهة، وكمية القمع الذي استهدف الانتفاضة غير قابل للمقارنة مع مواجهة الانتفاضات العربيّة الأخرى، فنحن نتحدّث هنا عن مواجهة ستّة جيوش نظاميّة متحدة، بالإضافة إلى أجهزةٍ استخباراتيّة متكاملة مع بعضها البعض، تشمل كلّ دول الخليج العربي، فضلاً عن نظامٍ سياسي يقومُ على أرضيّةٍ بوليسيّة أمنيّة قامعة.

لا شكّ أنّ هذه الخصائص أدّت دوراً معيقاً، وفرضت تناولاتٍ مختلفةً عن تناولات الرّبيع العربي. فبسبب خصوصيّة الوضع الإقليمي، كان سهلاً دخول القوّات السّعودية لمساندة النّظام في وجه الثّوار، ونتيجة لخصوصيّة الوضع الدّولي؛ كان من السّهل اكتشاف تراخي الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي في الضّغط على النّظام خشيةَ دخول الجانب الإيراني. وقبل ذلك، فإنّ القدرة الاقتصاديّة الكبيرة، وموقعها الأساسي من الأزمة الاقتصاديّة القائمة؛ أدّى إلى قدرة النّظام على التّحكم في القرارت الدّوليّة، وإبعاد شبح التّدخّل المباشر وفرْض الديمقراطيّة. في هذا السّياق، يمكن استيعاب مركزيّة الإعلام العربي، مُمثّلاً في قناتي الجزيرة والعربيّة، وانحياز هذه الوسائل ناحية النّظام، وأنّ ذلك قد فرض أثره في تغطية أحداث الانتفاضة.

يعالج هذا الفصل الخلفيّة السّياسية والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي سبقت اندلاع الثّورة، ويُناقش أسئلة من قبيل ما إذا كان لهذه دور في الدّفع بالانفجار الكبير، وما هي العوامل التي تقف خلف الثّورة من حيث التّصنيف الدّاخلي والخارجي، والعوامل الأوليّة والمساعدة في ذلك. ويركّز هذا القسم على تشخيص الوضع السّياسي استناداً إلى تقرير أوضاع الدّيمقراطية في البحرين، والتي انتقلت قبل أقلّ من عام من تاريخ 14 فبراير؛ من تصنيف «حرّة جزئياً»، إلى دولةٍ استبداديّة، وفق مقياس بيت الحرية وعددٍ كبير من المنظّمات المختصّة. يشير هذا القسم أيضاً إلى حالة الانقسام السّياسي، والاصطفاف الطّائفي، وتحليل وزن القوى السّياسيّة وتأثيرها الفعلي في صياغة القرارات السّياسيّة وتشكيل ردّات الفعل السّياسيّة. إنّ دراسة هذه العوامل عمليّة أساسيّة وضروريّة لفهم

مجريات الأحداث منذ انطلاقتها في 14 فبراير، بل إنّ ذلك هو الأساس لمقاربة «انهيار السّلطويّة» في البحرين. فما حدثَ منذ 14 فبراير هو وصول الأزمات المتعدّدة إلى الحدّ الطبيعي من التّحمّل والاستمرار، وبالتالي سرعة انهيار النّظام السّياسي، وتداعي هياكله القانونيّة والإداريّة.

أولاً:
تأثير الرّبيع العربي

يمثّل الرّبيع العربي وصفاً مختزلاً للزّمن الجديد الذي مرّ به العالم العربي منذ يناير 2011م، وهو الزّمن الذي تصالحَ فيه المجتمع العربي مع العولمة السّياسيّة، حيث تثبيت النّموذج الدّيمقراطي بوصفه نموذجاً وحيداً للتّغيير، وتأسيس الحركات الاحتجاجيّة باعتبارها آلية عمل ميدانيّة في هذا الاتجاه. النتيجة التي رسّختها أحداثُ الرّبيع العربي، وكانت قاعدةً للحركات الاحتجاجيّة كافةً؛ هي إفلاسُ الأنظمة العربيّة، سواء أكانت أنظمة حزب واحد، وطغمة عسكرية، أم تلك التي تعيش تحت أكذوبة الانفتاح السّياسي. الرّبيع العربي ظهرَ ردّاً تلقائيّاً على هيمنة المركزيّة السّياسيّة، وانتشار الفساد داخل أجهزة الدّولة ومرافقها، منادياً بتأسيس وعي جديدٍ يتّخذ من إرادة الشّعوب ورغبتها في الكرامة والحرّية والعدالة؛ عنواناً للتّواصل اليومي، وكسْر حاجز الخوف والاستبداد.

فور سقوط نظام زين العابدين بن علي، وفراره من تونس إلى جدّة؛ تناثرت خريطة الرّبيع العربي على الدّول العربية، وشحذت المنظّمات الشّبابية طاقتها لمماثلة النّموذج التّونسي، وكانت ردّة فعل الأنظمة العربيّة التّصريح باختلاف أوضاعها عن الوضع التّونسي، وأنّها بعيدة عن تلك الأحداث. عزّزت الثّورة المصريّة مقولة الرّبيع العربي، وأشعلت شرارة الدّيمقراطيّة في أكثر من بلد. وبالرغم من انكسار مقولة «دولتنا غير»، وتزلزلها أمام ظهور حركاتٍ احتجاجيّة يغلب عليها الطّابع الشبابي؛ إلّا أنّ الأنظمة العربيّة المُصابة بالشّيخوخة، كانت تصرّ على إبعاد تأثيرات الرّبيع العربي عن مواطنيها، وتعمد على تعميم مقولات المؤامرة، والمندسّين، وعصابات التّخريب، والفئة الضّالة، وأصحاب الفتن، وقطّاع الطرق. لقد أُلصقت هذه الأوصاف بحقّ المحتجّين السّلميين، وبشكلٍ مليء بالابتذال.

إزاء ذلك، فإنّه من السّهل تشخيص حركات الاحتجاج العربيّة ومقاربتها بالنّموذج العام للرّبيع العربي، وذلك وفق الخصائص التّالية:[35]

- سلميّة التّحرك الاحتجاجي في الإطار العام، مع اللجوء في بعض الأحيان إلى درجةٍ من العنف ردّاً على عنف الأجهزة الأمنيّة.
- القبول بالدّيمقراطية، والدّولة المدنيّة باعتباره نموذجاً وحيداً بدل النّظام القائم.
- انطلاق الدّعوة للاحتجاج والثّورةِ من قبل تشكيلاتٍ شبابيّة مستقلّة عن أُطر المعارضة السّائدة.
- اتساع رقعة الاحتجاجات لتشمل مستويّات العصيان المدني، والاعتصامات المركزيّة الدّائمة.
- الاستيعاب الشّامل لمختلف فئات المجتمع وأطيافه السّياسية والاجتماعيّة.

قبل الرّبيع العربي، كانت البحرين تشهد حراكاً سياسيّا مستمرّاً، ووجه بقمع بوليسي. في ظلّ الانفتاح السّياسي المحدود الذي دُشّن في 2001؛ وبدلاً من الانتقال إلى الدّيمقراطيّة؛ تكرّست المركزيّة السّياسيّة، وتحت هيمنة نصوص دستور 2002 عادت الأجهزة الأمنيّة لتكون أشدّ قمعاً، وأكثر كفاءةً في ملاحقة النّشطاء وإخراس المعارضين.

مع اندلاع ثورة تونس، وانتصارها السّريع هناك؛ تفاعلَ المجتمع البحريني النّتائج المتحصّلة هناك، وبذهولٍ مليء الفرح، لا سيّما مع لحظة الإعلان عن هروب زين العابدين. تزايد الإعجاب بالنّموذج التّونسي، في إطار الاقتباس السّياسي والثّوري، ولكنه لم يكن كافياً للإعلان عن الرّبيع العربي في البحرين، والذي حصل مع انتصار الثّورة المصريّة واستقالة الرئيس حسني مبارك.

لذلك، يمكن القول بأن البحرينيين تلقّوا الثّورة المصريّة بدرجة أكثر من تلقّيهم للثّورة التّونسيّة، ونظّمت الجمعيات السّياسيّة اعتصاماً تضامنيّاً مع الثّورة أمام السّفارة المصريّة في البحرين، بالرغم من منع وزارة الدّاخلية إعطاء الترخيص[36]. كان هذا الاعتصام الخيط الأوّل الذي أعرب فيه البحرينيون عن تأثّرهم بالربيع العربي، تبعته خيوطٌ عديدة، مثل إصدار المجلس العلمائي

في البحرين بياناً بعنوان (تغييرات التي يتطلّع إليها الشعب)، أيّد فيه التّحركات الشّعبيّة المطالبة بالدّيمقراطيّة، إضافةً إلى بياناتٍ أخرى أصدرتها بعضُ الجمعيّات السّياسيّة.[37]

ومن الملاحظ هنا أنّ تيارات الموالاة، وبالرغم من إظهارها التّأييد للثّورة المصريّة عبر بعض الكتابات في الصّحف اليوميّة؛ إلاّ أنّ دورها السّياسي كان غائباً، ومتوارياً، مع استثناء طفيفٍ في ما يتعلّق بجمعيّة المنبر الإسلامي، الذّراع السّياسي لجماعة الإخوان المسلمين في البحرين. لقد كانت سائر القوى الأخرى تلتزم موقف الصّمت، والابتعاد عن أيّ تصريحٍ، سلبي أو إيجابي. والمفارقة أن هذه القوى ستقرّر لاحقاً قائمة الرّبيع العربي، ومنْ يدخل فيها، ومنْ يخرج، وسنراها تشحذ همّتها القصوى في دعم الثّورة السّوريّة فقط، من دون سائر ثورات الرّبيع العربي الأخرى، وذلك في تماهٍ واضح مع الموقف السّعودي، والموقف الرسمي لنظام البحرين.

التّأثير المباشر كان له طريق يختلف عن طريقة الجمعيّات السّياسية، وطريقة الفاعلين التّقليدين. فالرّبيع العربي هو الوليد الشّرعي لثورة الاتصالات والإنترنت، ومن هنا يمكن تلمّس التأثير الحقيقي، والمباشر، للرّبيع العربي على البحرين. لقد كانت المواقع الإلكترونيّة البحرينية تتفاعل بشكل مباشر مع أحداث ثورة مصر، وظهرت دعواتٌ عديدة وصريحة لتبنّي نموذج الربيع العربي في الانتقال للدّيمقراطية.

في المقابل، كان موقف النّظام البحريني مضطرباً. ففي الوقت الذي أعلن فيه ولي العهد البحريني عن إعجابه بـ » قوّة الشّباب العربي، وأنّ حيويّته قادرة على تخطّي حواجز الخوف، والبدء في حركةٍ جديدة، وتأثّره بالديمقراطية التي يطالبون بها « (وذلك أثناء لقاءه برئيس الوزراء التركي)؛[38] كان النّظام البحريني يُرسل مبعوثاً لزيارة مبارك في 8 فبراير، وقبيل تقديم استقالته، ويعبّر المبعوث في الزّيارة عن دعم الحكومة للنّظام المصري.[39] وفي الحقيقة، فإنّ النّظام في البحرين كان يراقب باهتمامٍ ووعي حركة الثّورة العربيّة، ورأى بوضوحٍ أنّ سقوط نظامي بن علي ومبارك عبّرا عن تحوّلاتٍ جذريّة في علاقة الشّعوب العربيّة بأنظمتها وحكّامها.

لقد ترك الرّبيع العربي بصماتٍ واضحة في ثورة البحرين، متجلّياً ذلك في التّأثير النّفسي، والتّضامن التّام مع مطالب وآليات عمل ثورتي تونس ومصر، حيث استقبل البحرينيّون سقوط بن علي وحسني مبارك بمشاعر بالإعجاب، والدّعوة إلى تمثّل هذه التجربة. وعلى المستوى الميداني، نشطت المجموعاتُ الشّبابيّة، والتي كان بعضها على اتصالٍ مع بعض مجموعات مصر، لإعداد دعوات يوم غضبٍ بحريني. استعدّ الشّباب لإعلان بيانهم الأول. كُتِب وعُدِّل أكثر من مرّة، لكنه حمل المضمون نفسه. دعا إلى «مسيرات سلميّة وحضاريّة يوميّة، اعتباراً من 14 شباط، والإفراج عن جميع المعتقلين، وإيقاف التّجنيس السّياسي والتحقيق فيه» طالب شبابُ الثورة بإيقاف التّعذيب وانتهاكات الحقوق، وتنحّي رئيس الوزراء، وحلّ البرلمان، وتحقيق التّمثيل العادل، وإعداد دستور عقدي. كانت مطالب إصلاحيّة تقتربُ من الملكيّة الدّستوريّة، ولم تذكر آل خليفة، أو تدعو إلى إسقاطهم.

وبعد أن تمّ الاتّفاق على تحديد يوم الغضب البحريني على صفحات الإنترنت، تمّ الإعلان عن مطالب الثورة من خلال صفحة ثورة 14 فبراير على موقع فيس بوك، وحملت الصّفحة بتاريخ 13 فبراير البيان التالي:

«نحن شباب البحرين دعونا إلى ثورة شعبية سلمية في يوم 14 فبراير/ شباط 2011 للمطالبة بتغييرات وإصلاحات جذرية في نظام الحكم و إدارة البلاد، والتي بسبب غيابها أدخلت البلاد في حالة احتقان مستمر بين الشعب والنظام على مدار عقود من الزمن. نحن لا ننتمي لأي تنظيم سياسي أو ديني أو مذهبي أو طائفي، إنتماؤنا هو حبّنا ووطنيتنا لبلدنا الحبيب البحرين. الثورة ستبدأ من يوم 14 فبراير/ شباط باعتصامات سلمية في مختلف أرجاء البحرين، وستستمر حتى تنفيذ مطالبنا الرئيسية، وهي:

1. إلغاء دستور 2002 غير الشرعي والذي تمّ فرْضه على الشّعب بشكل غير قانوني، وحلّ مجلسي النواب والشورى.

2. تكوين مجلس تأسيسي من خبراء و كوادر الطائفتين السّنيّة والشيعيّة لصياغة دستور تعاقدي جديد ينصّ على أن:

– الشعب مصدر السّلطات جميعاً.

- السّلطة التّشريعية تتمثّل ببرلمان يُنتخب كليّاً من الشعب.

- السّلطة التّنفيذيّة تتمثّل برئيس وزراء يُنتخب مباشرةً من الشعب.

- البحرين مملكة دستوريّة، تحكمها أسرة آل خليفة، ويمُنع على أفرادها تولّي مناصب كبيرة في السلطات الثلاث: التّشريعيّة، والتّنفيذية، والقضائيّة.

- إطلاق جميع الأسرى السّياسيين والحقوقيين، وتشكيل لجنة وطنيّة للتّحقيق في مزاعم التعذيب، وملاحقة ومحاسبة المسؤولين قانونيّاً.

- ضمان حرّية التعبير، والكفّ عن ملاحقة الصّحفيين قضائياً، ومنع حبسهم في قضايا النشر، وعدم التضييق على الإنترنت وفتح المجال أمام التدوين، وإستقلالية هيئة الإذاعة والتلفزيون، وعدم تدخّل الأجهزة الأمنيّة في عمل المؤسسات الإعلاميّة.

- ضمان إستقلالية القضاء و عدم تسييسه.

- تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في مزاعم التّجنيس السّياسي، وسحب الجنسيّة البحرينيّة لمن ثبت حصوله عليها بشكل غير قانوني، أو بسبب دوافع سياسيّة.

وأخيراً، نهيب بجميع جماهير الشّعب البحريني من الرجال والنّساء والشّباب والشّابات؛ بالمشاركة في الإعتصامات بشكل سلمي وحضاري لضمان مستقبل مستقر ومشرق لنا ولأبنائنا. كذلك نودّ أن نؤكد بأن ١٤ فبراير/ شباط سيكون البداية فقط، وأن الطريق قد يطول والاعتصامات قد تستمرّ لأيام وأسابيع، ولكن إذا الشعب يوماً أراد الحياة، فلا بدّ أن يستجيب القدر».

كما دعت مجموعة ائتلاف الثورة إلى عدد من المطالب، أبرزتها في بيان رسمي على صفحتها في فيس بوك وهي:

1. المطالبة بكافة حقوق الشّعب المشروعة.

2. بثّ الروح الوطنية بين جماهير الشباب وتعزيزها.

3. الدعوة إلى الحوار ورصّ الصّف الدّاخلي، وتجنّب الاختلاف والفتنة والانشقاق بين أطراف المعارضة.

4. تعزيز الوحدة بين الطائفتين الكريمتين السّنة والشّيعة في قضاياهم وهمومهم الوطنية المشتركة والمصيرية.

5. التعبير عن المطالب الشعبية باستخدام كافة الوسائل السلمية المتاحة على المستويين المحلي والدولي.

لقد حاولت الدّعاية الرّسميّة، والدعاية المساندة لها، أن تفصل الرّبيع البحريني عن الربيع العربي عبر وسم الانتفاضة في البحرين بالطائفية والعمالة الخارجية لإيران، وغير من الدّعايات السّياسية التي لجأت إليها الأنظمة العربية كافة وإعلامها الرسمي، إلّا أن تلك المحاولات لم تقدّم دليلاً واحداً ومقنعاً بأنّ ثورة البحرين تقع خارج النّموذج العربي للثورة. الدّعاية الوحيدة التي تستند إليها الرواية الرسمية هي وجود بعض حالات العنف، وهي حالاتٌ محدودة، وعند مقارنة هذه الأعمال بما حدث في مصر وتونس من تدمير لمقرّات الحزب الحاكم ومراكز الشرطة، بل واشتباكات مع أفراد الأجهزة الأمنيّة؛ فإن حصيلة أحداث البحرين تصبح صفراً، بالرغم من قدرة شباب الثورة على القيام بذلك، إلّا أن التزامهم بالسّلمية، والمبالغة في ذلك، جعل الثّورة البحرينية تقع تحت طائلة العنف الرسمي، وعنف الجماعات الموالية.[40]

وفي مسار تأكيد الدّعاية الرسميّة الذاهبة إلى فكّ ارتباط ثورة 14 فبراير عن الربيع العربي؛ ركّزت قوى الموالاة والإعلام الرسمي على وصف الثورة بالطائفية، وتلقّيها توجيهات من الخارج، وقد علّق وزير الخارجية البحريني في مؤتمر صحفي – ضمّ وزراء خارجية دول مجلس التعاون، عُقد في المنامة – على عمليّة إخلاء الدّوار، وأحداث يوم الخميس الدّامي؛ بأنّ الوضع كان مهيّئاً للانفجار الطّائفي، وهو ما استدعى تدخّل الدّولة للحدّ من هذا الانفجار بأقلّ الخسائر.[41] وقد سارت الرّواية الرّسميّة لاحقاً في هذا المسار، مستمرةً في محاولة التماس ما يدعم روايتها. ومن المؤسف أنّ الدّاعية الإسلامي يوسف القرضاوي وفّر للنّظام دعامةً قويّةً في هذا الشأن، بعد تصريحه المشبوه في إحدى خطب الجمعة، حيث جزم بأنّ ما يجري في البحرين هو ثورةٌ طائفيّة قادها الشّيعة ضدّ السّنة، وأنّ نظام الحكم في البحرين نظام إصلاحي وقابل للبقاء. لقد أوجد هذا التصريح من داعيةٍ عُرف بدعم ثورات الربيع العربي؛ فتنةً طائفيّةً في الدّاخل، واستثمرتها قوى الموالاة في الدّعاية الخارجيّة، وفي لقاءاتها مع قوى صديقة لها في أكثر من بلدٍ عربي.

إنّ الحقيقة التي يجب الوقوف أمامها هنا، هي قوّة تأثير الرّبيع العربي في خلق ساحةٍ جديدة في الدّول العربيّة، وفي الوقت نفسه صعوبة تصديق نفي ارتباط ثورة البحرين بهذا الربيع، واعتبارها منفصلةً عنه. من غير المستبعد أنّ هذه الدّعاية قد حقّقت بعض النّجاحات، خصوصاً على مستوى إقناع أطراف حليفة معها أو صديقة لقوى الموالاة التابعة للنظام، لكنها عجزت فعليّاً عن نفي تأثير الرّبيع العربي في ثورة 14 فبراير، وإنْ اتخذت هذه الثّورة طابعاً خاصاً، وفي مفاصل مختلفة من عمرها.

ثانياً:
المركزيّة السّلطويّة

ثمّة اتفاق على أنّ ما يربط الرّبيع البحريني بالرّبيع العربي، والذي دفع بظهور حركة الاحتجاج في 14 فبراير 2011 في البحرين؛ يقع ضمن محور ما يمكن تسمته بـ (تفكيك المركزيّة للسّلطة السّياسيّة)، ومحاولة البحث عن أطرٍ بديلة تُعيد توزيع النّفوذ والسّلطة، بحيث يُسمح للفئات المعزولة والمهمّشة بممارسة العمل السّياسي وفق خياراتٍ أفضل.

إنّ العامل الجامع (النّموذج الكلي) بين أنظمة الحكم العربية - بالرغم من اختلافها مؤسّساتيّاً وسياسيّاً - هو تمكُّن المركزيّة السّياسيّة وتضخّمها ضمن حلقة صغيرةٍ جداً، تكون قادرة على الاستحواذ على المقدار الأكبر من السّلطة والثروة، مقابل تهميش سائر الفئات المجتمعيّة ورهْنها بمتغيّرات أفراد السّلطة المركزيّة. من شأن هذا النموذج أن يصل، بطبيعته، إلى نهايةٍ شبه محتومة، وهي الانفجار والانكشاف أمام أيّة محاولة تغييريّة. فالمركزيّة السّياسية تبقى مُهدّدة دوماً بالانقسام الدّاخلي، واستعداء فئات المجتمع، وهو ما يُفضي إلى بروز خطّين داخل السّلطة، أحدهما مُتشدّد، والآخر معتدل أو إصلاحي، وهي - أي المركزية – مُعرّضة أيضاً لتفاقم الغضب من حولها من قبل الفئات المعزولة التي تسعى للحصول على حقوقها المغتصبة، والانتهاء من مرحلة السّلطة الواحدة، والصّوت الواحد، والحكومة الفردية.

في ما يتعلّق بالبحرين، فإنّ عامل المركزيّة السّياسيّة هو الأقوى، والأشد ظهوراً من بين دول الربيع العربي. وهذا يتّضح من خلال النّظر في طبيعة النّظام السّياسي السّائد فيها، وهو نظامٌ ملكي عائلي. وبحسب نصوص دستور 2002، فإنّ الملك هو الفاعل الرئيسي في كافة المجالات والسّلطات الثلاث.

من هنا، جاءت ثورة 14 فبراير لتتوِّج مهمّتها بوضع دستور جديد، يُشكّل قطيعة نهائيّة مع ماضي الاستبداد، ويتم من خلاله تحقيق الانتقال الحاسم والفاصل نحو النّظام الديمقراطي المتعارف عليه دوليّاً. دستورٌ يمثّل إرادة شعبٍ نجح في تحطيم جدار الخوف والصمت، وأراد أن يعيش مثل بقية شعوب البلدان الدّيمقراطيّة، ويتمتّع بنفس الحقوق والحرّيّات المسموح بها فيها.

تتجلّى المركزيّة السّياسيّة داخل النظام البحريني في عدّة مستويات، وهي:

أولاً: المستوى الدستوري

عند الحديث عن الأوضاع الدّستوريّة في بلدان غير ديمقراطية، لا بدّ من التّنويه أنّ هذا الوصف هو توصيفٌ مجازي، بمعنى أنّ الدّستور الدّيمقراطي هو عقد اجتماعي له مواصفات خاصة، تُبعده عن سائر أصناف الدّساتير الأخرى التي يُكرّس بعضها الاستبداد، ويشرعن ممارسات معيّنة مثل القمع والعنصرية، كما في جنوب أفريقيا. وهكذا، فإنّ الوصف الدّستوري هو وصفٌ لصيغ قانونيّة قد لا تفيد شيئاً في الدّيمقراطيّة.

ويعتبر دستور البحرين الصادر في 2002 نموذجاً جيّداً من حيث تكريسه للنّزعة المركزيّة، وابتعاده الواسع عن أطر الديمقراطية، حيث يمكن تمييز السّلطة المركزية وفق مسارين، المسار الأول هو المستوى الشّكلي الذي صدر من خلاله الدّستور، إذ أنّ قيام الملك بإصدار دستور 2002 بصورةٍ منفردة، ومن دون الرّجوع إلى القاعدة الشّعبيّة سحب موضوع التّعاقد السّياسي بين الشعب والنظام، بعد أن كان قائماً في صيغة دستور 1973. بل إنّ دستور 2002 – وبدلاً من حسم إشكالية السّلطة في البحرين عبر توظيف التصويت على ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001 لصالح الانتقال الديمقراطي وتغيير طبيعة النظام السياسي المركزي – فقد شوّه تلك العمليّة الدّيمقراطية، وسوّق لها باعتبارها تصويتاً على الملكية المطلقة، ولإعطاء الملك الصّلاحيات الكاملة لتدبير ما يراه مناسباً.

المسار الثاني هو ما يحتويه دستور 2002 من مضامين ونصوص تشرعن المركزيّة، وتلغي الإدارة الشعبيّة. لقد أرسى دستور 2002 معالم وركائز المركزية التّسلطية عبر الأسس التّالية:

أولاً: كان إصدار دستور 2002 بداية انفراط خيوط المسبحة، حيث توالت من بعده الحبّات، واحدةً تلو الأخرى. يرجع هذا للتأثيرات الكبيرة التي أحدثتها عملية إصدار الدستور بصورة منفردة، والتي كان من أبرزها:

1. التأسيس لانفراد الملك في إدارة البلاد، من دون الرّجوع إلى القطاعات الشعبية.

2. تكريس مبدأ الصلاحيات المطلقة للملك، وإطلاق يد السلطة التنفيذية بصورة أكبر من دستور 1973، حيث صار الملك يباشر صلاحياته بنفسه وبواسطة وزرائه، من دون أن يكون مسؤولاً عن الصلاحيات التي يباشرها بنفسه، وأخطرها تبعية الأجهزة العسكرية له، وإنشاء مؤسّسات كثيرة تابعة إلى ديوانه.

3. تحجيم السّلطة التشريعية، وشلّها عمليّاً من خلال إشراك مجلس الشورى المعيّن في معظم صلاحيات مجلس النواب المنتخب، بل وتبعية مجلس النواب المنتخب لمجلس الشورى المعين عند اجتماعهما، رافق ذلك خلل واضح في رسم الدّوائر الانتخابيّة لتفرز مجلس لا يُمثّل الإرادة الحقيقيّة للشّعب.

4. سدّ الطريق أمام التحوّل لمملكةٍ دستوريّة، كما نصّ عليها ميثاق العمل الوطني، من خلال استعصاء إدخال أيّ تعديل دستوري بعيداً عن الإرادة الملكية.

5. تقليص الرقابة المالية لمجلس النواب وإلحاقها بالدّيوان الملكي التابع للملك.

6. تحجيم الرّقابة السياسية على منصب رئاسة الوزراء، ومنع توجيه الأسئلة أو طلب حضوره أو استجوابه فضلاً عن تحصين طرح الثقة به بشكل يجعل منه شخصاً غير مساءل في واقع الحال، إلى جانب تقنين استجواب الوزراء الآخرين بمحدّدات معيقة.

في الجملة، فإن صلاحيات الملك المركزية الواسعة، والتي تشمل كافة مرافق الدولة وشؤونها، تؤسّس دستوريّاً لمركزيةٍ سياسية صلبة، فالملك هو الرئيس الفعلي لمجلس الورزاء، وهو منْ يُعيّن الوزاء ويعزلهم، ومهمة مجلس الوزراء (الحكومة) تنفيذ توجيهات الملك، وتنفيذ

الاستراتيجيّات العامة، والخطط التي يضعها، والملك هو رئيس السّلطة القضائية، ويرأس المجلس الأعلى للقضاء، وهو منْ يُعيّن القضاة ويعزلهم. وتبعاً لذلك، فلا وجود لأي فصل حقيقي للسّلطات. ويُضاف إلى ذلك، الصّلاحيّات التي يتملّكها الملك في إصدار المراسيم والأوامر الملكيّة، حتى في ظل وجود سلطة تشريعية غير مكتملة، حيث يمكن للملك رفض ما يتوافق عليه أعضاء مجلس النواب المنتخبين.

ثانياً: الفراغ الحقوقي الشّامل لنصوص الدّستور. فالدستور هنا لا يمثّل في النهاية سوى وثيقة استئناسية غير ملزمة في الكثير من جوانبها ومقتضياتها، ولا تقيّد الحاكم، وتترك له حقّ تعيين مناط سلطته بنفسه. فهناك تنصيص على مجموعة كبيرة من الحقوق، لكنها مجرّدة من ضمانات التطبيق، من خلال ربط تلك الحقوق بقوانين تصدرها السّلطة التنفيذية، وبالشكل الذي تراه مناسباً، حتى وإنْ تعارضت تلك القوانين مع اتفاقيات حقوقيّة وقّعت عليها حكومة البحرين، أو كانت تلك القوانين تتعارض مع النصّ الدستوري في الحقوق. على سبيل المثال، ترِد عبارة حق حرية التعبير في الدستور، إلا أن قانون المطبوعات وقانون العقوبات يقلّص تلك الحرية، ويجعلها مطاطية جدّاً، وكذلك الحال في حقّ التجمع، وتكوين الجمعيات والأحزاب. وسنرى كيف تمكّنت الحكومة من استغلال هذا الفراغ الحقوقي في تحقيق المركزيّة السّياسية من جهة، وتمييع الحقوق التي نصّ عليها الدستور من جهة ثانية، وكيف أدّت هذه العملية إلى إلغاء المواطنة الكاملة، واستبدالها بمواطنة ناقصة، هي مواطنة الرّعايا.

ثانياً: القوانين المقيدة للعملية الديمقراطية أو (Competitive Authoritarianism)

في العام 2005 م، أصدر ملك مملكة البحرين قانوناً يُنظّم عمل الجمعيّات التي تمثّل القوى السّياسيّة في البلاد، ويخيّرها بين العمل وفقاً للقانون الجديد، وبين الحظر التّام لنشاطاتها. وكان مجلسا الشورى والنواب قد أقرّا القانون المذكور الذي تقدمت به الحكومة، بالرغم من الاعتراضات الواسعة التي قوبل بها من قِبل جمعيّات حقوق الإنسان والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وفي الصّحافة أيضاً. وفي المقابل، لم يتم الأخذ بمشروع القانون المعدّل الذي تقدّمت به تسعٌ من الجمعيات السياسية القائمة، كما لم يتم الالتفات إلى تهديد بعض تلك الجمعيات بحلّ نفسها مؤقتاً أو دائماً في حال صدور القانون. ومع أن كثيراً من الجمعيات السياسية كانت قد رفضت الصّيغة المطروحة لقانون الجمعيات، وأبدت تحفّظاتها على بعض البنود، إلا أنّها في النهاية، وبعد ممانعة بلغت حدّ إغلاق بعض الجمعيات السياسية مقارّها لبضعة أيام احتجاجاً على تمرير القانون؛ لم تجد مناصاً من تسجيل نفسها تحت هذا القانون، وذلك قبل انتهاء المدّة المحدّدة لتعديل أوضاعها. رغم أن هذا القانون قد سدّ بعض تلك الثغرات، إلا أنه صدم الجمعيات السياسية التي خرجت للتو من أطر تنظيمية مشابهة للأطر الحزبية، حيث شعرت بانتهاء حلمها في قانون أحزاب يستوعب تاريخها، وحركتها السّياسية، ومطالبها بالمشاركة في تداول السلطة ديمقراطيّاً. بل إن قانون الجمعيات، وقانون العقوبات يبقيان سيفاً مسلطاً عليها، وعلى جميع نشاطاتها، تستخدمه السلطة التنفيذية

متى ما رغبت في وقف أنشطتها أو تقييدها، وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيّات العاملة في مجال حقوق الإنسان والشأن العام.

وبسبب مراسيم القوانين المتعلّقة بانتخابات وصلاحيات المجالس البلدية، ومجلس النواب (مرسوم الدّوائر الانتخابية، ومراسيم تشكيل مجلس الشورى، ومراسيم مواعيد الانتخابات...)؛ فقد وجدت الجمعيّات السّياسية نفسها مهمّشةً، وغير ذات تأثير حقيقي، سواء أشاركت في الانتخابات أم قاطعتها. كما أنّ السّلطة التّنفيذيّة مارست بفاعليّةٍ دعْم الجمعيّات الموالية لها، تارة بالتّعيينات في الحكومة ومجلس الشورى، وتارةً أخرى بتهيئة وسائل الإعلام لها. لقد وجدت الجمعيّات السّياسيّة نفسها محرومةً من خصوصيّاتها في ظلّ قانون الجمعيات (1989)، ومُعاقةً عن ممارسة العمل السّياسي بحكم مواد القانون، وبالرغم من أن قانون (2005) قد سدّ بعض الثّغرات؛ إلاّ أنه صدم الجمعيّات السّياسيّة التي خرجت للتّو من أطرٍ تنظيميّةٍ مشابهة للأطر الحزبيّة.

وإذا وضعنا في الاعتبار استمرار نفاذ ذات القوانين التعسفيّة السّابقة، وضعف المؤسّسات التّشريعيّة والرّقابيّة التي تمّ استحداثها، وضعف الوضع القانوني والعملي للجمعيّات السّياسيّة والأهليّة، وامتلاك السّلطة التنفيذية أو إخضاعها لوسائل الإعلام الرئيسية، وعدم فاعلية وسائل الرقابة الخارجية، فإنّنا نكون أمام سلطةٍ مطلقة تمتلك أدوات القهر المختلفة، تستخدمها كيفما تشاء وحينما تشاء. لذلك، فإنّ قوى الإصلاح لا تستطيع أن تحمي الحريّات إلا بالسّعي إلى تحقيق المزيد منها، وداخل أطرها الداخليّة على الأقل، لا بالتردّد، والانصياع للضّغط والتّهديد. ولا بدّ لها، وبشكلٍ حثيث، أن تسعى إلى إصلاح التّشريعات والقوانين المجحفة، كما يُفترض بمؤسّسات التّشريع والرّقابة، ومؤسّسات المجتمع المدني، من أن تمارس مهامها وأنشطتها بأقصى ما تستطيع لأجل خلق واقعٍ جديد. كما يتوجّب تفعيل دور الآليّات الدّولية من خلال مختلف المنظمات الدولية من أجل المساهمة في الضّغط باتجاه الإصلاح وحماية حقوق الإنسان.

وبعبارةٍ مختصرة، فإنّ حزمة القوانين المفروضة حوّلت النّظام السياسي إلى نموذج واضح لما يُعرف في أدبيات التحوّل الدّيمقراطي بالتّسلطيّة التّنافسيّة، حيث يوجد انفتاحٌ سياسي محدود، ولكنه ملجوم بواقعٍ معيق، يحول دون تقدّمه إلى الأمام.

العقيدة الأمنيّة الجديدة

اكتسبت العقيدة الأمنيّة لأجهزة الأمن البحرينيّة سمعةً سئيةً جدّاً، ومنذ بداية تشيكلها في عشرينيات القرن الماضي، حيث تأسّست أوّل فرقة للشرطة في شكلٍ مطوّر وحديث، خلفاً لما كان يُطلق عليه بالفداوية. وبحسب قانون الأمن العام، فإنّ الأجهزة الأمنيّة لها حرّية شبه مطلقة في التّعامل مع الأشخاص السّياسيين. وقد برهنت الأحداث السياسية منذ 1956 و1965 و1970 و1981 و1986، و1994 على تنامي قوة الأجهزة الأمنيّة وتحكّمها في كثيرٍ من مفاصل مؤسّسات الدّولة، خصوصاً في ظلّ قانون تدابير أمن الدّولة الذي أشرنا إليه. ويسمح قانون قوة دفاع البحرين لأعضاء هذه القوات بالتدخّل في الشّؤون الدّاخليّة، ومساندة قوّات الأمن الدّاخلي، بما يؤكد الهاجس الأمني المسيطر على صانع القرار في الدّولة.

كان جهاز الاستخبارات، وأجهزة أمن الدّولة تعملُ بكفاءةٍ عالية في تعذيب وملاحقة الناشطين السّياسيين، ونتج من ذلك سقوط عشرات الضّحايا موتاً (الدكتور هاشم العلوي، جميل العلي، محمد الجشي، جمال العصفور،..) أو اغتيالاً (محمد بو نفور، السيد أحمد الغريفي..). وجاء قانون 56 لعام 2002 ليعفي المعذّبين والمتسبّبن في قتل متظاهرين من الملاحقة القضائيّة. بل إنّ الملك منح ترقياتٍ لعديد من الأشخاص المتهمين في قضايا تعذيب، مثل عبدالعزيز عطية الله وغيره، الأمر الذي رسّخ من جديدٍ جانباً من العقيدة الأمنيّة السيئة، وهو الفرار من الملاحقة والمساءلة قضائيّاً. ومن الممكن أن نجد حالاتٍ تختلف مع هذا المسلك، كما في إعفاء العقيد عادل فليفل من منصبه، وترحيل رجل الاستخبارات البريطاني إيان هندرسون من البحرين، إلا أنّ تفاصيل هذه القضايا المحدودة ليس لها علاقة بتعديل واستبدال العقيدة الأمنيّة التي قادت البحرين قرابة المائة عام.

تعزّزت العقيدة الأمنيّة بكلّ مثالبها، مع مرسوم تشكيل جهاز الأمن الوطني، وهو النّسخة البديلة، بل الأسوأ، لجهاز الأمن الوطني. يسمح قانون جهاز الأمن الوطني لأعضائه بممارسة أدوار أوسع من أيّ جهاز أمني آخر، حيث يحملون صفة القبض القضائي، وأنّ مسؤوليتهم منفصلة عن وزير الداخلية، لكونه يُشكّل جهازاً منفرداً، يخضع في توجيهاته للدّيوان الملكي مباشرةً، ويتبع رسميّاً رئيس الوزراء. وقد دلّت الأحداث الأمنيّة التي تكاثرت بعد تشكيل هذا الجهاز (2006-20011) على أنه يسير وفق رؤيةٍ طائفيّة بالدّرجة الأولى. ففي قضية ما عرف بخلية الحجيرة

(2009)، والذي اتّهم فيها جهاز الأمن الوطني «حركة حق» بالوقوف خلف عملية قلب نظام الحكم، وتدريب عناصر لها على استخدام السّلاح؛ لم يعتقل هذا الجهاز سوى الأشخاص الشّيعة في الحركة، وترك أعضاءها وقادتها السّنة من دون توجيه أيّ اتهام لهم. كما مارست عناصر هذا الجهاز التّعذيب الممنهج، إلى حدّ أثارت هواجس المنظّمات الحقوقيّة من عودة التّعذيب مجدّداً إلى سجون البحرين.

القضاء المنحاز

يُعتبر القضاء شعبة منفردة، ومن المهم تمتّعها بالاستقلالية التّامة عن أيّ لون من ألوان التدخّل من جانب السّلطلت الأخرى، ولا سيّما السّلطة التّنفيذيّة. تقع السّلطة القضائية في البحرين تحت سيطرة الملك، ولم يستطع مشروع الإصلاح السّياسي أن يُحرّرها من هذا الارتهان، بقدر ما عزّزها، الأمر الذي يجعل من القضاء وشعبه المدرجة عليه لاحقاً، مثل شعبة النيابة العامة، سلطةً غير مستقلة عمليّاً. فوكلاء النيابة يصدر بحقّهم مرسوم ملكي يقضي بتعينهم وترقيتهم. ويكثر الحديث عن وجود ضرورة لإصلاح القضاء في البحرين في كافة أنواعه ورتب محاكمه، وتبلغ حدّة هذه الشكاوى في القضايا السّياسيّة، حيث لا تُتاح للمتّهمين فرص الدّفاع عن أنفسهم، ولم يتمّ التّحقيق في ادّعاء أيّ متّهم سياسي يتعرّضه للتّعذيب ونزع الاعترفات بالإكراه. وربما يعدّ حكم المحكمة الابتدائيّة ببطلان اعترافات ما يُعرف بقضية قتل الشرطي ماجد بخش هو المثال الوحيد الذي نظر لأقوال المتّهمين ومحامي الدفاع في مسألة التّعرض للتّعذيب. من جانبٍ آخر، فإنّ القضاء يرفض أيّ دعوى تُقام على أفراد الأجهزة الأمنيّة فيما يتعلّق بانتهاكهم حقوق المتهمين، وتحال الدّعاوى إلى القضاء العسكري الذي لا يصدر أحكاماً رادعة. بل إنّ قضاء البحرين لم يصدر أيّ حكم جنائي في قضايا تعذيب ضد سجناء، بالرغم من ممارسات التّعذيب الواسعة. كما أن القضاء عُرف بإصدار أحكام غاية في القسوة على أيّ معارض سياسي، وفي أيّة قضية سياسيّة، في حين تكون أحكامه مختلفة في القضايا الأخرى، ما يجعله ذراعاً فاعلة في قمع الحراك السّياسي.

في المحصّلة، كان موقف القضاء البحريني منحازاً بشكلٍ فاضح للسّلطة الحاكمة. من بين الأمثلة، يمكن الإشارة إلى قضية حلّ مركز البحرين لحقوق الإنسان، وقضية الدّوائر الانتخابيّة،

واللتين وصلتا إلى آخر السّلم القضائي، وصدرت أحكام من محكمة التمييز بشأنهما، كشفت عن غياب الاستقلال الحقيقي للقضاء.

ولعلّ المحاولة الأبرز التي سعى القضاء فيها للعب دورٍ حيادي، هي تعيين مساعدي وكلاء النّيابة بقرارٍ من وزير العدل في العام 2005 م، حيث انكشف في هذا المسعى ما يُثبت فقدان السّلطة القضائيّة للاستقلال، وذلك من خلال توظيف عناصر لا تتوافر فيها الشّروط المطلوبة للوظيفة، فكان من بين الموظّفين الرّاسبون في الامتحان التحريريّ. ومن المثير، أنّ قراراً قضائيّاً صدر بإلغاء قرار التّعيين، إلا أن المفاجأة كانت في نقل رئيس المحكمة الكبرى المدنية – الدائرة الإدارية – إلى محكمة أخرى، وتعيين قاضٍ آخر رئيساً للدّائرة، في حين قامت محكمة الاستئناف العليا المدنية بنقض الحكم، والحكم برفض دعوى الطاعنين، أي بتأييد صحة القرار، بالرغم من ما شابهه من عيوب ظاهرة. وقطعاً للطريق، فقد صدر أمرٌ ملكي بتعيين المطعون عليهم في وظيفة قضاة ووكلاء نيابة، بمجرّد صدور حكم محكمة الاستئناف العليا.

ويُلاحظ أن تعيين القضاة لا يقوم على اعتبارات الكفاءة، ويأتي معيار الطّائفة، والانتماء العائلي في مقدّمة المعايير المؤثّرة في التّعينات. وقد أفصح عدد من القضاة في عريضةٍ قدّموها إلى مؤتمر الحوار الوطني بأن القضاء غير مستقل، وأنهم يدعمون استقلال القضاء.

التّجنيس السّياسي

قبل مشروع ميثاق العمل الوطني كانت البحرين تعاني من مشكلة البدون (المحرومين من الجنسية)، وكان الغالب على هذه الفئة هم الأفراد المنحدرون من أصولٍ إيرانيّة، ومن الطّائفة الشّيعيّة. وبحسب قانون اكتساب الجنسية البحرينية الصادر في 1963؛ فإنّه يحقّ للملك، أو الأمير، منح الجنسية حتى مع عدم توافر الشّروط الصّعبة التي يشترطها قانون الجنسية (15 سنة للعربي، و20 سنة لغير العربي)، وعبر هذه الصّلاحية تمّ تجنيس الكثير من فئة البدون، بالإضافة إلى أعدادٍ أكبر وأضخم من العرب الوافدين، أو الأجانب، وغلب على هؤلاء انتمائهم للطائفة السّنيّة. ما كان يثير القلق هو إقدام الحكومة على تجنيس سياسي، يهدفُ إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للبحرين، وتحويل الأكثريّة الشّيعيّة إلى أقلية عدديّة، وكان الدّيوان الملكي يتولّى الإشراف الفعلي على هذه العمليّة المبرمجة. باستثناء فئة البدون، فإنّ عملية التّجنيس التي حدثت كانت تستهدف فئة العاملين

في الأجهزة الأمنيّة، تفادياً للتّعارض الدّستوري الذي لا يجيز استخدام الأجانب في الأجهزة الأمنيّة إلا في حالات طارئة. ومن المعروف أن الغالب على أفراد تلك الأجهزة هو الطابع الأجنبي. وإذا ما تمّ تقدير أعداد هؤلاء بأكثر من عشرين ألف قبل 2007، فإنّ غالبية هؤلاء حصلوا على الجنسية بقرارات ملكية، ومن دون الرّجوع إلى وزارة الداخلية، باعتبارها الجهة المشرفة على منح الجنسية. ومن اللافت أن لجنة التّحقيق البرلمانيّة التي تشكّلت في 2004؛ لم يُسمح لها بالتّحقيق في الأوامر الملكية الخاصة بإعطاء الجنسية، ووفّرت وزارة الداخلية للّجنة قرابة 7 آلاف ملف خاص بها.

لقد أثارت قضية التنجيس السياسي الكثير من الجدل، من دون أن تبادر الجهات المعنية بتقديم ما يمكن قبوله والتّسليم به، بل على العكس من ذلك، دخلت هذه الجهات بانحياز مضاد دفاعاً عن عملية التجنيس، وأعطت معلوماتٍ لا يمكن الوثوق بها.

الأشخاص المجنّسون يختلطون بأفراد المجتمع، وهم يؤكدون أنّ عملية التجنيس لا تسير على أصولها القانونيّة. والأثر المهم الذي نتج من قرار التّجنيس السّياسي، هو الامتيازات الاجتماعيّة والاقتصادية التي يحصل عليها المتجنّسون حديثاً، مقابل تعسّر أوضاع المواطنين. ففي المسألة الإسكانية – التي تثقل كاهل عموم المواطنين – نجد أن أسرع مشروع إسكاني، وأضخمه، تمّ بناءه في أقل من سنتين، ووُزّعت وحداته على أغلب المتجنّسين المنتسين إلى الأجهزة الأمنية، وهو ما يُعرف بإسكان البحير. وكان إسكان مدينة زايد قد وُزّعت أكثر وحداته على أفراد الأجهزة الأمنيّة أيضاً، ومن بينهم متجنّسون كذلك. وعندما حدثت مشاكل بين المتجنّسين والمواطنين في منطقة عسكر، قامت الجهات الحكومية بتوفير وحدات إسكانية للمجنّسين في مناطق أخرى. وهكذا، فإنّ المجنّسين – وبالأخص المنتمين للأجهزة الأمنية – يُشكّلون قوّةً سياسيّة وأمنيّة متفرّدة، لها مزايا تفوق مزايا المواطنين.

وممّا يزيد من حدّة القلق، الإحصاءات القريبة من الجهات الرّسمية التي تُعلن من حين لآخر، وتُحدّد نسبة المواطنين من الطوائف. فكما هو معروف منذ سبعينيات القرن الماضي، وأقدم من ذلك، فإنّ الشيعة يمثّلون 70% من السّكان، في حين يُصرّح بعض النواب القريبين من السلطة أن النّسبة تبلغ 55%، في حين نُشرت إحصائيّات أخرى تتحدّث عن نسبة تبلغ 45% من السّكان، بما يوحي بأنّ عمليات التّغيير الدّيمغرافي المصطنعة عبر التجنيس السياسي تجري على قدمٍ

وساق. لا سيّما مع عدم خوض البحرين حروب معينة أو انتشار أوبئة أو أعاصير أو أيّة عوارض تمنع النّمو الطّبيعي لطائفةٍ معيّنة، ولصالح الطائفة الأخرى، ما يجعل ملف التجنيس السياسي ملفاً ساخناً بامتياز في جميع الأزمات الجديدة التي تلحق بالبلاد.

ثالثاً:
انهيار الدّيمقراطيّة الشّكليّة

مع تسلّم حمد بن عيسى زمام السّلطة في مارس 1999؛ أفصح في أوّل خطابٍ له عن استعدادٍ لفتح باب الإصلاح السّياسي، وبشّر بعهدٍ جديد قوامه المواطن ودولة القانون. لقد مثّل هذا الخطاب قفزةً في الخطاب السّياسي للسّلطة، لكونه يعترفُ صراحةً بضرورة وجود مشروع إصلاح سياسي في البلاد، ويُدين – وإنْ بنحوٍ خجول – ممارسات العهد السّابق، بالرغم من مجمل المدح الذي كاله للسّياسات السّابقة.

أصدر الأمير الجديد الأمر الأميري رقم (36) و(43) بتشكيل لجنة وطنيّة عليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني، وبعد إعداد المسوّدة أصدر الأمير الأمر رقم (8) لسنة 2001 بدعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني. والسّؤال الذي تهرّبت منه السلطة، هو هل كان مشروع الإصلاح كافياً لتدراك فشل دولة الاستقلال، أم أنّه استطاع أن يُعيد أخطاء الفشل، بل ويُكرّسها بصورةٍ أعمق، لتُصبح البلاد أمام أكبر حركة احتجاج شعبيّة في الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني. وهو الأمر الذي يُثير علامات استفهام حول أطر المشاركة السّياسية التي أنتجها مشروعُ الإصلاح، وحيويّة المجتمع المدني والقوى السياسية، في ظلّ الحديث المتصاعد عن بناء الدّولة الحديثة، والشّرعية السّياسية، وإمكانيّة التحوّل ناحية الدّيمقراطيّة.

الانفتاح السّياسي المقنّن

لقد فشلت دولة الاستقلال تماماً في تحقيق المواطنة الكاملة، وتحقيق الاستقرار السّياسي، بل إن دعائم الدّولة التي بدأت ديمقراطيّا في التّجربة المؤودة (1975 -1973) انتهت بحالةٍ استبداديّة

خلّفت العديد من أشكال التخلّف السّياسي والاجتماعي، وعدم الاستقرار العام. نتيجة لهذا الفشل، وتحت ضغط حركة الاحتجاج الشعبي في تسعينيات القرن المنصرم. وجدت النّخبةُ السّياسيّة في البحرين نفسها أمام منعطفٍ يتوجّب عليها إعادة مراجعة عملية بناء الدّولة، والتي كانت – كما وصفها عبدالهادي خلف – عملية غير منجزة.[42] على إثر ذلك، جاء مشروعُ ميثاق العمل الوطني مبشّراً بمرحلة سياسيّة جديدة، وبخطّة عمل إصلاحيّة، تأخذ على عاتقها تدارك فشل دولة الاستقلال.

لقد كان الأمر، كما يقول بيترسون، أنّ أنظمة الخليج العربي تسعى إلى أن تكون مسؤولة أمام مواطنيها من خلال مزيج مرن من الجمعيّات التّقليديّة، والأدوات الحديثة، مثل البرلمانات والصحافة المستقلة.[43] كان من نتائج هذا المزج الهجين، أنْ تحوّلَ مسار الدّيمقراطيّة من مسارٍ بدائي قابل للنمو، إلى مسارٍ متعثّر بائس. فإمكان قوى المعارضة أن تُعلي من صوتها، وأن تفضح عن كثير من الممارسات، وأن تحصل على بعض المعلومات – لا كلها – ولكن نادراً ما تحصل هذه القوى على تواصل إيجابي مع مطالبها. فحين تتعارض المصالح، تعمد الحكومة إلى بعثرة الأصوات، أو إلى استخدام الصلاحيّات المقيدة للعمل الدّيمقراطي، بما في ذلك حلّ المجلس الوطني.

عمليّاً، لم تستمر فرحة أجواء ميثاق العمل الوطني أكثر من عام، إذ قام الملك في الذكرى الأولى (فبراير 2002)؛ بإصدار دستور جديد للبلاد بصورةٍ منفردة، وبناءً على تفسيراتٍ قانونيّة لا يبدو عليها التماسك. لقد فُسّر هذا السلوك على أنه انقلاب على نصوص ميثاق العمل الوطني، وبداية لارتكاب الأخطاء القاتلة القديمة. تزامن ذلك مع قيام الملك بإصدار مراسيم قوانين، ساهمت في تعميق الأزمة مثل مرسوم بقانون رقم (56) والذي بموجبه تم توفير الغطاء القانوني لإفلات مرتكبي جرائم التعذيب من المحاكمة والعقاب. مع استمرار الأزمة الدّستوريّة، ومقاطعة القوى السياسية للانتخابات النيابية التي أجريت في اكتوبر 2002، بدأت معالم المشروع الإصلاحي بالتّلاشي، وشرعت الأزمات تتكاثر مع تزايد حالة الاحتقان الأمني والاجتماعي.

كان من نتائج ذلك، ظهور تراجعاتٍ كبيرة على مستوى الحرّيات العامة، وعلى مستوى التّشريعات، مما يصعب معها التّصديق بمفهوم المواطنة، والذي أُزيح لتحلّ مكانه مفاهيم تسلّطيّة واستبداديّة. لقد صار من المألوف الحديث عن سياسة التّطهير الطائفي، وعن تغيير التركيبة الديمغرافية، بدل الحديث عن التطوّر الدّيمقراطي. صار الحديث مركّزاً على التسلطية التنافسية (Competitive Authoritarianism) ودورها في وأد الديمقراطية. تعثّر الإصلاح كثيراً، ولم يعطِ النّتائج المرجوّة منه، لأنه لم يقارب المسائل الأساسيّة بالشّكل الملائم، ولأنّ عدداً كبيراً من المواطنين والفاعلين السّياسيين لا زالوا يتذمّرون من القوانين المقيّدة للدّيمقراطية، وتراكم سجْل التّراجع في الأداء السّياسي، [44] كما أن الالتزام الرسمي بأطر التجديد السّياسي على مستوى المجتمع؛ بقي محدوداً جداً، ولا سيّما أنّ هذا المجتمع لم يحظَ بتمثيل كافٍ في العملية السياسية. إنّ التوصّل إلى حلّ يهيئ البلاد إلى المرحلة الديمقراطية، ويُعيد بناءها وفق هوية مواطنية، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اتفاق سياسي مُنقّح، في حين يبيّن واقع الحال انعدام الإجماع حول كيفية المضي قدماً في هذا السياق.

إن ما حكم نموذج التّجديد السياسي في البحرين؛ هو نموذج لعبة (الفتح/ الإغلاق) التي تتحكّم في مفاتيحها السّلطة السّياسيّة ممثّلةً في النّخبة الحاكمة، مقابل عدم قدرة المجتمع المدني – بما يشمله من قوى سياسيّة – على تحريف أصول اللّعبة القائمة. فعبر الإمساك بخيوط لعبة (الفتح/ الإغلاق) يُعيد النّظام السّياسي توازنه، ويكتسب شرعيّة مُضافة من دون أن يضطر لتقديم تنازلات ديمقراطية تتيح لقوى المعارضة الوصول لانتخابات تنافسية حقيقية. إنّ قدرة النّخبة الحاكمة على إدارة مشاريع التّجديد السّياسي مكّنها في النهاية – ونتيجة القدرة على الاستفادة من استراتجية الإصلاح – على البقاء، وهو ما يجعل من كلّ عمليات الانفتاح السياسي عمليات محدودة ومقيّدة، كما توفر للنّخبة الحاكمة سبب الخروج، ومقاومة كافة الضّغوط الخارجيّة.

مع ذلك كلّه، فإنّ الانفتاح السّياسي المشار إليه؛ جعل البحرين تحتلّ مراتب متقدّمة في مؤشّرات التحوّل الدّيمقراطي، وذلك حتى 2005 م، إذ بدأت بعد هذا التاريخ سلسلةٌ من التّراجعات وأدت التّحوّل الدّيمقراطي، وبيّنت أن هناك عجزاً حقيقيّاً في إدارة التحوّل الدّيمقراطي، وقدرةً هائلة على إبقاء المظهرية الديمقراطية. ولكي تتضح الصورة أكثر، يمكن النظر في بعض التقارير المحايدة التي توجز خصائص الدّيمقراطية في البحرين، بعيداً عن مقولات الإعلام الرسمي الذي يُروّج للديمقراطية في البحرين وكأنها منافس للدّيمقراطيات الرّاسخة.

فشل الحوار مع النظام

على إثر صدور دستور المنحة، أقدمت الجمعيات السّياسيّة على مقاطعة الانتخابات النيابية في عام 2002، وقد أكّدت الجمعيات أن المقاطعة نتيجة، وليست سبباً، وبالتّالي فإنّه من الضّروري مناقشة أسباب المقاطعة، وهي عدم التّوافق على الدّستور الجديد، وضرورة البحث في ما يجب إدخاله من تعديلاتٍ دستورية، وكيفية إدخالها، بالإضافة إلى جملةٍ أخرى من المسائل.

في هذا الإطار، نظّمت الجمعيات السياسية، وبصحبة شخصيات مستقلّة مرموقة، المؤتمر الدّستوري الأوّل. صدر عن المؤتمر عريضة دستورية، نتج منها إطلاق حوار محدود. في هذا الحوار، مثّل السّلطة وزير العمل، في ما حضرت الجمعيات السّياسيّة الأربع ممثلة للمعارضة.

قدّمت السلطة في بداية هذا الحوار ورقة تتضمّن أسس ومبادىء الحوار، وتشمل:

1. إن الحوار بين وزارة العمل والشؤون الإجتماعية والجمعيات السّياسية الأربع يرتكز على أساس المصلحة الوطنية، وأن يكون مبنيّاً على أساس المصارحة والشفافيّة.

2. إن نظام الحكم الوراثي في مملكة البحرين هو موضع اتفاق بين طرفي الحوار.

3. ميثاق العمل الوطني الذي توافق عليه شعب البحرين هو المرجعيّة الأساسيّة للحوار.

4. الإيمان بالأساليب السلمية المتوافقة مع القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها في المملكة، بغض النظر عن مدى الاتفاق أو المعارضة لهذه القوانين، طالما ظلّت سارية المفعول.

5. إن التوافق الوطني على الأسس والثوابت ضروري لضمان نجاح المفاوضات.

6. إنّ الدّستور المعدل الذي صدر في 14 فبراير 2002 هو الآن الدستور الرسمي للمملكة، وهو واقع لا يمكن تجاوزه، وعليه فإنّ أي عمل لأيّ من القوى السّياسيّة إنما يتم من خلال المؤسسات المنبثقة من هذا الدستور.

7. إن أي تعديل في القوانين السّارية أو في مواد أو بنود الدستور لن يتم إلا من خلال الآلية القانونية الشرعية المتمثّلة في المجلس الوطني.

8. إن الجمعيات، مثل غيرها من مؤسسات المجتمع المدني، مُطالبة بمعاونة الحكومة على تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين.

9. يجوز لفريق العمل المشترك أن يُشكّل من بين أعضائه أو من غير الأعضاء لجاناً فرعيّة لدراسة بعض المواضيع التي تحتاج إلى رأي تخصّصي، على أن يرأس تلك اللجان أحد أعضاء فريق العمل المشترك.

10. الابتعاد عن التغطيات الإعلامية الموسّعة، وقصْر التغطية على البيانات المشتركة التي يصدرها فريق العمل بعد الاتفاق عليها في الجلسات الحواريّة.

أمّا فريق الجمعيات السياسية، فقد تقدّم بالورقة التالية:

تهدف الجمعيات السّياسية الأربع من حوارها مع الحكم للتوصّل إلى دستور عقدي مُقرّ شعبياً، وتكريس أسس الممارسة الدّيمقراطية للخروج بالبلاد من الأزمة الدستورية المترتبة على إصدار دستور 2002 بإرادةٍ منفردة، بما يحقّق إقامة الملكيّة الدّستوريّة، ويضمن مبدأ فصل السلطات.

وإن أسس الحوار يجب أن تقوم على التالي:

1. تأكيد ما تعاقد عليه شعب البحرين والأمير الراحل منذ الاستقلال والمكرّس في دستور 1973 وخاصة الحكم الوراثي كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الدستور، وعلى مبدأ السّيادة الشعبية، وأن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً.

2. تأكيد أن الغاية من نظام المجلسين الذي أذن به الميثاق هو تكريس السّلطة التشريعية والرقابية للمجلس المنتخب، وأن المجلس المعيّن هو للشورى فقط.

3. إن جميع القوانين والأنظمة التي تتنافى وروح وأحكام الدستور تعدّ لا دستورية ولا بدّ من تعديلها لتنسجم وأحكام الدستور.

4. تأكيد مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكريس ذلك في جميع التشريعات وخاصة قانون الانتخابات وتأكيد عدالة رسم الدوائر الانتخابية.

5. تأكيد العمل السياسي السلمي وحق إبداء الرأي والتعبير وعدم تطبيق السلطات للتشريعات المقيدة للحريات.

6. تأكيد أن المتحاورين في حالة اتفاقهم على صيغة لتعديل الدستور يكون اقرارها للشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات جميعاً.

كما طلبت الجمعيات الأربع تقسيم الحوار إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تقتصر على التباحث بشأن مسألة إجرائية، وهي المتعلّقة بالمفاوضات، بما في ذلك جدول الأعمال والسّقف الزّمني. والثانية للتفاوض حول مضمون التّعديلات الدّستوريّة على دستور 73، ووفق ما أذن به الميثاق، ومضمون التّشريعات المنظمة لممارسة الحقوق السّياسية، بما في ذلك تحديد الدوائر الانتخابية، إضافة إلى مضمون التّشريعات المنظمة للحياة الحزبية. أما المرحلة الثالثة فهي من أجل التفاوض في شأن آلية الإقرار الشّعبيّة للتّعديلات الدّستوريّة.

وبعد ثلاث اجتماعات بين ممثلي السلطة والمعارضة توصلوا إلى الوثيقة التالية:

الهدف من الحوار بين وفد الجمعيات السّياسية الأربع ووفد السلطة هو التوصّل إلى حلّ توافقي حول المسألة الدستورية وآلية التعديلات. بينما تلخّصت أسس ومبادئ الحوار على التالي:

1. تأكيد أن نظام الحكم في البحرين ملكي دستوري وراثي، السيادة فيه للشعب، مصدر السلطات جميعاً.

2. تأكيد ميثاق العمل الوطني الذي توافق عليه شعب البحرين.

3. إن الحوار بين وفد السلطة برئاسة الدكتور مجيد بن محسن العلوي، ووفد الجمعيات السياسية الأربع، يرتكز على أساس المصلحة الوطنية، وأن يكون مبنياً على أساس المصارحة والشفافية.

4. تأكيد ما جاء في ميثاق العمل الوطني حول نظام المجلسين بحيث يكون الأول منتخباً انتخاباً حراً مباشراً يختار المواطنون فيه نوابهم، ويتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس معيّن يضمّ أصحاب الخبرة والاختصاص للإستعانة بآرائهم في ما تتطلّبه الشورى من علم وتجربة.

5. إن جميع القوانين والأنظمة التي تتنافى وروح أحكام الدّستور لا بدّ من تعديلها لتنسجم وأحكام الدّستور.

6. تأكيد مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكريس ذلك في جميع التشريعات، وخاصة قانون الانتخابات وتأكيد عدالة رسم الدوائر الإنتخابية.

7. إن التوافق الوطني على الأسس والثوابت ضروري لضمان نجاح أي مفاوضات.

8. إن الجمعيات السياسية كغيرها من مؤسسات المجتمع المدني معنية بالمساهمة مع الحكومة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين.

9. يجوز لفريقي التّفاوض أن يُشكّلا من بين أعضائهم أو غيرهم لجاناً فرعيّة لدراسة بعض المواضيع التي تحتاج رأي تخصصي على أن يرأس تلك اللجان أحد أعضاء فريق العمل المشترك.

10. الابتعاد عن التغطيات الإعلامية الموسعة.

11. تأكيد حق الأطراف المتحاورة في الاستعانة بمن تراه مناسباً من الاستشاريين ومن فرق العمل.

12. تأكيد عمل السياسي السلمي وحق إبداء الرأي والتعبير.

13. تأكيد أن المتحاورين في حال اتفاقهم على صيغة للتعديلات الدستورية، يكون تعديلها وفقاً للآلية التي يتفق عليها الطرفان.

وبالنسبة لمراحل الحوار، فلقد تمّ التوافق على التباحث بشأن المسائل الإجرائيّة المتعلّقة بالمفاوضات، بما في ذلك جدول الأعمال والسّقف الزّمني، حيث اتفق الطرفان على أن يستمر الحوار بينهما لمدة ستة أشهر، كحدّ أقصى اعتباراً من بداية سبتمبر وحتى نهاية فبراير 2005، وعلى أن يتمّ التفاوض حول مضمون التعديلات الدستورية، ومضمون التشريعات المنظمة لممارسة الحقوق السياسية بما في ذلك الدوائر الانتخابيّة، كذلك مضمون التشريعات المنظمة للحياة الحزبية. هذا، على أن يتم التفاوض بشأن آلية التعديلات بعد الانتهاء من الاتفاق على المضمون.

ومن الجدير بالذكر، أنّ الوزير لم يوقّع على هذه الوثيقة، بينما وقّع على محاضر الاجتماعات التي تضمّنت كافة النقاط المشار اليها في هذه الوثيقة.

وفي الاجتماع الرابع بتاريخ 11 سبتمبر 2004 تمّ النّقاش حول المرئيّات التي ستقدّمها المعارضة، حيث أكّد الوزير أنه غير معني بالتعديلات الدستورية، بينما هو معني برفع المرئيات للملك ولرئيس الوزراء، وأنّه يردّ بما يرِد من قِبلهم.

وقد قامت الجمعيات الأربع بتقديم مرئيّاتها حول الأزمة الدستورية والتعديلات التي يجب القيام بها في تاريخ 26 سبتمبر 2004، وتمّ تسليم هذه المذكرة إلى الوزير، وكان من المفترض عقد

اجتماع لمعرفة رأي السلطة في هذه المذكرة بتاريخ 13 أكتوبر، إلا أن الوزير بعث برسالة يؤجّل فيها الاجتماع. ومن ثمّ، سرّبت السلطة خبراً لجريدة الأيام حول استياء الحكومة من لقاء مزعوم مع السفير البريطاني، وقرارها بالتالي تعليق الحوار مع الجمعيات الأربع.

وعلى إثر ذلك، قامت الجمعيات برفع رسالة تطلب فيها اللقاء مع الملك، وتقديم عريضتها، للتباحث حول المسألة الدستورية، غير أن وزير الديوان رفض ترتيب اللقاء، طالباً من الجمعيات الأربع التوجّه إلى المجلس النيابي، ما دفع الجمعيات إلى إرسال العريضة عن طريق البريد الممتاز إلى الملك، وذلك في تاريخ 31 يناير 2005م، وتمّ رفض استلام العريضة.

وهكذا انتهى الحوار من دون أيّة نتائج مثمرة. غير أنّ الأحداث التي تلت هذه المرحلة، والتي تميّزت بالشدّ والجذب بين المعارضة والسلطة، والتطوّرات الناتجة من القرارات التي اتخذتها الجمعيات السياسية (مثل قرار التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، والمشاركة في انتخابات 2006) ألقت بظلالها على واقع الجمعيات الشّعبي، ممّا ولّد تنظيماتٍ وحركات جديدة، مثل حركة حق، وصولاً إلى عودة القبضة الأمنية بشكلها القديم، والذي أسفر عن وقوع ضحيّة، وهو الشهيد الشّاب علي جاسم في عام 2007، والذي أطلق استشهاده موجةً من الاحتجاجات، سرعان ما ضعفت نسبياً بعد الحملة الأمنية التي شنّتها السلطة على كوادر حركة حق في ما عُرف بخلية الحجيرة.

وجاءت بعدها الحملة الأمنيّة الثّانية، والتي كانت تهدف إلى تصفية هذه الحركة، وذلك في القضية المعروفة بالمخطّط الإرهابي. بدأت تزداد التصرفات الحكومية التي تقوّض المشروع الإصلاحي، وتم اختيار الحلّ الأمني من جديد، ما أدى إلى حلّ وتعطيل مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما شكّل عودةً للنّهج القديم، الذي يعتبر المبادرات المدنيّة خصماً ينافس قدرة الدّولة.

لقد كانت هذه المرحلة، وصولاً إلى انتخابات 2010، تُشكّل عاملاً موضوعياً مستمراً يدور حول المشكلة الدّستورية، والتي قامت السلطة – على امتداد العقود الماضية – بإدارتها باعتبارها

أزمة، بدلاً من حلّها، وهذا ما أدّى إلى تفاقم الأوضاع، وفي مختلف نواحي الحياة، ليكون سبباً موضوعياً مساعداً للانفجار الشّعبي في الرابع عش من فبراير 2011، حيث كان بداية نهاية مرحلة ما يُسمّى بالمشروع الإصلاحي.

منظّمة العفو الدولية

أصدرت منظمة العفو الدولية في يناير 2009 تقريراً تحت عنوان: «تحدي القمع: المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».[45] عكس التقرير بواعث القلق والتحدّيات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين، ويغطّي مجموعةً واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرّض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، ويسلّط الضوء على فئات معينة من الناشطين الأكثر تعرّضاً للانتهاكات، مثل الإعلاميين وأصحاب المهن القانونية، والمدافعين عن حقوق المرأة، والنقابيين، والذين يعملون على تعزيز حقوق الأقليات الدينية والثقافية. وانتقد التقرير قوانين محدّدة معمول بها في البحرين، خاصة قانون مكافحة الإرهاب، وقانون التجمّعات العامة.. وخلص التقرير إلى أنه في بعض الحالات، يُقوَّض الحق في حرية التجمّع وحرية تكوين الجمعيات إلى درجة كبيرة بموجب القانون الوطني. وأشار التقرير إلى إمكانية مقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين بموجب أحكام قانون العقوبات التي تحظر أفعالاً من قبيل «التحريض على كراهية الدولة»، و «إذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة ومغرضة»، و«إهانة القضاء» و«بث معلومات كاذبة في الخارج، أو بيانات أو إشاعات مغرضة عن الشؤون الداخلية للبلد». وتناول التقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أظهر التقرير التجاوزات التي يتعرض لها المدافعون عن هذه الحقوق.[46]

وفي تقرير أحدث صدر قبيل 14 فبراير؛ حذّرت منظمة العفو الدولية البحرين من الانزلاق في الاستبداد. فقد أصدرت المنظمة يوم الجمعة 11 فبراير 2011 تقريراً عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين تحت عنوان: (حملة قمع في البحرين... حقوق الإنسان عند مفترق الطرق)؛ حيث أشارت إلى تدهور وضع حقوق الإنسان في البحرين منذ منتصف أغسطس 2010؛ وتناول التقرير عدداً من قضايا حقوق الإنسان المهمة منها: المحاكمة العادلة، التعذيب، حرية التعبير، وحرية التنقل وأشار التقرير في مجمله إلى أنَّ البحرين تقف عند مفترق الطرق في ما يتعلّق بحقوق الإنسان، وأن سنوات من التقدّم في مجال الإصلاحات التي تحققت منذ العام 2001 أصبحت الآن

في وضعٍ لا يتناسب مع الطّموحات التي رسمتها البحرين، ولا يتفق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا حتى مع دستور مملكة البحرين. وشمل التراجع في مجال حقوق الإنسان انتهاكات لحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمّع، وكذلك زيادة القيود المفروضة على جمعيات حقوق الإنسان. وفي إطار سير العدالة والمحاكمات العادلة، أشار التقرير إلى وقائع جلسات محاكمة ما يسمى بـ (المخطط الإرهابي)، وأبدى ملاحظاته حولها. وأشار التقرير إلى أنَّ قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006 يحتوي تعريفاً فضفاضاً وأكثر غموضاً للإرهاب، مما يقوّض مبدأ الشرعية، الأمر الذي يتطلب أنْ تُصاغ القوانين بوضوح ودقّة لتمكين الأفراد من معرفة ما يشكل جريمة. كما يشكل القانون أيضاً تهديداً لممارسة الحق المشروع في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات وحرية التجمع.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أرسلت وفداً إلى البحرين لتقصّي الحقائق في أكتوبر 2010 للبحث في بواعث القلق التي صاحبت الأحداث الأمنيّة التي وقعت في الفترة بين شهري أغسطس وسبتمبر 2010 وما صحبها من اعتقالات ومعاملة الموقوفين على ذمة هذه القضايا. واستند تقرير المنظمة إلى نتائج تلك الزيارة، مشيراً إلى اللقاءات الميدانية التي عقدها الوفد خلال زيارته إلى البحرين مع كبار المسؤولين الحكوميين (من بينهم وزراء الداخلية والعدل والشؤون الإسلامية والتنمية الاجتماعية والخارجية والإعلام والنائب العام). كما التقى الوفد بأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والشباب؛ وحضر الوفد جلسات بعض المحاكمات التي انعقدت وقام بمراقبتها.

تقرير فريدوم هاوس

أصدرت منظمة (فريدوم هاوس) تقريرها السنوي في 12 يناير/ كانون الثاني 2010 عن مؤشرات حالتي الحقوق السياسية والحقوق المدنية لـ 194 دولة و14 إقليم تابع أو إقليم حكم ذاتي في العالم، وحصلت البحرين على 6 نقاط في الحقوق السّياسيّة، مسجّلة تراجعاً فيه (كان المؤشر خمس نقاط)، وبقيت 5 نقاط في الحريات المدنية من دون أيّ تقدّم. وتترجم النقاط الممنوحة للدول على النّحو التّالي: كلما اقتربت من الرقم 1 كلما صنّفت بالحرة، وكلّما اقتربت نحو الـ 7 كلّما صارت في عداد الدول غير الحرة. وأرجعت المنظمة هذه الخسارة في النقاط إلى عدّة أسباب، منها مضايقات بعض الشّخصيات السّياسية المعارضة، والتمييز ضد فئة من المجتمع. وبحسب فريدوم هاوس، فإنه عندما تكون الدولة مصنّفة في خانة الدول غير الحرة – وهو الحال الذي وصلت إليه البحرين في

التقرير الأخير – فإن ذلك يعني أن الحقوق السّياسية الأساسيّة غائبة، والحريات المدنية الأساسية غائبة على نطاق واسع بسبب إجراءات وإرادة الجهات الرسمية.

تقرير هيومن رايت ووتش 2009

أصدرت هذه المنظمة العديد من البيانات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وقامت بمراسلة الجهات الرسمية لطلب معلومات تنفي أو تؤكد معلوماتها حول ذلك. وغطّى تقريرها السنوي أحداث 2008 من خلال جملة من الموضوعات، مثل حرية التعبير والإعلام، وحرية التجمّع، والإفلات من العقاب، وحرية تكوين الجمعيات والمجتمع المدني، وحقوق العمال الأجانب، وحقوق المرأة، وتدابير مكافحة الإرهاب. وقد خلص التقرير إلى نتيجة مهمة هي أن هناك (تدهوراً ملحوظاً) خلال عام 2008 لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وأنه بالرغم من الإصلاحات المهمة التي اعتمدها ملك البحرين بين عامي 2002 -2001 فإن الحكومة «لم تبذل جهداً يذكر لإضفاء الطابع المؤسسي على حماية حقوق الإنسان في القوانين»، وأن هناك «قيوداً تعسفية» على ممارسات حريات أساسية. غطّى التقرير أيضاً مسألة (حرية التجمّع).. ولاحظ أن هناك مشكلة في تعريف مسائل (النظام العام) و (الآداب العامة) التي يتضمنها قانون (32) لعام 2006 الذي ينظم مسألة التجمّع والتظاهر، وتعرّض تقرير المنظمة أيضاً إلى موضوع حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني، وكان من الواضح أن الحكومة باتت أكثر حساسية تجاه المنظمات الحقوقية المرتبطة بمؤسسات وأحزاب سياسية أو تمارس السياسة بمظلّة حقوقية. وهذا ينطبق على (اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل) و(شباب البحرين لحقوق الإنسان) اللتين ذكرهما تقرير هيومان رايتس ووتش، حيث لم ترد الجهات الرسمية على طلبات تسجيلهما.

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

أصدرت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تقريراً في سبتمبر 2008 عن (حرية الجمعيات في البحرين، والكويت، واليمن) تناولت فيه عدة مواضيع مرتبطة بالبحرين، شملت إطار القوانين والسياسات المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات؛ وتشكيل وعمل وحل الجمعيات؛ والحق في إنشاء جمعية أو نقابة؛ وحق الجمعيات في حرية القيام بالأنشطة وتسيير أعمالها مثل (الحق في عدم التعرض للرقابة والتدخّل والإشراف؛ والحق في التماس وتلقّي الأموال؛ والحق في الانضمام إلى

المنظمات الإقليمية والدولية؛ والحق في الحماية من التعليق والتوقيف والإغلاق؛ والحق في الحماية من الملاحقة غير القانونية وعدم التمييز).[47]

فشل التجربة البرلمانية

إزاء صدمة صدور دستور 2002؛ ركّزت الجمعيات السياسية المعارضة في الجزء الأكبر جدلها السّياسي حول التّعديلات الدستورية الصادرة في 14 فبراير 2002، واعتبارها موادّ منفردةً، مع الإشارة إلى إلى الأسباب الكامنة وراء رفض هذه التعديلات، وهي: تحقيق توازن أكبر للقوى بين السلطتَين التشريعية والتنفيذية، وإعادة بناء المركز السياسي. وبحسب رؤية الجمعيات السياسية المعارضة، فإنّ التّعديلات الدّستوريّة التي أدخلها دستور 2002 تعدّ تراجعاً عن مرتكزات الحياة الدّيمقراطيّة. فتلك التعديلات تعطي صلاحيات أوسع لرئيس الدّولة، وتُقلّل من صلاحيّات المجالس المنتخبة إلى حدود النصف، وفي محصّلة المطاف فإنّ التعديلات الدّستوريّة تمهّد مجتمعةً الطريق إلى مرحلة غامضة باتّجاه تقليل فرص نمو نظام الأحزاب، وفرض ضوابط أقوى على السلطة التشريعية، مقابل السّماح للنّمو المطّرد للقوى التّقليديّة.

كانت فكرة مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقرّرة في 2002 وسيلة لحمل النظام على التراجع والعودة إلى التفاوض من أجل البناء الديمقراطي الحقيقي، إلا أن هذه الخطوة لم تعط ثمارها، وبدلاً من ذلك أصدرت الحكومة سلسلةً من التشريعات المقيّدة للحريات والحقوق، في ما عدّ رسالة للقوى السياسية مفادها أن المقاطعة تعني مزيداً من التعّنت، ومزيداً من فرض أساليب التّرهيب، ولكن تحت غطاءٍ قانوني.

على إثر ذلك، تلقّت القوى السياسية الرسالة، وأنهت المقاطعة للانتخابات، وشاركت في دورتين انتخابيتن على أمل تحقيق وعود كان الملك قد تحدّث بها في بعض لقاءاته مع قوى المعارضة، وذلك عبر ما أسماه التغيير تحت سقف البرلمان. شاركت القوى السّياسيّة المعارضة تحت هذا السقف بالرغم من قناعتها بأن الأطر القانونية والمؤسساتية تعيق مثل هذا التغيير.

في انتخابات 2006، لعبت الدّوائر الانتخابيّة وأصوات المراكز العامة دوراً مؤثراً في تحديد خريطة مجلس النواب، والتي غلب عليها الطّابع الحكومي، بالرغم من فوز جمعية الوفاق – إحدى أكبر الجمعيّات السّياسية المعارضة – بـ 17 مقعداً، وتشكيلها أكبر كتلة برلمانية من حيث العدد، ومن 40% حيث الأصوات الانتخابية 69% ومن حيث الكتلة الانتخابية 28%، في حين خسرت الجمعيات اللّيبرالية في الدّوائر الانتخابيّة التي خاضتها، وذلك بحكم توزيع الدّوائر الانتخابية، وتدخّل وزارة الداخلية، وهي الجهة المشرفة على سلامة الانتخابات.

وسط هذا المشهد، فشلت كتلة الوفاق في تمرير أغلب مشاريعها السّياسية، والمتعلّقة بتعديل قانون الجمعيات السياسية، وقانون التجمّعات والمسيرات، وقانون مكافحة الإرهاب. وفشلت في إيجاد أرضية تعديل دستوري حقيقي، وذلك بحكم اصطفاف الأغلبية الموالية للحكومة ضدّ هذه المشاريع. طال الفشل مشاريع قانونية أخرى، مثل قانون تجريم التّمييز الطائفي. وفي الحقيقة، واجهت كتلة الوفاق مطبّات عديدة كادت تفقدها مشروعها السّياسي نظراً لدخولها في متاهات التجربة البرلمانية المعاقة أساساً.

لقد أخفقت التّجربة البرلمانية طوال عشر سنوات في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، ولم يمارس مجلس النواب في دوراته الثلاث الدّور المطلوب منه إزاء تصاعد النّداءات الدّاعية إلى وضع حدّ للانتهاكات. ومن الواضح أن سبب الإخفاق يعود إلى وجود خللٍ في التّوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الحكومة، وأن تشكيل المجلس التشريعي مؤسّس على أغلبية موالية تسمح للحكومة بالتحكّم في العملية التشريعية، وكذلك ضعف المبادرة التشريعية لأعضاء مجلس النواب من خلال استخدام حقّهم في اقتراحات مشروعات قوانين، وتراخيهم في الاستفادة من المبادرات الرقابية، مثل حقّهم في السؤال والاستجواب. كلّ ذلك أدّى إلى تسييس ملفات حقوق الإنسان من جهة، وجعل السلطات التنفيذية بمنأى عن المساءلة والمراقبة عند ممارستها انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان من جهةٍ أخرى.

بل إنّ المجلس، أو الأغلبية الموالية للسلطة من الأعضاء فيه؛ ذهبوا في كثيرٍ من الأحيان إلى تحريض الحكومة وأجهزة الأمن على التّشدّد في قمع الاحتجاجات، وفي إنزال أقسى العقوبات بالمعتقلين، حتى قبل إدانتهم قضائياً، والتشكيك في التقارير الدولية، من دون الانتباه إلى مسؤوليتهم الرّقابية – بوصفهم ممثلين للشعب – والتحقيق في الشكاوى الموجهة ضد الحكومة بشأن التعسف

والتجاوزات في ممارساتها، أو بشأن افتقاد أجهزة القضاء، بما في ذلك النيابة العامة، للاستقلالية والنزاهة والحياد.

نجحت بعض اللّجان النّيابيّة نسبيّاً في تأكيد وتوثيق معلومات جاءت في تقارير المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان قبل ذلك بسنوات، وما ذُكر عن وجود نهب واسع ومنظّم للأراضي والأموال العامة، وعن مصادرة معظم سواحل البلاد، وتخريب واسع ومنظم للبيئة. أشار أعضاء تلك اللجان إلى عدم تعاون الحكومة معهم في الحصول على المعلومات، ولكن جمعت تلك اللجان عدداً كبيراً من الوثائق التي تثبت وجود الفساد. بالرغم من ذلك، فإنّ المجلس أخفق في الحديث صراحةً عمّا تُدلّل عليه تلك الوثائق، وبشكلٍ قاطع، أو التطرّق إلى منْ تثبت عليهم هذه التجاوزات. وغير خافٍ، أنّ كلّ ذلك يحمل مسؤوليته المباشرة كلٌّ من الديوان الملكي ورئيس الوزراء وأفراد من الأسرة الحاكمة وكبار المسؤولين. وقد استطاعت الحكومة الالتفاف على ما كشفته لجان المجلس، وذلك بتشكيل لجنة تحقيق ينتمي إلى عضويّتها بعض المتهمين بقضايا الفساد. ثم استخدم الملك صلاحيته لإنهاء الدور التشريعي في أقصر مدة ممكنة. بل إن التجاوزات البيئية، وعمليات الاستيلاء على الأراضي، تزايدت بشكل كبير لصالح أولئك المسؤولين والمتنفّذين، من دون أن يستطيع النواب أو الأعضاء البلديين فعل شيء لإيقافها، فضلاً عن محاسبة المسؤولين عنها وإرجاع أثمانها – المقدّرة بعشرات المليارات من الدنانير – إلى الخزينة العامة. ولم يجد حتى النواب المحسوبين على المعارضة غير الرجوع إلى الملك ورئيس الوزراء لحلّ تلك الملفات، وهم يعلمون تماماً بأن هذه القيادة هي المتورّطة مباشرة في تلك التجاوزات.

تتّسق هذه النتجية مع نتائج العديد من الدراسات التي أُجريت على التحوّلات الديمقراطية والانفتاح السّياسي المقنّن في العالم العربي، وتأكيداتها أن هذه الأنظمة لا تستهدف إصلاح هياكلها المؤسساتية، بقدر ما تستهدف الهروب من الضّغوط الدّوليّة وتلبية الاستحقاقات الشعبية التي تطالبها بمزيد من الديمقراطية والحرية. لقد أثبتت تجربة البحرين الرسمية في التحوّل الديمقراطي أن مشاريع الإصلاحات ما هي إلا عبارات إنشائية، دونها خرق القتاد، وأن التغيير عبر ما يسمى بالقوة الناعمة غير مجدٍ، وأن نتائجه ضئيلة جداً، وخصوصاً في ظلّ هيمنة الاستبداد والعقلية الأمنية، ومن هرم القيادة السّياسيّة.

رابعاً:
عودة المال العام

تعتبر البحرين من ضمن الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة، فإنتاجها للنفط يعتبر ضئيلاً جداً مقارنةً بدول الجوار، حيث تنتج البحرين ما يعادل أقل من ربع إنتاج دولة الكويت. ويُقدّر الدّخل الإجمالي لصناعة النفط في الموازنات العامة للدّولة بما يقارب 80% من الإيرادات. مقابل ذلك، فإنّ البحرين تمتلك موارد اقتصادية أخرى ممثّلة في الإيجارات، والتجارة البينية، ورأس المال السّيادي.

هناك مقرّبون من مركز القرار، يمارسون أنشطة اقتصادية على وجهٍ مخلّ، ومن جوانب عديدة، بقواعد عمل السوق، ويقدّمون بذلك الدّليل على طبيعة النظام الإداري والاقتصادي المشوّه. ويتجلى ذلك على الخصوص، من خلال:

1. تكريس اقتصاد الرّيع و الامتيازات، بواسطة الاستفادة من وهب وتأجير أراض وعقارات بأثمان بخسة، تُقام عليها مشاريع ضخمة تدرّ أرباحاً خيالية، مع الحصول على تسهيلات من الدّولة والجماعات المتنفّذة، وبشكل يحرم الخزينة العامة من مداخيل إضافية، ويضرّ بالمصالح العمومية، بالرغم من الشعارات التي يزعم أصحابها الدفاع عن تلك المصالح.

2. اتخاذ بعض القرارات في دائرة ضيّقة، من دون نقاش عمومي، حول الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتلك القرارات والتي تخدم، بالدرجة الأولى، المصالح الاقتصادية المباشرة لأفراد الدّائرة المتخذة فيها، مما يجعل السلطوية في خدمة المصالح الاقتصادية الشّخصية والمباشرة لمن يمارسون السلطوية.

3. الهيمنة على بعض القطاعات الاقتصادية، وتهميش فاعلين آخرين، وحملهم على تقليص أنشطتهم والخضوع لإملاءات الفاعلين المحظوظين من الكبار، والذين يرسمون مسبقاً دائرة المجالات التي لا يُسمح

فيها عملياً لغيرهم بأية مبادرة ذات شأن ما.

أمام تضاعف الفساد، ونهب المال العام، لم تستطع المؤسسة النيابية من إرجاع الأموال المنهوبة، أو حتى تشريع قانون يوقف الفساد ويلاحق المفسدين، وذلك لأنها لا تعتبر مصدراً للمبادرة والمساءلة بشكل مستقل، ولا تمارس رقابة فعلية على سير دواليب الإدارة، وخاصة في القطاعات الحسّاسة، مثل الوزرات السّيادية، أو بالنسبة للأشخاص المتنفذّين، ومنهم رئيس الوزراء.

ومن المعروف أن تقرير الرقابة المالية يكشف عن بعض الأمور، ولكن واقع الفساد أكبر من ذلك بكثير.

خامساً:
المواطنة الناقصة

ناقشنا في مبحث المركزية السّياسية مدى الانتقاص من حقوق المواطنة، وجرّ المواطنين إلى منطقة الرعايا، وسنرى هنا أن هذا المسار يتّخذ صيغة أخرى بحق أبرز مكوّنات المجتمع البحريني، وهم أفراد الطائفة الشّيعية المعارضين.

التمييز بالنسبة للشّيعة هو حقيقة ثابتة، ونتاج للإدراة السّياسية التي تعمل عليها الحكومة. ومن الصعب إلغاء التمييز الرسمي وغير الرسمي بحسب تقرير منظمة الأزمات الدولية، والتي رأت أن التمييز ضد أفراد الطائفة الشّيعية يأخذ بُعداً مؤسّسيّاً من خلال التلاعب في توزيع الدّوائر الانتخابية، بغرض ضمان فوز أغلبية سنية، ومن خلال اتّباع سياسات التدجين السياسي، بمنح الجنسية البحرينية لأعداد هائلة من الوافدين السنّة. وقد منحت الحكومة الجنسية البحرينة لأكثر من 8000 سعودي من قبيلة الدواسر.[48]

إن علاقة الشيعة بنظام الحكم يجب أن تكون على أسس مواطنية، ومن دون تمييز أو فرز طائفي، إلا أن نظام الحكم في البحرين استمرّ منذ تأسيسه على انتهاج هذه السّياسة، واعتبارها الاستراتيجية الوحيدة التي تمكّنه من الاستمرار في الحكم، والاحتفاظ بمصادر الثروة، والقدرة على توزيع القوة. مثل هذه العلاقة المتوترة، أو بعبارة أدقّ، انفراد النظام السياسي في خلقها، وتوفير فرص متكرّرة لزيادة جرعاتها؛ ظلّت ثابتاً من ثوابت صنع السّياسات الاجتماعية والسياسية في البحرين، ليس أقله منذ استقلال البحرين سنة 1971.

التمييز الطائفي

بعد أربع سنوات من التصويت على ميثاق العمل الوطني؛ تعزّز التّمييز الطائفي بصورة أكبر، وعلى مستويات أكثر، حيث بات الحديث عن سياسات التطهير الطائفي أمراً شائعاً. والمقصود من التطهير الطائفي هو استبدال المناصب الإدارية التي يشغلها أفراد من الشيعة بآخرين من السنّة، ينتمون إلى جهات موالية، أو محسوبين على تيار سياسي مقرّب من الديوان الملكي. وقد خلصت تقارير حقوقية إلى أن هناك تمييزاً طائفيّاً ممنهجاً في تعيين الوكلاء ورؤساء الإدارت العليا، وفي المستويات العليا في مؤسسات وإدارة الدولة. ويتضح من مجموعة تقارير خاصة بشأن أوضاع التّمييز في هذا المستوى، أنّ هناك مؤشّرات جدّية إلى وجود قانون غير مكتوب لفرض التمّييز الطائفي، بتعبير مركز البحرين لحقوق الإنسان وتقارير مجموعة الأزمات، التي أصدرت عدداً من التقارير في هذا الشأن، منها تقرير في مايو 2005، وآخر في مطلع 2010.[49] ويشير تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان إلى أنّ نسبة الوظائف العليا التي يشغلها أفراد ينتمون للطائفة الشيعية تُشكل نحو 18% فقط من مجموع الوظائف في المؤسّسات الحكوميّة التي غطّاها التقرير. وهناك تسعة مسمّيات وظيفية عليا لا يشغلها الشيعة. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن النسبة الفعليّة لإشغال الشيعة للوظائف العليا هي أقل ممّا توصّلت إليه هذه الدراسة، باعتبار أن المؤسسات التي لم يغطّها التقرير هي الأقل توظيفاً للشيعة، وفي جميع المستويات الوظيفية.

ويضيف التقرير إلى أنه بدمج الوظيفة بدرجة وزير في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، يتبيّن لنا أن أفراد الطائفة الشيعية يشغلون 10 مناصب وزارية فقط من مجموع 47 منصباً أي بنسبة (21%). وليس من بين تلك المناصب الوزارات السّيادية والحسّاسة، مثل الداخلية والخارجية والدفاع والأمن والإعلام. وفي ما يتصل بدرجة وكلاء الوزراء في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، فإنه يتبين أن أفراد الطائفة الشيعية لا يشغلون سوى 7 وظائف من أصل 62 اي بنسبة (11%). أما نسبة إشغال الأفراد المنتمين للطائفة الشيعية للوظائف العامة العليا، فتراوحت بين 3% كما في وزارة الداخلية و50% كما في وزارة الصناعة. ومن بين 32 مؤسسة وهيئة تم تغطيتها في التقرير فإن هناك 6 وزارات ومؤسسات حكومية لا يشغل الأفراد المنتمين للطّائفة الشّيعية أية وظيفة عليا بها، وهي كما يلي: وزارة الدفاع، وزارة الإعلام، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المؤسسة العامة للشباب والرياضة، جهاز المساحة والتسجيل العقاري، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية.

وقد أشار تقرير «الخليج في عام 2006 -2005»، الذي يصدر عن مركز الخليج للأبحاث في إمارة دبي، إلى بروز بعض النعرات الطائفية في الآونة الأخيرة، وكانت جلسة البرلمان البحريني في 25 مايو/ أيار 2004 قد تحوّلت إلى خلافات واشتباكات بالأيدي، بين النواب السّنة المدافعين عن التّجنيس، والشيعة المعارضين لعشوائيته وعدم شموله للكثيرين من البدون الشيعة المنحدرين من أصول إيرانية، والمستقرّين منذ سنوات في العاصمة المنامة، ومدينة المحرق. كما أصدر مركز البحرين للدراسات والبحوث التقرير الاستراتيجي البحريني لعام 2009، والذي تحدّث فيه عن تصاعد عامل الطّائفية في المجتمع، والاصطفاف الطائفي في البرلمان، والفرْز الطائفي التي اتسمت به الاعتصامات المطلبية في البحرين في الأعوام الأخيرة، إلا انه ألقى باللائمة على الأفراد والجمعيات السّياسية، وبرّأ ساحة السلطة من ذلك، بل أشار إلى أن السلطة قامت بمحاولات لتقليص وتيرة الطائفية التي فرضت نفسها على بقية الأنشطة. وبرّأ التقرير أيضاً ساحة الحكومة من سياسة التمييز الطائفي المنهجي في التوظيف، وأرجعه إلى اجتهاداتٍ شخصية للقائمين على التوظيف من كلا الطائفتين في عملية التوظيف في مؤسسات الدّولة.

لقد ازدادت سياسة تهميش وعزل أبناء الطائفة الشيعية، وعلى جميع المستويات، وقد أنشئت صحف ومواقع إلكترونية – بالتّحالف مع بعض الجماعات التكفيرية – تحضّ على كراهية أبناء الشيعة وتغذّي دعوات التحريض ضدّهم، وأصبحت صحيفة الوطن المحسوبة على ديوان الملك على رأس هذا التوجّه الطّائفي.

ونشير هنا باهتمام إلى أحد التقارير التي سرّبها أحد مستشاري الحكومة السابقين صلاح البندر، وحمل التقرير اسمه (تقرير البندر)، والذي يتضمّن خطّة تستهدف تهميش وإقصاء الشيعة في جميع مراكز القرار، و"تطهير" وجودهم من عدد من مؤسسات الدّولة، وحرمانهم من التّعليم وبعض الخدمات، وذلك عبر سياسات في القرار السياسي، وإنشاء جهات حكومية ترعى ذلك، ومؤسسات على شكل مؤسسات أهلية (غونغو) تكون بديلاً من مؤسسات المجتمع المدني المهنية، والتي يكون فيها الشيعة أكثرية، وتأسيس منتديات وصحف موالية. وقد رُصدت لأغراض تنفيذ هذا المخطط مبالغ كبيرة، دلّت أذون الصرف والشيكات على ضخامة هذه المبالغ. ويتزعّم هذه الشبكة في الجانب التنفيذي وزير في الدولة هو أحمد بن عطية الله آل خليفة، وتتّصل خيوطها بأشخاص في الديوان الملكي، ومن بين أعضائها أعضاء في مجلس الشورى ونواب، وصحفيين، وبعض رجال الدين، وغيرهم ممن ورد ذكرهم في التقرير.

وقد تمّ تسريب هذا التقرير في يوليو – أغسطس 2006. ورغبةً من السلطة في إنهاء النّقاش حوله؛ فقد قيّدت قضية جنائية ضد المستشار الذي هرب من البلاد، فيما مُنع من دخول البلاد لاحقاً، ولم يطلب عبر الإنتربول الدولي. في حين قرّر القضاء منع النشر حول التّقرير. وحاولت كتلة الوفاق النيابية فتح الحديث بشأنه من خلال استجواب الوزير المعني، ولكن من دون جدوى، وهو ما جعل التقرير ينتقل إلى مصاف الحقيقة. ولعل ما يعطي للتقرير المصداقية، هو استمرار السّلطة في تنفيذ ما نصّ عليه التخطيط المذكور، وتحقّق ما كان مكتوباً فيه على أرض الواقع.

ومن اللافت، أنّه عند مجيء ملك البلاد إلى سدّة الحكم كان قد لقي أكبر دعم وتأييد شعبي في أوساط الشيعة، وبنحوٍ لم يلقه أيّاً من حكّام البحرين من الأسرة الخليفيّة، ومنذ مجيئها إلى البحرين، إلا أنّ الشيعة في عهده لأكبر عملية تهميش وتمييز وعزل وفصل طائفي ممنهج، وعلى جميع المستويات، بل قام الملك بتعيين أو تقريب أو تمكين الكثير من الشّخصيات المعروفة بعدائها لأبناء الشيعة وإيصالهم إلى مناصب مؤثّرة.

الخلاصات

حاول هذا الفصل، وعبر منهجية البحث الاسترجاعي، تحديد عوامل حركة 14 فبراير الاحتجاجية، وتبيّن أنّ ملابسات الأحداث تقع في حيّز نظام الحكم المنغلق، وفشل دولة الاستقلال وما بعدها في ترسيخ مبادئ المواطنة عمليّاً، حيث أدّت تلك التراكمات وممانعة النظام في إجراء حوار وطني حقيقي إلى تفاقم السّخط الشّعبي ضد النظام.

وفي مسار الانفتاح السّياسي، وما عُوّل عليه من قدرة على تحقيق المواطنة، جاء دستور 2002 ليضع العربة أمام الحصان، وليعيق أيّ تحول ديمقراطي سلمي متدرّج، بل إن الممارسات المعيقة التي لحقت بالمجتمع في فترة مشروع الإصلاح السياسي كانت أكثر من ما هي عليه في فترة دولة الاستقلال، وبالتالي فإنّ الدّولة في عهد الإصلاح السياسي باتت أكثر شراسة، وأكثر عدائية للمجتمع، وأكثر حذراً حيال الفئات السّياسيّة التي تطالب بمزيدٍ من الإصلاحات الدّستوريّة والسّياسيّة.

لقد اعتبرتْ الدّولة أن مطالب تداول السّلطة، وانتخاب رئيس الحكومة، مسألة تخصّ الأمن الوطني، من دون الأخذ بعين الاعتبار أنها من مقوّمات المملكة الدستورية التي تمّ الاتفاق عليها في ميثاق العمل الوطني، وبدلاً من فتح باب الحوار حولها؛ فتحت العقيدةُ الأمنيّة الجديدة أبواب سجونها للناشطين، وسمحت لأجهزة الأمن بفعل ما تريد من ملاحقاتٍ، ومن عقابٍ جماعي، ومن انتهاكاتٍ سرّعت طريق الانتفاض على نظام الحكم.

الفصل الثاني:
الثورة وفق النموذج البحريني

في منتصف فبراير 2011 م انطلقت فعّاليات يوم الغضب البحريني. ما بدأ حراكًا شعبيّاً محدوداً ومتفرّقاً في بعض القرى، تحوّل إلى مظاهراتٍ شعبيّة حاشدة تضمّ عشرات الآلاف. وما بدأ دعوة للإصلاح، ومطالب محليّة وفئوية، تحوّل إلى دعوةٍ صريحة بإسقاط نظام الحكم، والتّغيير الجذري. كما هو الحال في دول الربيع العربي، فإنّ تباطؤ النّظام في الاستجابة للمطالب الإصلاحيّة، والأخذ بخيار العنف الشّديد والمبالغ فيه لإخماد التّحرك؛ تسبّب في تغيير المزاج الشّعبي، والأخذ بمسار الأحداث عبر الصّدام والمواجهة، ومن ثم رفع السّقف السياسي. ربما كانت سرعة التحوّل في المطالب مفاجئةً للعديد من المراقبين، بل وللنظام في البحرين أيضاً. فهل كانت الحركة الاحتجاجية متسرّعة في رفع سقف مطالبها؟

يبدو أنّ هذا الجزء من التحليل لا يعكس سوى قمّة جبل الجليد الذي رستْ عليه ثورة 14 فبراير. فقبل انطلاق الربيع العربي، وفي نهاية 2010م، شهدت البحرين حالةً من الرّعب البوليسي والقمع غير المسبوق منذ 2001 م. ففي 14 أغسطس 2010 م؛ شنّت قوات جهاز الأمن الوطني حملة اعتقالات في صفوف المعارضة، طالتْ 20 شخصية قياديّة، وعشرات النّاشطين السّياسيين، وذلك تحت ذريعة كشف مخطّط إرهابي له علاقة بالمخابرات الإيرانية، وطوال أكثر من شهرين، كانت البحرين تعيش تحت قانون طوارئ غير معلن.

الأخبار التي أظهرتها وسائل الإعلام الرسمية أكدت قيام الملك بالإشراف المباشر على هذه العمليّة، وكان قد صرّح أكثر من مرّة في لقائه مع بعض الشخصيات، مؤكّداً تصديق راوية جهاز

الأمن الوطني. وفي إحدى تصريحاته لوسائل الإعلام قال الملك إنّ جهازه الأمني والاستخباراتي اكتشف مخطّطاً عمره ثلاثون سنة، يستهدف قلب نظام الحكم. وبالرغم من مرور عدّة أشهر على تلك الحملة الأمنيّة، فإنّها لم تفتر، ولم تنخفض، وبلغت الحالة السياسية والأمنية درجة خطيرة من الانفلات السّياسي، بلغ حدّ قيام وزارة الإعلام بإغلاق مواقع الجمعيات السّياسية المعارضة على الإنترنت، وإيقاف نشراتها الأسبوعيّة، ومطالبة أحد أعضاء مجلس النواب بشنق كتّابها. وبدلاً من نجاح الحملة الأمنية في إنهاء حالة المعارضة ولجمها؛ فإن تلك الفترة شهدت تبلوراً متزايداً لقدرة القوى الشعبيّة وقوى المعارضة على تعبئة جماهيرها باتجاه النّظام والقانون الأمني الذي فُرض بالقوة.

في مقال نشرته صحيفة الفايننشال تايمز تحت عنوان البحرين: «الجزيرة التي تقطعت بها السبل»، وُصفت ثورة البحرين بالتالي: «قد لا تكون انتفاضة البحرين قد حظيت بنفس الاهتمام الذي حظيتْ به ثورات أخرى في الصّحوة العربيّة التي اجتاحت الشرق الأوسط خلال الأشهر الستة الماضية، إلا أنها كانت الأكثر قابلية للتنبؤ، وأحد أكثر الثورات أهمية من الناحية الاستراتيجية؛ فقد كانت التوتّرات تغلي ببطء طوال عقود في نفوس الساخطين بسبب عقود من التمييز والاستبعاد من معظم المناصب رفيعة المستوى وقوات الأمن، التي تجنّد السنّة من أجزاء أخرى من المنطقة ولكنها نادراً ما توظّف الشيعة. وقد كانوا بالفعل على وشك القيام بانتفاضة محفوفة بالمخاطر الصيف الماضي حينما ألقي القبض على عدد من قادة المعارضة وتوجيه الاتهام إليهم بالتخطيط لقلب نظام الحكم».[50]

يعالج هذا الفصل بدايات انطلاق الحركة الاحتجاجيّة، وتحوّلها إلى حركةٍ ثورية وفق مسار زمنها المتعرّج. إذ يتناول هذا الفصل أحداث وطريقة تفجير الثورة، محاولاً رصْد الفاعلين الجدد في الفعل السّياسي في إطار البداية الأوّليّة التي تشكّلت عبرها معالم الثورة. ويعتبر هذا الفصل أن 14 فبراير كان حدثاً مفاجئاً للجميع، من حيث جماهيريّته وقوة اندفاعه، ومن حيث قدرته على تغيير موازين القوى المعمول بها. إنّ هذه المرحلة تنقسم إلى ثلاث مراحل. الأولى تبدأ قبل 14 فبراير، وتنتهي بعد يوم الخميس الدامي 17 فبراير، حيث تبدأ مرحلة جديدة مختلفة في آلياتها وشعاراتها ومطالبها، وتفرز المرحلة الثانية إستراتيجيات المواجهة وما يقابلها من إستراتيجيات مضادة تعكس طابع الصّراع السياسي في البحرين، وإمكانيات توسيع إطاره الجغرافي، ممثّلاً في التدخّل السّعودي في نهاية المرحلة الثانية 17 مارس.

أولاً:
الأدوات الجديدة في التّحريك السّياسي

على خلفية نجاح ثورة الغضب في كلٍّ من تونس ومصر، تصاعدت الدّعوة إلى يوم غضب في البحرين، أصغر دولة في منطقة الخليج العربي. وبذات الأسلوب التي تصاعدت فيه أحداث الثورة في تونس ومصر؛ اتّبع النشطاء والمدوّنون البحرينيون الطريقة نفسها، فنشرت مواقع فسيك بوك وتويتر ومواقع إلكترونية عديدة، وبالتزامن مع انطلاق الثورة المصرية (29 -26 يناير) دعواتٌ لجعل يوم الرابع عشر من فبراير – الذي يصادف الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني – يوماً للغضب البحريني. استمرت المدوّنات والمواقع الإلكترونية في مناقشة جدوى التّحرك في اليوم الموعود، وتحديد الأطر الذي يتحرّك من خلالها. وعلى صفحات ملتقى البحرين (بحرين أون لاين) – أهم منتدى إلكتروني في البحرين – وصفحة ثورة شباب 14 فبراير على فيس بوك؛ ناقش المدوّنون المكان الذي يمكن استغلاله، وجعله بؤرة للاعتصام الدائم، على غرار الحالة المصرية، وكذلك النّقاش في المعالم التي سيكون عليها الاحتجاج، والمطالب التي ستنطلق الحركة من أجلها.

شكلت أدوات الاتصال الحديثة أداةً ثوريّة جديدة على السّاحة العربية، وهي أدوات أثبتتْ بعض النجاح في الثورة الخضراء في إيران أثناء الاحتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية سنة 2009، إلا أنها حظيت بنجاح أكثر مع الثورة التونسية والثورة المصرية، إذ كانت تغريدات توتير وصفحات فيس بوك ومقاطع اليوتيوب هي الأدوات الناجحة إعلاميّاً، وفي التعبئة الجماهيرية. وبفعل هذا التأثير، أصبحت كافة القنوات الإعلامية تستقي أخبارها من على المواقع والصّفحات الإلكترونيّة الخاصة بالتّشيكلات الشّبابية.

قبل يوم الغضب، لم يكن النّشطاء البحرينيون بعيدين عن استخدام مثل هذه الأدوات الجديدة في حركتهم السّياسية والاحتجاجات، والتي كانت تُقام أسبوعيّاً، وتارة بشكلٍ يومي منذ عام 2005، واشتدّت بعد عام 2008 م. مثل هذا التمرّس في الاستخدام السيّاسي للأدوات الجديدة أتى نتيجة طبيعيّة للنّسبة العالية من مستخدمي الإنترنت في البحرين عموماً، وصفحات الفيس بوك خاصةً. فقد وصل عدد المسجّلين من البحرين في موقع التفاعل الاجتماعي الشهير في يناير 2011 نحو 132 ألف بحريني، بينهم 94 ألفاً دون سنّ الثلاثين، كما إن نسبة المستخدمين للإنترنت في البحرين ارتفعت من %6 في 2000 إلى أكثر من %80 في العام 2010.

وقد استخدم النشطاء البحرينيون الأدوات الجديدة منذ 2007 في سجالاتهم الإعلامية مع وزارة الداخلية، وبالأخص في قضية تصوير طريقة اعتقال شاكر عبد العال، عضو لجنة العاطلين عن العمل، في ديسمبر 2007، حيث يوضّح التّصوير المنشور على صفحة اليوتيوب اقتحام المنزل بالقوة، ومن غير أوراق استئذان للاعتقال، ويكشف الشّريط كيفيّة تعامل قوات الشرطة مع المواطنين. وفي الواقع، فقد وفّرت هذه الاستخدامات أدلّة كافية لإدانة وزارة الداخلية بعد أن كانت تتنصّل دائماً من أخطائها وانتهاكها الدائم لحقوق الإنسان، وتُعدّ هذه الحادثة البداية الأولى لاستخدام التّقنيات الحديثة في التّحريك السّياسي [51].

جدول (1) نمو استخدام الإنترنت وإحصائيات السكان في البحرين (2000-2010)

Year	Users	Population	Pop. %
2000	40.000	699.400	% 5.7
2003	195.700	707.357	% 28.0
2008	250.000	718.306	% 34.8
2009	402.900	728.709	% 55.3
2010	649.300	738.004	% 88.0

الإعلان عن يوم الغضب والكرامة

في 25 يناير تصاعدت الأحداث في مصر معلنةً بداية الثورة فيها، وذلك عبر دعوات أطلقتها مجموعاتٌ شبابيّة، تأثّراً بمجريات الثورة التونسية، وهروب زين العابدين بن علي من تونس خلسةً.

على إثر ذلك باشرتْ المجموعات الشبابية تكثيف نشاطها، والدعوة إلى يوم غضب بحريني، وطرحت أوّل دعوة لذلك في ملتقى البحرين الحواري (بحرين أون لاين) بتاريخ 26 يناير جاء فيها: «من أهم الأمور التي استفاد منها الشعب المصري بعد الثورة في تونس هو أنّه جعل لنفسه تاريخاً معيناً، وهو 25 يناير، وتمّ تعميم هذا الخبر شعبياً على فيس بوك و تويتر والمواقع الاجتماعية والمنتديات، وكرّسوا هذا التاريخ لانطلاقة ثورتهم ضدّ النظام. نحن كشعب البحرين مدعوين لتحديد تاريخ مناسب، وتعميمه شعبياً بجميع الوسائل المتاحة، ولتبدأ الثورة في البحرين». ومباشرة اقترح أحد الأعضاء يوم 14 فبراير يوم انطلاق للثورة، وبداية الغضب والكرامة ذاكراً بأنه «يوم الانقلاب على الدستور والتعهّدات التي قدّمها النظام في مواقع مختلفة بصيانة الدستور العقدي لعام 1973م وبآلية إدخال التغييرات الدستورية المرافقة لميثاق العمل الوطني». وفي اليوم التالي، أُنشئت أول صفحة باسم ثورة 14 فبراير، وسجّلت في أقل من 24 ساعة أكثر من 4 آلاف معجب، وتلتها صفحات عديدة تؤيّد يوم 14 فبراير لانطلاق الثورة في البحرين، مؤكدةً في الوقت نفسه أن يكون التحرّك بعيداً عن أية جهة سياسيّة، وتفاعلاً مع الحالة المنتشرة في العالم العربي، وهي الثورة الشبابية المستقلة عن الأحزاب والتيارات السياسية. فتحييد التحرّكات عن أية جهة يعطيها حرية التصرّف «في الإطار السلمي»، وأنْ تحمل التحركات الشعبية الروح الثورية، وعدم استعطاف الرأي العام «مهما بلغت التضحيات» يخلعُ عليها ذلك ثوب الجدية، وبالتالي الهيبة، لذلك تكون الاستقلالية واسترخاص التضحيات أهم مقومات نجاح التحرّكات «السلمية»، ومتى ما انضبط التحرك سيكون مدعوماً من الجميع «من غير التفاتٍ إلى الخلافات البينيّة والاستغراق في تغذيتها بلا فائدة، وحينها تتحوّل الاحتجاجات والتحرّكات بعد ذلك إلى ثورة شعبيةٍ سلمية منظّمة».

لقد كانت الصّور المتناقلة لحركة الثورة في مصر مصدراً مهمّاً من مصادر التعبئة، ودراسة الأساليب السلمية، وفي حثّ الناس على الخروج وكسر حاجز الخوف. فمهشد عشرات الآلاف وهم يحاصرون قوى الأمن، وجهاً لوجه، وبشكل مباشر؛ كان فريداً من نوعه، ويدعو لأن يكرّر نفسه في أكثر من بلد عربي.

بدأت رسائل نصية وإلكترونية تنتشر في تاريخ 27 يناير، تؤكد اعتبار يوم 14 فبراير يوم غضب، وفي تاريخ 28 يناير تمّ إنشاء صفحة لشعارات يوم الغضب والتي كان منها «يا نِظامَ الحُكم..إسمع سَيثورُ الشعب أجمَع/ البحرين سوفَ تثور ضِدَ الحُكم والدُستور/ الحُرية الحُرية..

نُريد الديمقراطية/ المطالب شرعية ضدّ الدكتاتورية/ حمد يا طاغوت العصر جرايمك ما إلها حصر حمد يا طاغوت العصر من بعد تونس و مصر حمد يا طاغوت العصر البحرين سوف تنتصر حمد يا طاغوت العصر/ الشعبُ لن يُساوم يكفي يكفي مَظالم/ إن الشعوب هتفت ناقمة فالتسقط العصابة الحاكمة/ يسقط من أجل البحرين دستور /2002 نظام القبلية... ليس لكم شرعية/ خذ فوطة ومش بوزك... أحنة منريد الحوار يا حمد نبيك تسقط... لن وجودك لينا عار/ الشعبُ ماض للأمام.. يطلب إسقاط النظام فـلا حوار ولا كـلام.. يطلب إسقاط النظام».

استمرّت التعبئة مستمرة ومكثفة، وطرحت بعض التشيكلات الشبابية فكرة أسبوع المقاومة تمهيداً ليوم الغضب، مقترحةً برنامج عمل سلمي يبدأ من مواجهة السلطة إعلاميا، كالكتابة على الأوراق النقدية، وتوحيد توقعيات الأعضاء في الملتقيات الإلكترونية، ومن ثم محاولة الخروج في مسيرة سيّارات في المنطقة الدبلوماسية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ونهاية بزيارة عوائل المعتقلين وإطفاء أنوار المنازل الخارجية.

ويعتبر اللقاء المفتوح الذي عقده الاستاذ عبد الوهاب حسين في منطقة سترة [52] بمثابة الإعلان النهائي عن مطالب وطريقة تنفيذ يوم الغضب حيث جاء في هذا اللقاء:

السؤال (3): ما هو المكان الذي ينبغي أن يتوجه إليه المشاركون في يوم الغضب ؟ وما هو دور الرموز ؟

هناك بعض المواطنين قاموا بالدعوة إلى تجمّعات مركزية كدوّار اللولؤة وكورنيش الملك فيصل، فمن يرغب في الذهاب إلى تلك التجمعات فليذهب، فليس هناك مانع . بحسب رأيي . ولكن لضمان نجاح التحرّك أقترح أن تبدأ التجمّعات في القرى والأحياء والجماعات الصغيرة المتفرّقة، ولتكن المشاركة في القرى والأحياء واسعة وشاملة للرجال والنساء، الشباب والشيوخ، فعلى الكلّ أن يخرج ويقول رأيه وكلمته في هذه الحركة، وأن تستمر الحركة وتحافظ على زخمها ووهجها المتدفّق حتى تحقيق المطالب، ثم يكون الانتقال إلى التجمّعات المركزية بعد أن تثبت الحركة بالتأكيد في قرى ومناطق البحرين، على أن الانتقال إلى التجمّعات المركزية ينبغي أن يكون بشكل مدروس بعناية.

على كل قرية أو منطقة (حي) أن تشكّل فريق عمل تسند إليه مهمة إدارة الأنشطة في القرية أو الحي والتواصل مع فرق العمل في المناطق والأحياء الأخرى، وهم الذين يحدّدون زمان ومكان ونوعية الأنشطة التي يقومون بها، ويمكن أن تتشكّل مجموعات صغيرة تقوم بأنشطة متفرّقة في مناطق مختلفة بشكل محدد ومدروس بعناية، بشرط أن تكون جميع الأنشطة سلمية وحضارية.

ينبغي أن تقوم مجموعة في كل قرية أو حي بالنشاط الإعلامي، فتقوم بتوثيق جميع الأنشطة، والتواصل مع الجهات الإعلامية في الداخل والخارج من أجل نشرها، ويمكن أن تتشكل مجموعات إعلامية عامة لكل الأنشطة في كل المناطق، وتتعاون مع المجموعات المختصة بالجانب الإعلامي في المناطق، وينبغي الأستفادة من النساء بشكل كبير في الجانب الإعلامي.

أنا أدرس بجد كيف ستكون مشاركتي، وسوف أشارك . إن شاء الله تعالى . بما أراه مناسباً في الوقت والمكان، فأنا في خدمة الله عز وجل، وخدمة الناس، وأنا مع هذه الإرادة الشعبية الصادقة، ولكن علينا أن نتجاوز أجواء وقواعد المرحلة السابقة، فيجب أن نضمن استقلالية التحرّك، لكي نضمن النجاح، وهذا واضح في تجربتي تونس ومصر، ولولا استقلالية الجماهير لخسر الشعب ثورته وتضحيات أبنائه، وهذا الكلام لا يعني من قريب ولا من بعيد التخلي عن الولاية الشرعية لأهلها، فالولاية الشرعية تكليف شرعي لا تجوز مخالفته.

السؤال (4): ماذا عن الأيام اللاحقة ليوم الغضب، وماهي الشعارات والمطالب التي ينبغي على المشاركين في يوم الغضب أن يرفعوها ؟

حين أتكلّم عن يوم الغضب الوطني فإني لا أقصد به يوماً بعينه، وإنما أقصد حركة شعبية مطلبية سلمية مستمرة، تمتلك إرادة التغيير والإصلاح، وتطالب بالحقوق الطبيعية والمكتسبة والحريات المشروعة للمواطنين بشكل جدي وحازم، قد تنطلق شراراتها في يوم: /14 فبراير أو قبله أو بعده من الأيام، فيوم الغضب هو مرحلة تاريخية، وليس يوماً زمنياً.

وأمّا عن المطالب: ينبغي . بحسب رأيي . أن نطرح ثلاث مستويات..

أولاً: المسلّمات: وهي أمور يجب أن تحصل بشكل تلقائي لمجرّد انطلاق يوم الغضب، منها:

• سقوط دستور المملكة (دستور المنحة) غير الشرعي.

• سقوط القوانين المقيدة للحريات، مثل: قانون الإرهاب، وقانون التجمعات، وقانون الجمعيات السياسية، وقانون الصحافة، وقانون العقوبات، وغيرها.

• ورفع الحصار الأمني الجائر عن جميع القرى والأحياء السكنية المستهدفة أمنياً من السلطة.

ثانياً: المطالب الأولية: وهي المطالب التي ترفع في بداية يوم الغضب، أهمها:

• الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين من دون قيد أو شرط.

• حلّ المجلس الوطني بغرفتيه: (المنتخب والمعين).

• حلّ الحكومة.

• تشكيل حكومة انتقالية برئاسة أحد ابناء الشعب الأمناء.

• تشكيل مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقارطي جديد.

• الكشف عن كل ما هو مسجل في الداخل والخارج على الذمم المالية للمسؤولين في السلطة والمرتبطين بهم.

• تقديم الجلّادين والمسؤولين عن الانتهاكات لحقوق الإنسان إلى العدالة.

ثالثاً: المطالب النهائية: أرى بأن يبقى سقف المطالب النهائية مفتوحاً بحيث تحدّده الإرادة الشعبية، على ضوء سلوك السلطة مع الحركة الاحتجاجية، وإرادة الجماهير المتحرّكة مع أجواء الاحتجاجات ومفاعيلها، بحيث تدرك السلطة بأن كل يوم يمضي على الاحتجاجات فهو لغير صالحها، فمطالب الغد قد تختلف عن مطالب اليوم، وكلها مطالب مشروعة، وإذا سال الدم الحرام، فإن سقف المطالب يجب أن يرتفع إلى أقصى حدّ وهو تغيير النظام.

إن السلطة ستعمل بكل وسيلة من أجل الالتفاف على حركة الشارع، ولكن الشعب واعٍ ولديه تجارب عديدة مرّ بها في تاريخه النضالي الطويل، والذي سيحكم النتيجة . بعد الله عز وجل . هو

وعي أبناء الشعب وإرادتهم، فالشعب يعرف ماذا يريد، فإذا أعطي ما يريد فبها، وإن لم يعط ما يريد فسوف تستمر حركته حتى تتحقّق مطالبه العادلة المشروعة.

فتقوم الجماهير وفرق العمل بتحديدها على ضوء المطالب المعلنة أولا بأول، فهي شعارات متحركة وليست جامدة.أحرصوا جميعاً . لا سيّما فرق العمل . على التواصل الروحي، بحيث تنظر كل منطقة ماذا تعمل المناطق الأخرى، وماذا تطرح من مطالب، وماذا ترفع من شعارات، في كل طور من أطوار يوم الغضب، لتلتقي في النهاية على مطالب وشعارات مشتركة، وهذا ما حدث في ثورة الشعب المصري، وقد نجحت الثورة في تحقيق أهدافها، وفشلت جميع المحاولات الشيطانية للالتفاف عليها وحرفها عن مسارها الحضاري السلمي والسياسي الواعي.

السؤال (5): من هي القيادة ليوم الغضب ؟ وماذا عن شرعية التحرّك ؟ وماذا عن الأخطار ؟ وكيف نتصرّف إذا هاجمتنا قوات الشغب ؟

أرى ضرورة الاحتفاظ باستقلالية الحركة الشعبية في يوم الغضب عن الرموز والقيادات السياسية التقليدية، وهذا ضروري من أجل نجاح الحركة، فقد ثبت بالتجربة..

أولاً: إن السلطة تمتلك القدرة للسيطرة على الرموز والقيادات التقليدية والقوى السياسية، مما يجعل الحركة والتضحيات في مهب الريح فيما لو سلّمت إليها القيادة بمفردها.

ثانياً: إن القوى السياسية لدينا في البحرين تغرق في هاجس حساب التفاصيل القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بشكل وهمي، وهي تعيش هاجس الخوف من فوات نصيبها من كعكة المكاسب، لأنها تخاف على وجودها، فتقبل بالفتات الذي تقدمه السلطة لها من أجل أن تبقى وتستمر، فيسهل الإلتفاف عليها.

أما الجماهير فهي تريد الإصلاح الحقيقي، ولا تقبل بالفتات لأنها لا تطمع في نصيب لها من كعكة المكاسب والمناصب، وقد ثبت صحة هذا الطرح في تجربتي الثورتين: المصرية والتونسية.

والخلاصة: إن القرار يجب أن لا يسلّم في هذه المرحلة للرموز والقيادات السياسية التقليدية أو للقوى السياسية لتنفرد به، وإنما يجب على الجماهير أن تحتفظ بحقّها وتبقى ممسكة بزمام القرار، مع مشاورة الرموز والقيادات السياسية والاسترشاد بآرائها.

وأما مسألة الشرعية فقد أصبحت محسومة، حيث قالت المرجعيات الدينية العليا كلمتها، وأكدت حقّ أبناء الشعب في البحرين في أن يطالبوا بحقوقهم، وأن ما يقع عليهم من الضرر، مثل: الجرح أو الاعتقال أو القتل فالمسؤولية الشرعية عن ذلك تقع على عاتق السلطة، وأنا لم أتكلّم بهذا الكلام إلا وأنا أعلم علم اليقين بأن المسألة الشرعية محسومة، ولو لم تكن المسألة كذلك لما تجرّأت على قول ما قلته والدعوة إلى ما دعوت إليه. لقد تجاوزنا في يوم الغضب مرحلة الكلام عن إخطار، فيوم الغضب هو اليوم الذي سيفرض فيه الشعب إرادته، ويسقط كل القوانين المقيدة للحريات، ومنها: قانون الإرهاب، وقانون التجمعات، شاءت السلطة أم أبتْ، وقد قلت أن هذا من المسلمات. وإذا استخدمت قوات الشغب أو غيرها من القوات العنف ضدّ المحتجين، فلا تردّوا عليهم برمي الحجارة أو حرق الإطارات ونحوها، وإنما ردّوا عليهم بالثبات والصمود في وجوههم والتوجّه نحوهم بأدي عزلاء وصدور مفتوحة، حتى تجبروهم على التراجع والانسحاب، وليعتقل من يعتقل، وليستشهد من يستشهد، أوصلوا إليهم وإلى العالم كله الذي ينظر إليكم رسالة بأننا جميعاً مسالمون، وأننا أصحاب حقّ وقضية عادلة، وأننا مستعدون للتضحية من أجل ديننا ووطننا وعزتنا وكرامتنا وإنسانيتنا وحقوقنا وعدالة قضيتنا، ولا تلتفتوا إلى أقوال المثبطين والمخذلين وأفعالهم، وأسمعوا قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في وصيته لابنه محمد بن الحنفية في يوم الجمل: «أَعِرِ اللَّهَ جُمْجُمَتَكَ، تِدْ فِي الْأَرْضِ قَدَمَكَ، ارْمِ بِبَصَرِكَ أَقْصَى الْقَوْمِ، وَغُضَّ بَصَرَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ». هكذا ينبغي أن نكون إذا هجمت علينا قوات الشغب أو غيرها من القوات.

اختلاف النموذج البحريني

مع ذلك لا يمكن القول أن محاكاة النموذج المصري أو التونسي، ونقله لبلد ذي خصائص مختلفة؛ كان عملية سهلة، وهو ما يعطي مؤشراً على وجود قدر كبير من المواءمة والابتكار يجب أن يكون عليها يوم الغضب في البحرين. فالبحرين بلد صغير جداً، مقارنة بتونس ومصر وباقي الدول العربية الأخرى، ولا يتعدّى عدد المواطنين فيه 700 ألف مواطن مقابل 800 ألف تقريباً من الأجانب. يضاف إلى ذلك غياب التجانس الطائفي والعِرقي لدى المواطنين المنقسمين إلى أكثرية شيعية وأقلية سنيّة، وتمتلك كلّ طائفة خليطاً متعدّداً من الأثنيات العرقية (أصول عربية، أصول إيرانية، أصول أخرى). والأمر يزداد صعوبة أمام انقسام سياسي واضح، تمتلك فيه الحكومة أقلية

موالية، لكنها مؤثّرة، والأكثرية معارضة ولكنها شبه منقسمة على نفسها، ما بين المشاركة مع النظام ومقاطعة المؤسسات السياسية القائمة.

المسألة الأكثر حضوراً كانت تتعلّق بموقف المرجعيات الدينية من دعوة يوم الغضب واقترانها القوي مع الدعوة الديمقراطية ومرجعيات حقوق الإنسان، فحضور الثقل الديني داخل أوساط المجتمع البحريني تعتبر ضمن الخصائص الذاتية للمجتمع المنقسم مذهبيا والمنهك سياسيا بفعل المركزية السياسية. ففي 25 فبراير عقدتْ جمعية التوعية الإسلامية محاضرة للشيخ محمد صنقور ذكر فيها مقارنة دور المثقف ودور رجل الدين وقال «المثقّف الملتزم في البحرين مكانته محفوظة ودوره مشكور ومقدّر في المجتمع لأنه خطّ الدفاع الأول في المجتمع الإسلامي باعتبار أنه الملامس الأول لكل شرائح المجتمع وذلك بتواجده بكثافة في كل فاعليات المجتمع وله دور كبير لا يستهان به خصوصاً في مشاريع التعليم الدينية ولكن أن يصبح المثقّف الملتزم ذا دور أكبر من دوره ويلبس لباس ليس لباسه بل لباس العلماء فهذا سيكون له آثار تدميرية في الوقت الحاضر والمستقبل، إذ لا بدّ أن نعرف أن الأمور الخارجية العامة التي تتعلق بشؤون الناس بشكل عام لا بدّ أن يحكم فيها الحاكم الشرعي فعلى مستوى خروج مسيرة في شارع عام حول قضية ما لا بدّ أن يكون ذلك بإذن الحاكم الشرعي لا المثقف»[53].

كلام الشيخ صنقور فهم أنه موجّه أساساً لحركة الناشط الأستاذ عبدالوهاب حسين مؤسّس تيار الوفاء والأستاذ حسن مشيمع مؤسّس حركة حقّ والدكتور سعيد الشهابي الناطق الرسمي لحركة أحرار البحرين وتصنّف هذه الحركات على أنها الحاضنة لدعوة يوم الغضب. وقد أحدثت محاضرة صنقور جدلاً كبيراً في التداولات الأكترونية ما بين موضح لأهداف كلمته وما بين طاعن فيها وكان ثمرة هذا الجدال أن أصدرت مجموعة من طلبة العلوم الدينية بياناً تحت عنوان « توضيح شرعي واستنهاض» فنّدت فيه مقولة إذن الحاكم الشرعي كشرط للخروج في مسيرات احتجاجية وأوضح البيان أن «هذه المسيرات والمظاهرات من مصاديق التصرّف في الشأن العام المختص بالحاكم الشرعي لكي يجب الإذن منه فيها، فإن ما ذكره الفقهاء: من وجوب الاجتماع للنهي عن المنكر، إذا توقف التأثير فيه، لا يختص بكون المنكر صادراً عن شخص أو مؤسسة أو حكومة. نعم، لا يحقّ لغير الفقيه أن يتصرّف في الشأن العام بأن يأمر وينهى على نحو إعمال الولاية والإلزام على المكلّفين على أساس تشخيصه الموضوعي، أما إذا شخَّص المكلّف منكراً ما، وشخَّص إمكانية تأثير اجتماع المؤمنين للنهي عنه، فنبَّه المؤمنين على ذلك، وذهبوا ليعترضوا بملء اختيارهم

وقناعتهم، فإن ذلك ليس من مختصات الحاكم الشرعي، كما هو واضح من كلمات الفقهاء في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.كما أكّد البيان شرعية الخروج في يوم الغضب حيث أشار البيان إلى «أن التحرّك والقيام بحزمٍ – في ظلّ هذه الأوضاع – من الفرص الثمينة التي يجب أن لا تضيع، فعلى المؤمنين – سيّما الشباب الأبي – أن يفكّروا في الأساليب الناجعة للمطالبة بالحقوق كلها، ابتداءً بدستور عقدي يضعه أبناء الشعب، وانتهاءً بفكّ قيد الأسرى، وفي مقدّمتهم العلماء المناضلين والشباب الثائر، فإن تحرك الشعوب ويقضتها منتصرة لا محال. فالرهان اليوم – بعد الله – عليكم أيها الشباب المؤمن الأبيّ، والنصر حليفكم، إن شاء الله تعالى.

بالرغم من ذلك فإن بيان المجلس العلمائي الصادر في 12 فبراير تحت عنوان «التغييرات التي يتطلّع إليها الشعب» الذي جاء متاخراً وبعد خطبة الشيخ عيسى قاسم قد حسم الجدل الديني بشأن دعوة الغضب حيث ذكر البيان أن «العصر هو عصر الشعوب، ولا بدّ للأنظمة السياسيّة الحاكمة في بلداننا العربيّة من إدراك هذه الحقيقة، والإنسجام مع تطلّعات شعوبها، والتحرّك الجاد في إطار أنظمة ديمقراطيّة تمثّل إرادة هذه الشعوب، وتحقّق مصالح أوطانها، بعيداً عن الاستفراد والاستبداد والقمع والإقصاء. إنّنا كباقي أبناء شعبنا الأبي نتطلّع لذلك اليوم الذي يعيش فيه بلدنا الحبيب أجواء الحريّة والديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان، وينعم بالأمن والاستقرار والتطوّر والازدهار في مختلف جوانب الحياة».

المخاطرة التي كان يجب المراهنة عليها هو كسر حاجز الحملة الأمنية التي عاشتها البحرين منذ 14 أغسطس 2010، وتداخل الملفات السياسية مع ملفات أخرى اجتماعية واقتصادية. فالثورة التونسية ابتدأت اقتصادية وتحوّلت إلى ثورة اقتصادية، فيما الثورة المصرية ابتدأت سياسية وانتهت سياسية، وما تواجهه البحرين هو تشظي القضايا السياسية، وصعوبة تحديد قضية قادرة على أن تصبح قضية مركزية، بالرغم من وجود أرضية صلبة لإعادة الاعتبار للقضية المركزية، وهي القضية الدستورية.

المشهد الأكثر اختلافاً داخل البحرين يتجلّى في ثلاث نقاط، بقدر ما تعطيه فرادة وقوة؛ فهي قد تُشكل مصدر ضعف.

الأولى: إن قوات الجيش – التي كانت سنداً وداعماً لثورتي تونس ومصر – تعتبر موالية تماماً في النظام الحاكم في البحرين، بل إن الجيش يعتبر مؤسسة رئيسية من مؤسسات الحكم عند العائلة المالكة، والغالبية من أفراده من الأجانب، والبقية من العرب السنّة، ومن غير المسموح لأفراد الطائفة الشيعية والهولة (السنة من أصول إيرانية) الانخراط في قوات الجيش البحريني. أما الأجهزة الأمنية فهي مكونّة من خليط غير متجانس من جاليات أجنبية وعربية، ويغلب عليها العنصر السوري والباكستاني واليمني. وهذا ما يجعل من المتظاهرين معزولين تماماً، ومكشوفين، ومن دون سند أمني.

الثانية: هي أن وضعية الأحزاب السياسية (الجمعيات السياسية) المعارضة في البحرين لا تزال قوية، وتمتلك نفوذاً وشعبية، نظراً إلى صغر مساحة البحرين وقلّة عدد سكانها من جهة، وومن جهة أخرى لحيوية بعض تلك الأحزاب – كجمعية الوفاق أكبر الجمعيات السياسية – وعلاقتها القوية مع المرجعية الدينية الشيعية في البحرين، وهي مرجعية تمتلك قوة هائلة بإمكانها أن تبطل مفعول أي دعوة، أو تُحرّكها ناحية النجاح وزيادة مصادر القوة. وقد اتخذت المرجعية الدينية، ممثّلة في المجلس العلمائي الشيعي والشيخ عيسى أحمد قاسم، موقفاً مؤيّداً لحقّ التظاهر، ولحق التعبير السياسي من دون أن تؤكّد فاعلية يوم الغضب بذاته.

الثالثة: تتصل بموقع البحرين من التحالفات الإقليمية، فحكومة البحرين تعتبر حلفياً استراتيجيا للولايات المتحدة الأميركية، وتحتضن مقرّ الأسطول الخامس والقاعدة المركزية لقوات المارنيز الأميركية، وقد صادق الكونغرس الأميركي على اتفاقية التجارة الحرّة مع البحرين في يناير 2006 وسط إدانة سعودية وخليجية، وبالتالي فإن الرهان على موقف أميركي يجرّ مواقف دولية مؤيدة – كما في مصر وتونس – يعتبر صعباً بحدّ ذاته. ومن جهة أخرى، فإن الرابطة التي تربط نظام الحكم البحريني بالنظام السعودي تعتبر رابطة أكبر من قوية، بل إن المملكة العربية السعودية تعتبر من ناحية سياسية وأمنية متحكّمة في دول الخليج العربية، باستثناء قطر وعمان، وكثيراً ما أبدت تحفّظها على أي انفتاح سياسي، وكان موقفها من مسألة دعم النظام المصري محلّاً لتوتر العلاقات مع الويات المتحدة الأميركية والدول الأوربية. ولكن ثمةّ وجهة النظر تقول بأنّ هذا العامل يمكن تجاوزه، بل إن تجربة مصر وتونس أثبتتا أن الدعم الخارجي سريع الزوال، ويمكن إيقاعه في التناقض، وبالتالي إما تحييده أو إدارته لصالح يوم الغضب. كانت هذه النقاط تناقش بكثافة بين القائمين على دعوة يوم الغضب، خصوصاً وأن البلاد لا تزال ترضخ تحت قضبة الحملة الأمنية

الشرسة التي قام بها جهاز الأمن الوطني في 14 أغسطس 2010، لذلك كان الرهان السياسي يرتكز على توفير الدعم السياسي والعملي من قبل الجمعيات السياسية المعارضة، ومن قبل المرجعيات الدينية في البحرين، أو على الأقل تحييدها، والعنصر الثاني من الرهان هو كسر حاجز الخوف من تجدّد الحملة الأمنية، وتسلّط الأجهزة الأمنية، وخصوصاً جهاز الأمن الوطني، مع الاستمرار في فعاليات يوم الغضب لأكثر من يوم أو أسابيع.

بحلول نهاية يناير 2011 أصبح يوم الغضب في البحرين واقعاً تتناوله وسائل الإعلام العربية والأجنبية، وكان المدوّنون قد وضعوا بياناً عاماً لحركة يوم الغضب، حدّدوا فيه دواعي يوم الغضب، وكيف يمكن أن يكون، كما وضعوا خطة استراتيجية تبدأ بفعالية يوم الغضب وقيام كل منطقة منفردة في صباح 14 فبراير بالخروج السلمي، ثم التجمّع في مركز العاصمة المنامة في منطقة دوار اللؤلؤة، وسط الحي التجاري، في موعد أقصاه 18 فبراير. ومع توقّع قيام الأجهزة الأمنية بمنع وصول المتظاهرين لدوار اللؤلؤة والاعتصام فيه؛ كان واضحاً أن يكون هناك إصرار على عدم الانجرار إلى مواجهات أمنية داخل المناطق السكنية، ومحاولة الوصول إلى دوار اللؤلؤة، وبأية طريقة.

أخذت فكرة انتشار الربيع العربي وتمدّده من مصر وإلى باقي الدول العربية محطةً لرسم السيناريوهات المقبلة. وكانت قناة العالم قد أذاعت في 30 يناير أن عدداً من الشبان البحرينيين هدّدوا حكومتهم بالتظاهر، والسعي لإسقاطها إذا استمرت الأوضاع على حالها من تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة. وبالمثل، أذاعت قناة المنار بتاريخ 31 يناير خبر الدعوة الى يوم الغضب في البحرين بتاريخ 14 فبراير احتجاجاً على سياسة الظلم والتمييز والإفقار. ونشرت صحفية الإندبندنت مقالاً مطوّلاً عن جغرافيا الربيع العربي وفق مؤشرات جيوسياسية، وأشارت الصحيفة إلى أن البحرين تعتبر البلد العربي الخامس الذي يكون فيه نظام الحكم مهدّداً بالسقوط. كما نشرت جريدة الديار الكويتية بتاريخ 2فبراير خبراً عنوانه: «شباب بحرينيون يدعون لانتفاضة 14 فبراير». وفي 3 فبراير أشارت الفايننشال تايمز إلى أن جماعات شبابية دعت إلى مسيرات في يوم 14 فبراير.

مواقف القوى السياسية من دعوة يوم الغضب

وفي الواقع، فإن تقنية الأدوات الجديدة اعتبرت الأداة الإعلامية الرائدة في إنجاح يوم الغضب وتتويجه لثورة 14 فبراير، وربما كان من المتعذّر أن تحصل الثورة على زخم جماهيري كالذي لقيته لو لم تكن هذه الأدوات حاضرة ومفعّلة وبطريقة ذكية ومقنعة. فتأثير الأدوات الجديدة لم يقتصر على قدرة التحشيد العالية وحسب، بل ومارس ضغطا على القوى التقليدية لأجل أن تتخذ موقفا سياسيا متلائما مع المناخ الثوري الذي أرساه الربيع العربي، وبالتالي فإن القائمين على دعوة يوم الغضب استطاعوا أن يدفعوا الجمعيات السياسية المعارضة والقوى السياسية التقليدية لأن تنخرط في دعاية يوم الغضب.

أول تلك المواقف صدرت عن الجمعيات السياسية المعارضة التي دعت بتاريخ 31 يناير إلى التضامن مع الشعب المصري في مقر جمعية «وعد» المعارضة في منطقة أم الحصم، بعد أن منعت السلطات الأمنية اعتصاماً للمعارضة أمام السفارة المصرية. تلى ذلك إصدار حركة أحرار البحرين في اليوم نفسه بياناً مناصراً ليوم الغضب. وفي 3 فبراير أصدرت حركة «حق» بياناً مؤيداً لدعوة الغضب، في الوقت الذي حثّ فيه الأستاذ عبد الوهاب حسين – القيادي في تيار «الوفاء» – على التضامن واحتضان يوم الغضب في 14 فبراير، ووضعَ ما يشبه خارطة طريق لفعاليته، وأصدر حسن مشيمع أمين عام حركة «حق» من لندن تصريحاً حذّر فيه الحكومة من أن يوم الغضب سيتحوّل إلى المطالبة بإسقاط النظام إذا ما سقط قتيل في أعمال التظاهر. وكان لافتاً تصريح أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان بأن الجمعية سوف تدعم رئيس وزراء سنّي في البحرين، في اليوم الذي سمحت وزارة الداخلية بإقامة اعتصام أمام السفارة المصرية بتنظيم الجمعيات السياسية. كما أصدر السيد عبدالله الغريفي من كربلاء المقدّسة تصريحاً أكد فيه أنه لا اعترض على التحرّك الجماهيري في 14 فبراير. أما أمين عام جمعة العمل الإسلامي الممثّلة للتيار الرسالي في البحرين فقد خصّص خطبة صلاة يوم الجمعة للتركيز على انتظار اللحظة الحاسمة ليوم الغضب وقال في خطبته «إن الناس بحاجة اليوم إلى إيقاف حملات القمع وإطلاق الحريات، لأنه ثبت أن القمع لا يجدي نفعاً والوقوف في وجه المطالب من خلال استخدام القوة والبطش لا يغيّر من الحقائق شيئاً..

لذلك لا بدّ من العودة إى العقل والحكمة بدلاً من الوقوف في وجه الناس وبدلاً من التهويل بضرب الناس وبقمعهم. إن البلد بحاجة إلى إصلاحات سياسية حقيقية تجاوزت الملفّات المطروحة، ربما اليوم الحديث عن إصلاحات للملفّات الموجودة أصبح من الماضي لأن اليوم ينبغي إصلاح النظام السياسي لأنه نظام فاسد لا يتواءم ولا يتواكب مع العصر ولا يتماشى مع متطلبات الأمور

قبل أن تصل الأمور إلى أبعد من ذلك فإن المطلوب إصلاحات سياسية حقيقية تتمثّل في تمثيل عادل في السلطة يحقق الشراكة السياسية عملياً من خلال إجراء إنتخابات عادلة وحقيقية وإلغاء نظام المجلسين وتمثيل الناس من خلال حكومة منتخبة تحدّث عنها الميثاق – مع تحفّظي عليه وموقفي منه – تحدّث الميثاق عن مملكة دستورية تقوم على أساس تداول سلمي للسلطة وهو مطلوب اليوم أكثر من أي وقت أخر..

وعلى الجمعيات والحكم والعلماء والحقوقيين والمحامين والشرائح السياسية أن تعي أن الأمور وصلت إلى مراحل متقدّمة في الواقع السياسي اليوم حتى لو لم تكن كذلك على الصعيد الرسمي أو الشعبي.. ونحن مع حركة الناس شباباً وكباراً، نساءً ورجالاً، ومن اللافت للنظر أن النظام في مصر يتحدّث اليوم عن حركة الشباب القوية ويعترف بالحضور الشبابي اللافت، وقلنا سابقاً إنه لا ينبغي التقليل من دور الشباب بالمجتمع، ولا ينبغي وصفهم أو إلقاء التهم عليهم جزافاً من خلال وصفهم بالجهل ومن خلال وصفهم بالفوضى واللامسؤولية، واليوم يعترف النظام في مصر بحركة الشباب والأنظمة بحاجة، والحكام أيضا بحاجة إلى الاعتراف بحركة الناس كباراً وصغاراً.. نحن مع الناس ومع مطالبهم العادلة والمشروعة كما كنا دائماً، ومع أي حركة تغييرية سلمية باتجاه الدين والعقل والحكمة والتغيير من أجل مصالح البلاد والعباد، وندعو للناس بالتوفيق وندعم مطالب الناس وكما أقول دائماً، إن الناس هم أصل المعادلة والناس هم أولاً وليست الأوطان لأن الأوطان تتشكّل من خلال الناس.. الناس لا يحتاجون إلى أحد، حتى ربّ العزة والجلالة قد أوكل أمور الناس إلى أنفسهم: «إن الله أوكل إلى المؤمن كل شيء ولم يوكل إليه أن يذل نفسه»، والأنبياء والرسل هم مجرّد محفّزين كما ذكر ربنا عز وجل حيث قال: (فذكّر إنّما أنتَ مُذكّر لستَ عليهم بمُصيطر) على الناس أن يعرفوا دورهم وأن يتحمّلوا مسؤولياتهم وأن يقومو بواجبهم، نعم عليهم أن يستمعوا لصوت الدين والعقل والحكمة وللإيجاب لا للسلب، لكن هم من يحدّد المسار، ويكفي سياسة الحزب الواحد والزعيم الواحد والحكم الواحد والعائلة الواحدة أياً كانت، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي والباقون سوف يتبعون حركة الناس، وفي أدق تعبير لأمير المؤمنين عليه السلام في فلسفة بعث الأنبياء أنه قال عن ذلك: «ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكرّوهم بمنسي نعمته، ويثيروا لهم دفائن العقول». نحن اليوم أمام استثارات عظيمة للعقل، ومع الناس دائماً وأبداً، وعلى بركة الله في كل حركة تغييرية من أجل الأمّة والله والوطن، وعلى الحكم أن يستجيب للمطالب العادلة والمشروعة دائماً وأبداً بغض النظر عن التوقيت وعن الاختلافات في الرؤى

الموجودة، فأي حركة من أجل الأفضل هي حركة مشروعة ومقبولة ومؤيدة إن شاء الله من دون تحفّظات، نسأل الله أن يعيننا على أنفسنا بما يعين الصالحين على أنفسهم».[54]

كما أثّرت دعوة يوم الغضب في مسار جلسة مجلس النواب بتاريخ 8 فبراير، والتي كانت مخصّصة لمناقشة الخطاب الملكي، وقد تلت كتلة الوفاق المعارضة بياناً لاذعاً ومهدّداً في الوقت نفسه. والحدث الذي يعتبر من أهم الأحداث في تعبئة ثورة 14 فبراير هو خطبة الشيخ عيسى قاسم المفصّلة، التي طالب فيها الحكومة بدستور «عقدي»، وتبييض السجون قبل أن تحدث «ثورة»، إذ طالب الشيخ عيسى قاسم بإطلاق جميع السجناء، وعلى رأسهم العلماء والرموز، مؤكداً أن سياسة الإذلال والهوان وبيع المقدّرات وبيع الأوطان والفساد والإفساد الشامل سبب نهوض الشعوب، والخروج على الأنظمة، وراهن عن الخروج على حاجز الخوف الذي بنته السلطات، وقال إن رشد التغيير وتحقيقة للآمال العريضة وانضباطه وأمنه من الحرف؛ يحتاج إلى شرط القيادة الموحّدة الرشيدة الأمينة النابعة من ضمير الأمة المنسجمعة مع آمالها والمجسّدة لمبادئها.

بيان كتلة الوفاق، واعتصام السفارة المصرية، وخطبة الشيخ عيسى قاسم؛ اعتبر بمثابة ضوء أخضر ومؤيّد لفعاليات يوم الغضب البحريني، وكان بداية حقيقة لتوحّد جهود وفعاليات القوى السياسية والتشكيلات الشبابية الجديدة. وفي الواقع، فإن هذه الأحداث الثلاثة حرّكت قطاعاً واسعاً من مؤيدي جمعية الوفاق ومؤيدي مرجعية الشيخ عيسى قاسم للانخراط في فعاليات يوم الغضب المترقبة بتاريخ 14 فبراير.[55]

إجراءات الحكومة

في يناير 2011، قامت وزارة الإعلام بحجب العديد من المواقع الإلكترونية المعارضة، وأصدرت وزيرة الإعلام مي آل خليفة قراراً جاء فيه: "بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وعلى المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2002 بإصدار قانون الاتصالات، وبناءً على عرض الوكيل المساعد للمطبوعات والنشر، قُرّر الآتي: على جميع شركات الاتصالات ومزوّدي خدمات الإنترنت الالتزام بحجب المواقع الإلكترونية التي يصدر بشأن حجبها قرار من الوزير". وعلى إثر تطبيق هذا القرار، صنّفت منظمة "مراسلون بلا

حدود" البحرين تصنيفاً في الترتيب 144 من 178 دولة عالمياً، متراجعة 25 مرتبة عن العام 2009 كما صَنّف التقرير السنوي للمنظّمة والذي جاء بعنوان «حصيلة حرية الصحافة في العام 2010» البحرين، ضمن الدول «قيد المراقبة» في الحرية المتاحة لاستخدام الإنترنت. وأوضح التقرير أنه لم يعد باستطاعة متصفّحي الإنترنت الاطلاع على صفحات بعض المجموعات على شبكة «فيسبوك» الاجتماعية التي تنتقد الحكومة في كثير من الأحيان، إضافة إلى 66 موقعاً إلكترونياً آخر تتناول موضوعات خاصة بحقوق الإنسان والشؤون السياسية. وأشارت المنظمة إلى أن شبكة الإنترنت تمنح للصحافيين والمدوّنين في البحرين مساحة مهمة من الحرية، غير أن السلطات أخذت تُخضع هذه المساحة لمزيد من المراقبة والسيطرة، وأن عدة مواقع تابعة لمنظمات غير حكومية وطنية ودولية نالت نصيبها من الحجب. أقدمت السلطات البحرينية على إغلاق أحد الصفحات الشخصية التابعة لأحدى المقيمات في البحرين على موقع التويتر الاجتماعي العالمي بحجّة مخالفة صاحبة هذه الصفحة لبنود قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر البحريني. واشتهرت هذه الصفحة على موقع التويتر باسم " فري بحرين " http: //twitter.com/FreeBahrain في نشر الوصلات والبيانات والأخبار الحقوقية والمنقولة من المواقع الإلكترونية لمنظمات حقوق الانسان أو تلك التي تنشر في الصحافة المحلية والعالمية عن حالة حقوق الانسان في البحرين.

وفي ترؤّس رئيس الوزراء لاجتماع عمل وزاري بتاريخ 2 فبراير 2011 أشار إلى توخّي الحذر من استغلال التكنولوجيا الحديثة، وأن حكومته درست وضع آليات لتقنين استخدام المواقع الاجتماعية التواصلية لوضع إجراءات تنظيمية لتقنين استخدام «الفيسبوك» لضمان عدم استغلاله في قضايا ذات صلة بالشأن العام، على غرار ما فعلته عدد من الدول العربية، وذلك بعد موجة التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، وشُكّلت لجنة حكومية تضم ممثلين عن هيئة شئون الإعلام وهيئة تنظيم الاتصالات وهيئة الحكومة الإلكترونية لوضع آليات تسمح بمراقبة حكومية أكبر لحركة المواقع الإلكترونية التواصلية وعلى رأسها فيسبوك.[56]

من ناحية موقف الحكومة من دعوة يوم الغضب، فقد اتّسمت إجراءات الحكومة بالتخبّط والفشل في احتواء وإحباط دعوة يوم الغضب، فمن جهة، كانت الحكومة لا تزال في إطار جني ثمار حملتها الأمنية في أغسطس، وهي للتوّ قد بدأت في عقد المحاكمات، ولا تزال الحملة الإعلامية التي كانت تشنّها صحيفة «الوطن» مستعرة ضدّ المعارضة وضدّ قوى التحوّل الديمقراطي. وعلى الأرض، واجهت قوات الأمن موجة من الاحتجاجات التي خفّت وتيرتها نوعاً ما

بعد حملة 14 أغسطس، فعلى سبيل المثال قامت مجموعات شبابية في سترة (مهزة) بالخروج في مظاهرات سلمية في 27 يناير تعبيراً عن الاحتجاج، وتزامنا مع محاكمة الرموز والنشطاء في الوقت الذي كانت تعقد فيه جلسة محاكمة ما عُرف بالمخطط الإرهابي أو قضية أغسطس، حيث تمّ تأجيل الجلسة إلى 10 فبراير. وكانت صحيفة «الوطن» المدعومة من قبل الديوان الملكي قد نشرت خبرَ تقديم حكومة البحرين مذكرة إلى الإنتربول لتسليم كل من الأستاذ حسن المشيمع والدكتور سعيد الشهابي، إلا أن السفير البريطاني جايمي بودن عقد مؤتمراً صحافيّاً في السفارة البريطانية بالمنامة في 27 يناير قال فيه بأنه «لم نتسلّم طلباً من «الإنتربول» بشأن مشيمع أو الشهابي». في الوقت نفسه، أعلن وزير الداخلية عن اعتقال 325 بحرينياً منذ بدء الحملة الأمنية. وقد استمرت المحاكم المخصّصة لقضايا أمن الدولة بالانعقاد، إذ حكمت على شابّين من إسكان جد حفص 5 سنوات وبـ 10سنوات وغرامة 6 آلاف دينار لمتهمين بحرق برج كهربائي، في حين حكمت ببراءة المتهمين بقضية الاعتداء على أبو زيتون مدير تحرير صحيفة الوطن. ونُشرت أخبار تفيد بأن وزارة الداخلية أعلنت لجميع المراكز التابعة لها في مناطق وقرى البحرين حالة الطوارئ القصوى استعداداً ليوم الغضب الشعبي في الرابع عشر من شهر فبراير، ودعت جميع الموظفين للدوام الإجباري. كما طالبت الأوقاف السنيّة خطباء الجمعة تناول حرمة قتل النفس، وإشاعة الفوضى، وقال الشيخ صلاح الجودر بأنه «يتعيّن وقف الدعوة ليوم الغضب في البحرين».

استمر تجاهل الحكومة ليوم الغضب حتى 9 فبراير، حيث صرّح ولي العهد البحريني بعد لقائه رئيس الوزراء التركي بأن أولويات بلاده هي للحريات، نافياً أن تنتقل أحداث مصر إلى بلدان عربية أخرى. بعدها بيوم، زار وزير الخارجية البريطاني البحرين لحثّها على بذل مزيد من الانفتاح السياسي. الحدث الأهم هنا هو إعلان الخارجية الأميركية بأن التغيير يجب أن يمرّ على المنطقة بأكملها.

مع انتشار دعوة يوم الغضب، أوفد ملك البحرين رئيس جهاز الأمن الوطني إلى مصر وحمّله رسالة شفوية للرئيس حسني مبارك قبل تنحيه عن السلطة، كما قامت السفارة الأميركية بطلب لقاء مع بعض الناشطين الحقوقيين لحثّهم على الدخول في تفاوض مع الحكومة، وإلغاء يوم الغضب في 14 فبراير، إلا أن الناشطين أوضحوا للسفارة الأميركية أن دعوة يوم الغضب هي دعوة عامة، ولا يمكن لأحد أن يكون مسؤولاً عنها حالياً، وأن يوم الغضب سيحدث فعلاً.

ولم تكن منظّمات المجتمع المدنى بعيدة عن هذه الروح الإصلاحية السلمية بالرغم من ما حملته من عنوان ثوري على نحو الرسالة التى وجّهها رئيس «المركز البحرينى لحقوق الإنسان» نبيل رجب، إلى الملك، دعاه فيها إلى «إجراء إصلاحات واسعة، لتجنّب السيناريو الأسوأ»، بما يشمل «حلّ القوات الأمنية»، ومقاضاة مسؤوليها عن انتهاكاتهم لحقوق المواطنين، وإطلاق السجناء السياسيين والزعماء الدينيين. وحثّ رجب الملك على «تجنّب الخطأ القاتل الذى ارتكبته السلطات المخلوعة فى مصر وتونس» و«عدم محاولة سحق تظاهرات يوم 14 فبراير»، محذراً من أن مزيداً من الضغوط الحكومية سيؤدّي بالبلاد إلى «الفوضى وحمّام من الدماء»

بدوره، قام ملك البحرين بالاجتماع مع بعض الشخصيات الدينية الشيعية الموالية، محمّلاً إياها رسالة شديدة اللهجة لأجل نقلها إلى القيادات الدينية والسياسية الشيعية المعارضة، إلا أنهم تجاهلوا تلك الرسالة ومحتواها. وفي 11 فبراير أصدر الملك مكرمة ملكية يتمّ بموجبها صرف ألف دينار (2.800 دولار) لكلّ عائلة بحرينية، كما أمر بصرف معونة الغلاء التي كانت محلّ خلاف بين أعضاء مجلس النواب والحكومة من حيث استمرارها أو قطعها بحجة عدم وجود ميزانية مرصودة لها في ميزانية الدولة للعامين 2011 -2010. وفي المقابل أمر بزيادة رواتب العسكرين بنسبة 20% مع إمكانية إسقاط القروض الإسكانية عنهم. وفُسّرت هذه الخطوات على أنها محاولة لصرْف الأنظار عن يوم الغضب، واحتواء الموقف المضطرب، وفهمها القائمون على يوم الغضب على أنها علامة قوية على ارتباك النظام وصعوبة موقفه داخلياً.

كما أصدرت الجمعيات السياسية الموالية للنظام بيانات أكّدت فيها موقفها الداعم والمؤيّد للنظام مطالبة بإجراء إصلاحات معيشية فقط فقد أكّدت جمعية المنبر الوطني الإسلامي، الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين في البحرين، ضرورة التمسّك بالوحدة الوطنية والمحافظة على استقرار المملكة، وإبعادها عن أي تأزّم قد يعيق مسيرة التنمية والإصلاح، التي تحتم دروس التاريخ ضرورة التدرج فيها وتجنب حرق مراحلها. ورفضت الجمعية أيّة دعوات شاذّة عن الروح الوطنية المسؤولة قد تدعو لتعكير صفو الأمن، داعيةً أبناء الوطن إلى استخدام السبل والوسائل الدستورية السلمية من أجل الإصلاح والتغيير. أما جمعية الأصالة السلفية فقد أكّدت أهمية التدخل السريع من قِبل العاهل البحريني، «لحلّ هذا الملف وغيره من الملفات الخاصة بزيادة الرواتب وتحسين أوضاع المتقاعدين وتحسين الأحوال المعيشية، وأن يتمّ علاج باقي الملفات السياسية من خلال القنوات الشرعية المتاحة، بعيداً عن إثارة الفتن وحرف المسار الوطني عن وجهته النبيلة».

في الجانب الأمني، أصدرت وزارة الداخلية تعميماً يفرض على كافة منتسبيها بقطع الإجازات والدوام الإجباري ومنع سفر أي فرد من أفراد القوات الأمنية.

وفي كل الأحوال، فإن أي محاولة حقيقة لاحتواء يوم الغضب من قبل النظام لم تكن جادة، ويبدو أنها اتخذت موقف التجاهل اعتماداً على تقارير استخباراتية تقيس ما سوف يحدث بالأوضاع التي كانت تجري يومياً، أي مظاهرات ومسيرات محدودة ومواجهات أمنية يمكن السيطرة عليها بشكل سريع جداً.

ثانياً:
المواجهة والصمود

استمرت الأدوات الجديدة في إحداث تأثير مهم وجوهري في مسار الأحداث، فابتداءً من يوم السبت 12 فبراير ارتفع استخدام موقع تويتر تدريجيا في البحرين، مع تركيز الناس على الحالة السياسية في البحرين، وشهد تناقل أخبار مملكة البحرين منحنى جديداً، وارتفع إلى معدّل أكبر من ذي قبل بسبب تناقل الأخبار عن المكرمة الملكية. وما لبث أن ارتفع المؤشّر مع خروج بعض المسيرات في مناطق، مثل قرية كرزكان، حيث قامت قوات الشغب بالاعتداء على مسيرة سلمية نظّمها عدد من الأهالي عند مدخل كرزكان الجنوبي، وقامت بملاحقة المشاركين في المسيرة إلى داخل القرية، قبل أن تقتحم حفل زواج في أحد مآتم القرية وترشق الحضور بوابل من المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وقد أصيب عدد من الحضور، بينهم أطفال، جرّاء الغازات المسيلة للدموع، بينما أصيب عدد آخرين بطلقات الشوزن. تناقلت وسائل الاتصال خبر الاقتحام وتداعياته بشكل مكثّف، وعلى الفور تمّ الإعلان عن أول خدمة حساب رسمي على موقع (Twitter) الاجتماعي لوزارة الداخلية، التي أصدرت بياناً صحافياً دافعت فيه عن هجوم قوات الأمن على حفل الزواج، وأن طلقات الرصاص المطاطي كانت لتفريق متظاهرين خرجوا في مسيرة غير مرخصة، وأن قوات الأمن أطلقت رصاصتين مطاطيتين فقط، إحدهما ارتطمت بالأرض، وأصاب الشخص، وأن وزير الداخلية أمر بنقل المصاب لتلقّي العلاج خارج البحرين.

صباح المواجهة 14 فبراير

على إثر مواجهات منطقة كرزكان، انطلقت أولى مسيرات يوم الغضب في الساعة السادسة صباحاً في منطقة النويدرات يتقدّمها الأستاذ عبد الوهاب حسين، ومعه العشرات من أبناء القرية ومن خارجها، ووصل المتظاهرون إلى مدخل المنطقة، وافترشوا الأرض كأسلوب احتجاج سلمي.

وكانت قوات الأمن مشلولة تماماً، ولا تعرف كيف تتصرّف، إلى أن تمّ تكثيف الإمدادات العددية، ووصل إلى مدخل المنطقة باص يضم ثلاثين راكباً وستة أجياب من قوات الشغب لتقف أمام المتظاهرين في القرية. كانت شعارات المسيرة تتعالى بـ «مطالبنا شرعية.. دستور وحرية، وبالصلاة على محمد وآل محمد»، والعدد في ازدياد ملحوظ، ولا تراجع عن المطالب، وأعلام البحرين ترفرف في النويدرات، والبنرات التي تحمل شعار «حان وقت التغيير» في أعين قوات الأمن.

بعد جاهزية استعداد قوات الأمن لقمع المتظاهرين [57] حلّقت طائرة هوليكبتر، وتمّ تشغيل صفارات الإنذار الخاصة بسيارات الشرطة لبثّ الرعب في قلوب المتظاهرين، إلا أن العدد أخذ في التزايد من قِبل أهالي النويدرات الذين أخذوا يتوافدون على الاعتصام بكثافة بالرغم من التواجد الأمني، والاستنفار المشدّد، وبحضور ملفت لكبار السن، وانضمام مجموعة من الأطفال، وتوزيع الشاي على المتظاهرين، وانضمام مجموعات من القرى المجاورة. في حدود الساعة السابعة تمّ قمع الاعتصام بطلقات الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل دموع والرصاص الانشطاري.[58]

استمرّ شباب المنطقة في معاودة الاعتصام، وافتراش الأرض وتأكيد تجنّب المواجهات الأمنية وسط وابل من الطلقات، إلا أن التجمّع سرعان ما عاد مرة أخرى، واستمر الوضع نحو ساعتين ونصف من الإصرار على سلمية الموقف، وطلق كثيف بالمطاط ومسيلات الدموع للسيطرة على الوضع. كانت الصحافة الأجنبية بدأت بالتوافد على المنطقة لمراقبة الأحداث عن كثب، إلا أن قوات الأمن قامت بسحب كاميرا أحد مراسلي الصحف الأجنبية، وفرض طوق أمني على القرية من عدة نواحٍ، وسط إصابات عديدة تعرّض لها المعتصمون في الأرجل والظهر والأيدي. وقد نقل الإسعاف المواطن أحمد خاتم للعلاج وهو ملطّخ بالدماء، كما نقل أيضاً عبد علي جمعه للمستشفى لتلقّي العلاج إثر الإصابة.

ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً، شهد موقع توتير نمواً كبيراً بنقل الأخبار عن مختلف المسيرات والأحداث التي صاحبتها، إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها في ذلك اليوم، وذلك عند الساعة التاسعة مساء مع ورود أنباء عن استشهاد أول شهيد في يوم الغضب، هو علي المشيمع، إثر إصابته بطلق ناري انشطاري [59]. فخرج عدد كبير من أهالي الدراز في مسيرة سلمية، واجهتها قوات الأمن بالقمع والعنف، حيث أصيبت امرأة إصابة خطيرة، وتمّ نقلها للمستشفى العسكري.

خرجت قرى المعامير والعكر من أمام مسجد الشيخ سهلان، وكذلك السنابس، في تجمّعات متفرقة. وكانت منطقة بنى جمرة قد شهدت خروج مسيرة ضخمة قُدّر عددها بنحو ألفي شخص، خرجوا في موكب عارم يرفع شعارات قوية تزلزل أركان المنطقة، وذلك إثر قيام الناشط الحقوق نبيل رجب بالخروج في مسيرة متوجّهاً من بيته في بني جمرة إلى منطقة أبو صبيع.

في منطقة سترة، بدأ الاحتجاج مبكّراً، حيث أغلقت جميع المحلات تحسّباً للاحتجاجات، وخرجت أول مسيرة سلمية يتقدّمها نائب كتلة الوفاق السابق السيد حيدر الستري وصادق ربيع والنائب الشيخ حسن عيسى، وقد اتبع أهالي سترة أسلوباً جديداً، وهو تعدّد نقاط الانطلاق لمراوغة قوات الأمن التي بدأت في تسيير قوات راجلة لمعرفة النقاط، واتجهت لقمع المسيرات. كان الشباب يفترشون الأرض بصمود، ورفضوا مغادرة المكان، ما أجبر قوّات الأمن على التراجع بعد أصابة أكثر من خمسين شخص، بينهم نساء وأطفال ونقلهم إلى المستشفى العسكري ومستشفى السلمانية. [60]

وعلى خلاف المشاهد في بعض قرى البحرين، شهدت المنامة مسيرات مؤيّدة للحكومة وللملك حمد بن عيسى آل خليفة احتفالاً بالذكرى العاشرة لما يُعرف بميثاق العمل الوطني. وأطلق المشاركون العنان لأبواق سياراتهم ولوّحوا بأعلام البحرين للاحتفال بالذكرى. وفي هذه الأثناء، كان قصر الصافرية يشهد احتفالاً يقميه الملك حمد بمناسبة الذكرى نفسها وبحضور أفراد من العائلة الحاكمة ومجلسي الشورى والنواب (من بينهم بعض نواب كتلة الوفاق) وكبار المسؤولين والوجهاء والأعيان ورجال السلك الدبلوماسي وممثلي الهيئات الدبلوماسية وكبار ضباط قوة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني وعدد من المدعوين. من جهتها نفت وزارة الخارجية البحرينية على لسان وزير الخارجية حدوث أي مسيرات، وفي مقابلة مع قناة البي البي سي قالت سميرة رجب إن الأمن مستتب، وإن لا وجود لمظاهرات أو مسيرات تلبية ليوم الغضب، في حين قال النائب السلفي عادل المعاودة إن الصور التي تعرض هي صور قديمة. أما تلفزين البحرين فبدأ باستعراض برامج تعبئة عسكرية، وقد نشرت صحيفة الوسط على موقعها الإلكتروني خبراً عاجلاً قالت فيه إن حركة المرور تعطّلت في مناطق عديدة في أرجاء البحرين اليوم (الاثنين 14 فبراير 2011) وذلك بسبب احتجاجات خرجت تطالب بإصلاحات سياسية وإطلاق سراح المساجين ومطالب معيشية أخرى.

كما أغلقت المجمعات التجارية وسط العاصمة (منطقة السيف): الدانة، الستي سنتر، السيف وجيان تحسّباً من تدهور الأوضاع [61].

سقوط أول شهيد

وفق تخطيط القائمين على يوم الغضب، فإن موعد خروج المسيرات هو عصر يوم 14 فبراير، وتستمرّ حتى تكتمل لحظة الوصول إلى دوّار اللؤلؤة في يوم 18 فبراير، إلا أن أحداث يوم الغضب المبكرة جداً ضاعفت حجم المسيرات في عصر 14 فبراير، وكانت منطقة السنابس والديه وجدحفص تشهد مسيرات مستمرّة، قويت وتضخّمت أعدادها عصراً. والمشهد الجديد في مسيرات هذه المناطق هو تلاحم المتظاهرين مع قوات الأمن من دون الاشتباك معها، فالمسافة التي كانت تفصل المتظاهرين عن قوات الأمن تقلصت نحو المترين، ومع صدور أوامر بقمع المسيرة قامت قوات الأمن بإطلاق رصاص الشوزن وقنابل الغاز وطلقات الرصاص المطاطي.

بقي المتظاهرون صامدين في موقفهم بالرغم من كلّ ذلك، ولم يكن أمام قوات الأمن سوى الانسحاب تاركين إحدى سياراتهم على أمل قيام المتظاهرين بحرقها. وكانت المفاجأة في قيام المتظاهرون بإلباس السيارة علم البحرين، ووضع باقات من الورود عليها، وإرسالها إلى وزارة الداخلية. وكان هذا المشهد من أقوى المشاهد التي عزّزت جانب السلمية في المواجهات، وخصوصاً أن شريطاً آخر أظهر قيام قوات الأمن بنزع علم البحرين من على السيارة ورميه على الأرض بشكل مهين جداً [62].

وعلى إثر هذا الأسلوب في القمع، سقط أول شهيد في يوم الغضب، وهو علي المشميع، الذي أصيب برصاص إنشطاري من على مسافة قربية جداً تسبّبت في تعطيل أجهزته الحيوية [63]. ولم ينتهِ عصر هذا اليوم إلا والإعلان عن استشهاد علي المشميع يذاع تزامناً مع رفع أذان المغرب. نشرت وسائل الاتصال الاجتماعي تفاصيل دقيقة لاستشهاد علي المشميع، وتم نشر فيديو مؤثّر لأم الشهيد في مستشفى السلمانية تتوعد فيه الملك حمد بالوعيد الإلهي [64]. كما نشرت وزارة الداخلية عبر موقعها على توتير أنها تحقّق في عملية القتل، وإذا دلّت التحقيقات على عدم وجود مبرّر

قانوني لاستخدام السلاح في قضية الديه فسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتسبّب. كما أصدرت جمعية الوفاق بياناً حمّلت فيه السلطات البحرينية مسؤولية القمع واستشهاد شاب.[65]

تجمّعت أعداد كبيرة أمام مستشفى السلمانية لمعانية الشهيد علي المشيمع وباقي المصابين، الذين قُدّر عددهم بالعشرات، وبعضهم كانت إصاباتهم خطيرة جرّاء رصاص الشوزن والرصاص المطاطي بالإضافة لعشرات الحالات المختنقة جرّاء قنابل الغاز. وقد استمرّ تدفّق الشباب على مستشفى السلمانية حتى ساعات متأخّرة من الليل، بما يشبه الاعتصام هناك.

الشهيد الثاني الثلاثاء 15 فبراير

كانت الأجواء صبيحة يوم الثلاثاء 15 فبراير تتميّز بالتصعيد الجماهيري، فأعداد المعتصمين أمام مدخل مستشفى السلمانية وصلت إلى حدّ قياسي، وتقرّر تشييع الشهيد المشيمع من المستشفى إلى مقبرة الديه، بما يساوي 5 كلم، ووصلت أوامر من القيادات العليا بضرورة مواجهة المعتصمين في التشييع، وتسبّب هذا التدخّل بسقوط شهيد ثانٍ، وبنفس الرصاص الانشطاري، ومن على مسافة قصيرة جداً لم تتجاوز مترين، وقبل أن يدفن الشهيد الأول. وقد سجّلت أكثر من تسع حالات تتلقّى العلاج في مستشفى السلمانية نتيجة القمع بينها حالة إصابة بالشوزن.

أذاعت مكبّرات الصوت نبأ استشهاد فاضل المتروك، وهو أبٌ لطفلين، وفي اللحظات نفسها نشرت وكالة فرانس برس خبر قتل متظاهر ثانٍ اليوم الثلاثاء برصاص انشطاري خلال قيام القوى الأمنية بتفريق تظاهرة أمام مستشفى في وسط المنامة. بدورها نفتْ وزارة الداخلية خبر القتل، وقالت في بيان لها إن هناك إصابةً لرجال أمن بالحجارة والمولتوف، ولا وجود لحالة وفاة أخرى. وظهر النائب السلفي جاسم السعيدي على قناة الجزيرة يتهم المتظاهرين بالعنف.

واصل المشيّعون تنظيم جنازة الشهيد الأول، وكانت مساجد قرية الديه تمتلئ، كما تمّت تهيئة الشوارع وتمّ فرشها بالسجاد لاستيعاب الحشود الجماهيرية المشاركة بموكب تشييع الشهيد. وقد أعلنت جمعية الوفاق تعليق مشاركتها في البرلمان نتيجة استشهاد عدد من المتظاهرين، وقد أذيع

خبر التّعليق في موكب تشييع الشهيد مشيمع، وقابلته الجماهير بالتكبير وبشعار: «الشعب يريد اسقاط النظام». وفي وقت لاحق، صرّح مسئول في وزارة الداخلية (طارق بن دينه) بأنه: أثناء تشييع جنازة المرحوم علي عبدالهادي مشيمع صباح اليوم الاثنين اشتبك عدد من المشاركين بالجنازة مع أفراد أربع دوريات أمنية كانت متوقّفة على خطّ سير الجنازة بسبب تعطّل إحدى الدوريات والتي استدعت حضور الدوريات الثلاث التي كانت تقوم بعملية إخلاء للسيارة المتعطّلة في الموقع، وقد نتج من الاشتباك إصابة أحد الأشخاص المشاركين بالجنازة يدعى «فاضل سلمان متروك» والذي توفّي على أثر الإصابة بالمستشفى.

المتظاهرون يزحفون نحو دوّار اللؤلؤة

انتهت مراسيم دفن الشهيد علي المشميع قرابة الساعة التاسعة والنصف بحضور عدة آلاف من المشيعين، مصحوباً بمظاهرة نسائية ضخمة جداً. في قرابة الساعة العاشرة والنصف وصلت مجموعات كبيرة خرجت من المقبرة ناحية الدوّار، وكانت المنطقة محاطة بعدد كبير من المدرّعات وسيارات الشرطة التي سرعان ما انسحبت من الموقع تاركةً الجماهير تصل إلى منطقة دوّار اللؤلؤ على إثر دعوة لإلغاء كافة المسيرات في المناطق، حسب ما هو مقرّر في فعاليات يوم الغضب، والتوجّه إلى دوّار اللؤلؤة، وسط شعارات تنادي بإسقاط النظام. ونُصبت أول خيمة في الدوار قرابة الساعة 11 عشرة صباحاً في حين كان أمين عام جمعية وعد إبراهيم شريف أول سياسي معارض يصل إلى الدوار محمولاً على الأكتاف، وسط تغطية صحافية أجنبية، وظهر المعتصمون ينصبون الخيام و يجلبون المواد الغذائية ومستلزمات المبيت في الدوّار.[66]

شكل هذا المعطف فسحة مناسبة لقيام المدونين وآخرين بتوجيه المتظاهرين ناحية داوّر «ميدان» اللؤلؤة، وهو المكان الذي تمّ اختياره مقراً للاعتصام الدائم حتى تحقيق المطالب السياسية. في غضون ساعات من بعد ظهر يوم الخامس عشر كان الدوّار يضمّ أكثر من عشرين ألفاً، وتمّ نصب الخيام والترتيب لإقامة المعتصمين، حيث وجدت الشخصيات السياسية المعارضة نفسها مندمجة مع دعوة المدونيين، ولكن من دون الاتفاق على مطالب محدّدة، على أمل أن تكون صحيفة المطالب منبثقة من الحوار الجماعي والتشاركي بين الجمعيات السياسية المعارضة وبين الفئات القائمة على يوم الغضب.[67]

خروج الملك

كان واضحاً أن نظام الحكم شعر بهول المفاجأة، وأدركت قيادة النظام أنها تواجه حراكاً شعبياً يصعب السيطرة عليه، وأن مقاربة القمع الأمني لن تُجدي نفعاً. ويبدو أن هناك تطوراً في عملية احتواء الموقف الشعبي عبر الانطلاق باستراتيجية عمل تنطوي على مقاربتين: ترتكز الأولى على وقف استمرار عمليات القمع الأمني لفترة محددة، تمكن النّظام من اكتشاف حجم الحركة الشعبية وقدرتها على التصاعد، والثانية على الإعلان عن خطوات إصلاح قانوني ودستوري، وتشكيل لجنة تحقيق محلية، ومن دون جدول زمني ملزم.

التطوّر الذي تلا تلك الأحداث؛ هو ظهور الملك على شاشة التفزيون، معرباً عن أسفه للحدث الذي وقع: «على ضوء ما جرى من حوادث متفرّقة يوم أمس واليوم وكانت هناك للأسف وفاة لاثنين من أبنائنا الأعزاء، وعليه نتقدم بتعازينا الحارة لذويهما وأن يلهمهم العليّ القدير الصبر والسكينة والسلوان. كما ليعلم الجميع بأننا قد كلّفنا سعادة الأخ جواد بن سالم العريض نائب رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة خاصة لمعرفة الأسباب التي أدّت إلى تلك الأحداث المؤسفة التي جرت». اللجنة التي شُكّلت في ذلك التاريخ بأمر ملكي، انتهت مهمتها عند حدّ خبر الإعلان عنها. فاللجنة منذ ذلك التاريخ «لا حس ولا خبر ولا نتيجة» لها. إنها لعبة النظام المستهلكة حدّ السخرية.

وفي الواقع، فإن هذا الاستعراض يأتي بعد ظهور حدّة في المواقف الدولية المحذّرة من مغبّة اللجوء إلى لعنف والاستخدام المفرط للقوة في منع المحتجّين من التظاهر. فقد استنكرت الأمم المتحدة القمع العنيف الذي مارسته السلطات البحرينية تجاه المتظاهرين، وأبدت الويالات المتحدة قلقلها من تزايد حدّة العنف في احتجاجات البحرين.

محليّاً، أصدر المجلس العلمائي بياناً خاصاً أدان فيه ما أسماه التصدّي الوحشي للتظاهر السلميّ، كما أصدرت الجمعيات السياسية منفردةً بيانات مشابه ندّدت فيها بأسلوب القمع، فأصدرت جمعية العمل الإسلامي (أمل) بياناً قالت فيه «إن الشهيد علي مشيمع هو أول قرابين انتفاضة التغيير وإن المطلب هو إقالة العائلة الحاكمة»، أما جمعية العمل الديمقراطي (وعد) فقد نعتْ استشهاد علي عبدالهادي المشيمع وطالبت بمحاكمة المسؤولين عن إطلاق النار واستخدام القوّة

المفرطة في تفريق الاحتجاجات السلمية. فيما قالت حركة حق «إن ما يحدث اليوم من احتجاجات واسعة في المملكة هي ثورة شعبية يقودها الشباب للمطالبة بالحقوق والسيادة».

ثالثاً:

الصعود إلى المنصة الأربعاء 16 فبراير [68]

كان الميدان في يوم الأربعاء 16 فبراير؛ حركةً تموج بالناس والاختلاف. ظهراً، يصلي المعتصمون سنّة وشيعة صلاة ظهر واحدة. وقام الشباب عصراً بإعادة طلاء نصب اللؤلؤة، بعد أن كتبوا عليه في اليوم السابق انفعالاتهم الهائجة. أصبح الدوّار «مختبراً للتعايش المشترك بين الجماعات المختلفة التي بدأت تتوافد عليه، وهذا هو التحدّي الأكبر». الوضع ما زال بعد من دون سقف الطموحات، لكن، من الواضح أنه آخذ في التشكّل، فالميدان ساحة تجربة حقيقية، فقد كانت أجواء الدوّار ملئية بالحيوية والفعاليات السياسية، وهي المرّة الأولى التي يشعر فيها البحرينيون بالحرية في الاجتماع والاحتجاج السلمي، وكانت مئات العوائل قد قرّرت المبيت في الدوّار مع أطفالها ونسائها.

تميّزت فترة الاعتصام بمميزات اعتصام ميدان التحرير في مصر، من حيث تشكيل اللجان الأهلية، وتوفير كافة المتطلّبات اللازمة لإقامةٍ قد تطول أسابيع، لحين الاستجابة للمطالب السياسية، والتي ظهر أن حدّها الأدنى هو الملكية الدستورية عبر وضع دستور عقدي ديمقراطي، وتداول السلطة، وحرية تشكيل الأحزاب، وتشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات الأجهزة الأمنية وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين.

توقّفت كافة الاحتجاجات في المناطق، وتوجّه كافة المحتجين إلى دوّار اللؤلؤة بعد نصب الخيام والإعلان عن فعاليات سياسية، تبدأ بتشييع الشهيد الثاني فاضل المتروك صباحاً من مستشفى السلمانية حتى منطقة الماحوز. [69] كان مشهد التشييع رهيباً وحزيناً جداً.

إعلامياً، حفلت الصحافة الأجنبية بتغطية واسعة عن أحداث البحرين، فخصّصت صحيفة التايمز البريطانية صفحة كاملة عن البحرين، كما نشرت كلّ من الاندبندنت والغارديان تحقيقات مطولة عن أحداث اليومين الأخريين [70]. أصدرت وكالة أنباء رويترز تقريراً بعنوان «آلاف المحتجّين في البحرين ينظّمون مسيرة إلى العاصمة»، أما صحيفة نيويورك تايمز فقالت في مقال لها إن توجّه أوباما في حديثه إلى الحكومة في البحرين من دون المتظاهرين يظهر مدى التعقيد الذي تتسم به الدبلوماسية في المنطقة «وإن الاحتجاجات الصاخبة في البحرين تدخل مرحلة متقدمة». أما تعليق وزارة الخارجية البريطانية فقد جاء صريحاً وقوياً، إذ قالت إنها «سوف تدعم وتدافع عن حقّ التظاهر السلمي وحرية التعبير. إنه من الضروري أن تفي الحكومة البحرينية بالتزاماتها نحو إجراء تحقيقات شفافة حول وفيات يوم أمس وأي مزاعم بخصوص انتهاك لحقوق الإنسان». وفي مؤتمر صحفي عقدته جمعية الوفاق المعارضة قالت الجمعية «إن البرلمان سقط بانسحاب نوابها منه، معتبرة أنه لا عملية سياسية في البحرين». وقالت إنها لن تعود إلى البرلمان قبل التحول إلى «ملكية دستورية».

المجزرة البشعة الخميس 17 فبراير

على الصّعيد السياسي، عقد ولي العهد البحريني مع أمين عام جمعية الوفاق اجتماعاً طالب فيه بإنهاء مظاهر الاعتصام، ونقله إلى مكان آخر، والدخول في حوار سياسي مع القوى المعارضة. وكان ردّ الأمين العام بأن مسؤولية وسلامة المعتصمين مسألة مهمة جداً، وأن المطالب السياسية هي دستور عقدي، وتشكيل حكومة منتخبة. ولا يبدو أن هناك اتفاقاً قد تمخّض عنه ذاك الاجتماع. ففي المساء حضر أمين عام جمعية الوفاق دوّار اللؤلؤة لأول مرة وألقى كلمة قال فيها: «البحرين تحتاج إلى ملكية دستورية لترسيخ استقرار سياسي طويل المدى (...) نحن نرفض أي تدخّل من أي دولة، أكانت إيران أو غيرها (...) ميدان اللؤلؤة يجمع كلّ هذا الطيف، ويريد أن يخدم كل هذا الطيف، حركتكم أكبر من أن تتأطّر في أي إطار ديني أو مذهبي هي إنسانية العمق... أشدّ على أيديكم فيها وأنتم السابقون (...). كلمة العاهل خلت من المطالب السياسية، وأي توافق يجب أن يكون موثقاً، فشعب البحرين ملذوغ أكثر من مرّة. شعب البحرين هو اختار المكان، وأعتقد أن طبيعة هذا الشعب وإصراره مستعد أن يبقى أشهراً وأشهراً من أجل تحقيق مطالبه العادلة.. ندعم نحن في الجمعيات السياسية اختيار الشعب لموقع التظاهر، وهناك توافق من قبل 7

قوى سياسية بتسيير مسيرة داعمة لشباب دوّار اللؤلؤة، من «جيان» إلى دوّار اللؤلؤة، الساعة الثالثة عصر يوم السبت القادم، ويمكن أن يتكرّر لأسابيع وشهور إذا ما قرّر شعب البحرين الاستمرار».

بالتأكيد، لم يكن في خلد أمين جمعية الوفاق أو غيره من القيادات السياسية التي أرخت ركابها في وسط الدوّار؛ أن هناك إجابة مختلفة وغير مسبوقة. ففي مساء الأربعاء 16فبراير، اجتمع الملك مع قائد الجيش، واجتمع الأخير مع رئيس الحرس الوطني، وعقد مجلس الدفاع الأعلى اجتماعاً غير معلن، وتحوّل تلفزيون البحرين إلى تلفزيون الرأي الواحد، حيث قام بعرض مقابلات ولقاءات بعضها معدّ سلفاً بهدف تهوين ما يحدث في دوّار اللؤلؤة، والسخرية من حركة الشباب، وقام بنقل مباشر لمسيرات في المحرق والرفاع مؤيّدة للنظام الحاكم دعا إليها نوّاب من كتلة المنبر الإسلامي وكتلة الأصالة وكتلة المستقلين. وفي الأثناء، تسرّبت بعض الأخبار عن تحرّك قوات أمن سعودية بمدرّعات ثقيلة نحو البحرين. كما عقد وزير العدل البحريني مؤتمراً صحفياً أدان فيه الاعتصام القائم في دوّار اللؤلؤة، كما عقد بعض نواب مجلسي الشورى والنواب مؤتمراً صحفياً استمر حتى ساعة متأخرة من الليل، أكدوا فيه رفضهم للتحرّك الجماهيري، والدعوة لإنهاء كافة مظاهر الاحتجاج.

فجر يوم الخميس 17 فبراير، وفي تمام الساعة الثالثة فجراً، ارتكبت الأجهزة الأمنية وقوات الجيش البحريني مجزرة في حقّ المعتصمين عبر الهجموم المباغت على الدوّار، ومنعت سيارات الإسعاف من دخول المنطقة، وفُرض حصار أمني شديد من قبل عناصر القوات الأمنية، وذهب في هذه المجزرة أربعة شهداء، اثنين منهم قتلا بدم بارد وبطريقة وحشية. أصدر الجيش البحريني بيانه الأول، وعبر ناطق رسمي ظهر لأول مرة في تاريخ البحرين، الذي قال فيه إنه سيتخذ تدابير صارمة ورادعة لمواجهة أي تجمع في العاصمة المنامة، كما فرض حظر تجوال غير معلن في منطقة الدوّار. في المقابل، كان المستشفى المركزي يعجّ بالمصابين الذين تجاوز عددهم 300 شخص، بعضهم إصاباتهم بسيطة وآخرين متوسطة وخطيرة.

توالت وسائل الإعلام في طلب تفاصيل ما حدث ومعرفة المواقف السياسية تجاه التطوّر المفاجئ، والذي كان يقترب في تفاصيله من معركة الجمال والخيول في ميدان التحرير في القاهرة، إلا أنه في البحرين يحدث بقرار رسمي وتحت إمرة قوات الجيش البحريني.

وعدت وزارة الداخلية بنشر تفاصيل أحداث فجر الخميس الأسود، حيث قام تلفزيون البحرين بعرض فيلم مدبلج مدّته عدة دقائق تبيّن فيه بداية الهجموم على منطقة الدوار، وقد سماه الناطق الرسمي «بتطهير الموقع»، في وقت الفجر أي الساعة الثالثة صباحاً، وانتقل الفيلم لإظهار ما دعاهم ضحايا قوات الأمن، وهم يتلقّون العلاج في المستشفى العسكري بدعوى تعرّضهم لإصابات بالسيوف والخناجر وآلات حادّة. وقد برّر النطاق الرسمي حدوث هذه الإصابات بأن القوة التي اقتحمت الدوّار لم تكن مجهّزة إلا بأربع بنادق رصاص انشطاري فقط، ولم تستخدم سوى مسيل الدموع، كما نفي اعتقال أي معتصم، سوى شخص واحد خارج منطقة الدوّار. انتقل الفيلم بعد ذلك إلى عرض صور مصادرة سيوف وخناجر وقطعة سلاح واحدة من بعض خيام المعتصمين، وكان مشهد الفيلم صباحاً، والضوء كان قوياً، أي بعد طلوع الشمس وسطوعها، أي بعد أكثر من أربع ساعات من بدء الهجوم. كانت صور القتلى الثلاثة وصور المصابين الذي تجاوزوا 300 مصاب تنتشر بفعل المدونيين وآخرين، إلا أن أبشع الصور كانت صور الشهيد عيسى عبدالحسن الذي هُشّمت جمجمته بفعل طلق رصاص انشطاري، وبطريقة القتل بدم بارد.

وردّاً على بيان وزارة الداخلية، أصدرت الجمعيات السياسية المعارضة بياناً شجبت فيه «المجزرة البشعة» وطلبتْ وقف حمّام الدم، وطالب البيان باستقالة الحكومة ووصياغة دستور عقدي جديد، كما أعلنت جمعية الوفاق تقديم استقالة أعضاء الكتلة في مجلس النواب، بعد أن تم تعليقها إثر استشهاد كل من الشهيد علي المشيمع والشهيد فاضل المتروك.

كان مستشفى السلمانية يشهد يوماً عصيباً، وبدأ يدخل مرحلة تحوّله إلى مركز لفعاليات يوم الغضب، حيث انتفض الطاقم الطبي ضدّ قرار وزير الصحة الذي منع معالجة الجرحى وتوجّه سيارات الإسعاف لمنطقة المجزرة. وفي الواقع، كان موقف الطاقم الطبي موقفاً داعماً ومؤثراً في إنجاح يوم الغضب [71] وإليهم يرجع الفضل في تحشيد قطاعات مؤسسات المجتمع المدني لإظهار بيانات استنكار وشجب لحادثة المجزرة، حيث أصدرت أكثر من 14 جمعية مدنية بياناً شجبت فيه المجزرة، وإنزال الجيش للتّحكم في الشارع. وقال النائب في البرلمان البحريني عن جمعية الوفاق علي الأسود إن هناك حالة طوارئ غير معلنة، وقال إن هناك أنباء غير مؤكدة عن استخدام الرصاص الحي، وإن «ما يجري هو جريمة في حق الإنسانية»، وأضاف «نحن نواجه هجمة شرسة

لتصفية هذه الأصوات الحرة». وفي نفس السياق، نظّم أطباء وممرضون ومسعفون مظاهرات اليوم أمام مستشفى السلمانية في العاصمة المنامة، منددين بقرار من وزير الصحة يمنع استخدام سيارات الإسعاف في نقل ضحايا الاحتجاجات التي تشهدها البلاد. وتقدّم الأطباء والممرضون المظاهرة، وانضم إليهم عدد من المواطنين المطالبين بالإصلاح.

وفي المساء كان كان نظام الحكم يستجمع قواه عبر لقاء طارئ لوزراء خارجية دول مجلس التعاون حيث قال وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في مؤتمر صحفي عقده وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي على هامش اجتماعهم الاستثنائي في المنامة؛ إنّ «تحرك الشرطة كان ضرورياً لمنع انزلاق البلاد إلى هاوية الطائفية، وإن جيش البلد يحمي البلد، ويحمي الدماء ولم يوجّه سلاحه إلى المواطنين». وقال إن «شيعة البحرين ولاءهم للبحرين. شيعة.. سنّة كلنا مسلمون، وإن اليوم هو أهم يوم نؤكد فيه هذه اللحمة»، وفي أثناء تلقيه أسئلة الصحفيين، تفاجأ الحضور بالصحفية البحرينيّة ريم الخليفة التي قالت ردّاً على وزير الخارجية إن «ما حدث في فجر الخميس هو مجرزة حقيقيّة».

وفي الواقع، فإنّ ما أشار إليه وزير الخارجية من عنف متبادل على أرضية طائفية؛ كان كذبةً ملفّقة، ودعايةً سياسيّة بامتياز. فالتحريض الطائفي ابتدأ من تلفزيون البحرين، ودعواته المستمرة لإنهاء الاعتصام في الدوار، وعبر بيانات وتصريحات نوّاب كتلة المنبر الإسلامي الذين حرّضوا على خروج مسيرات مناوئة لمسيرات المعارضة، دعماً لرئيس الوزراء.

وفي حين، فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين الذين كانوا ينادون بإرساء الديمقراطية، مما أدى إلى سقوط أكثر من 60 جريحاً، قال وزير الصّحة البحريني فيصل يعقوب الحمر إن ستة أشخاص فقط أُصيبوا الجمعة في مواجهاتٍ بين متظاهرين وقوات الأمن في المنامة. وقد شاركت جماعات الموالاة في مسيرةٍ دعت إليها جمعيات أهلية بعد صلاة الجمعة (18 فبراير) في وقت تشييع جثمان شهداء فجر يوم الخميس (17 فبراير) تأييداً للنظام في البحرين. حيث تدفّق المشاركون على شوارع العاصمة المنامة ملوّحين بالأعلام وبصور الملك. وأظهرت لقطات تلفزيونية رجالاً ونساءً وأطفالاً يرتدي معظمهم الزي التقليدي، وهم يسيرون ببطء في شوارع المنامة، رافعين صورا للملك حمد بن عيسى آل خليفة. وكان محمد خالد النائب السابق عن كتلة المنبر الإسلامي

أوّل من قاد مسيرة مؤيّدة وداعمة لرئيس الوزراء في المحرق، كما ظهر رئيس الوزراء نفسه في تجمّع مع أهله ومؤيديه. وقد تأكد ذلك السلوك أثناء تشييع شهداء يوم الخميس بخروج مسيرة فرح وانتصار قادها محمد خالد وغيره من المأزومين طائفياً.

الانتصار على الدبابة الجمعة 18 فبراير

تحت ضغط الصّدمة والذهول من فضائع المجزرة، شيّعت الجماهير يوم الجمعة 18 فبراير الشهداء الأربعة الذين قتلوا على يد قوات الجيش البحريني وقوات الحرس الوطني، وتشكّلت قاعدة جماهيرية صلبة لثورة يوم الغضب، ولم يعد بالإمكان التراجع عن تحقيق أهداف يوم الغضب، لا بسبب حجم الخسائر البشرية – مقارنةً بحجم سكان البحرين – ولكن لأنّ الرأي العام أصبح قوياً ومصمّماً على المضي قدماً واجتياز عتبة الخوف وكسرها، بالرغم من أن الموقف الدولي والإعلامي لم يكن لصالح يوم الغضب حتى وقته. وهنا برهن المدوّنون على امتلاكهم قدرة تفوق قدرة وسائل الإعلام التقليدية، تُسهم في إعطاء حركة شباب يوم الغضب مزيداً من الأمل والصمود.

كانت الجمعيات السياسية قد أعلنت في يوم الأربعاء عن نيّتها تسيير مسيرة سلمية تأييداً لشباب الثورة يوم السبت الموافق 19 فبراير. وفي حدود الساعة العاشرة صباحاً، بعث ولي العهد مستشاره زايد الزياني للالتقاء بممثلي جمعية الوفاق، على أمل التّخفيف من حدّة التوتر، والبدء في مفاوضات سياسية. وهو اللقاء الثاني خلال ثورة فبراير. ربما كانت الصدفة هي التي جمعت تأبين أول شهيد في الثورة، مع وقت دفن شهداء مجزرة يوم الخميس، مما جعل يوم الجمعة يوماً طويلاً وحزيناً على كافة أنحاء البحرين. نحو الساعة الواحدة والنصف ظهراً، كان تشييع جثمان الشهيد المهندس الشاب علي المؤمن (22 عاماً). سقط بقذيفة انشطارية في الفخد عند الحوض تسبّبت في تهتّك الأوعية الدموية، لم تفلح محاولة الطبيب الاستشاري صادق عبدالله لإنقاذه، ولم يسعفه الـ 30 كيساً من الدم لاستعادة نبضه.[72]

وجود قوات الحرس الوطني، وبعض فرق الجيش البحريني عند منطقة الدوّار، لم يمنع قيام مجموعات شبابية من القيام بمحاولات للعودة إلى الدوار، إلا أن العنف والقسوة كانت أشدّ من إصرار المحتجّين. في خطبته ليوم الجمعة أطلق الشيخ عيسى قاسم جام غضبه على الحكومة،

واصفاً أحداث يوم الخميس بأنها «مذبحة متعمّدة» الهدف منها تلقين الشعب درساً قاسياً، داعياً لمواصلة الاحتجاج ورّد الدرس على الحكومة.

وبناءً على اتصالات بين ممثل ولي العهد والجمعيات السياسية المعارضة، ألغت الجمعيات السياسية المسيرة التي تمّ الإعلان عنها قبل مجزرة الخميس الأسود، واكتفت بالدعوة إلى حضور مراسيم تأبين الشهيد علي المشميع. في مقبرة جدحفص كان التأبين جماهيرياً وغاضبا، وانطلقت حشود جماهيرية، حوالي ألفي شخص، في مسيرة متجهة ناحية الدوار، واجهتها قوات الامن، لكنها لم تصمد أمام إصرار المتظاهرين الذين أزالوا الحواجز، وتقدّموا ناحية الدوّار، حيث اقتربوا من حاجز لقوات الجيش البحريني الذي أمطرهم بوابل من الرصاص مستخدماً بنادق M16 وبنادق دلمون ورشاشات آلية من فئة 0.50 من على مدرعاته المنتشرة، وسقط على إثر هذا الهجموم العديد من الجرحى واستشهاد عبد الرضا بوحميد، حيث كان يتقدّم المسيرة.

وقد سجّلت عدسات التصوير مشاهد إطلاق النار لأكثر من عشرين دقيقة، كما نُشرت صورٌ برهنت أن أبطال تحرير الدوار لم يتراجعوا بالرغم من رصاص المدرعات، وافترشوا الأرض وصدورهم عارية أمام الرصاص، حاملين أعلام البحرين. كان تصرف الجيش تصرفاً متوقعاً، وكان من المتوقّع أن تستمرّ المواجهة مع الجيش لفترة أطول قد تدوم عدّة أيام.

كان مستشفى السلمانية قد تحوّل إلى نقطة اجتماع «شعبي» لمعرفة أخبار المتظاهرين والجرحى، حيث كانت سيارات الإسعاف تنقل المصابين من دون تحديد هوياتهم. فلجأ العديد من الأهالي إلى المستشفى للتعرّف على ذويهم، بعد انقاطع أخبارهم. فالمواجهات مع الجيش استمرّت لأكثر من ثلاث ساعات، وتمّ الإعلان عن استدعاء جميع الأطباء إلى غرف العمليات، لمعاينة الإصابات التي بلغ عددها 96 إصابة. بعضها إصابات بالرصاص الحي. 6 منها أدخلت غرفة العمليات حسب ما أعلنت مصادر طبية حينها. الأخطر فيها، كانت حالة عبدالرضا بوحميد (38 عاماً)، حيث أصيب برصاصة حيّة في الجمجمة. كان ميتاً سريرياً. تمّ أخذ أشعة له، وتأكّد أن الطلقة هي رصاصة حيّة اخترقت الجمجمة.

في حدود الساعة السابعة والنصف مساءً، ظهر ولي العهد فجأة على شاشة تلفزيون البحرين، وأثناء عرْض برنامج تقدّمه سوسن الشاعر، وتحرّض فيه على إنهاء مظاهر الاعتصام السلمي، وتزدري فيه بقوى المعارضة وخطابهم السياسي. وفي اللقاء المباشر شجب ولي العهد قرار الجيش، بطريقة غير مباشرة، ودعاه للإنسحاب، والهدوء وقال «أقدّم التعازي لكل شعب البحرين على هذه الأيام الأليمة التي نعيشها، وأريد أن أوجّه رسالة للجميع للتهدئة، نحتاج فترة أن نقيّم ما (حدث) ونلم الشمل ونستعيد إنسانيتنا وحضارتنا ومستقبلنا. نحن اليوم على مفترق طريق، أبناء يخرجون وهم يعتقدون أن ليس لهم مستقبل في البلد، وآخرون يخرجون من محبة ومن حرص على مكتسبات الوطن، لكن هذا الوطن للجميع ليس لفئة على فئة، لا هو للسنّة ولا هو للشيعة هو للبحرين وللبحرينيين، وفي هذه اللحظات يجب من كل إنسان مخلص أن يقول كفاية ما خسرناه في هذه الأيام، صعب استعادته، لكن أنا مقتنع بعمل المخلصين».

ثم عرض مبادرة حوار مع قوى المعارضة، وتحت أي سقف ممكن. مبادرة ولي العهد كانت مدفوعة باتصالات دولية وإقليمية عديدة، أبرزها الاتصالات الأميركية، إذ أجرى الرئيس الأميركي باراك أوباما اتصالاً هاتفياً مع ملك البحرين مساء اليوم نفسه حثّ خلاله السلطات على إجراء إصلاحات بنّاءة، وفقاً لما صرح به المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني. وبحسب وكلات الأنباء فقد أجرى توم دونيلون مستشار الأمن القومي الأميركي اتصالاً هاتفياً مع ولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة أبدى خلاله تأييده لضبط النفس ولمبادرات الحوار التي دعا إليها، وحثّ على احترام حقوق الإنسان وإجراء إصلاحات تلبّي تطلعات البحرينيين. وقد اتصل أيضاً وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ بولي عهد البحرين، وعبّر له عن قلق بريطانيا العميق تجاه الوضع واستنكاره «لاستخدام الذخيرة الحية ضدّ المحتجين». وفي ساعة متأخرة، أصدر ملك البحرين أمراً ملكياً بتولّي ولي العهد أمر إدارة الحوار مع قوى المعارضة وإعطاءه كامل الصلاحيات في هذا الشأن.

بهذا القرار، تكون الحكومة قد أنهت مرحلتها الأولى في التصدّي للثورة، والتي قامت على المواجهة العنيفة والقمع الممنهج، لتبدأ مرحلة جديدة سوف تستغرق شهراً من الإعداد العسكري والسياسي بغية الإجهاز على حركة الثورة وقوى المعارضة. وبات من الواضح أن صدور الشباب العارية قد انتصرت على مدرّعات الجيش البحريني ورصاص الحرس الوطني.

المواقف الدّوليّة

على إثر تدخّل قوات الجيش البحريني لمواجهة المسيرات السلمية، واستخدامه الذخيرة الحيّة من على مدرعاته؛ صدرت مواقف دولية مندّدة بمثل هذا القرار، وتسارعت وتيرة نشر تلك الإدانات. دعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون السلطات البحرينية إلى ضبط النفس في تعاملها مع المظاهرات المناهضة للحكومة ومع الصحفيين الذين يقومون بتغطيتها. وفي السياق، وصفت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» البحرين بأنها شريك مهم للولايات المتحدة ومقرّ للأسطول الخامس الأميركي، لكنها دعتها إلى ضبط النفس. كما دعت ألمانيا على لسان وزير خارجيتها غيدو فيسترفيله البحرين لتفادي استخدام العنف ضد المتظاهرين. وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إن التقارير الواردة من البحرين مثيرة للقلق. وأضاف أن العنف ضدّ المسيرات السلمية وضد الصحفيين يجب إيقافه في أي مكان في العالم. وأعلنت الحكومة البريطانية أنها قررت إلغاء أكثر من 50 رخصة لتصدير الأسلحة إلى مملكة البحرين وليبيا في ضوء التعامل العنيف مع الاحتجاجات التي أسفرت عن مقتل العديد من الأشخاص في البلدين. وقامت وزارة الخارجية الإيرانية يوم الخميس (17 فبراير 2011)، باستدعاء سفير الجمهورية الإسلامية لدى مملكة البحرين، مهدي آقاجعفري، في إجراء وصفته بأنه يأتي «احتجاجاً على عمليات القتل الواسعة، التي يتعرّض لها الشعب البحريني، على يد النظام. في حين دعا الرئيس الأميركي باراك أوباما الحكومة البحرينية إلى التحلّي بضبط النفس بعد أن تجاهلت قوات الأمن التابعة لها في وقت سابق دعوة واشنطن لها بالهدوء ففتحت النار على المتظاهرين. وقالت وزارة الخارجية الأميركية إنها «تحذر مواطني الولايات المتحدة من ما يحدث الآن من اضطرابات سياسية واجتماعية في البحرين»، وتحثّهم على تأجيل سفرهم غير الضروري إلى البحرين في هذا التوقيت.

العودة للميدان السبت 19 فبراير

استمراراً لمشاهد صمود يوم الجمعة، ظلّ مستشفى السلمانية مكاناً بديلاً للاعتصام والاجتماع، ففي ساعات الصباح الأولى استمر تدفق المئات على مواقف السلمانية، رافعين شعارات سياسية ومتضامنين مع الطاقم الطبي المنتفض ضدّ قرار وزير الصحة وضدّ الإرهاب التي مورس بحقهم أثناء الهجوم على الدوار فجر يوم الخميس 17 فبراير. سحب الجيش البحريني مدرعاته من ساحة اللؤلؤة، التي كانت محوراً للاحتجاجات المناهضة للحكومة، وذلك بعد ساعات من إعلان جمعية الوفاق المعارضة أنها لن تقبل دعوة الملك إلى الحوار الوطني إلا بعد انسحاب الجيش ضمن إجراءات لتهيئة الأجواء لهذا الحوار، ونقلت وكالة رويترز عن عضو جمعية الوفاق مطر

إبراهيم مطر أن الجمعية التي – تمثّل كتلة المعارضة الرئيسية في البحرين – لا تشعر أن هناك رغبة جادة في الحوار، لأن الجيش منتشر في الشوارع. وأضاف أن السلطات عليها أن تقبل مفهوم الملكية الدستورية وأن تسحب القوات من الشوارع قبل بدء أي حوار، على أن يتمّ بعد ذلك تشكيل حكومة مؤقتة تضم وجوهاً جديدة ليس بينها وزيرا الداخلية والدفاع الحاليان. كما أعلن بيان حكومي أن ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أمر بسحب جميع قوات الجيش من شوارع البلاد، على أن «تواصل قوات الشرطة الإشراف على الأمن والنظام».

في عصر يوم السبت 19 فبراير تجمّع المئات في منطقة السنابس على إثر دعوة مسيرة جمعية الوفاق والجمعيات السياسية التي تمّ إلغاءها حسب الاتفاق مع ولي العهد البحريني. وانضم إليهم مئات أخرى من الجهة الشرقية للدوار، وكأن هناك مخططٌ لاقتحام الدوّار من عدة محاور، وهي نفسها التي وضعت أثناء الدعوة ليوم الغضب. واجهت قوات الأجهزة الأمنية المتظاهرين بأسلحتها، لكنها لم تفلح في ثني الشباب عن مواصلة طريقهم نحو الدوّار، والوصول نحو السياج الشائك الذي نصبته قوات مكافحة الشغب على بعد نحو نصف كيلومتر من الدوّار من جهة منطقة السنابس.

كان إبراهيم شريف أمين عام جمعية وعد ابراهيم شريف، أول من وصل من القيادات السياسية لدعم الشباب، يقف مع الشباب ملاصقاً حاجز الخطر، قبل أن يتّجه لرجال الأمن ويطلب من قائدهم السماح للشباب العزل بالاعتصام السلمي، ويخبرهم ألا أحد هنا ينوي إثارة أي نوع من أنواع الشغب. كانت قوات رجال الأمن تبدي تجاوباً في ما يبدو أنه مقدمة لانسحاب ينتظر أمر التفيذ، حيث صدرت أوامر لوحدات قوة الدفاع بالانسحاب من الموقع، وتبعتها قوات وزارة الداخلية [73]. في هذه الأثناء كانت الرسائل النصية وتغريديات توتير تنتشر وتدعو للحضور لمنطقة الدوّار. اضطرت شرطة مكافحة الشغب إلى الانسحاب بشكل سريع من دوّار اللؤلؤة، أمام إصرار حشود المتظاهرين على الوصول إليه. وتوجه المحتجون راكضين وهم يحملون الأعلام الوطنية نحو وسط الدوار، وأعادوا اعتصامهم فيه حتى قبل تمام انسحاب الشرطة، ولوّح المحتجون بأيديهم مودعين رجال الشرطة المنسحبين. وسرعان ما اكتظّ دوّار اللؤلؤة بعشرات الآلاف الذين احتفلوا بانتصار المحتجّين وأغلبهم من الشيعة. وأعيد نصب الخيام التي أزالها الجيش قبل يومين وبدأ الأطباء يستعدون لإقامة مراكز طبية ميدانية لمعالجة أي مصاب. في الوقت نفسه، دعا الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى إضراب مفتوح ابتداءً من يوم غد الأحد حتى تتحقّق مطالب المحتجين والسماح لهم بحرية التظاهر السلمي للتعبير عن هذه المطالب.

وفي أحد أهم المشاهد قبل الانسحاب، شوهد الشباب وهم يتقدّمون نحو السياج الشائك رافعين الورود، ومرّر أحدهم باقة من الورود لرجال الأمن من خلال الفتحات الصغيرة. صبية أخرى تجتاز السياج الشائك متجهة نحو رجال الأمن، تتقدّمها الورود.

كانت أغصان الورود مرتفعة، شاهقة. كل وردة ترتفع كانت تمرّر رسالة سلام أكثر، وترخي شوك السياج أكثر، وتهتك رهبة الآليات الغليظة أكثر، وتكسر عيون العساكر أكثر. وفور صدور قرار الانسحاب، انسحب رجال الشرطة ومكافحة الشعب، ورأي الجميع آليات الجيش تنسحب وسط تصفيق الجميع، وصرخات فرحهم وقفزاتهم وصلواتهم. الشباب يضعون خطواتهم الأولى داخل الدوار بين صارخ فرحاً، وساجد على الأرض، ومتقافز من شدة الفرح، بالأحضان، والأهازيج، الهتافات، الصلوات، التكبيرات، كانت لحظات لا تشبهها غير لحظات النصر.

من فورهم، قام الشباب بحملة تنظيف للميدان. لملة آثار الهجوم التي باغتت النيام قبل يومين: المئات من الطلقات المطاطية، المئات من أسطوانات الغازات المسيلة للدموع، أحذية أطفال هنا وهناك، ألعاب، دمى. جُمعت كلها في معارض صغيرة انتشرت في مساحات الدوّار. البعض راح يرسم على الأرض لوحة بالحجارة تقول: «نحب البحرين ونطالب بمصلحة كل شعبها».

وفي حدود الساعة الرابعة عصراً، أصدرت قيادة قوة الدفاع بياناً أعلنت من خلاله أنها أنهت مهمتها بنجاح وأن الوحدات سوف تعود لثكناتها. ولم تمضِ دقائق حتى كان الميدان مسرح فرحة عارمة لآلاف المتجمهرين الذين اتخذوا من خطاب ولي العهد ضماناً يكفل لهم حرية التجمع السلمي. هو التجمع نفسه الذي سيحاسبون عليه، في ما بعد دخول قوات درع الجزيرة في 16مارس. كل من وطأت قدماه الدوّار سيكون متهماً بالخيانة والعمالة والصفوية والمجوسية، وما لا يقال من الأوصاف، وسيواجه أشكالاً مختلفة من التحقيق أو التوقيف عن العمل أو الفصل أو الاعتقال والتعذيب، أو جميعها.

رجع المحتجون إلى الدوّار، وانتصروا على الدبابة والسلاح. مثلما ابتدأت الحكومة مرحلة جديدة؛ فقد دشّن المحتجون مرحلتهم الجديدة أيضاً. مع بداية ظلال المساء، صار الدوار ميداناً،

ليس مكاناً تدور حوله السيارات لتأخذ اتجاهها الذي تقصده، فقد أمسى مكاناً يدخله الناس ليُدينوا أجهزة النظام التي أتعبتهم من الدوران حول منطقة فارغة من المعنى الذي يعدهم بالأيام التي لم يعيشوها بعد. مع المساء صار الميدان منصة.

سيكون يوم 19 فبراير بداية فترة «هدوء أمني» تمتدّ أسابيع ثلاثة، قبل أن يواجهها النظام بقمع هستيري في منتصف شهر مارس. وستكون هذه الفترة، وما بعدها، مختبراً حقيقياً للجميع: مختبراً ميدانياً للقوى المعارضة (جماعات وجمعيات وأفراد) تختبر فيه اختلافها وترسم ملامح تعايشها المشترك، ومختبراً لشكل الدولة (مدنية، دينية، ملكية دستورية، جمهورية..) التي تتطلّع إليها الجماهير المطالبة بالتغيير، ومختبراً لردّ فعل المجتمع الذي يشهد التغيير كواقع قادم وملح، ومختبراً للجمعيات والمؤسسات الأهلية في تعاطيها مع الثورة والحدث والسلطة والشعب والإنسان، ومختبراً للسلطة في جدية ما تُخبر عنه بسيادة شعبها، وأخيراً مختبر للمثقّف في حقيقة مواقفه إزاء حريات الشعوب والعلاقة مع السلطة.

ملامح الدولة المدنية صارت تطرح نفسها بعدة أشكال داخل هذا المكان. نخلات الدوّار الواحدة والعشرين، تحوّلت إلى علامات تنوّع، بقدر ما هي علامات أصالة، وبقدر ما هي علامات شموخ. سريعاً ما تمّ ترقيم النخلات لتصير كل نخلة مقرّاً لكيان مختلف، خيمة عند كل نخلة، بل خيماً على امتداد المساحة المحيطة بالدوار، لهذا صار الدوّار أكبر، صار ميداناً حقيقياً. تكدّست الخيم، تلاصق بعضها بحب بعض، الناس كذلك كل من لديه مطلب احتجاجي سيجد له متسع في هذا الميدان، لا أحد يسأل أحد عن انتمائه وأصله أو فصله أو دينه أو مذهبه. الميدان هو المساحة الحرّة لممارسة فعل الاحتجاج الحرّ. لهذا جاء بعضها غاية في التعقّل وجاء بعضها غاية في التطرّف وكان بينهما كثير. لا أحد يتحكّم في الميدان ولا الناس، لا سيد غير علم البحرين الذي كنا نراه للمرة الأولى بهذا التألّق يرفرف رفعياً كبيراً مفتخراً. كلما ابتعدت الخيمات عن مركز الدوّار ومنصته الرئيسية، تنوّعت أكثر وتعدّدت. في هذا المكان ستجد لك متسعاً وترحيباً وحفاوة كيفما كنت، سنيّاً أو شيعياً، إسلامياً أو ليبرالياً أو علمانياً أو يسارياً أو شيوعياً أو زائراً من دولة أخرى. في لحظة الدوّار كنّا نعيش زمن (خارج الطائفة)، كان الدوار بما يجتمع فيه من أطياف تختلف حدّ التناقض، تجربة ميدانية في الخروج من الطائفة، والدخول في المدينة المتعددة والمتنوّعة. دوار اللؤلؤة الذي بقى يرفع شعاراً مدنياً يطالب بحقوق متساوية مكفولة للجميع، من دون النظر إلى الطائفة أو القبيلة أو الدين. كان الميدان حياة أخرى، يجعلك تشعر أن على هذه الأرض ما يستحقّ الحياة كما يقول محمود درويش.

مساء يوم السبت كان مناخاً مختلفاً، فعشرات الآف قد تجمّعت في منطقة الدوار تطالب بالديمقراطية، ومن أبرز ما أثير في المساء الديمقراطي مقابلة ولي العهد البحريني مع قناة CNN حيث أعرب عن تعازيه لذوي الشهداء وأن والده الملك قد فوّضه لبدء حوار مع المعارضة والمعتصمين وأنه سيضمن للمعتصمين البقاء في الدوّار بناءً على أن الإصلاحات التي تمّت طوال عشر السنوات الماضية لم تكن كافية، وتعهّد بمزيد من الإصلاحات. وفي ذات المساء، أيضاً صعد، الأمين العام لجمعية الوفاق، منصّة الدوار، يخطب في عشرات الآلاف التي احتشدت في الميدان. أُرسل عبر تويتر المقطع الأهم في خطابه: «نحن لا نريد دولة إسلامية، ولا دولة دينية، نريد دولة مدنية متحضّرة».

أما القيادي في تيار الوفاء الإسلامي الأستاذ عبد الوهاب حسين فقد كان له النصيب الأوفر في مساحة الميدان واعتبرت كلمته التي ألقاها في في دوار الشهداء عصر الأربعاء بتاريخ: 23/ فبراير . شباط 2011 / م من أهم الخطب السياسية التي ألقيت بعد العودة للدوّار حيث ركّز فيها على طبيعة الاختلاف في السقف السياسي بين قوى المعارضة وانحاز بشكل علني لخيار إسقاط النظام عبر ترسيخ شعار العشب يريد إسقاط النظام بدلاً من الملكية الدستورية ومن أهم ما جاء في ذلك الخطاب قوله « وأنبّه بأن الثوار الأحرار في مصر قد نجحوا في إسقاط نظام حسني مبارك، ولكن المعتقلين هناك قد بقوا في السجون، وقد نجح الثوار في مصر في تحرير بعضهم من خلال مداهمة المعتقلات، ولم يتمّ تحرير معظمهم. أما الثوار في البحرين فقد نجحوا بشكل سلمي في تحرير جزء كبير من المعتقلين في مرحلة مبكّرة من ثورتهم، وهذا دليل على وعيهم وحسن تصرفهم في قيادة الثورة وتوقيت تقديم المطالب، ولكن لا يزال الجزء الأكبر من المعتقلين في قبضة النظام، وعليكم أيها الثوار الأحرار أن تواصلوا بإصرار، وتصرّوا بعناد على إطلاق سراح جميع المعتقلين من دون استثناء ومن دون قيد أو شرط، وذلك قبل الدخول في أي شيء، وهذا شرط متفق عليه لدى كافة القوى السياسية.

أيها الأحبة الأعزاء: إن وجودكم في هذا المكان، ووجود هؤلاء المعتقلين الشرفاء المفرج عنهم بيننا، إنما تحقّق ببركة دماء الشهداء الأبرار، فكونوا أوفياء للشهداء، أكثروا من الهتاف بهم وفي تمجيدهم، ولتمتلئ الساحات بصورهم، وليس من الطبيعي وليس من السليم أن لا توجد صور الشهداء الأبرار بكثرة في هذا الميدان، وهو ميدان الشهداء، أرغب إليكم أن ترفعوا بكثرة صور

الشهداء في هذا الميدان، وفي كل الساحات والمسيرات والاعتصامات، ولا ترفعوا غير صور الشهداء والمعتقلين غير المفرج عنهم، ولا ترفعوا غير علم البحرين.

والنقطة الأخيرة: وهي أهم نقطة، أريد منكم وأرغب إليكم أن تستمعوا إليها بآذان واعية، وعقول وقلوب مفتوحة، وما سأقوله في هذه النقطة هو رأي، وهناك رأي آخر يُختلف معه، وعليكم أن تستمعوا للرأي الآخر، ثم تقرّروا. وأنا إذ أقول رأيي هذا وأعلن عنه، فإنما أفعل ذلك من باب الأمانة التاريخية، وإبراءً للذمة، وإرضاءً للضمير، والقرار لكم.

هناك سقفان في المطالب..

- سقف يطالب بإسقاط النظام.
- وسقف يطالب بالملكية الدستورية.

وأنا أعتقد: بأن إسقاط النظام هو أمر في غاية الإمكان، وإذا تخلّينا عن هذا المطلب، فإن مطلب الملكية الدستورية سيكون غير قابل للتحقق عملياً، حيث إن التفاوض مع السلطة من أجل إقامة النظام الملكي الدستوري، سيستغرق شهوراً لا أياماً أو أسابيع، مما يجعل الزخم الثوري يخبوا وقد يتلاشى، فتجري المفاوضات من دون الحاضنة الشعبية الثورية بزخمها العالي، مما يتيح للسلطة الفرصة لفرض إرادتها على المفاوضين، لاسيما وأن السلطة بيدها الجيش، والحرس الوطني، وقوات الشغب، والشرطة، وجهاز المخابرات، وأجهزة الدولة المختلفة، وسوف تسخرها جميعا من أجل فرض إرادتها على المفاوضين، وسوف تستفيد من الموالاة ومن البعد الإقليمي لتعمل على خفيض السقف، مما يمنع عملياً تحقق الملكية الدسنورية، وما سيتحقّق هو إصلاحات سطحية تفرضها المرحلة لا غير، وهي إصلاحات لن ترقى إلى مستوى طموح الثورة ونفسها وروحيتها وتضحياتها العظيمة، لتكون النتيجة: إننا نجحنا في تفجير الثورة، ولكننا فشلنا في تحقيق الحدّ الأدنى من أهدافها، وضيّعنا بسوء تصرّفنا الفرصة التاريخية الاستثنائية التي جعلت بأيدنا إسقاط النظام، فعلينا أن نُحسن تقدير الأمور، وأن نتصرّف بدقة وحكمة، ونكون عند مستوى المسؤولية الدينية والوطنية والإنسانية، فالقضية مصيرية، ونتائجها خطيرة للغاية، والتاريخ لن يرحم، والحساب بين يدي الله عز وجلّ عسير.

أقول لكم: إنني إذا كنت حيّاً سأذكركم، وإذا كنت ميتاً فاذكروني وترحّموا عليَّ، بأنكم إذا عملتم على إسقاط النظام بأساليب سلمية حضارية، فسوف تجدون ذلك واقعاً قائماً أمامكم، وإذا تخليّتم عن مطلب إسقاط النظام، فلن تتحقّق لكم الملكية الدستورية، وما سيتحقّق لكم هو مجرّد إصلاحات سطحية تفرضها المرحلة.

إننا إذا تخليّنا عن مطلب إسقاط النظام فسوف تكون هناك نتائج خطيرة، منها:

(1): لن تتحقّق لنا الملكية الدستورية.

(2): وسوف يتعزّز الانقسام في وسط الجماهير والقوى السياسية بشكل أقسى من السابق.

(3): وكل رمز أو طرف سياسي قد شارك في المفاوضات فإنه سوف يحترق سياسياً ولن تقوم له بعد ذلك قائمة.

(4): وسنضطر لتقديم تضحيات مادية ومعنوية وبشرية ضخمة، وقد لا تأتينا فرصة أخرى للتغيير.

اللهم اشهد أني قد بلغت. اللهم اشهد أني قد بلغت. اللهم اشهد أني قد بلغت.

وفي الختام: أؤكد أن هذا رأيي ومن أمثّل، وإذا نزلت الجماهير على مطلب الملكية الدستورية فلن نخالفها، وأرغب إلى الجميع بأن يقدّموا آراءهم، ثم يحتكموا إلى الجماهير، وينزلوا على قرارهم، فهذه الآلية هي السبيل الوحيد المنطقي للمحافظة على وحدة الصف، وتجنّب الأسوأ، ولا يمكن منطقياً ولا عملياً تحقيق الوحدة من خلال السعي لفرض رأي واحد على الجميع، وإقصاء الآراء الأخرى، مؤكداً أن القوى السياسية تلتقي مع بعضها، وتسعى للتفاهم والاتفاق، وأعتقد بأنها سوف تنجح في إدارة الاختلاف في الرأي، وتحفظ أمانة الثورة والتضحيات، ولن تفرط فيها . إن شاء الله تعالى . وعلى الجماهير أن لا تقلق من تعدّد الآراء ما دام الجميع يحتكمون إلى آلية واقعية صحيحة لمعالجة الاختلاف الطبيعي في الرأي، وهذا هو المطلوب، وليس المطلوب الدفع للقبول برأي أي كان، وإن كان مخالفاً لإرادة الجماهير، فهذا أمر غير واقعي، وفيه إشكالات دينية وحقوقية وسياسية عديدة، وهو خلاف الرشد والحكمة والمصلحة العامة.

وأما عن الفتنة الطائفية: فهي السلاح الأخطر بيد السلطة، إنها أخطر من الدبابات والمدرعات الأميركية ومن الرصاص الحيّ، ويجب علينا أن نتعاطى بدقّة وحكمة ورشد لإسقاط هذا السلاح الأخطر من يد السلطة لنصل جميعاً كمواطنين إلى برّ الأمان، وتحقيق ما نطمح إليه من الحرية والعدالة والديمقراطية والاستقرار والتنمية، ولا يصحّ منّا الاستسلام والقبول بالأمر الواقع.

أيها الأحبة الأعزاء: لا يصحّ منّا جميعاً أن نتعاطى مع المطالب المشروعة والعادلة لأبناء الشعب، بمنطق طائفي أن الشيعة لا يقبلون أو أن السنّة لا يقبلون، فهذا المنطق الأعوج لن يسمح لنا بالتفاهم والتقدّم إلى الأمام، ولن يحل أي من مشاكلنا الوطنية، بل سيخلق لنا المزيد من المشاكل، ولن يوصلنا إلا إلى الفتنة والخراب والدمار، وسيعزّز التخلّف والانقسام الطائفي بين المواطنين، وهذه جريمة وطنية وإنسانية، والمستفيد الوحيد من هذا المنطق غير المنطقي هي السلطة، لا المواطنون السنّة أو الشيعة، فيجب على كلّ العقلاء والشرفاء من أبناء هذا الوطن العزيز أن يتجنّبوا هذا المنطق غير المعقول، وأن يكون السعي منهم لتنظيم الوضع الجديد على أساس مفهوم المواطنة والعدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وذلك من خلال آليات موضوعية وذات مصداقية تقرّها المواثيق الدولية، وليس من الصحيح أبداً، وفي جميع الأحوال: النظام الديمقراطي الجديد ،أو الملكية الدستورية، أو ما هو دون ذلك أي تنظيم الوضع فيه على أساس طائفي.

الفصل الثالث:
ديمقراطية الميدان

خمسة قرارات أصدرها ملك البحرين لمواجهة حراك دوّار اللؤلؤة الديمقراطي. القرار الأول أصدره الملك يوم الثلاثاء 22/2/2011، وتضمّن أمراً بالإفراج عن مجموعة من السجناء، كما أمر بوقف كلّ القضايا التي تنظرها المحكمة، وفي اليوم التالي (23/2/2011 م) أعلنت الحكومة في بيان رسمي الإفراج عن 308 أشخاص، وذلك بعد العفو الذي أصدره. كما أعلنت أنها ستباشر التحقيق في مزاعم تتّصل بتعرّضهم لعمليات تعذيب. وكان من بين المفرج عنهم مجموعة الـ 23 الذين اعتقلوا في أغسطس/آب 2010 م بتهمة التّخطيط للإطاحة بالنظام الملكي باستخدام العنف. بعد ثلاثة أيام من هذا القرار، أصدر الملك قراراً آخر في يوم الجمعة 25/2/2011 أقال فيه أربعة وزراء بوصفهم «وزراء تأزيم» على خلفية الاحتجاجات الأخيرة التي تشهدها البلاد. والوزراء هم وزير شؤون مجلس الوزراء أحمد بن عطية الله آل خليفة، ووزير الصحة فيصل الحمر، ووزيري الإسكان إبراهيم بن خليفة آل خليفة، وشؤون الكهرباء والماء فهمي الجودر.

وفي يوم السبت 26/2/2011 أمر بإسقاط 25% من القروض الإسكانية على المواطنين، في اليوم نفسه أعلن وزير الداخلية راشد بن عبد الله آل خليفة في مؤتمر صحفي عن خطّة لتوظيف ٢٠ ألف شخص لتغطية احتياجات مختلف أجهزة وزارة الداخلية، وبعده بيوم واحد (الأحد 6/3/2011) أعلن وزير الإسكان البحريني (الجديد مجيد العلوي) عن خطط لبناء 50 ألف مسكن في البلاد بتكلفة لا تقلّ عن ملياري دينار (5.32 مليار دولار).

بعد أقل من شهر، سنرى أن الملك يُقلع عن مثل هذه القرارات، ويتّخذ أخطر قرار في تاريخ البحرين السياسي. ففي يوم الثلاثاء 15/3/2011 فرضت السلطات البحرينية حالة الطوارئ في البلاد على نحو فوري، ولمدة ثلاثة أشهر. وجاء في بيان تلي بالتلفزيون البحريني أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة كلّف قائد قوات الدفاع باتخاذ كلّ التدابير اللازمة لحماية سلامة البلاد والمواطنين. وفي الواقع، فقد كانت تلك التدابير بداية للسقوط في هاوية التطهير الطائفي والقمع الممنهج والإبادة الجماعية وهتك كافة أعراف المقدّسات والنواميس.

في كلّ الأحوال، فإن الفترة المنقضية بين أول أمر ملكي، وأمر فرض السلامة الوطنية؛ تخلّلت ديمقراطية شعبية أسسها الشعب في منطقة صغيرة جداً، هي منطقة دوّار اللؤلؤة، وعلى أنقاض الديمقراطية الشكلية. ديمقراطية لم يتحمّلها النظام، ولم يقدر على مجاراتها، إلا بأنواع من الحيل والالتفاف حول مطالبها، بغية الإجهاز عليها والقضاء على وتدها. يعالج هذا الفصل المرحلة الثانية من مراحل الثورة، ويتابع صعودها الضاغط سلمياً، مقابل تخطيط النظام وسعيه للإجهاز عليها، بداية من تأسيس تجمع طائفي، ونهاية بالاستعانة بقوات درع الجزيرة والحسم العسكري.

الممارسة الديمقراطية

تنوّعت أساليب ممارسة الديمقراطية في دوّار اللؤلؤة، وكان من الملاحظ أمام المراقبين أن أجواء الدوّار الليلية والصباحية تعجّ بالحراك السياسي المفعم بالحيوية، وتكاد تكون هذه الفترة هي الفترة الوحيدة التي خرج فيها شعب البحرين بكافة أطيافه يعبّر فيها عن وجهة نظره، مهما كانت، من دون خوف أو خشية. فمنذ مساء السبت 19 فبراير والجماهير تتدفّق إلى الدوّار، يبحثون عن بارقة أمل الديمقراطية وإنهاء الاستبداد. الحاضرون كانوا من مختلف الفئات الاجتماعية ومن مختلف التوجّهات السياسية.

أولاً:
المسيرات السلمية

شكلت المسيرات السلمية أبرز معالم ممارسة الديمقراطية، وهي التعبير عن الرأي بعيداً عن العنف، وعملاً بحق التظاهر السلمي. وطوال ثلاثة أسابيع – هي فترة الاعتصام في الدوار – سُجّلت أكثر من 30 مسيرة مختلفة، من حيث الفئات والحجم. ولأسباب منهجية، سنعرض بعض المسيرات حسب الجهات الداعية لها، وهي ثلاث جهات: الجمعيات السياسية المعارضة (7 جمعيات)، التنظيمات الشبابية (4 تنظيمات شبابية)، المجتمع المدني والأهلي (عشر فئات)

1. مسيرات الجمعيات السياسية

نظّمت الجمعيات السياسية المعارضة أربع مسيرات جماهيرية تعدّ الأضخم من حيث أعداد المشاركين فيها على الإطلاق، حيث يُقدّر عدد المشتركين في كلّ منها بأكثر من 100 ألف مشارك. الجمعيات المعارضة هي:

جدول الجمعيات السياسية المعارضة		
الجمعية	التوجّه السياسي	التحالفات السابقة
جمعية الوفاق الوطني	إسلامية	التحالف الرباعي/ التحالف

الإسلامية		السداسي
جمعية العمل الديمقراطي	يسارية	التحالف الرباعي/ التحالف السداسي
جمعية العمل الإسلامي	إسلامية	التحالف الرباعي/ التحالف السداسي
جمعية التجمع الوطني	ليبرالية	التحالف الرباعي/ التحالف السداسي
جمعية المنبر التقدّمي	ليبرالية	التحالف السداسي
جمعية	قومية	التحالف السداسي

مسيرة الوفاء للشهداء

يوم الثلاثاء 22 فبراير انطلقت المسيرة من مجمّع جيان متّجهةً ناحية الدوّار، وبحسب مراسل وكالة الصحافة الفرنسية، فقد امتدت الحشود الضخمة على نحو ثلاثة كيلومترات في وسط المنامة في شارع رئيسي يؤدّي إلى ميدان اللؤلؤة [74]. وانضم الآلاف من المتظاهرين بينهم عدد كبير من النساء إلى المسيرة عبر الشوارع التي تؤدّي إلى شارع المسيرة. تزامنت المسيرة السابقة مع مشاركة عدّة آلاف من المشيعين صباحاً في جنازة الشهيد رضا بوحميد الذي قتل برصاص الجيش البحريني يوم الجمعة 18 فبراير، وحمل المشيّعون جثمان القتيل رضا محمد وطافوا به شوارع قرية المالكية، وهم يلوّحون بأعلام البحرين، ويردّدون هتافات تدعو للوحدة الوطنية. على إثر تصاعد الاحتجاج بحشود ضخمة وغير مألوفة، أعلنت الحكومة البحرينية في يوم الأربعاء 23 فبراير في بيان رسمي الإفراج عن 308 أشخاص وذلك بعد عفو أصدره الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وكمحاولة للتضليل، فقد صيغت عبارة العفو على أنها جاءت استجابة لمطالب رفعها موالون للحكومة في تجمّع جامع الفاتح، حيث دعا الشيخ عبداللطيف المحمود لإطلاق سراح معتقلي الرأي في البحرين، وبحسب التسريبات فإن هذا المطلب لم يكن مدرجاً في الخطاب المعدّ للإلقاء، إلا أن رسالة قصيرة مُرّرت قبل إلقاء الكلمة جاءت من الديوان الملكي تمّ إدراجها في نص الخطاب. استقبال المعتقلين المفرج عنهم كان احتفالاً بعدالة قضيتهم وبراءتهم من التهم المنسوبة إليهم ظلماً والمنزوعة بأدوات التعذيب الرهيبة، فكان حضروهم إلى الدوّار عبارة عن مسيرة ضمّت عدة آلاف اتجهت للدوّار، وعبّر هؤلاء المفرج عنهم عن دهشتم لما يحدث. وفي خطوة مفاجئة، أعلن الديوان الملكي أن يوم الجمعة 25 فبراير هو يوم حداد وطني على أرواح من قتلوا في الأيام الماضية، ولعل الصدفة أو هي الشيء نفسه أن مساء الخميس تمّ الإعلان عن وفاة والدة ملك البلاد الشيخة موزة إلى جانب إعلان الحداد. ووفقاً لتقرير لجنة تقصّي الحقائق المستقلة؛ فقد بلغ عدد المتواجدين في هذه المسيرة أكثر من 150 ألف متظاهر [75] كما أشار التقرير إلى أن مجموعة من منتسبي وزارة الداخلية قد انضمّوا للمعتصمين، وأعلنوا عن دعمهم لمطالب المتظاهرين وتنازلوا عن الخدمة في النظام الأمني البحريني.

مسيرة الوحدة الوطنية

نُظّمت بتاريخ 1 مارس انطلاقاً من السلمانية ناحية الدوّار [76]. وبحسب وكالات الأنباء، نظّم آلاف البحرينيين في المنامة مظاهرة جديدة مناوئة للسّلطة، شدّدوا فيها على الوحدة بين السنّة والشيعة، في وقت نفتْ فيه السعودية أن تكون أرسلت دبابات إلى البحرين لكبح المظاهرات هناك. وسار المتظاهرون من منطقة السلمانية إلى دوّار اللؤلؤة، مركز الحركة الاحتجاجية المتواصلة منذ 14 فبراير/ شباط، وهم يهتفون «أخوة أخوة، سنّة وشيعة». وسار المحتجون في صفين منفصلين، الأول للرجال والثاني للنساء اللواتي طغى اللون الأسود على ملابسهن. وسارت مجموعة من المقعدين في مقدمة المظاهرة التي مرّت بالشارع الذي شهد مقتل متظاهرين برصاص الشرطة قبل نحو أسبوعين.

مسيرة اسقاط الحكومة

[77]

نُظّمت بتاريخ 4 مارس من مبنى الخارجية مروراً بالمرفأ المالي ونهاية بالدوّار[77]. طالب آلاف البحرينيين في مسيرة حاشدة ذاك اليوم دعت إليها الجمعيات السياسية المعارضة بإسقاط الحكومة وتنحية رئيسها خليفة بن سلمان آل خليفة الذي يتولى هذا المنصب منذ أربعين عاماً. وشارك في المسيرة، حركة حقّ – بزعامة حسن مشيمع – وتيار الوفاء الإسلامي بزعامة عبد الوهّاب حسين اللذين خرج بعض أعضائهما من السجن الأسبوع الماضي في إطار ما وصف بتهيئة أرضية للحوار الوطني. وبدأت المسيرة عند مقرّ الحكومة البحرينية وسط العاصمة المنامة، وسارت في أحد أهم الشوارع الرئيسة باتجاه دوّار اللؤلؤة – مركز المعتصمين – مروراً بمرفأ البحرين المالي بعد أن أغلقت الشوارع الواقعة في المنطقة. وردّد المشاركون هتافات تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية، على رأسها إقالة الحكومة ومحاسبة من وصفوهم بالمفسدين فيها، كما شدّدوا على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية بين السنّة والشيعة وعدم الانجرار وراء أي فتنة طائفية بين المواطنين. ووصف بيان صادر للمسيرة – وقّعت عليه الجمعيات التسع صاحبة الدعوة للتظاهر – الحكومة بالمستبدة والفاسدة وغير الجديرة بثقة الشعب، لأنها لم تكن أمينة على مصالحه في أي من الأوقات.

الاعتصام أمام مقرّ الحكومة

يوم الأحد بتاريخ 6 مارس، تجمّع الآلاف أمام مبنى الحكومة في القضيبية، حيث كان من المقرّر عقد جلسة رئاسة الوزراء الأسبوعية للمطالبة باستقالة الحكومة، وتأكيد رفض أي حوار قبل استقالة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وخلال الاعتصام وقف كلّ من الأمين العام لجمعية الوفاق والأمين العام لجمعية العمل الديمقراطي (وعد) أمام بوابة مبنى الحكومة حاملين باقة ورود ولافتة مكتوبة عليها لا سنيّة لا شيعية، لتأكيد الطابع الوطني للمطالبة، وألقى الشيخ علي سلمان في نهاية الاعتصام كلمة أكد فيها أن الحكومة ستلجأ في الأيام المقبلة إلى استخدام ورقة الطائفية بعد فشل الورقة الأمنية[78].

مسيرة إسقاط دستور 2002

وقد نُظّمت في 11 مارس، انطلاقاً من مجمّع السيف التّجاري ناحية الدوّار، حيث احتشد عشرات الآلاف من المواطنين في مسيرة انتهت عند دوّار اللؤلؤة بالمنامة، وحمل المتظاهرون رجالاً

ونساءً شعارات تدعو إلى «إسقاط دستور 2002»، والتوافق على دستور عقدي جديد للبحرين، حاملين أعلام البحرين بكثافة، بالإضافة إلى رفعهم شعارات تشير إلى إخفاقات الحكومة على مدى 40 عاماً، ودعوتها إلى الاستقالة استجابة لصوت شريحة كبيرة من الشعب، وردّد المحتشدون الكثير من الشعارات التي تؤكّد الوحدة الوطنية ورفض «حملات الفتنة الطائفية التي يغذّيها من لا يحب الخير للبحرين، بحسب الشعارات التي رُفعت خلال المسيرة المذكورة».

وقد امتدّ ذيل المسيرة الحاشدة من إشارات السيف، فيما وصل رأسها إلى دوّار اللؤلؤة على مساري الشارع ذهاباً وإياباً، للمنطقتين المذكورتين، أي على ستة مسارات في الشارعين، مغطّين مسافة لا تقل عن 3.5 كيلومتر. وأعلنت الجمعيات باسم الجماهير التي حضرت المسيرة الحاشدة رفضها لـ «دستور 2002 واعتبرته ساقطاً»، مطالبة بـ «دستور جديد للبلاد تصوغه جمعية تأسيسية منتخبة لتخرج البلاد من نفق الاستبداد لتصبح عضواً أصيلاً في عالم الأمم الحرّة الديمقراطية المتمدّنة. وأشار بيان الجمعيات أن «دستور 2002»، جاء خلافاً للتعهدات التي وضعت في الميثاق قبل الاستفتاء عليه، وهي التعهّدات التي أكدت ما طالب به الشعب بأن يكون مجلس النواب المنتخب هو المجلس الذي يقوم بالتشريع والرقابة فيما يقتصر دور مجلس الشورى على الاستشارة فقط. وأردفت الجمعيات السبع «الدستور حوّل من حيث النصوص والممارسة دور السلطة التشريعية إلى دور ثانوي تابع للحكم، وتحوّل مجلس النواب إلى مجلس لإبداء الآراء والرغبات، فلا يستطيع مجلس النواب القيام بأي إصلاح دستوري أو سياسي، أو أن يحمي أراضي الدولة ويمنع الاستيلاء على ثروات الشعب، أو أن يقوم بتوزيع عادل للثروة والمداخيل النفطية الهائلة بعد ارتفاع أسعار النفط، أو أن يمنع التعدّي على حقوق الناس وحرياتهم بعد أن انبعث التعذيب من جديد [79]».

2. مسيرات التنظيمات الشبابية

إحدى الحقائق التي أبرزها الربيع العربي هي ظهور فاعلين جُدد على الساحة السياسية، ينافسون الفاعلين التقليدين، سواء أكانوا شخصيات سياسية أم أحزاب وحركات وجماعات سياسية تمتهن العمل السياسي منذ فترات طويلة. وإذا ما عُرّف الربيع العربي بأنه زمن جديد؛ فإن الفاعلين فيه هم فاعلون جدد أيضاً، لهم مطالبهم وأدواتهم وطريقتهم الخاصة في ممارسة السياسة وصياغة تطلعات اجتماعية تدور حول الحرية والكرامة والعدالة. الفاعلون الجدد يمثّلون تشكيلات شبابية غير

متجانسة اجتماعياً أو سياسياً، يرتبطون عبر وسائل الاتصال الحديثة، هدفهم الوحيد هو استبدال الأنظمة السياسية القائمة بأنظمة ديمقراطية حديثة.

يقودنا هذا إلى تأكيد أن ما حدث في البحرين من ثورة ويوم غضب؛ لم يكن ليحدث لولا وجود هذه التنظيمات والتشكيلات الشبابية الصاعدة والمؤثّرة في تحريك الأوضاع بفاعلية أكبر من الفاعلين القدماء والفاعلين التقليدين. وفي الحقيقة، فإن تأثير التنظيمات الشبابية في معظم بلاد الربيع العربي كانت أقوى جماهيرياً وأشد حماسةً وتصلّباً في المطالبة بالديمقراطية الحقيقة من الفاعلين التقليدين، وذلك عبر شعار واضح هو «الشعب يريد إسقاط النظام»، الذي تحوّل إلى حركة ميدانية تنتج ممارسات غير مألوفة في العمل السياسي.

المطالب التي رُفعت قبل يوم الغضب من قبل التنظيمات الشبابية كانت إصلاحية، لكنها متقدّمة، وكان أبرزها الدعوة لكتابة دستور عقدي للبحرين يضمن الفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث، ويضمن استقلالية وشعبية السلطة التشريعية والقضائية، إلا أن هذه المطالب سرعان ما شهدت تغييراً جوهرياً بعد الخميس الدامي 17 فبراير، واختصره الشعار الشّعبي: «من بعد الخميس أوقفنا الكلام الشعب يريد إسقاط النظام».

بالرغم من نصب الخيام، وإقامة الاعتصام الدائم في الدوّار، لم تظهر تلك التشيكلات بشكل علني، أو بشكل منظّم تماماً، واستغرق الأمر بعضاً من الوقت. في الممارسة العملية اليومية في دوّار اللؤلؤة؛ كانت تظهر تسميات عديدة وتدور أحاديث علنية وغير علنية حول الأيام المقبلة، وكيفية التعامل مع المتغيرات، وخصوصاً مع تزايد الحضور الجماهيري في الدوّار، واعتلاء المنصّة فيه. بعد يومين من الاعتصام، كانت الحكومة مستعدّة للإجهاز على الاعتصام ومن فيه عبر عملية شاملة. حوصر المحتجون ومُنعت الأطقم الطبية من الوصول إليهم، وانتشر الجيش في العاصمة وضواحيها. عملية وحشية دفعت بالمعارضة إلى الانسحاب من مجلس النواب. ووسط تنديد محلّي ودولي أمام استباحة الدماء؛ أطلق وليّ العهد مبادرة للحوار بتكليف من الملك وبترحيب دولي وخليجي، وأمر بسحب الجيش من العاصمة. عاد الهدوء الحذر، واستعاد المحتجّون شارعهم ودوارهم.

قادت الجمعيات السياسية فترة ما بعد المجزرة، فقدّم أعضاء جمعية الوفاق استقالتهم من مجلس النواب وتصدّروا التصريحات الإعلامية، لكنهم لم يكونوا ميدانيين، فنشطت التشيكلات الشبابية مرة أخرى وبكثافة في الدعوة للعودة للدوار والإعلان عن بداية مرحلة جديدة تحت شعار الشعب يريد إسقاط النظام، وهنا بدأت هذه التشيكلات أكثر وضوحاً وتمايزاً عندما استطاعت أن تعود للدوّار، وتجبر القوات الأمنية وقوات الجيش البحريني على التنازل والانسحاب، وأن يظهر ولي العهد مباشرة على تلفزيون البحرين، داعياً إلى الحوار وسحب القوات من الشوارع، والسماح بالتظاهر.

أضاف مشهد تصدّي شباب ثورة 14 فبراير لقوات الجيش وكسر حاجز الخوف قوّةً سياسية وقيادية للتشيكلات الشبابية، وإليها نُسب فضل العودة للدوار مرة ثانية، وبدلاً من إشعال يوم غضب واحد؛ تحوّل المطلب إلى مطلب ثوري بامتياز. لقد استطاعت ديمقراطية الدوار أن تكون ديمقراطية حقيقية تسمح بالتعددية والحرية في طرح الآراء مهما كانت، فطرحت الجمعيات السياسية مطالبها ممثّلة في الملكية الدستورية، وطرحت التشيكلات الشبابية رؤيتها السياسية ممثلة في بيان سياسي بتاريخ 19 فبراير موقع من (شباب 14 فبراير، أحرار 14 فبراير/ دعم 14 فبراير/ شهداء 14 فبراير/ شباب ميدان الشهداء) طالبوا فيه بما يلي:

أولاً: الإطاحة بنظام آل خليفة القمعي بالكامل، فلا ملكية دستورية ولا دستور عقدي، فالشعب هو الذي سوف يختار النظام الذي يخضع له ويصيغ دستوره، في عملية استفتاء عام تحت إشراف منظمات وهيئات مستقلة محلية ودولية.

ثانياً: محاكمة أزلام النظام الخليفي ومرتكبي المجازر على جرائمهم ضدّ شعب البحرين، ومحاكمة العصابة والتنظيم السري الذي تمّ الكشف عنه في تقرير البندر والإطلاق الفوري للمعتقلين السياسيين، وتعويض أسر الشهداء بتعويضات معنوية ومادية وردّ الاعتبار لهم.

ثالثاً: استعادة ما تمّ سرقته من قبل أزلام النظام من أموال وأراضي لخزانة الدولة.

رابعاً: إلغاء جميع ما تمّ من تجنيس سياسي على أساس طائفي وسياسي وإيقاف محاولات التغيير الديمغرافي.

خامساً: إلغاء جميع أشكال التمييز والتهميش وإقامة نظام عادل قائم على التساوي بين المواطنين.

سادساً: تشكيل جيش شعبي من المواطنين وإقالة المرتزقة والأجانب من الجيش الحالي ومحاسبة الذين قاموا بالمجازر الجماعية ضد شعبنا في يوم الخميس الدامي والجمعة السوداء.

سابعاً: تشكيل حكومة انتقالية سريعة تمهيداً للحكومة الوطنية القادمة التي تمثّل الشعب تمثيلاً عادلاً، ووضع جدول زمني لكل التغييرات والإصلاحات المطلوب القيام بها.

هكذا إذاً وتحت فوهة البنادق والمدرّعات، تشكّل أول تنظيم شبابي موحّد، وبرز بوصفه فاعلاً جديداً في المجال السياسي، وبتسارع الأحداث السياسية، تأكّدت قوته السياسية والميدانية، إلا أن ثمّة مفصلين أبرزا الائتلاف قوةً ملموسةً ومؤثّرة وذات وزن شعبي وقيادي. الأول: توسّع الفعل الثوري خارج منطقة الدوّار، والثاني: هو إخلاء الدوّار وإعلان السلامة الوطنية.

في الحدث الأول، كانت وجهة نظر الجمعيات السياسية المعارضة هي البقاء في منطقة الدوّار، والإبقاء على مظاهر الاعتصام السلمي فيها، في حين أن دُعاة يوم الغضب 14 فبراير كانوا يرون أن أسلوب الضغط الشعبي يحتاج إلى مزيد من التوسع وإثبات القوة، وهذا لا يحدث إلا عبر ضخّ مزيد من الفعاليات المساندة للاعتصام المركزي. كان هذا الاختلاف متوقّعاً وضرورياً لتمايز ائتلاف 14 فبراير عن سائر القوى السياسية التقليدية القديمة، بما فيها الحركات غير المرخّصة كحركة حقّ وتيار الوفاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضغط العنصر الزمني بدأ يأخذ مداه مسبّباً بلبلة في الوسط الشعبي حول وجود مفاوضات وخطط لإنهاء الزخم الثوري. وربما كان الخلاف حول مسيرة الديوان الملكي ومسيرة محاصرة تلفزيون البحرين والعصيان المدني بمحاصرة المرفأ المالي؛ أبرز الأحداث التي شكّلت اختلافاً استراتيجيا بين التنظيمات الشبابية وبين الجمعيات السياسية. وقد اتخذت الجمعيات السياسية مواقف سلبية ناحية هذه الممارسات والمسيرات، معتبرة إياه تصعيداً غير مبرّر، في حين كانت التنظيمات الشبابية ترى أن الفعل السياسي يجب أن يكون ضاغطاً ومؤثّراً، بدل الاستجداء والتفاوضات غير المثمرة.

ابتدأت أفعال ائتلاف 14 فبراير (شباب 14 فبراير /أحرار 14 فبراير/ دعم 14 فبراير/شهداء 14 فبراير/ شباب ميدان الشهداء) بالدعوة إلى مسيرات أسبوعية في مناطق حسّاسة، وتسيير مظاهرات ضخمة من الدوّار إلى تلك المناطق والمراكز الرسمية، مثل مبنى الأمن الوطني، ومبنى تلفزيون البحرين، ومبنى وزارة الداخلية والديوان الملكي، وأقواها محاصرة قصر الصافرية. وفي الحقيقة، كانت هذه المسيرات الجماهيرية أفعالاً سياسية تؤكّد تمايز الفاعلين الجدد عن نظرائهم

التقليدين، وترسّخ مطلبهم القاضي بإسقاط النظام باعتبار ذلك خطوةً أولى لبناء الديمقراطية والدولة الحديثة.

في مسار الفعل السياسي، وضعت التنظيمات الشبابية برنامجاً حافلاً للمسيرات والاعتصامات، طوال أسبوعين كان الاسبوع الأول تحت عنوان أسبوع تضيق الخناق صادر عنْ: شباب 14 فبراير/ أحرار 14 فبراير/ دعم 14 فبراير/شهداء 14 فبراير وشملت الفعاليات ما يلي:

ابتدأ من يوم الأحد: 6 مارس/ آذار 2011 م: الاعتصام أمام مبنى رئاسة الوزراء بمنطقة القضيبية، ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً حتى الواحدة ظهراً. يوم الأحد ليلاً: 6 مارس/ آذار 2011 م: التوسّع والمبيت أمام مبنى المرفأ المالي ابتداءً من ليلة الأثنين، حيثُ ستُنصب بعض الخيام وبعض المقرَّات لتقديم الدعم اللوجستي الكامل للمعتصمين.

يوم الاثنين: 7 مارس/ آذار 2011 م: اعتصام نشطاء حقوق الإنسان أمام السفارة الأميركية بتمام الساعة التاسعة صباحاً.

يوم الاثنين: 7 مارس/ آذار 2011 م: الاعتصام الجماهيري أمام مبنى التحقيقات الجنائية "العدلية" بتمام الساعة الثالثة عصراً.

يوم الأربعاء: 9 مارس/ آذار 2011 م: مسيرة جماهيرية تحت عنوان"لا للتجنيس السياسي"، حيثُ ستنطلق المسيرة من أمام جامع رأس رمان إلى وسط شارع المعارض، ومنْ ثُمَّ العودة لتطويق مبنى إدارة الهجرة والجوزات.

يوم الخميس: 10 مارس/ آذار 2011 م: الاعتصام الجماهيري الحاشد أمام مبنى الأمم المتحدة بتمام الساعة الثالثة عصراً، مطالبين السيد الأمين العام للأمم المتحدة بالضغط على النظام البحريني من أجل التنحي والرحيل.

يوم الجمعة: 11 مارس/ آذار 2011 م: المسيرة الكبرى تحت عنوان; «جمعة السقوط» حيثُ ستنطلق المسيرة من أمام مبنى مدرسة تعليم السياقة بتمام الساعة الثالثة عصراً، وستزحف الجماهير نحو الديوان الملكي.

يوم السبت: 12 مارس / آذار 2011 م: مسيرة الأكفـــان. سيُعلن عنْ تفاصيلها لاحقاً.

أما الأسبوع الذي تلاه فكان تحت عنوان (أسبوع التطويق) يبتدأ من يوم:

الأحد: 13 مارس/ آذار 2011 م ويشمل:

1. الدعم والمشاركة الواسعة لخطوة المعتصمين في تطويق المرفأ المالي ابتداءً من الساعة الثانية عشر ظهراً.

2. الدعم والمشاركة الواسعة لخطوة الجمعيات في تطويق مبنى رئاسة الوزراء بالقضيبة ابتداءً من الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً.

3. الدعم والمشاركة الواسعة في مسيرة التجمّع العمالي المحشَّدة للاضراب العام والتي ستنطلق من ميدان الشهداء إلى مبنى السفارة البريطانية بتمام الساعة الثالثة عصراً.

الاثنين: 14 مارس/ آذار 2011 م:

1. اعتصام أمام السفارة البريطانية بتمام الساعة العاشرة صباحاً، وتسليم سعادة السفير البريطاني رسالة تتضمنُ طلباً لإتخاذ موقفاً مشرفاً وداعماً للشعب البحريني.

2. الدعم والمشاركة الفاعلة والكبيرة في مسيرة عوائل الشهداء وضحايا التعذيب والتي ستنطلق من ميدان الشهداء إلى مبنى جهاز الأمن الوطني، وعنصرُ المفاجئة سيكونُ حاضراً في المسيرة.

الثلاثاء: 15 مارس/ آذار 2011 م:

1. الدعم والمشاركة الواسعة في المسيرة الكبرى التي دعى لها المجلس الإسلامي العلمائي والتي ستنطلق بتمام الساعة الثالثة عصراً من جامع رأس رمان إلى مركز الفاتح الإسلامي وإقامة صلاة موحدة بين أبناء الطائفتين الكريمتين.

الأربعاء: 16 مارس / آذار 2011 م:

تطويق جميع مراكز الشرطة في كافة أنحاء البحرين وفي وقتٍ واحد.(ستُنشر الخارطة التفصيلة قريبا لجميع المناطق والقرى).

الخميس: 17 مارس/ آذار 2011 م:

الاعتصام الحاشد والكبير أمام مبنى هيئة الاذاعة والتلفزيون بتمام الساعة السابعة والنصف مساءً، حيثُ سيتُمّ الاحتفال بافتتاح قناة ثورة شباب 14 فبراير لتكون وجه البحرين المشرق، عوضاً عن قناة العيون العوراء، كما ستبثّ القناة من موقع الاعتصام العديد من كلمات الرموز والشخصيات، وستبثّ أيضاً عمل مسرحي على الهواء مباشرة.

الجمعة: 18 مارس/ آذار 2011 م:

المسيرة الجماهيرية الكُبرى تحت عنوان «جمعة الورود»، حيثُ ستنطلق المسيرة من أمام دوّار منطقة بوري بتمام الساعة الثالثة عصراً، وستزحفُ الحشود المحمَّلة بالورود إلى «معسكر الضلع»، لنُهدي إلى جيشنا الوطني الورود، ونطلبُ من ضبَّاط الجيش الأصلاء موقفاً مسانداً لأبناء الشعب، والتخلِّي بأسرعِ وقت عن الطاغية حمد، ففي ذلك صلاحٌ لأبناء الطائفتين الكريمتين.

السبت: 19 مارس/ آذار 2011 م:

المسيرة الكبرى تحت عنوان «سبت التحرير ». سيُعلن عن تفاصيلها لاحقاً.

الاعتصام أمام مجلس الشورى والنواب

في يوم الاثنين 28 فبراير، تمّت الدعوة للاعتصام أمام بوابة مجلس الشورى بهدف محاصرته «احتجاجاً» على صمته على ما حصل منْ انتهاكات جسيمة. حيث شكّل مئات المتظاهرين سياجاً بشرياً أغلقوا به بوابات مبنى البرلمان الثلاث، لمنع دخول أعضاء مجلس الشورى لعقد جلسة اعتيادية صباح ذلك اليوم. وردّد المتظاهرون شعارات تطالب بإسقاط الحكومة، وتشدّد على تلاحم الشعب البحريني بين سنّة وشيعة، وهي نفس الشعارات التي تضمّنتها لافتات حملوها كتب على بعضها «نطالب بإسقاط مجلسي الشورى والنواب». وقال مسؤول بالبرلمان من داخل المبنى أن ثمانية أعضاء فقط بينهم رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح؛ تمكّنوا من الدخول منذ الصباح، قبل وصول المحتجّين للبرلمان، لكن باقي الأعضاء لم يتمكّنوا من الدّخول. علماً أن مجلس الشورى البحريني يعدّ الغرفة الثانية المعيّنة من المجلس الوطني (البرلمان) ويتكوّن من أربعين عضواً يتمّ تعيينهم بأمر ملكي، وحتى يتحقّق النصاب اللازم لانعقاد الجلسات، يشترط حضور 21 عضواً. وعند انتهاء اعتصام المحتجّين الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم، دخل أعضاء آخرون، وهو ما مكّنهم من عقد الجلسة التي شهدت مطالبة من العضوة لولوة العوضي بتشكيل لجنة شورية لمساعدة السلطة التنفيذية للنظر في مطالب المحتجّين.

مسيرة كسر القيود «محاصرة وزارة الداخلية»

يوم الأربعاء 2 مارس كانت مسيرة «كسر القيود»، وهي مسيرة انطلقت من دوّار اللؤلؤة باتجاه مبنى وزارة الداخلية «القلعة» للمطالبة بإطلاق سراح كل السجناء السياسين، وعلى رأسهم الناشط الوطني محمد بو فلاسه. وخرجت المسيرة الحاشدة من منطقة السلمانية غربي العاصمة

المنامة باتجاه وزارة الداخلية، وهي المرة الأولى التي تصل إليها المسيرات. وردّد المشاركون هتافات طالبوا فيها باستقالة وزير الداخلية بسبب ما اعتبروه استخداماً مفرطاً للقوّة بحقّ المتظاهرين. وجابت المسيرة الشوارع المحاذية لمبنى الداخلية، أو ما يعرف بمبنى «القلعة»، الذي يضمّ جهاز الأمن الوطني ومنشآت وزارة الداخلية، بينما احتشدت قوات مكافحة الشغب والقوات الخاصة داخل أسوار الوزارة، لكن المسيرة خرجت عن المنطقة في اتجاه دوّار اللؤلؤة من دون وقوع مصادمات[80].

مسيرة محاصرة هئية التلفزيون

عقب صلاة الجمعة 4 مارس، نظّمت التنظيمات الشبابية مسيرة سلمية من أمام وزارة العمل متجهة ناحية مبنى الإذاعة والتلفزيون لتلتقي مع مسيرة أخرى انطلقت من أمام مبنى الجهاز المركزي للمعلومات، حيث كان الهدف تطويق مبنى هئية الإذاعة والتلفزيون استنكاراً على الانحياز الأعمى، والتحريض الطائفي الذي يقوم به تلفزيون البحرين. وقد قُدّر عدد المتظاهرين بأكثر من عشرة آلاف متظاهر، ألقى فيهم الشيخ محمد حبيب كلمة قصيرة في نهاية الاعتصام[81].

مسيرة التحقيقات الجنائية

الاثنين 7 مارس لفَّت حشود جماهيرية مبنى إدارة التحقيقات الجنائية بالعدلية في مسيرة داعمة للمطالب التي تُرفع في دوّار اللؤلؤة، ولوحظ غياب التواجد الأمني في المنطقة، باستثناء تواجد أعداد من قوات مكافحة الشغب داخل المبنى[82]. وبدأت المسيرة بانطلاق حشود من دوّار اللؤلؤة باتجاه مبنى التحقيقات لتلتحق بمسيرة أخرى كانت موجودة قرب المبنى، والتحمت المسيرتان معاً مشكلتين طوقاً بشريّاً في محيط المبنى. ورفع المشاركون خلال المسيرة الكثير من المطالب يتصدّرها تغيير الحكومة وتشكيل حكومة مؤقّتة، وضمان انتخاب الحكومة من الشعب، والعمل على تعديل الدستور بما يلبّي طموحات الشعب البحريني. وشدّد المشاركون في المسيرة على ضرورة أن تؤخذ هذه المطالب وغيرها في الاعتبار عند الحديث عن الحوار الوطني الذي يعوّل عليه الكثيرون لإخراج البحرين من الأزمة السياسية التي تمرّ بها. وخلال التجمّع عند مبنى التحقيقات الجنائية ألقى الشيخ محمد حبيب المقداد كلمة طالب فيها بالإفراج عن باقي المعتقلين. وتطرّق المقداد إلى الحديث عن البُعد الطائفي الذي بدأ يطغى على الساحة السياسية في البحرين، وأكّد أن البحرينيين بسنّتهم وشيعتهم يتوافقون على مطالب الإصلاح، نافياً أن تكون هذه الاحتجاجات الشعبية تهدف

إلى طغيان طائفة على حساب طائفة أخرى أو تحقيق مكاسب طائفية. وشدّد على أن هذا التحرّك الشعبي يسعى إلى توفير الحياة الكريمة التي يستحقّها جميع أهل البحرين باختلاف طوائفهم وانتماءاتهم[83].

مسيرة الديوان الملكي

الجمعة 11 مارس، قبل انطلاق المسيرة الاحتجاجية تجاه الديوان الملكي، عبّرت وزارة الداخلية البحرينية عن قلقلها من تدهور الأوضاع في البلاد، وقالت في بيان: «إن الوضع الداخلي في ظلّ بعض التصرّفات والأحداث التي شهدتها البلاد مؤخّراً يدعو إلى القلق والتوتّر، مما قد يسبّب إحداث فتنة وتدهوراً أمنياً»، مضيفة: «الأمر الذي تحذر معه الوزارة من التمادي في مثل تلك الأفعال غير المسؤولة». وأضافت الوزارة في بيان نشرته وكالة أنباء البحرين: «في هذا الإطار فإن ما يحاول البعض القيام به اليوم من مسيرة إلى منطقة الرفاع إنما هو عمل يهدّد الأمن والسلم الاجتماعي نظراً للتداعيات الخطيرة التي تنجم عن مثل هذه التصرّف.. وخصوصاً في ظل إعلان الأهالي رفضهم وعدم السماح بتلك المسيرة، الأمر الذي قد يؤدّي إلى صدام بين أبناء الوطن الواحد». وأكّدت الوزارة أنه «في ظلّ هذه الأوضاع ومن منطلق الواجب في الحفاظ على السلم الأهلي» فإن «قوّات حفظ النظام سوف توجد لمنع أي صدام قد يحدث بين الأهالي، لا سمح الله». وعلى الرغم من الدعوات إلى إلغاء تلك المسيرة، احتشد آلاف من الشيعة البحرينيين، في منطقة عالي، للتوجّه في مظاهرة حاشدة إلى حي الرفاع، حيث يعيش سنّة وأفراد من الأسرة الحاكمة. وبينما كان المحتجّون يتوجهون إلى حي الرفاع، تجمّع قرب برج الساعة في الرفاع نحو ألف من السكان السنّة مسلّحين بهراوات وسكاكين لحماية الحي ومنع مرور المتظاهرين، بينما وقفت قوات الأمن في الوسط لمنع لقاء الطرفين وتحوّله إلى مواجهات دامية. وانطلق المحتجّون رافعين العلم البحريني وزهوراً، وقام بعض المشاركين في هذه المظاهرة لحظة وصولهم إلى المكان بتقديم الورود لرجال الشرطة وهم يهتفون «سلمية.. سلمية» في مسعى إلى تأكيد الطابع السلمي لمظاهرتهم. غير أن نحو 200 من رجال شرطة مكافحة الشغب المسلّحين بالهراوات أغلقوا الشوارع بالأسلاك الشائكة، مما دفع معظم المحتجين إلى العودة إلى ديارهم. وصدّتْ الشرطة مجموعة من المحتجين السنّة الذين يرشقون بالحجارة عندما اقتربوا من صفوف الشرطة التي أطلقت قوّاتها الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجّين الشيعة الذين حاولوا الالتفاف حول الحاجز الذي سدَّ الطريق. وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لدفع المتظاهرين المناوئين للحكومة بعيداً[84]، ولم ترِد أي تقارير عن وقوع عمليات اعتقال، بينما جرى اصطحاب عدد من مؤيّدي الحكومة بعيداً عن المشهد. وقد نشرت وزارة الصحة بياناً في يوم السبت قالت فيه «أكّدت وزارة الصحة أنها استقبلت

مساء اليوم الجمعة؛ من خلال المراكز الصحية ومجمع السلمانية الطبي إثر تفريق المسيرة المتوجّهة إلى الديوان الملكي 774 مصاباً بإصابات مختلفة أغلبها بمسيلات للدموع، ورضوض وكدمات في أنحاء مختلفة من الجسم. هذا وقد تمّ تقديم العلاج اللازم لجميع المصابين الذين تمّ استقبالهم، حيث خرج منهم حتى وقت إعداد هذا البيان عدد 667 بعد التأكّد من استقرار حالتهم الصحية وتحسّنها، في حين لا يزال 107 من المصابين بمجمع السلمانية الطبي لتلقّي العلاج اللازم. وقد أصدرت الوزارة بياناً رسمياً هذا نصه: بناء على توجيهات وزير الصحة نزار البحارنة وتنفيذا لخطة الطوارئ المعتمدة بوزارة الصحة قامت وزارة الصحة بالاستعداد والتأهب لما قد يحدث من إصابات بافتتاح المراكز الصحية التالية كمراكز طوارئ بالإضافة إلى مجمع السلمانية الطبي وهي: مركز عالي الصحي ومركز حمد كانو الصحي ومركز مدينة عيس الصحي، حيث تم تجهيزها بـ الكوادر الصحية اللازمة والأجهزة الطبية المطلوبة وذلك لاستقبال أي إصابات محتملة. هذا وقد استقبلت وزارة الصحة مساء يوم الجمعة الموافق 11 مارس 2011م من خلال المراكز الصحية المذكورة ومجمع السلمانية الطبي عدد 774 مصابا بإصابات مختلفة اغلبها مسيلات للدموع، ورضوض وكدمات في أنحاء مختلفة من الجسم. هذا وقد تم تقديم العلاج اللازم لجميع المصابين الذين تم استقبالهم، حيث خرج منهم حتى وقت إعداد هذا البيان عدد 667 بعد التأكد من استقرار حالتهم الصحية وتحسّنها، في حين لا يزال 107 مصابا بمجمع السلمانية الطبي لتلقي العلاج اللازم. هذا وسوف تقوم وزارة الصحة بإطلاع الجمهور على أي تطوّر لاحق سواء في أعداد المصابين أو حالة المصابين لديها» وكانت وزارة الداخلية البحرينية قد أصدرت في وقت سابق من أمس بياناً قالت فيه إنها ستنشر قوّات الشرطة للفصل بين المتظاهرين الموالين والمناوئين للحكومة. وكان معتدلون من قادة المعارضة قد حثّوا الزعماء المتشدّدين على إلغاء المسيرة محذرين من أنها قد تشعل اشتباكات بين الشيعة الذين يحتجّون على الحكومة والسنّة المؤيّدين لها. وحذّر الشيخ عيسى القاسم، أكبر رجل دين شيعي في البحرين، في خطبة الجمعة، المحتجّين من الانزلاق في صراع طائفي مع السنّة يقوّض حملة المعارضة للإصلاح السياسي. ويطالب المعتدلون، وفي مقدّمتهم جمعية الوفاق الوطني، وهي أكبر حزب شيعي بإصلاحات دستورية، وقد دعوا إلى تجمّع أقل استفزازاً أمس. لكن تحالف الأحزاب الشيعية الأصغر الذي يقف وراء المسيرة إلى الديوان الملكي يطالب بالإطاحة بالملكية وإقامة جمهورية وهو مطلب أثار فزع السنّة الذين يخشون من أن يصبّ ذلك في مصلحة إيران [85].

مسيرة قصر الصافرية «مسيرة الأكفان»

السبت 12 مارس، توجّه عشرات الآلاف من المحتجّين في مسيرة حاشدة ناحية قصر الصافرية، بالقرب من منطقة شهركان، ورفع المشاركون في المسيرة مطالبهم التي اعتادوا عليها، كما رفع المشاركون في المسيرة أعلام البحرين. ورفض المتظاهرون أية محاولة لجرّ مطالبهم إلى خانة الطائفية، مردّدين شعارات وحدوية تعبّر عن جميع مكوّنات أبناء الشعب البحريني، ومردّدين «إخوان سنّة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه». وانطلقت مسيرتان الأولى من دوّار المالكية متجهة إلى قصر الصافرية في اتجاه الجنوب، والثانية من مقبرة قرية دار كليب إلى قصر الصافرية في اتجاه الغرب، لتلتقي المسيرتان أمام بوابة القصر، ولتمتدّ الحشود على طول سور القصر. وخلا الطريق المؤدّي إلى قصر الصافرية من أي تواجد أمني، على الرغم من أن التواجد قبل انطلاق المسيرة بساعات كان كبيراً، فيما رجّح البعض أن تكون قوات الأمن دخلت القصر وبقيت فيها، فيما اختفت الدوريات الأمنية التي كانت عادة ترابط أمام القصر بشكل دائم. وشوهد على مسافة بعيدة تواجد عدد بسيط من الأفراد الأمنيين الملثّمين، من دون أن يحاولوا الاقتراب من المسيرة، فيما عمل الشباب المحتجّ أيضاً على منع أي أحد من الاقتراب منهم، وذلك منعاً لحدوث أي تطوّرات غير سلمية. وجلس المحتجّون أمام البوابة الرئيسية للقصر قرابة ساعة، عبّروا فيها عن مطالبهم ورفعوا شعاراتهم.

مسيرة السفارة السعودية

بعد دخول قوّات درع الجزيرة ممثّلة في القوات السعودية في 14 مارس، حدثت مواجهات بين هذه القوات المشتركة مع قوات بحرينية من جانب، وشباب منطقة سترة من جانب آخر، وكانت المواجهات عنيفة جداً وقاسية، استخدمت فيها الطائرات المروحية لملاحقة الشباب وقمعهم، وتنديداً بكلّ ذلك نظّمت التنظيمات الشبابية مسيرة الى السفارة السعودية في المنامة (المنطقة الدبلوماسيّة) احتجاجاً على نشر قوات سعودية في البحرين. وحمل آلاف المتظاهرين أعلام البحرين وساروا من دوّار «ميدان» اللؤلؤة، وهو مركز الاحتجاجات، الى السفارة السعودية هاتفين بسقوط ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسي آل خليفة.

وأعلنت البحرين حالة الطوارئ اليوم الثلاثاء، بعد يوم من إرسال قوات سعودية عبر جسر يربط المملكتين.

كان ذلك أصعب الأحداث التي مرّت بها ثورة البحرين، وأقسى الفترات التاريخية التي لن تُمحى من ذاكرة الشعب. فقد دخلت الثورة في مرحلة جديدة من العقاب والتدويل. أُعلنت الأحكام العرفية، وسُلّمت البلاد إلى قوة الدفاع بقيادة خليفة بن أحمد، شقيق رئيس الديوان خالد بن أحمد، الجناح المتشدّد الذي يتبع نايف السعودي، وتوارى وليّ العهد عن الأنظار. مع ذلك، فقد ظلّ هذا الحدث منقسماً على نفسه مراكماً أحداثاً وسياسات قديمة وجديدة، فقد وجد الائتلاف نفسه أمام ثلاثة تحديات صعبة، أوّلها التحدّي الأمني القمعي والهجمة الوحشية الطائفية، والثاني تضاد الرؤية السياسية بين مطلب الجمهورية ومطلب الملكية الدستورية، أما التحدّي الثالث فهو تحدّي البقاء والقيادة لجماهير الثورة.

3. مسيرات المجتمع المدني والأهلي

لعلّها المرة الأولى التي يتحرّك فيها المجتمع المدني والأهلي بشكل متوازٍ مع الحراك السياسي. وكان من الملفت مشاركة الفئات الاجتماعية بكافّة أصنافها، وتقديم أنفسهم فئات اجتماعية طالها التهميش كثيراً في الحراك السياسي، فأصبح من المألوف أن ترى مسيرة خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وأخرى للرياضيين [86] أو الإعلاميين أو المثقّفين وثالثة لأصحاب الشاحنات وأصحاب الهوايات المختلفة، مثل هواية تربية الخيول والمراكب البحرية وسائقي الدرجات النارية. وسنرى لاحقاً، بعد 17 مارس، كيف أن الاستهداف الأمني والانتقام جاء قاسياً ومستهدفاً كل فئة من هذه الفئات والمؤسسات المدنية، بهدف القضاء على ديمقراطية هذه الفئات ومطالبها بالتمثيل الاجتماعي والسياسي.

تجلّى الحراك الأهلي الدائم في التواجد اليومي في الدوّار، والاحتشاد أمام المنصّة المقامة. فالمعتصمون نصبوا خياماً خاصة لكلّ فئة من فئات المجتمع للتعبير عن وجهة نظرها، وللمشاركة في الحراك السياسي. وجد المعتصمون أن أوّل اختبار للديمقراطية هو ممارسة حقّ الإضراب، فأصدرت جمعية المعلمين بياناً يدعو إلى الإضراب عن التدريس والاعتصام أمام بوابات المدارس الحكومية. واستجاب لهذه الدعوة 80% من المعلمين الذين اعتصموا بشكل سلمي أمام بوابات المدارس صباح الأحد 20 فبراير، وعاود المعلّمون اعتصامهم يوم الاثنين 21 فبراير حيث احتشد أكثر من 1500 معلّم في ميدان اللؤلؤة، وتعهّدوا بوقف التدريس حتّى إسقاط الحكومة، كما احتشد قرابة 10,000 متظاهر في الدوار الذي بات مركزاً للاحتجاجات. وقد ابتدأ هذا الحراك طلاب

المدارس الثانوية، الذين أخذوا في التظاهر منذ الأيام الأولى ليوم الغضب، ثم نظّموا مظاهرات يومية بلغت ذورتها في 3 و4 مارس، حيث شارك عدّة آلاف من الطلبة في مسيرات صباحية ومسائية مختلفة.

وفي وقت مبكّر جداً من بداية الأحداث، وبالتحديد في 17 فبراير، وبعد أحداث يوم الخميس الدامي، أصدرت أكثر من 15 جمعية مدنية بيانات أدانت فيه استخدام القوّة لفضّ الاعتصام في دوّار الؤلؤة، وحمّل البيان مسؤولية ما حدث الحكومة، داعياً لتشكيل لجنة تحقيق مستقلّة للتحقيق في مجريات تلك الأحداث. ومن بعد العودة إلى الدوّار، اختصّ الفنانون والرسّامون بمنطقة خلف الدوّار، رسموا فيها جداريات ولوحات معبّرة عن الحركة الثورية، إلا أن مصير كلّ ذلك كان التدمير على يد قوّات درع الجزيرة، وقوّات الجيش البحريني بعد اقتحامهم الدوّار في 16 مارس.

وكان المجلس العلمائي الشيعي دعا يوم السبت 5 مارس لسلسلة بشرية من جامع الفاتح بالجفير – مقرّ تجمّع الوحدة الوطنية الذي يجمع أطياف الطائفية السنّية – إلى دوّار اللؤلؤة، وشكّل آلاف المحتجّين من أنصار المعارضة سلسلةً بشريةً مناهضةً للطائفية امتدّتْ على مسافة نحو سبعة كيلومترات من ساحة جامع الفاتح حتى دوّار اللؤلؤة بوسط العاصمة المنامة مقرّ اعتصام أنصار المعارضة، لتأكيد الوحدة الوطنية.

من ناحية ميدانية، نظّم المثقّفون والكتّاب والفنانون والصحافيون مسيرةً سلميةً من دوّار الدانة غرب المنامة واتجهت نحو ميدان اللؤلؤة، كما خرج عشرات الجامعيين ذلك اليوم في مسيرة أمام دوّار اللؤلؤة بالمنامة للمطالبة بإصلاحات سياسية وتوظيف الخريجين الجامعيين، إلى جانب القضاء على ما أسموه التمييز والفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم في البحرين. وكأسلوب جديد للاحتجاجات، خرج عشرات من سائقي الحافلات من البحرينيين في مسيرة جابت شوارع العاصمة المنامة تضامناً مع مطالب المحتجّين في دوّار اللؤلؤة، حيث انطلقوا حاملين أعلام البحرين. وتسبّبت المسيرة التي دامتْ قرابة ساعة ونصف الساعة في إرباك حركة المرور في الشوارع الرئيسية بالمنامة في حين غابت قوات الأمن البحرينية من مناطق المظاهرات والاحتجاجات، لكن مروحية تابعة للأمن العام البحريني بقيتْ محلّقةً في سماء العاصمة. كما انطلقت مسيرة لهواة الخيول بالقرب من مجمع الدانة، وانتهت عند دوّار اللؤلؤة، دعماً وتضامناً مع شباب الدوّار. وشارك

في المسيرة نحو 50 هاوياً، وحمل بعضهم أعلام البحرين وشارات تطالب بالتغيير، فيما ردّد الهواة هتافات تضامنية لحظة وصولهم إلى دوّار اللؤلؤة.

وفي 8 مارس، انطلقتْ مسيرة نسائية من مجمع الدانة إلى ميدان الشهداء بمناسبة يوم المرأة العالمي، وتضامناً مع ثورة البحرين الشعبية وشباب 14 فبراير.

كما دعتْ جمعية المعلمين إلى الاعتصام الثاني للمُعلّمين وأولياء الأمور أمام بوابة وزارة التربية والتعليم بمدينة عيسى بدءاً من الواحدة والرُبع ظهراً في 10 مارس، للمطالبة بـ إقالة وزير التربية و التعليم، وفضح ممارسات الوزارة و التنديد بموقف ما تبقّى من مجلس النوّاب.

ثانياً:
الاختلاف والتعدّدية في الرأي

من أصول الديمقراطية؛ المناقشة والتعددية وقبول الرأي الآخر والرأي المختلف، وقد عكست أجواء الاعتصام في الدوّار واجهةً حضاريةً رسّخها وعي الشعب البحريني في التعدّدية والاختلاف في الرأي الذي لم يكن مسموحاً به في المؤسسات السياسية الرسمية. وطوال ثلاثة أسابيع، كانت أجواء الدوّار تشهد ندوات وحوارات متواصلة، تبدأ من بعد غروب الشمس وتستمرّ حتى ساعات متأخرة من الليل، وفي الوقت الذي كانت منصّة الدوّار تعتبر الحلقة المركزية لإلقاء الخطابات والآراء السياسية لمختلف التوجّهات والأطياف السياسية؛ فإن الحلقات النقاشية التي تعقدها كلّ جماعة وفئة سياسية أو اجتماعية؛ كانت أوسع وأكثر تعددية. بالرغم من ذلك، فإن بروز الجانب التعدّدي والاختلاف تجلّى بقوة بعد 24 فبراير، وذلك حول المطالب السياسية للمعتصمين، وحول جدوى الاستجابة لأطروحة الحوار الغامض من قِبل الحكومة وولي العهد. تعزّز هذا الاختلاف بصورة أكبر بعد 8 مارس، إثر الإعلان عن تشكيل التحالف من أجل الجمهورية، مقابل دعوة الجمعيات السياسية المعارضة لملكية دستورية ديمقراطية. كما ظهرت التعددية في الممارسة السياسية سواء في تنظيم مسيرات خارج منطقة الدوّار أو في التمدّد الأفقي للاعتصام. وربّما كان من الممكن أن تُحلّ هذه الاختلافات لو وجدت قوّة شعبية نافذة ومهيمنة، على غرار ائتلاف الشباب في مصر أو شباب التغيير في اليمن، إلا أن وضعية البحرين كانت مختلفة، حيث إن القوى المختلفة تكاد تتساوى في قوتها التحشيدية وقدرتها على ممارسة حراك سياسي موازٍ، كما في مسيرة محاصرة تلفزيون البحرين التي نظّمتها التنظيمات الشبابية في الوقت عينه الذي كانت الجمعيات السياسية تحشد جماهيرها في مسيرة إسقاط الحكومة أمام مبنى وزارة الخارجية ودار الحكومة القديم. وكانت هذه الحادثة مؤشّراً جيداً على التعدّدية وحرّية الاختيار وخصوصاً بعد إصدار الأستاذ عبد الوهاب حسين بياناً بتاريخ 3 مارس حول ورود اسم تيار الوفاء الإسلامي وحركة حقّ ضمن قائمة (2 + 7) الدّاعين إلى مسيرة «إسقاط الحكومة» وذلك في يوم الجمعة، بتاريخ: (4/ مارس2011 / م)

في الوقت الذي يتبنّى فيه التحالف الثلاثي (الوفاء وحقّ والأحرار) خيار «إسقاط النظام» وتعارض المسيرة في التوقيت مع المسيرة إلى مبنى هيئة الإذاغة والتلفزيون التي دعى إليها شباب ثورة (14/ فبراير) حيث أشار البيان إلى ورود اسم تيار الوفاء الإسلامي وحركة حق ضمن قائمة (2 + 7) مع تعارض مسيرة إسقاط الحكومة مع المسيرة إلى مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيو التي دعى إليها شباب ثورة (14/ فبراير) فيجدر التنبيه إلى وجود اتفاق سابق بين الجمعيات السياسية وبين تيار الوفاء وحركة حق على إدراج أسم الوفاء وحق ضمن الداعين إلى الأنشطة والفعاليات الداعمة للثورة، مثل: الاعتصامات والمسيرات، والتعارض في الوقت بين الفعاليتين ظهر لنا بعد إدراج الاسمين ضمن قائمة الداعين لمسيرة إسقاط الحكومة بناءً على الاتفاق، ونحن نوصي كل فرد بأن يعود إلى تشخيصه لقيمة كلّ من الفعاليتين، فمن رأى بأن قيمة المسيرة إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون أكبر فليذهب إليها، ومن رأى بأن قيمة مسيرة «إسقاط الحكومة» أكبر فليذهب إليها، وأنا واثق بأن كل واحدة من المسيرتين ستحصل على العدد الذي ينجحها من المشاركين، وسوف نتحدث . إن شاء الله تعالى . مع الجمعيات السياسية بأن لا يحدث مثل هذا التعارض بين الفعاليات في المستقبل، ونعتذر للثوّار الأحرار عن كل خطأ أو تقصير، ونحن معهم في خندق واحد، وكلّنا آذان صاغية إليهم.

وتكرّر هذا التحشيد المختلف جغرافياً في مسيرة الديوان الملكي من قِبل التنظيمات الشبابية، في نفس وقت خروج مسيرة للجمعيات السياسية تحت عنوان إسقاط دستور 2002. وكان الحضور الجماهيري حاشداً في كلا الاتجاهين، ممّا عزّز جانب التساوي في الجماهيرية والقدرة السياسية.

في السياق نفسه كانت الأخبار تتسرّب عن وجود حوار بين الجمعيات السياسية والنظام وأن موافقة الجمعيات السياسية على الرد على دعوة ولي العهد وإرسال مرئيّاتهم إلى ديوان ولي العهد بتاريخ 2 مارس هو بداية الحوار الأمر الذي أثار قضية الحوار مع النظام واختلاف القوى السياسية في ما بينها حول أطر الحوار ومتطلّباته وكان بيان جمعية العمل الإسلامي بتاريخ 4 مارس بمثابة استجابة مختلفة تعكس تعددية الأجواء السياسية السائدة في وقتها ففي البيان المشار إليه قالت جمعية العمل الإسلامي إنها لا ترى أي أفق مناسب للحوار مع السلطة وأن السلطة غير جادّة لا في الحوار ولا في الإصلاح وأن الرسالة التي بعثتها الجمعيات السياسية الست تأخرتْ بعض الوقت بسبب حالة الإحباط الشديد لدى الناس ومنهم الجمعيات السياسية، وعدم الوثوق بجدية السلطة في

الإصلاح، وحرص الجمعيات السياسية على عدم الدخول في أي خطوة لا يكون النجاح فيها مضموناً، حتى لا تكون الآثار السلبية والتداعيات أكبر مما هو موجود.

إن جمعية العمل الإسلامي لا ترى أي أفق مناسب للحوار مع السلطة في الوقت الحاضر، وترى أن السلطة غير جادّة لا في الحوار ولا في الإصلاح وهي لا تريد إلا التقاط صورة لوفد الحوار حتى يتمّ تسويق بدء الحوار لإنقاذ ماء وجهها لا مادة الحوار أو مضمونه أو المطالب الشعبية المشروعة.

وترى جمعية العمل الإسلامي أن المطالب التي قدّمتها الجمعيات السياسية هي مطالب ينبغي أن تكون قيد الإنجاز لا قيد الحوار أو التفاوض حولها لأنها قضايا مطروحة منذ ما يقارب العشر سنوات، وهو ما راكم حالة الإحباط واليأس لدى الشارع الذي أصبح لا يثق في الوعود ودعوات الحوار التي طالما كان الناس والجمعيات السياسية ينادون بها من دون أيّة استجابة.

إن جمعية العمل الإسلامي تؤمن بالعقل الجمعي والعمل الجماعي والشراكة والحوار الهادئ والجاد ولكنها لن تقبل بأي التفاف على مطالب الجماهير وشباب 14 فبراير الذين فجّروا هذه الانتفاضة وعمّدوها بدمائهم الزاكية، أو المساومة على حقّهم المشروع في صياغة واقعهم السياسي.

وكنماذج من الجانب التعدّدي والديمقراطي الذي ساد أجواء الاعتصام طوال ثلاثة أسابيع قيام المنتدى السياسي بعقد ندوات ليلية يستضف فيها شخصيات سياسية مختلفة، كان من بينها ندوة لأمين عام جمعية العمل الديمقراطي إبراهيم شريف بمشاركة الأستاذ عبد الوهاب حسين بتاريخ 4 مارس تحت عنوان «البحرين توحّدنا»، وكان المنتدى قد استضاف قبلها، في 3 مارس، رئيس تحرير صحيفة الوسط منصور الجمري، كما استضاف المنتدى الدكتور علي فخرو بتاريخ 7 مارس. أيّاً تكن تلك الخلافات والتعدّدية؛ فهو نتاج ممارسة التعددية الديمقراطية في الدوّار من جانب التشكيلات السياسية الجديدة، وهي:

[87]
ائتلاف 14 فبراير سيوسولوجيا الفعل السياسي الجديد

مَثَّل تدخّل الجيش البحريني مرتين لمواجهة الحراك السياسي المُتصاعد علامة فارقة في الربيع العربي، وأكسب ثورة البحرين خصوصيةً أفردتها عن ثورات الربيع العربي الأخرى، وقد نتج من ذلك أن تشكّلت التشكيلات الشبابية على ضوء خبرة عسكرية ومواجهة أمنية عنيفة أثرت في مُجمل الحراك السياسي في منطقة الخليج العربي.

من ناحية تاريخية يُمثّل ائتلاف 14 فبراير جزءاً كبيراً من تيّار شبابي سابق لأوان الربيع العربي تعود بداياته إلى العام 2006 وتزايدتْ شعبيته وقوتّه في العام 2009، فعلى إثر الإعلان عن انفصال شخصيات قيادية عن جمعية الوفاق وتشكيلهم حركةً غير مرخّصة تتخذ من قاعدة – شرعية الحق لا شرعية القانون – أرضية سياسية لعملها وعلى إثر دعوات الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة لتشكيل لجانٍ أهلية منها لجنة العاطلين ولجنة الأمراض المزمنة ولجنة الإسكان،تقود عمليات احتجاج سلمي متصل بقضايا سياسية وحقوقية متنوعة، تولّدت مجاميع شبابية غير مؤطّرة تنظيماً تمارس أفعال الاحتجاج والمطالبة الحقوقية وقد تعرّضت هذه المجاميع لضربات أمنية شديدة كان أقواها قضية الحجيرة 2009 التي اتهمت فيها الأجهزة الأمنية مجموعة بالتدريب على السلاح في منطقة الحجيرة في سوريا وتشكيل تنظيم «سريّ» لقلب النظام وقضية شباب كرزكان 2010 المتّهمين بحرق مزرعة أحد أفراد عائلة آل خليفة و خليّة 14 أغسطس 2011 التي كانت الأقسى من حيث العدد والتهم الموجهة لشخصيات سياسية وحركية،وخلافاً لإرادة الأجهزة الأمنية فقد سمحتْ هذه الملاحقات الأمنية لأن تنظّم تلك المجاميع تحت رؤية سياسية ناقمة على الأجهزة الأمنية والسياسية في النظام وأن تتبّنى عقيدة ثورية خالصة، ومثّلت حملات الاعتقال المتكرّرة لبعضهم ولأقرانهم مجالاً لبناء شبكات خفية من العلاقات الاجتماعية الموظفة سياسياً، والملفت للنظر هنا أن البلدان التي شهدتْ ثورات الربيع العربي شهدتْ في الفترة السابقة على الربيع وتحديداً منذ 2006 حركات احتجاجية اجتماعية وانتجت تنظيمات شبابية بدائية.

من ناحية البنية الاجتماعية المُسَيّسَة، تكشف وثائق الحراك السياسي أن كافّة الحركات السياسية المدوّنة تاريخياً في البحرين ابتدأتها كوادر شبابية أبرزها حركة 1938 وحركة 1994 وسائر التشكيلات الحزبية التي ظهرت بعد القضاء على هيئة الاتحاد الوطني في 1956، وبالرغم من ذلك فإن اختلافاً بنيوياً من المهم تأصيلهُ بين حركة الشباب في الفترات الماضية، والحراك السياسي

الجديد الذي قاده شباب 14 فبراير بدأ يتجلّى في هذا الاختلاف في استقلالية شباب 14 فبراير عن الأحزاب والحركات التي يقودها الكبار عادة وتفرخ فروعها على يد الشباب كما في التنظيمات والأحزاب السياسية الصاعدة فترة الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، والاختلاف الآخر والجوهري هو قدرة شباب 14 فبراير على دمج وإشراك كافّة الفئات الاجتماعية والسياسية في الحراك السياسي وتعبئتهم سياسياً عبر ما يعرف بالقوّة الناعمة ولعلّها المرة الأولى التي يطلق فيها مصطلح «الثورة» على حراكٍ سياسي في البحرين.

مع بداية أحداث ثورة 14 فبراير تشكّلت تنظيمات شبابية عديدة وتحت مُسميات مُختلفة بعضها لم يكن سوى مجموعة بسيطة ناشطة وبعض منها يمثّل واجهة لتوجّهات سياسية غير محدّدة، إلا أن أبرزها كان ائتلاف 14 فبراير الذي ضَمَّ عِدَّة مجموعاتٍ شبابية كانت تُدير الأعمال الإحتجاجية قبل إعلان «قانون السلامة الوطنية» ودخول قوات درع الجزيرة العربية، فالفعاليات التي كانت تمارس فترة الاعتصام السلمي في دوّار اللؤلؤ كانت تصدر بدعوة من عدة تشكيلات شبابية وهي نفسها التي صاغت أول بيان لها بعد العودة للدوّار في 20 فبراير وتصدّر مطلبُ إسقاط النظام قائمة المطالب.

بعد إعلان قانون السلامة الوطنية ودخول قوّات درع الجزيرة العربية لمواجهة الحركة المدنية عاشت البحرين أسوأ فترات تاريخها السياسي والاجتماعي التي لن تُمحى من ذاكرةِ الشعب، فقد دخلت الثورة في مرحلة جديدة من العقاب والتدويل حيث أُعلِنَت الأحكام العُرفية، وسُلِّمت البلاد إلى حاكم عسكري وفُرضت سياسات تطهير طائفي وانتقام على الهوية، هكذا وتحت فوّهة البنادق والمدرّعات تشكّل أول تنظيم شبابي موحّد وبرز كفاعل جديد في المجال السياسي، وبتسارع الأحداث السياسية تأكدت قوته السياسية والميدانية. وجد الائتلاف نفسه أمام ثلاثة تحديات صعبة أوّلها التحدّي الأمني القمعي والهجمة الوحشية الطائفية، والثاني تضاد الرؤية السياسية بين مطلب «الجمهورية» ومطلب «الملكية الدستورية»، أمّا التحدّي الثالث فهو تحدي البقاء والقيادة للجماهير الثورية.

أمام آلة القمع وشراسة دوافع الانتقام تراجع الأداء السياسي والميداني لأغلب التشكيلات السياسية التقليدية وحتى تنظيمات قوى المُمانعة لم يظهر لها صدىً بعد اعتقال قياداتها التنظيمية

باستثناء إئتلاف 14 فبراير الذي كان الوحيد الممسِك بزمام المواجهة والتحريك الميداني تسانده في ذلك بعض قيادات الوفاق وقيادات العمل الحقوقي كنبيل رجب. لقد كشفتْ تجربة فترة السلامة الوطنية عن تجانس مكوّنات ائتلاف 14 فبراير وقوّة حضور كوادره الشبابية من دون الحاجة إلى الإرتماء في أحضان النظريات التنظيمية القائمة على الخلايا والحلقات والقيادات الوسطى، ولعلَّ من ضمن الأسباب تمكُّن شباب 14 فبراير من خلال أدوات التواصل الاجتماعي توظيف تطبيقات الإنترنت، فوفّرَت مساحة كبيرةً لبناء حصون مُقاوِمَة غير مرئية ولا يمكن لطلقات الرصاص وحفلات الزار والانتقام أن تطالها أو توجّه ضربات موجعة لها.

مقارنة بالتنظيمات الشبابية في ثورات الربيع العربي الأخرى بَرَزَ ائتلاف 14 فبراير كممثّل سياسي شبه وحيد لقوى الشباب، واستطاع هذا الائتلاف أن يقود الساحة ميدانياً بشكل كُليّ إلا أنه لم يحقّق النجاح نفسه على المستوى السياسي إذ بقيتْ القوى التقليدية حاضرةً ومنافسة له، بقليل من التفاصيل كان تشكيل ائتلاف 14 فبراير يخضع بغير إدارةٍ منه لحسابات سياسية دقيقة جداً تُمَثِّل في النهاية حجر الزاوية في الثورة البحرينية، وهي السبب الرئيس في بقاء الثورة في مرحلة «الشفق» وبقاءها ثورة غير مُنجَزة حتى الآن، وهنا يمكن الإشارة لأبرز عُنصُرَين في تلك الحسابات وهما قوّة الأحزاب ومكانة النظام السياسي، فخلافاً لوضعية الأحزاب السياسية المنهارة جماهيرياً وغير القادرة على تحريك قطاعات واسعة من أفراد الشعب في تونس أو مصر أو الأدرن أو اليمن وحتى المغرب، كانت جمعية الوفاق تمتلك من القدرة في ذلك الشأن الكثير وكان يكفي لمرجعيّتها الشيخ عيسى قاسم أن يعلن عن مسيرة أو عملية احتجاج حتى تملئ الشوراع وتكتظّ بالناس من كافة الفئات، وخلافاً لوضعية الأنظمة الاستبدادية وغير المَرضيّ عنها غربياً كما في مصر وتونس، فإن النظام البحريني يُعتبر من وجهة النظر الأميركية وباقي الأطراف الدولية من ضمن قواعد اللعبة الرئيسية في المنطقة حتى باتتْ البحرين تُمَثِّل بالحديقة الخلفية للنظام السعودي والولايات المتحدة الأميركية، من الأولى إبراز إشكالية تناغُم الفئات الإجتماعية وتفاعلها مع مَطالب الثورة ومن الثانية ستظهر أزمة العَمَاء الدولي عن مجريات الثورة في البحرين، وكلا الإشكالتين تواجهان ائتلاف 14 فبراير منذ الإعلان عنه رسمياً بعد 17 مارس 2011 وحتى الآن.

ركائز ائتلاف شباب 14 فبراير

يتشكّل ائتلاف شباب 14 فبراير من مجموعات غير متجانسة عُمرياً واجتماعياً وسياسياً بما يعكس طبيعة جديدة لشكل التنظيمات السياسية المتوقّع شيوعها في المراحل القادمة، ونظراً لحالة «السرية» التي فرضت على عمل الائتلاف ميدانياً، فلا توجد معلومات حول طريقة الإدارة اليومية والتنظيمية التي ينشط من خلالها أو معلومات حول خصائصه الاجتماعية، إلا أن الإستعراضات التدريبية التي عرضها الائتلاف في بداية 2012 تُبَيِّن مَدَى التفاوُتِ العُمري في المجموعات المُهِمَّة والفاعِلة كما تكشف سيرة القادة الميدانيين الذين تمّ استهدافهم أمنياً، مثل الشهيد صلاح والشهيد عباس، وذلك عن تشكلية اجتماعية واسعة من أفراد الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى داخل تنظيم الائتلاف الهيكلي، وفي الوقت نفسه أدّت مرونة الائتلاف السياسية وتعاطيه الحَذِر مع الإنقسامات السياسية في قوى المعارضة إلى أن يرى البعض في ائتلاف شباب 14 فبراير واجهةً ثورية لبعض القوى السياسية وبالأخص جمعية الوفاق، وهي الرؤية الرسمية التي تدافع عنها صُحُفِ الموالاة وكتّابها بشكل يومي ومتكرّر، وتؤكّد هذه الرؤية بالرغم من قصورها المعلوماتي على حقيقتين تؤدّيان إلى أن ائتلاف 14 فبراير هو تشكيل مُستقِلّ له قواعده الجماهيرية وإدارته التنظيمية، الحقيقة الأولى هي التشكيل المختلف لفئات الائتلاف وتنوّعها بحيث يمكن استظهار كافّة المواقف السياسية المعارضة في أداءه العملي والسياسي، والحقيقة الثانية هي القدرة العالية في الحفاظ على التجانس بين المكوّنات المختلفة وبالتالي الإمساك بخيوط التماس بكفاءة تدلّ على نضوج الرؤية ووجود استراتيجية إن لم تكن واضحة فهي قابلة لأن تكون كذلك.

في المقابل وجدتْ القوى السياسية الرسمية صعوبةً في التواصل مع الائتلاف وبالأخصّ في فترة الاعتصام في دوّار اللؤلؤة (17 فبراير– 16 مارس 2011) وبرزتْ حالة تنافسية شديدة بينهما، إذ كانت الجمعيات السياسية تصرّ على تمثيل قوى الشباب تمثيلاً مُباشراً وكَكيان قابل للرؤية على غِرار التنظيمات الشبابية في ثورات تونس ومصر واليمن، في حين فضّلت تلك التشيكلات البقاء في «السرية» لقناعتها بضرورة الحماية الذاتية والحماية السياسية تحسُّباً للدواعي الأمنية المستقبلية، فالثورة لم تكن قد اكتمل نصابُها بعد ولا تزال فُرَصُ الانقضاض على الاعتصام وقمعه عالية الحدوث. تعامل الجمعيات السياسية تغيّر بعد الهجوم على اعتصام دوّار اللؤلؤة وتدخّل قوات درع الجزيرة وفرض الأحكام العرفية (السلامة الوطنية) إذ بدأتْ تدرك صواب رؤية القوى الشبابية ومدى التخطيط الأمني لقمع وتدمير الديمقراطية، وهذا أدّى لأن توجد درجة طفيفة من التنسيق الميداني بين ائتلاف 14 فبراير والجمعيات السياسية، كانت أعلى درجاته ممثّلة في طريقة التعاطي مع ذكرى 14 فبراير حيث قلّصت الجمعيات السياسية نشاطها الميداني لصالح نشاط ائتلاف 14 فبراير الذي دشّن فعاليات الرجوع لدوّار اللؤلؤة، وهو الموقف نفسه الذي اتخذه الائتلاف عند قيام الجمعيات

السياسية بعقد اعتصامها الأول في ساحة المقشع في مارس 2012 ومسيرات أيام الجمعة التي تنظمها الجمعيات السياسية قبل اعتراض وزارة الداخلية عليها في يونيو 2012.

تعبئة سريعة وفاعلة

منذ ظهور التشكيلات الشبابية كواجهة للحِراك السياسي الجديد كانت سِمَة السُرعة في التعبئة والفاعلية في الإنجاز هي أبرز ما يُظهِرُهُ الشباب في حراكهم الثوري، ساعدت في ذلك قوّة النسيج الاجتماعي التضامني الذي يشكّل على مستوى وظيفته حماية نسبية من التهميش وفقدان الأمن الإجتماعي إذ توفر الروابط العائلية المتداخلة قوّة مُتنامية تزيد من القدرة على التعبئة والاصطفاف وتوفّر لُحمة اجتماعية تضامنية يمكن توظيفها في أي حِراك وفاعلية سياسية أو اجتماعية.

ميدانياً اختبر الحراك الشبابي قوّته في التعبئة في الدعوة ليوم الغضب في 14 فبراير واستطاع البرهنة على فعل ذلك، وربما كانت تأثيرات الربيع المصري والتونسي وتصدّر بعض القيادات السياسية مسيرات يوم الغضب ضَاعَفَت الإلتفاف الجماهيري وربما نَسَبَ البعض قوّة الحُضور لمثل هذه العوامل إلا أن فترة الاعتصام في دوّار اللؤلؤة فرزت تلك العوامل وأظهرت عناصر القوّة الذاتية في التعبئة والتحريك، في ما يمكن تسميته بتمدّد الفعل الثوري خارج منطقة الدوّار، كانت وجهة نظر الجمعيات السياسية المعارضة هي البقاء في منطقة الدوّار والإبقاء على مظاهر الإعتصام السلمي فيها في حين أن دُعَاة يوم الغضب 14 فبراير كانوا يرون أن أسلوب الضغط الشعبي يحتاج إلى مزيد من التمدّد وإثبات القوّة وهذا لا يحدث إلا عبر ضخِّ مزيدٍ من الفعاليات المُساندة للإعتصام المركزي، كان هذا الاختلاف متوقّعاً وضرورياً لتمايز ائتلاف 14 فبراير عن سائر القوى السياسية التقليدية القديمة بما فيها الحركات غير المرخّصة كحركة حقّ وتيار الوفاء، بالإضافة إلى ذلك فإن ضغط العنصر الزمني بدأ يأخذ مَدَاه مُسبِّباً بلبلةً في الوسط الشعبي حول وجود مفاوضات وخطط لإنهاء الزخم الثوري،في مرحلة متقدّمة وأثناء فترة السلامة الوطنية أصبح الائتلاف القوّة الصاعدة ذات الأذرع الضاربة في كل مكان والتي تمتلك الخزّان الأكثر حيوية ميدانياً.

تميَّز الحِراك الشبابي باللامركزية، إذ لم ينتج زعامة وقيادة مركزية حقيقية بالرغم من محاولة بعض وسائل الإعلام إيجاد هذه الزعامة في شخص أو مجموعة أشخاص، ولم تفلح النُخَب السياسية والثقافية بكل تنوّعاتها في تصدير نفسها كقيادة للحراك الشبابي، ووفّر هذا الأسلوب عجز النظام عن ملاحقة وقطع النواة المحرّكة للفعاليات ومن المُدهِش أن تكون هذه المرّة الأولى التي تعجَز أجهزة الإستخبارات عن الوصول للقيادات الشبابية وأن يظهر هذا العجز في غياب أي قضية تخصّ تنظيم 14 فبراير.

فتشكّلت بدعوة منهُ العديد من اللجان الشعبية في كافة المناطق بهدف تنسيق وترتيب والإعداد للفعاليات الثورية المُطالبة بإسقاط النظام عبرَ كسب أكبر عدد ممكن من الثوار للنزول للشارع، إضافة إلى التفاعل مع فعاليات ائتلاف شباب 14 فبراير، وفي إطار الدور الإحتجاجي باشَرَ ائتلاف 14 فبراير تبنّي دعوات المسيرات والاحتجاجات اليومية ومراسيم تشييع الشهداء والضحايا وخَلَقَ لنفسه خزّانات الفِئَاتِ الإجتماعية المؤيّدة والمُشَارِكة في الثورة، ويعود ذلك على مستوى العُمق إلى عوامل مُتعدّدَة من أهمّها شُمُولية بَطشِ وانتقامِ وقمعِ السُلطة لكلِ مَن هو مُخالف لها ولو بدرجةٍ طَفيفة، بالرغم من ذلك فإن هذه الصورة ليست صلبة أو غير قابلة للإختراق أو التهميش، فخلف هذه الصورة تكمُن عوامل مَنَاطقية وترسُّبات أيديولوجية سيكون لها تأثير أو أثَّرَت بشكلٍ غير مُباشر في حجم وسِعَة الحِرَاكِ المَيداني.

الهوية الوطنية الجامعة

يُشكِّل غياب الهوية الوطنية الجامِعَة في بعض الدول التي قامَت فيها الثورات وفي دول أخرى لم تقم فيها ثورات تحدياً رئيسياً لتيّار الشباب الجديد، حيثُ يصبح الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني وتقديم مُبادرات مَدَنية ضُرورياً لإنشاء قُوى حَدِيثة تَكسِر سيطرة البُنى التقليدية (القبيلة والطائفة) وسيادة الهويّات الفِرعية على حِسَاب الهوية الوطنية، كما أن الهوية الوطنية الجامعة تُعتبر الأرضية الأولى لإحداث أي تغيير ديمُقراطي ومن دون تحقيق القدر الأدني منها يصعب تحقيق انتقال ديمقراطي.

وفي هذا السياق فقد قدّم ائتلاف 14 فبراير نفسه وُفق هويةٍ حُقوقيةٍ إنسانيةٍ مدنيةٍ كاسراً بذلك وَهْمَ الأيدولوجيا المُخيف ومِن هُنا تَمَكَّنَ هَذا الحِراك من حشد الجماهير وفئات واسعة من التي لم تكن موضوعة على خارطة الفعل السياسي، إن الاتفاق على إطار وطني وهوية وطنية تمتلك

مؤهّلات التجميع هو شرط ضروري لنجاح أي حراك سياسي كما هو شرط أساسي لتحقيق أي انتقال ديمُقراطي في دولة مُستبدّة، فشارك الشباب من مُنطَلَقات أيديولوجية مختلفة في إطار واحد قدّموا فيه المشترك بينهم فَنَجَحوا فيما أخفقت فيهِ لعُقُود الأحزاب والتيّارات السياسية المُعارضة، وبالتالي فَرَضَ المُشترك بينهم نفسه كأيديولوجيا جديدة تُميّز الحِراك الشبابي الديمقراطي والحريات العامة والخاصة والدولة المدنية والتعدّدية الفكرية والسياسية والمواطنة كمظلّةٍ جامعة.

وبدلاً من الدخول في سِجالٍ سياسي مع الأطرافِ المعارضة أعلن عن أحقيّة تقرير المصير كخطوة متوازنة لا يُسقَطُ فيها مطلب الجمهورية ولا يقع تحت سقف الملكية الدستورية وأثبت في فترة السلامة الوطنية وما بعدها قدرته الفائقة على إدارة الصراع مع القوّات الأمنية والحِفاظ على الرّوح الثورية لدى الجماهير المنطوية تَحتَه وعلى الآخرين الذين يختلفون معه، ومن الطبيعي أن طول مدّة القمع واشتدادَ حِدَّتِهِ من شأنها أن تخلقَ تبايُناً في أدواتِ النِّضَال والمواجهة وهو ما أدّى بالفعل إلى تخلّي بعض التشكيلات الشبابية مثل شباب 14 فبرايرعن مطلب إسقاط النظام وتأييدها لِمَا عُرِفَ بوثيقة المنامة التي طُرِحَت من قبل الجمعيات السياسية المُعارِضَة وهو ما تأكَّد بعد الإعلان عن توصيات لجنة بسيوني حَيثُ أصبَحَت تلك التوصيات بمثابة السقف الأعلى للجمعيات السياسية في حين اعتبرها الائتلاف احتيالاً والتِفافاً على مسيرة الثورة وتضحياتها.

طَوَال فترة السلامة الوطنية وما بعدها لم يظهر ائتلاف 14 فبراير نَقْدَاً للتيّارات الإصلاحية المُعَارِضَة أساساً لفكرته عن إسقاط النظام بل إنه ذَهَبَ مُستَميتاً في الدفاع عن كافة القضايا التي يتعرّض لها بعض أفراد التيَّار الإصلاحي والمرجعيات الدينية المحسوبة عليها، فبالرغم من شُهرته في معاندة النظام عبر الإصرار على تنظيم مَسيرات وفعاليات من دون إخطار الجهات الأمنية بها إلا أن الائتلاف وفي خطوة تُحسَبُ لهُ شَارَكَ بفعالية في مسيرة 9 مارس 2012 التي دعا إليها الشيخ عيسى قاسم وكانت مُرخَّصَة انطلاقاً من شِعار المسيرة الجامعة لكل أطياف الشعب والقوى السياسية.

الدفاع المقدّس وحماية السلمية

بالعودة إلى نمطين من المواجهة (الدفاع المقدّس/ السلمية) تُشير الخيارات إلى حَالةٍ جديرة بالانتباه وهي أن الاتجاه السلمي التابع لتيّار المَلَكية يتشكل من فئات وُسطَى ونُخَب ثقافية تَميل لأن تكون مَدَنية وغير تصادُمية، وبالتالي فهي أكثر تنظيماً وتعبئةً وأشدُّ التزاماً بتوجُهات

المرجعيات الدينية وبعبارةٍ أخرى يعكس هذا النمط دور المركزية الحزبية والتنظيمة في الحِراك الإجتماعي، في حين أن الحِراك الذي تقوده مجاميع الجمهورين يتعمّد اللامركزية ويتشكّل عادةً من القطاعات الشعبية العادية وتخضع في حراكِها اليومي لحالاتٍ متصاعدةٍ من الغضب المستمرّ، (هل يمكن ضرب مثل إقليمي لتوضيح الصورة) ولفهم حجم الاختلاف بين كِلَا النموذجين لا يُمكن الرجوع لما يُعرف بالاستقطاب الحِزبي الذي تبلور مَطلَع السبعينيات وأفرَزَ نمطَين من المرجعيَّات السياسية هُمَا مرجعية حزب الدعوة وهي مرجعية مشابهه لمرجعية الإخوان المُسلمين من حيث اعتمادها المرحلية والبناء الشيدي «المركزية» مُقابل مرجعية الجماهيرية وهي مرجعية تعتمد على سياسة حَرقِ المَرَاحل وتثمين الموقف الراهن بُغية إنضاجِ الأحداث وصولاً بها إلى مرحلة السيطرة، أقولُ لا يُمكن لهذا التفسير الإحاطة بتفاصيل ومُجريات ثورة 14 فبراير تماماً وإن كان يُعطي وجهاً من الوُجوه، إلّا أنَّ الفهم الذي نرومه يجب أن يتخلَّص من الوجه السياسيوي والأمني ويُعطي رؤية تقوم على سيوسيولوجيا الحِراك الثوري، فشحنات الغضب اليومي والمواجهات المستمرّة والانتهاكات التي تتناقل بشكل توثيقي من شأنها أن تَضَع الفوارق الحِزبية والمرجعية مَحلّ ارتهان، وبالتالي فيُمكن البحث عن مواجهات صِدَامية داخل المناطق المؤدلَجَة بأقوى منها في المناطق المُساندة وبالعكس أيضاً.

مناطقياً فإن البلدات الأكثر حِراكاً وسخونةً تُصَنَّفُ عادة بأنها الأكثر تحرُّراً ومُقاومةً للتسلطية ومن ديناميات النظام السياسي في الاستيعاب والإقصاء سواءً من ناحية امتلاكها لنُخَب ثقافية واجتماعية تتمرّس المعارضة تاريخياً أو من ناحية قدرة أبناء هذه المناطق على التحرُّر من قَيد الدولة الريعية التي تستهلك غالبية المواطنين وذلك من خلال نشوء طبقة وسطى غير مرتبطة بالدولة وتعمل لحسابها الخاص وتنصع لنفسها دورة اقتصادية تمتدّ من القطاع المحليّ واقتصاد البلد كوجه من الاقتصاد التكافلي، وتصلُ إلى دخولها حيّز المنافسة العامّة في الاقتصاد العام المحلي والاقتصاد الإقليمي، وتظهر قوّة الائتلاف في قدرته على كسر هذا الاحتكار السياسي وإدخال كافّة المناطق في سِجَال مُستمرّ ومواجهة تخفّف من أرضية العوز الإقتصادي والتمهيش الإجتماعي كأرضية ثوريّة يُمكن تجاوزها في بلدٍ صغيرِ المساحة كالبحرين.

صياغة الرؤية والمحاجحة السياسية

يدرك ائتلاف 14 فبراير صعوبة تحقيق مطلبه الأساسي مُمَثّلاً في إسقاط النظام ومحاكمة الرؤوس المسؤولة عن الجرائم والانتهاكات بمن فيهم رأس النظام الملك ورئيس الوزراء وقائد قوّة دفاع البحرين، في عُرف ثورات الربيع العربي هي لحظة فريدة، من حيث إنه لا يوجد على رأسها زعماء من ذوي الشخصيات الساحرة، وإنما هي اندفاع مفاجئ للرأي الشائع بين الناس، بمعنى أن هذه الأحداث تمّتْ على أيدي أناس كثيرين ولم تكن اتباعاً أو لِحَاقاً بشخص واحد.

وينطلق الائتلاف في مقاربته للأوضاع المحلية من مرتكز أساسي هو عدم قابلية النظام للإصلاح وصعوبة تحقيق درجة من الرِّضَا في حَالة الدخول تحت مقولة الإصلاح المتدرج والهادئ، اعتماداً على مُعطيات تاريخية قبل 14 فبراير 2011 تمثَّلت في الانقلاب الدستوري سنة 2002 وما تلاها من تراجُعات طالت بُنية ما كان يُطلق عليه بالمشروع الإصلاحي، ومعطيات ما بعد 14 فبراير حيث هيمنة الرؤية الأمنية والرغبة الجامِحَة في اجتثاث قوى المعارضة وتهجينها والإبقاء على الوضع الإنقسامي الطائفي كمكافئ لمطالب الديمقراطية وتهرب النظام الدائم من استحقاقات الحوار الجادّ وتوصيات التقارير الدولية. إن تورّط قِمَّة الهَرَمِ السياسي في عمليات القمع والتنكيل والإرهاب من شأنها أن تعمّق وجهة نظر الائتلاف حَولَ مُقاربته للوضع المحلي القائم على رفض التعامل مع النظام ومخرجاته، وهي مقاربة تتعاضد مع مقاربته للوضع الإقليمي والدولي، فالوضع الدولي لا يبدو أنه معني تماماً بالانتصار لمسألة إسقاط النظام في البحرين وربّما اعتبر الأحداث فيها غير كافية حتّى الآن لممارسة دور مختلف عن الدور الحالي، وهذا يجعل من قضية تسويق المطالب السياسية مسألةً ثقيلة جداً وشائِكة وخصوصاً في ظِلِّ انقسام سياسي واضح، فبالرغم من صدور ميثاق ثورة اللؤلؤ (10) وتصدّر مطلب إسقاط النظام قائمة المطالب فإن ائتلاف 14 فبراير واجه صعوبة في جعل ميثاق الثورة يتغلّب على وثيقة المنامة التي يتصدّرها مطلب الملكية الدستورية في حين تتشابه أغلب المطالب بل تكاد تتطابق.

إن عدم قدرة تسويق الثورة قد يرجع أساساً إلى غياب الهيئة الرسمية المتمثّلة بائتلاف 14 فبراير واكتفاءها بأدوات التواصل الاجتماعي وإخفاقها في التواصل مع قنوات الرأي العالمية بشأن تصوّراتها لمخرجات الواقع المتأزم، وهذا يجعل من ائتلاف شباب 14 فبراير في وجه من الوجوه شبيه بقوى محلية ضاغطة أكثر من كونها قوى فاعلة ممسِكة بزمام الأمور فأغلب التشكيلات الشبابية في الربيع العربي أسَّسَت لها مِنبَراً مَعرُوفاً وإنِ اتَّسَمَ بالسِرية في بعض الّلحظات وهو ما أمَدَّها بقوّةٍ إضافيةٍ لتواجهَ بها قوّة الأحزاب السياسية الأخرى.

التحدّيات المستقبلية

واجه ائتلاف شباب 14 فبراير مجموعة من التحدّيات شأنه شأن أي حركة سياسية ثورية وكأي حركة سياسية، خطورةُ هذه التحديات تتمثّل في قدرتها على رسم السيناريوهات المُقبلة لوضعية الائتلاف وهي احتمالات مفتوحة تماماً على كافّة المسارات السياسية والاجتماعية، التحدّي الأول هو تأمين الحماية السياسية وتبنّي أطراف قوية وفاعلة لقضية الشعب البحريني وتتبنَّى مَطَالبه في فرض حقّ تقرير المصير كمَخرَج سياسي وحقوقي لقضية البحرين وهذا يتطلّب أن تكون الأطراف مُقتَنِعَة تماماً بأنَّ مَصَالِحَهَا الداخلية والخارجية مُؤمّنة في حال تمّ تبنّي ودعم مَطَالب الائتلاف، والتحدّي المُشار إليه هو ما الذي يُمكن للائتلاف أن يقدمُهُ لتأمين هذه الحماية السياسية؟، التحدي الثاني هو الإحتفاظ بوتيرة التصعيد والحِراك الشعبي والتغلُّب على الروتين الثوري من خِلال التنويع في الفعاليات والأساليب من جهة والقُدرة على رفد الحَمَاسِ الشعبي بإنجازات ميدانية من جهةٍ ثانية، التحدّي الثالث هو القدرة على الموائمة والمرونة التي اتَسَمَ بها عمل الائتلاف لأكثر من عام فأمام الضغوط المحلية وتنوّع الخيارات السياسية أو فرض بعضها تقلّ فُرَصُ المُوائمة وتزيد فُرَصُ الاستنزاف، وهُنا يَبرز التحدّي الرابع والمُهم وهُوَ تَطوير الشِّعَارَات السياسية وتحويلها لمشاريع سياسية وميدانية.

تحالف الجمعيات السياسية السبع

تشكّل هذا التحالف في وقتٍ مبكّر جداً من بداية حركة الاحتجاج، وضمّ سبع جمعيات سياسية معارضة، هي «الوفاق، والعمل الديمقراطي، والعمل الإسلامي، والمنبر التقدّمي، والتجمّع الوطني، والتجمّع القومي، ووجمعية الإخاء الوطني». طالب التحالف بإصلاحات سياسية اعتبرها جوهرية وضرورية لتحقيق المملكة الدستورية الديمقراطية، والتي جاء ذكرها في ميثاق العمل الوطني، واعتبر التحالف أن السبيل الأمثل لتحقيق هذه الصيغة هي الدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور جديد للمملكة، ويضمن تداول السلطة وفصل السلطات وتحقيق المملكة الدستورية الديمقراطية. وقد وضع التحالف عدّة شروط للبدء في جلسات الحوار التي دعا إليها وليّ العهد الأمير سلمان بن حمد، أبرزها استقالة الحكومة، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لحوادث القتل التي حدثت في الفترات الماضية.

التحالف بين الجمعيات السياسية المعارضة جاء على خلفية فشل تحالفات عديدة تشكّلت منذ 2002 م، أبرزها التحالف الرباعي، كما أن العلاقات البينية بين هذه الجمعيات شهدت الكثير من الاهتزازات، ووصلت حدّ تبادل الاتهامات، وخصوصاً بين جمعية الوفاق وكلّ من جمعية المنبر التقدّمي وجمعية التجمّع القومي إبّان انتخابات 2010. عمل التحالف على توحيد رؤية الجمعيات السياسية بالاستناد إلى ضغط حركة الاحتجاج في الشارع، وقام بعمل أكثر من ثلاث مسيرات جماهيرية ضخمة، شارك فيها عشرات الآلاف، أبرزها مسيرة إسقاط دستور 2002 ومسيرة الوحدة الوطنية ومسيرة إسقاط الحكومة. كما دعت الجمعيات السبع إلى بدء اعتصامي جماهيري أسبوعي «يوم الأحد من كلّ أسبوع» أمام مقرّ الحكومة لحملها على الاستقالة [88].

بالرغم من ما تتمتّع به الجمعيات السياسية السبع من قوّة جماهيرية، تُنسب عادة إلى جمعية الوفاق وجمعية العمل الديمقراطي، إلا أن الجمعيات السياسية كانت تُواجَه عادةً بقوة جديدة صاعدة تتنافس معها في مجالين، هما مجال صياغة الرؤية السياسية الجامعة، ومجال التحرّك الجماهيري الضاغط. وقد أثّرت هذه المنافسة السياسية والجماهيرية في أداء الجمعيات السياسية السبع في الإعداد لبدء الحوار، وجعلها ترفع من سقف شروطها إلى مستوى تعجيري بالنسبة للقوى الأخرى، خصوصاً العائلة الحاكمة والقوى الموالية [89].

تعرّض التحالف إلى ضربات أمنية شديدة بعد 15 مارس، حيث قامتْ الأجهزة الأمنية باعتقال بعض رؤساء الجمعيات السياسية، مثل إبراهيم شريف الأمين العام لجمعية العمل الديمقراطي، والشيخ محمد علي المحفوظ الأمين العام لجمعية العمل الإسلامي، وجميع أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية نفسها، كما اعتقلتْ الأجهزة الأمنية نائبين من نوّاب كتلة الوفاق هما جواد فيرز ومطر إبراهيم مطر. وتحت غطاء إداري، قامتْ وزارة العدل بإغلاق المقرّ الرئيسي لجمعية العمل الديمقراطي، وإغلاق فرعها في المحرق. في المقابل، سعت كل من جمعية المنبر التقدّمي وجمعية التجمّع الوطني لإعلان بيانات منفصلة عن التحالف، فُهِم منها رغبة كلا الجمعتين في التنصّل من مواقف التحالف، ومن بعض القوى السياسية المعارضة، خصوصاً حركة حقّ وحركة الوفاء.

تحالف الائتلاف الوطني

عبارة عن تجمّع وطني يضمّ في صفوفه عدداً من الشخصيات الوطنية المستقلّة والمنتمية إلى جمعيات سياسية ومؤسّسات المجتمع المدني، رجالاً ونساءً، يمثّلون مكوّنات الشعب البحريني على مختلف مشاربه الاجتماعية والسياسية، ويعتبر الائتلاف الوطني نفسه رافداً ومكمّلاً لدور القوى المجتمعية الفاعلة، ووضع الائتلاف لنفسه ثلاثة منطلقات رئيسية هي: نبذ الطائفية وتعزيز الوحدة الوطنية، والسعي لخلق أكبر إجماع وطني حول مطالب شعبية موحّدة، والالتزام بسلمية الحركة الاحتجاجية لإحداث التغيير في جميع وسائلها وفعالياتها [90]. وقد عاود هذا الائتلاف نشاطه في نهاية يناير 2012 تحت عنوان جديد، إذ عقد مؤتمراً وطنياً في تاريخ 29 يناير 2012 طالب فيه بالحوار المبنى على مبادئ حوار وليّ العهد التي طرحت قبل 17 مارس 2011.

التحالف من أجل الجمهورية

عبارة عن تحالف يضمّ كلّ من حركة حقّ وحركة الوفاء الإسلامي وحركة أحرار البحرين، وهي تنظيمات سياسية غير مرخّصة، كانت تعمل على أرض الواقع وفق إيقاع متناغم في الرؤية السياسية والرؤية العملية، بهدف الدفع بالمطالب الديمقراطية. تشكّل التحالف من أجل الجمهورية بعد عودة حسن مشيمع أمين عام حركة حقّ من لندن وإطلاق سراح بعض الشخصيات المحسوبة على هذه التجمّعات. وقد رأتْ هذه الجمعيات أن قوّة الضغط الجماهيرية المتشكّلة في حركة الاحتجاج كافية لرفع سقف المطالب السياسية حدّ المطالبة بإسقاط النظام القائم كلية، واستبداله بنظام جمهوري بدلاً من المملكة الدستورية الديمقراطية التي تضمن بقاء العائلة المالكة في الحكم. وعلى إثر الإعلان عن بيان التحالف، انسحبت من حركة حقّ بعض الشخصيات المصنّفة مذهبيّاً من أهل السنّة، كالنائب السّابق في مجلس 73 علي ربيعة، ورجل الدين السّني عيسى الجودر (الذي رحل مؤخّراً) اعتراضاً على رفض المملكة الدستورية. رغم ذلك، استمرتْ حركة حقّ بالتحالف بقيادة حسن مشميع وعبد الجليل سنكيس، ودعمتْ بقوّة فعاليات حركة الاحتجاج التي دعت إليها قوى 14 فبراير الشبابية، مثل مسيرة الديوان الملكي ومسيرة قصر الصافرية واعتصام المرفأ المالي، وهي القضايا التي نُظر إليها على أنها تكتيكات قاتلة، أخلّت بالمبادئ الأساسيّة لنجاح الحركة الاحتجاجية، خصوصاً الهوية الوطنية الجامعة، حيث أبرز ذلك حجماً من الانقسام، وبشكل واضح ومعيق أيضاً، لا على مستوى الخصوم، بل حتى على مستوى الحلفاء أنفسهم. وقد تمّ الإعلان عن هذا التحالف مساء الأثنين 7 مارس 2011 عبر بيان ألقاه الأستاذ حسن مشميع جاء فيه:

انطلاقاً من مبادئ ديننا الحنيف، واستناداً إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، واستحضاراً لنضالات وتضحيات شعب البحرين وتجاربه المريرة مع نظام أسرة آل خليفة المستبدّ والمليء بالظلم و الفساد، فإن التحالف الثلاثي (تيار الوفاء الإسلامي و حركة حقّ وحركة أحرار البحرين) يتبنّى خيار إسقاط النظام القائم في البحرين وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي، ويعلن عن تسميته الجديدة «التحالف من أجل الجمهورية» وسيعمل التحالف مع جماهير أبناء الشعب الأحرار ومجموعات ثورة (14/ فبراير) وكل القوى الأخرى المؤمنة بهذا الخيار الثوري الشعبي المشروع لانجازه بإرادة شعبية جادة فولاذية لا تنكسر – بإذن الله تعالى وتأييده – وبالأساليب السلمية الثورية ضمن منهج المقاومة المدنية و العصيان المدني.

وإن «التحالف من أجل الجمهورية» ليؤيّد ويدعم اللامركزية المنظّمة في وضع البرامج واتخاذ القرارات بشأن الفعاليات و الخطوات الاحتجاجية الثورية، ويرى التحالف بأن اللامركزية في هذه المرحلة شرط لنجاح الثورة وتحقيق المطالب الشعبية، وقد ثبت بالتجربة صحة هذه الاستراتيجية ونجاحها، فبها قامت الثورة، وبها كانت العودة إلى ميدان الشهداء (دوّار اللؤلؤة). ويحذّر التحالف من أن الاتجاه نحو المركزية يُعتبر مقتلاً للثورة. ويدعو التحالف إلى اتخاذ خطوات تصعيدية سلمية ثورية إبداعية ومتنوّعة وعلى أكبر مساحة ممكنة من أرض الوطن العزيز، قول الله سبحانه و تعالى: « ولا تَهِنُوا ولا تحْزَنُوا وأنْتُم الأعلون». ويحذّر التحالف من الاشتغال بالإثارات والشبهات التي تسعى لتشويش الرؤية وإعاقة التصعيد الثوري وكسب الوقت لإتاحة الفرصة للنظام الملكي المُتهاوي.

لقد فشل النظام الملكي في إسقاط الثورة بالقوّة، وهو يسعى الآن لإسقاطها والالتفاف على مطالبها المشروعة من خلال الألاعيب السياسية الماكرة وخلط الأوراق وإثارة الفتن، ليحصلْ بالسياسية على ما فشل في الحصول عليه بالقوّة، فينبغي على الشرفاء من أبناء الوطن أن يقفوا إلى صف الجماهير ومجموعات ثورة (14/ فبراير) لحفظ الثورة، وعدم تضييع ثمار دماء الشهداء الأبرار والتضحيات العظيمة التي بذلتها الجماهير وشباب الثورة الأحرار، لتفويت الفرصة على النظام الملكي في الالتفاف على مطالب الثورة المشروعة.

ويعتبر «التحالف من الجمهورية» أن المطالب الأساس و الأوّل للثورة الشعبية المباركة العظيمة هو إسقاط النظام الملكي الفاسد وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي يُعبّر بصدق وأمانة عن إرادة كافّة أبناء الشعب ويصون حقوقهم وكرامتهم ويحفظ مصالحهم. ولكي تحقّق الثورةُ هذا المطلب الثوري المشروع الذي يُعبّر عن الإرادة الشعبية، يجب ان تتحلى الجماهير وشباب الثورة بالوعي واليقظة والصبر والجلَد واللامركزية في وضع البرامج واتخاذ القرارات بالخطوات الاحتجاجية و التمسّك بحقّ السيادة على القرارات النهائية والحسم وعدم مجاملة أي أحد على حساب الحقّ ومصالح المواطنين الحيوية.

إذ يؤكّد: التحالف من أجل الجمهورية «أن القرار النهائي في تحديد شكل النظام بيَدِ أبناء الشعب، وأنه مستعدّ للنزول على قرارهم، ويدعو جميع أبناء الشعب والقوى السياسية إلى أن يلتفوا جميعاً حول إسقاط النظام الملكي الفاسد وإقامة النظام الجمهوري الديمقراطي، وأن لا يتركوا التنسيق والتوافق بينهم، وأن يسقطوا رهان النظام على الاختلاف بينهم، فالاختلاف في الرأي لا يدعو إلى الإفتراق ولا يمنع من التنسيق والتعاون على المشتركات، فإن هذه لحظة تاريخية مؤاتية بإمتياز، فإذا ضُيّعت، فربّما لا تُتاح لنا لحظة مثلها إلى عقود من الزمن، وإن نتائج التخلّي عن خيار إسقاط النظام الملكي وخيمة جداً، وإن التحالف من أجل الجمهورية سوف يتعاون بشكل وثيق وجادّ مع جميع الجهات و الشخصيات التي تشترك معه في ذات الأهداف ومنهج العمل.

الإعلان عن التحالف أثار العديد من الإشكاليات وسط القوى السياسية بل وحتّى في أوساط حركة «حقّ» التي دخلتْ كطرف رئيسي في التحالف حيث استقال على إثر الإعلان مجموعة من قيادات حركة «حقّ» من بينهم علي ربيعة وقد استمرّ التحالف في ممارسة نشاطه السياسي في الفترة القصيرة التي تلتْ الإعلان عن بدايته إذ بعد أسبوع فقط من إعلان التشكيل فرضت حالة السلامة الوطنية وأصدر التحالف بتاريخ /14 مارس . آذار 2011 / م بياناً جاء فيه:

الموقف من: «الحوار»، والغزو السعودي، وبلطجة النظام، والدور الأميركي، والمسؤولية الدولية، والإضرابات العمالية وأعمال العصيان المدني.

شهدتْ البحرين في الأيام الأخيرة وبعد مرور شهر كامل على إنطلاقة الثورة المباركة جملة تطوّرات نوعية تتعلّق بمسار الثورة الشعبية التي انطلقت في 14 فبراير 2011 م، فقد تجاوب

الشعب بأعداد هائلة وبشجاعة منقطعة النظير مع دعوة مجموعات شباب 14 فبراير إلى الزحف نحو الديوان الملكي في يوم الجمعة ونحو قصر الصافرية في يوم السبت الماضيين بالرغم من الترويع والتهديدات غير المسبوقة والمعيقات الكثيرة، وكان شعاره موحّداً وواضحاً وهو المطالبة باسقاط النظام، وأثبت مجدّداً نهجه السلمي بالرغم من الاعتداء الآثم الذي قامتْ به قوّات الأمن بالتعاون مع الميليشيات المسلّحة (بلطجية النظام الحاكم) بعد انفضاض مسيرة الديوان الملكي مما أدّى إلى اصابة مئات المواطنين، كما بدأ منذ يوم الأحد الإضراب عن الدراسة والعمل في جميع أنحاء البحرين، وتزامن ذلك مع تصعيد أعمال العصيان المدني السلمية ومنها قطع بعض الشوارع الرئيسية في العاصمة المنامة، وتعيش البحرين منذ بداية الأسبوع حالة من الشلل في معظم المرافق الحكومية والخاصة.

في المقابل شهدتْ الأيام الأخيرة تصاعداً خطيراً في الهجمات الآثمة لميلشيات النظام (البلطجية) ضدّ الطلبة والطالبات في المدارس وجامعة البحرين وضدّ السكان الآمنين في أحياء العاصمة المنامة وبعض القرى، مما أدّى إلى العشرات من الإصابات بالأدوات الحادة ومنها السيوف والسكاكين والعصي. وفي يوم الأحد قامت أعداد ضخمة من قوّات الأمن المصحوبة بالمليشيات بمهاجمة المعتصمين بساحة المرفأ المالي ثم اتجهت إلى ميدان الشهداء (دوّار اللؤلؤة) حيث حاصرته من ثلاث جهات تمهيداً لاقتحامه، إلا أن زحف عشرات الآلاف من أبناء الشعب نحو الميدان أدّى الى هروب القوات الأمنية والميليشيات بعد أن أوقعت المئات من المصابين بين المحتجّين المسالمين، ونجح الثوار في فكّ الحصار عن ميدان الشهداء وأعاد أبناء الثورة تواجدهم السلمي في المرفأ المالي والشوارع المؤدية إليه.

وقد تابع «التحالف من أجل الجمهورية» ما أعلن عنه النظام الحاكم أمس الأحد بشأن مبادئ ومواضيع الحوار الذي ما فتأ يدعو إليه أطراف المعارضة والتحرّك الشعبي، وكذلك لجوء النظام لطلب المساعدة العسكرية من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، والتي بدأت اليوم في الوصول إلى البحرين.

إن «التحالف من أجل الجمهورية» إذ يؤكد جميع ما أعلنه في بيانه الأول بتاريخ 7 مارس 2011، وخصوصاً بشأن تبنّي خيار إسقاط النظام القائم في البحرين وإقامة نظام جمهوري

ديمقراطي، وبأنه يعمل مع جماهير أبناء الشعب الأحرار ومجموعات ثورة (14/ فبراير) وكل القوى الأخرى المؤمنة بهذا الخيار الثوري الشعبي المشروع لإنجازه بإرادة شعبية وبالأساليب السلمية الثورية ضمن منهج المقاومة المدنية والعصيان المدني، فإن التحالف يعلن التالي:

أولاً: إن ما أعلنه نظام الحكم حتى الآن باسم الحوار لا يعدو إعلانات فارغة وغير جدية ومحاولات يائسة للالتفاف على مطالب الشعب الأساسية، والمثير للسخرية أنها تتزامن مع تصعيده للقمع الامني واستخدام المليشيات المسلّحة ضدّ المواطنين الآمنين والنساء والأطفال، والاستعانة بقوات عسكرية خارجية لتوريط حكومات بلدان مجاورة في معركته الخاسرة للاحتفاظ بكرسي الحكم في المملكة الاستبدادية، وبالتالي فإن تزويق الدعوة للحوار ببعض العبارات أو المطالب لن يغير من واقع الحال شيئاً ولن يغري أيّاً من أطراف الشعب والمعارضة للتخلّي عن مطالب الشعب في التغيير الحقيقي الشامل.

ثانياً: إن تدخّل قوات عسكرية من المملكة العربية السعودية ودول مجاورة للمساهمة في قمع الثورة الشعبية السلمية في البحرين، هو تدخّل في الشؤون الداخلية للبحرين، وليس له أي مبرر قانوني حيث ان اتفاقيات الدفاع العسكرى لمجلس التعاون هي لصد العدوان الخارجي وليس لقمع شعوب هذه الدول المطالبة بالحرية والديمقراطية، وهذا يخالف فلسفة المجلس القائمة على التعاون بين شعوب دول المجلس لا إذكاء الفتن الطائفية، وهي دعوة لتدخّل قوى أخرى في المنطقة، وبناءً على ذلك فإن أي تواجد لقوى عسكرية خليجية في البحرين هو بمثابة احتلال غير شرعي يهدف إلى قهر إرادة الشعب، ولا بدّ من سحبه فوراً، وقد ثبت بالتجربة مع الثورة في البحرين بأن الخيار الأمني والعسكري لن ينجح في كسر إرادة الشعب وتغيير نهجهم السلمي.

ثالثاً: إن نظام الحكم يتحمّل كامل المسؤولية بشأن الأعمال الشنيعة التي تقوم بها المليشيات المسلّحة بالسيوف والسكاكين والأدوات الحادّة (البلطجية) والتي خلّفت حتى الآن العشرات من الإصابات الخطيرة، وإن هذه من الخروقات البليغة لحقوق الإنسان ستكون من ضمن الجرائم التي سيتمّ ملاحقة المسؤولين في النظام عليها، علماً بأن استخدام هذه المليشيات لم يقنع حتى الآن أي أحد بوجود صدامات طائفية كما كان يريد أن يوحي النظام، كما أنها لن تستفزّ أبناء الشعب والثورة للتخلّي عن سلمية تحرّكاتهم التي انتصروا بها حتى الآن على قوات النظام العسكرية والأمنية وسوف ينتصرون بها بإذن الله على الميليشيات البلطجية، وقد رأينا كيف أن استخدام النظام لتلك الميليشيات قد أدّى الى مبادرة المناطق والقرى في أنحاء البلاد الى تشكيل اللجان الشعبية لحماية السكان الآمنين مع احتفاظهم التام بنهجهم السلمي ومظهرهم الحضاري المشرّف للثورة والثوّار، وهي خطوة مهمة في طريق انهيار النظام وانتقال السلطة الى الشعب.

رابعاً: إن ما حدث من أعمال القمع خلال الأيام الأخيرة وكذلك التدخّل العسكري الخارجي، جاء متزامناً مع زيارة وزير الدفاع الأميركي إلى البحرين يوم الجمعة أو لاحقاً لها، مما يطرح العديد من علامات الاستفهام على الدور الأميركي، ويجعله شريكاً في ما يحدث من انتهاكات لحقوق الأنسان وفي حرمان الشعب البحريني من حقوقه المشروعة في الديمقراطية والحرية، وذلك لا يمكن أن يكون في مصلحة الإدارة الأميركية وتوطيد العلاقات والمصالح المشتركة بين شعوب المنطقة والولايات المتحدة الأميركية.

خامساً: إن «التحالف من أجل الجمهورية» يطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية أن تتحمّل مسؤوليتها في مراقبة ما حدث ويحدث في البحرين، ومساندة حركة الشعب السلمية ومطالبه العادلة، واتخاذ كافة الإجراءات لكشف وتوثيق ما يجري واتخاذ إجراءات فاعلة لوقف الانتهاكات التي يقوم بها النظام، ومن ذلك التحدّث بلغة واضحة وصريحة مع نظام الحكم، وإرسال بعثات تقصّي الحقائق لما يجري على الارض.

سادساً: يساند «التحالف من أجل الجمهورية» الإضراب الشامل والمفتوح الذي يقوم به الطلبة والعمال والموظفين وأصحاب المهن، كما يؤيّد الفعاليات وأعمال العصيان المدني السلمية المنظّمة التي تعلن عنها مجموعات شباب 14 فبراير، باعتبار أن استمرار تلك الإضرابات والفعاليات هي الطريق الى تحقيق المطالب الكبرى وحفظ دماء الشهداء وتضحيات المواطنين.

بطريقة ما، أوجدت حركة الاحتجاجات مساحةً واسعة لجميع القوى السياسية تمكّنها من إعادة بناء نفسها وتحالفاتها مع الآخرين، وهي المساحة نفسها التي لم تفلح العملية الانتخابية في الاستفادة منها، بمعنى أن العملية الانتخابية كانت تعمل على تفتيت القوى السياسية وتضييق المساحة السياسية لها، لكنّها – أي التنظيمات والقوى السياسية في حركة 14 فبراير – وجدتْ نفسها مضطرة لإعادة عملية بناء التحالفات وإعادة النظر في المنطلقات، وتحديد الأطر السياسية بصورةٍ لا لبس فيها، بما لا يخلو من مفارقات في ذلك.

تجمّع الوحدة الوطنية (تجمع الفاتح)

عُرفت جمعيات الموالاة بمساندتها الدائمة لتوجّهات الحكومة بشكل عام، وخصوصاً في القضايا السياسية. في بداية الأحداث، كانت كلّ من جمعية الأصالة (سلفيين) وجمعية المنبر الإسلامي (إخوان مسلمين) قد أدانتا يوم الغضب، وأنكر ممثلو هاتين الجمعيتين في أحاديث تلفزيونية ولبعض الإذاعات؛ أن هناك مسيرات سلمية أو أحداثاً متصاعدة في 14 فبراير، وقال عادل المعاوة من جمعية الاصالة إن الصور واللقطات التي يتمّ عرضها هي صور لمسيرات قديمة. استند هذا الموقف العدائي ليوم الغضب إلى موقف ورؤية النظام للحركة السياسية الجديدة، وبالتالي فإن البحث عن دور جمعيات الموالاة في هذه الحركة يتحدّد في موقف عدائي ومناوئ، وسنرى لاحقاً كيف عملت هذه القوى على تعطيل الحراك الديمقراطي من جهة، وتسهيل عملية القمع ونشر «البلطجة» من جهة أخرى.

في مستوى التحليل الأولي، يبدو أن صورة التجمّعات الحاشدة لقوى المعارضة، وفشل الرهان على الانقسامات الداخلية القديمة في إضعاف يوم الغضب، وما تلاه من أحداث؛ أوجد نوعاً من الرهبة والخشية من قوّة هذا التماسك، وكانت الحكومة في حاجةٍ ماسةٍ إلى حشد جماهيري يوازي الحشد الشعبي المعارض، وهذا ما كانت الجمعيات السياسية الموالية تفتقد القدرة عليه، وخصوصاً في ظلّ الخسارة الكبيرة التي لحقت بها في انتخابات 2010 حيث لم تحقّق إلا أقل من 7% من مقاعد مجلس النواب. لقد حاولت هذه القوى في 15 و16 فبراير أن تخرج في مسيرات مؤيّدة للحكومة، واستطاعت ذلك، إلا أن حجمها وقوّة تأثيرها لم يكن بالحجم المطلوب في ظلّ تصاعد المدّ الشعبي المعارض، ويبدو أن تلك المسيرات التي خرجتْ قد استنفذت وظيفتها الميدانية بتبرير الهجموم على المعتصمين في دوّار اللؤلؤ فجر يوم الخميس 17 فبراير، لذا وبعد العودة إلى الدوّار بفعل عامل الصمود والمواجهة السلمية، وبفعل عامل ثانوني هو الضغط الدولي على الحكومة للسماح بالتظاهر السلمي؛ تشكّلت قناعة لدى نظام الحكم بأهمية إيجاد كيان موالٍ مضادّ يحوز على شعبية طائفية على الأقل.

تشكّل تجمّع الوحدة الوطنية بتاريخ 19 فبراير 2011 بعد الإعلان عن دعوة وليّ العهد سلمان بن حمد لبدء حوار وطني، وسحب كافة أفراد قوّة دفاع البحرين من الشارع. على إثر هذه الدعوة، اجتمع ولي العهد مع قيادات وشخصيات سنّية في صباح اليوم الثاني، أي بتاريخ 19 فبراير، وبعد نهاية الاجتماع تمّ الإعلان عن ولادة تجمّع الوحدة الوطنية برئاسة رجل الدين السنّي ورئيس الجمعية الإسلامية الشيخ عبداللطيف المحمود. عقد التجمع أول اجتماع له في 21 فبراير في جامع الفاتح. كانت الفكرة تقوم على إعطاء هذا التجمّع زخماً عددياً يفوق عدد التجمّعات الشعبية المعارضة، ولهذا السبب نشطت رسائل نصية وأخرى على مواقع التواصل الاجتماعي للدعوة لحضور هذا التجمّع، وعرضت إحدى الرسائل إحضار البطاقات الشخصية عند الحضور للتسجيل الرسمي، وفي الواقع لم يكن هناك أي تسجيل بالأسماء. بعض تلك الرسائل بُعثت خصيصاً إلى أفراد الأجهزة الأمنية مؤكّدة الحضور بلباس مدني. وعرض تلفزيون البحرين إعلانات مؤيّدة للحضور، كما قام بنقل مباشر لفعالية الاجتماع. كان واضحاً حجم الدعم الرسمي لعقد مثل هذا الاجتماع وإشهاره بديلاً من الكيانات الموالية القديمة، ومع أن ساحة جامع الفاتح لا تتسع لأكثر من خمسين ألفاً، إلا أن تلفزيون البحرين وأثناء نقله المباشر للاجتماع أشار إلى أن الإحصائية الأولية بلغت 300 ألف متظاهر، وفي غضون أقل من نصف ساعة تحوّل الرقم إلى 400 ألف شخص. المعروف أن عدد سكان البحرين تجاوز المليون بقليل، إلا أن عدد المواطنين لا يتجاوز 700 ألف نسمة، وبالتالي فإن إحصائية تلفزيون البحرين تشير إلى أن أكثر من نصف مواطنين

البحرين تجمّعوا في ساحة أصغر من مساحة ملعب كرة قدم!! والغريب أن مثل هذه الكذبة ظلّت تُتداول، وظلّ تجمّع الوحدة يتغنّى بها وكأنها حقيقة، ومع الأسف إن مثل هذه الكذبة روّج لها الداعية الإسلامي يوسف القرضاوي في تأجيجه الطائفي ضدّ ثورة البحرين في 28 أبريل 2011.

بالنظر إلى الدور السياسي الذي لعبه تجمّع الوحدة الوطنية؛ يمكن القول بأنه مثّل قوة سياسية جديدة جارفة، تضمّ جميع القيادات السنية في البحرين، بالإضافة إلى قيادات سياسية منطوية تحت جمعيات سياسية. تشكّل التجمّع من 104 شخصية سنّية، تمّ اختيار 19 منهم لتشكيل اللجنة العليا للتجمع. وكان عدد كبير منهم أعضاء في جمعيات سياسية، مثل جمعية المنبر الإسلامي وجمعية الأصالة، إلا أن القوة الكارازمية التي أطلّ بها الشيخ عبداللطيف المحمود – كونه الناطق الرسمي والرئيس الفعلي للتجمع – قزّم دور أعضاء الجمعيات السياسية، واختزل رؤيتها تحت رؤية تجمّع الوحدة الوطنية. ولم يخفِ التجمع طابعه المذهبي، حيث صرّح أكثر من مرّة على أنه يمثّل في الأساس وجهة نظر أهل السنّة في الأحداث، وهو ما أدّى إلى بروز حسّ طائفي [91] ضاغطٍ على حركة الاحتجاج القائمة، ومطالبتها الحثيثة بإثبات هويتها الوحدوية الجامعة. فرؤية التجمّع تقوم على أن القوى الأساسية والتي يجب أن تشترك في الحوار الوطني هي ثلاث قوى إحداها قوى نظام الحكم، ممثّلة في العائلة الحاكمة، والثانية هي قوى أهل السنّة، والثالثة القوى الشيعية. ووفق هذه الرؤية، فإن التقسيم المذهبي يبقى هو الأرضية السياسية التي يجب أن يكون عليها الحوار الوطني، وليست الأرضية السياسية أو الشعبية المنطوية تحت عنوان هوية وطنية شاملة. وعلى هذا الأساس، كان تجمّع الوحدة الوطنية يرفض مبدأ تداول السلطة والدعوة لمجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور ديمقراطي جديد للبحرين، حتى في إطار المملكة الدستورية الديمقراطية، لأن ذلك يخلّ من وجهة نظره بمبدأ التوازن الطائفي السائد، بل إن التجمّع رأى في استجابة النظام السياسي لشرط استقالة الحكومة لبدء الحوار الوطني ما يؤدّي «إلى الخراب والتدمير وإلى مزيد من الاحتقان الطائفي» [92]، وقد عبّر التجمّع عن هذه الرؤية في بيان الثوابت [93] وفي رسالة التجمّع التي بعثها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الرسالة هي نفسها بيان جمعية المنبر الإسلامي بشأن الأحداث.

ميدانياً، لعب قادة تجمع الوحدة الوطنية دوراً طائفياً مثيراً، ابتدأ بخطابات تحريضية علنية في الاجتماع الثاني الذي عقده التجمع في 3 مارس، حيث رُفعت شعارات تحريضية، من قبيل

الشعب يريد إزالة الدوّار، وبرز مصطلح المواطنين الشرفاء، مقابل الخونة والعملاء الذين في الدوّار. وعبر هذا التحريض تشكلّت خلايا «البلطجية» في منطقة البسيتين ومدينة حمد (الدوّار السابع). وعندما وقعت اشتباكات بين بحرينيين شيعة وآخرين سنّة من أصول عربية، في مدينة حمد زار الشيخ عبد اللطيف المحمود أهالي دوّار السابع من الطائفة السنّية، وقال إن عليهم الدفاع عن أنفسهم، لأنهم ضحايا الاعتداءات. وكان الحضور يرفعون الأخشاب والسيوف وأعلاماً لتنظيم القاعدة، في الوقت الذي خرج فيه المجنّسون السوريون في مسيرة ينشدون أزهايج سورية تدعو للثأر والوعيد، على غرار الأزهايج القبليّة الدارجة في مناطق البوكمال في دير الزور. وكرّر المحمود زيارته لأهالي مدينة عيسى معيداً الخطاب نفسه. في حين غيّر الشيخ المحمود خطاباته الدينية في صلاة الجمعة إلى أحاديث سياسية، بعضها كان يثير شكوكاً في عقائد الطائفة الشيعية.

ثالثاً:
ديمقراطية القوى السياسية

الحقيقة التي يتفق عليها الجميع؛ أن حجم الحركة وتزايد قوّتها كان أمراً مفاجئاً للجميع، وبدأ الأمر وكأنه كرة ثلج تكبر بوتيرة غير متوقّعة، وتؤثّر في الرأي العام تأثيراً مزودجاً. فالنظام السياسي لم يكن يتوقّع أن تزيد رقعة الاحتجاج، وتصل في مدة بسيطة جداً إلى مكان الاعتصام الدائم «دوّار اللؤلؤة»، حيث وصل المحتجّون بعد يومين من بدء الاحتجاج، ونصبوا الخيام وأعدّوا المكان لعقد الاحتجاج. وحتى عندما سُمح لقوات الجيش البحريني وباقي الأجهزة الأمنية بمهاجمة المعتصمين في 17 فبراير وسقوط أربعة قتلى؛ لم يكن متوقّعاً أيضاً أن تكون المواجهة مباشرة، حيث أربكت تصرّفات الجيش البحريني، وأربكت تصرّفات النظام الذي طرح على الفور – بفعل ردّات الفعل العالمية – مبادرة الحوار مع وليّ العهد البحريني الشيخ سلمان بن حمد، حيث أعاد المحتجّون بعد يومين من فرض حالة منع التجوال في المنطقة، وتنظيم قوتهم واعتصامهم في الدوار بصورة أكبر وأكثر فاعلية. القوى السياسية بدورها كانت تتوقّع مساراً مختلفاً، وعلى إثر تلك التوقّعات نسجت مواقفها السياسية إزاء حركة الاحتجاج، إلا أن تلك التوقّعات جاءت متخلفة عن الإرهاصات على أرض الواقع، وهو ما دفعها جمعيا للتطرف في اتخاذ مواقف عملية آنية. فالتنظيمات السياسية المعارضة رفعت سقف مطالبها الديمقراطية كثيرا جدا، ووصلت حدّ المطالبة بتشكيل مجلس تأسيسي منتخب بالكامل، توكل إليه مهمة وضع دستور جديد للمملكة، يتضمّن تقليص صلاحيات الملك لحدودها الدينا أي الدور التشريفي وإيكال سائر الصلاحيات التشريعية والتنفيذية للمنافسة الانتخابية. وهذا سقف لم يكن من ضمن مطالب الجمعيات السياسية المعارضة قبل 14 فبراير، بالرغم من أنه قد يجد نفسه في أدبيات وبرامج بعض الجمعيات السياسية كجمعية الوفاق وجمعية العمل الديمقراطي، وهو يأتي في سياق الوعي السياسي أكثر منه انطلاقاً من التفاوض أو المقاصصة.

بدورها، كانت الجمعيات السياسية المصنّفة كجمعيات موالية، مثل جمعية المنبر الإسلامي (الإخوان المسلمين) وجمعية الأصالة الإسلامية (السلف) وجمعيات صغيرة أخرى؛ مذهولة أيضاً، وترقب تطورات الموقف تبعاً لاستجابات النظام السياسي، وتبدي مطابقة حرفية لمواقف النظام السياسي من حركة الاحتجاج. فعندما كانت التدابير الأمنية الصارمة مفعّلة على أرض الواقع في المرحلة الأولى، وبالأخص لحظة اقتحام دوّار اللؤلؤة في 17 فبراير؛ كانت مواقف شخصيات وقيادة هذه الجمعيات مؤيّدة لتلك الإجراءات، وتتبّنى الرواية الرسمية بكل تفاصيلها، والقائمة على أن التجمّع الذي كان منعقداً لديه أسلحة في الخيام، وأنّه تجمّع غير قانوني، ويضرّ بالمصالح العامة ومصلحة الأمن العام. وعندما دخلت حركة الاحتجاج مرحلتها الثانية، وتراختْ التدابير الأمنية؛ وتراختْ حدّة التصريحات السياسية أيضاً. الملفت في الأمر، أن سياسية هذه الجمعيات الموالية إزاء حركة الاحتجاج قد تلاشت بشكل شبه نهائي لصالح قوّة جديدة تشكلت في المرحلة الثانية، هي ما أطلق عليه بتجمع الوحدة الوطنية، حيث قادت هذه القوة الجديدة أغلب مكوّنات التشكيل السنّي قبال قيادة القوى المعارضة وقوى 14 فبراير، المكوّن الشيعي، وبعضاً من الفئات السنّية ذات التوجّهات السياسية المعارضة.

تحت كلّ عنوان؛ كانت العناوين تكثُر وتتضخّم بتضخّم الأحداث ومرارتها من جهة، وتشابه الظروف والاستجابات من جهة ثانية. ابتدأ الائتلاف في مواجهة القمع الأمني والاحتلال بمسيرة من الدوّار ناحية السفارة السعودية، وبدلاً من الدخول في سجال سياسي مع الأطراف المعارضة؛ أعلن عن أحقيّة تقرير المصير كخطوة متوازنة لا يسقط فيها مطلب الجمهورية ولا يقع تحت سقف الملكية الدستورية، وأثبت في فترة السلامة الوطنية وما بعدها قدرةً فائقة على إدارة الصراع مع القوات الأمنية، والحفاظ على الروح الثورية لدى الجماهير المنطوية تحته، وعلى الآخرين الذين يختلفون معه.

ومن الطبيعي أن طول مدّة القمع واشتداد حدّته من شأنها أن تخلق تبايناً في أدوات النضال والمواجهة، وهو ما أدّى بالفعل لتخلّي بعض فصائل الائتلاف عن مطلب إسقاط النظام وتأييدها لما عرف بوثيقة المنامة التي طرحت من قبل الجمعيات السياسية المعارضة، وهو ما تأكّد بعد الإعلان عن توصيات لجنة بسيوني، حيث أصبحتْ تلك التوصيات بمثابة السقف الأعلى للجمعيات السياسية، في حين اعتبرها الائتلاف احتيالاً والتفافاً على مسيرة الثورة وتضحياتها.

رابعاً:
الإضراب والعصيان المدني

بجانب الامتداد الأفقي الذي تحرّكت عليه الممارسة الديمقراطية في دوّار اللؤلؤة؛ كان هناك خطّ عمودي تشكّل مع بداية الأيام الأولى للاعتصام، حيث دعتْ جمعية المعلّمين أولياء أمور الطلبة إلى عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس بعد الهجموم القمعي على معتصمي الدوّار في فجر الخميس 17 فبراير. وفي الوقت نفسه دعا الاتحاد العمالي إلى الإضراب العام لمختلف النقابات المنطوية تحت عباءته ما لم تنحسبْ قوات الجيش ويسمح للمعتمصين بالعودة للتظاهر في الدوّار. في 19 فبراير عاد المعتصمون للدوّار، وانسحبتْ قوّات الجيش والحرس الوطني، فعلّق الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين الإضراب الذي دعا إليه، في حين استمرّت جمعية المعلمين في دعوتها إلى الإضراب، حيث دعتْ مساء السبت المعلّمين للاعتصام أمام بوابات المدارس قبل بداية الدوام المدرسي.

في 12 مارس، أعلن الاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين إضراباً عاماً اعتباراً من ذلك اليوم. واستند الاتحاد في بيانه إلى خطورة التداعيات الأمنية والاجتماعية، وأثرها في السلم الأهلي بعد تفريق قوّات الأمن البحرينية للمعتصمين قرب المرفأ المالي ودوّار اللؤلؤة واستخدامها القوّة في وسط العاصمة البحرينية. واعتبر الاتحاد أن ذلك يعدُّ تجاوزاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي صادقتْ عليها مملكة البحرين.

الفصل الرابع:
تدمير الديمقراطية

كان وهج الديمقراطية التي أشعلها اعتصام دوّار اللؤلؤة بدايةً أولية للنّهوض الدّيمقراطي في البحرين، فهي المرّة الأولى التي يتنفّس فيها شعبُ البحرين حريةً مطلقة. كان مراسلو الصّحف الأجنبية ووكالات الأنباء يحتفون بديمقراطية الدّوار، ويرون فيها أسلوباً حضاريّاً واحتجاجاً سلميّاً قلّ نظيره في العالم العربي. وفي الوقت نفسه، كان الجميع يعرف أن للدّيمقراطية أعداء وحشيين جدّاً، لا يتورّعون عن فعل أي شيء لتدميرها. وبالفعل، تجمّعت الجهود وتوحّدت للقضاء على حراك الدّوار وديمقراطيته، عبر استراتيجية واضحة الهدف، رفعت شعار «الشعب يريد إزالة الدوّار» في ساحة البستين، وفي ساحة جامع الفاتح. وفي الحقيقة، فإنّ إزالة الدوار؛ كانت تعني القضاء على فِكر الدوّار وإنهاء الديمقراطية الناشئة فيه وتدميرها.

بالقدر نفسه الذي كانت الممارسة الديمقراطية تنمو وتنضج في دوّار اللؤلؤة، كانت بوادر الضّغينة والانقضاض تظهر شيئاً فشيئاً، وتأخذ أبعاداً جديدة. تطلّبتْ فكرة تدمير الدّيمقراطية أرضيّةً ممهّدة، تُزيل عن كاهل النّظام جزءاً من المسؤولية الأخلاقية، وتقديم المسوّغات، حتى ولو كانت واهية، للبدء الفعلي في تدمير الديمقراطية. تلك الأرضية تشكّلت عبر ثلاثة محاور، يؤدّي كلّ محور دوراً خاصاً ومشتركاً. وعبر هذا التّشبيك، بدأتْ أولى مراحل الانقضاض والتخطيط لتدمير الديمقراطية، والتي ستتجلّى في تكوين مليشيّات البلطجية، وقيام تلفزيون البحرين بحملة تحريضية لا تخلو من الطائفية والإساءة والكراهية، انتهاءً بقدوم قوّات درع الجزيرة لإزالة نصب الدوّار.

الأرضية الأولى:
بداية الانقضاض: تجمّع الفاتح

اعتُبر تجمع الفاتح بمثابة الجناح السّياسي الذي يوفّر الغطاء والمناورة السياسية للقضاء على ديمقراطية الدوّار. وقد مارست قياداته دوراً مباشراً في تشكيل رأي عام محلّي وخارجي عدائي تجاه المطالب الديمقراطية. يتولّى الرأي العام المختلق في البلاد تسيير فوضى طائفية عارمة، تُبرّر إقرار قانون السلامة الوطنية، ودخول قوّات درع الجزيرة، وإظهار الفوضى على أنها بداية حرب طائفية تسبّبت فيها الحركة الاحتجاجية، لتظهر الدولة وكأنها مضطرة إلى التدخّل الفوري والأمني، ولمنع وقوع حرب أهلية. وهو ما حدث بالفعل بعد 18 مارس، فالشيخ المحمود يُفصح عن عدائية بيّنة المحتجين. يقول: «هذه العدوانية تمثّلت فى أشياء كثيرة، أوّلها العداء الشخصى الذى أظهره هؤلاء المنتمون للمعارضة الشيعية لأهل السنّة قاطبة في جميع المراكز البحرينية فى الوزارات، ثم انتقلت إلى مرحلة أكثر عدائية عندما سيطروا على مجمّع السلمانية الطبى وجعلوه مركزاً من مراكز المعارضة لإدارة المخطط الذى يريدونه. (...) كانت الصدمة التى مرّ بها أهل السنّة صدمة كبيرة عندما اكتشفوا عداء الشيعة الواضح لهم ومن دون مبرّر، بينما لم يصدم أهل الشيعة لأن هذا العداء كان موجوداً في نفوسهم ناحيتنا وأظهروه فقط [94]. وكمن لا دخل له يخبر عن الحرب الأهلية، «البحرين دخلت في أزمة كبيرة كادت أن تصل بها الى حرب أهلية» [95].

أُنشئ تجمّع الفاتح عشية لقاء ولي العهد البحريني مع نحو 100 شخصية من الطائفة السنّية، يغلب عليهم طابع التنكوقراط (من القيادات الدينية السنّية، والطبقة التجارية السنّية). ومن وجهة نظر تحليلية؛ فإن اللقاء الذي عُقد يوم الأحد 19 فبراير دليلٌ على أن شبكة التحالفات القديمة قد أُصيبت بالهلاك، وباتَ من الضروري تجديدها. من ناحية الموقف السياسي، فإن النظام السياسي يقف وحيداً لحظتها أمام انفكاك خيوط الشبكة الشيعية الموالية، واتخاذها موقفاً يُظهر أن

مسافةً ما يجب أن توضع منذ الآن. لذلك، فإن النظام كان يقف وحيداً من الناحية الطائفية، وهو مضّطر لأن يحمي نفسه أكثر بالطائفة السنّية، ويجبر قياداتها على إظهار هذه المطابقة أمام التحالف الوطني الذي يظهر في دوّار اللؤلؤة [96].

تمّ الإعلان عن قيام التّجمع في ساحة جامع الفاتح بتاريخ 21 فبراير، حيث تمّ حشد عدة الآف من المؤيّدين للحكومة. ألقى فيهم الشيخ عبد اللطيف المحمود خطاباً سياسياً، أعلن من خلاله بيان تأسيس تجمّع الوحدة الوطنية في يوم واحد بتعبيره، وجاء البيان متضمناً النقاط التالية:

أولاً: نناشد جميع أهل البحرين أن لا يمكّنوا من يريد شرّاً بهذا الوطن للوصول إلى مآربه ومقاصده، وندعوهم إلى التمسّك بأمر الله للمؤمنين في قوله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً».

ثانياً: نؤكّد تمسّكنا بشرعية نظام الحكم القائم، ونؤكّد على أن البلد واستقراره أولوية قصوى لا يمكن المساومة عليها.

ثالثاً: نعرب عن أسفنا وحزننا العميقين لأرواح المواطنين التي أزهقت، ودمائهم التي سالت، ونطالب بسرعة التحقيق مع المتسببين ومحاسبتهم.

رابعاً: ندعوا الحكومة إلى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي.

خامساً: إن المشروع الإصلاحي الذي بدأ قبل عشر سنوات كان بداية الانطلاق للتغيير للأفضل، وهو لن يكون نهاية المطاف، فالدعوة إلى الإصلاح والعمل له أمران يجب أن يستمرّا.

سادساً: ندعوا جميع المواطنين وخاصة الشباب العمل على تهدئة الأوضاع والشروع في حوار وطني شامل لجميع القوى والأطياف الوطنية.

سابعاً: إن أي مطلب وطني لا يمكن إقراره والاستجابة له من دون توافق عليه من جميع مكوّنات المجتمع البحريني تعبيراً عن الإجماع الوطني.

أما الجزء الثاني من الخطاب، فبدا وكأنه بداية لرؤية سياسية جديدة تطلب بالإصلاح السياسي، والوحدة الوطنية. ففي ما أسماه بالرسالة الرابعة الموجّهة إلى القيادة السياسية العليا في البلاد قال: «نتوجّه إلى القيادة السياسية وعلى رأسها جلالة الملك بأننا جميع أبناء البحرين طلّاب حقوق، وفي مقدّمتها أن تكون السلطات للشعب بشكل فعلي وليس بشكل صوري، فلا يكفي أن

يقرّر الدستور حقوقاً وتعطّل عن التنفيذ أو يتحايل عليها. نطالب القيادة بأن ترفع جميع مظاهر وسلوكيات التمييز الفئوي والعرقي والطائفي والعائلي...) ونقول للقيادة أيضاً إننا مع إجراء تعديلات جوهرية متوازنة في الدستور، تحقّق أن يكون الشعب هو صاحب السلطات جميعاً برعاية كريمة من جلالة الملك، لكننا لسنا مع تعديلات تؤدّي إلى الصراع بين فئات المجتمع، فالقيادة السياسية العليا مسؤولة عن ضمان حقوق جميع فئات المجتمع من غير انتقاص من حقوق الآخرين».

مع ضمّ الأحداث مع بعضها، يتّضح أن هذا الخطاب المتقدّم سياسياً على خطاب الموالاة التقليدية؛ كان بعيداً جداً عن خطاب الديمقراطية في دوّار اللؤلؤة، وبعيداً عن الممارسة السياسية، ولم يكن خافياً أن هذا الخطاب الأول جاء لإعطاء التجمّع صفة سياسية جديدة قابلة للاستثمار في وقت لاحق، وبدأت الإشارات منذ اللحظة الأولى التي دُعي فيها إلى التجمع، حيث استجمعت قوى الإعلام الرسمي والإعلام الموالي للدعوة إلى الحضور، وتمّ إغلاق بعض الشوراع لإعطاء طابع احتفالي جماهيري على التجمّع، كما قام تلفزيون البحرين بنقل مباشر لفعالية التجمع.

الخطاب نفسه كان ملغّماً بكل قوّة تفجيرية، فقد بُني على نفس استبدادي تسلّطي، لكنه احتاج إلى بعض اللمسات السياسية المتعاطفة مع الديمقراطية. فالحوار الذي تمّ الإعلان عنه من قِبل ولي العهد لن يجد له مكاناً لدى تجمّع الوحدة ما لم يكن المحمود فيه منذ البداية، إذ يقول في ختام الخطاب بالحرف الواحد: «إن عملية الحوار الذي نسأل الله تعالى أن يبدأ قريباً جداً نطالب بأن نشارك فيه باعتبارنا طرفاً مستقلاً استقلالاً تاماً، نمثّل طيفاً كبيراً من أطياف المجتمع، لا تمثّله الجمعيات والمؤسسات والكيانات الرسمية، ولا نقبل بنتائج الحوار إذا لم نكن جزءاً منه منذ البداية».

على إثر الخطاب الأول، استُدعي قادة تجمّع الفاتح إلى قصر الصافرية في 23 فبراير، وتمّ تقديم المدح العلني لهم، وتبشيرهم بأفضل الوعود، واعتبر الملك أن تجمّع الفاتح هو سند شعبي للنظام. إلا أن الخبر الذي كان مثيراً للانتباه هو زيارة الملك يوم 24 فبراير إلى مقرّ قوّة دفاع البحرين، وإلقاءه خطاباً مختصراً، وبعدها بيوم واحد، زار الملك قيادة الحرس الوطني. ما يلفت الانتباه هنا، أن هذه الزيارات والإشادة والوعد بالتكريم، جاء في وقتٍ لم تجفّ فيه دماء المعتصمين بعد، كما أنها جاءت مترافقة مع تصريحات للعاهل السعودي والأمير نايف بن سعود حول أمن البحرين واستعداد السعودية لأي خيار في المستقبل. وفي الوقت نفسه، كان ولي العهد البحريني –

صاحب مبادرة الحوار – يقوم بجولة خليجية، وعاد منها وهو يُهدّد بضروة القبول بالحوار من غير جدولة أو شروط، الأمر الذي فُسّر على أنه بداية للّجوء إلى الخيار الثاني، من أجل الضغط على القوى السياسية وقوى المعارضة للقبول بحوار سياسي.

انتهت جولة الأمير سلمان بن حمد بمشروع مارشال خليجي، تكون حصة البحرين فيه 10 مليار دولار، ومثلها لسلطنة عمان. وفي الواقع كان هذا المارشال الخليجي مقدّمة لترتيب أكبر عملية قمع في تاريخ دول منطقة الخليج العربية.تسعة أيام كانت كافية للكشف عن حقيقة التجمّع، وما يرمي إليه، وما هو موقفه من الديمقراطية، وديمقراطية الدوّار تحديداً. فعندما دعا الشيخ عبداللطيف المحمود إلى عقد الاجتماع الأول في 21 فبراير؛ كانت ديمقراطية الدوّار في بدايتها، وكان خطابه عائماً وعاماً جداً، إلا أن الأيام القليلة التّالية كانت كفيلة بأن تحرّك الدولة – ومن يدور في فلكها – ناحية الوقوف ضدّ موجة الديمقراطية. فالمطالب السياسية التي تأصّلت في ديمقراطية الدوّار بدأتْ شديدة الحرص والتمسّك بمطلب الملكية الدستورية وتداول السلطة وفق أسس انتخابية، وإعادة هيكلة القطاع الأمني، باعتبار أن ذلك يعدّ مطالب الحد الأدنى من الديمقراطية. في المقابل، فإن هيبة النظام وشرعيته السياسية أصبحت على المحكّ. فالجزء المتبقي منه هو آلة القمع، والأجهزة الأمنية، وهي أداة جُرّبت في الأيام الماضية، ولم تُحرز تقدّماً، وإعادة تفعيلها مجدّداً كان يحتاج إلى مجموعة من الترتيبات الداخلية والخارجية.

لقد كانت السلطة بحاجةٍ إلى أن تُضلّل الرأي العام المحلي والخارجي، في وقتٍ فقدت فيه أغلب مصداقيتها، وسيبدو واضحاً أن وصف الحراك السياسي في الدوّار على أنه خروج على القانون، وأنه يُعطّل مصالح الناس، وأنه اعتداء على الطائفة السنّية، وأنه احتلال للمراكز الصحية.. وغيرها من التهم التي ساقها الخطاب الثاني لتجمّع الوحدة الوطنية؛ ما هو إلا محاولة لتأسيس كيان أشدّ تطرّفاً من الدولة نفسها، أو هو «ملكي أكثر من الملك»، ويمكن للدولة (وللنظام) أن يكون أقل وطأة وأكثر مصداقية منه.

ابتدأتْ صحيفة «الوطن» بسرد قصص الإرهاب الشيعي للطلاب السنّة في مدارس البحرين، خصوصاً مدرسة العهد الزاهر ومدرسة الفارابي، وبدأ تلفزيون البحرين يعرض نماذج مصطنعة من هذا القبيل، بغرض توفير المادة الإعلامية التحريضية والمناسبة لتغيير دقّة خطاب تجمع الفاتح

الأول باتجاه الخطاب التسلطي وبأكثر وجوهه افتضاحاً. تحت عنوان التجمّع الثاني: «لنا مطالب»، يمكن أن يتبادر إلى الذهن ذلك القدر المشترك من المطالب الديمقراطية، إلا أن تلك المطالب التي رُفعت كانت عبارة عن دعوة لتركيز قانون الحظوة، والبحث عن مكاسب مادية لفئة دون أخرى، والثمن هو تأييد النظام في قمع ومواجهة ديمقراطية الدوّار.

من خلال تتبّع مجريات الأحداث في الفترة بين (21فبراير– 2 مارس) تتضح إجابة التساؤل الذي طُرح بعد 2 مارس من قِبل تجمّع الوحدة الوطنية، وإعلان شعار استراتيجية القمع «الشعب يريد ازالة الدوّار»، الذين قيل عنهم في الخطاب الأول بأنهم «إخوة في الدين والوطن وأن الاختلاف معهم هو اختلاف الأسلوب». فكيف أضحى ما يجرى في الدوّار أنه «قد تجاوز الحدود وعلى العالم بأسره أن يعي بأن ما يحدث في البحرين ليس تعبيراً سلمياً عن الرأي، إنه اعتداء على أمن شعب بأكمله، إنه تعطيل لحياة شعب بأكمله، إنه مصادرة لحرية الآخرين، إنه ابتزاز واستفزاز لا بدّ أن يتوقّف اليوم قبل الغد، وعلى المجتمع الدولي الذي يراقب ما يحدث في البحرين أن يكون داعماً للحوار لا داعماً للفوضى والتخريب بأساليب ظهرت واضحة للعيان، وإننا على دراية تامّة بأن الأصابع الخارجية التي تتدخّل في تحريك أشكال الفوضى والدعوة الى العنف تريد استنساخ تجربتها في العراق [97]» وأن يطالب الدولة أو الحكومة بأن «تتخذ من الإجراءات ما يوقف هذا الانقلاب الأمني الذي وصل إلى المؤسسات التعليمية، وإلا فإننا لا نضمن الانفلات الأمني الذي يصدر عن المجتمع المتضرّر كردّة فعل لما يقع لأبنائهم وفلذات أكبادهم». بل ويدعو لأن تطبّق «أحكام القانون في ما يخصّ محاسبة المقصرين، فيجب محاسبة أولئك الذين تخلفوا عن أداء أعمالهم، ويجب محاسبة المعلّمين الذين تخلّفوا عن التدريس والتعليم في المدارس لشل حركة التعليم والتدريس». وقبل ذلك وبعده؛ فهو يبدو كمن يهدّد ويتوعد ويطالب الحكومة «أن تتخذ من الإجراءات ما يوقف هذا الانقلاب الأمني الذي وصل إلى المؤسسات التعليمية، وإلا فإننا لا نضمن الانفلات الأمني الذي يصدر عن المجتمع المتضرّر كردّة فعل لما يقع لأبنائهم وفلذات أكبادهم. «وأن يخاطب القيادة العليا في البحرين بأن تعمل على «إرجاع الأمور إلى نصابها وتطبيق القوانين الخاصة بالتجمّعات والمسيرات على الجميع، فإن الشارع بجميع أطيافه يتضرّر كثيراً من تعطيل مصالحه» [98].

وفي الواقع، كان سعي المحمود – بالتعاون مع ولي العهد – هو أن يصبح رجل الدولة في الحوار، وكان كلاهما يعتقدان بأن الجمعيات السياسية وقوى المعارضة ستقبل بأي حوار، ولو كان شكليّاً، حول بعض الأطر الظاهرية، مثل تعديل بعض مواد السدتور الحالي، ومنها تخفيض عدد أعداد مجلس الشورى، أو تعديل مسار التشريعات من دون المسّ بصلاحيات الملك وصلاحيات مجلس الشورى، وإعادة توزيع المناصب الوزارية كجزء من المحاصصة التي كان يرفضها المحمود علانية ويرغب في تحقيقها عملياً.

كما مرّ سابقاً، فقد قام ولي العهد بطرح مبادرة حوار بعد فشل مبادرة خطاب الملك قبل مجزرة يوم الخميس الأسود، وسقوط خطاب «الإصلاح مستمر»، وأن لا حوار خارج المؤسسة التشريعية، لتظهر «نغمة» جديدة، وهي أن الإصلاح كان بطئياً، وأن الحوار يجب أن يكون جماعياً. في الوقت نفسه، قامت قيادات الموالاة بتكثير عددها، وتأطير نفسها، كقوّة سياسية في مواجهة الذين يمكن أن يستجيبوا لدعوة الحوار من قوى المعارضة. وبالفعل، فقد أطّرت هذه القيادات نفسها تحت ما يعرف حالياً في الوسط السنّي بجماعة جامع الفاتح، وما يحمله هذا الاسم من دلالات تاريخية وسياسية موجّهة ضدّ قوى المعارضة الشيعية.

العنصر الثاني من خطّة الحوار هو إجبار المعارضين على القبول أو الاقتناع، أو حتى الخوف من الفتنة الطائفية التي تثيرها المطالب الديمقراطية، في الوقت الذي صرّح فيه ولي العهد لقناة CNN بأن الجماعات التي تطالب بإسقاط النظام هي جماعات ضدّ الإجماع الوطني، وجماعات ليس لها نصيب في الحوار. ووظيفة هذا العنصر هو جرّ المطالبة من نقطة سقوط النظام، ومن نقطة الملكية الدستورية الديمقراطية، حيث الملك لا يمارس أي صلاحيات سياسية مثل حال ملكة بريطانيا؛ إلى ممكلة دستورية وراثية مقيّدة، كما هو الحال في الأردن أو المغرب.

العنصر الثالث هو المخرج والبديل، فأمام رفض الجمعيات السياسية وقوى المعارضة الأخرى لمجريات هذا الحوار، أو مخرجاته، فإنّ هناك بديلاً آخر، وهو الميلشيات المدنية التي جمعت قواها في مسيرة دعم وولاء خليفة بن سلمان، ومحاولة إظهار البحرين وكأنها عراق دام، وتوريط المعارضة في موقفٍ محرج، تضطرّ أمامه لتقديم تنازلات أكبر من التنازلات المطلوبة منها حالياً.

الأرضية الثانية:
الترهيب بالبلاطجة

عبر الجناح السّياسي لسياسة تدمير الديمقراطية (تجمّع الفاتح)؛ استطاع النظام أن يضمن لنفسه مكوّناً مؤيّداً، وعلى طريقة «ملكيين أكثر من الملك»، إلا أن النظام يعرف جيّداً أن القدرة على بعثرة الأوراق ليست منحصرة في اللّعبة السّياسية، وخصوصاً أن «المكوّن الجديد»؛ لا فقه له بالتفاوض السياسي، وإذا ما عُزلت السياسة عن الأمن؛ فلن يقوى هذا المكوّن على مناهضة المطالب الديمقراطية. بل إن بوادر فشل هذا التجمّع كانت ظاهرة مع رفض القوى السياسية فتح قنوات حوار معه، لكونه لا يحمل برنامجاً سياسياً مختلفاً عن برنامج السلطة، وبالتالي فإن إقحامه في أي حوار هو مضاعفة لعدد مقاعد السلطة من جهة، وإقرار بالأرضية الطائفية التي كان النظام يسعى لبلورتها من جهةٍ أخرى.

في الثورات المعاصرة، برزتْ مسألة البلطجية والشبيحة كأدوات لخدمة النظام القائم ضدّ الثورة. لقد كان المطلوب من هذه الفئات ليس دوراً تنويرياً، أو دوراً سياسياً، ولكن القيام بالمهمّات القذرة، والتي يمارسون من خلالها إثارة الترهيب والتشويش في الأجواء العامة، وصولاً إلى تحقيق شعارات النظام التي يتبجّح بها.

وفكرة البلطجية تستهدف في الغالب أمرين، هما إثارة الذّعر والخوف في صفوف الناس، وفكّ الالتفاف حول الثورة. والأمر الثاني هو محاولة إقناع الناس بأن ظلم النظام أخفّ وطأةً من عنف الثورة، وما يترتّب عليها من فقدان الأمن. لقد رأينا كيف تحرّك هؤلاء في أحداث ثورة تونس عبر الاغتصاب، والنّهب والهجوم على المدنيين العزّل من أجل تبرير قمع النظام وبطشه للثّوار، ومن أجل بثّ الرعب والخوف في الناس. وتحرّكت هذه الفئة في الثورة المصرية عبر مشهد نقلته

وسائل الإعلام مباشرةً، في ما عُرف بمعركة الجمل، وفي سوريا يقوم الشبيحة أيضاً بممارسة الدّور نفسه.

ذاكرة البحرينين تحفل بمواقف وشهادات عديدة لدور الفداوية والبلطجية منذ انطلاق الثورة في 14 فبراير، بل وما قبلها. فالوضع في البحرين لم يكن مختلفاً بقدر ما كان وضعاً مألوفاً بمثل هذه الحالات التي مرّت على المجتمع البحريني منذ نهاية القرن التاسع عشر في ما يعرف بالفدواية، وهي مجموعات حراسية قاسية تقوم بإرهاب الناس لخدمة الشيخ الحاكم، وخدمة لحاكم المقاطعة آنذاك. فالفدواي هو البلطجي والشبيح في مصر وسوريا وتونس. الملفت للانتباه هنا أن تأسيس أول قوّة أمنية كان عبارة عن تجميع لهؤلاء الفداوية، وتنصيبهم رجال أمن بشكل رسمي، إلى جانب قوات أمنية بنجابية تعاقد معها بلجريف لعدم ثقته بهؤلاء الفداوية. وقد استمرت هذه القواعد في استخدام الأجانب والفداوية في تشكيل القوات الأمنية بكافة أطيافها. وليس أدلّ على ذلك من قيامهم – منذ فرض الأحكام العرفية – برفع نبرات المشانق والترهيب للقرى والموظفين في أعمالهم، وبفعل تحريض من قيادات مشبوهة تحوّلوا بطرفة عين إلى رجال مخابرات يعملون بالمجان.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة البلطجية في البحرين – على غرار البلطجية في بلدان الربيع العربي – تتشكّل من مجموعتين، الأولى تتبع الأجهزة الأمنية رسميّاً، لكنها تظهر بلباس مدني، والمجموعة الثانية هي عبارة عن مجموعات قد تكون مدفوعة الأجر أو مغرّر بها، تُقاد عبر مجموعات غير رسمية لتأدية بعض المهام، وتحت عناوين مختلفة. في السنوات السابقة، كانت ميليشات الأمن الوطني هي التي تشارك في عمليات القمع والمطاردة والابتزاز للنشطاء، إلا أنها مع تقدّم الحراك السياسي بعد 14 فبراير، احتاج النظام إلى أن يُدْخِل تغييراً في تركيبة تلك المجموعات، وأن يصبغ عليها طابعاً شعبياً للفرار من المساءلة، ولتأدية الغرض منها على وجه أدق.

البلطجة الشعبوية

قبل الظهور العلني والرسمي لتجمعات البلطجية في 7 مارس، في ما عرف بساحة الشرفاء في منطقة البسيتين، وتحت قيادة كل من محمد خالد وعادل فليفل ومحمد الحسيني وناجي العربي؛ أشار تقرير لجنة تقصى الحقائق إلى أن مجموعات غير رسمية قد نصبت حواجز تفتيش بتاريخ 17

فبراير و19 فبراير في مناطق مثل الرفاع والبديع، وهي مناطق مُصنّفة مذهبياً أنها مناطق سنّية، وقد اختفتْ هذه الحواجز مع قرار انسحاب الجيش من منطقة دوّار اللؤلؤة.

البروز الأول لظاهرة البلطجة – كأداة ضمن أدوات تدمير الديمقراطية – كان بعد الخطاب الثاني لتجمّع الفاتح 2 مارس، حيث سمح ذلك الخطاب بدمج تشكيلة المليشيات مع التشكيلة الشعبوية تحت عنوان «حفظ أمن المناطق السنية من الإرهاب الشيعي»، ويظهر هنا مدى التنسيق الرسمي في بروز دواعي هذه الظاهرة من خلال تقاعس الأجهزة الأمنية عن وظائفها المدنية، وعدم تدخّل أفراد قوات الأمن في حالة حدوث إشكالات اجتماعية تحدث عادةً. كذلك، يمكن الإحالة إلى الدعوة الصريحة التي أطلقها وزير الداخلية في 3 مارس عبر تلفزيون البحرين في اتصال هاتفي، وذلك على خلفية أحداث الدوار السابع في مدينة حمد، حيث قال: «نفضّل أن تكون المسؤولية الرئيسية في هذا الأمر على المواطنين أنفسهم، وهم يتحمّلون أمن منطقتهم». ويعتبر هذا الحادث نموذجاً واضحاً لتبيّن العلاقة بين تشكيلات البلطجية التي سوف تتشكّل، وبين كل من تجمّع الفاتح والأجهزة الأمنية.

بحسب راويات شهود العيان، فإن الحادث كان نتيجة تعرّض بعض أهالي الدوّار السابع لمجموعة من طالبات إحدى المدارس بالألفاظ النابية، ورمي الأوساخ عليهن بعد خروجهن في مسيرة طلابية، على غرار مسيرات المدارس التي أخذت في التزايد. بسبب هذا الاستفزاز، تحوّل الموقف إلى شجار بين أهالي الطالبات وأهالي الدوّار السابع الذين يغلب عليهم المجنّسون من أصول عربية، واشتدّ النزاع في المساء من جانب آخر، حيث نقلت سيارتا إسعاف اثنين من المصابين إلى مجمع السلمانية الطبي لتلقي العلاج، غير أن شهود عيان أكّدوا لـ صحيفة «الوسط» أن عدداً أكبر من سيارات الإسعاف نقلت مجموعة من المصابين من المنطقة. وفي مجمع السلمانية الطبي، وذكر أحد المصابين لـ «الوسط» «أنه كان برفقة صديقه حينما تفاجآ بهجوم من مجموعة من الشبان الذين أوسعوهما ضرباً بأيديهم وبالعصي».

بتزايد حدّة الشجار، ونقل تفاصيله عبر أدوات التواصل الاجتماعي، تحوّلت المنطقة إلى ساحة صدام، وحضرت مجموعة من القوات الأمنية، إلا أنها لم تتدخّل في فضّ الصدامات، وكانت هذه القوّة الأمنية ترى بوضوح قيام مجموعات من سكنة الدوّار السابع بحمل ألواح خشبية وأسلحة

بيضاء وغيرها من الأدوات، ووفق بيان وزارة الداخلية فقد حضر محافظ المحافظة وبعض النواب ورجال دين لتهدئة الموقف. إلا أن مقاطع الفيديو التي التُقطت لدور رجال الدين وقت الحادثة؛ دلّت على أمور أخرى، غير تهدئة النفوس، وكأن الأمر كان معدّاً له لتوفير مساحة جديدة يتمدّد عبرها خطاب تجمع الفاتح الثاني في 2 مارس. فقد لوحظ أن مجموعة رجال الدين التي حضرت لم تكن سوى رئيس تجمّع الفاتح عبد اللطيف المحمود، والذي ألقى خطبة عُدّت تشجيعاً مباشراً على تشكيل المليشيات، حيث يُظهر مقطع الفيديو المحمود وهو يخطب في جماعة تحمل سيوفاً وأخشاباً وهراوات، ويدعوهم للدفاع عن أنفسهم بكل الوسائل عند تعرّضهم لأي خطر. لقد وفّر خطاب المحمود «الغطاء الشرعي» لأتباعه للبدء في القتال الطائفي، وجعله أقرب إلى «التكليف الجهادي» والدّفاع عن الأرواح والأجساد والأعراض والأموال[99]، وتُظهر مقاطع فيديو أخرى مجموعة من سكنة دوّار السابع في مدينة حمد وهم يرفعون علم تنظيم القاعدة، شاهرين سيوفاً وأخشاباً[100] كما يظهر مقطع آخر مسيرة نظّمها المجنّسون من أصول عربية، وبالتحديد من قبيلة العويدات في دير الزور بسوريا، وهم ينشدون أزهايج حربية[101].

على غرار هذه التشكيلات، تشكلت خلايا في المحرق والرفاع وأم الحصم والحورة والبديع، وتحت إشراف قيادات سياسية في تجمع الفاتح، أو تحت إشراف بعض النواب المستقلّين، كما في شبكة الحورة التي أشرف على تأسيسها النائب العسومي، أو في مدينة عيسى التي أشرف عليها النائب عدنان المالكي.

البلطجة الأمنية

جمعت هذه التشكيلات أفراداً من الأجهزة الأمنية، مع آخرين مشحونيين طائفياً أو سياسياً، وفي الواقع فإن هذه التشكيلات اعتبرتْ الأخطر على نسيج المجتمع، والأكثر تأثيراً في تدمير الديمقراطية، لا في المراحل الأولى فقط، بل إنّ دورها وعملها استمر طويلاً. وعبر هذه التشكيلات البلطجية المختلطة؛ تمّت أكبر عملية تطهير طائفي في مؤسسات الدولة بعد إزالة دوّار اللؤلؤة، وفي فترة السلامة الوطنية كما سنرى لاحقاً.

من ناحية طريقة عمل هذه التشكيلات، فهي تُقاد غالباً من قِبل ميلشيات أمنية بلباس مدني، وهي التي تأخذ التوجيهات والإمداد المالي واللوجستي، من أدوات ومن أسلحة، وفي بعض تلك التشكيلات كان أفراد من عائلة آل خليفة هم منْ يتولّى القيادة. أما على أرض الواقع، فإن هذه التشكيلات كانت مسؤولة حتما عن أحداث جامعة البحرين، وعن مجموعة من الاعتداءات التي طالت بعض المواطنين وبعض القرى[102]. وكانت منظمة العفو الدولية قد تنبّهت لمثل هذه التشكيلات على إثر تلقّي ثلاثة من النشطاء تهديدات بالقتل في 10 مارس، ودعت منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية إلى ضمان سلامة ثلاثة من نشطاء حقوق الإنسان (عبد الهادي الخواجة، محمد المسقطي، ناجي فتيل) بعد إرسال رسائل نصية إلى عدد كبير من البحرينيين تدعو إلى قتلهم. واحتوت الرسائل على تفاصيل شخصية عن النشطاء وصنَّفتهم بأنهم «دعاة تخريب»، كما تلقّى أحد النشطاء عدداً من مكالمات التهديد من مجهولين على هاتفه. وقال محمد المسقطي، أحد النشطاء الذين ذُكرت أسماؤهم في الرسائل النصية، والعضو في جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، لمنظمة العفو الدولية إنه تلقّى ما يقارب 11 مكالمة تهديد بالهاتف من مجهولين منذ توزيع الرسالة النصية الداعية إلى قتله. وقد أرسل جميع المتَّصلين الرسالة نفسها، وهي: «أنت حمار، وسوف نقتلك، توقّف عن الذهاب الى دوّار اللؤلؤة. وإذا لم تتوقف عن أنشطة حقوق الإنسان، فإننا سوف...».. وورد أن إرسال الرسائل النصية جاء بعد أيام قليلة من توزيع منشور على نطاق واسع، تضمَّن صور وأسماء عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين المعارضين الذين دعا المنشور إلى استهدافهم.

أعمال البلطجة

بالعودة إلى تسلسل الأحداث، فقد عُقد تجمّع شعبي في الساحة المقابلة لجمعية الأصالة في البسيتين مساء الثلاثاء 1 مارس إليه النائب السابق، عضو جمعية المنبر الإسلامي (إخوان مسلمون) والنائب عن كتلة الأصالة عبد الحليم مراد، والشيخ محمد الحسيني. وتحدّث مراد عن أوضاع المدارس ومسيرات الطلبة، مدّعياً بأن الأمور وصلت حدّ «الضرب والاعتداء بالأسلحة البيضاء على الطلبة والمتطوّعين»، وكان ملفتاً حديثه عن مستشفى السلمانية الذي قال عنه إنه تعرّض لاحتلال كامل، وأن الأطباء يمارسون سياسة طائفية تمنع أهل السنة من تلّقي العلاج أو تعرضهم لترهيب طائفي. أما كلمة محمد خالد فقد كانت موغلة في التحريض الطائفي ومشحونة بالسبّ والشتائم لقادة المعارضة، خصوصاً الأستاذ حسن مشميع والشيخ علي سلمان والشيخ عيسى قاسم. خطاب خالد الذي استغرق أكثر من 15 دقيقة كان تحريضاً طائفياً بامتياز، وفيه من الادعاء

ما لا يقال، خصوصاً افتراءه على مشميع وتلفقيه لكلام لم يقله أحد، وكان من ضمن كلامه «إننا نتعرّض لهجمة صفوية وتطبيق فعلي لتصدير ولاية الفقية« مستشهداً بكتاب (الخطة الخمسينية لآيات قم) «استيقظوا يا أهل السنّة ويا عقلاء الشيعة العرب، اعتصام الدوّار ليس من أجل المطالب السلمية فرموزهم يصرّحون بولائهم لإيران وليعلم هؤلاء بأن لحمنا مرّ وإننا لا نخاف من أي شيء ما دمنا على الحق ويا أبناء وطني شكّلوا لجاناً شعبية استعداداً لأي طارئ فالعدو متربّص بكم هل تنتظرون أن تهدر كرامتنا ويعتدى على بناتنا في الشوارع ويطردونا من بيوتنا... وترمى صور قياداتنا في القمامة... يدّعون السلمية واكتشف في دوارهم العديد من الأسلحة البيضاء وكذلك المسدّسات تحت مفارشهم... يعطلون مصالح الناس إلى متى نظل ساكتين..».. وختم خطابه موجّهاً رسائل إلى حكومة البحرين، وشاكراً الإخوة في الخليج العربي على وقفتهم وعلى رأسهم ملك المملكة العربية السعودية حين قال «إن البحرين ابنتي الصغرى وأدعمها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً من دون تردّد كما شكر قناتي (صفا) و(وصال) منابر الحق»[103].

بعد خطاب تجمع الفاتح، وفي اليوم الثاني 2 مارس، زادت وتيرة التحريض ضدّ ديمقراطية الدوّار وضدّ المعتصمين، كما زادتْ الإشاعات والترهيب النفسي والتخويف، وتشكّلت مجموعات عبر أدوات التواصل الاجتماعي وغيرها لبثّ الأخبار المغرضة ضدّ المعتصمين وضدّ الأنشطة السياسية التي تنطلق من الدوّار، كما عملت هذه المجموعات على نشر تقارير طائفية تدّعي اكتشاف خطط وبيانات خاصة بالحرس الثوري الإيراني على علاقة بأحداث البحرين. وكجزء من عملية التعبئة، قامت عدة مجموعات بعقد دورات تدريبية لأطفال ومراهقين تحت عنوان حراسات المناطق، ونُشرت مقاطع فيديو عديدة لتجمّعات شبابية أشبه ما تكون بمعسكرات تدريب على البلطجة تحت عناوين مختلفة، مثل حماية السكان والمدن، حيث تظهر تلك المقاطع كيف كانوا يستغلون الأطفال في عمليات البلطجة بعنوان الحراسات، في الوقت الذي كان الإعلام البحريني الحكومي يثير مثل هذه النزعات، ويكرّس جانب الخوف والترهيب[104].

تجمّع البسيتين

يُعدّ تجمّع ساحة البستين الذي تشكّل في 7 مارس؛ أول تجمّع جمع بين المليشيات الرسمية والبلطجية الشعبوية، حيث برزت لأول مرة قوة التعبئة الأمنية، وتداخلت المجموعات مع بعضها بعضاً. وتعود خلفية إقامة تجمع البستين إلى تمدّد اعتصام دوّار اللؤلؤة إلى محيط المرفأ المالي،

ومحاولة نصب خيام لمعتصمين حوله من ناحية، وإلى تصاعد الزخم الجماهيري المنعكس في المسيرات الجماهيرية الضخمة التي تنطلق من وإلى دوّار اللؤلؤ، وحفاظها على الطابع السلمي المبالغ فيه.

ففي مساء 6 مارس، تجمّع عدد من المعتصمين في دوّار اللؤلؤ وتوجّهوا ناحية المرفأ المالي للاعتصام حوله، وبالرغم من أن خطوة التمدّد كانت مفاجئة، إلا أنها استمرّت حتى ظهيرة يوم 7 مارس، حيث احتشد عدد كبير أمام تقاطع المرفأ المالي وسط محاولة من أفراد قوات الشرطة لفكّ الاعتصام. ربما كانت الصدفة هي التي جعلت من امرأة سنّية من سكان البستين تمرّ بسيارتها وسط تجمّع معارض أمام المرفأ المالي، وأن تحدث بينها وبين بعض المعتصمين مشادة كلامية، لتتطوّر إلى أن تنطلق المرأة بسيارتها وتصطدم باثنين من المعتصمين أحدهما رجل إسعاف [105]، لكنها ليست الصدفة أن تنشط في ذلك اليوم أدوات التواصل الاجتماعي وبنصّ إلكتروني مُحدّد يدعو للفزعة والانتصار للفتاة «السنّية» وحمايتها من مجموعات المعتصمين الذين ينون قتلها في بيتها. من خلال هذه الفزعة، بدا واضحاً أن تهييجاً طائفياً متعمداً كان يُعدّ له، وخصوصاً أن الشيخ عبد اللطيف المحمود ومحمد خالد وغيرهم من القيادات الموالية قد شرعنوا ظاهرة الدفاع عن النفس، وتكوين لجان أهلية لحماية المواطنين [106]. بدأ التجمّع يزداد عند الساعة التاسعة مساءً، مع الكثير من الإشاعات بأن حافلتين من الدوار قصدتا البسيتين وأن الشرطة أرجعتهما، فكثر تجمّع حاملي الهراوات والسكاكين. أكثر من 1000 شخص يحملون السيوف والسواطير والأسياخ الحديدية والألواح الخشبية ويرفعونها كمن يستعدّ للهجوم على عدو في حرب [107].

في الأثناء، كانت سيارة يركبها 6 شبان من الدير، وهي إحدى مناطق المحرق أيضاً، تتراوح أعمارهم بين 21 -18 سنة، خارجين من محطة بنزين البسيتين، سالكين أقرب الطرق المؤدّية إلى منطقتهم، وهي طريق تمرّ عبر هذا الشارع. لم يكونوا يعلمون بما ينتظرهم. سيتفاجأ هؤلاء بعشرات المتجمهرين يقومون بإيقافهم، يسألونهم عن وجهتهم. يقول شاهد عيان من المنطقة «سمعت الصبية يجيبون أنهم ذاهبون إلى منازلهم، لا أعرف ما الذي أتى بهؤلاء في هذا المكان في هذا الوقت، لقد حاولو الخروج، لكن لم يكن دخول البسيتين في تلك الليلة مثل الخروج منها، لقد تنادى المتجمهرون على السيارة وبدأوا بضرب السيارة، كان الصبية في روع وذهول شديد مما يحيط بهم، فحاولوا الهرب بسيارتهم، لكنهم اصطدموا بسيارة واقفة، فقفز عليهم مئات المتجمهرين، ودارتْ بنا الأرض».

ووفق رواية شاهدة عيان «تحركت سيارة صبية الدير لتنجو بنفسها، وحاولت المرور من فرجة صغيرة صارت جهة اليسار، تحركت السيارة بعصبية وارتباك ظاهر، وصدمت أحد جوانب سيارة بيضاء متوقّفة بسبب الارتباك الشديد»، أحد المتجمهرين من الشباب جاء يركض من الخلف، ركب من فوره فوق السيارة، وراح يكسرها باللوح الخشبي الذي كان يحمله بيده، لحق به العشرات، هجموا جميعهم فوق السيارة يضربون كل بما في أيديهم، سيوف وسواطير وأسياخ حديدية وألواح خشبية، اختفت السيارة تحت الهجوم، تراكض بعض الرجال الذين كانوا في موقع الحدث لتخليص الصبية من يد المتجمهرين قبل أن يقلتوهم.

لم تنته الحادثة عند هذا الحد، «تجمّع انفعالي وتوتّر سببته إشاعات»، فقد استمر هذا التجمع قائماً وكانت بداية مؤرّخة لتأسيس تشكيلات بلطجية مشتركة تجمع أفراداً مدنيين وأفراداً من الأجهزة الأمنية.

ترهيب المدارس [108]

شهدتْ مدارس البحرين منذ 19 فبراير إضراباً طلابياً، بجانب إضراب المعلمين، وبلغتْ نسبة المضربين من المعلمين أكثر من 70% في اليوم الأول أمام بوابات المدارس، وبالرغم من رفع الإضراب ودعوة الطلاب للعودة إلى المدارس؛ إلا أن انتظام الدراسة في كثير من المدارس – وبالأخص المدارس الثانوية – كان ضعيفاً، حيث كان الطلبة يخرجون من مدارسهم في مسيرات صغيرة متجهين ناحية الدوّار أو إلى مناطقهم. وفي حالات عديدة شهدتها مدارس البحرين بعد بداية مارس؛ كانت تلك المسيرات تتعرّض للاعتداء من قِبل بعض الطلاب أو الطالبات، ولا يبدو أن تلك الحوادث البسيطة كانت سبباً لأن تتخذها وسائل الإعلام المحلية وخطابات التحريض للهجوم على المعتصمين في الدوّار أو للإعلاء من شأنها وتضخميها لولا وجود تدابير من قبل البلطجية الذين كانوا يديرون شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم. وتبرز في جميع الحالات التي نشرت تفاصيلها الصحافة المحلية كلٌّ من مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات ومدرسة سار الثانوية للبنات [109].

ومدرسة مدينة حمد هي التي كانت تخرج منها المواد الإعلامية المضلّلة. ظهر ذلك في كمية الأخبار المفبركة التي دأبت الصحافة الموالية على سردها بشكل يومي، متعمدة إشاعاتها بتصريحات رسمية من قبل وزارة التربية، وظهر أيضاً في تكرار تلك الشجارات في خطاب قوى الموالاة وبالأخص في خطاب تجمع الفاتح الثاني (2مارس)، ونتيجة لهذا الشحن، تشكّل رأي عام لدى قطاع واسع من أبناء الطائفة السنّية بأن هناك استهدافاً طائفيّاً في المدارس.

وبدلاً من أن تقوم وزارة التربية والتعليم بدورها في تحييد مسألة التعليم والمدارس، عملت بشكل مبرمج ومدروس على إنجاز الخطوة «ألف» من خطة تدمير الديمقراطية التي شارك فيها تلفزيون البحرين بشكل مباشر من بعد 10 مارس، حيث أظهر تلفزيون البحرين خبراً في ظهيرة 10 مارس مفاده وقوع « مشاجرة ظهر اليوم الخميس في مدرسة سار الثانوية للبنات تمّ السيطرة عليها بحضور محافظ الشمالية وجاري التحقيق وإتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتسببين في الواقعة [110] » وعلى إثر هذه الحادثة، قام تلفزيون البحرين باستهداف واقع المدارس وحركة المسيرات الطلابية وتصويرها على أنها إرهاب منظّم، واستهداف لأبناء الطائفة السنية

انتهاك حدود القرى

تسلّلت البلطجية الشعبية إلى نسيج المجمتع المعارض والمجتمع العام بهدف إثارة البلبلة والفوضى، والحدّ من التركيز على المطالب الديمقراطية. الهدف من تكرار الاعتداءات على شباب القرى هو إخلاء الدوار من المعتصمين، وإفشاء الرعب بين أهالي القرى، بالإضافة إلى إشاعة الفوضى، وتقديم مادة إعلامية يمكن تسويقها على أنها تتطلب تدخّلاً فورياً وقاسياً من قِبل الدولة. اعتمدت استراتيجية الاعتداءات على اختيار مناطق بعيدة نسبياً عن منطقة الدوّار، كما لجأت تشكيلات البلطجية للاعتداء على مواطنيين خارج الدوار، ومحاولة استدراج شباب الدوّار إلى الخارج والتصادم معهم. فعلى سبيل المثال شهد يوم الجمعة (11 مارس) [111] عدد من حوادث الاعتداءات، ففي فجر هذا اليوم، تعرّض الشاب علاء إبراهيم حمادة (20 عاماً) لاعتداء عندما كان خارجاً من مجمع السلمانية الطبي من جهة بوابة الطوارئ. أربعة ملثّمين قاموا بمهاجمته وطعنه بسكين وأصابوه بجروح في الوجه واليد اليسرى والكتف. عصر اليوم نفسه، هاجمت مجموعة من حملة السلاح الأبيض، المتجمهرين في مسيرة الديوان الملكي، وقاموا بمهاجمتهم بالأسلحة البيضاء من الخلف، فيما كان أولئك قد انتهوا للتوّ من مسيرتهم عائدين نحو سياراتهم، وأوقعوا عدداً من

الإصابات نقلتْ على إثرها للمراكز الصحية. شهد اليوم نفسه، أيضاً، اعتداءين على اثنين من حراس الأمن في عيادة «عسكر» الطبية، هوجم أحدهما خلال نوبته الصباحية، والآخر خلال نوبته المسائية، حيث قام مجهولون بالاعتداء عليهما وضربهما. أيضاً، قام ثلاثة مجهولون بالاعتداء على بحريني (30 سنة) بسوق واقف بآلات حادّة وألواح خشبية، حتى أُغمي عليه من شدّة الضرب. كما ظهرت في هذا اليوم واليومين التاليين، مجموعات مسلّحة تحمل السلاح الأبيض تنتشر على المنافذ المؤدّية إلى مدينة الرفاع، تقوم بعمليات تفتيش وسرقة لمقتنيات المواطنين، والضرب وتكسير السيارات. تمّ عرض صور كثيرة لوجود هذه المجموعات بجانب قوّات الأمن وفي مناطق مختلفة.

أما في يوم السبت (12 مارس 2011)، فقد ابتدأ فجراً بتعرض أربعة معتصمين بينهم فتاة، لإصابات متفاوتة بعد أن صدمتهم سيارة يقودها مجهولون بدوّار اللؤلؤة، قبل أن يلوذ سائقها بالفرار من الموقع، كما تعرّض الشاب أحمد كاظم (21 عاماً)، للاعتداء بالضرب على يد مجهولين بالقرب من إشارة الرفاع المحاذية لمنطقة عوالي، إذ تقدّم لهُ شخصان بينما كان يقف في الإشارة وأجبروه على النزول من سيارته «السكسويل» غير أنه رفض النزول، فأدخل أحدهم يدهُ المسلحة بـ«المخالب الحديدية» من نافذة السيارة، وضربهُ على صدره مما تسبّب لهُ بجروح. وشكا عدد من أهالي منطقة عالي من سيارات لا تحمل لوحات أرقام، يقودها مجهولون، تنفلتْ بسرعات جنونية وسط الأحياء السكنية، وتقوم بإطلاق طلقات نارية بواسطة مسدسات صغيرة يحملونها. وتعرّض مواطن من قرية سترة، إلى الاعتداء من قبل أربعة أشخاص بالسكاكين، بالقرب من السوق الشعبي بمدينة عيسى، نتجتْ عنها إصابات بسيطة في الفخذ الأيسر والصدر، وإصابة اليد اليسرى تطلبت عملية تخيط للجرح.

وفي يوم الأحد (13 مارس) أقدمتْ مجموعة مجهولة تحمل أسلحة بيضاء على تكسير مرافق وكذلك نوافذ مقرّ جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) بعراد في وقت متأخّر من مساء هذا اليوم. كما تواجد ما يقرب من 15 مدنياً، مع عناصر أمنية متمركزين عند منافذ الرفاع الغربي والشرقي وحدود منطقة عالي، يحملون في أيديهم أخشاباً، فيما مركبات تابعة للجيش تتمركز على مقربة منهم. اعترضتْ المواطن عبد النبي (55 سنة) وهو سائق أجرة، ثلاث سيارات يستقلّها نحو سبعة شبان يحملون أسلحة بيضاء، وقاموا بتكسير نوافذ السيارة بالكامل بأسياخ وأخشاب وأدوات حادة. و مساءً شهد حادثة دهس على الكوبري المطلّ على دوّار اللؤلؤة، أدّت لاستشهاد الشاب علي إبراهيم عبدالله الدمستاني (18 عاماً)، بعد أن لاذتْ السيارة من فورها بالفرار.

وفي يوم الاثنين (14 مارس)، تطوّرت الأحداث باتجاه العنف أكثر حيث أصيب مساء هذا اليوم شخصان من سار برصاص الشوزن، أطلقه أشخاص مدنيون في سار. قبل أن يختبئا في منزل يُعتقد أنه لأحد المسؤولين السابقين في الأجهزة الأمنية (عادل فلفيل). كما اشتكى عدد من المسعفين في هذا اليوم من تعرّضهم لاعتداءات وتهديدات من قِبل مجموعات تحمل أسلحة بيضاء في منطقة المحرق أثناء تأدية وظيفتهم. مساءً، تعرّض المواطن محمد جواد من منطقة النبيه صالح لضرب مبرح وتعرّضت سيارته للتدمير الكامل، وذلك أثناء ذهابه للتبضّع من مركز رامز التجاري قبالة دوار ألبا، من قِبل مجموعة مدنيين مسلحين بأخشاب وآلات حادة، فيما كان بصحبة زوجته. وتعرّض مواطن آخر في منطقة الدير، كان خارجاً لشراء العشاء لأسرته، لهجوم من مجموعات ملثّمة (قدَّرها بـ 70) تتحرّك قريباً من رجال الأمن، يحملون العصي والسكاكين كسروا معها سيارته قبل أن يلوذ فراراً بحياته. وفي المساء نفسه، تعرّض الشاب فاضل عباس عبدالله (18 سنة) إلى حادثة طلق ناري من قِبل مدنيين مسلحين، أثناء عودته من تشييع جنازة الشهيد على إبراهيم الدمستاني، بمنطقة الجسرة في طريق عودته لقريته الدراز، حيث فوجئ بمدنيين يقودون سيارة ويحاولون الاصطدام بسيارته، وأثناء وقوف السيارات عند الإشارة الضوئية، فتحوا النوافذ وأطلقوا رصاصاً حيّاً حطّم زجاج سيارته وأصابه إصابة سطحية في الرأس في منطقة الإذن، حيث أصيب بخدش بليغ.

وفي يوم الثلاثاء (15 مارس) ظهرتْ ميليشيات مدنية مسلّحة جنباً إلى جنب مع القوى الأمنية التي هاجمت المنطقة. وفجراً، أقدمت مجموعات مجهولة على مهاجمة مطبعة صحيفة «الوسط» على شارع الاستقلال وتمّ ترويع الموظفين وتكسير مكينة الطباعة بواسطة الأدوات الحادة التي يحملونها بأيديهم. وتكرّر خلال اليومين (14، 13 مارس) استهداف مجموعات تحمل السلاح الأبيض لمحلات «جواد» التابع لتاجر شيعي المذهب، في مناطق الرفاع الغربي والرفاع الشرقي والبسيتين وشارع المعارض وعوالي، حطّموا خلالها واجهات المحلّات وعمدوا إلى تخريب محتوياتها بمضارب البيسبول والمطارق، وأمام رجال الأمن.

على الطرف الآخر، لم يتم تسجيل حالات اعتداء جسدي من قِبل محتجّ شيعي على آخر موالٍ سنّي، ولا هجوم من محتجّين على محل تجاري أو مؤسسة أو مقرّ جمعية أو صحيفة خاصة بالموالين. فبالرغم من كل خطابات الكراهية والتحريض والتزييف التي كانت تنفثها هذه الجهات، لم

يتم رصد أية حالة اعتداء طائفي من طرف المحتجّين الذين كانوا يصرّون على مقابلة كل استفزاز طائفي بهتاف: إخوان سنّة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه. وفي ما عدا الاشتباكات التي وقعت مع البلطجية (من غير أصول بحرينية)، عندما هاجم هؤلاء أهالي المناطق الشيعية وتسبّبوا في إصابات مختلفة؛ لم تُوثّق حالات مواجهة من طرف المحتجّين. لهذا لم يتمكّن تجمع عبد اللطيف المحمود المتصدر لفتوى القتال، بالرغم من جهوده الحثيثة في إيهام الشارع السنّي باستهدافه من قبل المحتجّين، وبالرغم من حملته التي قضى فيها أشهراً، يعمل على ما أسماه «توثيق الشكاوى الخاصة بالمتضرّرين من الأحداث»؛ لم يتمكّن من تسجيل انتهاكات تدين المحتجّين من الشيعة ضدّ الموالين من السنّة، إلا ما وصفها مؤتمرهم الصحفي بحالات الاكتئاب النفسي والتبوّل اللاإرادي.

المرتزقة

شكلت فئة المرتزقة عنصراً إضافياً لعمل البلاطجة، وهذه الفئة كانوا عبارة عن مجموعات من الأجانب الآسيويين (باكستان، بنجلادش) القاطنين وسط أحياء شيعية، مثل المنامة والنعيم، حيث قامتْ هذه المجموعات ابتداءً من 11 مارس بالاعتداء على ممتلكات القاطنين في تلك الأحياء وتكسيرها، وهو ما دفع بالأهالي إلى الاشتباك معهم ومطاردتهم وإلقاء القبض على بعضهم وضربهم، وتبين لاحقاً أن بعضهم يعملون في الأجهزة الأمنية، ويقودون مثل هذه المجموعات بحكم التجانس الإثني. ولم يكن واضحاً حينها أن الحكومة استغلّت هذه الفئات من أجل افتعال قضية الاعتداء على الأجانب وإظهر المعتصمين بطابع شوفيني عنصري، إلا أن التشهير الإعلامي الذي رافق السلامة الوطنية والمعلومات المضلّلة التي قُدّمت للجنة تقصي الحقائق؛ كشفتْ عن هذا التوجّه، وأن الحكومة استغلّت استخدام الأجانب لكسب معركة إعلامية ضدّ ديمقراطية الدوّار، وضدّ الأسلوب السلمي الذي انتهجته الثورة منذ بدايتها. وبحسب رواية بعض منْ شهد تلك الأحداث، فقد شوهد في مساء 12 مارس مجموعة من الباكستانيين يقومون بتكسير سيارات في منطقة المنامة، وبالتحديد حي المخارقة قرب مسجد مؤمن، وكانت أنباء تحريك البلطجية لاستهداف القرى قد بدأت في التكاثر، فتمّ تشكيل مجموعات لحماية بعض القرى، ومن ضمنها حي المخارقة وسط المنامة، وقد لاحقتْ مجموعة الأهالي مجموعات المرتزقة، وحدثتْ اشتباكات عنيفة بين كلا الطرفين، وتم إلقاء القبض على مجموعة منهم، في حين توفي أحدهم متأثّراً بجراحه، وقد تمّ أخذهم إلى مستشفى السلمانية لتلقّي العلاج هناك، وقد أشرف بعض الأطباء على علاجهم.

الجامعة المنكوبة[112]

تعتبر حادثة الهجوم على جامعة البحرين من أهم محطّات عمل البلطجية، وأشدّها تأثيراً مباشراً في تدمير الديمقراطية. ففي صباح 13 مارس وأثناء قيام قوات الأجهزة الأمنية بمهاجمة المعتصمين عند المرفأ المالي، وتمدّد ذلك الهجوم إلى منطقة الدوّار، وبأعداد كبيرة؛ كان الطلاب قد بدأوا مسيرات احتجاجيّة بعد سماعهم عن أحداث المرفأ المالي، وأثناء اشتعال المواجهات بين المعتصمين عند المرفأ المالي؛ أقدمتْ مجموعات تحمل أسلحة بيضاء على اقتحام مبنى جامعة البحرين بالصخير، وهاجمت الطلاب لتوقع عدة إصابات بينهم، كما تمّ الاعتداء على الطواقم الطبية التي جاءت لإنقاذ المصابين. وأعلنتْ جامعة البحرين أنه وبسبب الأحداث الأخيرة تقرّر وقف الدراسة، وعدم حضور الطلبة للجامعة في حرميها الجامعيين في الصخير ومدينة عيسى حتى إشعار آخر، بينما يستمرّ الإداريون والأكاديميون في أداء أعمالهم الاعتيادية. وقال نشطاء إن عدد الجرحى الذين أدخلوا المستشفى فاق الـ700 منها عشرات من الإصابات الخطيرة، جرّاء المطاط وسيوف البلطجية والاختناق. وأضافوا أن الإصابات التي توافدت على المستشفيات بها إصابات خطيرة في الرأس، ومصابين أصيبوا بعمى كامل. ومن بين الجرحى، حسين شبر الذي أصيب بالسيف في الرأس، وهاني ميرزا الذي صدمته سيارة شرطة، وإبراهيم أحمد المضروب بسيف في الرجل، ومعاذ أحمد الذي أُصيب بضربات في الوجه.

وتُبيّن الصور المأخوذة من موقع الحادثة ومقاطع الفيديو التي نُشرت؛ أن هناك مجموعات من خارج الجامعة توافدوا محمّلين بالأسلحة البيضاء والعصي على مبنى الجامعة، وقاموا بالاعتداء على الطلبة وطاقم الإسعاف الذي تواجد هناك، ويظهر أحد مقاطع الفيديو هجوم مجموعة من البلطجية على ممرّضات والاعتداء عليهن بالضرب بقطع حديد. ولتبيّن حجم التواطؤ والتداخل بين الأجهزة الأمنية وهذه المجموعة البلطجية؛ كُشف عن مقطع فيديو يُثبت قيام أحد الملثّمين بتمرير سلاح ناري لأحد البلطجية داخل الجامعة. في حين توضح شهادات الطلبة أن مجموعات البلطجية كانوا محميّين من قوّات الشغب والطاقم الإداري للجامعة في دلالة واضحة على أن الهجوم على الجامعة لم يكن حدثاً عفوياً بل كان متزامناً ومنسّقاً مع الهجوم على المعتصمين في المرفأ المالي وفي منطقة الدوار.

وما يكشف حجم المؤامرة والتخطيط؛ هو الحملة الإعلامية التي قادها تلفزيون البحرين بالتعاون مع رئيس الجامعة في تحريف وقائع الأحداث ونسب التخريب والتكسير الذي طال بعض المباني إلى الطلبة المحتجّين، وفي تعمُّد نقل التلفزيون لرواية واحدة هي رواية السلطة، وحجب كافة الروايات الأخرى مهما كان مصدرها وموقفها.

لقد تحوّلت الجامعة بفعل هجوم البلطجية عليها إلى مكان منكوب، ومحلّ لإقامة عسكرية ومحاكم تفتيش دائمة طالتْ العديد من طلبة الجامعة وكوادرها، ويصفُ أحد شهود الحادثة – وهو مدرّس في جامعة البحرين – تفاصيل مثيرة للاستغراب حول ما جرى في جامعة البحرين. يقول الدكتور مايك ديوبل، في سرده عن تفاصيل يوم 13 مارس في جامعة البحرين «في وقت مبكر من اليوم، كنت قد رأيت شرطة وزارة الداخلية في الحرم الجامعي، ولكن لم يكن هناك أي دليل على الإطلاق على وجودهم خلال ›الحصار ‹ لمبنى S22 وعلى الرغم من أني أعتقد أنهم كانوا موجودين بالحرم الجامعي. وكان هناك متّسع من الوقت لوصول تعزيزات، الآن، ومع ذلك، شكلت مجموعة من نحو 80 مرتبين بصفين أمام كلية الأعمال، وكان من في الصف الأمامي يحمل الدروع والهراوات، وكان من في الصف الخلفي يحمل أسلحة من العيار الكبير التي تستخدم «طلقات» النار (أعيرة مطاطية أو بلاستيكية) أو إسطوانات قنابل الغاز، وقد أظهروا استعدادهم لخطّ الجبهة الأمامي، تحضيراً للهجوم على مبنى S22، بدأ الطلبة الذكور السخرية منهم مع اقتراب البعض لبضعة أمتار من الشرطة، عراة الصدور، يدعون الشرطة لفتح النار عليهم، بدأتُ مرّة أخرى بالخوف على سلامتي، بعض الطالبات حول مبنى S22 بدأن برفع أصواتهن: (سلمية.. سلمية) فقام الرجال بمشاركتهن ترديد ذلك فأصبح الصوت عالياً جداً، بدأ الشباب حمل الورود وتقديمها من مسافة قريبة جداً لرجال الشرطة، ورميها عليهم حينما كانوا يردّدون (سلمية.. سلمية).... أشعلتُ محرّك سيارتي منتظراً الغرباء الذين رأيتهم لمدة عشر دقائق تقريباً والذي يبدو أنهم يغادرون الجامعة، عندما اقتربت من الدوّار أحاط بسيارتي مجموعة من الرجال، كانوا يحملون عصي خشبية وقضباناً من الحديد، وكانوا يصرخون بي (توقّف). لم يكن لدي النية على فعل ذلك، كما أنهم لم يكونوا مرتدين بزاتٍ رسمية، ويبدو أنهم مخبولون قليلاً، ويشبهون رجالاً متأثرين بالأدرينالين.

وأنا أقترب من المدخل الرئيسي.. قابلت عيناي مشهداً فوضوياً، سيارة إسعاف حوصرت على العشب، لم تستطع الخروج، فقد حفرت العجلات الأمامية حفرة عميقة في التربة، الأبواب كانت مفتوحة على مصراعيها، وكل أجهزة الأسعاف منزوعة، كان هناك زجاج أمامي لسيارة

محطّماً حول الإسعاف، وقرب البوابة كان هناك بعض السيارات السليمة الباهظة الثمن، وما يقارب خمسة عشر شخصاً أدركت أنهم مالكوها، شباب عضلاتهم قوية وشديدة ويبدون كمن يعملون في السلك العسكري من خلال قصّات شعورهم وشواربهم ولكنهم كانوا يرتدون ملابس باهظة الثمن وغير رسمية، هؤلاء الرجال كانوا يحملون أسلحة حادّة وغير حادّة، بدا اثنان منهم يدسون المسدسات في أحزمتهم، الشوارع التي أمامي بدت كأنها منطقة كارثة، حتى الآن أكثر من دليل على وجود معركة شديدة، زجاج مكسور، سيارات محطمة، وبرك دم كبيرة. والتي بدا كأنها للتو حدثت. خمّنت أن مجموعة دوّار اللؤلؤة الغرباء قابلوا موجة جديدة موالية للنظام الغرباء (رجال العضلات) عندما حاولوا الخروج من الجامعة» [113].

الأرضية الثالثة:
صناعة الطائفية

صناعة الطائفية كانت الذراع الثالثة التي لجأت إليها الحكومة من أجل التمهيد لتدمير الديمقراطية، وهي صناعة أسرفتْ في الترويج للكراهية والتشجيع على العداء، مستخدمةً في ذلك كل الوسائل الإعلامية التي يمكن استخدامها وتجييرها لخدمة هذا الغرض. وفي الواقع، فإن حجم استخدام هذه الأرضية كان أوسع نطاقاً وأشد إحكاماً بعد تدمير ديمقراطية الدوّار، حيث تمّ توظيفها لتغطية المقدار الهائل من الجرائم والانتهاكات، وتبريراً للقضاء على الثورة. فقد عملتْ هذه الأرضية على إشاعة أنّ ثمّة كراهية بين المجتمع الشيعي والمجتمع السنّي، وبالعكس، منذ سنوات طويلة، إلا أنها في هذه المرّة ركّزت جهدها على أن يكره أهل السنّة أهل الشيعة، ويعتبرونهم خونة وعملاء وإرهابين ودعاةً للاستبداد الديني، تحت مسمّى ولاية الفقيه. ويأتي توجيه رسالة صناعة الطائفية ناحية أبناء أهل السنّة كمواجهة عكسية لخطاب الوحدة والتلاحم الذي رفعته ثورة 14 فبراير، ومواجهة لشعار ديمقراطية الدوّار «إخوان سنّة وشيعية هذا الوطن ما نبيعه»، لذلك، فإن مقاومة خطاب الوحدة يبدأ في صنع حواجز ومصدّات لمنع تسلّله إلى المجتمع السّنّي. وفي الواقع، لم تفلح هذه الصناعة في بدايات أمرها بسبب وجود حرية حقيقة في دوّار اللؤلؤ، ولكن مع القضاء على ديمقراطية الدوّار وتدميرها، وإحلال لغة القمع والعسكرة؛ انتجتْ تلك الصناعة مفاعيل رهيبة، حوّلت جزءاً كبيراً من المجتمع السنّي إلى مخبرين «متطوّعين»، وكرّست الكراهية بغطاء وطني وديني.

ولعلّ السؤال المهم هو: من أين ابتدأت تلك الصناعة، ومنْ كان يقف خلفها؟

شخصيات الطائفية

في الفترة السابقة على 14 فبراير، كان صُنّاع الطائفية محدودين في شخصيات موتورة طائفياً، مثل النائب السلفي جاسم السعيدي، والنائب عن جماعة الإخوان المسلمين محمد خالد، بالإضافة إلى بعض كتّاب صحيفة الوطن المموّلة من قِبل الديوان الملكي. وقد صعّدت هذه الفئة من خطابها التحريضي مع بداية 14 فبراير عبر الدعوة لمقاومة يوم الغضب، ومواجهته أمنياً و«بيد من حديد». بدورها، استثمرتْ السلطة هذه الشخصيات في تبرير قمع المُعتصمين في الدوّار يوم الخميس الدامي، وكما مرّ، فقد عبّر وزير الخارجية عشية يوم الخميس في مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون عن أن القيام بالهجوم على الدّوار هو لمنع الانزلاق الطائفي، في حين أنّ ما جرى لم يكن سوى مسيرات ضئيلة العدد قادها محمد خالد وجاسم السعيدي وعادل فليفل وناصر الفضالة.

بعد 17 فبراير، نشطتْ شخصيات سياسية موالية في التحريض الطائفي، وكان تجمع البسيتين في 1 مارس؛ أول تجمع طائفي يحرّض علانية ضدّ الشيعة ويصفهم بالعملاء والصفوية. وكان عبد الحليم مراد ومحمد خالد أبرز من أسّسوا خطاب الطائفية ضدّ ديمقراطية الدوّار في ذاك التجمّع. جاء الخطاب الفاتح في 2 مارس على لسان عبد اللطيف المحمود ليعزّز مثل هذا التحريض الطائفي بشكل مباشر وغير مباشر. وفي تجمع البسيتين الثاني بتاريخ 7 مارس برز ناجي العربي عضو تجمع الفاتح بخطاب تحريضي ممثلاً عن تجمع الفاتح في تهدئة متجمهري البسيتين، لكنه بدلاً من شحن النفوس بالوحدة والتهدئة – خصوصاً مع عدم وجود أي توجّه أو محاولة من طرف المحتجّين للمجيء نحو بيت الفتاة – فقد أطربته الكثرة، وراح يشحن رجولة سيوف الحرب الموهومة، ويُغذّي «نقص الاعتراف» عند حامليها. كان يبدأ بالتهدئة، ثم ينزلق سريعاً نحو التهييج، يصرخ محمّساً عزّة السيوف (لا عزّة الرجال) قائلاً: لدينا رجال. فكان صراخ أصوات الحرب تعلو أكثر، وكانت السيوف الفارغة من رجال الوطن، والصارخة باسم رجال الطائفة، ترتفع أكثر.

كما برز اسم عادل عبدالله، بوصفه المفكّر الاستراتيجي المختصّ في الشؤون الدينية الشيعية، إلا أن جُلّ تحليلاته كانت تتفق مع سياسة الولايات المتحدة القائمة على تكريس معادلة جديدة للصراع في الشرق الأوسط، وتحويله من صراع عربي – إسرائيلي إلى صراع عربي – إيراني، أو صراع سنّي/ شيعي. من جانب آخر، اتخذت هذه الشخصيات فوبيا انبعاث الشيعة مرتكزاً أساسياً في حملة التحريض، وعبر مقارنة صعود الشيعة للحكم في العراق والحرب الأهلية التي انبثقتْ بعد ذلك. فديمقراطية الدوّار – من وجهة نظر هذه الشخصيات – تعتبر أن صعود الشيعة يعني

اصطدامهم مع السنّة، لأن صحوتهم «لم توجّه إلى الغرب بقدر ما هي ضدّ إخوانهم السنّة»، وأن الشيعة لا يكتفون اليوم برفع رؤوسهم، وإنما يعملون على الثأر من التحكّم السنّي فيهم لعقود طويلة من خلال العمل على السيطرة على الحكم، كما حدث في العراق بعد 2003. ومهما كان الأمر، فقد بُني الخطاب الطائفي لدى هذه الشخصيات على أن العلاقة بين السنّة والشيعة هي علاقة صراعية، وهذا يتجاهل إمكانيات التقارب والتفاهم العديدة، خاصة إذا تعلّق الأمر بتحدٍّ مشترك موجّه إلى الإسلام والمسلمين، أو بمواجهة مع الاستبداد الذي نادتْ ديمقراطية الدوار بإنهائه. ويتمّ اللعب على وتر المخاوف الطائفية في محاولة من قِبل الحكام السنّة في المنطقة لتعزيز سطوتهم وقبضتهم على الحكم، وكوسيلة لتعزيز شرعيتهم.

وعند تحليل الاستنادات التي رُوّجت من قبل هذه الفئة، نجدها لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المطالب الديمقراطية المرفوعة منذ 2002 وقبل 14 فبراير، بقدر ما تحاول اللعب على وتر التقية السياسية والغدر والخيانة. وحتى استنداها للظهور الشيعي إلى المطالب الديمقراطية؛ فهو يتجاهل أن وضع الشيعة – الذين عانوا من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي في التاريخ الإسلامي – هو الذي دفعهم إلى تبني سياسات «طائفية»، بمعنى الدفاع عن مصالح الطائفة، لا سيّما مع ملاحظة أنّ رجال الدين هم الذين يهيمنون على الهيكل التنظيمي للشّيعة وعلى جمعياتهم ومؤسساتهم. هذا الأمر لا يعكس بالضرورة نوايا ثيوقراطية، لأن هذا الموقع لرجال الدين نابع من موقعهم المركزي في المجتمع الشيعي بشكل عام، ونتيجة لعوامل مختلفة وتراكمات تاريخية طويلة.

ومهما يكن، فقد أدّت هذه الشخصيات دوراً اصطبغ «بالفاشية السنّية» تجاه أي مظهر شيعي. فعبْر هذه الشخصيات وغيرها؛ تمّ نشر خطاب الطائفية والكراهية في صفوف الطائفة السنّية، وبهدف خلق حاجز بينهم وبين المعتصمين في دوّار اللؤلؤة. اللافت هنا أن صنّاع الطائفية كانوا يُصنّفون باعتبارهم معتدلين قبل ذلك، بل إنهم ظلّوا في الوقت نفسه يدعون للاعتدال ونبذ الطائفية، لإحداث نوع من التوزان بين خطابات صنع الطائفية وخطابات الاعتدال، وهو ما يحقّق غطاءً شرعياً وسحباً لمسار التغيير السياسي من حقله السياسي باتجاه الحقل الطائفي. فبعد اشتداد التحشيد الطائفي، وبروز البلطجية، فاعلين جُدداً؛ وقع الشيخ عبد اللطيف المحمود رئيس تجمّع الفاتح مع أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان في 10 مارس – وبعد اجتماع الجمعيات السياسية المعارضة مع تجمع الفاتح في جمعية الوفاق – بياناً ثنائياً شدّد على أهمية التلاحم الوطني، ونبذ الطائفية، وعدم التحرّك وفق الإشاعات، وأن حرمة الدماء والأعراض هي واحدة بالنسبة للشيعة والسنّة.

شبكات التواصل الاجتماعي

فعلت أدوات التواصل الاجتماعي فعلتها في التحريض الطائفي. فقد نشطتْ مجموعات تستهدف إثارة التحريض الطائفي ضدّ الشيعة في البحرين عموما، وضد المعتصمين في دوار اللؤلؤة على وجه الخصوص. كما نشطتْ مجموعات أخرى في إرسال تقارير استخباراتية حول العلاقة القوية بين الشيعة في البحرين والنظام الإيراني. وبحسب تقرير لجنة تقصّي الحقائق المستقلة فإن واحداً على الأقل من مجموع حسابات على الإنترنت كان يقوم بفبركة الأخبار ونشرها على أعلى مستوى.

استند التحريض الطائفي إلى العديد من الدوافع الأخرى، مثل العنصرية والشوفينية والتشكيك في العقيدة والانتماء الديني للشيعة في البحرين، كما حاولت عدّة منتديات إلكترونية تصوير الأوضاع في البحرين على أنها بدايات حرب طائفية سيقوم بها الشيعة ضدّ السنّة، وأن خطّة إيرانية تقف من وراء يوم الغضب واعتصام الدوار.

الرجوع إلى صفحات أرشفية لبعض تلك المواقع (مثل منتدى «مملكة البحرين» ومنتدى «أنا مسلم») يكشف عن مدى توغّل عضويات هذه المنتديات في الطائفية والتحريض على القتل والتنكيل بالشيعة، وبعض تلك العضويات كانت تجاهر علانيةً بانتمائها وتأييدها لتنظيم وفكر القاعدة المتطرّف، مثل نموذج أبو مصعب الزرقاوي وعمليّاته الإرهابية ضد الشيعة في العراق. كانت كلمات الصفوية والخونة وأبناء المتعة وعملاء إيران والمجوس وغيرها موجودة في أغلب المداخلات، ومن غرائب الأمور أن هذه الأوصاف والنعوت هي نفسها التي طاردت كل المعتقلين والمستجوبين بعد تدمير الدوّار في 17 مارس 2011.

عملية تحليل مضمون المشاركات لا تبدو مجدية، لأنها وبكل بساطة لا تعطي إلا مؤشّراً واحداً بارزاً هو الإعلان عن بداية حرب طويلة وشرسة مع الشيعة في البحرين، يشارك فيها آخرون من خارج البحرين، وبالأخص من الرياض والدرعية، بل إن تواقيع عضويات كثيرة كانت تحمل – ولا تزال – شعارات طائفية ومقاطع قصائد مقيتة تدعو للقتل والحرب. مع ذلك، فثمّة ما يثير

الاستغراب في عضويات عدد من الناشطين في تلك المنتديات، وهو أنهم يشيرون إلى انتمائهم لجهات أمنية رسمية، مثل الحرس الوطني أو وزارة الداخلية. وبالعودة إلى بعض مفاصل التاريخ، فإن هذه المنتديات كانت تمارس التحريض الطائفي العلني بالرغم من أن القائمين عليها معروفون تماماً لدى الجهات الرسمية، ولدى المتابعين للمنتديات، لكنها اللحظة التي تتقاطع فيها مصالح الشبكة الطائفية مع مصالح النظام، بما يؤكّد أن الطائفية ليست ديناً أو مذهباً، بل هي شبكة علاقات لمصالح اقتصادية ولمصالح أخرى.

عملية التحريض الطائفي أخذت بُعدها الأكثر خطورةً من خلال توظيف حسابات على تويتر وصفحات فيس بوك مخصّصة لإشاعة الأخبار وتضخيم الصغير منها.

[114]

تلفزيون العين الواحدة

كان تلفزيون البحرين مكلّفاً بالقيام بدور تجهييز الرأي العام لما ستقوم به السلطة في المرحلة المقبلة، وإعطاء المقدّمات والمبرّرات لما ستقوم به السلطة، ومن أجل إظهار «الوهم» على أنه حقيقة. سيتمّ التنسيق بين جهاز الإعلام الرسمي وأجهزة المخابرات عبر توجيه العسكر، وأطراف متعاونة معها، لإجراء مكالمات هاتفية لتلفزيون البحرين، تروي قصصاً مفبركة، وتشكو من اعتداء المتظاهرين على المواطنين السنّة، وتهديدهم وإرعابهم وإرهابهم. ثم يطلب أصحاب هذه المكالمات التدخّل الفوري العسكري، أو إنزال أقصى العقوبات وأشدّها وأغلظها على (الخونة، العملاء، المتآمرين، المخرّبين، الإرهابيين، المحتلّين، العصابة، أهل الفتنة، الفئة الضالّة، أصحاب أجندات خارجية، أتباع حزب الله، أتباع ولاية الفقيه، موالين للخارج، خارجين عن القانون). وكان الجديد الذي ابتكره تلفزيون البحرين عبر هذه المكالمات الوهمية المفبركة؛ هو إظهار أن ما يقوم به النظام من تعامل أمني (القمع، القتل، الاعتقال، الخطف، التعذيب، المحاكمات العسكرية، الإذلال، الانتهاك)، هي استجابة لمطالب الشعب الذي راح يستنجد بعد أن عانى من إرهاب المحتجين وإجرامهم. وفي هذا السياق مثلاً، كان اتصال المدعوّة (أم خليفة) وطلبها من الملك دخول قوات درع الجزيرة إلى مستشفى السلمانية قبل أقل من 48 ساعة من احتلال المستشفى.

قاد تلفزيون البحرين ومنذ وقت مبكر جداً (أغسطس 2011) حملة التحريض الطائفي، ونشر الكراهية والتشهير بالمعارضين والمحتجّين وكل من تعاطف معهم أو قام بفضح انتهاكات السلطة لحقوق الإنسان من النشطاء والصحافة والجمعيات، وكذلك حملة بثّ المعلومات المغلوطة عبر نشر فبركات لصور ومشاهد وأفلام تضليلية تعتمد على الكذب المنظّم والتي تقودها هيئة الإذاعة. واستهدفتْ برامج التلفزيون الرسمي في البحرين الإساءة وتحريف مطالب الشعب ووصمها بالطائفية، في ظلّ احتكار السلطة لوسائل الإعلام المرئي و المسموع في البحرين، وامتناعها عن بثّ أي آراء أو معلومات لا تعكس آراء وتوجهات السلطة، في تناقض تامّ مع دور الإعلام في تعزيز حرية الرأي ودعم السلم والتفاهم. بدأت هذه الحملة تحديداً مع بدء الإعلان عن ثورة الغضب في الرابع عشر من فبراير 2011، حيث قام التلفزيون الرسمي بنقل وجهة نظر الحكومة فقط، متجاهلاً مطالب المحتجّين وفعالياتهم السلمية الواسعة. وتعاظمتْ وتيرة تعاطي الإعلام المنحازة مع انطلاق القمع الدموي للمحتجّين، وفضّ اعتصام دوّار اللؤلؤة السلمي بالقوة في مارس، حيث نصّب تلفزيون البحرين نفسه محقّقاً ثم قاضياً، متجاهلاً بذلك صلاحيات الجهاز القضائي، وممهّداً الأرضية لحملة اعتقالات تعسفية واسعة، شملتْ المئات من البحرينيين ممن تمّ وصمهم رسمياً بالخيانة وعدم الولاء للوطن.

لقد عمل تلفزيون البحرين بشكل واضح ومنهجي على مبدأ «الاختلاق»؛ اختلاق السيناريوهات والشهادات والأكاذيب والتهم والجنايات والتزييف والفبركة والتأليب والتحشيد وتقسيم فئات المجتمع بتنوّعاته المختلفة إلى قسمين فقط: شريف مخلص (موالٍ للنظام)، وخائن عميل (معارض للنظام). كانت هذه الاختلاقات خلاصة «لعبة الوهم» التي مارسها النظام مع المكون السنّي في المجتمع. عبر ترديد هذه الروايات ليل نهار، وبكل طريقة ووسيلة، وفي كل مكان؛ مارس النظام لعبته في تخويف المكون السنّي من شريكه الشيعي. صار الأوّل يتلقّى من الإعلام الرسمي كلّ ما يُسكب فيه، من دون تفكير ومراجعة.

لقد كان الجمهور المستهدف من الإعلام المحليّ هو الشارع السنّي وحده، إذ كان من الضروري إبقاؤه مستفزّاً ضدّ الحركة الاحتجاجية ومقاوماً لها. يعلم النظام أن «القشّة» التي تقصم ظهره هي وحدة الشارعين حول المطالب، ونجاته منها تكون في تعميق الانقسام، وإظهار أحدهما مستهدفاً من الآخر. نجح إعلام السلطة في جعل الوهم يبدو مثل الحقيقة عند فئات كبيرة من الشارع السنّي.

بالرغم من ذلك، فإنّ مجموعات من أهل السنّة كانت ترفض التحريض، وتقوم بالاتصال المباشر مع مقدّمي برامج تلفزيون البحرين، وكان البعض منهم شديد اللهجة ضدّ سياسة تلفزيون البحرين نحو المعتصمين والمطالبين بالديمقراطية، في دلالة واضحة على اختراق نزوع الديمقراطية لجدار الطائفية. ولم يكن ردّ تلفزيون البحرين على مثل هذه الاتصالات ردّاً غير مدروس، فهناك خلف كاميرات النقل هندسة مخطّطة لنمط الاتصالات، وشبكة تعمل على تنقية كلّ المتصلين، وفي حال نجاح أحدهم يكون الردّ عليه بإجابات عامة أو قطع الاتصال[115].

في المقابل، كانت هناك إدانات لهذا الدور المشبوه في تحريض الطائفية ونشر الكراهية، ففي 5 مارس أصدر النائب السابق عن كتلة الوفاق السيد جميل كاظم بياناً نشرته صحيفة الوسط البحرينية فقط؛ أدان فيه طريقة تعاطي الإعلام المحليّ، وعلى رأسه تلفزيون البحرين، للأحداث، وذلك عبر قيام أحد المذيعين التسويق للخيار الأمني الذي طرحه أحد التجمّعات (تجمع الفاتح في 2 مارس) من أجل إخلاء الاعتصام بدوّار اللؤلؤة، «مسترخصاً في ذلك أرواح المواطنين التي بداخله، وغير عابئ بما تمرّ به البلاد من ظروف استثنائية، يضع عدد كبير من أبناء الشعب أرواحهم فوق أكفهم تضحية من أجل البحرين، ومن أجل الحرية والديمقراطية التي يكون الشعب فيها من جميع الطوائف مصدراً للتشريع والحكم». وحذّر من التحريض والكراهية التي يقوم بنشرها. إلا أن قمّة الغضب على هذا الأسلوب كانت عبر المسيرة الجماهيرية التي أطلقتها التنظيمات الشبابية بتاريخ 7 مارس، كما مرّ ذكرها، حيث حاصرت عشرات الآلاف مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون معبّرين عن رفضهم لأساليب تلفزيون البحرين في رزع الفتنة والشقاق والأخذ بالبلاد ناحية الانزلاق الطائفي.

ثانياً: بداية القمع

استكملتْ الأرضيات الثلاث عملها في فترة قصيرة جداً (ثلاثة أسابيع)، وهيّأت الأجواء لمصير محتدمٍ، ومرحلة جديدة لم تشهدها البحرين طوال تاريخها السياسي. كان قرار قمع المعتصمين وتدمير الديمقراطية قد اتُخذ في الأروقة الخاصة بقصر الصافيرية وقصور الرياض، وكانت رحلة وزير الديوان خالد بن أحمد إلى الرياض إحدى أهم وآخر المحطّات التي نسّقت لأجل أن تكون عملية القمع والتدمير بغطاء سعودي، يمتلك القدرة على مقاومة أي ضغط عالمي أو

إقليمي، وخصوصاً أن تجربة الجيش البحريني في الانفراد بالمعتصمين لم تكن ناجحة. بعد انتهاء زيارة الرياض، جاءتْ زيارة وزير الدفاع الأميركي الذي اجتمع مع ملك البحرين أثناء محاصرة قصر الصافرية من قبل المعتصمين في الدوار بتاريخ 12 مارس. بعدها عُقد اجتماع عاجل لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لاتخاذ أسوأ قرار في حق البحرين، وهو إرسال قوّات درع الجزيرة العربية إلى البحرين، بحجّة حماية المنشآت الحيوية من خطر التدخّل الإيراني الذي روّجته قنوات الإعلام الرسمية، وتصاعدت على إثره أزمة دبلوماسية بين إيران والبحرين.

وبقدر ما تؤكّد مشاركة قوات الدرع في البحرين على الطابع المحافظ لهذه القوات، وأنها مع الحفاظ على الأمر الواقع لا تغييره، فقد عكس تدخل هذه القوات إلى البحرين جزءا مهمّاً من الدور السعودي في الخليج، فقد كانت هناك حساسيات تقليدية موروثة إزاء السعودية، كقوّة إقليمية، من قِبل دول مجلس التعاون الصغيرة الأخرى. بينما تؤكّد التجربة البحرينية لدرع الجزيرة أن السعودية هي الآن المعنيّ الرئيسي بحماية أنظمة الحكم والدول القائمة، ومنعها من السقوط، والحيلولة دون تغييرها أو السيطرة عليها أو تحسينها ديمقراطياً، مما يجعل النفوذ السعودي موازياً للنفوذ الأميركي في المنطقة، ويعطي ضمانة لأنظمة الحكم الخليجية وأنّ بإمكانها التعويل على الدور السعودي في الحفاظ على الأمر الواقع إقليمياً.

قمع وتدمير الديمقراطية استمرّ لثلاثة شهور متواصلة، عملت فيها الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية على تنفيذ أبشع العمليات وأقذرها، لا على المستوى الأمني وحسب، بل والمستويات الأخرى، حيث طالت حملة القمع والتدمير مساجد ومنشآت دينية تخصّ الطائفة الشيعية في البحرين، وبشكل ممنهج وعبر حملات تطهير طائفي من مؤسسات الدولة. الرسالة التي أرادت حملة القمع إيصالها كان يجب أن تصل بمداها إلى أبعد من حدود منطقة الخليج، إذ أُريد لها أن تكون نموذجاً حيّاً وناجحاً في القضاء على ثورات الربيع العربي، ومحطة مهمة في إعادة ميزان القوى على الساحة العربية بعد سقوط نظامين قمعين في مصر وتونس.

13 مارس: البداية التمهيدية لقرار القمع

ربما كانت جولة المرفأ المالي هي المؤشّر الأول على نيّة القمع المدمّر، ففي يوم الأحد 13 مارس تدخّلت قوات الشرطة بحجّة فتح طريق المرفأ المالي، حيث كان المعتصمون قد وسّعوا من

رقعة احتجاجهم للبدء في تنفيذ عصيان مدني. ولو لم تكن هناك نيّة لاستخدم القمع والقوّة المفرطة لانسحب المعتصمون من منطقة المرفأ المالي، إلا أن تعامل تلك القوّات مع المعتصمين تسبّب في اندلاع مواجهات عنيفة بين المعتصمين وقوّات الشرطة التي لم تدخر قنابل الغاز والرصاص المطاطي للهجوم على المعتصمين وملاحقتهم لمسافات بعيدة عن منطقة المرفأ المالي، وصولاً إلى الجسر المطلّ على دوّار اللؤلؤ.

أصيب جرّاء هذه المواجهات العشرات من المعتصمين، ووفق شهود عيان فإن أكثر من عشرين سيارة إسعاف، إضافة إلى عشرات السيارات المدنية، نقلتْ المصابين إلى المراكز الصحية القريبة من المنطقة ومستشفى السلمانية الطبي، في الوقت الذي أعلنتْ فيه وزارة الصحة البحرينية عن فتح خمسة مراكز صحية قريبة لعلاج المصابين. وأفادتْ المصادر الطبية أن المئات أصيبوا خلال المواجهات، غالبيتهم جرّاء استنشاقهم الغازات المدمعة، في حين أصيب البعض برصاص مطاطي. وفي هذه الأثناء، تجمّع مئات الغاضبين في إحدى ساحات مستشفى السلمانية الطبي في المنامة وبدأوا ترديد شعارات مناوئة لملك البحرين، وتطالب بإسقاط الحكومة وتنحية رئيسها، وسط حالة من الهلع لدى أهالي المصابين. وسادتْ حالة من الإرباك في المنامة، بينما أدّت المواجهات إلى اختناقات مرورية امتدّت عشرات الكيلومترات، ووصلت إلى المحافظات الأخرى نتيجة إغلاق أغلب الطرق الرئيسية في العاصمة. يشار هنا إلى هذه المواجهات كانت تدور بين المعتصمين وقوات الشرطة.

فور انسحاب قوات الأمن من محيط منطقة الدوّار بدأت ملامح المرحلة القادمة بالظهور، وأن القمع سيكون هو شعار المرحلة الجديدة. في قرابة الساعة الحادية عشر ظهراً، ألقى عدد من قيادات المعارضة خطابات سياسية في الدوّار، أكّدوا فيها على أهمية الالتزام بمبدأ السلمية في المواجهة المقبلة، في الوقت الذي استمرّت فيه أعمال البلطجية واستهداف القرى والمناطق المؤيّدة للديمقراطية. وفي الواقع، كانت هذه الجولة تتويجاً لأعمال البلطجية وإثارة الرعب وتشكيل جوّ من الإرهاب والضغط على قوى المعارضة للقبول بالدخول في حوار مع السلطة، وفق شروط السلطة نفسها، وبأجندة هي تحدّدها. من جانب آخر، تسبّبت أعمال البلطجية في استنزاف الشباب المعتصمين في دوّار اللؤلؤ، حيث تمّ تشكيل فرق شبابية لحماية العديد من المناطق من أعمال البلطجية الشعبوية والبلطجية الأمنية، وبالأخص منطقة سترة والدراز وبني جمرة والمعامير ومدينة حمد، وهي مناطق تعتبر رافدة بأعداد هائلة من شباب الدوّار. وربّما ساعد خطاب الشيخ عيسى

قاسم حول أهمية تشكيل فرق حماية المناطق عاملاً في توجيه الشباب نحو مناطقهم، والإبقاء على عدد أقلّ في الدوّار، بالرغم من تزايد خطر اقتحامه من قِبل قوّات الجيش والأجهزة الأمنية.

لا شكّ أن الخطابات التي أُلقيت في الثلاثة أسابيع الماضية، ومؤكّدة ضرورة التمسّك بالخيارات السلمية والتصدّي للأوراق السياسية التي يلعب بها النظام كالبلطجية والطائفية وغيرها؛ قد أعطتْ للمعتصمين شعوراً بالقوّة والحماسة لمواجهة استحقاقات الديمقراطية. ومع ذلك، فإن آلة القمع وقسوتها وتضّخم عددها من شأنه أن يحسم المواجهات عملياً لصالح تلك القوات العسكرية، وأن يُجهض أية محاولة لإعادة التجهمر المركزي، اعتقاداً أن ذلك قد ينهي الثورة ويجهضها، أو على أقلّ التقادير، يفرض على القيادات السياسية التنازل عن سقف مطالبهم الإصلاحية إلى سقف متدنٍ جداً.

مثل هذا السيناريو كان يتطلّب غطاءً ودعماً غير محدود من قبل دول الجوار، وعبر تشكيل حلف عسكري وسياسي يمكنه الإجهاز على الديمقراطية ومطالبها، لا الاكتفاء بتدمير الدوّار ونصب اللؤلؤة فيه وفضّ الاعتصام المركزي.

قوّات درع الجزيرة العربية

مع دخول قوّات درع الجزيرة إلى البحرين؛ دخلتْ الأزمة السياسية في البحرين منعطفاً جديداً. ففي مساء 14 مارس وأثناء انعقاد جلسة حوار بين الجمعيات السياسية المعارضة وقادة تجمّع الفاتح للاتفاق على أجندة مواضيع الحوار الذي أعلن عنه ولي العهد، وقبل أن تنتهي جلسة ذلك الحوار؛ دخلت أولى قوات درع الجزيرة العربية عبر جسر البحرين والسعودية، وقوامها المُعلن رسمياً 1000 جندي من قوات الحرس الوطني السعودي، و500 شرطي إماراتي ضمن قافلة مكوّنة من عشرات المدرّعات وناقلات الجند و50 مركبة عسكرية، وأخذ الجنود السعوديون يلوّحون بعلامات النصر. وتوجّهت هذه القوّات باتجاه منطقة الرفاع، حيث تعيش الأسرة المالكة. وأقيمت خيام للإسعاف الأولي في ساحة انتظار السيارات بالمستشفى العسكري الواقع في منطقة الرفاع، والذي أغلق أمام الجمهور.

بالنظر إلى حجم هذه القوّات، واختصاص القوات السعودية بالجزء الأكبر والرئيسي منها، ومقارنة ذلك بالمبرّرات التي ساقتها الأجهزة الإعلامية الرسمية، ومن بينها تصريح وزير الإعلام البحريني السابق والمستشار في البلاط الملكي نبيل الحمر «أن قوات مجلس التعاون الخليجي ستشارك في حفظ الأمن والنظام والحفاظ على المواقع الحيوية والمركزية، كالعاصمة والمراكز المالية والمباني الحكومية»؛ فإنه لا يمكن تصديق أن هذا الحجم الضئيل عددياً وعسكرياً قادر على مواجهة تدخّل إيراني محتمل، وبالتالي فإن دور قوّات درع الجزيرة كان محصورا بين المشاركة في قمع الاحتجاجات، وقيامها بتأمين الخطوط الخلفية للقوّات البحرينية للقيام بمهمة القمع والتدمير.

ما ميّز قرار إرسال قوّات درع الجزيرة إلى البحرين، هو أنه أتى بقرار خليجي وإرادة سعودية بالأساس، ولم يأتِ ضمن تحالف دولي أوسع، كما هو الحال مع حلف الناتو في حرب تحرير الكويت أو قوّات التحالف الدولي في غزو العراق، وهو نشأ بناءً على احتياجات ورؤى أمنية خاصة بأنظمة دول المجلس، وكلّ على حدة. ولأول مرة، تُكلّف هذه القوّات بمهمة تتمثّل في التصدّي لاحتمال تطوّر مسلسل انهيار الأنظمة السياسية، وهذه المهمة لم تكن لتضاف إلى الخبرة الخليجية لولا أحداث البحرين الأخيرة. بالتأكيد، تمّ تمرير قرار دخول قوات الدرع بعد موافقة أميركية أو على الأقل بعلم أميركي مسبق، ويدلّ على ذلك ما سبقه بثلاثة أيام من زيارة وزير الدفاع روبرت جيتس إلى المنامة واجتماعه مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وبالرغم من نفي قوّات درع الجزيرة مشاركتها في عملية اقتحام الدوار، إلا أن مقاطع فيديو منسوبة لإحدى القنوات الخليجية تُظهر تواجد بعض تلك القوّات في منطقة الدوّار بعد عملية الاقتحام، بما يؤكّد اشتراك هذه القوات في دعم ومساندة القوات المقتحمة، وخصوصاً أن الخطة العسكرية التي أعدت لإخلاء الدوّار احتوت على عنصر صدّ التدخّل الأجنبي (إشارة لإيران)، وهو ما استند إليه درع الجزيرة في الدخول إلى البحرين.

سياسياً وإعلامياً، وصفتْ المعارضة البحرينية «دخول أي مجنّد أو آلية عسكرية» بأنه «احتلال وتآمر على الشعب البحريني الأعزل»، وطالبتْ في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته. ووقّع على الرسالة كل من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي، وجمعية العمل الإسلامية، وجمعية الإخاء الوطني، وجمعية التجمع الوطني الديمقراطي، والائتلاف الوطني. في المقابل، رحّب تجمع الفاتح بدخول قوات درع الجزيرة

معتبراً دخولها قانونياً وواجباً شرعيّاً، كما دعت كتلة المستقلّين النيابية الملك إلى إعلان الأحكام العرفية لثلاثة أشهر لاحتواء «الفتنة الطائفية»، بعد أن رفضت من أسمتها جهات معارضة دعوات التهدئة والحوار، وبسبب «لجوء حركات متطرّفة إلى التصعيد والتجييش الطائفي»، كما زعمت.

وفي الوقت الذي دافعت الإدارة الأميركية عن دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وأن الولايات المتحدة لا تعتبر دخول القوات إلى البحرين غزواً؛ فقد أعربتْ وزيرة الخارجية الأميركية هيلارى كلينتون – في السياق ذاته – عن قلقها البالغ إزاء الوضع الخطير في البحرين، وذلك خلال لقائها بباريس مع وزير خارجية دولة الإمارات العربية الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان. وأوضح مسؤول أميركى أن كلينتون دعتْ خلال اللقاء دول الخليج إلى ضبط النفس إزاء البحرين، واحترام الحقوق هناك، والعمل على دعم ومساندة الحوار، بدلاً من تقويضه وحماية المتظاهرين السلميين وعدم استخدام القوّة ضدهم، وذلك في أعقاب إرسال كل من السعودية والإمارات لقوات إلى البحرين بناءً على طلب السلطات البحرينية. كما أصدرت الخارجية الأميركية تحذيراً لرعاياها بعدم السفر إلى البحرين، وطلبتْ من عائلات الدبلوماسيين بالسفارة الأميركية في المنامة بمغادرة البحرين في حال شاءوا ذلك. وأعرب الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون عن قلقه إزاء تصاعد العنف في مملكة البحرين، حيث أصيب الكثيرون خلال الأيام القليلة الماضية. وعبّر بان كي مون بدوره – عن قلقه أيضا بشأن دخول قوات من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى البحرين تحت مظلّة مجلس التعاون الخليجي.

كما ندّدت إيران بما وصفته بـ «التدخّل الأجنبي لقمع المظاهرات في البحرين»، مشدّدة على ضرورة تلبية «مطالب أغلبية الشعب البحريني». وقال رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إن إرسال درع الجزيرة يأتي تطبيقاً للاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي، مثمّناً جهود ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ودعوته إلى حوار وطني. ووصف الوزير القطري الوضع في البحرين بـ «الدقيق»، وعبّر عن أمله في أن يعود الهدوء إلى الشوارع البحرينية، مؤكّدا أنه «لا يمكن إجراء الحوار في ظلّ التوتّر». من جانبه، ذكر تلفزيون البحرين أن «مجموعة خارجة عن القانون» أغلقتْ أمس الطرق الفرعية المؤدّية إلى دوار مجلس التعاون (اللؤلؤة)، وشارع الملك فيصل أمام المرفأ المالي، والشوارع القريبة المؤدّية إلى مدينتي الرفاع والمحرق، وبثّ التلفزيون لقطات مصوّرة لقيام هذه المجموعات بقطع الطرق واقتلاع أعمدة الكهرباء لاستخدامها كحواجز، وسيارات نقل تقوم بنقل المتجمهرين وفي أيديهم

العصى وأسلحة بيضاء، وقال التليفزيون – وقت بثّ البيان – أن عدد المتجمهرين في دوّار مجلس التعاون بلغ 500 شخص، وأمام المرفأ المالي 30 شخصاً، وفي مجمّع السلمانية الطبي الذي استولى عليه المحتجّون 100 شخص. من جهتها، اتهمت البحرينُ إيرانَ بالتدخّل في شؤونها وتهديد أمن المنطقة، وقررت استدعاء سفيرها في طهران للتشاور. وقال حمد العامر وكيل وزارة الخارجية أن البحرين تدين بشدة تصريح الخارجية الإيرانية بخصوص تدخّل القوات السعودية، إذ يعدُّ هذا التصريح تدخّلاً في شؤونها الداخلية وأن البحرين ترفضه رفضاً باتاً وقاطعاً باعتباره تهديداً لأمن المنطقة وإخلالاً بالسلم والأمن الدوليين. وأشار إلى أن المنامة على اتصال مع الأمم المتحدة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظّمة المؤتمر الإسلامي حول هذا التدخّل الإيراني السافر. وقال إن دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين يأتي انطلاقاً من وحدة المصير المشترك وترابط أمن دول مجلس التعاون على ضوء المسؤولية الجماعية المشتركة للمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، مشيراً إلى أن مملكة البحرين قرّرت استدعاء سفيرها في طهران بصفه فورية للتشاور.

وسطَ هذه التصريحات السياسية، وصل مستشار وزيرة الخارجية الأميركية جيفري فلتمان إلى البحرين مقدّماً عرضاً سياسياً مدعوماً من قطر، كوساطة لبدء الحوار بين المعارضة والحكومة، ووافقت عليه الجمعيات السياسية، ورفضته الحكومة معتقدة بأن وقت الحوار قد انتهى، وأن ساعة الحسم العسكري قد أوشكت على البدء.

ربما لم يكن قرار إرسال قوّات درع الجزيرة ليمرّ بهذه الحال لولا ضمانات سرية حصلت عليها دول المجلس – والسعودية تحديداً – تكفل لها غطاءً دولياً أميركياً في حالة تطوّر ردّات فعل إيرانية عنيفة مضادّة له على أرض مملكة البحرين، وهو ما يمكن تصوّره على الرغم من حقيقة الخلاف الأميركي السعودي حول مسار التطوّرات في الخليج والمطالبة الأميركية بضبط النفس، وكذلك مع ما بدا من كونه امتعاضاً سعوديّاً من المطالبات الأميركية بالإصلاح السياسي. لكن ذلك لا ينفي استمرار التفاهمات في الإطار الاستراتيجي الأوسع، ويشير إلى ذلك من طرف خفي نفي البيت الأبيض أن يكون دخول القوات السعودية والإماراتية للبحرين غزواً (على نحو ما اعتبرته إيران)، مما يشير إلى أن قرار دخول البحرين ربما جاء في سياق صفقة تفاهم خليجية أميركية، تكفل لأنظمة الخليج حرية حماية أمنها بتحالفاتها البينية، وتعطي دول الخليج بموجبها مستقبلاً مواقف اتفاق تالية في مهمات أميركية مقبلة إزاء إيران وأقاليم الجوار.

إعلان قانون السلامة الوطنية

بحصول النظام على الدعم العسكري والسياسي الخليجي، والضوء الأخضر الأميركي لقمع الثورة وتدمير الديمقراطية؛ تمّ الإعلان المفاجئ عن فرض حالة السلامة الوطنية ظهر 15 مارس، وعلى نحو فوري، ولمدّة ثلاثة أشهر. وجاء في بيان تُلي بالتلفزيون البحريني أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة كلّف قائد قوات الدفاع باتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية سلامة البلاد والمواطنين. وجاء في نصّ المرسوم الملكي:

«نظراً للظروف التي تمرّ بها مملكة البحرين، والتي جرى فيها تصعيدات أمنية مسّتْ أمن البلاد وعرَّضت حياة المواطنين للخطر وأضرّت بمصالحهم وأرزاقهم، وتعدّت على ممتلكاتهم، وطالتْ مؤسسات الدولة ودور العبادة، وأساءت لمنابر العلم في المدارس والجامعات حتى وصلت لتطال مهنة الطب الإنسانية، وحولت المستشفيات إلى بؤر رعب وترهيب، كما عملت على الإضرار بعجلة التنمية والاقتصاد البحريني، فقد أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك المفدّى القائد الأعلى حفظه الله ورعاه المرسوم الملكي رقم (18) لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية وفقاً لنص المادة (36) فقرة «ب» من دستور المملكة لسنة 2002، وذلك في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 15 مارس 2011 ولمدة ثلاثة أشهر، وقد تمّ تكليف معالي القائد العام لقوّة دفاع البحرين بسلطة اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على سلامة الوطن والمواطنين، على أن تنفّذ هذه التدابير من قِبَل قوّة دفاع البحرين وقوّات الأمن العام والحرس الوطني وأية قوات أخرى اذا اقتضتْ الضرورة ذلك».

رفض المتظاهرون البحرينيون الخضوع لقرار فرض حالة السلامة الوطنية (الطوارئ)، وتوجّهوا إلى مقرّ السفارة السعودية فى المنامة، لإظهار اعتراضهم على نشر قوات سعودية فى البحرين. ورفع المتظاهرون اللافتات المنددة بـ «التدخّل السعودي» فى شؤون البحرين، ورددوا شعارات تطالب الرياض بسحب القوات السعودية وقوات درع الجزيرة التي دخلت البحرين.

في الجانب الميداني، شهد دوّار اللؤلؤة نقاشاً مهماً حول فعالية الاعتصام أمام المرفأ المالي وقطع الطريق الرئيسي، وتمّ التوصّل لصيغة مؤدّاها تراجع المعتصمين عن قطع الطريق الرئيسي، مع الإبقاء على خيم المعتصمين عند المرفأ المالي. كما شهد دوّار اللؤلؤة حركة كثيفة في وضع التحصينات البسيطة ترقّباً لأي عملية اقتحام متوقذعة، وقد امتدّتْ هذه التحصينات البدائية على طول طريق الملك فيصل وشارع خليفة بن سلمان، انتظاراً لقدوم القوّات العسكرية التي بدأت بالتواجد في الساحة الخلفية لمجمع جيان منذ مساء 15 مارس.

أولى عمليات فرض السلامة الوطنية شهدتها جزيرة سترة، والتي كانت مع موعد لهجوم بربري استفرغ فيه مرتزقة النظام كلّ الوحشيّة والحقد والضغينة ضدّ الأبرياء والعزّل، فتساقط الجرحى واحداً تلو الآخر، في ملحمة قدّم فيها الستراويون أطهر وأسمى ما لديهم من صدق وإخلاص في ما رفعوه من شعارات التضحية والفداء من أجل الوطن، فسقط الشهيدان أحمد فرحان ذو الثلاثين عاماً والذي فُجّر رأسه برصاصٍ حيّ [116] وهو الشاب الذي تحدّث أخوه من منزلهم المتهالك في فيلم بثته قناة الـ CNN حول الفقر في البحرين في العام 2007، وكانت عائلة "فرحان" الستراوية إحدى نماذج الفقر المدقع التي عرضتْ في الفيلم. أما الشهيد الآخر، فكان عيسى آل رضي ذو السبعة والأربعين عاماً، والذي لم تُسلّم جثته إلاّ في التاسع عشر من الشهر ذاته، كما سقط شهيدان من العمالة الآسيوية بالرصاص الحيّ، كانا يدافعان عن النساء، وهما « ستيفي إبراهام» ذو الجنسية الهندية، و «أكلاس ميا» ذو الجنسية البنغالية، عدا مئات الجرحى والمصابين الذين فاضَ بهم مركز سترة الصحّي، والذين تمّ اعتقال أغلبهم بعد أن سيطر الجيش على المركز.

كان ذلك الهجوم قبل يوم واحد من الهجوم التاريخي الثاني الذي نفّذته قوات الجيش البحريني ووزارة الداخلية والحرس الوطني على ميدان "اللؤلؤة"، تمهيداً لإحكام السيطرة عليه وإغلاقه (ما زال إلى اليوم مغلقاً ومحاصراً بالمدرعات وقوّات الحرس الوطني)، وقد كان الهجوم ضدّ عاصمة الثورة رسالة من النظام ببدء مرحلة جديدة من العنف الدموي ضدّ الثورة، ذلك العنف المُراد له أن يُخرس أصوات الحرية والكرامة.

تدمير الدوّار وعسكرة المستشفى

كانت عملية إخلاء الدوّار عملية سهلة بالنسبة لجيش متدرّب ولقوات معدّة لمهام عسكرية، وخصوصاً أن المعتصمين لم يكونوا مسلّحين أو مدرّبين لمواجهات عسكرية، إلا أن التكتيك العسكري وقواعد الاشتباك التي وضعتها قوّات درع الجزيرة مع قوات الجيش البحريني وقوّات الحرس الوطني وقوّات وزارة الداخلية كانتْ قد وضعت لاقتحام عسكري بالدرجة الأولى. ففي الساعة الخامسة صباحاً وصل القائد العام المشير خليفة بن أحمد إلى منطقة الدوّار لبدء عملية الاقتحام والإشراف الفعلي على عملية ما يسميه تطهير الدوّار. وبحسب تقرير لجنة تقصى الحقائق فقد كانت القوات المشتركة في عملية الاقتحام هي قوّات الشرطة وقوّات الحرس الوطني ووحدات من قوّة دفاع البحرين، وبلغ عددهم خمسة آلاف عسكري، ومشاركة سبع طائرات مقاتلة تابعة لسلاح الطيران الملكي من طراز كوبرا، وفي الوقت الذي لم يكن يتجاوز عدد المعتصمين في ذلك الوقت ستة آلاف شخص أي بمعدّل عسكري لكل شخص ونصف تقريباً.

الخطة العسكرية التي قادها المشير تكونت من مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى إخلاء الدوّار والسيطرة عليه وعلى منافذه، خصوصاً منطقة المرفأ المالي لإعلانه منطقة عسكرية محرّرة، والثانية الانطلاق إلى مستشفى السلمانية ووضعه تحت الإدارة العسكرية.

بدأتْ المرحلة الأولى بعد الساعة السادسة صباحاً بتحرك القوّات العسكرية المتواجدة منذ مساء 15 مارس خلف مجمع جيان، وزيادة أعدادها صباح 16 مارس من عدة جهات (أسفل الجسر المطلّ على الدوار «الجهة الشمالية» ومن جهة مجمع جيان «الجهة الغربية» ومن جهة طريق الملك فيصل «الجهة الشرقية» وشارع خليفة بن سلمان «الجهة الجنوبية»)، وبذلك تمّت محاصرة منافذ الدوّار من كافّة الجهات. وفق الصور الموثّقة ومقاطع الفيديو التي نشرتْ، فإن أعداد الجنود التي شاركوا في العملية كان كبيراً جداً، كما أن الآليات المدرّعة والعسكرية كانت تستخدم بكثافة عالية، وكأن منطقة الدوّار تشهد معركة حربية بكل المقاييس. فالعساكر على الأرض والطيران في الجو. ابتدأت القوات برفع الحواجز الموضوعة في طريق الملك فيصل ومنطقة المرفأ المالي، كما قامتْ قوات الحرس الوطني ووحدات الجيش برفع الحواجز الإسمنتية التي وضعت في شارع الشيخ خليفة بن سلمان ومن أعلى الجسر بحيث اكتمل حصار دوّار اللؤلؤة تماماً، ولم تبق سوى الطرق الفرعية. وكخطوة استباقية، قامت الدبابات التابعة للجيش البحريني بالانتشار في الشوراع الرئيسية المؤدّية إلى الدوّار، ومنع دخول السيارات، ضمن حزام أمني مداه خمسة كم، فتم إغلاق الطريق السريع والطريق الرئيسي من مدينة عيسى والشارع القادم من جسر المحرق والمنطقة الدبلوماسية.

تمكّنت قوات الجيش البحريني وقوات الأمن من فرض سيطرتها على الدوّار، وفضّت الاعتصام بالقوّة المبالغ فيها. عملية الاقتحام أسفرتْ عن قيام هذه القوات بقتل أربعة معتصمين، وجرح المئات، وفور دخول القوات للمنطقة المحاذية للجسر المطل على الدوّار، تمّ إحراق الخيام التي على الأطراف، وتشكّلت سحابة دخان كبيرة، وما لبثت أن لاحقتْ قوات الجيش والحرس الوطني المحتجّين في مناطق متفرّقة، خصوصاً شارع البديع، وانتشرت على أسطح عدّة منه مجموعات قنّاصة تسبّبت في قتل عامل آسيوي، واستشهاد بهية العرادي في سيارتها. وأكّد بيان للقيادة العامة لقوة الدفاع «الجيش» أن قوّات من الأمن العام والحرس الوطني مدعومة من قوة الدفاع قامت بتطهير هذه الأماكن من الخارجين على القانون الذين روّعوا المواطنين والمقيمين وأساءوا للاقتصاد الوطني، وأعلنت قوّة دفاع البحرين فرض حظر التجوال من الرابعة عصراً حتى الرابعة فجراً في مناطق عدة بالعاصمة البحرينية.

في المرحلة الثانية، اتجهت قوات الحرس الوطني ووحدات الجيش البحريني ناحية مستشفى السلمانية للسيطرة عليه، وتحويله إلى منطقة عسكرية مغلقة، واتسمت هذه العملية بأبشع الأوصاف، وبقسوة أشدّ مما جرى في إخلاء الدوّار. إذ حفلت تفاصيل هذه المرحلة بجرائم منقطعة النظير. في شهادة الدكتور علي العكري لمنظّمة أطباء بل قيود، يتبيّن الإجرام الذي مورس في مستشفى السلمانية. يقول العكري «في السابع عشر من شهر مارس 2011، وبعد عمل متواصل و لمدة ثلاثة أيام في المستشفى، تمّ اختطافي من غرفة العمليات من قِبل رجال الأمن والجيش الملثمين والمدججّين بالسلاح من دون أن يعرّفوا بأنفسهم أو يقدّموا تصريحاً بالقبض عليّ. تمّ اقتيادي حافي القدمين، ومكبّل اليدين إلى الخلف، ومعصوب العينين، مرتدياً الثياب الخاصة بالعمليات بطريقة مهينة أمام زملائي والموظفين. قامت هذه المجموعة بالهجوم على مكتبي وتمّ هناك تعذيبي وإهانتي، وكذلك تمّ مصادرة الحاسوب الآلي و مقتنياتي الشخصية. ثم تمّ سحبي عبر ممرّات المستشفى، و اقتيادي إلى سكن الأطباء المناوبين بحثاً عن زملائي لاعتقالهم. بعد ذلك، تمّ تسليمي إلى مجموعة أخرى من الملثّمين والمسلّحين حيث قاموا بحبسي في زنزانة انفرادية وهناك تمّ استجوابي وتعذيبي بالضرب وغيره وإهانتي بالألفاظ البذيئة طوال الليل من دون التمكّن من معرفة أين أنا أو الاتصال بأهلي». وفي شهادة أخرى، كتب ممرّض عن تجربته قائلاً بأن الوضعَ «لا يُوصف بالكلمات. بعد يومين من الحصار نفذ الطعام. لم نكن نملك الملابس والمؤن الضرورية». يضيف «فوجئنا بما حدث. لم نكن نتوقّع أن تتمّ محاصرة المستشفى وتتعرّض الطواقم الطبية

والمصابين لهذا الهجوم الشرس. دكتور مصري تعرّض لضرب عشوائي رأيته يجهش بالبكاء، وهو يهمس (أنا طبيب ويعلمون معي هذا؟!). داخل المستشفى كان الجنود المقنّعون في كلّ مكان، وكنّا نرى أسلحة من كلّ الأنواع. أُغلقت كلّ بوابات المستشفى، ما عدا بوّابة الطوارئ. في مواقف المستشفى، شاهدتُ ما لا يقلّ عن مئة سيارة تمّ الاعتداء عليها عمداً بالتكسير والتخريب. في داخل المستشفى كانت توجد ثلاث نقاط تفتيش، وفي خارجها أربع نقاط أخرى. كان التفتيش شخصياً ومُهيناً بكلّ معنى الكلمة. كانوا يطلبون البطاقة الشخصية، ويتمّ تسجيل وقت الخروج، ويحمل كلّ جندي قائمة أسماء يتمّ مطابقتها مع طوابير الخارجين».

وفور وضع اليد العسكرية على مستشفى السلمانية، تحوّل جناح ٦٣ بالطابق السادس بمستشفى السلمانية إلى مكان يلفّه الغموض والرعب، حيث كان الجرحى المحتجزون فيه يتعرّضون للتعذيب والتنكيل، وفي ساعات الليل خصوصاً. صار جناح ٦٣ مكاناً ممنوعاً من زيارات الأهالي، ومحلّاً لزيارات العساكر. لا أحد يعرف ما يدور داخل هذا الجناح وكم عدد المرضى المحتجزين فيه وما حالاتهم ولا شيء عن سجلّاتهم التي اختفت، وخاصة مع وجود عدد من حالات الاختفاء المجهولة المصير منذ بداية الأحداث. الداخل في هذا الجناح مفقود ومغيب عن الخارج، والخارج منه إما إلى المعتقل وإما إلى القبر.

ربّما حان الوقت الآن لسرد مقدمات هذه الماسأة المروّعة[117]. في حدود الساعة السادسة صباح 16 مارس انقطعت خطوط الهاتف وسط تحليق مكثّف لطائرات مقاتلة، وتوجّس المعتصمون في مستشفى السلمانية خيفة من هذا الأمر، وحاول الجميع الاتصال بالمعتصمين في دوّار الشهداء وتحذيرهم. في تلك الأثناء، انطلقت بعض سيارات الإسعاف لإدراك ما يجري. بعض سيارات الإسعاف كانت متوقّفة في الموقف المقابل لموقف سيارات قسم الطوارئ، وهي غير صالحة للاستعمال بسبب اختطافها من قِبل (رجال الأمن) وإحداث أضرار فيها في اليوم السابق وأثناء مجزرة جزيرة سترة. «عادت هذه السيارت من الدوّار في غضون دقائق محمّلة ببعض المصابين والجرحى، هذا بالإضافة إلى بعض السيارات الخاصة التي تحوّلت إلى إسعافات خاصة، عادوا وهم مذعورون من منظر قصف الدّوار بالمروحيات العسكرية ووصفوا أن هناك مجزرة جديدة تدور رحاها هناك.. ولم يعلم الموجودون ما قد يحصل في المستشفى أيضاً».

في تمام الساعة السادسة وخمس دقائق تقريباً.. ازدادت أعداد الناس وحوت موظّفين ومتظاهرين ومصابين وغيرهم، وتفاجأ الجميع بانطلاق النيران عليهم من المروحيات العسكرية، والقنابل الصوتية في باحة المستشفى، كما تمّ إغلاق جميع البوابات الرئيسية من قِبل قوات مكافحة الشغب ومحاصرتها، ومنع دخول أو خروج أي سيارة سواء كانت سيارة إسعاف أو حتى سيارة خاصة، كما تمّ منع أي فرد من الدخول أو الخروج للمستشفى. ظهرت قوّات أمنية مسلّحة من جانبي مواقف السيارات قادمين من جهة جامعة الخليج العربي إلى المبنى الداخلي للمستشفى وهم يشهرون أسلحتهم، وبعض هؤلاء الأفراد قد صوّب سلاحه فعلاً، وأطلق النار على أحد المواطنين أمام مدخل طوارئ الولادة، محدثاً إصابات وجروحاً. « ودخلوا مبنى المجمّع وأُغلقتْ الأبواب الآلّية من الخارج، وسيطر على كل باب 3 إلى 4 أفراد من قوّات الأمن، بعدها بدأت مجموعات من أفراد الجيش في الظهور بدباباتهم ومدرّعاتهم وآلياتهم وعتادهم العسكري وكأنما حوصر المجّمع الطبي من الداخل والخارج وتمّ تطويقة تماماً من قبل هذه القوات والجيوش» [118] . قوّات الجيش والأمن اعتدتْ على منتسبي المستشفى بالشتم والضرب والإهانة، مع اختيار عشوائي للموظفين وإلباسهم الأكفان المكتوب عليها (أنا الشهيد التالي) وتصويرهم. ومُنع وزير الصّحة الجديد (نزار البحارنة) من دخول المستشفى وأخبره الجيش بأن عليه الحصول على إذن من المشير (خالد بن أحمد آل خليفة) للدخول وأنه لا سلطة الآن له كوزير للصحة، فأعلن استقالته في نفس اليوم». صاحَبَ هذه الأحداث الغريبة والدخيلة حملة بحث مكثّف عبر طريق التدقيق في الصور وقوائم للأسماء عند البوابات الرئيسية لدى أفراد الجيش وكل أقسام وأروقة المستشفى وتفتيش دقيق وحازم لكل المتردّدين على المستشفى أو الموظفين، وخصوصاً الطبيبات والممرضات، فقد شكا بعضهنّ لاحقاً تعرّضهنّ للتحرّش الجنسي من أفراد الجيش. ويُوضح عدد من موظفي المجمّع «أن الإدارة العسكرية الجديدة للمستشفى اخترعت أنظمة جديدة تقوم على الاستهداف والعقاب الجماعي لمعظم الموظّفين، بإعداد قائمة يومية من الموظفين الذكور والإناث ومفاجأتهم بأنهم مطلوبون للتحقيق، وإما أن يعودوا أو لا.. فمن لا يعود يكون مصيره المعتقل، ومن يعود فيروي ما تعرّض له على يد أفراد قوّات عناصر الداخلية والدفاع، المدنية والعسكرية».

العاملون في المجمع يؤكّدون: «أن قوّات الأمن احتجزت جناح 62 و63 اللذيْن كانا مليئيْن بالمصابين والجرحى، خصوصاً إصابات الرأس، ومنعتْ أي أحد يدخل إليهما إلا بإجراءات مشدّدة وتفتيش دقيق، وقد نقل بعض الشهود أن هذه العناصر تتسّلى أثناء المناوبة الليلية بالاعتداء

بالضرب على رؤوس هؤلاء الجرحى وتهديدهم بالقتل، كما هو الحال بالنسبة لبعض الأجنحة كالعناية القصوى – جناح 205، فإنك ترى عناصر الأمن تقف خارجها والتضييق على مرتاديها».

الخطوة المكمّلة جاءت يوم الخميس، حيث قامت عناصر جهاز الأمن الوطني معزّزة بقوّات الجيش البحريني وعناصر قوات مكافحة الشغب باعتقال سبعة من قادة المعارضة بتهمة «التحريض على التخريب»، وأعلن الجيش منع التجمهر والتجمّع أو عقد المسيرات أو الاعتصامات في كافة أنحاء البحرين، وسحبتْ إيران سفيرها في المنامة احتجاجاً على قمع المعارضة, فيما ساد الهدوء العاصمة.

ردّات الفعل

احتلّت عملية إخلاء الدوّار صدارة العناوين الإخبارية في ما يشبه النقل المباشر، وكثرتْ التصريحات السياسية. وفي إيران، نقل التليفزيون الإيراني عن رئيس إيران محمود أحمدي نجاد قوله إن الحملة التي شنّتها البحرين على المحتجّين الشيعة أمس غير مبرّرة ويتعذّر إصلاحها. وفي ردّ فعل سريع من المعارضة البحرينية، تردّد أن أربعة من الأعضاء الشيعة في مجلس الشوري البحريني والذين تمّ اختيارهم بالتعيين، قدّموا استقالاتهم من عضوية المجلس احتجاجاً على ما وصفوه بطريقة معالجة الأمور في الأحداث الأخيرة، كما تردّد استقالة وزير الصحة البحريني نزار البحارنة وعدد من قضاة المحكمة الشرعية الجعفرية التي تطبق أحكام المذهب الشيعي في التقاضي، ونقل عن وزير الإسكان مجيد العلوي، وهو أحد أبرز قادة المعارضة الشيعية بالخارج في فترة التسعينيات، أنه يقاطع الحكومة بسبب طريقة التعامل مع الأحداث الحالية. ودعتْ حركة شباب البحرين التي تقود الاحتجاجات في دوّار ساحة اللؤلؤة – في السياق ذاته – إلى تنظيم مظاهرة حاشدة من كل أحياء العاصمة المنامة صوب شارع البديع في شمال المنامة.

وعلى صعيد آخر، أعلنتْ بورصة البحرين عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، عن إغلاقها أمس بسبب إعلان حالة الطوارئ في البلاد، فيما أعلن مصرف البحرين المركزي أنه يباشر عمله من مقرٍّ بديل وأن نظام مدفوعات بين البنوك يعمل بشكل طبيعي وذلك بعد إغلاق قوّات الأمن للمنطقة التجارية في العاصمة. كما هبط الدينار البحريني اليوم لأدنى مستوى من عدّة سنوات في

السوق الآجلة، واضطر البنك المركزي للانتقال إلى مقرّ بديل بعد حملة أمنية على محتجّين أدّت لإغلاق الحي التجاري، فيما أغلقتْ بنوك أخرى أبوابها.

وقال المتحدّث باسم البيت الأبيض جاي كارني إن الرئيس الأميركي باراك أوباما اتصل بالملكين السعودي عبد الله بن عبد العزيز والبحريني حمد بن عيسى آل خليفة ودعاهما إلى ممارسة «أقصى درجات ضبط النفس» مع المحتجّين والسعي لحوار سياسي. وأبلغ كارني الصحفيين أن أوباما «أعرب عن قلقه العميق بشأن العنف في البحرين، وشدّد على الحاجة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس». يأتي ذلك في حين دافع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة اليوم عن وجود قوّات من درع الجزيرة في بلاده قائلاً إن ذلك يأتي في إطار التعاون والتنسيق الدفاعي المشترك.

المقاومة السلمية

يجب القول إن حدة القمع ونوعيته وشموليته كان بمثابة الصدمة التي أفاق عليها شعب البحرين وجميع المراقبين حيث لم تكن التوقّعات تذهب لأن تكون الهجمة العسكرية المتوقّعة بهذا المستوى من الطائفية والتطهير الطائفي والسياسي. فالتوقّعات التي كانت سائدة لم تكن تخرج عن مستوى المواجهة التي حدثت في 17 فبراير أما تجربة قانون الأحكام العرفية وما يفوقه فقد كان ضرباً من الخيال.إن صغر مساحة البحرين والحجم الكبير للقوّات العسكرية والأمنية التي استخدمها النظام لقمع الثورة من جهة واعتماد الحراك السياسي على مبادئ السلمية من جهة ثانية ساعدا على إتمام الإجهاز السريع على حركية الثورة ومستوى تصاعدها إذ ظلّت البحرين في جميع مناطقها تحت رحمة الحصار الأمني والتطبيق الحرفي لقانون الأحكام العرفية وكان من الصعب بل من المستحيل آنذاك القيام بأعمال احتجاجية مباشرة.

لمقاومة كلّ ذلك [119] لجأت القوى السياسية والمنظّمات الشبابية لسطوح المنازل واتخاذ شعيرة التكبير وسيلة من ضمن أبرز وسائل المقاومة فكان الناس تخرج على أسطح المنازل يومياً وتطلق صرخات التكبير(الله أكبر) في كل مساء وشعارات (يا منتقم) و(يسقط حمد) وكانت قوّات الحرس الوطني وقوّات مكافحة الشغب والفرق الأمنية الخاصة تستهدف البيوت بنقابل الغاز

وطلقات الرصاص الانشطاري لمواجهة الأصوات العالية. في المقابل كانت جنازات الشهداء مساحة أخرى من مساحات التجميع الثوري والجماهيري بالرغم من فرض الحصار الأمني على مناطق التشييع إلا أن الناس كانوا يتوافدون بطريقتهم الخاصة إلى منطقة تشييع الشهيد ويحضرون بكثافة غير متوقّعة ويمارسون أفعالهم الاحتجاجية.

لقد برز ائتلاف شباب 14 فبراير في هذه الفترة كقيادة ميدانية خفية تقود الشارع الغاضب من خلال رسم استراتيجيات مواجهة ميدانية وإعلامية فكان يصدر بياناته الملئية بالفعاليات بشكل أسبوعي وتحت عنوانين مختلفة مستوحاة من رحم المعاناة والمشاهد اليومية مثل أسبوع المصحف الكريم بعد قيام القوات العسكرية بهدم مجموعة من المساجد وتدنيس نسخ القرآن الكريم وكتب الأدعية الموجودة في المساجد وأسبوع فكّ الحصار عن مستشفى السلمانية بعد اشتداد حالة الاحتلال له من قِبل الجيش، وهكذا عكست أيام الجمع عنوانين كاملة لما يعانيه الشعب من ظلامات ومحن وهو ما مثّل قوة بارزة ومادة استثنائية لائتلاف شباب 14 فبراير لأن يكون صاحب الامتداد الحقيقي لثورة 14 فبراير.

الفصل الخامس:
العسكري الجامح

إنها الحاجة إلى الحسم العسكري! وبتعبير دبلوماسي: «الأولوية للأمن»، كما قال وزير الخارجية البحريني. هكذا دُشّنت أسوأ مرحلة في تاريخ البحرين الحديث. فبعد ثلاثة أيام من قمع العسكر للمحتجّين السلميين في دوّار اللؤلؤة وهدمه؛ صرّح وزير الخارجية البحريني في 18 مارس 2011 «إن المنامة ملتزمة بالحوار، لكن استعادة الأمن والنظام هي الأولوية الآن، وأن البحرين ليست على الطريق الخطأ، كما قالت واشنطن وأنها ستوضح ذلك». كما أعلن أن مزيداً من قوّات درع الجزيرة ستصل إلى البحرين، وأنها ستبقى ما دامت هناك حاجة إليها. واتّهم الوزير إيران بالتدخّل في شؤون البحرين من خلال تصريحات مسؤوليها.

أولوية العسكرة (الأمن) كانت سبباً مباشراً لأن تبدأ مرحلة التّطهير السّياسي والتّطهير الطّائفي، وعلى نحوٍ غير مسبوق، وأن تبدأ حملات الاعتقال والتعذيب على الهوية. مرحلةٌ لم تتوقّف كلّياً حتّى لحظة الانتهاء من فصول هذا الكتاب، وبالرغم من استمرارها؛ إلا أنها ستُعتبر أشدّ حقبة سوداء في حياة البحرينيين، وسيكون من العسير محوها من ذاكرة الناس جمعياً. سيذكر التاريخ أنّ شعباً خرج سلميّاً للمطالبة بحقوقه الطّبيعيّة، وأسّس ديمقراطية فتية في محيطه الاحتجاجي؛ إلا أن رغبة «العسكري الجامح» في تثبيتْ نفسه سيّداً مُطاعاً؛ كانت وراء مشاركة جيشين نظاميين وعدّة أجهزة أمنية للقضاء على الثورة المطلبيّة أو خنقها.

أولوية العسكرة كانت سبباً مباشراً لأن يُفصل أكثر من 3 آلاف عامل من عمله، وبقرار عسكري، ومباركة سياسية، وتنفيذ إداري من أعلى الجهات، وأن تكون حصيلة المعتقلين أكثر من

خمسة آلاف معتقل، منهم شهداء قضوا تحت التعذيب، في حين أن قافلة الشهداء لم تتوقّف، لتحصد أرواحاً وأجساداً لا تتمايز في عمرها أمام لذّة العسكري في ارتداء بذلته المتّسخة بالإجرام. وفي النّتيجة، علَتْ بيانات الإدانة والاستنكار من كافة منظمات حقوق الإنسان في العالم، وأصبحتْ سمعة نظام البحرين ضمن أشدّ الدكتاتوريّات قمعاً وجهلاً.

أولوية العسكرة كانت سبباً لأن تُخفض مؤسسة ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للبحرين درجتين، وأبقته قيد المراقبة لاحتمال خفضه، مشيرةً إلى أن الاحتجاجات العنيفة المستمرّة منذ أسابيع – في حينه – أدّت إلى تردّي المناخ السياسي والاقتصادي في البلاد. وقالت ستاندرد أند بورز إنها خفّضت تصنيف الديون السيادية الطويلة الأجل والقصيرة الأجل بالعملة المحلية والأجنبية للبحرين إلى «بي بي بي» من «أي سالب»، بسبب تصاعد الاضطرابات السياسية في هذا البلد العربي. وخفضت مؤسسة فيتش التصنيف الائتماني للبحرين درجتين أيضاً، وقالت إن من المحتمل خفضه مجدّداً، ولا تزال مؤسسة موديز تصنف ديون البحرين بالتصنيف 3، لكنها وضعته قيد المراجعة لاحتمال خفضه. وكانت تكلفة التأمين على الديون السيادية للبحرين من التخلّف عن السداد قد واصلت الارتفاع، مقتربةً من أعلى مستوياتها في 20 شهراً، بعدما دخلتْ قوّات خليجية البلاد. وأغلقت البنوك في الحي المالي بالعاصمة المنامة أبوابها آنذاك، وعمل المصرف المركزي من موقع بديل، وأوقفتْ البورصة التداول، وأكّد مصرفيون وجود هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج جرّاء الأزمة. حدث ذلك عشية دخول القوات السعودية إلى البحرين في 13 مارس 2011 مما سبّب هروباً لرؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما يهدّد وضعها كمركز مالي في المنطقة ويشكّل ضغطاً على عملتها. وواجهتْ البحرين التي توجد فيها صناعة تمويل إسلامي حجمها 66 مليار دولار، تخفيضات عديدة من وكالات التصنيف الائتماني منذ اندلاع الاحتجاجات في فبراير/ شباط، وارتفعتْ تكلفة التأمين على دينها السيادي إلى أعلى مستوى في عشرين شهراً. وإذا طال أمد الأزمة السياسية فإن مستثمري الأجل الطويل قد يبدأون أيضاً بالتفكير في تحويل أموالهم، وهو ما قد يضرّ بشدّة بوضع البحرين بوصفها مركزاً مالياً تبلغ فيه مطالبات الأجانب على بنوكها نحو 92% من الناتج المحلي الإجمالي.

أولوية العسكرة كانت سبباً لأن يظهر النظام على حقيقته التي طالما حاول إخفاءها، وبدلاً من تدارك الأوضاع والبحث عن مخارج سياسية؛ ظهر ملك البحرين في 21 مارس ليعلن «إن مملكة البحرين أفشلت مخطّطاً خارجياً تمّ الإعداد له لمدّة لا تقلّ عن عشرين أو ثلاثين عاماً

استهدف البحرين حتى تكون الأرضية جاهزة لذلك، فلتهنأ البحرين بما أنجزته وليحفظ الله البلاد». وأن يصدر مرسوم جديد بعد هذا الإعلان الضخم؛ ليعزل فيه منْ نصّبهم وزراء وقت ما كان يحتاج إلى بعض الوقت كي يجهّز آليات الجنود ودباباتهم. ففي 23 مارس صدر قرار بتعيين باسم بن يعقوب الحمر وزيراً للإسكان وعهِد إلى فاطمة بنت محمد البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى عملها القيام بأعمال وزير الصحة بدلاً من وزير الصحة نزار البحارنة.

أولاً:
جلباب القانون

لم يكن باستطاعة النظام السيطرة على الأوضاع والقضاء على الديمقراطية دون أن يلجأ لاستخدام قوات الجيش والحرس الوطني، لا لأن الأجهزة الأمنية غير مدرّبة أو مهيّأة لاستخدام مقدار القوة نفسها التي يمكن لقوّات الجيش أن تستخدمها. فالمطلوب لم يكن إخلاء دوّار اللؤلؤة من المعتصمين، والقيام باعتقال النشطاء والقادة السياسيين؛ بقدر ما كان الهدف متأصّلاً في تحقيق نجاح أكبر لنظرية «الجيش الحاكم»، أمام فشلها في تونس ومصر واليمن. كان اللجوء لقوّات الدفاع هو لإثبات فاعلية تلك النظرية، وإمكانية تفعليها وفق أصولٍ عجزت عن توفيرها خبرات النظام المصري والتونسي. ومن جهة ثانية، كان المراد ترسيخ مقولة بقاء دول الخليج خارج الخيار الديمقراطي، واستحالة زوال الأنظمة الملكية فيها، أو حتى أن تحوّلها إلى ملكيات ديمقراطية، وهذا ما يُفسّر اشتراك قوّات الحرس الوطني السعودي وقوّات درع الجزيرة في اتمام عملية القضاء على الديمقراطية في البحرين.

من ناحية أمنية، كان يمكن مواجهة الثورة بالأجهزة الأمنية المتمرّسة في هذا الشأن، ويمكن لهذه الأجهزة أن تلجأ إلى حزمة القوانين المدّخرة سلفاً، وأن تفرض جبروتها كما كانت تفعل سابقاً، والتي كان قيام الثورة أساساً أحد أسبابها. فالثورة كانت تستهدف تعطيل وإلغاء بطش وجبروت العقيدة الأمنية، ومن خلفها ترسانة القوانين المقيّدة للحريات والمصاردة لسلطة الشعب. إلا أن تفعيل دور قوّات الجيش وعسكرة البلاد بقي عالقاً في ذهن النظام أمام الهزيمة التي مُني بها في 17 فبراير من قِبل متظاهرين عُزّل، فتحوا صدورهم لرصاص الرشاشات المحمولة على مدرّعات ودبابات قوات الجيش، ولم تصمد هذه القوّات كثيراً، واختارت الانسحاب بعد أقل من 48 ساعة من لحظة تمركزها.

انسحاب قوّات الجيش من أرض الدوّار في 19 فبراير 2011؛ كان نتيجةً للفراغ القانوني الذي يجب أن يحمي وجودها على الأرض، لذا كانت أولى الخطوات هي البحث عن سند قانوني يُبيح لقوات الجيش استعادة هيبتها مرة أخرى، وأن يكون قائدها «مشيراً» بالفعل على أرض الواقع، وعبر بطولات وهيمة يستطيع اختلاقها على أشلاء جثث المدنيين. سدّ هذا الفراغ، عمليةٌ اتخذت مسارين متزامنين، والمدهش هنا أن كلا المسارين غير قانونيين كما سنرى.

المسار الأول: استدعاء قوّات درع الجزيرة العربية، وقوّات الحرس الوطني السعودي.

المسار الثاني: فرض حالة السلامة الوطنية.

استدعاء قوّات خليجية

اعتُبر دخول قوّات درع الجزيرة العربية إلى البحرين حادثةً فريدة من نوعها، لا ضمن نطاق ثورات الربيع العربي، وحسب بل حتى ضمن الاضطرابات الداخلية لبلدان العالم العربي. فهي المرّة الأولى التي تتدخّل فيها قوات أجنبية بصورة رسمية للمشاركة في قمع احتجاجات داخلية، وفي أقل التقادير؛ فهي تُؤمِّن المواقع التي تتركها قوّات الجيش النظامي الذي يتوجّه لاستهداف الحركة المدنية. ولعل السؤال الذي يُطرح بشكل دائم: هل كانت البحرين في حاجةٍ فعلاً إلى قوات خليجية لكي تنجح في قمع الثورة، والقضاء على وهجها، وهي التي تمتلك 30 ألف عسكري متدرّب ضمن أجهزة أمنية وعسكرية مختلفة؟

من ناحية واقعية، لم يكن نظام البحرين بحاجة إلى أكثر من 4 آلاف عسكري سعودي لقمع الحركة الشعبية، وخصوصاً أن قوّات درع الجزيرة غير مؤهّلة لمواجهة اضطرابات داخلية مدنية، إلا أن الأمر من الناحية السياسية يختلف تماماً. إنها الرغبة السعودية في تثبيت استراتيجاتها الدبلوماسية التي يمكن تسميتها بدلوماسية «الأذرع المتقطّعة». فبعد سقوط النظامين المصري والتونسي، فقدتْ السعودية أبرز ذراعين لها في الشرق الأوسط، وباتتْ الدول المناوئة لها في شبه مأمن، ونحن نتحدث هنا عن ليبيا وسوريا. لذلك، كانت السعودية تعتبر نجاح أيّ تحرّك في خاصرتها القريبة، كالبحرين واليمن، بمثابة انتهاء لدورها ونفوذها. وعليه، باشرت العمل على تحطيم

الدول المناوئة لها، ليبيا وسوريا، والتدخّل المباشر في شؤون اليمن عبر المبادرة الخليجية، وفي شؤون البحرين من خلال التدخّل العسكري، وتحت عنوان قوّات درع الجزيرة العربية.

وكما مرّ سابقاً، فإنّ دخول القوات السعودية إلى البحرين لم يكن يحدث من دون الموافقة الأميركية، وهو ما عكسته زيارة وزير الدفاع الأميركي إلى البحرين في 11 مارس، ولقاؤه مع ملك البحرين، وسرعة الموافقة الخليجية على قرار مجلس الأمن في فرض الحرب على ليبيا، بعد أسبوع واحد من دخول القوّات السعودية البحرين. يضاف إلى ذلك، الصراع بين أجنحة الحكم في البحرين، وتحالف الأعداء (الديون الملكي/ رئاسة الوزراء) ضدّ ولي العهد الذي كان يمضي في مشروع حوار سياسي معقّد، لكنه كاد يوشك على النجاح، حيث وافقتْ قوى المعارضة في 13 مارس على قبول مبادرة ولي العهد ذات المبادئ السبعة بصورة أولية، مع وضع بعض الشروط والضمانات.

وقبل أن تتبلور صيغة التوافق على الحوار، كانت القوّات السعودية قد باشرتْ دخولها البحرين بدفعة أولى قُدّرت بألف عسكري من الحرس الوطني السعودي. كان مشهد دخولهم مريباً وهم يلوّحون بعلامات النصر في سربٍ طويل من الآليات العسكرية وناقلات الجُند فوق جسر البحرين والسعودية. وبالرغم من ما جاء في تقرير لجنة تقصّي الحقائق من أنّ هذه القوات لم تشارك في أعمال قمع ضدّ المحتجين؛ إلا ان شهادات أهالي منطقة سترة - التي شهدتْ أولى المواجهات العسكرية في 15 مارس - تؤكّد وجود عناصر تتحدّث بلهجة قبلية غير مستخدمة في البحرين، كما أن شهادات أخرى لمواطنين تعرّضوا للضرب والإهانة، وأحياناً الاعتقال في نقاط تفتيش في بعض المواقع؛ تفيد بوجود عناصر سعودية. وقد نُشر شريط فيديو في إحدى القنوات الكويتية عُرض فيه مقابلة مع أحد أفراد قوّات درع الجزيرة العربية ضمن منطقة دوّار اللؤلؤة في 16 مارس، بعد إتمام عملية الإخلاء الثانية، وكان يتحدّث بلهجة طائفية مقيتة، ويدعو فيها لإبادة طائفية ضدّ الشّيعة.

وقد ذكر وزير الخارجية البحريني في 18 مارس أن دفعات جديدة من قوّات درع الجزيرة العربية سوف تصل البحرين لدعم النظام هناك. ويُعتبر هذا التصريح بمثابة دليل واضح على أن دخول القوّات السعودية لم يكن بغرض حماية البحرين من محاولة تدخّل إيراني، الذي لو كان سيحدث - حسب الرواية الرسمية - لحدث قبل وصول تلك التعزيزات الإضافية، وخصوصاً أن خطة إخلاء الدوّار الثانية قد وضعت هذا الاحتمال في توزيعها العسكري على الأرض. من جهة

أخرى، فإن إحجام دول الخليج الأخرى عن إرسال جنود عسكريين إلى البحرين؛ يؤكّد أن قوّات درع الجزيرة كانت غطاءً لتدخّلٍ سعودي. وبالفعل، فقد تواجدت فرقٌ من قوّات درع الجزيرة العربية في البحرين، ولم تخرج هذه القوّات من محيط مراكزها العسكرية في منطقة الصخير، حيث أقامت لها معسكراً خاصاً.

من ناحية أخرى، كان دخول القوات السعودية وسيلة ضمن وسائل عدّة لتحويل الصراع السياسي بين النظام وقوى المعارضة إلى صراع إقليمي ذي طابع طائفي، وهو ما يجعل من أية صيغة محتملة للحل خاضعةً لبعض الشروط السعودية والمكوّنات الطائفية في المنطقة.

باستثناء إيران التي أدانتْ دخول القوات السعودية إلى البحرين؛ فإن أغلب الدول رأتْ أنه من حقّ البحرين طلب هذه القوّات. فعلى سبيل المثال، أكّدت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون في 20 مارس حقّ البحرين في طلب المساعدة من جيرانها، بالرغم من حثّها السلطات البحرينية على تنفيذ عروض الحوار. وفي أوّل ردّ سوري رسمي على دخول قوات درع الجزيرة؛ أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن وجود درع الجزيرة في البحرين، أساسه قانوني، «وليس احتلالاً للبلاد. وأن الاتفاقيات التي أسّست لدرع الجزيرة والاتفاق المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تُشكّل الأساس القانوني لذلك»، معتبراً أن موافقة مملكة البحرين على دخول هذه القوّات تشكّل الأساس الشرعي له. وردّاً على سؤال عن تأثير الموقف السوري في العلاقة مع إيران التي تعارض دخول هذه القوّات، قال المعلم «نحن جزء من الأمة العربية، ونعمل من أجل علاقات أفضل بين إيران والعالم العربي الأمر الذي يتطلّب التعبير بوضوح عن الموقف السوري، وفي الوقت ذاته احترام الموقف الإيراني». أما مجلس الجامعة العربية فقد أصدر بياناً في 22 مارس عقب اجتماعه التشاوري الطارئ، ذكر فيه أن دخول قوّات درع الجزيرة إلى البحرين شرعي وأنه جاء بناءً على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية الموقّعة بين دول مجلس التعاون الخليجي لحماية المنشآت الحيوية في المملكة. وشدّد المجلس على رفضه التام لأي تدخّل أجنبي في الشؤون الداخلية للبحرين، وعلى التمسّك بهويّتها العربية الإسلامية.

بالرجوع إلى نصوص الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون، لا نجد ما يشير صراحة إلى دعوة قوّات درع الجزيرة العربية لمواجهة اضطرابات داخلية، فهذه القوّات مبنيّة على عقيدة

الدفاع الخارجي، لا الدفاع الداخلي. الأمر الذي يسقط معه شرعية دخول السعودية، والتي – بعد تزايد الضغوط الدولية عليها – أعادت تموضعها في بداية يوليو، حيث بدأ الحديث عن الحوار الوطني، وتشكيل لجنة تقصّي الحقائق المستقلة.

فرض حالة السلامة الوطنية

في 15 مارس، أعلن تلفزيون البحرين أن ملك البلاد أصدر مرسوماً بإعلان حالة السلامة الوطنية، وذلك بعد يومين من دخول قوّات درع الجزيرة العربية بناءً على طلب من الملك. قرار إعلان السلامة الوطنية اتخذ بناء على توصية من المجلس الأعلى للدفاع، وموافقة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان. وبحسب الأمر الملكي لسنة 2003، يُشكّل مجلس الدفاع الأعلى برئاسة الملك القائد الأعلى لقوة الدفاع وعضوية كل من: رئيس مجلس الوزراء، والقائد العام لقوة الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الديوان الملكي، ونائب القائد العام، ووزير الدفاع، ورئيس الحرس الوطني، ووزير المالية والاقتصاد الوطني، ووزير الإعلام، ورئيس جهاز الأمن الوطني، ورئيس هيئة الأركان. وتضمّن الأمر الملكي أن للمجلس أن يدعو إلى حضور اجتماعاته من يرى من الوزراء والمستشارين وغيرهم للاشتراك في المناقشة، وتُعقد جلسات المجلس برئاسة الملك أو منْ ينيبه. ويكون مقرّ المجلس في الديوان الملكي، أو في المكان الذي يُحدّده رئيس المجلس.

إلى ذلك تضمّن، الأمر الملكي أن يختصّ مجلس الدفاع الأعلى بكلّ ما يتصل بالشؤون العليا للدفاع عن المملكة، والمحافظة على سلامة الوطن. وبصفة خاصة؛ يتولّى وضع السياسة الدفاعية للمملكة وتطويرها، إقرار الخطط العسكرية الموضوعة للدّفاع عن المملكة، وإقرار مشاركة قوّة الدفاع مع القوّات «الشقيقة» الحليفة والصديقة وهيئة الأمم المتحدة، وذلك في إطار الاتفاقات المبرمة، والعمليات الإنسانية وأعمال الإغاثة تجاه المجتمع الدولي، والمساعدة في حفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، وضمن إطار الشرعية الدولية. وكذلك يتولّى الإشراف على العمليات العسكرية التي تقوم بها قوّة الدفاع داخل المملكة وخارجها، وكذلك عمليات الأمن العام والحرس الوطني، وإقرار حال السلامة الوطنية أو حال الأحكام العرفية أو حال التعبئة العامة أو الجزئية في المملكة.

على خلفية إصدار قانون السلامة الوطنية، أنشئ مجلس مصغّر للإشراف على تنفيذ الإجراءات والخطط، ومتابعة فرض القانون على المجتمع. المجلس الجديد ترأّسه القائد الأعلى

للقوات المسلّحة بصفته المسؤول الأول على تطبيق القانون، طبقاً لمرسوم السلامة الوطنية، وقد شكّل قائد قوات دفاع البحرين (خليفة بن أحمد) المجلس مكوناً من:

أعضاء مجلس السلامة الوطنية في الفترة 15 مارس – 1 يونيو 2011		
الرتبة	الاسم	الجهاز الأمني التابع له
وزير الداخلية	راشد بن عبدالله الخليفة	مكافحة الشغب والشرطة
نائب رئيس مجلس الوزراء	خالد بن عبدالله الخليفة	–
وزير الدولة لشؤون الدفاع	محمد بن عبدالله الخليفة	
رئيس جهاز الأمن الوطني	خليفة بن عبدالله الخليفة	جهاز الأمن الوطني
قائد الحرس الوطني	محمد بن عيسى آل خليفة	الحرس الوطني
رئيس أركان قوّة دفاع البحرين	دعيج بن سلمان الخليفة	قوّة دفاع البحرين

المجلس برئاسة القائد الأعلى للقوّات الدفاع خليفة بن أحمد الخليفة

وضع مجلس السلامة الوطنية لنفسه خطة إجرائية تتمثّل في الاجتماع الدائم، حيث عقد أكثر من 12 اجتماعاً خلال الفترة من 16 مارس إلى 30 مايو، وخلال هذه الاجتماعات كان كلّ طرف يُقدّم تقريراً لتقييم الموقف ومناقشة الإجراءات المتخذة ومدى فاعليتها، وما تمّ التوصّل إليه. وفي ختام كلّ اجتماع، تصدر تكليفات ومهام من رئيس المجلس للجهات الحاضرة لتنفيذها، منفردةً أو مشتركة مع جهات أخرى. وتورد لجنة تقصّي الحقائق [120] مجموعة من المهام والإجراءات التي نفّذها مجلس السلامة الوطنية بأوامر مباشرة، مثل:

1. إقامة نقاط التفتيش وإمدادها بالأفراد في مناطق متنوعة من البحرين.
2. تنفيذ حملات اعتقال خاصة بالكادر الطبي والقيادات السياسية المعارضة.
3. إزالة نصب دوّار اللؤلؤة بإشراف الحاكم العسكري.
4. تنفيذ عمليات اعتقال واسعة للمشتبه بهم أو المطلوبين.
5. تخصيص مراكز للاعتقال والسجون.

بالنظر إلى مهام هذا المجلس وإجراءاته التي اتخذها؛ فقد كان يمثّل حكومة عسكرية، إلى جانب الحكومة السياسية التي غاب دورها، واقتصر على إصدار بيانات سياسية مؤيّدة. فالحاكم الفعلي كان هو الحاكم العسكري، رئيس مجلس السلامة الوطنية، ومن تحته الأعضاء السابقة أسماؤهم، وعليه يمكن اعتبار هذا المجلس المسؤول الأول عن كلّ الانتهاكات والجرائم التي وقعتْ في فترة السلامة الوطنية.

بالرغم من أن الإعلان عن فرض حالة السلامة الوطنية قد تمّ في 15 مارس، إلا أن نصّ المرسوم والإعلان عنه في الجريدة الرسمية لم يتمّ إلا في تاريخ 4 أبريل، ضمن ملحق العدد 2991 من الجريدة الرسمية الذى احتوى على المرسوم الملكى رقم 18 لسنة 2011 م بإعلان حالة السلامة

الوطنية. قانون السلامة الوطنية مكوّن من 16 مادة تنصّ المادة (2) على أن (يتولّى القائد العام لقوّة دفاع البحرين سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على سلامة المملكة والمواطنين). وبحسب المادة (4) فإن السلطة المعطاة للقائد الأعلى يجب أن (تمارس (...) صلاحياتها بموجب أوامر مكتوبة، ولها أن تفوّض بعض صلاحيتها لمن يقوم بذلك، بالشروط والقيود التي تحددها) أما المادة (5) فقد وضعت الصلاحيات المعطاة للقائد العام حيث تنصّ على:

1. إخلاء بعض المناطق أو عزلها لحفظ الأمن والنظام العام وسلامة المواطنين.

2. وضع ضوابط على إقامة الاجتماعات العامة ومنع التجمّعات إذا كان يُخشى منها الإخلال بالنظام العام أو السلامة الوطنية.

3. تنظيم الانتقال والمرور على الطرقات ومنع التجوّل في أماكن وأوقات معيّنة أوالسفر خارج المملكة متى كان ذلك محققاً لمصلحة المواطنين.

4. وضع ضوابط على ارتياد بعض المناطق أو الخروج منها و ذلك لفترة مؤقّتة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك.

5. تنظيم مواعيد فتح وإغلاق المحلّات والأماكن العامة كلّما اقتضت المصلحة العامة ذلك.

6. تفتيش الأشخاص والأماكن عند الاشتباه في مخالفة أحكام هذا المرسوم أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن السلطة المكلّفة بتنفيذه.

7. إذا شكّل الأجنبي خطراً على الأمن العام وسلامة المواطنين يجوز إبعاده أو منعه من دخول المملكة.

8. إذا ظهرتْ دلائل على أن جمعية أو نادي أو نقابة أو غيرها من الأشخاص المعنوية تمارس أعمالاً من شأنها الإخلال بالنظام العام، أو أنها تعمل لصالح دولة أجنبية، أو تقوم ببثّ روح الفرقة بين المواطنين لإثارة الفتنة والعصيان في المملكة يجوز إيقاف نشاطها.

9. إذا تبيّن أن بعض ما تحتويه وسائل الإعلام المقروءة أوالمسموعة أو المرئية أو الشبكة المعلوماتية من شأنه الإخلال بالسلامة الوطنية، أو تقويض النظم الدستورية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة، جاز ضبطها ومنع نشرها أو بثّها.

10. تنظيم وسائل النقل البرية والبحرية والجوية واستخدامها بصفة مؤقّتة مع تعويض أصحابها أو مستغلّيها تعويضاً عادلاً.

11. القبض على المشتبه بهم والأشخاص الخطرين على سلامة المواطنين وتوقيفهم.

12. إسقاط الجنسية البحرينية عن كلّ من كان في وجودهم خطورة على الأمن والنظام العام وإبعادهم عن البلاد أو حجزهم في مكان أمين.

بالنظر إلى حجم ونوعية هذه الصلاحيات، كان واضحاً أن هناك رغبة جامحة في فرض حكم عسكري في البحرين من أجل مواجهة الثورة السلمية. فمثل هذه الصلاحيات الواسعة تتجاوز كلّ الأطر الدستورية والقانونية، بل يمكن القول إنها تزاحم حتى صلاحية قانون الأحكام العرفية. وهذا ما نجده في المادة (13) من مرسوم السلامة الوطنية والمادة (15)، إذ تنصّ الأولى: (عند صدور مرسوم برفع حالة السلامة الوطنية، تظلّ محاكم السلامة الوطنية مختصة بنظر القضايا التي أحيلت إليها قبل صدور هذا المرسوم وطبقاً للإجراءات المتّبعة أمامها. وتختصّ المحاكم العادية بنظر الجرائم التي لم ترفع الدعاوى بها أمام محاكم السلامة الوطنية قبل رفع حالة السلامة الوطنية، وتتبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمامها).

أما الثانية فهي تلغي أي نصوص تشريعية أخرى بنصّها على أن «لا يسري أي تشريع أو نصّ يتعارض مع أي حكم من أحكام هذا المرسوم والأوامر الصادرة بمقتضاه خلال مدّة سريان حالة السلامة الوطنية».

من ناحية قانونية، فإن «إعلان حالة السلامة الوطنية»، هو أمر يختلف تماماً من حيث طبيعته عن الحالة التي تنشأ نتيجة له، أي للإعلان. ذلك أن المادة (36/ فقرة ب) من «الدستور» تنصّ على أنه «لا تعلن حالة السلامة الوطنية أو الأحكام العرفية إلا بمرسوم». وهذا النصّ قائم على فرضية سابقة بالضرورة على «إعلان حالة السلامة الوطنية». وهي وجود القانون الذي يحدّد مفهوم حالة السلامة الوطنية، وينظّم حدود ونطاق الإجراءات التي يجوز لأجهزة السلطة التنفيذية اتخاذها، بما يجاوز تلك الحدود التي تنظّمها القوانين العادية السارية في البلاد. والحال أنه ليس هناك في المنظومة القانونية البحرينية قانون باسم «قانون حالة السلامة الوطنية». ويترتّب على هذه الحقيقة أن مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية هو، في واقع الأمر، غير ذي موضوع، لأنه يعلن عن قيام حالة استثنائية لا وجود لها في القانون البحريني. وتبعاً لذلك فإن إصدار هذا المرسوم، بالشكل والمضمون اللذين صدر بهما هو أمر مخالف للدستور.

لقد ترتّب على المرسوم الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية تعطيل بعض أحكام الدستور. وهو الأمر غير الجائز طبقاً لنص المادة (123) من الدستور، والتي تنصّ على أنه «لايجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء إعلان الأحكام العرفية، وذلك في الحدود التي يبيّنها القانون». ونكرّر مرّة أخرى «أثناء إعلان الأحكام العرفية» وليس إعلان حالة السلامة الوطنية. وتدليلاً على أن المرسوم الملكي عطّل بعض أحكام الدستور، نشير إلى نصّ المادة (5/ فقرة12) من المرسوم والذي ينص على أنه «للسلطة المكلّفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم إتخاذ كل أو بعض التدابير والإجراءات الآتية: 12- إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من كان في وجودهم خطورة على الأمن والنظام العام وإبعادهم عن البلاد أو حجزهم في مكان أمين». هذا في حين أن المادة (17) من الدستور تنصّ على أن «أ- الجنسية البحرينية يحدّدها القانون، ولا يجوز إسقاطها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحدّدها القانون. ب- يحظر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها». إذاً ما هي قيمة الدستور إذا كان يمكن تعطيل أحكامه بمجرّد مرسوم. على الرغم من أن «المذكّرة التفسيرية» المرفقة «بالدستور»، تشير بشأن المادة (36) المتعلّقة بإعلان حالة السلامة الوطنية أو الأحكام العرفية، وذلك بقولها «ولمّا كانت هذه الظروف تتدرّج من الضعف إلى القوّة، وتختلف درجة خطورتها، فإنه رغبة في عدم المساس بحقوق الأفراد وحريّاتهم إلا بالقدر اللازم لمواجهتها، فرق الدستور في المادة 36 بين حالتين: حالة السلامة الوطنية وحالة الأحكام العرفية... ويترتب على هذه التفرقة، أن تكون الإجراءات اللازمة لإعادة السيطرة على الوضع القائم عند إعلان حالة السلامة الوطنية أقل حدّة ومساساً بحقوق الأفراد وحرياتهم من تلك التي يتمّ اللجوء إليها في حالة إعلان الأحكام العرفية»، على الرغم من ذلك فإن لجنة تقصّي الحقائق ذاتها تقرر في الفقرة (169) من التقرير ما يلي «بل والأمر الأكثر غرابة هو أنه بالرغم من حقيقة أن المذكّرة التوضيحية المرفقة بدستور المملكة تنصّ على أنه يجب أن تكون التدابير المتخذة بموجب حالة السلامة الوطنية أقل تقييداً من تلك التي يتمّ تنفيذها أثناء تطبيق الأحكام العرفية، فقد أثبت الواقع تفسير هذا المرسوم بطريقة تمنح سلطات للأجهزة الحكومية تزيد على تلك المنصوص عليها في المرسوم الأميري رقم (27) لسنة 1981 بشأن تطبيق الأحكام العرفية، وخاصة في ما يتعلق بسلطة توقيف الأشخاص لفترات غير محدّدة من دون الرجوع إلى السلطة القضائية»[121].

والمدهش أيضاً أنه وبعد أكثر من شهر من إعلان السلامة الوطنية أبلغت حكومة البحرين في تاريخ 28 – عبر البعثة الدائمة للمملكة البحرين – الأمين العام للأمم المتحدّة مرسوم إعلان السلامة الوطنية، حيث ذكرت المذكرة أن مملكة البحرين قد مارست حقّها بحسب المادة الرابعة من

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية باتخاذ إجراءات تحفظية في ما يتعلّق ببعض البنود الواردة في العهد (سبع مواد)، وذلك بناءً على حالة السلامة الوطنية التي أعلنها مرسوم ملكي رقم 18 للعام 2011.

نتيجة لغياب قانون ينظّم السلامة الوطنية، وتحفّظ الحكومة على العهد الدولي لحقوق الإنسان؛ أصبحتْ يد العسكر تجول وتصول إلى درجةٍ وصلت فيها الحقوق والمواطنة إلى «درجة الصفر».

المواطنة الصفر

«المواطنة الصفر» تعبيرٌ عن حالة القمع والتطهير والاعتقال على الهوية، والتي مارستها الأجهزة العسكرية الأربعة (الجيش/ الحرس الوطني/ الأمن الوطني/ وزارة الداخلية) في فترة السلامة الوطنية. في هذه الفترة، تمّت عسكرة مؤسسات الدولة، وفُرِض الإرهاب العسكري على العاملين فيها. «المواطنة الصفر» التي ابتدأتْ من 17 مارس؛ أسفرتْ عن بقاء أكثر من 66 مواطناً في عداد المفقودين، حتى 27 مارس، لا يعلم عنهم شيء، وغالبيتهم يعود تاريخ اختفائهم إلى ما بعد اقتحام قوات الأمن لدوّار اللؤلؤة في 16/3/2011. بالإضافة إلى المعتقلين الذين يبلغ عددهم 173، بينهم 5 نساء، اثنتان منهنّ حوامل، وتحت وطأة الموت والتعذيب الممنهج.

الحقوق الإنسانية في الاعتقال والاحتجاز

منذ فرض قانون السلامة الوطنية في 15 مارس؛ تحوّلت البحرين إلى بلد غير معنيّ بحقوق الإنسان، إذ قامتْ بعثة البحرين في نيويورك بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بسحب البحرين توقعيها على العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، وهي خطوة تسمح للنظام بأن يلغي كل مستلزمات حقوق الإنسان تحت ذريعة قانون السلامة الوطنية الذي لم يكن سوى قانون «الأحكام العرفية»، وفرْض حكم عسكري قمعي. وإذا ما تمّتْ مقارنة أعداد المعتقلين بأعداد المواطنين فإن الصورة لن تكون سوى القتامة المفجعة! فمن أصل 645 ألفاً هم مواطنو البحرين؛ كان هناك أكثر من خمسة آلاف معتقل، أي ما يعادل (0.7%)، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بما شهدته دول الربيع العربي، مثل مصر وتونس واليمن والأردن والمغرب. وبتقريب النسبة مذهبيّاً؛ فإن

ما يُعادل (1.25%) من أفراد الطائفة الشيعية في البحرين تعرّضوا للاعتقال والاحتجاز. وهذا يشير إلى همجية الحملة العسكرية وقيامها على أُسس طائفية بعيدة كل البعد عن أية معايير ومبادئ حقوقية. وكان السبب المباشر والأساسي لكلّ حالات الاعتقال؛ هو المشاركة في أعمال الاحتجاج السلمي، والمساهمة في بناء ديمقراطية الدوّار، التي أراد الحاكم العسكري المشير خليفة بن أحمد آل خليفة القضاء عليها وتسويتها بالأرض، تماماً كما فعل مع نصب دوّار اللؤلؤة.

الجهات العسكرية الأربع كانت تقوم بعملية اعتقالات مشتركة، ومنفردة، وبطرق متعدّدة، منها:

الاعتقال من نقاط التفتيش

نقاط التفتيش هي عبارة عن مفارز أمنية شبيهة بالحواجز التي تستخدمها القوّات الإسرائيلية في فلسطين المحتلّة، وبغرض تحقيق هدفين، الأول تقطيع المناطق السّكنيّة وفصلها عن بعضها البعض، بما يعيق الحركة ويمنع التواصل اليومي بين المناطق، والثاني القيام باعتقال أشخاص تابعين لطائفة الشيعة، وإن لم يكونوا من المشتبه بهم أو المطلوبين الأمنيين. الغرض كان يتركز على الإهانات والترهيب وإثارة الخوف. بعض تلك النقاط تكون ثابتة، والبعض الآخر متحرّكة، وبشكل عشوائي. وتستخدم العديد من نقاط التفتيش الأسلحة النارية والقوّة المفرطة في تفتيش السيارات، ويقوم أفراد تلك الفرق بالاعتداء الجسدي بالضرب المبرح، والذي قد يؤدّي إلى القتل، وتوجيه الإساءات اللفظية والسبّ والشتم وسوء المعاملة الطائفية، بالرغم من عدم مقاومة الأفراد المعتقلين أو الخاضعين للتفتيش.

الاعتقال من المنازل

يحدث هذا النوع من الاعتقال عادةً بناءً على قوائم مطلوبين لدى إحدى الجهات العسكرية الأربع، ويتمّ في ساعات الفجر الأولى، حيث تُطوّق الوحدات العسكرية المنطقة والمنزل، ومن دون إدراك الشخص والقاطنين في المنزل يجد الشخص نفسه محاطاً بالبنادق التي تُصوّب على رأسه، وإن كان على سرير النّوم.

الاعتقال العشوائي

يحدث هذا النوع من الاعتقال في الغالب أثناء أو بعد خروج مسيرات أو مظاهرات احتجاجية، فعندها تقوم الجهات العسكرية بإلقاء القبض على المارّة أو أي شخص يتواجد في المنطقة. وقد تحدث هذه الاعتقالات تحت عنوان انتهاك قانون حظر التجوال.

الاعتقال المحدّد

وهي اعتقالات تحدث بطريقة الاتصال الهاتفي للشخص ولباقي أفراد عائلته، طالبين منهم الحضور إلى أحد المراكز الأمنية.

عملية الاعتقال والاحتجاز والسجن كانت تتمّ وفق أسلوب واحد، وبآليات ممنهجة، وبحسب وصف تقرير لجنة تقصّي الحقائق فإن هناك مؤشّرات على تلقّي منفّذي الاعتقالات والاحتجاز تدريبات على طريقة واحدة في عملهم، وبعلمٍ من القيادات العليا في الجهات العسكرية الأربع التي كانت مسؤولة فعلاً عن عمليات الاعتقال والاحتجاز والسجن. يصف تقرير لجنة تقصّي الحقائق عملية الاعتقالات بأن أغلبها « كانت تتم في ساعات الفجر بمرفقة فرق رجال ملثّمين يرافقهم وحدات مسلحة من وزارة الداخلية وقوّة دفاع البحرين، وفي كثير من الأحيان تقتحم وحدات القبض منازل المطلوبين بالقوّة وتدمّر الممتلكات الشخصية بما في ذلك السيارات والأغراض الشخصية والأثاث المنزلي من دون إبلاغ الشخص المطلوب بأسباب القبض أو إظهار أمر الاعتقال. وكثيراً ما يتمّ إرهاب أفراد الأسرة بمن فيهم الأطفال والنساء». ويصل تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى نتائج مرعبة حول عمليات الاعتقال التي حدثتْ، مع تأكيد أن جمعيها كان يخضع لنمط واحد يقوم على استخدام القوّة المفرطة وسوء المعاملة، وأن جميع القائمين على فعل الاعتقال كانوا ملثّمين بأقعنة سوداء تغطّي رقابهم ورؤوسهم بالكامل، مما يرجّح تلقيهم تدريبات خاصة على هذا الأسلوب. وأفاد التقرير بأنه طُلب من النساء الوقوف بملابسهم الداخلية، ولم يُسمح لهن بتغطية أجسادهن، مع الاعتداء عليهن لفظياً وتوجيه إهانات طائفية لهن. وفي حالات عديدة كان العسكر ينزعون الأطفال من أسرّتهم وهم يصرخون ويبكون أمام ضرب آبائهم باللكمات والأرجل وأعقاب البنادق، وتكبيلهم بالقيود البلاستيكية، وقد يتمّ أخذ الأسرة إلى أحد مراكز التحقيق لاستجوابهم بشكل مرعب ومخيف ومهين جسدياً وعقائدياً.

وبشكل موجز، فإنّ أيّة عملية اعتقال من المنازل كانت تعني انتهاكاً واضحاً لكافة الخصوصيات العرفية والدينية والسياسية، وتشهد كلّ عملية اعتقال نهب وسرقة وتكسير الممتلكات ومصادرة الأغراض الشخصية والمقتنيّات الثمنية، وكأنها غنائم حرب، ويتمّ ذلك بمعرفة ورضا الضباط المشرفين على عملية الاعتقال.

وقد أنكرتْ وزارة الدّاخلية أمام لجنة التحقيق معرفتها بقيام أفرادها بمثل تلك الجرائم، مدّعيةً بأن أفرادها كانوا إلى جانب أفراد جهاز الأمن الوطني لتقديم المساعدة المطلوبة[122]. وقد تبيّن للجنة تقصّي الحقائق أنّ أوامر القبض الخاصة بوزارة الداخلية قد استُنسختْ بعد الاعتقال، وبعد توجيه الاتهامات. ويخلص التقرير إلى أن عمليات الاعتقال تؤكّد وجود نمط سلوكي ممنهج، وأن هذه القوّات تلقّت تدريبات خاصة على هذا النّمط السّلوكي، وأنّ هذه الأحداث لم تكن تحدث من دون علم الرّتب العليا في تسلسل قيادة وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني، وأن الفشل في منع تلك الجرائم يُشكّل أساساً لتحمُّل القيادات العليا للمسؤولية[123].

وقد أورد تقرير لجنة تقصّي الحقائق عمليات الاعتقال حسب الجهة العسكرية المنفذة، وذلك وفق الجدول التالي:

إحصائيات لجنة تقصّي الحقائق لعمليات الاعتقال				
الجهة العسكرية	الجيش البحريني	الأمن الوطني	الحرس الوطني	وزارة الداخلية
عدد العمليات	□□□	□□□	□□□	□□□□
الفئات المستهدفة	الكادر الطبي، النوّاب، نقاط	مطلوبين أمنيين من	أماكن عامة	اعتقال من المنازل، نقاط تفتيش،

	تفتيش وانتهاك حظر التجوال	المنازل، أحداث ومظاهرات	وتسليمهم لمراكز الشرطة	اعتقالات عشوائية جميع الفئات المدنية
الجهات المشاركة	مع الحرس الوطني ووزارة الداخلية	بمفرده		بمفرده

لا تنتهي محَن العذاب والتعذيب وسوء المعاملة عند إتمام عملية الاعتقال، والتي عادةً ما تكون المفتاح والبداية لما سيواجهه أي فرد معتقل، ووفق إجراءات قانون السلامة الوطنية وبأوامر المشير والحاكم العسكري. فبعد عملية الاعتقال تبدأ مرحلة أشدّ قسوة وعذاباً، وأكثر منهجية في التعذيب والإساءة والاستهداف الشخصي والطائفي.

مرحلة التحقيق والحبس من دون سند قانوني هي الغطاء الأول، والأكثر شهرة هنا، فقد تم احتجاز الموقوفين لأسابيع وأحياناً لعدّة شهور من دون السماح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي أو الاتصال بالمحامين أو الطعن في قانونية توفيقهم واحتجازهم، بالإضافة إلى ذلك فقد حجبتْ الجهات العسكرية الأربع أماكن احتجاز المعتقليين عن أهاليهم لمددٍ تتراوح بين أيام وأسابيع. وتبرهن المعاملة الجسدية والنفسية على وجود قصد وعمد من قبل الجهات العسكرية، بهدف الحصول على اعترافات بالإكراه، وفي حالات عديدة يكون الهدف منها إيقاع العقاب والجزاء فقط، حيث وصلت اللجنة إلى نتيجةٍ مفادها أن القائمين بعمليات التعذيب والإساءة؛ كانوا يتصرّفون وكأنهم غير مقيّدين بأي قانون، أو أنهم سيخضعون للمحاسبة. ومن أبرز الممارسات الشائعة في تعذيب المعتقلين هي الضرب والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، واستخدام القيود البلاستيكية المشدودة بإحكام، والتعرّض لفروق كبيرة من درجات الحرارة، والصدمات في الرأس، واستخدام الصعق الكهربائي، والحرق بأعقاب السجائر، والضرب بالفلقة، والحرمان من النوم، والتهديد بالاغتصاب والإساءات الجنسية، وتعليق المعتقلين في أوضاع مختلفة مؤلمة، والحبس الانفرادي لمدد طويلة.

أما صنوف المعاملة الحاطّة بكرامة الإنسان؛ فهي لا تقلّ عن أساليب التعذيب. ويُسمح للقائمين على الاحتجاز بابتكار تلك الأساليب والتفنّن بها، مثل إجبار المعتقل على تقليد أصوات الحيوانات، أو الزحف بطرق مهينة، أو وضعه قرب دورات المياه واستخدام جسده ممرّاً، وإجباره على بلع البصاق و«أوساخ الحلق» (النخام)، وتعريض المعتقلين للكلاب، والتهديد بشتى الوسائل، مثل إمساك الأعضاء التناسلية والضرب عليها بأدوات صلبة.

الغريب في الأمر، والمثير للسخرية، أن النيابة العسكرية نفتْ تلقّيها بلاغات حول انتهاكات أو التعرّض للتّعذيب، وأن أول شكوى تلقتها كانت في 26 يوليو 2011 م، وكانت متعلّقة بالإساءة اللفظية فقط، وأرسلتْ النيابة العسكرية رسالة للجنة تقصّي الحقائق بتاريخ 22 أكتوبر تنكر فيها وقوع انتهاكات تعذيب بحقّ المعتقلين [124]، بالرغم من أن المعتقلين في سجن القرين – الخاضع لقوة دفاع البحرين – كان الأسوأ في تعذيب المعتقلين والإساءة لهم، حسب إفادات المعتقلين للجنة بسيوني.

الحقوق السياسية والحريات العامة

في 4 أبريل، عقد تلفزيون البحرين، وضمن برنامج «الراصد»، محاكمة علنية لصحيفة الوسط، والتي كانت تعمل في ظروف قاسية خلال فترة الأزمة السياسية، حيث تعرّض العاملين فيها لاعتداءات جسدية متكرّرة، وتلقّتْ إدارتها تهديدات من جهاتٍ مختلفة، وتمّ الاعتداء على مطبعتها بالتخريب والتكسير في تاريخ 15 مارس 2011 م.

اتّهم المشاركون في البرنامج الصحيفة بنشر أخبار كاذبة، والتّحريض على كراهية النظام، وقبل انتهاء حلقة البرنامج أصدرت هيئة شؤون الإعلام قرار إيقاف الصحيفة، في مخالفة لقانون الإعلام وقانون المطبوعات وقانون الصحافة. وقد توقّفت الصحيفة عن الصدور لعدة أيام، وأُجبر رئيس تحريرها، منصور الجمري، ومحرّر الشأن المحلي عقيل ميرزا، ومدير التحرير وليد نويهض، على تقديم استقالتهم شرطاً لمعاودة صدور الصحيفة مجدّداً. وقد صدرت الصحيفة بعد استقالتهم وتقديمهم للنيابة العامة. وقال رئيس تحرير صحيفة الوسط الدكتور منصور الجمري بأن تلفزيون

البحرين لم يتح له أو للصحيفة الفرصة لعرض وجهة نظرها وتبيان الحقيقة، موضحاً أنه حاول طوال فترة بثّ البرنامج – الراصد – الاتصال لعرض وجهة نظر الصحيفة، ولكن من دون جدوى. واعتبر الجمري ما يقوم به تلفزيون البحرين حملة ممنهجة للنيل منه شخصياً بهدف ضرب الرسالة الإعلامية وقمع الأصوات المستقلّة المنادية بالإصلاح في مملكة البحرين (14).

في أبريل أصدرت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة محمد البلوشي قرارين وزاريين، قضى الأول بحلّ جمعية المعلمين البحرينية، فيما قضى القرار الثاني بوقف مجلس إدارة جمعية الأطباء البحرينية، في الوقت الذي أصدر فيه مكتب النائب العام العسكري أمر القبض على رئيس جمعية المعلمين مهدي عيسى مهدي أبو ديب، وذلك للتحقيق معه بشأن البيانات التي أصدرتها الجمعية، والتي اتُهمت بأنها تدعو إلى كراهية النظام، وارتكاب جرائم العنف، والترويج إلى تغيير النظام السياسي للدولة بالقوّة، وباستخدام وسائل غير مشروعة، بالإضافة إلى الدعوة إلى العصيان المدني.

في 8 أبريل، صرّح النائب العام العسكري بقوة دفاع البحرين بأنه، وبناءً على أحكام المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية واستناداً إلى البندين (8 و9) من المادّة الخامسة من هذا المرسوم، فقد تقرّر وقف نشاط جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، وإغلاق مقارّها وموقعها الإلكتروني حتى إشعار آخر، وذلك لما تضمّنه بيانها المنشور بتاريخ 3 أبريل/ نيسان 2011 من عبارات ماسة بالقوات المسلّحة وأخبار كاذبة تثير الفتنة والفرقة بين المواطنين، والتعرّض لإجراءات التحقيق المتخذة من قِبل النيابة العسكرية في القضايا المتعلّقة بإعلان حالة السلامة الوطنية بالرغم من وجود حظر بعدم جواز النشر صادر عن النائب العام العسكري. وفي 14 أبريل أعلنتْ وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف عن قيامها برفع دعاوى قضائية لحلّ كل من جمعية العمل الإسلامي وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وذلك نظراً لما ارتكبته الجمعيتان المذكورتان من مخالفات جسيمة لأحكام الدستور وقوانين المملكة والقيام بنشاطات أضرّت بالسلم الأهلي والوحدة الوطنية والتحريض على عدم احترام المؤسسات الدستورية. وقد تراجعتْ الحكومة عن قرار حلّ الجمعيتين، وقال وزير الخارجية إن البحرين لا تسعى لحلّ جمعيتي (الوفاق والعمل الإسلامي)، وذلك في تعليقات صدرت بعدما انتقدت الولايات المتحدة تحرّكاً قانونياً ضدّ جمعية الوفاق، وقد حُلّت لاحقاً جمعية العمل الإسلامي.

بعدها بعدّة أيام وبالتحديد في 17 أبريل قرّرت لجنة تحقيق رياضية إيقاف 150 رياضيّاً «بداعي مشاركتهم في مسيرة رياضية غير مرخّصة» خلال الأزمة السياسية التي مرّت بمملكة البحرين، وأشار بيان رسمي صادر عن اللجنة: «اتخذت اللجنة قراراً بإيقاف عدد 150 من اللاعبين والإداريين والمدرّبين بصفة فورية وقد تمّ إبلاغ بعض الاتحادات الرياضية والأندية الوطنية بفحوى هذا القرار».

ولا يمكن الحديث عن «المواطنة الصفر» من دون أن يكون هناك تشخيص لدور تلفزيون البحرين في سحق حقوق المواطنة، والتشهير بها، إلى درجة التحريض وبعث الكراهية، وذلك من خلال عدّة برامج، أبرزها وأخطرها برنامج الراصد، كأحد البرامج التحريضية التي يعرضها تلفزيون البحرين، ويقوم في كل حلقة باستهداف شريحة من قطاعات الشعب، من مثقّفين ورياضيين وأدباء وكتاب وصحفيين وأطباء ونقابيين ونشطاء في مجالات شتّى، ممن شاركوا في الأنشطة الاحتجاجية، وخصوصاً الذين شاركوا في اعتصام دوّار اللؤلؤة، أو المسيرات السّلمية.

في حزمة البرنامج – المعدّة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنيّة – سيُحاكم تلفزيون البحرين كلّ المعنيين بالثورة والاحتجاجات من المؤيّدين والمشاركين في مسيراتٍ احتجاجيّة، وسيقوم بالتّحقيق معهم علناً بشكلٍ مذلّ ومهين على الهواء مباشرة، وسيضع صوراً تُظهر مشاركاتهم، ويحيط وجوههم بدوائر حمراء مع كتابة أسمائهم، وسيطلق عليهم تهمة الخيانة، وأنهم ناكرون للجميل، وقد سقطتْ أقنعتهم أخيراً، ثم يطالب بإيقاع أقسى العقوبات عليهم، وسيطلب منهم تقديم الاعتذار الذي لن يُقبل منهم، وتقريعهم بأبشع النّعوت. ثم يتمّ اعتقالهم بعد أقلّ من 48 ساعة من البرنامج.

سوف لن يخجل التلفزيون المكارثي من توجيه اتهامات صريحة لبعض المؤسسات الحكومية باعتبار أنها «تجذّرت فيها أذرع الفئة الضالّة»، وأنها «ساهمت في تنفيذ المؤامرة على الوطن»، وأنها «تعود لتختبئ وتحاول أن تمحي جريمتها بحقّ الوطن»، وسوف لن يخجل التلفزيون من عرض صور لمن يشاركون في مسيرات احتجاجية، ويطلبون من مدير المؤسسة التصريح بأسمائهم أمام المشاهدين، ثم يسألونه عن إجراءاته التي سيتخذها بحقّهم، ويأمرونه بالفصل من دون الرجوع إلى دوائر القانون وشؤون الموظفين.

ويتّهم مذيعو البرنامج وضيوف حلقاته – وغالباً ما يكونون من العاملين في أجهزة النظام أو المقرّبين من السلطة والمحسوبين عليها – بأن من شاركوا في الاحتجاجات السلمية هم فئة ضالّة، وتحركهم أجندات خارجية، ويصفونهم بالخونة، وكثير من تلك الحلقات كانت ذات طابع تحريضي وانتقامي، وغالباً ما يعقب تلك الحلقات تحرّك أمني واعتقالات فورية للأفراد الذين تناولتهم تلك الحلقات التلفزيونية، وبشكل يوعز أن هذه البرامج تعدُّ من قِبل جهات أمنية ومخابراتية.

أما بالنسبة للغة البرامج ومقدّميها؛ فقد اعتمد معظم القائمين على هذه البرامج استخدام لغة التشهير وعدم مراعاة الجوانب القانونية، فضلاً عن الاعتبارات الأخلاقية التي تحظر التشهير والمساس بخصوصيات الأفراد. فأخذ مقدّمو البرامج في كيل التهم ضدّ شخصيات بحرينيّة من مختلف الاتجاهات، ومارسوا مخالفات صارخة للعديد من مواد قانون العقوبات. وقد صار متعارفاً بين الجمهور المعارض المقولة التالية «إذا أردت أن تعرف ما الذي تنوي السلطة القيام به في نهار اليوم التالي، شاهد تلفزيون البحرين مساءً».

على هذا النّحو، بدأتْ الحملة على الأطباء والرموز السياسية. وبعد احتلال مستشفى السلمانية، واعتقال الكادر الطبي والرموز السياسيين؛ تمّ التّعريج على المعلمين، وبعد اعتقالهم عُرِّج على الرياضيين، وبعد اعتقالهم؛ على الصحافيين، ثم الأدباء والكتّاب.. وهكذا.

أمّا برنامج «حوار مفتوح» الذي يعدّه ويقدّمه سعيد الحمد، فقد أمعن الأخير في السّباب والتّشهير والاستهزاء والتشفّي. الجانب التشهيري الآخر الذي ظهر في برنامج الحمد يتمثّل في سلسلة الاعترافات والاعتذارات المنتزعة والتي يتمّ تسجيلها في مخابئ السجون لعدد من الموقوفين والمعتقلين، ويقدّمون فيها اعترافاً واعتذاراً عمّا صدر عنهم وما صرّحوا به أو قالوه خلال فترة الأحداث. وهو ما حدث، مثلاً، للطالبة آيات القرمزي التي كان اعتذارها مقدّمة لإطلاق سراحها، وعقب الضغط الدولي. وكذلك ما قُدّم من اعتراف لأحد الأطباء (جعفر طوق)، وكان من الواضح التّوجيه الذي فُرض عليه في الاعتراف، حيث أُريد اتهام الوفاق بفبركة الحقائق من أجل نقلها إلى قنوات خارجية، وذلك ضمن الحملة التي استهدفت محاولة إغلاقها. هذه الاعترافات تكشف كيف تحوّلت هيئة الإعلام إلى جهة تابعة إلى وزارة الداخلية مباشرةً، وبالكامل.

البرامج التحريضية في تلفزيون البحرين وأسماء القائمين عليها		
البرنامج	المُعدّون	المقدّم
الراصد		محمد الشروقي
حوار مفتوح	سعيد الحمد	سعيد الحمد
كلمة أخيرة		سوسن الشاعر

وفي ما يلي نماذج من الحلقات التي تمّ تقديمها عبر هذه البرامج:

استهداف الطاقم الطبي [125]:

استضاف البرنامج وزيرة الصحة فاطمة البلوشي في مساء يوم الاثنين من تاريخ 11 أبريل، وخُصّصت الحلقة لكشف مزاعم التّجاوزات في مستشفى السلمانية، حيث دار الحديث حول مجموعة من الأطباء الذين كان لهم الدور البارز في تسيير الحركة في المستشفى وإسعاف الجرحى.

وشارك ضيوف الحلقة والمتصلين المتفق معهم سلفاً؛ بتلفيق المزاعم، محاولين إلصاق تهم وهميّة تدعم إدانة موظفي مستشفى السلمانية. وزعمتْ الوزيرة في المؤتمر الصحفي الذي سبق الحلقة في 11 أبريل 2011 أن بعض العمليات الجراحية التي أجريت لبعض الجرحى كانت غير ضرورية، وإنما كان الغرض منها تضليل الرأي العام، وتهويل الإصابات التي تعرّض لها المحتجّون. وأدّت هذه العمليات غير الضرورية – على حدّ زعمها – إلى وفاة اثنين من المحتجّين. وشهّرت الوزيرة بمجموعة من الأطباء والممرّضين بذكر أسمائهم بشكل علني، وعلى رأسهم الدكتور علي العكري، متهمة إيّاه بأفعال مخلّة بواجبات المهنة والقيام بأعمال إجرامية، تهدف إلى تسييس المستشفى وتحويله من ملجأ للمرضى إلى مكان يخدم الأغراض السياسية والتخريبية، إضافة إلى

الدّعايات الإعلامية المغرضة، مشيرةً في ذلك إلى بعض القنوات التي كانت تتصل بالأطباء لمعرفة ما يجري في المستشفى آنذاك، ما يعكس انزعاج السلطة من التقارير التي عرضتها تلك القنوات، والتي كشفتْ عن إصابات خطيرة في صفوف الجرحى بالرصاص الحي وفي أماكن حساسة. وادّعت البلوشي بأن التحقيقات التي تمّ إجراؤها من قِبل الادعاء العام العسكري مع الأطباء والممرّضين المعتقلين من الجنسين كشفتْ الكثير من التجاوزات الخطيرة.

وعرض برنامج «الراصد» حلقة أخرى حول الطاقم الطبي، حيث تمّ استضافة نبيل الأنصاري – وهو الرئيس المعيّن من قبل السلطات لجمعية الأطباء البحرينية بعد حلّ مجلس إدارتها وبعد اعتقال رئيسها المنتخب الدكتور أحمد جمال. ووُجّهت في هذه الحلقة العديد من الاتهامات لموظفي وزارة الصحة من الطاقمين الطبي والإداري، واتهمتهم بالخيانة والتواطؤ مع المحتجّين وتضخيم الأحداث وتوزيع أدوية محدودة الفاعلية لجرحى الاحتجاجات لتهويل الواقع. ونتج من ذلك اعتقال 47 من الكادر الطبي. هذا وأصدرت منظّمة أطبّاء من أجل حقوق الإنسان الأميركية بياناً عن الحملة الشرسة التي يتعرّض لها الأطباء، وقال مديرها هانس هوغرف إن هذه الوقائع "مقلقة للغاية وتبرر فتح تحقيق دولي فوري". وأضاف أن "الهجمات على المستشفيات وسيارات الإسعاف والعيادات تعتبر مساساً ببنية المجتمع وتلحق الضرر بالصحة في كل أنحاء البلاد".

استهداف التربويين [126] :

استضاف البرنامج في إحدى الحلقات وكيل وزارة التربية والتعليم الدكتور عبدالله المطوع، ونائب رئيس جامعة البحرين الدكتور محمد البستكي، ووجّهت خلال هذه الحلقة اتهامات عديدة إلى جمعية المعلمين البحرينية، التي اعتقل رئيسها مهدي أبو ديب، وأعلنت السلطات عن حلّها رسمياً، إضافة إلى اعتقال العديد من العاملين في الوزارة من التربويين والإداريين الذين تعاطفوا مع الاحتجاجات، أو استجابوا لدعوة جمعية المعلمين والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى الإضراب العام. وخلال هذه الحلقة، توعّد الضيفان بملاحقة ومعاقبة جميع من تثبت صلته بالاحتجاجات من موظفين وطلّاب، كما أنهما تحدّثا بالأرقام عن لجان التطهير الطائفي التي أنشئت في وزارة التربية وجامعة البحرين، والتي أُوكلت لها عملية التحقيق مع الطلاب والموظفين،

وتحدّثوا أيضاً بالأرقام عن الذين تمّ فصلهم من عملهم كمدرّسين ومدرّسات، أو الذين تمّ فصلهم من دراستهم بسبب مشاركتهم في دوّار اللؤلؤة.

استهداف الرياضيين المشاركين في الاحتجاجات[127]:

استضاف التلفزيون الرسمي على الهواء مباشرة، وعبر الاتصال بالهاتف، بعض الرياضيين والكوادر في الأندية الرياضية، ومنهم اللاعبين الدوليين لكرة القدم الكابتن علاء حبيل، والسيد محمد عدنان، ووجّه لهما المذيع وضيوف الحلقة اتهامات بالإساءة إلى أمن وقيادة وسيادة مملكة البحرين، إضافة إلى اتهامهما بالدعوة إلى إسقاط النظام. ولم تخل الحلقات من أجواء التحقيق الأمني مع بعض الضيوف المشاركين، أو المتعاطفين مع الحركة الاحتجاجية. ونُشرت خلال البرنامج صور عديدة لمجموعة من الرياضيين، وقد وُضعت دائرة حول وجوه العديد من الرياضيين المشاركين في مسيرة الرياضيين التي انطلقت تضامناً مع مطالب الشعب البحريني، وكُتب فوق الدائرة أسماؤهم. وأعقب هذه الحلقة حملة اعتقالات طالتْ الكثير من الرياضيين. وتلقّى التلفزيون، وأثناء البرنامج حول الرياضيين، مكالمة هاتفية من رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ورئيس اللجنة الأولمبية البحرينية الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة – وهو أحد أبناء الحاكم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة – يتوعّد ويهدّد فيها بملاحقة جميع المشاركين في الاحتجاجات، وأنهم لن يستطيعوا الإفلات من العقاب، فالبحرين جزيرة صغيرة على حدّ قوله،(8) وأضاف بأن كل منْ نادى بإسقاط النظام ستسقط على رأسة "طوفة[128]".

ثالثاً:
التطهير الطائفي

في نهاية مارس 2011، وبالتحديد في 29 منه، بدأتْ مرحلة التطهير الطائفي تأخذ بعداً رسمياً عبر دعوة النائب جاسم السعيدي للقائد العام لقوّة الدفاع المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة بإزالة جميع دور العبادة والمآتم غير المرخّصة، والتي ليس لها أي سند قانوني. وجاءت هذه الدّعوة للمشير باعتباره المسؤول الحالي عن استتباب الأمن وعودة الهدوء والاستقرار وإرجاع الأمور إلى نصابها الصّحيح، وذلك في ظلّ إعلان حالة السلامة الوطنية التي تستوجب إنهاء جميع الحالات غير القانونية، وعلى رأسها دور العبادة والمآتم والمنظّمات غير قانونية، وذلك بحسب ما ذكر. ولكن هذه الدعوة لم تكن دعوة مستقلّة، بقدر ما كانت نيّة معقودة، وكان يُراد العزم على تنفيذها من جانب المشير، وبالتعاون مع مجلس الوزراء.

ففي تاريخ 11 أبريل؛ عقد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان جلسته الأسبوعية، وأقرّ أسوأ قرار طائفي، وهو هدم المساجد والمآتم والمضيفات المقامة في القرى الشيعية. وفق القرار 2105 /05 لسنة 2011 أمر المجلس بتطبيق القانون والأنظمة وتنفيذها ضدّ كافة أشكال المخالفات والتجاوزات المتعلّقة بإشغال الطريق العام ووضع اليد على أراضي الدولة واستغلالها من دون مسوّغ قانوني، وأن تباشر الجهات المختصّة بإزالة المنشآت غير المرخّصة التي بُنيت بشكل متجاوز للأنظمة والقوانين، موجّهاً المجلس كافة الوزارات والأجهزة الحكومية بالتنسيق في ما بينها لإزالة كافة أشكال التعدّيات على الأراضي والطرق والشوارع العامة [129].

وعلى إثر هذا القرار، تحرّكت جرافات البلدية، بحماية قوّات الحرس الوطني وقوّات دفاع البحرين، لهدم أربعين مسجداً، وعشرات المضيفات والمظلات الخاصة بالمآتم الحسينية. عمليات الهدم كانت تُوثّق وتُنقل عبر الإعلام الخارجي والمحلي (الأهلي)، وكثيراً ما يُصاحب تلك العمليات

المشينة تمزيق لنسخ القرآن الكريم وتدنيسه. وعلى إثر تصاعد ردّات الفعل، صرّح وزير العدل في 22 أبريل مدافعاً عن قرارات الهدم، مدّعياً بأن ما تمّ إزالته في الحقيقة مبانٍ ومنشآت غير مرخصة، ولا تخصّ مذهباً معيّناً، بل انصرفت الإزالة على جميع التعديات الإنشائية أيّاً كانت، وهناك من التعدّيات ما طال سرقة الكهرباء والماء لخدمة تلك المنشآت، وهو الأمر الذي يخالف الشرع والقانون[130].

وفي تصريح آخر في 4 مايو لجريدة البلاد، قال الوزير إن "الإجراءات التي تُتخذ لإزالة المنشآت غير المرخّصة تُطبّق على الجميع، ولا تخصّ طائفة واحدة، بل إن هناك مخالفات رُصدت للطائفتين الكريميتن"، مؤكّداً أن "القانون سيطبّق على الجميع ولن نسمح بتجاوزه الآن، وحول عدم إزالة المنشآت المخالفة قبل الأزمة، أوضح الوزير أنه تمّ توجيه إنذارات لجميع المنشآت المخالفة خلال الفترة الماضية، إلا أن الإجراءات لم تتخذ..[131]".

أما رئيس هيئة الإعلام، فواز بن محمد آل خليفة، فقد صرّح في أحد المؤتمرات الصحفية – وردّاً على سؤال يتعلّق بما يُثار عن هدم المساجد – أن «حكومة البحرين أو أي مسلم لا أحد يرضى بأمور تمسّ الدين والعقيدة، وحكومة البحرين تبني المساجد وتعمر المساجد وبها نسبة هي الأعلى في المنطقة، ولكن ما حصل هو الخروج عن الموضوع الأساسي بأن حصلت تعدّيات على أملاك الدولة وكذلك الأملاك الخاصة، وهناك قضايا وصلت للمحكمة تبلغ 600 حكم وتعدٍّ على أملاك عامة وخاصة، وما تمّ تنفيذ هدمه لا يتعدّى 10 في المئة من ما تمّ التعدّي عليه».

وبحسب إحصائية رسمية صدرت عن إدارة الأوقاف الجعفرية[132] فإن ما لا يقلّ عن 35 مسجداً تعرّضوا للهدم والتخريب، و8 مآتم، إضافة إلى مقبرتين، على الرغم من وجود بعض الوثائق الرسمية التي تُثبت تبعيّة هذه المساجد للأوقاف الجعفرية، وأنّ تاريخ بناء بعضها يعود إلى عقود طويلة، أي قبل إنشاء إدارات التوثيق والترخيص.

وبدأ هذا التعدّي عندما قامتْ قوّات الأمن يوم الجمعة الموافق 25 مارس 2011 بالتعدّي على مسجد الكويكبات في منطقة الكورة وأحرقته، ثم عادت لتزيل الأنقاض، وتأتي عليه بالكامل. كما أعتدى مجهولون على مسجد السيدة زينب «ع» فجر الخميس 31 مارس 2011 بزجاجات المولوتوف، الأمر الذي أدّى إلى احتراق جدران المسجد وأثاثه، ولم تقم السلطات بإجراء أي تحقيق للكشف عن الجناة. وفي فجر الأحد الموافق 10 أبريل 2011 تمّ الهجوم على مسجد الوطية الموجود بقرية الماحوز، وإزالته بالكامل. والجدير بالذكر أن هذا المسجد كان موجوداً منذ 10 سنوات، ولكن تمّ تجديده وإعادة افتتاحه في 28 أكتوبر 2009. وتقدّمت قوّة أمنيّة نحو مسجد أم البنين بمدينة حمد الدوّار 13 في يوم الثلاثاء الموافق 12 أبريل 2011 وأزالته بالكامل[133].

وفي ظهر الخميس الموافق لـ 14 أبريل 2011 وتحديداً في الساعة الواحدة ظهراً قامت القوّات البحرينية والسعودية بتخريب مسجد كريم أهل البيت في منطقة مدينة حمد ودمّرت الصوتيات. كما تمّ هدم مسجد أبو طالب بمدينة حمد الدوار 19. ودخلت في تمام الساعة 11 مساءً مجموعة كبيرة ملثّمة من قوّات الأمن ومرتزقة بلباس مدني تحمل الأسلحة مصحوبة بقوّات من الجيش البحريني والسعودي مع مدرّعات وجرافات، وقامتْ بالتعدّي والتكسير – ومن دون سابق إنذار – لجميع المضيفات، وهي منشآت تتبع المآتم والحسينيات. ومن بين الممتلكات والمضيفات التي تمّ هدمها: مضيف القاسم التابع لمأتم الإمام علي «ع»، ومضيف علي الأكبر التابع لعائلة الحساوية التي تقطن في المنطقة منذ أكثر من 60 سنة، ومضيف عشّاق الحسين القريب من مأتم العقيلة زينب «ع»، وتكسير مظلّة الصفيح الخاصة بمأتم الماحوز، إضافة إلى نزع وتخريب اللافتات والمجسّمات الحسينية وتخريب بعض المرافق العامّة التابعة لبعض الحسينيات والمآتم[134].

كما قامتْ القوّات في اليوم ذاته بإزالة الأعلام التي ترمز للشعائر الدينية لدى الشيعة والبوابات والمضائف بدءاً من منطقة الزنج حتى الخميس.

وفي سند، هدّمت القوّات مضيفاً كان قد أُنشئ للتوّ. وتوجّهت قوّات الشرطة البحرينية المدعومة سعودياً إلى مناطق عدّة في يوم الجمعة 15 أبريل 2011 واعتدتْ على العديد من المساجد بالتخريب والعبث في محتوياتها.

وشهدتْ منطقة سترة في 15 أبريل 2011 حملة لهدم مسجد عابد. وهو كما يقول المتولي عليه محمد جميل الغزال بأنه قديم وأُنشئ في مطلع الخمسينيات من القرن، وكان موقعه عبارة عن أكمة مرتفعة منصوب عليها أربعة أعلام تحدّد موقع ومساحة القبر، وقد قام المتولي الحالي محمد جميل ومعه أحد أهالي المنطقة برعاية المسجد وتسويره والتحرك على توثيق المسجد في الأوقاف والبلدية، وبعد العديد من المراجعات قامتْ البلدية بزيارة الموقع وتمّ تسجيله كمسجد يتوسّطه قبر، وذلك بعد الرجوع إلى وثائق وصور جوية وخرائط أثبتت وجود المسجد منذ عدة عقود. كما توجّهت نحو مسجد الشيخ محمد (الوسطي) وقامت بتكسير جميع محتوياته. وفي مدينة حمد 15 أبريل 2011: تمّ هدم مسجد الإمام الحسن العسكري (ع)، وهو عبارة عن كبينة بدوّار 22 ومسجد سلمان المحمدي في دوّار 19 وذلك بعد أن هاجمتْ المصلين في حوالي التاسعة مساءً جماعةٌ مسلّحة طلبت منهم إخلاء المسجد تمهيداً لهدمه في الساعة 11 مساءً.

وفي نويدرات 15 أبريل 2011: تمّ هدم 10 مساجد من بينها (1) مسجد مؤمن (منطقة النويدرات) الذي يعتبر من أشهر وأقدم المساجد في البحرين. وخلال عملية الهدم التي تمّت من دون أي إنذار مسبق؛ وقعتْ الجدران ومخلّفات البناء على المكتبات التي تحوي المئات من النسخ القرآنية فأصبحت تحت الأنقاض. كما تمّ جرف جميع الأشجار المحيطة بالمسجد والحديقة المجاورة له، وهدم مسجد الإمام الباقر (بربورة)، وهو يضمّ قبراً لأحد الشهداء من السادة الهاشميين، وكان بناؤه السابق كان على هيئة أساس لمسجد مستطيل ويتقدّمه محراب للصلاة، بناه أحد المؤمنين، ويتوسط هذا المسجد مسجدا الشيخ مؤمن وسلمان الفارسي.

وعصر الأحد الموافق 17 أبريل 2011 أقدمت القوّات البحرينية والسعودية على هدم مسجد الرسول الأعظم (ص) بإسكان قرية كرزكان، على الرغم من وجود إفادة من البلدية بإقامته. كما تمّ هدم مسجد شيخ محمد البربغي، ويقول المسؤول عنه: كنّا في نهاية السبعينيات نأتي لزيارة قبر الشيخ أمير محمد البربغي رحمه الله وكان حجرةً تحوي قبر الشيخ المذكور، أما اسمه فقد وجدناه مكتوباً على ضريحه ولم يكتب غير هذا. وفي الثمانينات قمنا مع بعض المؤمنين من قرية عالي وغيرها بجمع تبرّعات لبناء المسجد، وفي سنة 84 – وذلك قبل عمل الشارع العام – جُدّد المسجد والذي هو البناء الحالي، وكان لا يعرف مكانه إلا القليل. وهُدِم في نفس اليوم مسجد الإمام الصادق في سلماباد، وهو كذلك أحد المساجد المرخصة والمسجلة في الأوقاف الجعفرية. كما توجّهت القوّات لمسجد كريم أهل البيت، والذي قامت القوّات بالاعتداء عليه، وقامتْ بإزالته تماماً وبعثرة نسخ القرآن

الكريم وكتيبات الأدعية والزيارات. وفي اليوم الذي يليه - الاثنين 18 أبريل 2011- أزالتْ القوات البحرينية والسعودية مسجد فدك الزهراء بمدينة حمد الدوّار 1 وتركته أنقاضاً ترزح تحتها نسخ من القرآن الكريم، بين محترقة ومتلفة. ولم يسلم المسجدان الوحيدان للطائفة الشيعية بمدينة زايد من الهدم، فقد قامت القوّات البحرينية والسعودية في يوم الأربعاء الموافق 20 ابريل 2011 بهدم مسجدين للشيعة هناك، وهما مسجد الإمام علي «ع» ومسجد فاطمة الزهراء «ع». وانتشر عبر اليوتيوب مقطع فيديو يثبت تعدّي القوّات البحرينية والسعودية على حسينية ملّا علي المرزوق.

وفي عالي تعرّض مسجد عين رستان يوم الخميس الموافق 21 أبريل 2011 للهدم على يد قوّات الشرطة البحرينية والسعودية. ويعتبر رستان من أقدم المساجد في قرية عالي، ويقع بالقرب من إسكان الحاج حسن العالي رحمه الله، والمعروف أن هذا المسجد كان قديم البناء وتاريخه قديم. كما تمّ هدم مسجد العلويات الواقع في منطقة الزنج بالرغم من حداثة بنائه وترخيصه من قِبل الأوقاف الجعفرية.

وفي يوم الاثنين الموافق 25 أبريل 2010 اعتدتْ القوات البحرينية والسعودية على مسجد الخضر في بني جمرة وقامتْ بالعبث بمحتوياته. كما اعتدتْ على مسجد الشمس بمنطقة سترة في يوم الخميس الموافق 5 مايو 2011 حيث تمّ رمي القرآن الكريم وكتب الأدعية وكبّت القمامة وسط المسجد في محاولة لتدنيسه وبعثرة مكتبة المسجد ومحتوياته. وبعد أيام توجهت لمنطقة مقابة وقامت بهدم مسجد الوطية قدم الإمام المهدي «ع».

وبحسب مصادر في الأوقاف الجعفرية، فإن عدة مساجد تعرّضت للتخريب، من بينها مسجد الشيخ ميثم، والذي يقع في منطقة الجفير، حيث تمّ تكسير بعض نوافذه، ومسجد الزهراء «ع» بالمحرق وفيه تمّ العبث بالترب والعبث بمحتوياته، ومسجد الشيخ يعقوب بالنعيم والذي تمّ كسر بابه الرئيسي، ومسجد صعصعة بن صوحان بمنطقة عسكر حيث تمّ تكسير جميع محتوياته، إضافة إلى مسجد الأنوار (الأنوري) بمنطقة الديه حيث تمّ هدم مرافقه.

وفي فجر الجمعة 13 مايو 2011 هاجمتْ قوّات الشغب ومجموعة من المدنيين جامع الإمام الصادق بالدراز وقاموا بتخريبه وبعثرة نسخ القرآن الكريم والأدعية وسرقة الأجهزة الصوتية والإلكترونية منه. وذكر شهود عيان أن عدداً كبيراً من قوّات الشغب والمدنيين كسروا أبواب الجامع،

ودخلوا بعدما اعتدوا بالضرب على عامل التنظيفات الباكستاني الجنسية، ولم يكتفوا بذلك بل عملوا على بعثرة نسخ القرآن الكريم والترب الحسينية وسرقة بعض شاشات التلفزيون وتخريب محتويات غرفة الصوتيات والمراقبة، بالإضافة إلى ترك بعض من القنابل الصوتية.

ولم تسلم المآتم والحسينيات الرجالية والنسائية من الاعتداءات، ومن بين هذه المآتم ما تعرض للتخريب وفقدان بعض المحتويات مثل مأتم الحاج حسن العريبي للرجال بالكورة، والبعض الآخر تعرّض لتكسير محتوياته وأبوابه ونوافذه، مثل مأتم الإمام الباقر للرجال ببوري، ومأتم عبدالحي للرجال بالسنابس، ومأتم السادة للرجال بمنطقة سترة مهزة، ومأتم النعيم الغربي للرجال، إضافة إلى مأتم القصاب للرجال بالمنامة، ومأتمي مدينة عيسى وشاهة للنساء.

كذلك أصبحت المقابر مسرحاً لانتهاكات النظام البحريني، فقد اعتدتْ على ثلاث مقابر في مناطق شيعية، من بينها مقبرة المحرق، حيث دخلتْ للمغتسل وقامتْ بتفتيشه وتفتيش المخزن، وأتلفتْ مقبرة بني جمرة وهدمت سورها. ولم تكتفِ بذلك؛ بل توجّهت في 4 مايو 2011 إلى مقبرة النويدرات، وقامت بنبش قبر السيد محمد ابو خليص، وتركته مفتوحاً ومضت. وقال شاهد عيان بأن قوات عسكرية من درع الجزيرة والجيش وشرطة الأمن التابعة لوزارة الداخلية مدعومة بجرّافات؛ قامت بهدم الضريح الموجود فوق القبر، ولم يكتفوا بذلك فقط، بل قاموا بنبش القبر بالجرّافة إلى أن ظهرت بقايا جثمان العالم أبو خليص، واستخرجوا جمجمة الرأس وعظم الفخد وغيرها من أجزاء جسده. وقام بعض الجنود منهم بركل الجمجمة وتكسير بعض العظام السليمة المتبقية من الجثة، وبعد هتك حرمة القبر وصاحبه انسحبوا, فقام بعض الأهالي بعد ذلك بدفن القبر، بعد إعادة قطع العظام إلى مكانها ودفنها.

وقد عرضت العديد من وسائل الإعلام الأجنبية والعربية مقاطع فيديو تثبتْ قيام السلطات

البحرينية المدعومة سعودياً بهدم المساجد واتلاف نسخ القرآن الكريم، وقالت صحيفة الإندبندنت في أحد المقالات التي نشرت بتاريخ 19 أبريل 2011 بأن حكومة البحرين تهدم مساجد وأماكن عبادة تخصّ الأغلبية الشيعية فيها. وأبدت الإندبندنت قلقها من زيادة العداء بين الشيعة والسنّة بسبب ما تقوم به الحكومة البحرينية[135] .

كما قامت وزارة الإعلام بحجب موقع الأوقاف الجعفرية على الإنترنت بعد أن نشر وثائق تثبتْ أن العديد من المساجد التي تمّ هدمها مرخّصة وموثّقة في الموقع الرسمي الحكومي. وأصدرتْ الأوقاف الجعفرية بياناً أكّدت فيه عدم صحة ما جاء على لسان السلطة من ادّعاءات حول عدم ترخيص المساجد أو ملكيتها لمواطنين، كما لا حقيقة لوجود دعاوى مرفوعة ضدّها في المحكمة. ونشر الموقع الإلكتروني للأوقاف الجعفرية قائمةً ببعض المساجد التي تمّ التعدّي عليها. كما قام نشطاء آخرون بتدشين صفحة إلكترونيّة لتوثيق حالات الهدم والتخريب التي تطال المساجد الشيعية.

وقد أثبتْ تقرير تقصّي الحقائق أن هناك خمسة مساجد على الأقل كانت مرخّصة، وتمّ هدمها وإزالتها نهائيّاً، في حين أشار التقرير إلى أن حملة الهدم في فترة السلامة الوطنية واستهدافها منشآت طائفة بعينها؛ أثار شكوكاً وردّات فعل عامة[136]. وفي الواقع، فإن ما أثبته تقرير لجنة تقصّي الحقائق يعدّ ناقصاً ومدارياً، فجميع المساجد التي تمّ هدمها لها ترخيص من البلدية، وأن دعوى إقامتها على أراضٍ مملوكة؛ هي دعوى زائفة بالنظر لطريقة استملاك الأراضي المقامة فيها تلك المساجد، إذ توهب أراضٍ شاسعة لبعض الأفراد، أو يتم بيعها كأراضٍ عامة، من دون النظر إلى ما تحتويه تلك القسائم من منشآت دينية قد لا تمتلك وثائق ملكية، إما لتعنّت وزارة العدل عن توثيق ملكيتها، أو لعجز إدارة الأوقاف الجعفرية عن متابعة الانتهاء من الأوراق الرسمية والثبوتية لتلك المساجد، وبالرغم من ذلك فإن العدد الأكبر من المساجد المهدومة كان في طور الانتهاء من إثبات الملكية لإدارة الأوقاف الجعفرية.

رابعاً:
الفصل التعسّفي

في 20 مارس 2011، أعلنت جمعية المعلمين تعليق إضراب المُعلّمين، والعودة إلى المدارس، كما أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في بيانٍ له «تعليق الإضراب العام والعودة إلى العمل في جميع القطاعات اعتباراً من يوم الأربعاء». قرار إنهاء العصيان المدني، أو الإضراب، لم يكن مقبولاً من عدد كبير من قوى المعارضة، مثل جمعية العمل الإسلامي وائتلاف 14 فبراير، إلا أنّه دخل حيّز التنفيذ بداية 25 مارس 2011 م.

عودة كثير من العمّال والموظّفين إلى أعمالهم؛ جعل العديد منهم ضحايا لأعمال إرهابية، مثل الاعتقال في نقاط التّفتيش، أو في أماكن العمل، وتعرّض العديد من منهم للضرب والإهانات أثناء توجّههم لأعمالهم. الكارثة التي واجهها العمال والموظّفون ابتدأت مع قيام بعض الشركات والمؤسسات الحكومية بتشكيل لجان تفتيش ومحاكمات عماليّة تصدر قرارات فصل من العمل. وكانت وزارة التربية والتعليم قد أوقفت في 24 مارس مُنح أكثر من 40 طالباً يدرسون في الخارج، بتهمة المشاركة في مسيرات بالخارج.

وفي تاريخ 6 أبريل قامت عدّة شركات وجهات رسمية بتسريح موظفين لمشاركتهم في الإضراب، حيث فصلتْ شركة الاتصالات «بتلكو» 85 موظفاً. وقالت إدارة العلاقات العامة والإعلام في جامعة البحرين إن لجان التحقيق في جامعة البحرين توصّلت إلى التوصية حتى الآن إلى فصل عميدة إحدى الكليات، وفصل سبعة أساتذة أكاديميين، وإعطاء إنذار نهائي لأستاذة أكاديمية، وتنبيه كتابي لأستاذة أخرى، إضافة إلى فصل 25 إدارياً، وفصل 62 طالباً وطالبة،

وإيقاف ثمانية من الطلبة والطالبات لمدة عام دراسي واحد، بالإضافة إلى إنهاء بعثات خمسة طلبة مبعوثين من قبل الجامعة لنيل الدكتوراه.

وفي تقرير أصدره اتحاد عمال البحرين مطلع مايو 2011 أشار إلى أن تسريح 97 شركة في القطاع الخاص ومؤسسة رسمية (حكومية) حتى يوم أمس الأحد (29 مايو/ أيّار 2011) أكثر من 1724 بحرينيّاً من العمل منذ نهاية شهر مارس/ آذار الماضي (قرابة الشهرين. وأكّد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أن وتيرة التسريحات العمالية تتصاعد بشكل يومي، وأن العدد يتزايد، إذ بلغتْ قائمته المعنية بتسريح العمالة الوطنية نتيجة الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين إلى 1650 مفصولاً عن العمل؛ غالبيتهم من القطاع الخاص، بالإضافة إلى 67 مفصولاً من شركة طيران الخليج لم يسجّلوا بعدُ من أصل 210 مسرّحين أعلنتهم الشركة، وسبعة مسرّحين من شركة نفط البحرين (بابكو) لم يسجّلوا بعدُ من أصل 293 مسرحاً أعلنت الشركة تسريحهم، ليصبح المجموع الكلّي للمسرحين 1724 مسرحاً. وقال الاتحاد: «إن العدد الذي يتحدث عنه يمثّل فقط الذين سجّلوا، ولا يمثّل العدد الكامل للمفصولين، وسجّل الاتحاد حتى بداية مايو 2011 تسريح 364 عاملاً من شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) لتسجّل بذلك أوّل شركة بحرينية تسرّح هذا العدد الكبير من عمّالها خلال 60 يوماً فقط، ولا تزال شركة «بابكو» في المرتبة الثانية من حيث عدد المسرّحين، إذ بلغ عدد مسرّحيها، بحسب ما أعلنه وزير الطاقة، 293 عاملاً. وبلغ عدد المسرَّحين من شركة طيران الخليج 210 مسرّحين، وفي شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) 155 مسرّحاً، تلاها ميناء خليفة بـ 139 مسرحاً. فيما أعلنت شركة «بناغاز» تسريح 51 موظفاً، إلا أن عدد المسجّلين في الاتحاد منهم حتى الآن 48 مسرّحاً، كما بلغ عدد مسرحي شركة «أسري» 40 مسرحاً. وسجّل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ضمن قوائم المسرحين خلال الأحداث الأخيرة 180 موظفاً في المؤسسات والوزارات الحكومية تم تسريحهم، على الرغم من تشديد ديوان الخدمة المدنية على عدم تسريح أي موظف حكومي حتى الآن يخضع إلى مظلّة قانون الخدمة المدنية. وأشارت قائمة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى أن أعلى نسبة تسريح في القطاع العام كانت من نصيب وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني بـ 73 مسرحاً، ومن ثم وزارة التربية والتعليم بـ 33 مسرحاً، بعدها هيئة شؤون الإعلام من خلال تسريح 17 موظّفاً، وزارة الصحة 17، مجلس النواب 11، ومصرف البحرين المركزي 4، وجهاز المساحة والتسجيل العقاري 4، بورصة البحرين 4، جامعة البحرين 3، معهد البحرين 3، وبريد البحرين موظّفين، ووزارة الداخلية موظّفين، هيئة التأمين الاجتماعي موظّفين، وموظّف واحد من وزارة الثقافة، ووزارة الأشغال واحد، وهيئة الكهرباء والماء

واحد وفي تقرير أصدره الاتحاد الدولي للعمل أشار التقرير إلى أن من 2600 عامل وموظف تعرّضوا للفصل التعسفي من أعمالهم على خلفية أعمال سياسية وممارسة الإضراب [137] .

حالات الفصل التعسفي ظلّت مستمرّة عدّة شهور، وأدّت إلى أن يُفصل أكثر من 3 آلاف عامل وموظّف من أعمالهم.

خامساً:
البلاطجة الجدد

ناقشنا في فصلٍ سابق مسألة البلطجية ودورهم في تهيئة أرضية القضاء العسكري على الديمقراطية. ومع سيطرة الحاكم العسكري على مفاصل البلاد؛ لم يعد مبرّراً وجود تلك التشكيلات (البلطجية) ذات الصبغة الأمنية. ونظراً إلى ارتباط العديد منهم بأجندات أمنية وانتقامية؛ فقد أُعيد تشكيل تلك التشكيلات بصورةٍ مختلفة، اتخذت من أماكن العمل وأدوات التواصل الاجتماعي مساحة جديدة تتحرّك من خلالها للقضاء على ما تبقّى من الديمقراطية، وللتنكيل بكلّ منْ شارك أو أيّد الثورة. وإذا أمكننا مقارنة وضع البلاطجة الجدد مع أقرانهم السابقين، فيمكن القول إن هؤلاء الجدد ظهروا وقويت شوكتهم في ظلّ الحكم العسكري، والذي وفّر لهم غطاءً سياسياً وشرعياً لممارسة دورهم المضادّ للديمقراطية.

ففي أماكن العمل، تشكّلت في كلّ وزارات الدولة ومؤسّساتها؛ خلايا بلطجية، مهمّتها الوشاية بالمشاركين والداعمين للثورة، والتحريض على اعتقالهم أو فصلهم من العمل. وفي الوزارات الكبيرة، كانت هذه الخلايا تنتشر في كلّ الوحدات التابعة لهذه الوزراة. لقد أُسّست هذه التشكيلات البلطجية انطلاقاً من نزعة طائفية مقيتة، قوامها التشفّي والظهور بمظهر المنتصر، فكانت تُقام حفلات علنية عند اعتقال العاملين والموظّفين،ويتمّ التّباهي بالوقوف خلف تلك الاعتقالات أو الفصل من العمل. وبغرض زيادة الاحتقان الطائفي والسياسي؛ عمدت هذه التّشكيلات البلطيجة إلى إقامة حفلات تكريم ومبايعة لدرع الجزيرة وللعاهل السعودي، وفرضت على جميع العاملين في المؤسسات الرسمية تزيين مباني المؤسسات بأعلام السعودية وصور الملك السعودي، إلى جانب صور ملك البحرين ورئيس الوزراء والمشير.

العديد من البلطجية الجدد كانوا مدفوعين بدافع الانتقام والتطهير الطائفي، ولم تكن ممارستهم سوى رغبة أكيدة في الحصول على مناصب عليا كان المفصولون أو المعتقلون يشغلونها. وفي جانب آخر، كانوا يتحرّكون على أمل أن تنالهم مكافآت مالية وترقيات في العمل.

بالرجوع إلى أسس هذه التشكيلات الاجتاعية والسياسية نجد أن غالبتهم ينتمون إلى أصول إيرانية، في ما يطلق عليهم بالهولة، وهم المجموعات البحرينية السنيّة ذوي الأصول الإيرانية، وفي الغالب يحاول هؤلاء الهروب من تلك الأصول، والمبالغة في الانتماء العربي، سواء على مستوى الأصول العرقية، أو المبالغة في تأييدهم لنظام الحكم. والفئة الثانية هي التي تعود أصولها إلى جذور أفريقية، أو ما يعرف في المحيط القبلي بالخضور، وهم الفئة التي لا تُعرف لهم أصول قبلية واضحة، لكنهم يُسمّون بأسماء قبلية عريقة. ومن ناحية سياسية، كانت خطب كلّ من قادة تجمع الفاتح مثل عبداللطيف المحمود وناجي العربي وغيرهم من القادة الطائفيين؛ تدعو المكونات السنّية لأن يباشروا عمل المخابرات، والتّبليغ عن كلّ منْ شارك أو أيّد ثورة 14 فبراير، واعتبار ذلك عملاً وطنيّاً ووظيفة شرعيّة.

لقد تكاثرت هذه التشكيلات في ظلّ الحكم العسكري، وأعطيت لها العديد من الامتيازات، كان أبرزها تأسيس منبر خطابي دائم لهم، ومكاناً للاجتماع المستمر،وذلك في ما عرف بساحة الشرفاء في البسيتين وساحة عمر الفاروق في المحرق. وهناك، كانوا يبدون أشبه بحزب سياسي أو ذراع شعبية للحكم العسكري القائم. بل إن نواباً كانوا يباشرون رعاية هذه التشيكلات، ويدعمونهم، كما في حالة النائب محمد المالكي ومحمد العمادي، حيث كانوا يشرفون على لجان التحقيق في الشركات الكبرى، مثل بابكو وألبا، في سبيل تأمين مناصب قيادية عليا داخل إدارة تلك الشركات لأشخاص تابعين لهم، وكل ذلك بمباركة الحكم العسكري.

سادساً:
القضاء العسكري

بحسب المواد (7 و 8 و 9 و 11) من قانون السلامة الوطنية جرى إسناد النظر في جميع حالات الاعتقال والمحاكمات الخاصة بحالة السلامة الوطنية؛ إلى محاكم خاصة تسمّى (محاكم السلامة الوطنية)، وهي محاكم تُشكّل بقرار من القائد العام لقوة دفاع البحرين، وتتكوّن من قضاة مدنيين (من أعضاء السلطة القضائية) وقضاة عسكريين (من أعضاء القضاء العسكري) على درجتين (درجة ابتدائية, ودرجة استئنافية) وتمارس أعمالها بموجب قانون الإجراءات الجنائية لسنة 2002 م. إلا أن هذه المحاكم كانت استنساخ لمحاكم التفتيش التي عرفتها أوربا في القرن السادس عشر، حيث تصبح المعايير معدومة، والأحكام جاهزة، وغير خاضعة لأيّة مراجعة قانونية ابتداءً من أوامر الاعتقال والاحتجاز وانتزاع الاعترافات بشتّى أنواع التعذيب، ومروراً بغياب المتّهمين عن كلّ ما يجري لهم من محاكمات، وانتهاءً بصدور الأحكام، والتي تكون مُشدّدة وقاسية.

وفي الواقع، كان قرار إنشاء المحاكم العسكرية نتيجةً طبيعة لنظام الحكم العسكري الذي أقيم منذ 17 مارس 2011 م، كما كان إعلاناً عن أن المرحلة المقبلة هي تصفية لحركة الديمقراطية والقضاء عليها نهائياً. فالتجارب التاريخية تحلينا إلى أن نزعة العسكر في الحكم والسيطرة؛ لا حدود لها، وأنهم يجنحون بشكلٍ دائم إلى فرض قانونهم الخاص، وإلغاء أي حكم أو رؤية مدنية، مهما كان حجمها، وعلى هذا الأساس تمّت عسكرة أجهزة ومؤسسات الدولة، وأوّلها القضاء، والذي بموجبه تصدر الأحكام وتحقّق «عدالة» العسكر.

النظام استند في تشكيل مثل هذه المحاكم؛ إلى نظرية «الضرورة»، وهي نظرية قانونية ترى أن حماية الدولة وأمنها مبدأ يسمو على القانون، بما فيه القانون الدستوري. وبحسب الرواية الرسمية التي قادتها إلى فرض حالة السلامة الوطنية؛ فإنها أيضا قادتها إلى تشكيل محاكم خاصة لملاحقة

ومتابعة الناشطين في المطالبة الديمقراطية. وقد رفضت المحكمة الدستورية الطعن المُقدّم على قانون السلامة الوطنية، ومن ضمنها تشكيل محاكم السلامة الوطنية، وجاء في قرار الحكم « أن مسلك المشرع الدستوري البحريني في معالجة الظروف الاستثنائية ليس مبتدعاً، ولا سالكاً مسلكاً شاذّاً، وإنما يرتسم في ذلك خطى ما اجتمعت عليه الأمم المتحضّرة، مستلهما نظرية الضرورة باعتبارها قيداً على مبدأ سمو الدستور [138] .

وقد نصّ المرسوم الأميري رقم 7 لعام 1975 على تأسيس «محكمة أمن الدولة» للنظر فى جميع القضايا المتعلّقة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، وظلّت هذه المحكمة المرجع النهائي لتلك القضايا إلى أن تمّ إلغاؤها فى 18 فبراير 2001.

إنّ المحكمة العسكرية تنظر فى القضايا التى يكون عسكريون بحرينيون طرفاً فيها، والمحكمة العسكرية تأسّست بموجب قانون قوّة دفاع البحرين لعام 1970، وينظم أحكام هذا القانون قانون العقوبات العسكري وغيره من قوانين العقوبات، ويقيد الدستور صلاحيات المحاكم العسكرية في حدود المخالفات العسكرية التى ترتكبها قوة الدفاع أو الحرس الوطني أو قوات الأمن.

وبموجب المرسوم الملكي رقم (18) لسنة 2011 م جرى إسناد النظر في جميع الجرائم الخاصة بحالة السلامة الوطنية إلى المحاكم العسكريّة، وأسندت إلى النيابة العسكرية بقوة دفاع البحرين إجراءات التحقيق ومباشرة الدعاوى الخاصة بحالة السلامة الوطنية, بحيث يتم اتباع ذات الإجراءات الواردة في قانون الإجراءات الجنائية رقم (46) لسنة 2002 م والقوانين الأخرى. وبالتالي فإنه يجب على النيابة العسكرية والقضاء التابع لها (محاكم السلامة الوطنية) أن تكفل الضمانات القضائية التالية:

1. يتم اتباع ذات إجراءات الاستدلال والتحقيق و مباشرة الدعاوي وطرق الإعلان وكيفية وأماكن تنفيذ الأحكام حسبما نصّ عليه قانون الإجراءات الجنائية رقم (46) لسنة 2002م والقوانين الأخرى.

2. لكل متهم الحقّ في الاستعانة بمحامٍ سواء عند اتخاذ إجراءات التحقيق أو المحاكمة.

3. لكل محكوم عليه الحق في استئناف الحكم الصادر بحقه أمام محكمة أعلى درجة ووفقاً للمواعيد والإجراءات الواردة في القوانين المعمول بها.

4. التحقيق الذي تجريه النيابة العسكرية أثناء حالة السلامة الوطنية وكذلك إجراءات المحاكمة تخضع للقانون وأن جميع الضمانات القضائية مكفولة بموجب الدستور والقوانين المعمول بها في الدولة ووفقاً للمعايير الدولية في الحفاظ على حقوق الإنسان.

في 19 مايو 2011، قام المشير – الحاكم العسكري – بزيارة المحاكم العسكرية التي أشرف على تشكليها ومتابعتها، وكان في استقباله العقيد حقوقي يوسف راشد فليفل مدير القضاء العسكري. وشهد جانباً من إحدى جلسات محكمة السلامة الوطنية المنعقدة يومها بمقر المحكمة، أي أنه كان على علم بكلّ التجاوزات التي شهدها القضاء العسكري من قبيل التحقيق والمحاكمات العسكرية وإجراءات التحقيق والتصرّف في النيابة العسكرية وإعداد الأوامر القضائية، كالقبض والتفتيش وندب الخبراء، بالإضافة إلى إجراءات الترافع أمام المحاكم العسكرية، وأصول تسبيب الأحكام القضائية وإدارة جلسات المحاكمة، واستمرّت حتى إلغاء آخر جلسة محكمة عسكرية [139].

عند النظر إلى كافة حالات التحقيق والاعتقال والسجن الذي تعرّض لها آلاف من المواطنين؛ لم تحقّق المحاكم العسكرية أي بند من تلك النبود المذكورة، فجميع الاعتقالات تمّت بغير سند قانوني، وكافة إجراءات التحقيق سواء في النيابة العسكرية أو في المراكز الأمنية لم تخلُ من تعذيب أو إكراه وإهانات مذهبية ودينية بالغة القسوة، وكشفت عن توجيه حقيقي نحو فرز طائفي بغيض تقوم عليه العقيدة الأمنية لقوات الجيش والأجهزة الأمنية. لهذا اعتبرت المحاكم العسكرية وسيلة من وسائل الإذلال والضغط السياسي والنفسي على قوى المعارضة وعلى المواطنين الذي أخذوا عنوة إلى تلك المحكمة.

منظمة هيومن رايت وتش وصفت في تقرير لها بتاريخ 4 يونيو أن المحاكم العسكرية ذات عدالة زائفة وطالبت بإنهائها.

وقد رصد تقرير لجنة تقصّي الحقائق برئاسة السيد بسيوني انتهاكات عديدة في القضاء العسكري لقوانين العهد الدولي لحقوق الإنسان ولقانون الإجراءات الجزائية.

ابتدأ عمل المحاكم العسكرية بمحاكمة سريعة جداً لما عرف بالجنايات، وهي عبارة عن تهم القتل والشروع في القتل، حيث عقدت أولى جلسات تهمة قتل اثنين من أفراد الشرطة بتاريخ 4

أبريل، وصدر فيها أول حكم بإعدام أربعة من المتهمين بتاريخ 28 أبريل، أي في أقل من أربعة أسابيع. وخلال شهر أبريل، نظرت المحاكم العسكرية أكثر من 10 قضايا صنّفتها جنايات قتل وشروع بالقتل، وأصدرت فيها أحكام قاسية تبدأ من 15 سنة وتصل إلى الإعدام. وابتدأت محكمة الجنح في مايو بالنظر في قضايا التجمهر والتحريض على كراهية النظام، وأصدرت أحكاماً مشددة تبدأ من سنة واحدة وتصل إلى خمس سنوات في قضايا المشاركة في المسيرات والفاعليات السياسية التي كانت تقام فترة الاعتصام في الدوّار. وابتداءً من شهر يونيو، نظرت المحاكم العسكرية في قضايا الكادر الطبي وجمعية المعلمين وقضية القيادات السياسية وقضايا قتل الأجانب. وبالنظر إلى حجم الدعاية الرسمية التي عكفت الأقلام على تضخيمها، فإن عدد القضايا التي نظرتها المحاكم العسكرية لم يتجاوز ثلاث حالات، تم توجيه التهم فيها لأكثر من 120 متهماً.

كانت المحاكم العسكرية تعقد منذ الساعة الثامنة صباحاً، وتنتهي يومياً في الساعة الثانية بعد الظهر، من دون أن تستغرق الجلسة في أغلب المحاكمات سوى دقائق محدودة، ليعلن القاضي العسكري تأجيل القضية أو إذاعة حكم فيها. وكان المعتقلون يُجرّون منذ الصباح الباكر إلى حضور جلساتها، من دون أن يعرفوا عنها أي شيء، وجرت العادة أن يسمح مركز الاعتقال للشخص المعتقل بإخبار أهله قبل يوم واحد من موعد الجلسة، والحضور إذا ما رغبوا في ذلك، ويكون ذلك عادةً بديلاً من الزيارات الممنوعة غالباً. وفي مشهد تعذيبي يُصفّ أصحاب القضايا أمام بوابة المحكمة، وتحت أشعة الشمس، من دون حراك أو حديث جانبي، إلى أن يحين دورهم في قاعة المحكمة المخصّصة لهم. ومن غرائب جلسات القضاء العسكري محاكمة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم والبكم والمقعدين، بالإضافة إلى محاكمة الأشخاص الذين أصيبوا بعاهات دائمة وفقدوا أجزاءً من أجسادهم جرّاء القمع العسكري للدوّار واحتلال مستشفى السلمانية، فكان من المألوف أن يحضر شخص فاقد لعينه، أو من يتفقّد عينيه من السقوط أثناء المحكمة، أو منْ كسرت أرجله ولا يكاد يستطيع الوقوف! كما خصّصت قاعة لمحاكمة النساء المعتقلات والمعلّمات اللاتي وُشيَ بهن بجريمة كراهية النظام والإضراب عن العمل.

الكادر الطبي

صدرت أحكام غير متوقّعة بحقّ الكادر الطبي، شملت 20 طبيباً وممرضاً وكادراً طبياً. حُكم عليهم بالسجن لمدد بين 5 سنوات إلى 15 عاماً وبتهم مختلفة وقضت المحكمة بالسجن لـ13 طبيباً

وممرضاً لمدة 15 عاماً، كما قضت بحبس 5 أطباء آخرين لمدة 5 سنوات بينهم 3 نساء. وقال النائب العسكري بقوة دفاع البحرين إن المحكمة أصدرت حكمها في واقعة احتلال مركز السلمانية الطبي عام بالقوة وذلك بالسيطرة على مداخله ومخارجه وعلى جميع أقسامه وإداراته الهامة باستخدام القوة والتهديد، وحيازة سلاح (كلاشينكوف) وأسلحة بيضاء من دون ترخيص، والترويج لقلب وتغيير نظام الحكم بالقوة، والاستيلاء على معدات طبية، وحجز حرية عدد من أفراد الشرطة، وبث وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة ومغرضة، والتحريض على كراهية نظام الحكم والإزدراء به، والتحريض على بغض طائفة من الناس وتعطيل تنفيذ أحكام القوانين واللوائح والقرارات والأوامر الحكومية، والامتناع دون عذر عن إغاثة مرضى ومصابين، وإتلاف منقولات عامة، والاشتراك في تجمهرات بغرض الإخلال بالأمن العام وارتكاب الجرائم، وكانت جميع تلك الأفعال قد تمّت تنفيذاً لغرض إرهابي[140].

واعتبرت جمعية الوفاق المعارضة أن هذه الأحكام تمثّل ›اضطهاداً سياسياً‹ ضدّ الأطباء البحرينيين وذلك بسبب علاجهم لمصابين في الأحداث في شهري فبراير ومارس لسنة 2011 وحديثهم لوسائل الأعلام والمنظمات الحقوقية بمشاهداتهم. وقالت جمعية الوفاق في بيان لها: «إن الأحكام الصادرة هي رسالة إلى المجتمع الدولي يقول فيها النظام البحريني إنه غير عابئ بأبسط مبادئ حقوق الإنسان، وغير مكترث للنداءات الدولية بالاستجابة إلى مطالب الشعب العادلة بالتحوّل نحو الديمقراطية. وإنَّ ما يُطالب به المجتمع الدولي من محاكمات مدنية تتوفّر على الحدّ الأدنى من ضمانات العدالة لا مكان له في البحرين».

قضيّة الكادر الطّبي 1

حيازة سلاح بغير ترخيص من الجهة المختصّة، واحتلال مستشفى السلمانية الطبي والترويج لقلب وتغيير النظام والاستيلاء على المعدّات الطبية،والمتهم فيها كل من:

علي عيسى منصور العكري، علي حسن الصددي، نادر محمد حسن ديواني، أحمد عبد العزيز عمران حسن، محمود أصغر عبد الوهاب، إبراهيم عبدالله إبراهيم، رولى جاسم محمد الصفار، عبد الخالق علي حسين العريبي، غسان أحمد علي ضيف، باسم أحمد علي ضيف، السيد مرهون ماجد الوداعي، ندى سعيد عبدالنبي ضيف، حسن محمد سعيد ناصر، فاطمة سلمان حسن

حاجي، ضياء إبراهيم جعفر، نجاح خليل إبراهيم حسن، محمد فائق علي آل شهاب، سعيد مظاهر حبيب السماهيجي، قاسم محمد محمد عمران، زهره مهدي السماك.

قضية الكادر الطبي 2

في قضية إذاعة أخبار وبيانات كاذبة ومغرضة عمداً بشأن عدد من المصابين والتجمهر، والمتهم فيها كلٌّ من:

صادق جعفر رضي عبدالله، عارف علي عبدالرسول رجب، عبدالشهيد إبراهيم فضل، حسن علي عبدالله الصافي، محمد علي فتيل، نبيل حميد علي عبدالله، نيره علي سرحان، خلود أحمد علي الدرازي، صادق عبدالله أحمد سلمان، جعفر سلمان أحمد حسن، إبراهيم حسن عبدالله الدمستاني، دنيا السيد علي الهاشمي، هاني موسى أحمد الأسود، سيد عدنان محمد عطية محمد، جليلة جواد محمد العالي، جميلة عبدالحسين جاسم، نهاد نبيل محمد الشيراوي، علي أحمد عيسى غانم، عبدالكريم عبدالله صالح حسن، أمين جعفر عبدالله أحمد، خلود علي يعقوب الصياد، عبدالحسين علي إبراهيم، حمزة حسن عيسى علي، عبدالأمير عبدالله سلمان، علي سعيد عبدالله، نبيل حسن علي تمام، إبراهيم حسن علي حسن، عبدالله محمد حسن الدرازي

قضية جمعية المعلّمين

قضية استغلال إدارة جميعة المعلّمين للتحريض على ارتكاب الجرائم والتهديد والترويج لقلب نظام الحكم، وحيازة مطبوعات تتضمن الترويج لتغيير النظام والتحريض على كراهيته، وإذاعة بيانات وإشاعات كاذبة والتجمهر،والتحريض على بغض طائفة من الناس، وترك العمل عمداً والتحريض على ذلك والمتهم فيها كل من: مهدي عيسى مهدي أبوذيب، جليلة محمد رضا السلمان.

ووفقاً لتقرير لجنة متابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصّي الحقائق فقد بلغت أحكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية (165) حكماً، وإجمالي عدد المحكومين فيها 502 محكوم. في حين بلغ عدد الأحكام التي تمّ الطعن عليها هو 135 حكماً تجري مراجعتها أمام محاكم القضاء العادي المختصة تبعاً للقانون. أما عدد القضايا التي حوّلت بعد انتهاء حالة السلامة الوطنية من النيابة العسكرية إلى النيابة العامة فبلغ (1622) قضية حفظت منها النيابة العامة (1185) قضية.

كما قامت النيابة العامة بإسقاط التهم المتعلّقة بحرية الرأي والتعبير وعددها (334) تهمة. وبخصوص القضايا التي لم يتم الطعن عليها وهي (30 قضية) أمام القضاء العادي، فقد نظرتها لجنة متابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصّي الحقائق وحكمت فيها بأحكام مشابهة [141].

القضايا التي نظرها القضاء العسكري					
نوع القضية	قتل	دهس	شروع في القتل	تجمهر وتحريض	اختطاف
العدد	□	□	□	□□	□
عدد المتهمين	□□	□	□□	□□	□□

خلاصة الحكم العسكري

استمرّت حملة القمع في وسط مارس/آذار بعد أن دخلت قوات سعودية إلى البحرين وشنت قوات الجيش والأمن البحرينية حملة انتقامية ممنهجة، فاعتقلت آلاف المتظاهرين وأفراداً دعموا الاحتجاجات. فصلت السلطات من العمل المئات من العاملين بالقطاع العام، كانوا مشتبهين بدعم الاحتجاجات، وكذلك فعلت مؤسّسات قطاع خاص كبرى للدولة فيها نصيب كبير من الأسهم.

الحق في التجمع

أثناء ساعات الصباح الأولى من 17 فبراير/شباط هاجمت قوات الأمن المتظاهرين السلميين في دوّار اللؤلؤة بمدينة المنامة، العاصمة. كان الكثير منهم نائمين. أدّى الهجوم إلى مقتل أربعة متظاهرين وإصابة المئات. في 18 فبراير/شباط أطلقت قوّات الأمن وقوة دفاع البحرين الذخيرة الحيّة والرصاص المطاطي على المتظاهرين السلميين الذين خرجوا في مسيرة إلى دوّار اللؤلؤة – وكان وقتها تحتله دبابات قوّة دفاع البحرين والمدرّعات ووحدات الشرطة، مما ألحق إصابات بعبد الرضا بو حامد، أفضتْ إلى موته.

وفي 19 فبراير/شباط، أمرت السلطات قوّات الأمن والجيش بالانسحاب وعاود المتظاهرون احتلال دوّار اللؤلؤة. وراح المتظاهرون على مدار أربعة أسابيع يتجمّعون في الدوّار وفي مناطق أخرى لإبداء الدعم للحكومة وأسرة آل خليفة الحاكمة. ظهر ولي العهد سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة على شاشات التلفزيون الوطني وأكّد ضمان حرية المتظاهرين في التظاهر في دوّار اللؤلؤة من دون مواجهة الاعتقال أو الهجمات الحكومية.

في 16 مارس/آذار – بعد يوم من إعلان الملك حمد «حالة السلامة الوطنية»، وهي حالة طوارئ – قامت قوات الأمن والجيش بإخلاء دوّار اللؤلؤة بالقوة، مركز التظاهرات المعارضة للحكومة. وفي اليوم نفسه، فرّقت القوات المتظاهرين في قرى على مقربة من المنامة وحاصرت مجمع السلمانية الطبي، أكبر مستشفى عام في البحرين، ومنعوا المرضى والعاملين الطبيين من دخول المستشفى أو الخروج منه. قُتل ستة أشخاص على الأقل أثناء المصادمات التي شهدها يوم 16 مارس/آذار، ومنهم رجلي شرطة.

وبعد رفع حالة السلامة الوطنية في 1 يونيو/حزيران، سمحت السلطات للوفاق – أكبر حركة سياسية معارضة – بعقد عدّة مسيرات، وكانت سلمية، لكن كثيراً ما اندلعت مصادمات مع قوات الأمن عندما عقد المتظاهرون مسيرات في قرى شيعية. قُتل 11 شخصاً على الأقل بين مارّة ومتظاهرين، منهم طفلين تحت سن 18 عاماً، نتيجة للإصابات التي شهدتها التظاهرات، من 1 يونيو/حزيران إلى كتابة هذه السطور.

التوقيف والاحتجاز التعسفي

منذ أواسط مارس/آذار اعتقلت قوّات الأمن أكثر من 1600 شخصاً شاركوا في أو هناك شبهات حول دعمهم للتظاهرات المعارضة للحكومة. بعض المعتقلين والمحتجزين من الأطفال، وفي حالات عديدة، قام رجال مقنّعون ومسلّحون، بعضهم في زي رسمي وآخرون في ملابس مدنية، بإخراج الناس من بيوتهم في مداهمات في ساعات الصباح الأولى، ثم حوّلوا المقبوض عليهم إلى أماكن مجهولة. تم القبض على آخرين من أماكن عملهم، أو أُخرجوا من سياراتهم في نقاط

التفتيش. وضعت السلطات أغلب الموقوفين في الحبس بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أسابيع، وفي بعض الحالات لشهور. ولم يتمكن المحتجزون من الاتصال بالمحامين أو أهلهم إلا عندما مثلوا أمام محكمة عسكرية استثنائية.

من المحتجزين بمعزل عن العالم الخارجي أطباء ومعلمون وطلبة ورياضيون ومحامٍ شهير وقياديون لجمعيات سياسية معارضة معترف بها قانوناً. إبراهيم شريف، وهو سنّي يشرف على جمعية العمل الديمقراطي الوطني العلمانية التوجّه، كان من بين أوّل المعتقلين، وذلك في مداهمة في ساعات الفجر من يوم 17 مارس/آذار. تمّ القبض على مطر إبراهيم مطر وجواد فيروز – ويمثّل الوفاة أكبر كتلة معارضة في البرلمان، قبل استقالة نواب الكتلة في احتجاجات فبراير/شباط – في 2 مايو/أيار. أفرجت السلطات عن مطر وفيروز في أغسطس/آب لكن ما زالا يواجهان اتهامات على صلة بأنشطتهما السياسية.

حتى أكتوبر/تشرين الأول كان العشرات ما زالوا رهن الاحتجاز على ذمّة المحاكمة، بالإضافة إلى أكثر من 250 شخصاً تمّت إدانتهم وحكمت عليهم محاكم عسكرية. لم توفّر الحكومة إلا أقل المعلومات عن عدد المعتقلين، وكانت عادةً تبدي أسباباً للاعتقال فقط عندما يُتهم المحتجزين أمام المحاكم العسكرية الاستثنائية.

التعذيب والمعاملة السيئة والانتهاكات

في أبريل/نيسان مات أربعة اشخاص رهن الاحتجاز، نتيجة للتعذيب والإهمال الطبي. كان جثمان أحد القتلى – وهو علي عيسى إبراهيم صقر الذي تم اعتقاله لصلة بمقتل ضابطي شرطة – يحمل علامات تعذيب واضحة. في 28 أبريل/نيسان بثّ التلفزيون البحريني صورةً لاعترافات مزعومة لصقر، على صلة بمحاكمة المتورطين معه في القضية، بالرغم من أن السلطات أخطرت أسرة صقر بوفاته في 9 أبريل/نيسان.

عبد الهادي الخواجة الناشط الحقوقي والسياسي المعروف – مثُل أمام محكمة عسكرية خاصة في 8 مايو/أيار وكان مصاباً بكسور في الوجه وإصابات في الرأس، يبدو أنها نتيجة للضرب

المبرح الذي تعرّض له عندما احتجزته السلطات في 9 أبريل/نيسان. وظهرت على عدد من المدّعى عليهم الآخرين آثار الإساءات والمعاملة السيئة. ومنذ أواسط فبراير/شباط، زعم محتجزين منهم أطباء وممرضات ومسعفين اعتقلوا أيضاً في مارس/آذار وأبريل/نيسان، بأنهم تعرّضوا للإساءات أو التعذيب أثناء الاحتجاز، عادةً لإجبارهم على الإدلاء باعترافات.

وفي 23 فبراير/شباط أفرجت السلطات عن 23 قيادياً بالمعارضة وناشطاً اعتقلوا بين أواسط أغسطس/آب ومطلع سبتمبر/أيلول 2010، بزعم ارتكابهم لجرائم إرهابية. وصف بعض أفراد المجموعة جلسات الاستجواب المطولة التي تم خلالها تغمية أعينهم وتعريضهم للإساءات البدنية والنفسية، وبعضها يرقى إلى درجة التعذيب. شملت الانتهاكات التهديدات والإهانة والحبس الانفرادي والضرب على الرأس والصدر ومناطق حساسة أخرى، والضرب على أخمص القدمين بالعصي أو الخراطيم، والحرمان من النوم والحرمان من دورة المياه والتعرّض للصدمات الكهربائية. قال بعضهم إنهم تعرّضوا للتحرش الجنسي والاعتداءات الجنسية. بعد الإفراج تم القبض على أغلب هؤلاء الأفراد مرة أخرى. كما رفضت السلطات طلبات الزيارة لمراكز الاحتجاز المقدّمة من منظمات مستقلة لحقوق الإنسان ومنظّمات إنسانية، وكذلك من هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المحاكمات غير العادلة في محاكم عسكرية استثنائية

في 15 مارس/آذار أمر الملك حمد بموجب مرسوم خاص بإنشاء المحاكم العسكرية، وعُرفت باسم «محاكم السلامة الوطنية»، لمحاكمة المتظاهرين وأشخاص يرون على أنهم يؤيدون التظاهرات. قام القائد العام لقوة دفاع البحرين، المشير خليفة بن أحمد آل خليفة، بتعيين قاضٍ عسكري ليرأس المحكمة، ومعه قاضيين مدنيين، والمدعي العام العسكري الذي يحضر القضايا للمحاكمة.

منذ مارس/آذار، حاكمت السلطات سبعمائة مدعى عليه أمام المحاكم العسكرية، وأدانت وحكمت على أكثر من 300 شخص.

من بين من حوكموا أمام المحكمة العسكرية الاستثنائية وحُكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين خمسة أعوام إلى السجن المؤبد، شريف الخواجة، و19 شخصاً آخرين من قيادات التظاهرات، وسبعة منهم حُكم عليهم غيابياً، في 22 يونيو/حزيران. الاتهامات بحقهم تراوحت بين الدعوة لتغيير الحكومة، وقيادة تظاهرات «غير قانونية» و«نشر أنباء كاذبة» و«الإضرار بسمعة» البحرين. لم يرد في سجلّ المحاكمات أية أدلة تربط أي من المتهمين بأعمال العنف أو اتهامات جنائية أخرى معروفة. أيّدت محكمة الاستئناف أحكام الإدانة والعقوبات في 28 سبتمبر/أيلول.

وفي 28 أبريل/نيسان حكمت المحكمة العسكرية على أربعة مدّعى عليهم بالإعدام وثلاثة آخرين بالسجن المؤبّد جرّاء تورطهم المزعوم في قتل ضابطي شرطة. تمّ تأييد اثنين من عقوبات الإعدام أمام محكمة استئناف السلامة الوطنية، بينما تغيّرت باقي الأحكام إلى السجن المؤبّد. في 29 سبتمبر/أيلول حكمت المحكمة العسكرية على مدّعى عليه آخر بالإعدام بتهمة قتل ضابط شرطة ثالث.

كانت قدرة المحامين الذين دافعوا عن المشتبهين أمام المحكمة العسكرية مقتصرة للغاية في مقابلة موكليهم ولم يتمكّنوا من تحضير الدفاع الملائم لموكليهم. في العديد من الحالات كانت الإدانات تستند بشكل حصري إلى أدلّة سرية وفّرها الادّعاء العسكري، وشهادات المحققين، واعترافات المدّعى عليهم التي ذكروا أنها منتزعة منهم بالإكراه.

انتهت المحاكم العسكرية الاستثنائية من عملها في 7 أكتوبر/تشرين الأول، بعد أربعة شهور من الموعد الوارد في قرار الملك حمد، الصادر في 29 يونيو/حزيران، بإحالة جميع قضايا المتظاهرين إلى محاكم مدنية.

الاعتداءات على الأطباء والعاملين بالرعاية الصحية

منذ اندلاع التظاهرات المعارضة للحكومة في أواسط فبراير/شباط، وثّقت هيومن رايتس ووتش قيوداً على توفير خدمات الطوارئ في العيادات الطبية الميدانية، وحصار المستشفيات والعيادات من قِبل قوات الأمن، واعتقال وضرب الأفراد الذين لحقت بهم إصابات على صلة

بالاحتجاجات، واعتقال للأطباء وغيرهم من العاملين بالرعاية الصحية وكانوا قد انتقدوا هذه الأعمال.

هاجمت الشرطة خيمة طبية تطوعية في مداهمة 17 فبراير/شباط في دوّار اللؤلؤة، وضربت واعتقلت الممرضين والأطباء وبعض المتظاهرين. ردّاً على هذا الهجوم وعلى مزاعم منع السلطات انتشار سيارات الإسعاف لنقل المصابين من المتظاهرين للمستشفيات، تجمع المتظاهرون أمام مركز الطوارئ في مجمع السلمانية الطبي، بدعم من بعض العاملين بالقطاع الصحي. وعلى مدار أسابيع كانت المنطقة أمام المجمع منطقة تظاهر، إذ تم نصب الخيام وإعداد اللافتات والصور للمتظاهرين المصابين، وكان قيادات المعارضة يلقون الخطب.

استولت قوة دفاع البحرين على مستشفى السلمانية في 16 مارس/آذار وقيدت دخول وخروج الأفراد إلى المجمع ومنه. تعرّض العاملون بالمستشفى والمتظاهرون تحت العلاج من إصابات داخل المستشفى للمضايقات والضرب الذي يرتقي في بعض الأحيان إلى مستوى التعذيب، والاعتقالات. كنا داهمت قوات الأمن منشآت الرعاية الصحية في أماكن أخرى، حيث حقّقوا مع العاملين الطبيين واعتقلوهم.

وفي 29 سبتمبر/أيلول، حكمت محكمة عسكرية استثنائية على 20 طبيباً وعاملاً بالرعاية الصحية بارتكاب جرائم جسيمة، منها اختطاف وتخزين أسلحة في مستشفى السلمانية، وتراوحت أحكام السجن بين 5 إلى 15 عاماً. حرمت المحكمة الأطباء والعاملين بالرعاية الصحية من المحاكمة العادلة، إذ استندت إلى أدلة مشوّهة أو مشكوك في صحّتها، شملت الاعترافات المنتزعة بالإكراه، وأقوال آخرين منقولة، و«أدلّة سرية» قدّمها المحقّقون، وكان المحقّقون في أحيان كثيرة شهداء أساسيين للادعاء. كما منع القضاة الأطباء وغيرهم من العاملين بالمجال الصحي من الشهادة دفاعاً عن أنفسهم. وقت كتابة هذه السطور من المقرّر عقد محكمة مدنية لسماع طعون الأطباء والعاملين بالمجال الطبي في 28 نوفمبر/تشرين الثاني.

تعرّض 28 طبيباً وعاملاً بالمجال الصحي أيضاً لاتهامات جنحية نظرت فيها محكمة مدنية.

الفصل من العمل والجامعات من دون اتباع الإجراءات القانونية

طبقاً لاتحاد النقابات البحرينية فإن وزارات وهيئات رسمية أخرى وشركات خاصة للحكومة نصيب كبير فيها، قامت بفصل أكثر من 2500 موظفاً في النصف الأول من العام. في أغلب الحالات كان السبب المعلن للفصل من العمل هو التغيّب عن العمل أثناء وبعد التظاهرات مباشرة، لكن يبدو أن أوامر الفصل تعسفية ونُفذت في خرق للقانون البحريني.

في 19 أبريل/نيسان، أفادتْ وكالة أنباء البحرين بأن جامعة البحرين فصلت 200 طالباً، وأكاديمياً، وموظّفاً، على صلة بالاحتجاجات والمصادمات في الحرم الجامعي في شهر مارس/آذار. في 25 مايو/أيار، طبقاً لوكالة الأنباء الرسمية، أكّد وزير التعليم ماجد النعيمي أن بعض الطلاب في البحرين والخارج الذين شاركوا في المظاهرات المعارضة للحكومة فقدوا منحهم الدراسية الحكومية. طالبت جامعة البحرين جميع الطلبة بتوقيع تعهد بالولاء للأسرة الحاكمة قبل أن يُسمح لهم بالالتحاق مرّة أخرى بالجامعة، عندما عاودت الجامعة فتح أبوابها في مطلع مايو/أيار، وكذلك في سبتمبر/أيلول.

الفصل السادس:
الحوار الباهت وحيلة الداهية

شكّلت مفردة الحوار داخل المجال السياسي البحريني عنصراً رئيسيّاً لتقاذف المواقف، وتمّ استخدامها كورقة مرابحة تطرحها الحكومة في أوقات الأزمات، على أمل التّخلّص من مجموعة الاستحقاقات المترتّبة عليها، سواء استحقاقات الانفتاح السياسي المحدود، أو تلك الناتجة من تكاثر الضغوط المحلية والخارجية عليها. نتيجة، لذلك لم تثمر أي مباحثات أو مفاوضات سياسية نتائج إيجابية لتقديم حلول واقعية للأزمات التي تعيشها الدولة منذ عقود.

وفي الواقع، فإنّ ما شهدته أروقة الصالات والغرف المغلقة وقاعات الجمعيات السياسية من تفاعلات وزيارات امتدّت لساعات طويلة؛ لم يتعدّ ما يمكن تعريفه بعملية التساوم (Bargain) التي يمكن تعريفها بوصفها عملية اتصال ضمني أو مباشر، تهدف للوصول إلى اتفاق بخصوص تبادل يكتسي قيمة ما، وتتضمّن بنوداً ملموسة وأخرى غير ملموسة. ويتم التقييم بواسطة أحد الطرفين أو كليهما، ولا يُشترط الإفصاح في المساومة، فأحياناً يُربط محتوى الموضوع بالأفعال، أكثر من أن يتمّ إيصاله بواسطة تبادل الكلام. لكنها لم ترقى لأن تكون عملية تفاوض، أو حوار، بل كانت – من جهة الحكومة – عملية استشكاف، تتحصّن من خلالها استعداداً لواقع غير مرئي، أشار إليه ملك البلاد في زيارة لمقرّ قوّة دفاع البحرين في 24 فبراير 2011 حيث قال «بعد الانتهاء من هذه الأحداث سينال كلٌّ حقّه وما يستحقّه». ويأتي ذلك بعد مرور أقل من أسبوع على تولّي ولي عهده زمام مباردة الحوار الوطني. وربما فهمت بعض الأطراف مغزى هذه الزيارة، إلا أنه لا أحد استعدّ لما كان يخبّؤه الملك، وكيف يتصل بولي عهده، وما إذا كان قيامه بجولة خليجية بعد تسلمه مرئيات الجمعيات السياسية في 2 مارس وإعلانه عن مشروع المارشال الخليجي؛ هو تغطية ومباحثة لاحتياطيّات القوة، أو المخزن المهجور، أي درع الجزيرة العربية.

بالنظر إلى أداء النظام إزاء الأزمة التي واجهها في 14 فبراير؛ يمكن رسم ثلاث استراتيجيات وضعتها الحكومة لمواجهة الثورة، الأولى تمّ تنفيذها قبل 14 فبراير، وتمثّلت في تكثير الدعم المالي، وتقديم منح مالية كوسيلة احتواء مسبقة، والثانية كانت في استخدام العنف المفرط للقوة والمواجهة الأمنية، وتفعيل الحلّ الأمني لأي تحركات ميدانية في 14 فبراير. والثالثة هي ورقة الحوار وفتح باب التفاوض الشكلي مع قوى المعارضة.

عملت هذه الاستراتيجيات بصورةٍ متزامنة، ما قادها إلى الفشل في حصد نتائج سياسية أو ميدانية، لكنها بالرغم من ذلك استطاعت عبر استراتيجية الحوار والتفاوض أن تحصل على نوع من الغطاء السياسي لمجمل السياسات الأمنية التي كانت تحدث على أرض الواقع. وقد يبدو ذلك غريباً، إلا أن تعقيد الوضع في البحرين، وتداخل العديد من المصالح الإقليمية في الأوضاع المحلية؛ ساهم بدرجةٍ كبيرة في أن تلوذ الأطراف الضاغطة أو المتحالفة مع النظام لأن تأخذ على قوى المعارضة رفضها لصيغ الحوار المطروحة من قبل النظام.

لقد ظُلمت الثورة في البحرين مرتين على الأقل، المرّة الأولى عندما صُنّفت على أنها ثورة طائفية، والثانية عندما حملت أوزار عنف النظام وقمعه، وتصديق الخارج أنّ هناك حواراً تمّ رفضه أو التلكّؤ في دخوله.

سنحاول في هذا الفصل، توثيق وتحليل استراتيجية الحوار، كما فعلنا مع استراتيجية العنف والقهر، بافتراض أن المشاهد الثلاثة التي تمّ استعراضها في الفصول السابقة تقع في مجال أوسع، هو مجال الاستراتيجيات الكلية والضوابط التي تحكم مخرجات المشاهد الجزئية. من خلال ذلك، سيتضح مدى الدور الوظيفي الذي تلعبه مفردة الحوار، وما تُشكّله من استراتيجية خاصة توفّر البقاء، والديمومة، والمحافظة على أكبر قدرٍ ممكن من القوة والنّفوذ.

يركّز هذا الفصل على تتبّع المراحل الثلاث لدعوات الحوار، والمباحثات التي دارت بين النظام والمعارضة وفق تسلسل تاريخي يبدأ من مرحلة ما قبل الأزمة، مروراً بفترة ذروة الأزمة،

ونهايةً بطرق تلمّس المخارج، أو ما يمكن أن نسمّيه بمرحلة المساومة.

وفي الجزء الثاني من هذا الفصل، سنتعرّض لتحليل تلك المباحثات على ضوء أدبيات التفاوض السائدة، من أجل الوصول في ختام هذا الفصل إلى تحديد وتتبّع مواقف الأطراف غير المباشرة، ودروها في الأزمة عموماً، وفي مسألة الحوار على وجه الخصوص.

المرحلة الأولى:
إدارة الأزمة

بالنظر إلى الاستخدام المكثّف والمتعدّد للحوار من قبل النظام؛ يمكن استخلاص أربع وظائف رئيسية كانت استراتيجية الحوار تؤدّيها في مرحلة ما قبل الأزمة وفي أثناء الأزمة، وهي التوحّش، المرواغة، التحصّن، والمساواة.

جميع هذه الوظائف من شأنها أن تطيل بقاء النظام وتمدُّه بالحياة، بما يؤكد أن الحوار بالنسبة للحكومة هو استراتيجية بقاء، وليس استراتيجية وضع حلول. من جهة ثانية، كانت استراتيجية الحوار والتفاوض محكومة بعوامل خارجية أملت على النظام استخدامها، إلى جانب استخدامه للعنف والقوّة المفرطة. وهي عوامل شهدت تبايناً مع تباين مراحل الثورة، فقبل التدخّل السعودي كان النظام يهتم كثيراً للضغط الخارجي ممثلاً في الولايات المتحدة الأميركية ومنظّمات حقوق الإنسان الدولية، ولكن بعد 14 مارس تماهى النظام مع الموقف السعودي المنفلت من تلك الضغوط، وأصبح يتعامل على شاكلة التعامل السعودي مع العوامل الخارجية، إلا أنه لم يستطع العبور كما تعبر السعودية عادةً، وذلك نظراً لاختلاف ميزان القوة، وطبيعة النظام السياسي في كلا البلدين، وهو ما حتّم إعادة النظام للحوار إلى مربّعه الأول – ولكن بطريقةٍ مختلفة – بعد الإعلان عن الحوار الوطني، وتشكيل لجنة التحقيق المستقلّة برئاسة شريف بسيوني.

نموذج ديناميكية الأزمة ومراحل الحوار

أولاً: وظيفة التوحّش لقاءات الصافرية (8– 13 فبراير)

بتاريخ 13 فبراير، عقد الملك لقاءً مع الكتل النيابية، حضرته بعض شخصيات العائلة المالكة، وبعض الشّخصيات الموالية. وقبله بأيام، عقد الملك لقاءً خاصاً مع بعض أعيان ووجهاء الطائفة الشيعية في البحرين. مخرجات كِلا اللقاءين لم تكن على مستوى التوقعات، وخصوصاً أن دعوات يوم الغضب كانت قد استكملت تعبئتها، وبات مؤكّداً أن يوم الغضب قادم لا محالة.

في لقاء الأعيان، خرج الحاضرون بتلقّي رسالة شفوية قوامها أنّ أيّ تحركٍ سياسي احتجاجي لن تسمح به الحكومة، وأن قبضة 14 أغسطس لا تزال قادرة على معاودة نفسها، وحمّل الملكُ الأعيانَ الحاضرين رسالةً للقيادات والفعاليات السياسية محتواها التّهديد والوعيد.

أما اللّقاء الثّاني الذي جمع فيه الملكُ الكتل النيابية، وبعض الشخصيات السياسية والعائلية الأخرى؛ فلم يختلف عن سابقه كثيراً، فاللقاء كان عبارة عن أحاديث عائمة، وتطلّعات يغلبها التأجيل لاستحقاقات الديمقراطية.

قبل يوم واحد من انطلاق يوم الغضب التقى الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان مع ملك البلاد بحضور النائب عبد الجليل خليل وطرح الأمين العام مشاكل البحرين السياسية موضحاً أن الوضع لا يحتمل وقد يأخذ أبعاداً معقدّة وتحدّث بخصوص مشكلة رئاسة الوزراء طارحاً فكرة تداول السلطة على الطريقة الأردنية أو المغربية إلا أن ردّ الملك كان متشنّجاً وقال إن ولي العهد يتابع مثل هذه المواضيع وقال إن توزيع الألف دينار لا تأتي من دافع الخوف كما إنه لن يسمح بخروج أي مظاهرات وأن لديه أربعين خبيراً أمنياً وسياسياً قادرون على وأد أي تحرك. وعرض الملك في إثناء اللقاء أن تقبل جمعية الوفاق بستة مقاعد في الحكومة تحت رئاسة خليفة بن سلمان رئيس الوزراء الحالي منذ 1975 إلا أن الأمين العام رفض المطلب مصرّاً على أن تعاد تشكلية الحكومة برئاسة ولي العهد كحلّ وسط ومن ثم يكمن إجراء الحوار الوطني الشامل [142].

الواضح أن الملك، وحتى اللحظات الأخيرة ليوم الغضب، كان يريد أن يوضّح أنه الطّرف الأقوى في المعادلات، وأنه قادر على تمرير سياساته من دون عناء. وفي الواقع، فقد كان هذا الخيار ضعيفاً وهزيلاً في هذه الناحية، لكونه اختار الأطراف غير المعنية مباشرةً بيوم الغضب الذي كانت الفعاليات الشبابية تحضّر له بشكل فريد، لكنه مفاجئ أيضاً. في المقابل، كان الملك

يقوم بأفعالٍ أقرب ما تكون إلى الاستفزاز، أبرزها إرساله رسالة لحسني مبارك قبل عزله ووقوفه معه، في إشارةٍ واضحة لتناغم موقفه مع الموقف السعودي. وحتى السياسة المالية التي قام بها في 12 فبراير ودفعه ما يقارب 2500 دولار لكل عائلة بحرينيّة، وتسريعه لصرف معونة الغلاء المتعطّلة منذ شهور، لم تكن تلامس قعر الأزمة ومطالب يوم الغضب، حيث كانت المطالب المرفوعة مطالب سياسية وليست اقتصادية، وهو ما فُهِمَ منه الاستخفاف بمطالب يوم الغضب، والتّعامل مع المطالب على أنها مطالب مراوغة يدفعها المال السياسي.

في هذه الفترة، كان النظام يستشعر الخطر، في ظلّ انشغال الجميع بمتابعة أحداث دولهم وتتاليات الربيع العربي. فالنظام كان يفتقد الرؤية في التعامل مع مستقبل الأحداث، ولذلك فإن ردّات فعله كانت بدائية، ونابعة من طبيعته السلطوية، وهو ما تؤكّده العديد من الدراسات البحثيّة المختصّة بالانفتاح السياسي، حيث يمكن للنخبة السياسية أن تستخدم الحوار والتفاوض ليس من أجل تمرير إصلاحات حقيقيّة، بقدر ما تؤمّل من ذلك كسب الوقت، وتثبيت شرعيتها أمام التحديات السياسية والاجتماعية[143].

ثانياً: المراوغة: ولي العهد ورسائل المراوغة(15– 18) فبراير

تصاعدت الأحداث في يوم الغضب 14 فبراير بصورةٍ فاقت كلّ التوقعات، وخاصةً في بعدها الجماهيري. ومع تساقط الشّهداء في بدايات الثّورة؛ أصبح النظام في ورطةٍ غير مسبوقة. كان أمام واقعٍ جديد لم يخبره من قبل. ولم يستمر الوضع كثيراً، إذ استطاعت الجماهير أن تصل إلى دوّار اللؤلؤة، وتنصب الخيام فيه في وقتٍ مبكّر جدّاً، وبحركةٍ غير متوقّعة، حيث تدفّقت الجماهير من مقبرة جدحفص وزحفت ناحية الدوّار.

تعكس عملية الوصول إلى الدوّار مقدار تأثير المشهد الكلي في المشاهد الجزئية، وأن ما يجري في الخفاء أشد تأثيراً من الممارسات العلنية. ففي يوم 15 فبراير أصدرت الخارجية الأميركية بياناً أدانت فيه استخدام القوّة ضدّ المتظاهرين، وأبدت قلقلها من تزايد حدّة المواجهات في الشوراع. وخصّصت صحيفة التايمز البريطانية صفحة كاملة لأحداث البحرين، كما نشرت صحيفة النيويورك تاميز الأميركية تقريراً مفصّلاً عن أحداث يوم الغضب 14 فبراير.

مساء يوم وصول الجماهير 15 فبراير للدوّار وعشية دفن الشهيد الثاني؛ أذاع تلفزيون البحرين كلمةً لملك البلاد يتأسّفُ فيها على قتل شابين، كما عبّر، والإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق مستقلّة بخصوص العنف المستخدم ضدّ المتظاهرين. اعتُبر ذلك نهاية لدور الملك، وبداية لتنازلات سيُقدم عليها النظام، وربما تصل إلى مراحل متقدّمة، على غرار ما حدث في كلمات زين العابدين وحسني مبارك.

في 16 فبراير، عقد وزير العدل مؤتمراً صحفيّاً أكّد فيه تمسّك الحكومة بسيادة القانون، وضرورة الحوار، وأن المكان المناسب لعقد الحوار هو المجلس الوطني، وليس الشارع. وفي مؤتمر عقدته الجمعيات السبع في 16 فبراير، قال أمين عام جمعية الوفاق أن كتلة الوفاق علّقت عملها في البرلمان، وأن الجمعيات ستدعم المعتصمين بمسيرة شعبية عصر يوم السبت من مجمع جيان إلى دوّار اللؤلؤة.

في هذه الأثناء، برز ولي العهد البحريني سلمان بن حمد وجهاً جديداً على الأزمة، وعقد لقاءً موسّعاً مع أمين عام جمعية الوفاق الوطني الشيخ علي سلمان، وأكّد الأخيرُ في اللقاء ثلاث نقاط رئيسية، هي:

- بقاء المعتصمين في الدوّار وحمايتهم.
- التحفّظ على دستور 2002 وضرورة إجراء تعديلات جوهرية عليه.
- اقتراح تشكيل الحكومة وفق طريقة أكثر ديمقراطية.

ويشير خليل مرزوق إلى هذا الحوار بأنه حدث في تاريخ 16 فبراير عبر وسطاء بين ولي العهد وطرف من الوفاق لترتيب لقاء مع ولي العهد وشيخ علي سلمان وأن ولي العهد موافق على ثلاثة أمور تتعلّق بالحلّ السياسي، وقد ذهب شيخ علي سلمان وخليل المرزوق لولي العهد الذي اختصر اللقاء(ما بين السابعة والثامنة مساءً) بأنه يعد خيراً وترجّي الجماعة أن يخرجوا من الدوّار لأنه غير آمن وهو ما فهمته جمعية الوفاق على أن حلّاً عسكرياً يلوح في الأفق.

إلى جانب ذلك، طُرحت قضايا أخرى، أبرزها التحقيق في مقتل الشهيدين، ووقف التّحريض الإعلامي من قبل تلفزيون البحرين. أما ولي العهد، فلم يوضّح موقفه من دعوات أمين عام الوفاق، وأبدى رغبته في نقل المعتصمين إلى مكان آخر، لأنه غير آمن لهم، ومن شأنه أن يثير اضطرابات أوسع [144].

ويمكن تفسير دخول ولي العهد مباشرةً على خط الأزمة بمجموعة من الدوافع أبرزها:

1. الضغط الأميركي الذي عبّرت عنه الخارجية الأميركية، وتصريحات أمين عام الأمم المتحدة بانكي مون حول تداعيات أعمال العنف الرسمي ضدّ المحتجين السّلميين.

2. مفاجأة الحكومة بحجم يوم الغضب، وعدم قدرتها على السيطرة، ولا سيّما بعد وصول المحتجّين إلى منطقة الدوّار وإعلان الاعتصام الدائم فيها.

3. تصريحات ولي العهد قبل 14 فبراير من تركيا حول ضرورة فتح قنوات الحوار مع القوى الشبابية الجديدة، والتي قادت تحركات سياسية منظّمة أطاحت بنظامين عربيين هما تونس ومصر.

4. رغبة ولي العهد في تقلّد دور سياسي، إلى جانب الدّور الاقتصادي الذي أوكل إليه منذ 2008.

أخيراً، فإن ولي العهد يمثّل الشّخصية المدعوما أميركيّاً، مقابل الأطراف الأخرى غير المقبولة لدى الطرف الأميركي. وكان نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن قد أجرى مكاملة هاتفية في الأول من فبراير مع ملك البحرين تناولا فيها الأوضاع المرتقبة، وكيفية مواجهة يوم الغضب في 14 فبراير.

ويمكن تحليل موقف ولي العهد التفاوضي خلال جولة المباحثات التي قادها مع أمين عام جمعية الوفاق على أنه انتهاج لاستراتيجية الدّحر (الغزو المنظّم)، حيث تبدأ العملية باختراق حاجز الصمت، أو ندرة المعلومات، بتجميع كافة البيانات والمعلومات الممكنة من خلال التفاوض التمهيدي مع هذا الطرف، ثم معرفة أهم المجالات التي يمتلك فيها ميزات تنافسية خطيرة، تهدّد منتجاتها والتفاوض معه. وكما يبدو، فإنّ معلومات ولي العهد الأوليّة اعتمدت على تقارير استخبارتية تفيد أن جمعية الوفاق هي منْ تقف خلف دعوات يوم الغضب، وأنها قادرة على السيطرة على الأوضاع وتمرير التسويات السياسية الممكنة.

لذلك، فإن مثل هذه الجولة تعدّ بمثابة مراوغة، تمهيداً لقرار آخر كان الملك قد اتخذه مع قوة دفاع البحرين وقوّات الحرس الوطني، حيث انتهت جولة الجوار الثانية بقيام الجيش وقوّات الحرس الوطني باقتحام دوّار اللؤلؤة فجر يوم الخميس 17 فبراير، وإعلان فرض الأحكام العرفية في حدود المنطقة، وسيطرة قوات الجيش لأول مرة في تاريخ البحرين السياسي على الوضع الأمني [145].

ما من شك أن أحداث يوم الخميس الدامي قد وضعت الجمعيات السياسية في وضعٍ حرج، وغير متوقّع، إلا أنّ سرعة امتصاص الصّدمة كان سريعاً عبر إعلان كتلة الوفاق انسحابها نهائيّاً من مجلس النواب.

بعد هذا الهجوم المباغت، كان ولي العهد بصدد ترتيب لقاء آخر مع أمين عام جمعية الوفاق للبحث في صيغة الحوار الوطني، إلا أن شيخ علي سلمان كان قد أجّل الموافقة على ذلك اللقاء لما بعد التشاور مع حلفائه في الجمعيات السياسية المعارضة، حيث كان قادة الجمعيات السياسية يجتمعون في بيت أمين عام جمعية وعد إبراهيم شريف، وتمّ اتخاذ قرار أن يكون اللقاء ثنائيّاً يحضره كلٌّ من الشيخ علي سلمان وإبراهيم شريف، وقد وافقت كلّ الجمعيات السياسية على هذا الاقتراح، ما عدا جمعية أمل التي حضر ممثلها متأخّراً، كما تمّ الاتفاق على إلغاء المسيرة التي كان من المقرّر أن تخرج يوم السبت 19 فبراير. ففي تاريخ 18 فبراير في اجتمع رؤساء الجمعيات السياسية المعارضة في بيت إبراهيم شريف من المغرب حتى الساعة الثالثة صباحاً وكان ولي العهد قد طلب لقاءً مع شيخ علي لتصوير حلقة الحوار (حيث كان المطلوب هو التصوير مع ولي العهد لإظهار الموافقة على الحوار) واتفقت أمين العام الوفاق على أن يذهب خليل المرزوق بدلاً منه وبالفعل ذهب واجتمع مع ولي العهد وعرض المرزوق أن يقوم ولي العهد بافتتاح الدوّار ودعوة الناس له وخصوصاً أن الدوّار سوف يفتح مقابل انسحاب الجيش إلا أن ولي العهد رفض العرض.

استمرت لقاءات خليل المرزوق مع ولي العهد لثلاث مرّات كما اجتمع الشيخ علي سلمان مع ولي العهد مرتين وطرحت قضية دستور 73 ودستور 2000 وغيرها والتشديد على الوضوح في جدولة الحوار وأرضيته والثقة في حين أن ولي العهد كان يطرح مسألة السنّة والوضع الخليجي

وطرح الأمور على الطاولة وأنه يصبح حكماً بين الجمعيات ورد عليه المرزوق بأن المشكلة بين المعارضة والحكم وأن تغيير المعادلة الطائفية غير وراد [146].

ويشير تقرير لجنة تقصّي الحقائق إلى أن ممثل ولي العهد، زايد الزياني، اتّصل بأمين عام جمعية الوفاق صباح 18 فبراير من أجل تهدئة الأمور، وبحث إمكانية تأجيل أو إلغاء المسيرة المقرّرة يوم السبت 19 فبراير، ويقول التقرير بأن أمين عام الوفاق طرح مجموعة من النقاط، منها:

1. عقد لقاء بين ولي العهد والجمعيات السياسية المعارضة.
2. إعادة صياغة دستور 2002.
3. وضع خارطة طريق لحلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية.
4. مناقشة وسائل الانتقال السلمي للسلطة وانتخاب الحكومة في مدّة أقصاها 16 سنة [147].

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المطالب جاءت بعد مرور 24 ساعة على عملية إخلاء الدوّار، وفي جوٍّ فُرضت فيه الأحكام العرفية وسيطرة الجيش، إلا أن خروج المتظاهرين من مقبرة جدحفص بعد الانتهاء من مراسيم كسار فاتحة الشهيد المشميع واشتباكهم مع قوّات الجيش؛ أربك كلّ تلك الحسابات.

إلا أن تصاعد الأوضاع في 18 فبراير، وقيام قوّات الجيش بإطلاق النار على متظاهرين سلميين من فوق المدرّعات الأميركية؛ أوعز للإدارة الأميركية بالتدخّل السريع. فقد رأى الأميركيون المشاهد المروعة التي نقلتها شاشات التلفزة العالمية، وهي تعرض مواطنين عزّلاً يستقبلون رصاص الجيش – المدعوم أميركياً بالكامل – بصدورهم العارية. الإحراج كان شديداً، لذلك بادر الأميركي – الذي خسر حليفه المصري حسني مبارك منذ أيام فقط (11 فبراير 2011–) للاتصال بحليفه الملك البحريني، وجاء في الخبر الذي تناقلته وكالات الأنباء «أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أدان في اتصال هاتفي أجراه الجمعة مع ملك البحرين، استخدام قوات الأمن البحرينية العنف ضدّ المتظاهرين ما أسفر عن سقوط أربعة قتلى وعشرات الجرحى». كما أعلن البيت الأبيض في بيانه «أن الرئيس أوباما أجرى مكالمة مع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة هذا المساء (الجمعة 18 فبراير) لبحث الوضع الراهن في البحرين». وتابع البيان أن أوباما «كرّر أنه يدين العنف الذي

استخدم ضدّ متظاهرين مسالمين وحضّ حكومة البحرين على ضبط النفس ومحاسبة المسؤولين عن العنف». وأضاف «قال الرئيس إن الولايات المتحدة، بصفتها شريكة للبحرين منذ زمن طويل، تعتقد أن استقرار البحرين يتوقف على احترام حقوق شعب البحرين وعلى (اعتماد) عملية اصلاحات مهمة تلبّي تطلعات البحرينيين.

الاتصال الأميركي، وتصاعد الموقف ميدانيّاً، كان أقوى حضوراً وأشدّ تأثيراً في مجريات الجولة الثانية من الحوار، إذ بادر ولي العهد للذهاب إلى تلفزيون البحرين في حدود الساعة الثامنة مساءً 18 فبراير، والدخول على برنامج يذاع على الهواء مباشرة تقدّمه الكاتبة سوسن الشاعر تستضيف فيه إبراهيم بشمي. وبشكل عفوي، طرح ولي العهد مبادرة سياسية تقوم على سحب قوّات الجيش مباشرة من منطقة الدوّار، والدعوة إلى عقد حوارٍ وطني شامل.

بذلك انتهت جولة المراوغة، ولم يعد بالإمكان الاستمرار فيها بالشكل الذي خُطّط له بغرض فرض الأمر الواقع، والحديث من خلال استعراض القوة العسكرية. لقد أعطت هذه الجولة مجموعة من المعطيات التي سوف يكون من العسير تجاوزها في المراحل المقبلة، فمن جهة النظام؛ كشفت هذه الجولة عن تمسّك النظام بالحلّ الأمني ومراوغته الدائمة، أما من جهة المعارضة فقد تأكّد لها أهمية التنسيق والتلاصق في مطالبها، وأنها أمام معضلة مزودجة، طرفها الأول رؤيتها السياسية الخاصة بالانتقال الديمقراطي السلمي، والمعبّر عنه بالإصلاحات السياسية الواسعة، وطرفها الثاني تصاعد الحالة المطلبية وتماسكها الجماهيري بالصورة التي ظهرت يوم عصر 18 فبراير، وأن المطالب السياسية في تصاعد مستمرّ، مقابل تعنّت النظام وتمسّكه بالحلّ العسكري. ابتدأت نهاية هذه الجولة بظهور ولي العهد في تلفزيون البحرين، مقدّماً بعض التنازلات، وهي كالآتي:

- تقديمه التعازي لأسر ما أسماهم بالضحايا (وليس الشهداء)
- الدعوة لضبط النفس من قبل الجيش والمتظاهرين.
- أهمية إعادة بناء الثقة وتجنّب الانزلاق في الفوضى.
- نقده لعملية الإصلاح ووصفه إياها بأنها كانت بطيئة جداً.
- الدعوة للحوار المتكافئ بشكل عاجل وفوري.

وبعد انتهاء ولي العهد من المقابلة العفوية، أصدر الملك مرسوما كلّف فيه ولي العهد بإجراء حوار مع جميع الأطراف، ومنحه كافّة الصلاحيات لتحقيق مهمته ومبادرته.

في الساعات اللاحقة على إجراء المقابلة، قام ممثّل ولي العهد زايد الزياني بمعاودة الاتصال بالأمين العام لجمعية الوفاق لمعرفة الموافقة على عقد اللقاء الثنائي المقترح صباحاً، وقد قدّم الزياني عرضاً متقدّماً, بحيث يعقد اللقاء الآن ويُصلّي ولي العهد مع الشيخ علي سلمان صلاة الفجر في الدوّار، إلا أن ردّ ممثل الوفاق كان متمحوراً حول ضرورة السماح بعودة المعتصمين إلى الدوّار، مقابل الموافقة على عقد الحوار.

مع ذلك، فإن أبرز نتائج هذه الجولة هي قدرة المعارضة على تأمين العودة للاعتصام في الدوّار، مقابل موافقة الجمعيات السياسية على الدخول في حوار مع ولي العهد، إذ يشير تقرير لجنة تقصّي الحقائق أن اجتماعاً عُقد بين أحد ممثلي الوفاق وولي العهد في الساعة الثالثة صباحاً، نتج منه ترتيب ولي العهد انسحاب القوات المسلحة من الدوّار وتمكين المتظاهرين من العودة للاعتصام، بالرغم من معارضة مستشاري ولي العهد، وبحسب رؤية المعارضة فقد وافق أمين عام جمعية الوفاق على عقد لقاء ملتفز مع ولي العهد بعد موافقة الجمعيات الست على ذلك، والكشف عن مدى الصلاحيات التي يمكن لولي العهد أن يمارسها أثناء الحوار وما بعده. وقد رفضت الجمعيات لقاء ولي العهد مع الشيخ علي سلمان منفرداً، وطلبت أن يكون اللقاء بين ولي العهد من جهة وعلي سلمان وإبراهيم شريف من جهة أخرى، كما توصّلت الجمعيات إلى أن يقوم إبراهيم شريف بصياغة مرئيات خاصة للجمعيات السياسية [148]. وبالرغم من موافقة الجمعيات على إلغاء المسيرة المقرّرة يوم السبت 19 فبراير، إلا أن المتظاهرين توجّهوا ناحية الدوّار متحدّين بيان الجيش والأحكام العرفية، وفور وصول المتظاهرين قرب الدوّار أصدرت قيادة الجيش بياناً قالت فيه إنها أنهت مهمتها بنجاح وانسحبت من المنطقة.

تبعاً لكلّ ما جرى، فمن المفهوم أن تكون الجولة المقبلة قائمة على تقنيات التحصّن والممانعة، والتي ربما تفرض على بعض الأطراف تقديم تنازلات مقابل السماح للطرف الآخر برفع سقفه وإظهار قوته، وهي معادلة لم تظهر نتائجها إلا بعد الانتهاء من جولة التحصّن، والدخول في أتون التصادم العسكري.

ثالثا: التحصّن (19 فبراير – 14 مارس)

تعتبر هذه الجولة من أطول الجولات، وأكثرها تعقيداً، إذ تنوّعت فيها التقنيات والآليات المفضية لتحصين مواقع القوّة عند كلّ الأطراف المعنية بالأزمة. من جهة أخرى، تكشف حيثيات هذه الجولة مدى تأثير الدور الخارجي في مجريات الأحداث، وكونها المؤثّر الأبرز من ناحية اللعب في موازين القوة الداخليّة، وهو ما يجعل من مباحثات الحوار، أو ما تسميه قوى المعارضة بالتواصل؛ ساحةً من ساحات الاشتباك السياسي المدفوع باحتقان أمني جاهز للانقضاض في لحظته الرابحة.

ويمكن تقسيم هذه الجولة إلى مرحلتين: الأولى تبدأ من 19 فبراير وتنتهي في 25 فبراير يوم الإعلان عن التعديل الوزراي، والثانية تبدأ من 26 فبراير حتى دخول قوّات درع الجزيرة العربية والقوّات السعودية، وفرض الحلّ الأمني والعسكري.

المرحلة الأولى:

في بداية الجولة، عمد ولي العهد إلى تنويع الفاعلين ومحاولة تشتيت القضية، باعتبار ذلك استراتيجات تفاوضية، إذ اجتمع ولي العهد بشخصيات اقتصادية وسياسية من الطائفة السنّية فقط، وبحث معهم موضوع الحوار المقبل، وكانت وجهة نظرهم أن ولي العهد قدّم تنازلات أكبر من المتوقّع، وأن عليه أن يُظهر تشدّداً أشد مع المعارضة. وفي الوقت نفسه، كثّف ولي العهد تصريحاته الداعية إلى الحوار، أو ما أطلق عليهم بالحكماء والعقلاء والتزام سياسة الهدوء والابتعاد عن المواجهات والصدامات، وأن الحوار المقبل يجب أن يضمّ شرائح المجمتع كافة، بمن فيهم الجمعيات والتكتّلات السنّية، وأن الحوار يتطلّب بناء الثقة بين المكونات الاجتماعية والسياسية. وعبر هذا التصريح؛ كان واضحاً أن التفاوض لن يكون مع المعارضة أو المعتصمين فقط، وأن قضايا المعارضة هي جزء من كل قضايا المجمتع.

نتيجة لهذه الاستراتيجيّة؛ تحصّن ولي العهد بمكونات جديدة، وأدخلها على مسار التواصل والحوار، وبعد اللقاء الذي عُقد مع الشخصيات السنّية؛ تمّ الإعلان عن تشكيل تجمع الفاتح [149]، وتكثيف الدعوة إلى حضور تجمّعه الأول في 21 فبراير لطرح مطالب أهل السنّة، مقابل مطالب

المعارضة. وعبر هذه الاستراتيجية، تمّ إظهار أنّ هناك معارضة سنّية، وتأكّد ذلك مع انسحاب جمعية الوسط الإسلامي التي يتزعّمها الحويحي، وانضمامها إلى تجمّع الفاتح. أما جمعية الوفاق، فقد أصدرت بياناً أكّدت فيه عدة مطالب، من بينها إقامة المملكة الدستورية، وانتخاب الحكومة، ومساءلة المتورّطين في جريمة يوم الخميس الدامي، وتلاه بيان من قِبل الجمعيات السياسية الست تعلن فيه عن تضامنها مع ثورة 14 فبراير والتزامها بالتشاور مع الأطراف السياسية الأخرى، وتطالب بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين.

في المسار الميداني، اتجهت قوى المعارضة لممارسة «استعراض قوة» عبر دعوتها لمسيرة الشهداء في 22 فبراير وكانت من أكبر المسيرات السلمية، وطرحت الجمعيات السياسية مطالب جديدة في البيان الختامي، أبرزها استقالة الحكومة، وإعادة صياغة الدستور، وملاحقة المتورّطين في قتل المتظاهرين.

خلال اليوم نفسه، وصل البحرين وفداً كويتياً ضمّ تجّاراً وشخصيات دينية شيعية، والتقى ولي العهد وقيادات الجمعيات السياسية والشيخ عيسى قاسم، وكانت مهمة الوفد هي محاولة كسر الجليد بين المعارضة والحكومة والتوسّط لدى الجمعيات السياسية لخفض سقف مطالبها، والدخول في حوار مباشر مع ولي العهد. وكمبادرة تعطي الوفد قوة، أوصى ولي العهد بالإفراج عن المعتقلين، بمن فيهم المتّهمين في قضية قلب النظام في أغسطس 2010 وفي المساء تمّ الإعلان عن الإفراج عن 308 من المعتقلين، والإبقاء على بعض المحكومين في قضايا جنائية/ سياسية. وقد لعبت هذه القضية دوراً مبهماً، يشير إلى مدى التداخل، وتبادل الأدوار، وتغطية المواقف التفاوضية. ففي المقابل، دعا عبد اللطيف المحمود في خطاب تجمع الفاتح الأول 21 فبراير لإطلاق المعتقلين، وتحدّث الوفد الكويتي عن القضية نفسها، في حين أصدر الملك الأمر الملكي بالإفراج عنهم تحت مسمّى مكرمة ملكية. وهو ما أعطى شعوراً بأن كل الأطراف قد حقّقت نجاحاً وتقدّماً، في حين أن أمر الإفراج لم يشمل كلّ المعتقلين، بل أبقى على مجموعة منهم (11 شخصاً) كما لم يشمل الأمر الملكي إسقاط المتابعات القانونية بصورة نهائية.

لقد طرحت المعارضة خلال هذه الفترة مطالبها بشكل تدرجي، ابتداءً من إقامة مملكة دستورية وإصلاحيات دستورية واسعة في بداية الأمر، إلى وضوح في الرؤية ناتج من الإحساس

بضخامة الالتفاف الجماهيري حول الثورة، وصعوبة تجاوز مدركات الحراك، ممثّلاً في شعارات إسقاط النظام، وأيضاً نتيجةً لدخول أغلب الفئات المجتمعية على خط الاحتجاجات، بدايةً من الجسم الطبي والطلابي والفئات الاجتماعية النوعية كالرياضيين والإعلاميين وبعض رجال الشرطة وغيرهم. فبعد أن كانت تتفاوض حول الإفراج عن المعتقلين ووقف حملات التشهير الإعلامي في تلفزيون البحرين وضمان حقّ المعتصمين؛ أخذت تتبلور رؤيتها في ثلاثة مطالب رئيسية:

- إعادة صياغة دستور البلاد.
- إسقاط الحكومة كخطوة أولية لبداية أي حوار.
- معاقبة المتورّطين في قتل المتظاهرين.

ويبدو أن مطلب إسقاط الحكومة كان يتّجه لمسايرة إمكانية عزل خليفة بن سلمان، وتولّي ولي العهد رئاسة الحكومة[150]. في المقابل، حصلت المعارضة على تنازلات أو مبادرات لم تكن تعتبرها جوهرية، وهي إطلاق سراح المعتقلين، والسماح بممارسة حقّ التظاهر والاعتصام، وأخيراً التغيير الوزاري الذي عدّل من نسبة الشيعة في الحكومة. الجمعيات السياسية بالرغم من تثمينها لتلك المبادرات التي نتجت من التواصل بين ممثّلي ولي العهد والجمعيات السياسية، إلا أن الشيخ علي سلمان اعتبر طلاق سراح المسجونين وإعلان الحداد العام ليوم الجمعة مبادرات إيجابية، لكن لا علاقة لها بمضمون الحوار الوطني، «ويجب ألّا نخرج عن مضمون الحوار المأمول... نريد أن نسمع أن هناك تفهّماً لموضوع الحكومة المنتخبة، وأنه سيكون أحد موضوعات الحوار». وأضاف أن «القوى السياسية المعارضة توافقتْ على رؤية وستعمل على حشد أكبر حجم من التأييد لها من قوى المجتمع المدني»، وردّاً على سؤال أن «المعارضة لا تتحدّث عن مهل زمنية»، قال الشيخ علي سلمان «إن الحكومة الحالية يجب أن لا تكون موجودة لأنها حكومة أخفقت في تحقيق الأهداف التنموية المنتظرة منها على مدى سنوات إضافة إلى مسؤوليتها الواضحة عن مجزرة الخميس»[151].

من جهة أخرى، كانت الجمعيات السياسية ترفض مسألة توسيع طاولة الحوار، وحشر كافة الأطراف عليها، معتبرةً أن الحوار الجاد هو ما بين الحكومة (النظام) والمعارضة، وأن الطرف الجديد على الساحة يمكن أن يشكل رافداً ثانوياً يتمّ التواصل معه من دون أن يمثّل طرفاً في

الحوار، لأن الصراع في البحرين ليس صراعاً بين طوائف، بل صراعاً سياسيّاً بين سلطة تستأثر بالثروة وشعب يطمح إلى حياة كريمة، وأن يكون شريكاً في صنع القرار[152]. ولأن المعارضة تمثّل المكوّن السنّي في تكوينها السياسي المتحالف من جهة، ومن جهة أخرى فإن قبول تشكيل طاولة الحوار على أساس طائفي يعني إعاقة تشكيل الهوية الوطنية واللّجوء إلى لمحاصصة الطائفية، فضلاً عن أن مطالب تجمّع الوحدة الوطنية لا تخرج عن رؤية النظام.

وردّاً على تصعيد المعارضة في سقفها التفاوضي؛ بلور النظام استراتيجياته التفاوضية بشكل مكثّف، مع انتظار رجوع مستشار وزيرة الخارجية فلتمان للعب دور أكثر حيوية، كما سعت لممارسة ضغط مزدوج على الجمعيات السياسية. فظلّت الحكومة تصرّ على تصوّر نفسها فوق الخلافات السياسية، وأنها تريد طاولة حوار تضم «كافة الأطياف» وتطرح عليها القضايا كلها، وأن البلاد «بالفعل ملكية دستورية»، وهو النظام الذي تطالب به المعارضة. وقال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أنه يمكن طرح كل القضايا على طاولة الحوار الوطني الذي يهدف لإنهاء المواجهة بين الحكومة والمحتجّين الذين يطالبون بحكومة منتخبة. وردّاً على سؤال بشأن مدى استعداد البحرين لإجراء تغيير في مجلس الوزراء استجابة لمطالب المحتجين قال الوزير في مقابلة إن «كل القضايا يمكن أن تطرح على طاولة الحوار» مؤكّداً أن «الجميع مدعوّون للحوار مرة أخرى لبحث كيف يمكن للبلاد أن تمضي قدماً». وقال وزير الخارجية البحريني إن «الحوار ليس بين الحكومة والمعارضة فقط بل بين جميع الأطراف في البحرين». وتابع قائلاً «إن الأحداث التي شهدتها البحرين في الآونة الأخيرة تمثّل بداية جديدة للإصلاحات التي بدأت قبل نحو عشر سنوات»، ووعد الشيخ خالد بالسماح بعودة حسن مشيمع. وأضاف الوزير أن جميع الخطوات التي اتخذتها الحكومة هي من أجل تهدئة الوضع وتهيئة الأجواء للحوار[153].

في المقابل، كان ممثّلو ولي العهد يمارسون الضغوط المكثّفة على الجمعيات السياسية من أجل دفعهم لتقديم تنازلات سياسية، خصوصاً في ما يتعلّق بالسيطرة والتحكّم في شعارات الاعتصام، وتحديداً شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، والتنازل عن مطلب إسقاط الحكومة. وفي الواقع، فقد استطاع ولي العهد أن يكون له حلفاء خاصين داخل تحالف الجمعيات، من بينهم بعض شخصيات الوفاق التي كانت تعمل كوسيط بين ولي العهد والجمعيات السياسية، بالإضافة إلى فئات أخرى كانت تعمل لصالح ولي العهد، من بينها وزير العمل السابق مجيد العلوي ورئيس مجلس التنمية

الاقتصادي ومجلس إدارة ممتلكات الذين اعتبروا واجهة تنكوقراطية إزاء الواجهة السياسية/ الطائفية, تجمع الفاتح.

أما أميركياً، فأكّد رئيس هيئة الأركان الأميركية مايكل مولن بعد لقائه الملك البحريني في المنامة في ختام جولته الخليجية، «التزام الولايات المتحدة كحليف وصديق مع مملكة البحرين مثمّناً الإدارة الحكيمة للحوار الوطني مع مختلف الأطراف» الذي يتوّلاه ولي العهد، بحسب وكالة الأنباء البحرينية (بنا). وأوضح مولن «أن مملكة البحرين قد خطت خطوات كبيرة وعظيمة من خلال المشروع الإصلاحي المستمرّ» لملك البلاد، مؤكّداً «دعم بلاده لعلاقات الصداقة والشراكة البحرينية الأميركية والحرص على الاستمرار في تعزيزها وتطويرها». وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن مساعد الوزيرة لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان سيصل البحرين في 2 مارس المقبل ختاماً لجولة خليجية تقوده إلى قطر والكويت وعمان والإمارات. وأوضح بيان الوزارة أن فيلتمان «سوف يجدد التأكّيد لقادة المنطقة أنه إذا كان لكل بلد خصوصيته، فإن التطوّرات الأخيرة في المنطقة تشير إلى الحاجة الملحّة للتجاوب مع دعوات الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بطريقة سلمية وشفافة وأن تأخذ بالاعتبار كلّ الحساسيات.

المرحلة الثانية

تميّزت هذه المرحلة بالعديد من المميزات الخاصة، والتي قادت لتأكيد أن الحوار الذي كان النظام يدعو إليه لم يكن سوى عملية استكشافية، وعملية تحصين لمواقعه، ولتأمين الحلّ العسكري. في الوقت نفسه، كانت قوى المعارضة أكثر نضوجاً، وأبصر رؤية في مطالبها، بالرغم من حالة الانقسام التي شهدتها المعارضة بعد الإعلان عن التحالف من أجل الجمهورية، وبعد التمدّد الاحتجاجي خارج منطقة الدوار.

إجمالاً، يمكن وضع عدة أحداث بارزة ومؤثّرة في هذه المرحلة، وهي وفق ظهورها التاريخي:

- الإعلان عن تحالف جمعيات الموالاة الصغيرة (جمعية الميثاق/ الفكر الحر التجمع الدستوري/ الصفّ الإسلامي)
- عودة الأستاذ حسن مشميع من لندن في 26 فبراير.

- زيادة الضغوط على الجمعيات السياسية لسحب بعض الشعارات، والحدّ من التمدّد خارج الدوار.
- التدخّل الأميركي المباشر في أحداث الحوار من قِبل فلتمان.
- الإعلان عن الرغبة في إزالة الدوّار وفضّ الاعتصام من قِبل تجمع الفاتح في 2 مارس
- بروز البلطجية وزيادة التوتر الطائفي.
- الإعلان عن تشكيل التحالف من أجل الجمهورية.
- تمدّد الاعتصام من دوّار اللؤلؤة إلى منطقة المرفأ المالي.

في 26 فبراير، التقى زايد الزياني بالشيخ علي سلمان، وتمّ طرح الإطار العام للحوار الذي دعا إليه ولي العهد، وتمثّلت رؤية الشيخ علي سلمان في ثلاث نقاط رئيسية هي:

- التحوّل الديمقراطي عبر تفعيل مبدأ المملكة الدستورية.
- تفعيل مبدأ الحكومة المنتخبة ومنح البرلمان صلاحيات تشريعية حقيقية وواسعة.
- الانحياز الإعلامي من قبل تلفزيون البحرين، وقيامه بالتحريض والتشويش على المعارضة.

وكان ردّ الزايد على هذه النقاط هو: مقابل ماذا؟ وما الذي ستقدّمه الوفاق والجمعيات السياسية كتنازل سياسي! ويشير تقرير لجنة تقصي الحقائق أن الوفاق عرضت فكرة سحب شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» من الدوّار. وبخصوص النقطة الثالثة، تمّ الاتفاق على قيام تلفزيون البحرين بتغطيات محايدة، وهو ما أسفر عن قيام تلفزيون البحرين بزيارة الاعتصام في الدوّار لاحقاً.

في المسار الحكومي، قام ولي العهد بتكثيف لقاءاته التشاورية مع مجموعة التتكوقراط والشخصيات السياسية السنّية الموالية لتأمين خطّ موازٍ لخطّ الجمعيات السياسية، كما عمل على حثّ مجموعة من شخصيات الوفاق للضغط على الوفاق والجمعيات السياسية لقبول الحوار الوطني الشامل، وليس حوار المعارضة/ الحكومة الذي كانت تصرّ عليه الجمعيات السياسية.

وقد رفعت الشخصيات الوفاقية لزياد الزياني تصورات جمعية الوفاق، ووفق النقاط التالية:

- صياغة الدستور الجديد للبحرين من قبل لجنة منتخبة.
- إعادة النظر في معايير التوظيف والتعيين على أسس الكفاءة.
- إقامة الخطوات الكفيلة بإقامة نظام سياسي عادل.

حورات فلتمان

لا يمكن فهم مخاضات هذه الفترة من دون الإشارة للدور الذي لعبه مستشار وزيرة الخارجية الأميركية جيفري فلتمان الذي نصب نفسه متحدثاً بلسان الحكومة بطريقة غير مباشرة. فلتمان ابتدأ زياراته للبحرين منذ يوم الجمعة 25 فبراير/ شباط 2011، ومن ثم عاد الى البحرين يوم الأحد (27 فبراير)، وبعدها رجع مرة أخرى الى البحرين الثلاثاء حتى الخميس (من 1 الى 3 مارس/ آذار 2011)، وهذا يوضح مدى اهتمام الولايات المتحدة بما يحدث في البحرين..وخلال هذه الأيام اجتمع بمسؤولي الدولة وبجماعات من المعارضة، وبشخصيات كبيرة من العائلة المالكة، وبممثلين من الاتجاهات والفئات المجتمعية في البحرين، واستمع الى مختلف وجهات النظر، وكون صورة واضحة عن الوضع وعن المطالب والمخاوف المطروحة من مختلف الجهات.

كما أنه زار دول الجوار الخليجية خلال الفترة نفسها. فلتمان أكد في مقابلة مع صحيفة الوسط نشرها رئيس التحرير منصور الجمري وكانت محل نقاش واسع بين أطياف المجتمع البحريني وبالأخص في الدوّار حيث قال إن الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وباقي المسؤولين الأميركيين كانوا واضحين منذ بداية الأحداث، وهو أن الشعوب في أي مكان في العالم لهم حقوق إنسانية غير قابلة للتنازل عنها، ومنها حقّ التعبير السلمي، وحقّ التجمّع السلمي، وحرية الإعلام، ونحن نسعى لإلزام أنفسنا أولاً، ونطلب من كل الحكومات الالتزام بهذه المبادئ العالمية. وأن على المحتجين مسؤولية كبيرة بأن يلتزموا بالأساليب السلمية فقط، ورسالتنا كانت وما زالت لكل الحكومات في كل أنحاء العالم بأن عليهم حماية هذه الحقوق، وأهمّها السماح بحرية التجمّع السلمي. وأعلن وقوف الولايات المتحدة بقوة مع إعلان الملك حمد بن عيسى آل خليفة مبادرة للحوار الوطني وتكليفه ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة قيادتها. وأكّد أن بلاده

ستستمرّ في مراقبة الوضع، كجزءٍ من الضمانة التي يبحث عنها عدد من المعارضين. وأن لا تكون العملية الحوارية فارغة المحتوى.

كما شدّد في المقابلة على رفض تدخّل أي طرف خارجي، بما فيها أميركا أو أن تكون طرفاً في الحوار. ووجّه رسالة نصّها «إنه ليس من صالح البحرين أن يسيطر المتطرّفون من مختلف الجهات على الأجندة السياسية فيها. إن هذا هو الوقت للمعتدلين من مختلف الأطراف لقيادة الشأن البحريني نحو بر الأمان. وفي رأي الإدارة الأميركية، فإن المعتدلين يمثلون مركز الثقل في البحرين، ونحن ندعوهم إلى البدء الفوري في عملية الحوار الوطني، ونعتقد أن بدء الحوار يقوّي المعتدلين داخل كل الجهات المعنية بالحوار، وإلا فإن الخشية من التأخير أن يضعف الأوراق القوية المتوافرة حالياً للوصول إلى حلّ حقيقي وذي مغزىً لجميع البحرينيين، وهو حلّ سيكون لمستقبل البحرين الأكثر عدلاً والأكثر شمولاً لمختلف الفئات.نحن نؤمن بحق الناس في التجمّع السلمي وفي التعبير السلمي عن آرائهم، ولا بدّ أن أقول أيضاً إن على المحتجين أن يمارسوا هذا الحق بمسؤولية وسلمية، وسوف نبقى مراقبين بشكل دقيق للوضع لنتأكد أن أصدقاءنا في الحكومة يضمنون أن الشعب لديه الحقّ في التعبير السلمي وأن هذا الحقّ يجب حمايته.

ووجّه حديثه للمعتصمين في دوّار اللؤلؤ بقوله «إننا في الإدارة الأميركية نعلم أن لديكم مطالب مشروعة، ولديكم قلق مشروع، وأن هناك الكثير من خيبات الأمل لديكم بسبب ما حدث خلال السنوات الماضية، ولكن أقول لكم إن لديكم الآن فرصة حقيقية ومختلفة عن الماضي تماماً، وعليكم أن تنسّقوا أمركم ومواقفكم بصورة معتدلة وبنّاءة، وأن تباشروا بناء مستقبل أفضل لكم ولجميع البحرينيين، وأتمنى عليكم ألا تنظروا إلى مبادرة الحوار الحالية وكأنها نتيجة «صفر – صفر»، بل إن هناك مطالب فعلية ستتحقّق، بما في ذلك قضايا التمييز، والخدمات، والمطالب السياسية، ولكن ومن أجل الحصول على ذلك فإن عليكم أن تنظروا إلى أن الحلّ يجب أن يشمل جميع البحرينيين، وأن تكونوا جزءاً من الحلّ الأكثر عدلاً، والآن الوقت سانح لكم لتحقيق ما تطالبون به سلمياً لأن المجتمع الدولي يراقب الوضع البحريني ومهتم جداً بما يدور في البحرين، وهذا الاهتمام هو بحدّ ذاته ضمانة لكم لتحقيق مطالبكم العادلة من خلال الحوار المباشر مع من بيده صلاحية الحوار من الجانب الرسمي وهو الأمير سلمان».

فلتمان كرّر مضمون حديثه الصحفي مع رئيس تحير صحيفة الوسط في مؤتمر صحفي عقده في مقر السفارة الأميركية بالمنامة حيث دعا فيلتمان جميع أطياف المجتمع البحريني إلى التعامل بإيجابية لضمان نجاح الحوار وتحقيق أهدافه المرجوة، مؤكّداً «أن أي حوار يجب أن تكون فيه تنازلات من جميع الأطراف حتى ينجح، ويحقّق نتائج إيجابية، وأنه من غير المناسب أن تفرض أية جهة أو دولة أجنبية أية شروط لتحديد نتائج الحوار». وردّاً على سؤال عن مخاوف بشأن عدم نجاح الحوار قال فيلتمان: «إن ولي العهد جاد في الحوار وأنه يجب ألا يتم استباق النتائج، كما أن هذا الحوار يختلف عمّا سبقه من حوارات سابقة»، مستطرداً «إننا نشجّع أن يضم الحوار العقلاء والمعتدلين بعيداً عن المتطرّفين من مختلف أطياف المجتمع البحريني ومؤسساته، لا بين الذين يحاولون فرض أجنداتهم على المجتمع ويحددون شروطهم[154]».

نتيجةً لجولات فلتمان وهندسته السياسية وفي الأول من مارس، دعا ولي العهد الجمعيات السياسية لتسليم مرئياتها السياسية للتحضير للحوار الوطني، كما أصدرت جمعية الوفاق ورقة بعنوان «رؤية للأزمة السياسية البحرين»، تتضمّن مجموعة من النقاط، أبرزها:

1. توصيف الأزمة بأنها أزمة سياسية وليست صراعاً طائفياً، وأن السلطة استخدمت الطائفية كورقة لحماية مصالحها.

2. إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ناتجة من مشكلة أساسية هي المشكلة السياسية.

3. إن طموح الوفاق ورؤيتها تتمحور حول الدولة المدنية ولا علاقة لها بولاية الفقيه.

4. إن الطريق لحلّ الأزمة يجب أن يبدأ بإلغاء دستور 2002 والنظام الانتخابي المرتبط به والدوائر الانتخابية.

في المقابل، وضعت الجمعيات السياسية خارطة طريق لحل الأزمة كأساس لأي حوار مقبل، وتضمن هذه الوثيقة المهمة 12 خطوة من الخطوات اللازمة لحلّ الأزمة سلمياً.

وبخصوص مرئيات الجمعيات السياسية – باستثناء جمعية أمل التي لم توقّع على تلك الوثيقة – فقد تمّ تسليمها لمكتب ولي العهد في 2 مارس، كأول طرف يُقدّم مرئياته، وتمّ عقد مؤتمر

صحفي للجمعيات السياسية في مقر جمعية وعد بشأن تلك المرئيات.

بعد ذلك، سافر ولي العهد في زيارات خليجية وخارجية، من دون أن يكون هناك تواصل مع الجمعيات السياسية، إلا أن اللافت هو قيام تجمّع الفاتح بعقد تجمّع ثانٍ في جامع الفاتح تحت عنوان لنا مطالب، ورفع شعار «الشعب يريد إزالة الدوّار»، وعلى إثر هذا الخطاب تحرّكت مجموعات البلطجية في مدينة حمد وغيرها من المناطق، وفي المدارس لإحداث اضطراب اجتماعي طائفي. وهذه الأحداث سوف تعلب دوراً كبيراً في مسيرات التفاوض، بل إنها سوف تؤسّس لفكرة التحصين، وتقديم المخارج السياسية التي ستلجأ إليها الحكومة في خطوتها اللاحقة. ومن المهم هنا الإشارة للمراجعة الذاتية التي طرحت في المؤتمر الأول لجمعية الوحدة الوطنية في يونيو 2012 حيث أكّد التقرير السياسي أن الحكومة استخدمت التجمع لإغراض سياسية، منها التعكير على قوى المعارضة منذ مارس 2011.

لقد بدأت المفاوضات في أجواء مبهمة ومثيرة للشكوك حول مدى إمكانية التوصّل لأرضية عمل حقيقية، وخصوصاً أن ولي العهد كان غامضاً في تبيان مدى الصلاحيات التي يتحرّك بها، بالرغم من تفويض الملك له. وما كان يشكّك في تلك الصلاحيات وجدواها هو مجموعة من الأمور، منها:

1. ظهور ناصر بن حمد في الإعلام وقيادته مبادرة شبابية شبيه بمبادرة ولي العهد.
2. التحول المفاجئ في خطاب تجمّع الوحدة الوطنية (تجمع الفاتح) ناحية التطرّف.
3. ظهور الانفلات الأمني المبرمج والسماح للبلطجية بالتحرّك.
4. استمرار التحريض الإعلامي في تلفزيون البحرين.
5. امتناع فريق ولي العهد عن الإعلان عن أوراق تفاوضية أو خطط للحوار.
6. انشغال ولي العهد في الزيارات الخارجية واللقاءات المتعدّدة من دون أن تثمر بشيء.

الجمعيات السياسية ردّت على دعوة ولي العهد في 3 مارس بوثيقة اعتبرت خارطة طريق مكونة من ثلاثة محاور، الأول يتعلّق بتهيئة الأجواء، والثاني تحديد مبادئ الحوار، والثالث حول

الإجراءات العملية للحوار. وجاء الردّ ميدانياً بتجدّد الاشتباكات الطائفية في مدينة حمد، حيث أشارت التقارير إلى أن حافلات وسيارات بدأت في نقل المئات من الزلاق والرفاع، وبعضهم كان مسلحاً باتجاه مدينة حمد.

في مسيرة إسقاط الحكومة التي دعت إليها الجمعيات السياسية في 4 مارس؛ أظهرت الجمعيات تفاصيل مطالبها على شكل بيان ختامي للمسيرة، حدّدت فيه مطلبها بتعيين حكومة انتقالية، وتحميل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان مسؤولية الانتهاكات طوال الأربعين سنة التي قضاها في الحكم، كما أشار البيان إلى مسؤولية كلّ من القائد العام لقوّة دفاع البحرين ووزير الداخلية عن الشهداء الذين قتلوا في أحداث 14 فبراير وما بعدها. والملفت هنا أن ولي العهد اجتمع بكلّ من عبد اللطيف المحمود وشيخ علي سلمان على انفراد، وحثّ فيه الوفاق على التخلّي عن الشروط المسبقة التي وضعتها الجمعيات للدخول في الحوار، ومن بينها استقالة الحكومة، وبحسب تقرير بسيوني فقد أوحى أمين عام الوفاق بإمكانية التخلّي عن مطلب إسقاط الحكومة فيما لو وجدت ضمانات كافية لبقية مبادئ وثيقة 3 مارس. وفي لقاء متصل بين الشيخ علي سلمان وممثّلي ولي العهد أكّد أمين عام الوفاق أن الحلّ الجوهري والأساسي للأزمة هو الدعوة لانتخابات تأسيسة منتخبة لوضوع دستور يضمن انتخاب الحكومة بالكامل.

وفي هذا الصدد تشير وثائق اجتماعات الوفاق مع تجمع الوحدة الوطنية وممثلي ولي العهد؛ أن المباحثات حول الجمعية التأسيسية كانت تسير وفق اتجاهين، الأول من قِبل الجمعيات السياسية التي كانت تطرح إلغاء دستور 2002 والدعوة لانتخابات حقيقية عادلة لانتخاب أعضاء مجلس تأسيسي يقوم بوضع الدستور الجديد، والاتجاه الثاني قدّمته جميعة الوحدة الوطنية حيث كانت ترفض فكرة كتابة دستور جديد، وتميل لأن تكون الجمعية التأسيسية محاصصة بين الحكومة (العائلة المالكة) والأطراف السنّية والجمعيات المعارضة.

في مؤتمر ولي العهد بتاريخ 6 مارس، أعاد الأخير فكرة الحوار الشامل والإجماع الوطني على المطالب، وضرورة ألا ينفرد طرف بالحوار، في إشارة واضحة لرفض فكرة حوار الحكومة/ المعارضة، وإظاهر الحكومة طرفاً سيادياً وفوق الخلافات السياسية. والغرض من هذا التصريح هو محاولة إرجاع الصراع السياسي إلى مجال الخلاف السياسي بين أطراف مجتمعية، وإلى الأرضية الطائفية. وعلّق ولي العهد على المرئيات التي تسلّمها من قبل الجمعيات السياسية والأطراف التي

التقاها بأنها متوافقة بنسبة 70% من المطالب، وأكد في لقاء بُثّ على تلفزيون البحرين وقال «اتصلنا بالجميع، بالجمعيات السياسية وأعيان البلد وممثلين عن الشباب وسيشاركون جميعاً في الحوار وهناك مساعٍ حميدة من البعض نقدرها ونشكرها»، مشيراً إلى أن «الإرادة الشعبية أقوى من أي شيء ومن خلال الحوار نجسّد احترام هذا المبدأ، ولن أقبل إنجازاً إلا بمشاركة الجميع، والبحرين لن ترجع إلى الوضع الذي كانت عليه».

الانعطافة التي أظهرها هذا المؤتمر هو التحول من مخاطبة الجمعيات السياسية، إلى القوى الشبابية في الدوّار، حيث أعرب عن رغبته في «مخاطبة الشباب في الدوّار، قائلاً «أعتقد أن سبباً من أسباب الأزمة أن الكثير من الشباب يعتبر أن رأيه لا يُسمع».

كما أبدى قلقه من كثرة المسيرات الضخمة التي كانت تقام بشكل متواتر قائلا «أسعى كل يوم أن أثبت حق كل مواطن في المسيرات والتجمع كما هو في الدستور، لكن يجب أن لا يؤدي ذلك إلى التعدّي على حقوق الآخرين، من حق الآخرين أن تستمرّ حياتهم بشكل طبيعي، التسلط من أي كان غير مقبول». وتعليقاً على أحداث مدينة حمد والبلطجية الذين بدوا في الظهور قال «هناك فئة صغيرة تحاول أن تؤجّج، وما حدث في مدينة حمد يدل على أن بعض المواطنين بدأ يشعر بعدم الأمن، وقوات الأمن كان لا بدّ أن تتدخل لتحمي أمن المواطن، ومن مسؤوليتها تحقيق الأمن في مواقع البحرين التي يريد أهلها أن تسير حياتهم بشكل طبيعي، والفلتان سهل لكن نتائجه من كساد وضبابية رؤية كارثية» وجواباً على سؤال عن نتيجة الجولة الخليجية التي قام بها وما يقال عن «مشروع ماريشال» خليجي قال «حصلت كل الدعم المعنوي والسياسي من الإخوة في الخليج، والمطلوب الآن منهم هو دعم مالي يوجّه لخدمة المواطن ويجعله يشعر بتغير إيجابي سريع، وهناك طرق كثيرة لصرف هذا المال وسنعلن بشفافية تامة عنه وعن طريقة صرفة لحظة وجوده».

اعتُبر هذا المؤتمر منعطفاً في جولة المفاوضات، حيث إنه احتوى على العديد من استراتيجيات التفاوض الصراعي، لا التعاوني، إذ لم تمض ساعات على هذا المؤتمر حتى شاعت الأحداث الطائفية بشكل مثير للغرابة، أخصها التأسيس لما عُرف بساحة البسيتين، والأثر الذي سوف تتركه في مجمل الحراك السياسي مدة عام كامل.

في 7 مارس [155] دعت الجمعيات السياسية المعارضة جميع المواطنين إلى الابتعاد عن أي مكان أو تجمّع يمكن أن يقرّب من الاحتكاك الطائفي، وعدم الاستجابة لأية دعوة تقوم على الأساس المذهبي أو الطائفي لنصرة هذا الشخص أو ذاك، لتفويت الفرصة على المتصيدين للفتنة وإثارتها.

ودعت الجمعيات (الوفاق، وعد، أمل، الإخاء، التجمع القومي، المنبر التقدمي، التجمع الوطني) أجهزة الأمن إلى تحمّل مسؤوليتها في حماية الأفراد والمناطق وعدم ترك هذه المسؤولية لغير الأجهزة الرسمية لما في ذلك من تهديد لحالة السلم الأهلي، مشدّدة على أن تراخي الأجهزة الرسمية في هذا الأمر يحملها مسؤولية كل قطرة دم لمواطن تراق. ولفتت جميع أبناء الشعب إلى أن يتعايشوا بينهم على قاعدة الدين الواحد واحترام اختلافهم المذهبي، واستحضار اشتراكهم في الإنسانية والمواطنة وإن اختلفوا في الموقف السياسي، فالوطن يسع الجميع. وقالت الجمعيات في بيان لها: «أبناء شعبنا... إن دمائنا وأموالنا وأعراضنا وحريتنا وأمننا مسؤولية مشتركة بيننا وعلينا جميعاً الحفاظ عليها وعدم السماح للمتصيدين وبعض الأجهزة في جرنا إلى الصراع الطائفي البغيض».

وكان «تجمع الوحدة الوطنية» الذي يقوده الشيخ عبداللطيف المحمود، وبعد أن دعا لتشكيل مليشيات لحماية المناطق السنّية من هجمات مرتقبة من قِبل الشيعة؛ قد اتفق مع الجمعيات السياسية المعارضة على تهدئة الأوضاع، والمحافظة على السلم الأهلي بين المواطنين، ووضع آلية لمواجهة أية تجاوزات قد تحدث على مستوى الشارع والعمل لمعالجتها بشكل فوري، وذلك في الاجتماع التشاوري الذي دعا إليه تحالف الجمعيات السياسية السبع وتجمع الوحدة الوطنية (الاثنين 7 مارس/ آذار 2011) عن المستجدات في الساحة البحرينية. وقد شارك في الاجتماع الشيخ عبداللطيف محمود آل محمود رئيساً لوفد تجمع الوحدة الوطنية، والأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان رئيساً لوفد الجمعيات السياسية السبع، وبعد مناقشات مستفيضة حول المستجدّات على الساحة الوطنية فقد اتفق المجتمعون على:

1. اتفق الطرفان على أن الاختلاف السياسي في المواقف لا يجوز أن يتحوّل إلى خلاف طائفي بين أبناء الوطن الواحد.

2. أهمية تهدئة الأوضاع بشأن الاحتقان الطائفي والعمل على منع حالة الاحتقان التي قد تتسبّب في مواجهات بين أطياف المجتمع البحريني.

3. وضع آلية للاتصال المباشر بين الطرفين لمواجهة أية تجاوزات قد تحدث على مستوى الشارع والعمل على معالجتها بشكل فوري.

4. تدارس المرئيات المطروحة من قبل الطرفين عن الحوار الوطني حيث وضع كل طرف رؤيته بشأن الحوار الوطني وأهميته لاستقرار الوطن والدفع في اتجاه مناقشة تلك المرئيات في اجتماعات قادمة وصولاً إلى تقريب وجهات النظر في المرحلة المقبلة.

5. وأكّد المجتمعون أهمية حفظ السلم الأهلي في المجتمع والابتعاد عن كل ما قد يسبب حالة من التوتر بين أطراف المجتمع وحث الأفراد بالابتعاد عن عمليات الشحن وما قد يسبب مواجهات. كما دعا الطرفان أبناء الشعب إلى الاحتكام والرجوع إلى أجهزة الأمن في معالجة أي حوادث فردية وعدم معالجتها بأنفسهم.

بعد هذه الأحداث وتطوّرات الموقف عادت المفاوضات إلى زخمها، وأصبحت مكثّفة أكثر، وبات من الضروري الانتهاء من الجلسات التمهيدية، وخصوصاً أن ولي العهد وفريقه التفاوضي لم يطرحوا أية أوراق أو تطلّعات سوى الحديث الإعلامي وتنويع المحاورين وفق قاعدة التشتيت والدفع بالجمعيات السياسية لانتهاج استراتيجية الانتحار الذاتي.

التحوّل المفاجئ كان في يوم 7 مارس، حيث أوفد ولي العهد ممثّله زايد الزياني إلى دوّار اللؤلؤة لمحاولة الالتقاء بتشكيلات الشباب، وكان الغرض هو تجاوز الوفاق والجمعيات السياسية ظنّاً بأن التشكيلات الشبابية أقلّ تعنّتاً وأكثر مرونة، في حين كانت أجواء الدوّار تتجه ناحية رفض الحوار كلّية، والدعوة للتمسّك بشعار إسقاط النظام. ولعل هذه الزيارة ساهمت في نضوج فكرة «التحالف من أجل الجمهورية» التي تمّ الإعلان عنه بعد زيارة الزياني للدوّار، حيث أوضح الأستاذ حسن مشيمع سبب قيام هذا التحالف وتأكيده فكرة الجمهورية منعاً لسوء التفسير الذي قد يطال شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، معتبراً أن الدعوة لإسقاط الحكومة وإقامة المملكة الدستورية لا تتعارض مع مطلب الجمهورية التي يدعو إليها التحالف الجديد، كما رافق هذا الإعلان تمدّد المعتصمين مرة أخرى ناحية المرفأ المالي في الساعات المتأخّرة من يوم 7 مارس.

لقد وجد الزياني في الدوّار واقعاً لم يكن يخطر له، وأدرك أيضاً أن سيطرة الجمعيات السياسية على المعتصمين وجماهير المعتصمين في الدوّار؛ هي أقلّ ممّا تصوّره، وعلى أساس هذه الرؤية الجديدة للواقع، وصدمة الحكومة بتشكيل التحالف من أجل الجمهورية؛ سارع ولي العهد بتقديم تنازلات أكثر عمقاً من التنازلات التي قُدّمت في الجولة الأولى، حيث أشار إلى أن هناك ضمانات جدية لتطبيق نتائج الحوار، أبرزها:

1. عدم اعتراض الملك على التدابير المتفق عليها.

2. عرض نتائج الحوار لاستفتاء شعبي.

أما الجمعيات السياسية، فقد واجهت واقعاً متطوّراً، ووضعاً جديداً تسبّب لها بالإرباك، وخصوصاً في مسألة الإعلان عن التحالف من أجل الجمهورية والدعوة إلى مسيرة الديوان الملكي، في ظلّ تصاعد أعمال العنف والبلطجية وتوتر الأجواء الطائفية، وبشكلٍ لم يسبق له مثيل.

وكمحاولة لبلورة المواقف، عُقد اجتماع بين الجمعيات السياسية والتحالف من أجل الجمهورية لتفادي انعكاسات الأوضاع الجديدة على مباحثات لحوار. عقد اللقاء في في 10 مارس في جمعية وعد، وطرح إبراهيم شريف مسألة الخوف من تحريف فكرة الجمهورية إلى جمهورية إسلامية تدعو لولاية الفقيه، وبالفعل كتبت سوسن الشاعر مقالاً في 12 مارس عكست فيه ما قاله شريف ومخاوفه.

في 11 مارس، التقى ممثل ولي العهد بالسيد عبدالله الغريفي والقيادات السياسية، وأرسل السيد الغريفي وثيقة تضمّنت النقاط التالية:

1. إقامة نظام ملكي دستوري.

2. برلمان كامل الصلاحيات.

3. ضمان حكومة منتخبة ممثلة للشعب.

4. تقسيم عادل للدوائر الانتخابية.

وفي محاولة التوصّل إلى حلّ سياسي، في ظل تعقّد أجواء المباحثات؛ طرح ولي العهد وثيقة الحوار الوطني متضمّنة ما عُرف بالمبادئ السبعة، ثم استخدمت هذه الوثيقة لصياغة مذكّرة تفاهم تحدّد آلية الحوار بعد أن توافق الملك وولي العهد على أن تكون المشاورات مع المعارضة مستندة إلى مذكرة التفاهم التي تضمنت النقاط التالية:

1. أن يكون الحوار حول التعديلات الدستورية الملحّة (أي رفض الجمعية التأسيسة وإعادة كتابة دستور جديد).

2. عرض التعديلات الدستورية في استفتاء شعبي بشرط مشاركة 70% من الناخبين وموافقة ثلثي الناخبين على تلك التعديلات.

3. البدء في الحوار الوطني بعد التوقيع على المذكّرة مباشرة وخلال ثلاثة أشهر لعرض النتائج في استفتاء شعبي.

4. تعرض المسائل غير المتوافق عليها في شكل استفتاء خاص يخضع لشروط الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

5. ان يتم الاستفتاء بإشراف قضائي كامل.

ويشير تقرير بسيوني أن السيد الغريفي وافق على هذه المذكّرة، في حين رفضتها الشخصيات الموالية وخاصةً انتخاب رئيس الوزراء أو الحكومة، كما عُرضت هذه الوثيقة على الشيخ عيسى قاسم إلا أنه لم يدخل في نقاش حولها تاركاً الموضوع لتصرّف الجمعيات السياسية.

توالت الأحداث المربكة بعد هذا التاريخ، وتداخلت على نحوٍ أصبح من الصعب على أي طرف اتخاذ قرار نهائي، بحكم ضبابية المعلومات، وغموض المواقف المعلنة.

مع تصاعد الأحداث الميدانية في منطقة المرفأ المالي وجامعة البحرين في 13 مارس؛ أصدر ولي العهد بياناً أوجز فيه مبادئ الحوار السبعة، داعياً جميع الجمعيات السياسية للإسراع في الموافقة عليها، وكأنه يريد «حشْر» الجمعيات السياسية والأطراف الأخرى في زاوية الاتفاق على مبادئه، والتي جاءت عامة وفضفاضة جداً، خصوصاً المبدأ الخاص بالحكومة المنتخبة، إذ عبّر عنها بحكومة تمثّل إرادة الشعب.

في 12 مارس، التقى وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس كلّاً من ولي العهد والملك، في الوقت الذي كان المتظاهرون يحاصرون القصر الملكي في الصافريّة. وبعد لقاء ولي العهد بغتيس أبلغ ولي العهد الصحافيين المرافقين لوزير الدفاع الأميركي أنه يؤيد «إجراء استفتاء حول أي اتفاق يتم التوصل اليه مع المعارضة» عبر الحوار الوطني. وقال: «عندما نتوصّل إلى اتفاق سنقوم بطرحه في استفتاء... الشعب سيكون الحكم النهائي في حال كان هناك اتفاق من عدمه». وأعرب ولي العهد عن «تفاؤله بانضمام المعارضة للحوار الوطني».

ورأى غيتس أنه «ينبغي على البحرين إجراء اصلاحات سياسية جوهرية وسريعة لوضع حدّ لأي تدخل إيراني محتمل». وقال للصحافيين – بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية – في طائرته العسكرية بعد زيارته للمنامة إنه «بالرغم من عدم وجود أي إشارة على تورّط خارجي في التحرّكات الاحتجاجية التي انطلقت في الرابع عشر من فبراير/ شباط 2011، فإن إيران قد تتدخّل في الوضع السياسي في البحرين بسبب التكوين المذهبي».

في اليوم اللاحق لزيارة غيتس، دعا الملك إلى الإسراع في أن يلتقي الجميع على طاولة الحوار، وبنوايا صادقة مخلصة، وصولاً إلى التوافق الوطني المنشود، ومؤكّداً أن «مبادرة الحوار الوطني تستهدف الحفاظ على مكتسبات الشعب البحريني». تزامن هذا التصريح مع موقف داعم من قبل الأردن، نقله وزير الخارجية الأردني «مؤكّداً وقوف الأردن مع مملكة البحرين في مواجهة أي خطر يهدد أمنها واستقرارها ورفض أية محاولات للتدخّل الأجنبي في شؤون البحرين، كما أكّد الوزير الأردني دعم بلاده لمبادرة الحوار الوطني الشامل في البحرين وأهمية الإسراع في هذا الحوار من دون وضع شروط مسبقة».

الانعطافة الملفتة في هذا اليوم، كانت تصريح ولي العهد حول مذكرة التفاهم ومبادئ الحوار، حيث أصدر بياناً صحفياً قال فيه «بأنه نظراً لما تشهده مملكة البحرين من أحداث مؤسفة، ومن منطلق مسؤوليتنا أمام الله وأمام حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه و أمام شعب البحرين الكريم فإننا نؤكّد أن الحق في الأمن والسلامة هو فوق كل اعتبار، وأن مشروعية المطالبة يجب أن لا تتمّ على حساب الأمن والاستقرار. وأنه عندما قام بالدعوة إلى التهدئة كان

الهدف إفساح المجال للعمل على الحفاظ على الأمن وتحقيق الاستقرار لا لترك الأمر لمن يريد المساس بمصالح الآخرين وحقوقهم ومستقبلهم. وإن القوة الحقيقية تكمن في ضبط النفس والبناء على المشروع الإصلاحي الذي أطلقه حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه. وفي هذا الخصوص فإن ما تحلّى به شعب البحرين الوفي من صبر وقوّة واحتمال طوال الفترة الماضية وحتى الآن يؤكّد طيبة وأصالة هذا الشعب النبيل ويؤكّد رغبته في حياة حرة كريمة يسودها الأمن والاستقرار، ولا يتأتّى ذلك إلا من طريق احترام سيادة القانون والحفاظ على السلم والأمن الأهليين». وقال إن من واجبنا أن نبيّن أمرين مهمين:

أولاً: إن أمن البحرين وسلامة مواطنيها ووحدتهم الوطنية لم ولن يكونوا محلّاً للمساومة من قبل أي طرف.

ثانياً: إنه وخلال الفترة السابقة، عملنا جاهدين على خلق تواصل فاعل بين مختلف الأطراف والفعاليات الوطنية للتعرف على وجهات النظر و الآراء حول الشأن الوطني وذلك التزاماً منّا بالبدء في إقامة حوارٍ وطني شامل. إننا قد قمنا بما يمليه علينا الواجب وما زلنا في تواصل مع من يرغب في الحوار مع جميع القوى الفاعلة في المجتمع البحريني بحيث يفتح الباب لعرض كافة القضايا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد بيّنا موافقتنا على ما تمّ طرحه للحوار من مبادىء ومن ضمنها:

1. مجلس نوّاب كامل الصلاحيات.
2. حكومة تمثّل إرادة الشعب.
3. دوائر انتخابية عادلة.
4. التجنيس.
5. محاربة الفساد المالي والإداري.
6. أملاك الدولة.
7. معالجة الاحتقان الطائفي... وغير ذلك من مبادىء و محاور للحوار الوطني.

وأكّد ضرورة الاستجابة الفورية للدعوة للحوار لكل من يريد السلم والأمن والإصلاح من أجل تحقيق مستقبل زاهر ومشرق لكافة أبناء البحرين.

على إثر هذا البيان، أوفد ولي العهد فريقه التفاوضي – والذي تكوّن من الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة ووزير الإسكان مجيد العلوي والمحامي يوسف خلف، والوجيه جميل المتروك – إلى الجمعيات السياسية، وعقدوا اجتماعاً في جمعية الوفاق لأخذ موافقتهم على المبادئ السبعة ومذكّرة التفاهم، وقالوا للجمعيات السياسية إن الوقت يمر، وأنه لا مجال سوى الاتفاق الآن، وبسرعة على إعلان الموافقة على دخول الحوار الوطني.

ولأول مرة، قدّم فريق ولي العهد ورقة تفاوضية تؤكّد أن قيادة الحوار والتفاوض من قِبل الحكومة ستكون برئاسة وزير الخارجية، أما ردّ الجمعيات السياسية فكان ملخّصاً في أنهم كانوا وما يزالون مع مبدأ الحوار، وأن هناك حاجة إلى أن تكون أبواب الحوار جدية من أجل حلّ المشكلة حلّاً حقيقيّاً وجذريّاً، غير أن الموضوع ما زال قيد طلب توضيحات رسمية عن المبادئ التي طرحها ولي العهد، حيث إن الجمعيات لا تريد أن تدخل الحوار من أجل الحوار، بل حوار يستجيب لمطالب شعب البحرين، «وعندما نطمئن لذلك سندخل فيه»، وأن موافقة ولي العهد على مبادئ الحوار خطوة تحتاج إلى إكمال.

انتهى اللقاء بعد محادثات استمرّت أكثر من ساعتين، كانت الجمعيات السياسية مصرّة على مطلب الجمعية التأسيسة، وإعادة كتابة الدستور، على أمل أن يعودا بعد مدة للتشاور مع ولي العهد والخروج باتفاق تفاوضي معلن.

بعد خروج وفد ولي العهد، جاء وفد تجمع الوحدة الوطنية (الحويحي/ العربي/ أحمد المحمود) بصورة مفاجئة، مدّعين أنهم مرّوا بالصدفة من مقرّ الوفاق وجاءوا للسلام، في حين كان مقرّرا أن يُعقد اجتماع رسمي بين كِلا الطرفين في السابعة مساءً، إلا أن الوضع كان يتجه في سباق بين الحل الأمني والحل السياسي، وقد حدثت مشادات كلامية بين عبد اللطيف المحمود ورضي الموسوي، كما حدثت مشادات أخرى – يبدو أنها مفتعلة – من قِبل وفد تجمع الوحدة بخصوص انتشار البلطجية في عالي، وقال المحمود إنه مستعد للظهور مع شيخ علي سلمان لتهدئة الخواطر. وفي الأثناء تسرّب خبر قدوم قوّات درع الجزيرة العربية ودخولها البحرين.

في 14 مارس، عقدت الجمعيات السياسية مؤتمراً صحفياً في مقر جمعية الوفاق أكّدت فيه أنها «كانت ولا تزال مع الحوار»، مؤكّدة الحاجة إلى تشكيل مجلس تأسيسي. كما طالبت الجمعيات

المذكورة بتوضيحات رسمية من ولي العهد بشأن موافقته على مبادئ الحوار التي أعلنت في وسائل الإعلام المحلية في 12 مارس «من أجل أن يكون الحوار جديّاً».

وعن موقفهم تجاه الإعلان عن الأحكام العرفية ودخول قوات درع الجزيرة العربية؛ قال أمين عام جمعية الوفاق إن «موقفنا نجده في الجزائر التي قرّرت رفع الأحكام العرفية، العالم يتجه إلى هذا الاتجاه، أما إذا أخذنا بالأحكام العرفية فنحن نذهب إلى الاتجاه الآخر، وجود الأحكام العرفية خطأ استراتيجي آخر سترتكبه السلطة في البحرين، وهو رجوع إلى الوراء». وقال أيضاً «في البحرين قضية سياسية محلية ويجب أن تحلّ بين الأطراف داخل البحرين، لأن هذه قضية محلية يجب أن تعالج محليّاً، ونحن نريد لبلدنا أن يبتعد عن التجاذبات». وأضاف «نحن نفهم أن هناك اتفاقيات بين دول مجلس التعاون ولكن هذه الاتفاقيات تفعل عندما يكون هناك اعتداء خارجي». وتابع «نؤكّد الطبيعة السلمية للحراك الذي تشكّل الجمعيات السياسية جزءاً منه، ونؤكّد لشعبنا التمسّك بالأطر السلمية وعدم الخروج عنها بأي ظرف من الظروف وتحت أي ظرف من الظروف، ولا ندخل بأي نوع من ردود الأفعال العنيفة مع الأجهزة الرسمية». وأردف «ما نعيشه في البحرين أزمة سياسية متكوّنة على مدى عقود، وإفرازها مرتبط بالأوضاع الحاصلة في الوطن العربي؛ في مصر وتونس واليمن وسائر البلاد العربية المطالبة بالديمقراطية، وهنا البحرين هناك مطالبة بالانتقال والتحوّل إلى الديمقراطية، وليس هناك مطالب أو أساليب طائفية، بل هي حركة وفق القوانين والمواثيق الدولية التي سمحتْ بحرية التعبير». وأكمل «تصريح ولي العهد بشأن قبول المبادئ التي طرحتها المعارضة وهي: مجلس نواب الكامل الصلاحيات، حكومة تمثّل إرادة الشعب، دوائر انتخابية عادلة، التجنيس، محاربة الفساد المالي والإداري، أملاك الدولة، معالجة الاحتقان الطائفي، وغير ذلك من مبادئ ومحاور للحوار الوطني، و هذه عناوين إيجابية، ونفى الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان ما نقل على لسانه ضمن ما أوردته الصحافة عمّا جرى في المؤتمر الصحافي للشيخ عبداللطيف المحمود، مؤكّداً أن «الحديث عن طلب مساعدة من إيران هو وهم وافتراء، وهذا غير وارد في أي خطاب للوفاق». كما بيّن أن «ما ورد كلّه كذب وافتراء جملة وتفصيلاًوشدّد سلمان على أنه «يرفض التدخّل في الشأن البحريني من أي طرف كان، ولا يقبل بالتدخّل في شؤون البحرين الداخلية، وعبّر عن كامل الاحترام والتقدير لكل الأشقّاء والجيران، وأمل الحفاظ على كل علاقات الجيرة والأخوة بعيداً عن أي تدخّل في الشأن المحلي».

في الوقت نفسه أصدرت الجمعيات السياسية السبع (الوفاق، وعد، أمل، المنبر التقدّمي، التجمّع القومي، الإخاء، التجمّع الوطني) والائتلاف الوطني نداءً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وقالت الجمعيات السياسية في النداء الموجه: «إننا شعب البحرين وحينما خرجنا للمطالبة بحقوقنا التي تكفلها لنا المواثيق الدولية وبصورة سلمية وحضارية تمّت مواجهة مطالبنا بحملات عنف ممنهج من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية والمحسوبين عليها».

عند هذه اللحظات، توقّفت عملية الحوار بين ولي العهد والجمعيات السياسية، وفُرِض الحلّ العسكري القاسي، واختفى ولي العهد من المشهد السياسي. حيث قرّر الملك طلب تدخّل قوّات درع الجزيرة العربية بحجّة التدخّل الإيراني. كما أصدرت كتلة الأصالة بياناً صحفياً دعت فيه الملك لإعلان الأحكام العرفية، وبالفعل أصدر الملك ظهر 15 مارس أمراً ملكياً بفرض حالة السلامة الوطنية، وتكليف القائد العام لقوّة دفاع البحرين بتولّي تنفيذ الأمر الملكي واعتباره حاكماً عسكرياً فترة السلامة الوطنية.

في هذه الأثناء، وبالتحديد في 15 مارس، وصل المبعوث الأميركي جيفري فلتمان مجدّداً إلى البحرين، طارحاً مبادرة سياسية تحت عنوان «مدوّنة قواعد السلوك برعاية إقليمية ومراقبة الولايات المتحدة الأميركية»، وقال المتحدّث باسم البيت الأبيض تومي فيتور: «إن فيلتمان سيحثّ جميع الاطراف على التصرّف بمسؤولية والسماح بإجراء حوار يتّسم بالمصداقية». وردّاً على سؤال عن إعلان البحرين الأحكام العرفية قال فيتور: «هناك شيء واضح: لا حل عسكرياً للمشاكل في البحرين. الحل السياسي ضروري وعلى كل الأطراف أن تعمل الآن على بدء حوار يتناول احتياجات جميع المواطنين البحرينيين. وأضاف فيتور «نحثّ جميع الأطراف على التصرّف بمسؤولية والسماح بالمساحة اللازمة لإجراء حوار يتسم بالمصداقية... لدينا مسؤول كبير بوزارة الخارجية – مساعد وزيرة الخارجية فيلتمان – يعمل على المسألة بقوّة على الأرض بينما نحن نتحدّث الآن». وقال فيتور: «نحن قلقون بشكل خاص من التقارير المتزايدة عن الأعمال الاستفزازية والعنف الطائفي من جميع الأطراف. استخدام القوّة والعنف من أي مصدر لن يؤدّي إلا لتفاقم الوضع».

وقد طرح فلتمان مبادرته مكونة من أربعة محاور وعدّة نقاط أبرزها [156] :

1. عودة المعتصمين لمحيط دوّار اللؤلؤة.

2. فتح كافة الطرق وإزالة الحواجز والمليشيات المنتشرة في الأحياء.

3. إصدار قواعد الاشتباك واقتصار قوّات الجيش على حماية المرفقات الحيوية فقط.

4. موافقة الوفاق على المبادئ السبعة لمبادرة ولي العهد فوراً.

5. التسنيق لإنهاء الاعتصام في دوّار اللؤلؤ في غضون أربعة أسابيع.

6. التزام الحكومة بحقّ المتظاهرين بالتظاهر والتجمّع السلمي وتعليق العمل بالتلفزيون مؤقّتاً والإفراج عن جميع المعتقلين.

7. تشكيل حكومة انتقالية في غضون شهرين.

8. إلغاء حالة السلامة الوطنية.

وقد وافقت الجمعيات السياسية على هذه المبادرة، وعرض رئيس الوزراء القطري جهوده لرعاية هذه المبادرة، إلا أن الحكومة رفضتها، ومضتْ في طريق فرض الأحكام العرفية، واستخدام القوّة العسكرية لفضّ الاعتصام، وملاحقة القيادات السياسية واعتقالهم. وقال مسؤول أميركي كبير إن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أبلغتْ وزير خارجية دولة الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد يوم الإثنين أنه يجب على جميع قوّات الأمن في البحرين - بما في ذلك تلك التي أرسلتها دول خليجية - أن تظهر ضبط النفس.

مبادرة جيفري فلتمان بالرغم من أنها جاءت في الوقت الضائع، وهي أشبه بذرّ الرماد في العيون، لم تجد لها منافذ تطبيق على أرض الواقع لاعتقاد الحكومة والنظام أن الحلّ الأمثل هو الحلّ العسكري، وأن لا وقت للحوار حالياً إلا بعد أن تعلن الجمعيات السياسية والشخصيات الدينية الشيعية خضوعها لما تريده الحكومة، وأن المبادئ السبعة تعتبر ملغية تماماً. فالنظام هو الذي سيُحدّد الحوار وآلياته وقضاياه وبحسب تقديراته.

استقالات

في 16 مارس، قدّم كل من وزيرة الصحة السابقة رئيسة لجنة الخدمات بمجلس الشورى ندى حفاظ ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية محمد هادي الحلواجي والعضو محمد باقر حسن رضي والعضو ناصر المبارك استقالتهم من عضوية مجلس الشورى، احتجاجاً على طريقة معالجة الأمور خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين. وقالت حفاظ: «قدّمت استقالتي وأرسلتها في الساعة السادسة من مساء اليوم (16 مارس) عبر الفاكس إلى رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح، إذ طلبت إعفائي من مجلس الشورى بحسب اللائحة الداخلية للمجلس»، مشيرة إلى أن

«السبب وراء الاستقالة هو ما يجري من ضرب للشعب، ومن سوء المعالجة للأمور منذ البداية إلى الآن ولو كانت الحكومة استقالت منذ البداية لتنفّس الشعب وبدأنا طريقاً صحيحاً»، واعتبرت أن «المبادئ التي طرحها سمو ولي العهد للحوار كانت رائعة، ولكن لماذا يصل الجيش من خارج البحرين؟، هل يحمينا من شعبنا؟». وتساءلت: «من هؤلاء الملثّمون الذين يجولون البحرين ولديهم سيوف وأسلحة بيضاء؟»، مؤكّدة أن «هناك محاولة لتقسيم المجتمع وفاجأني المجتمع أنه انقسم»، مؤكّدة أن «تلفزيون البحرين نجح تماماً في تعزيز الطائفية في البحرين، وإلا ماذا تعني اتصالات بإخراج طائفة من البلد»، وقالت: «وأنا لا أصدق أي أحد من الإعلام الرسمي لأنه يخطط من جهة واحدة وأن لا خطأ أبداً يقع من الجانب الرسمي»، وواصلت «والمسيرة كانت سلمية وثم تمّ تحويلها إلى طائفية واستفزازية»، واستغربت: «لماذا الضرب في سترة؟ ومن الذي يطلق النار في سار وغيرها من المناطق، وهذا من سوء التخطيط والمعالجة وأنا لا أقبل بذلك أبداً».

كما تواردت استقالات عشرات المسؤولين في (16 مارس) احتجاجاً على تطور الأوضاع في البحرين والاعتداء على العديد من المدنيين وإراقة الدماء من دون وجه حقّ في البحرين. وكانت البداية من وزير الصحة نزار البحارنة الذي استقال من منصبه بعد عجزه عن القيام بمهامه، وقال البحارنة في تصريح لـ «الوسط»: قال الدكتور نزار البحارنة إنه يستقيل من منصبه كوزير الصحة، وذلك بعد استغاثات متكرّرة لمستشفى السمانية، وبالرغم من وجود وجود الوزير لم يستطع المستشفى من تقديم خدماته.

وقد أعلن وزير الإسكان مجيد العلوي مقاطعته لجلسات مجلس الوزراء، كما أعلن مستشار الملك لشؤون السلطة التشريعية ونائب رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الدكتور محمد علي بن الشيخ منصور الستري أنه قد توقّف عن العمل في جميع مهامه الرسمية احتجاجاً على أسلوب التعاطي الأمني في التعامل مع الأزمة السياسية والاعتداء الغاشم على المواطنين وسفك دمائهم. وتواصلت الاستقالات في صفوف أعضاء مجلس الشورى، ومن بين المستقيلين ندى حفاظ، محمد حسن باقر رضي، السيد ضياء الموسوي، محمد هادي الحلواجي، السيد حبيب مكي هاشم، علي عبدالرضا العصفور، ناصر المبارك، كما استقال نائب رئيس مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي حميد سلمان الصيرفي من منصبه. من جانبها قدّمت الدكتورة فضيلة المحروس، النائب الثاني لرئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استقالتها من المؤسسة احتجاجاً على انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة. وبدوره رفع مستشار وزارة الداخلية لشؤون المجتمع ومحافظ الشمالية السابق

أحمد محسن بن سلوم خطاب استقالته الرسمي من منصبه لتاكيد موقفه احتجاجاً على التعامل الأمني البشع والاعتداء على المواطنين البحرينيين العزل وإراقة دماء شعبنا العزيز من دون وجه حق. وقال إنه قد قطع صلته بالوزارة.... ويدعو الجميع الى تحمّل مسؤوليته الشرعية والوطنية لحماية دماء الأبرياء.

كما استقال اثنا عشر قاضياً في المحاكم الشرعية الجعفرية (16 مارس) من مناصبهم إثر الأحداث الدامية التي حصلت في البحرين، عازين سبب الاستقالة إلى استعمال القوّة المفرطة والسلاح في مواجهة المواطنين العزل، بحسب قولهم. وقال كل من القضاة: الشيخ منصور علي حمادة، الشيخ ناصر الشيخ أحمد العصفور، الشيخ علي الشيخ إبراهيم المبارك، الشيخ صلاح عبدالعزيز الستري، السيد فيصل جواد المشعل، الشيخ عبدالنبي عباس الحداد، الشيخ زكريا عبدالله الصددي، الشيخ علي جاسم محمد الجمري، الشيخ علي عبدالهادي خليفة، الشيخ باقر المحروس، الشيخ جعفر علي العالي، الشيخ حسن الشيخ أحمد العصفور في بيان لهم أمس، تلقّت «الوسط» نسخة منه، إنه نظراً إلى الأوضاع المأساوية التي تمرّ بها البلاد وما نتج منها من أحداث دامية نتيجة استعمال القوّة المفرطة والسلاح في مواجهة المواطنين العزل، فإننا نحن – قضاة الشرع (الدائرة الجعفرية)– المذكورة أسماءهم نعلن استقالتنا من منصب القضاء في مملكة البحرين.

كما وجّه الأمين العام لجمعية الوفاق بياناً قال فيه «أعزّيكم بالشهداء الذين سقطوا هذا اليوم والجرحى الذين وصل عددهم إلى المئات حتى الآن،أعزّيكم وأقول لكم، كما أثمرت الدماء التي سقطت في يوم 17 فبراير 2011 في تأكيد مطالبنا العادلة وفي إيصالها إلى العالم أجمع، فإن الدماء التي سقطت اليوم (16 مارس 2011) تقوم بتعزيز هذه المطالب،وبترسيخها وبتقريب النصر لها، لم يفلح القمع قبل شهر ولن يفلح القمع اليوم، وسيعود هذا القمع على مرتكبيه بالخذلان والخسارة». وأضاف «لدينا قضية وهي المطالبة بالكرامة والتي تتمثّل سياسياً في حقّنا في انتخاب حكومتنا القادمة... قضية يتعاطف جميع العالم معنا فيها، وهي قضية منتصرة لا محالة، طال زمن هذا الانتصار أو قصر، أؤكّد هذه اللحظات القاسية من خلال إجراءات الجيش والقوّات المختلفة»، واعتبر أنه «بالرغم من كل هذه القسوة فأنه علينا أن نتسمك بسلمية الانتفاضة، وعدم مواجهة رجال الأمن، إذ لا فلسفة في المواجهة، وأوصيكم بالمحافظة على الأرواح لا حاجة إلى مزيد من بذل الدماء، الدماء الزاكية التي سالت تعطي الثمرة، لا حاجة إلى التورّط مع رجالات الأمن، إحراج هذه القوّات بسلميتنا، أوصيكم بالمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، كل هذه الأخلاقيات هي سرّ

قوتنا. على الرغم من قسوة العدو إلّا أننا في أيدينا وردة وفي قلوبنا حبّ لجميع أبناء البحرين. حتى الذي يقتلنا اليوم نقول له نحن نصنع الأمل لأبنائك، لأن هذا الواقع المزري الذي نعيشه اليوم الذي يتمثّل فيه الاستبداد والديكتاتورية والاستئثار يحرمك اليوم من حقوقك، وسيحرم أبنائكم في الغد.. بينما المطالبة بالديمقراطية وبالمشاركة الحقيقية في إدارة شؤون مملكة البحرين، سيوفّر لأبنائك مستقبل أفضل». وقال «أقول للعاملين في الأجهزة الأمنية جميعاً أنتم تقتلون الأمل، أنتم تحاولون أن تخنقون مستقبلكم ومستقبل أبنائكم، قد تتلقّون هذا الكلام اليوم بعدم القبول، ولكنني على يقين من ذلك، إنكم بعد سنة أو عشر سنوات أو عشرين سنة ستعرفون صحة ما أقول لكم. المطالبة بالإصلاح الحقيقي هي لكم كما هي إلى المطالبين والمعتصمين في دوّار اللؤلؤ ولأبنائهم، هي لوطننا جميعاً». وأضاف «لسنا بحاجة سوى إلى الصبر... لسنا بحاجة سوى إلى النفس الطويل... لسنا بحاجة إلى أي من وسائل القوّة، نحتاج إلى أن نبرز حقّنا من دون أي تشويش».

وفي مؤتمر صحفي عُقد في 30 مارس؛ جدّدت الجمعيات السياسية موقفها بخصوص الاستسلام والقبول بالواقع المفروض عسكرياً[157] إذ أكّدت الجمعيات السياسية السبع (الوفاق، وعد، المنبر التقدّمي، أمل، التجمع الوطني، التجمع القومي، الإخاء)، تمسّكها بـ «مطالبها الإصلاحية» للدخول في أي حوارٍ وطني جادّ، مشدّدة على أنها كانت وما زالت مع الحوار، وأنه من غير الصحيح الادعاء عليها بأنها رفضت الحوار وجرّت البلاد إلى الخيار الأمني. وأوضحت خلال المؤتمر الصحافي أنها «من هذا الشعب، وما يتعرّض له الشعب نتعرّض له، مطالبنا معروفة وكل ما عملناه هو من أجل المطالب الإصلاحية، ونأمل أن ننقل البحرين إلى بلد آمن». وعمّا إذا كانت هناك نية لإرجاع النواب السبعة الآخرين الذين لم تقبل استقالاتهم للآن، فقال «الاستقالة باقية ومتروكٌ لمجلس النوّاب أن يعمل ما يعمل».

وأضاف سلمان ردّاً على ما يذكر عن أن الجمعيات السياسية رفضت الحوار خلال الفترة الماضية، وأنها هي التي تسببت بذلك في دفع السلطة للخيار الأمني «لو ذهبت المعارضة إلى طاولة الحوار من دون وجود هذه المبادئ الصحيحة للحوار ومن دون أرضية جادة له، لكانت في نفس المكان الذي نحن فيه اليوم». وأضاف «أقول هذا الكلام لأننا كنا في تواصل يومي مع سموّ ولي العهد من خلال زيارات متبادلة لشخصيات من الطرفين، بل ولقاءات مباشرة مع سموّ ولي العهد، أفرزت المبادئ السبعة التي أعلنها سموّه سابقاً». وأردف «عندما قرّر العسكر الدخول كانوا سيدخلون تحت أية حجة، أؤكّد أنه كان هناك تواصل وربما يمكن أن نسميه حواراً، كما كنا في

تواصل مع إخواننا في تجمّع الوحدة الوطنية، ومجمل القوى الوطنية، ومن قطع هذا الحوار هو دخول الدبابات». وشدّد الأمين العام للوفاق على القول: «نحن لا نريد أن تتحوّل البحرين إلى ساحة صراع إقليمي، وندعو أية دولة إلى عدم التدخل في شؤوننا الداخلية، نحن مع إيجاد حلّ محلي أما التدخّلات الأجنبية فهي غير مقبولة من جهته قال الأمين العام لجمعية المنبر التقدمي حسن مدن «ليس صحيحاً أن الجمعيات رفضت الحوار، فمنذ البداية كنا معه وبعثنا خطابات مشجعة لذلك، لكن الجمعيات طالبت بتهيئة أجواء الحوار الناجح، وظلّت الجمعيات حتى قبل الضربة الأمنية الثانية (16 مارس) تؤكّد موضوع الحوار، لكن يبدو أن الخيار الأمني كان أسرع، بل يبدو أن السلطة كانت أكثر ميلاً له منذ انطلاق الأحداث في 14 فبراير/ شباط الماضي». وأكمل «نستطيع أن نثبت مدى جديّة موقف المعارضة من الحوار، فالجمعيات بعد يومين من تلقّيها رسالة من مكتب سمو ولي العهد قدمت مرئياتها بشأن الحوار، وظلّت تنتظر الردّ عليها». وأضاف «كما قدّمت الجمعيات ترحيبها المستمرّ لدعوة ولي العهد، وهذا ينمّ عن طبيعة تحرك المعارضة وسعيها لتقريب وجهات النظر، لكن الأعمال العسكرية هي التي أعاقت هذه الأجواء، والرفض الرسمي يكشف أن الجمعيات السياسية هي التي كانت وظلّت تبادر لبدء الحوار الجاد».

المبادرات اليتيمة

وبالرغم من أن المعارضة الرسمية قدّمت تنازلات في موقفها التفاوضي بعد إعلان السلامة الوطنية؛ إلا أن النظام ظلّ مصرّاً على مواصلة التطهير الطائفي واجتثاث قوى المعارضة. بعد مرور أسبوعين من فرض الأحكام العرفية تجدّدت دعوات الحوار، ولكن تحت عنوان فرعي هو الاستسلام والقبول بالأمر الواقع كما عبّرت الجمعيات السياسية. وخلال الفترة نفسها، شهدت الأروقة السياسية مبادرات سياسية لإيقاف الحلّ العسكري، وقد طُرحت في هذا المجال مبادرة كويتية وأخرى تركية حيث كان وزير الخارجية التركي داوود أغلو في البحرين محاولاً تقديم مبادرات تسوية بين القوى السياسية والحكومة إلا أن جهوده اصتدمت بتعنّت النظام ورغبته في ما يسميه بتطهير البحرين من بؤر المعارضة.

خلاصة المرحلة الأولى

بالنظر إلى مجريات إدراة الأحداث ومباحثات الحوار، يتأكّد أن الحوار الذي كانت الحكومة تدافع عنه وتدفع إليه لم يكن دعوة حقيقية لتقديم تنازلات تمسّ صلب النظام وأركانه، وأن المباحثات

التي كانت تجري كانت تستهدف استنزاف المعارضة ومحاولة عرقلة نموها وتصاعد تأثيرها من جهة، ومن جهة أخرى فقد كانت لدى النظام مجموعة من التنازلات استنفذها مبكّراً، من دون أن يُقدّم ما هو جوهري، ولعل تصريح الملك بعد لقائه وزير الدفاع روبرت غيتس في 13 مارس بضرورة الالتفاف حول مبادرة ولي العهد، وأن الحوار هو الضمان الوحيد لحلّ الأزمة، ومن ثم طلبه تدخّل قوّات درع الجزيرة العربية وإعلانه حالة السلامة الوطنية؛ دليل على أن المباحثات كانت تجري لأجل تحصين الموقف العسكري وتهيئة الظروف لفرض حلّ أمني أوسع.

كما لا يمكن تجاهل الدور التخريبي الذي قادته مجموعات الموالاة، وتجمّع الوحدة الوطنية، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الميداني. فقد أوضح رئيس تجمع الوحدة الوطنية عبد اللطيف المحمود في خطاب تجمّع الفاتح الثاني 2 مارس أن التعديلات الوزارية غير مقبولة، وأنها تصبّ لصالح طائفة معيّنة. وبسرعة تاريخية، قدّمت كتلة المستقلين ونوّاب الأصالة والمنبر – وهم أعضاء في تجمّع الوحدة – أسرع استجواب برلماني قُدّم بخصوص وزير الصحة نزار البحارنة، إذ أتى بعد أقل من أسبوع من تسلّم البحارنة وزارة الصحة. وقال عضو كتلة الأصالة عبدالحليم مراد في تصريح لـ «الوسط»: إن «النوّاب: عبد الحليم مراد، عدنان المالكي، حسن سالم الدوسري، عبدالرحمن راشد بومجيد، علي زايد، تقدّموا بطلب استجواب وزير الصحة لعدم قيامه بإيقاف المخالفات والتجاوزات بمستشفى السلمانية على الرغم من تصاعد شكاوى الأهالي والمرضى والمراجعين وأضاف «بحسب معلوماتي فإن هناك مخططاً لإقصاء بعض القيادات الإدارية في وزارة الصحة لأسباب طائفية وغير مهنية، وهذا الأمر مرفوض بتاتاً ووالأمر الثاني يتمثّل الإخلال في عدم تمكّن الأقسام الطبية من أداء وظائفها وتقديم خدماتها للجمهور بسبب الإضرابات المتكرّرة من قِبل الموظفين، وعدم اتخاذ الوزير أية إجراءات تأديبية بحقهم».

وهو الموقف نفسه الذي اتخذته وزارة التربية والتعليم وديوان الخدمة المدنية في التهيئة لأكبر عملية تطهير طائفي تشهده دولة خليجية بل دولة عربية. أما ميدانياً فقد كانت المليشيات المسلّحة تمارس الدور الأكبر في إثارة الطائفية، وإشاعة الفوضى والقيام باعتداءات واضحة، وبنظر وزارة الداخلية التي أفرطت في التراخي والسماح لتلك المليشيات بارتباك ما يحلو لها، كما مرّ معنا في سابقاً.

الادعاء بأن الحكومة والنظام لم يكونا معنيين بالحوار، وأن الخيار العسكري كان خياراً متخذاً وينتظر لحظة الحسم والإعلان؛ يتأكّد أيضاً في رفض النظام للمبادرات اليتيمة التي تداعت بعد فرض الأحكام العرفية، وسيطرة قوات الجيش وقوّات درع الجزيرة على شوراع البحرين ومداخل القرى.

المرحلة الثانية: حوار التوافق الوطني

في 8 مايو صدر المرسوم الملكي رقم 39 لسنة 2011 القاضي برفع حالة السلامة الوطنية، وجاء في المادة 1 من المرسوم أنه ترفع حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتباراً من أول يونيو/ حزيران 2011. وكان مجلس النواب قد وافق على تمديد فترة السلامة الوطنية لثلاثة أشهر إضافية. الأمر الذي عكس جزءاً من المأزق الذي كان النظام يواجهه بعد إقراره بهيمنة الحكم العسكري منذ 15 مارس 2011. كما عكستْ الأحداث التالية بروز مرحلة جديدة من مراحل إدارة الأزمة، قوامها الاستجابة للضغوط الدولية، وتلمّس مخارج سياسية وحقوقية واكتشاف طرق قصيرة وملتوية للخروج بأقل الخسائر والتنازلات.

على إثر الإعلان عن تقليص فترة السلامة الوطنية، بدأت الأحداث بالتراكم، وكان عجز النظام واضحاً عن الإمساك بمجريات الأحداث وفقدانه القدرة على ملاحقتها. كما إن قرب انتهاء فترة السلامة الوطنية وتحشيد الجمعيات السياسية والتنظيمات الشبابية – ممثّلة في ائتلاف شباب 14 فبراير – لمجموعة من الفعاليات الجماهيرية ساهم كثيراً في ترقب وضع سياسي جديد مطلع شهر يونيو.

نتيجةً لهذه الأحداث، أعلن الملك في 31 مايو عن مبادرة الحوار الوطني، وذلك خلال استقباله في قصر الروضة رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الصحفيين البحرينية ورؤساء تحرير الصحف المحلية وعدداً من رجال الصحافة والإعلام، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير لهذا الحوار الجاد والشامل، من دون شروط مسبقة، اعتباراً من الأول من شهر يوليو/ تموز. وأشار في كلمته إلى أن الحوار القادم « هو استكمال لمبادرة ولي العهد التي أطلقها في بداية الأزمة الأخيرة، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب سقف المطالب المرتفع لبعض أطراف المعارضة، لتصل الأمور إلى طريق مسدود بعد إعلانها الجمهورية الإسلامية البحرينية، ما اعتبرته البحرين محاولة

للانقلاب على الشرعية قبل أن يتم فرض قانون السلامة الوطنية «الطوارئ». كما دعا للمضي قدماً في عقد الانتخابات التكميلية بعد استقالة كتلة الوفاق من مجلس النواب وقبول المجلس استقالة 18 نائب.

كانت هذه الدعوة تمثّل خرقاً لقانون الحكم العسكري السائد منذ 15 مارس، وتراجعاً واضحاً عن سياسات التطهير التي استمرت قرابة الشهرين. لا شكّ أن هناك دوافع جدية أملت على النظام اتباع سياسة أخرى غير سياسة القمع والتطهير الطائفي التي انتهجها بكثافة منذ 16 مارس. ففي ظلّ تزايد حدّة القمع وعسكرة المجتمع وفشل سياسة الحلّ الأمني في إعادة ميزان القوى لما كان عليه قبل 14 فبراير؛ كان النظام أمام مآزق لم يكن قادراً على تحمّل تبعاته بطريقة وبأخرى. في ظلّ كل ذلك، تصاعدت الضغوط الدولية على النظام لإنهاء الوضع العسكري، ومحاولة دفع الأمور ناحية مسار سياسي ينهي الأزمة في شكلها الظاهري على الأقل.

الضغوط الدولية ومأزق الحكم العسكري

اتجهت ضغوط المجتمع الدولي ناحية عدة محاور أهمها:

1. وقف العمل بقانون السلامة الوطنية «الأحكام العرفية».
2. إلغاء الأحكام العسكرية الصادرة بحق المدنيين وإعادة محاكمتهم في القضاء المدني.
3. فتح أبواب الحوار مع قوى المعارضة.
4. تحقيق إصلاحات سياسية جذرية تلبّي طموحات المطالب الشعبية.

وتبدو هنا ثلاثة أحداث تعتبر رئيسية ومهمة في ما سيعرف بمرحلة حوار التوافق الوطني.

1. الحدث الأول: زيارات ولي العهد لعدد من الدول ولقاءه بشخصيات دولية، مثل الرئيس أوباما ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ووزير الخارجية البريطاني وليم هيغ، وإطلاقه تصريحات تدعو للمراجعة وفتح أبواب الحوار والالتزام بالديمقراطية والإصلاح، وهي الأولى من نوعها منذ إعلان السلامة الوطنية. فبعد لقائه برئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية وليم هيغ صرح ولي العهد البحريني في 26 مايو 2011 أنه «مع بقاء أيام قليلة على رفع حالة السلامة الوطنية هناك نشاط كبير للتعامل الشامل مع قضايا أساسية تهم المستويين الوطني والدولي، حيث إن هدفنا هو البناء على المسيرة التاريخية في التنمية

والإصلاح والتي هي واضحة وجلية عندما نراها من منظور إقليمي واسع». مشيراً إلى أن «التجربة الماضية أفرزت عدداً من الدروس المستقاة التي لا بدّ لجميع الأطراف من الاستفادة منها في المرحلة المقبلة من أجل مصلحة ورفعة هذا البلدإن [158] ».

في 15 مايو أجرى نائب وزيرة الخارجية الأميركية جيمس ستينبرغ، وهو ثاني أهم مسؤول في وزارة الخارجية، محادثات في البحرين، إلى جانب كبير مسؤولي شؤون الشرق الأوسط بالوزارة جيفري فيلتمان، ومسؤول كبير من مجلس الأمن القومي الأميركي. وقالت وزارة الخارجية إن ستينبرغ أكّد التزام الولايات المتحدة الدائم بإقامة شراكة قوية مع كل من شعب البحرين وحكومته وأكّد أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان العالمية، كما حثّ جميع الأطراف على انتهاج سبيل المصالحة والحوار السياسي الشامل وقد التقى المبعوث الأمريكي رئيس الوزراء ووزير الخارجية وحثّ الوفد الدبلوماسي الأميركي الكبير - بحسب بيان وزارة الخارجية الأميركية - خلال زيارته (17 مايو/ أيار 2011) البحرين على انتهاج سبيل الحوار السياسي مع المعارضة. وأكّد «أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان العالمية» [159] . وفي أعقاب الزيارة التي قام بها نائب وزيرة الخارجية الأميركية جيمس ستاينبرغ أكّد وزير الخارجية خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، أن «مملكة البحرين ملتزمة بمسيرة النهج الإصلاحي والمشروع الرائد الذي اختطه وأسس دعائمه عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، لبناء دولة المؤسسات والقانون التي تحترم فيها حريات التعبير، وتعزّز المبادئ السامية لحقوق الإنسان، وتكفل العيش الكريم لجميع من يعيش على أرض مملكة البحرين وتضمن أمنهم وسلامتهم، وأن هذا النهج لم ولن يتوقف، وأنه عمود الاستمرار والتطوّر والتحديث، بما في ذلك الحوار السياسي بين أبناء الشعب الواحد كافّة في إطار المؤسسات الدستورية لتحقيق ما يتطلع إليه الجميع» [160] .

خطاب أوباما

إلّا أن الرسالة الأقوى جاءت في خطاب الرئيس الأميركي أوباما في مقر وزارة الخارجية الأميركية حيث خصّ البحرين بفقرات مهمة قال فيها «إن السبيل الوحيد إلى الأمام هو أن على الحكومة والمعارضة أن يبدآ الحوار، ولا يمكن أن يكون هناك حوار حقيقي عندما يكون بعض المحتجّين السلميين في السجون، وأشار إلى أن الحكومة يجب أن تخلق الظروف المناسبة للحوار،

وعلى المعارضة أن تشارك من أجل مستقبل عادل لجميع البحرينيين [161] ». وقد تفاوتت ردود الفعل إزاء خطاب أوباما، حيث رحّبت الجمعيات السياسية بما جاء في الخطاب، في حين حاولت الجمعيات الموالية المبالغة في ردة فعلها، وأعلنت تحدّيها لخطاب أوباما معتبرة إياه تدخّلاً في الشأن المحلي، وصرّح النائب السابق محمد خالد بأنه مستعد لأن يسيل الدماء دفاعاً عن خليفة بن سلمان في مواجهة التدخّل الأميركي [162] . كما صرّح رئيس تجمع الوحدة الوطنية الشيخ عبداللطيف المحمود الذي جدّد رفضه لما أسماه بـ «الضغوط الخارجية» في إشارة واضحة لحديث الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي تناول خلال كلمته التي وجهها للعالم العربي والشرق الأوسط في (19 مايو 2011) انتقادات واضحة للبحرين ويأتي إعلان المحمود رفض «التجمّع الوطني» لأي تساهل في تطبيق العقوبات ومحاسبة ما أسماه بـ «المتسبّبين» في الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين، مواكباً لأحاديث عن قرب صدور أوامر عليا بالإفراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين [163] .

وبالرغم من محاكاة مجلس الوزراء لخطاب أوباما ومسايرته له إلا أن وزير الخارجية البحريني وفي مقابلة بُثت يوم الأربعاء (18 مايو/ أيار 2011) عبر برنامج PBS NewsHour الذي يبثّه التلفزيون الأميركي قال فيها «إن البحرين تدرس حالياً إطلاق سراح بعض الموقوفين مع نهاية حالة السلامة الوطنية في الأول من يونيو/ حزيران 2011، وأنها في المرحلة الحالية لا تسعى لحوار حكومة ومعارضة، وإنما لحكومة تسعى لتحقيق المصالحة لكل الشعب بمختلف مكوّناته» لقد كان خطاب أوباما في مقرّ الخارجية الأميركية في 17 مايو 2011 وتعرّضه بالتفصيل لقضية البحرين ضربة موجعة لقوى الموالاة ودفعة قوية لقوى الجمعيات السياسية وإدانة واضحة لسياسات النظام القمعية طوال الثلاثة الشهور السابقة على تاريخ الخطاب. فبعد حديث المحمود عن خطاب أوباما أصدر التجمع بياناً طالب تجمّع الوحدة الوطنية في الجمعة (20 مايو/ أيار 2011) دعا فيه الرئيس الأميركي باراك أوباما بتصحيح مفاهيمه بشأن القوى السياسية والمعادلة السياسية والوضع السياسي في البحرين. داعياً إلى توازن الأطراف الثلاثة الرئيسية في البحرين، كشريك أساسي في أي حوار يراد له أن يحقق الاتفاق بين مكونات المعادلة السياسية. واستغرب تجمّع الوحدة الوطنية خطاب الرئيس الأميركي بشأن تطوّر الأحداث في المنطقة العربية وخصوصاً ما ورد في كلمته عن الأوضاع بمملكة البحرين، وقال: «ونحن إذ نسجّل استغرابنا واستهجاننا ممّا ورد في خطاب الرئيس الأميركي الذي يطالب نظام الحكم بالحوار مع المعارضة الذين يمثلون جزءاً من شعب البحرين والتي كانت دعوتهم لإقامة دولة دينية ثيوقراطية يتحكّم فيها رجال الدين، من دون اعتبار لبقية مكوّنات شعب البحرين، وهي عملية الكيل بمكيالين في التعاطي مع الشأن البحريني الذي دأبت

السياسة الأميركية على التعامل معه لمحاولة ضرب أسفين التفريق بين مكونات الشعب وتعميق الصراع الطائفي». وأكّد التجمّع أنه هو طرف أساسي في أي حوار يتم، وأنه خرج في تجمع حاشد، وسجل من خلاله مطالب إصلاحية رفعها إلى سمو ولي العهد الذي دعا إلى حوار وطني منذ 17 فبراير / شباط 2011.

وفي المسار نفسه، كانت بريطانيا تمارس ضغطاً مشابهاً للضغط الأميركي عبر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، الذي التقى بولي العهد البحريني يوم الخميس (19 مايو/ أيار 2011) بمقرّ رئاسة الوزراء في العاصمة البريطانية (لندن) حيث قال ولي العهد بأن «مملكة البحرين بقيادة جلالة الملك الوالد تنتهج الإصلاح طريقاً والحوار الشامل أسلوباً للوصول إلى ما يصبو إليه الشعب البحريني من تطلّعات مستقبلية»[164].

وردّاً على بيان أمين عام الأمم المتحدة بان كمون؛ زار ولي العهد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بنيويورك مساء يوم الجمعة (3 يونيو/ حزيران 2011) مؤكداً له التزام مملكة البحرين بالحوار الوطني الشامل الذي دعا إليه الملك للوصول إلى توافق حوله بين جميع فئات المجتمع عبر المؤسسات الديمقراطية، وصولاً إلى تعزيز الوحدة الوطنية وصون السلم الأهلي. وشدّد على التزام مملكة البحرين الثابت والراسخ بمبادئ حقوق الإنسان، واحترامها للحريات الأساسية بما فيها حرية التجمّع والرأي في ظلّ الشرعية والقانون والدستور.

كما زار وزير الخارجية البحريني الولايات المتحدة الأميركية، والتقى بعدد من أعضاء الكونغرس الأميركي من قبيل رئيسة لجنة الشؤون الخارجية إلينا روسليتنيين، وهوارد بيرمن، وستيف شابات، وتوم مورينو، وجين سميث، وكريغ ميكس، بالإضافة الى غاري أيكرمن وعضو لجنتي الاعتمادات المالية والأمن الوطني نيتا لوي وآدم سميث. وشرح الوزير لأعضاء الكونغرس الخطوات التي تقوم بها البحرين وجهودها الرامية إلى تطوير الحياة الديمقراطية، موضحاً أهمية دعم مملكة البحرين في برنامجها الإصلاحي لضمان استمرار الحياة الديمقراطية وتطوّرها. كما التقى مساعد وزير الخارجية الأميركي مايك بوسنر وقال إن مملكة البحرين ومن منطلق حرصها على الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، أنشأت لجنة وزارية للتظلّم من الفصل من العمل في مؤسسات القطاع الخاص وشرعت في التحضير لبدء الحوار الوطني الذي أعلن عنه عاهل البلاد، سعياً من أجل

تعزيز الحقوق الفردية في المجتمع، مؤكّداً أن مملكة البحرين ستستمرّ في تعزيز حقوق الإنسان وهي تتعاون حالياً مع جميع المؤسسات الحقوقية، وأنها ملتزمة بالمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان إيماناً منها بأهمية تلك الحقوق [165].

وأعاد الرئيس الأميركي مطالبته حكومة البحرين بفتح حوار جدي وإطلاق المعتقلين وذلك في بيان صدر الأربعاء (8 يونيو/ حزيران 2011) جاء فيه أن الرئيس الأميركي باراك أوباما حثّ البحرين على محاسبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الانسان وتهيئة الظروف المناسبة لبدء حوار ناجح. وأعرب الرئيس الأميركي حسب البيان الذي صدر بعد اجتماعه مع ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة عن تأييده ومساندته للجهود التي يبذلها ولي العهد في الحوار، مؤكّداً ضرورة التوصّل الى حلّ وسط بين الحكومة وبقية الأطراف من أجل مستقبل البحرينيين. أما البريطانيين فقد قال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ، في بيان أمام مجلس العموم (البرلمان) البريطاني حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يوم الثلاثاء (7 يوينه 2011) «نحن قلقون إزاء التطوّرات في البحرين، ولا سيّما اعتقال ومحاكمة عدد كبير من السياسيين والأطباء والممرّضين وورود مزاعم عن التعذيب». وأضاف «أثرت هذا القلق وضرورة قيام حكومة البحرين بالوفاء بجميع التزاماتها حيال حقوق الإنسان حين التقيت ولي عهد البحرين في لندن الشهر الماضي، ونحن نرى أن الحوار العاجل بشأن الإصلاح السياسي الحقيقي هو السبيل الوحيد لمعالجة التطلّعات المشروعة للشعب البحريني وضمن الاستقرار على المدى الطوي».

2. الحدث الثاني: الإعلان عن استمرار تخفيض التصنيف الائتماني للبحرين، واستمرار العجز المالي في الموازنة العامة للدولة. وذلك في بيان أصدرته وكالة موديز خفضت الوكالة التصنيف الائتماني للبحرين درجة واحدة، مستندة إلى استمرار التوتّر السياسي، وقالت موديز: «لا تزال التوترات السياسية في البلاد مرتفعة وهناك احتمالات ضعيفة لحل الأسباب الواضحة للاحتجاجات سلمياً على الأقل في الأمد القصير، ولذا فإن التوقّعات السياسية غامضة بدرجة كبيرة [166]». وأتى هذا البيان في ظلّ تزايد عجز الموزانة وفشل توقّعات النوّاب في ضخ موارد مالية إضافية تلبّي وعودهم لقواعدهم بزياة الرواتب بالرغم من زيادة أسعار النفط ووصول سعر البرميل لأكثر من 100 دولار في حين كانت الموزانة مبنية على سعر 85 دولار فقد انخفض عجز موازنة 2011 قرابة 400 مليون دينار، لتستقرّ عند 435 مليون دينار، عوضاً عن 835 مليوناً تمّ اعتمادها كعجزٍ متوقع خلال العام [167].

3. الحدث الثالث: فشل الزيارات الخارجية التي قام بها وفد مجلس النواب واللقاءات التي عقدتها وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية مع المنظّمات الدولية في شأن التخفيف من حدة النقد والضغط الموجّه للنظام. وهو ما كشفته نتائج زيارة الوفد البرلماني الذي شكّله مجلس النواب برئاسة النائب الإخواني صلاح علي، فقد حاولت الصحافة المحلية الموالية بعث آمال كبيرة على نجاحه وتحسين سمعة البحرين أمام الجهات والمنظّمات الدولية، وكانت الصحف تعلن يومياً عبر تقرير العلاقات العامة عن نتائج إيجابية يحقّقها الوفد في كل زيارة يقوم بها، إلا أن الوقائع كانت تسير خلاف ذلك، إذ صرحت رئيسة وحدة علاقات شبه الجزيرة العربية وإيران والعراق بالمفوضية الأوروبية، باتريكيا لومبارت كوساس، أن العلاقات بين المفوضية الأوروبية ومملكة البحرين علاقات متميّزة، لافتةً إلى أن المفوضية لاحظت وتابعت التطوّرات... التي قامت بها مملكة البحرين لاستتباب الأمن والسلم الوطني، مشيرة إلى أن «المفوضية تتطلّع إلى تطبيق الحوار الوطني الشامل للاستمرار في عملية الإصلاح والتطوير الذي تبنته مملكة البحرين طوال العشر سنوات الماضية. كما وجّه عضوان في جلسة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي التي انعقدت يوم الخميس (26 مايو/ أيار 2011) في مقر البرلمان الأوروبي في العاصمة البلجيكية (بروكسل)، سؤالين إلى الوفد البرلماني البحريني الذي كان موجوداً خلال الجلسة، يتعلّقان بالتمييز في التوظيف والتقارير التي تحدّثت عن تدمير مساجد في البحرين. وفي بداية مناقشة موضوع البحرين، أكّدت رئيسة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان هايدي هوتيلا أن موقع البرلمان الأوروبي على شبكة «الفيسبوك» تلقّى منذ تاريخ 28 أبريل/ نيسان الماضي عدّة رسائل من مواطنين بحرينيين يطلبون المساعدة من البرلمان الأوروبي على إثر الأحداث التي شهدتها البحرين، مشيرة إلى أن اللجنة بيّنت عبر ممثلها الإقليمي دعمها وتضامنها مع هؤلاء البحرينيين. وتطرّق رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في منظمة «فرونت لاين» فنسنت فورست خلال الجلسة إلى أوضاع حقوق الإنسان في عدد من دول الخليج، من بينها البحرين، مبدياً تخوّفاً على أوضاع حرية التعبير والتجمّع في البحرين، كما أبدى قلق منظمته بشأن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في دول الخليج بما فيها البحرين. وطالب فورست، خلال كلمته، بوقف الحملات الموجّهة ضد بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، وإزالة منع السفر عنهم، وعدم إقالتهم من وظائفهم[168].

بالرغم من ذلك، فإن حملة العلاقات العامة والتأثير في الأطراف الدولية لم تعطِ نتائجها بشكل كاف، وكما توقّع النظام، فعلى إثر تقرير أصدرته وكالة أنباء البحرين نقلت تصريحاً لبيلاي خلال لقائها بالوزيرة البلوشي، بأن «وضع مملكة البحرين يختلف ولا تقارنها بما يجري في دول أخرى في المنطقة.. وبعض المعلومات التي تتوارد إلى مكتب المفوضة السامية غير صحيحة عمّا يجري في البحرين»؛ نفى المتحدث باسم المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة إلى الأمم المتحدة روبرت كولفيل ما نقل عن المفوضة السامية نافي بيلاي بشأن تلقّي المفوضية معلومات غير صحيحة بشأن الأوضاع في البحرين، بحسب ما جاء في تقرير صادر عن وكالة أنباء البحرين (بنا) وجاء في البيان الصادر عن كولفيل: «إن المفوضية العليا تودّ أن توضح أن مضمون الاجتماع الذي جمع ممثليها يوم الجمعة الماضي (3 يونيو/ حزيران 2011) مع وزيرة التنمية

الاجتماعية القائم بأعمال وزير الصحة فاطمة البلوشي وثلاثة مسؤولين حكوميين بحرينيين، تمّ تحريفه في تقرير صادر عن وكالة أنباء البحرين، وهو التقرير الذي تمّ نشره في وقت لاحق من قِبل عدد من الصحف في المنطقة». وأضاف البيان: «إن بيلاي لم يصدر عنها مثل هذا التصريح أبداً، وتشعر بالانزعاج من هذا التحريف في كلماتها. كما ستطلب رسميّاً من مسؤولي الحكومة الذين حضروا الاجتماع إصدار تصريح يبين حقيقة ما دار من نقاشات[169].

كما أصدر مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بياناً يوم (8 يونيو/ حزيران 2011)، أكّد فيه أن النقاشات – التي دارت خلال الاجتماع الذي جمع المفوضة السامية نافي بيلاي بوزيرة التنمية الاجتماعية القائمة بأعمال وزير الصحة فاطمة البلوشي يوم الجمعة الماضي (3 يونيو 2011) في جنيف – الحاجة إلى إجراء تحقيقات مستقلّة شفافة في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البحرين.

خيارات النظام

في المقابل، لم يكن النظام قادراً على تلبية هذه المطالب الدولية بسبب عدة اعتبارات وضع نفسه ضمن مجالها فهيمنت على خياراته من ضمن تلك الاعتبارات:

1. تحشيده للرأي العام «الموالي» للإشاعات، وحملات التشويه التي عمل على ترويجها لتسهيل وشرعنة الحلّ العسكري وسياسية التطهير، فكان من الصعب عليه الالتفاف مرّة أخرى والظهور بمظهر المخطئ أمام قواعده الشعبية التي انخرطت في المزايدة على سياسة التطهير والتنكيل بالمعارضين وأفراد الطائفة الشيعية.

2. تعامله مع عملية إخلاء الدوار الثانية في 16 مارس على أنها معركة الانتصار الكبرى.

3. التدخّل المستمرّ من قِبل السعودية في وضع ورسم السياسات الداخلية.

مع ذلك، فقد شعر النظام بأن هناك حاجة ضرورية إلى أن يقدّم على اتخاذ خيار أقل كلفة بالنسبة له، وهو مضاهاة سياسته بسياسات الانفتاح والحوار وأخذ المبادرة. وكانت العقبة الأساسية التي واجهت النظام هي الرأي العام المحلي بشقيه المعارض والموالي، ولكن في اتجاهين مختلفين، فالرأي العام المعارض كان شديد الحنق ولا يزال يعيش المعاناة والانتهاكات التي لم يصادفها طوال

تاريخ وجود في البحرين، ولم يكن مستعدّاً لأن يصفح عن جرائم النظام وانتهاكاته، ليس لكونه عنيداً وحاقداً، ولكن لأنه لم يعد يثق في النظام ورؤوسه الكبار، ولم يعد يقبل بعد حجم التضحيات التي قدّمها والانتهاكات التي تعرّض لها أن يقبل بالفتات، وخصوصاً أن شعار الشعب يريد إسقاط النظام كان هو السائد والأكثر تداولاً، وحتى الجمعيات السياسية التي كانت قد دخلت في مباحثات مع النظام فترة الاعتصام في الدوّار؛ وجدت نفسها أمام حقائق ميدانية أملتْ عليها لدرجة كبيرة في أن تعرقل سياسة انفتاحها على النظام من دون وجود ما يبرّر ذلك من تنازلات.

أما الشارع الموالي، فقد كان رأيه هو تصديق الإعلام الرسمي بوجود مؤامرة خارجية تقودها إيران عبر مجموعات المعارضة، وأن قوى المعارضة هي قوّة طائفية تستهدف الوجود السنّي في البحرين، وأن أسلوب عملها هو أسلوب إرهابي.. وإلى آخرها من الدعايات الرسمية التي عمل على ترويجها تلفزيون البحرين وكتاب الصحف الموالين للنظام طوال عدة شهور. كان من الصعب على هذا الشارع تقبّل أنه كان ضحية مخادعة إعلامية وسياسية، وكان من الصعب على النظام إقناعه أن ما كان يروّجه كان مجرّد سياسة وليس حقيقة.

في هذا الصدد، التمس النظام التحرّك في مسارين مزدوجين بقيادة الملك نفسه، المسار الأول هو تطمين الرأي العام المحلّي والدولي والتخفيف من مخاوفه بشأن ما سيُقدم عليه من خطوات كان يرفضها، ودفعهم لرفضها طوال الشهور السابقة، والمسار الثاني هو مسار الرأي العام المعارض، وبعث رسائل مزدوجة، فيها تودّد وتعاطف، وفيها التحذير والوعيد.

المسار الأول: العمل من خلال الموالاة والعلاقات الخارجية

شهدت سياسات النظام في هذا المسار تحوّلات عديدة رتّب لها الملك بنفسه، تخلّصاً من تزايد الضغوط، إذ لم يعد بإمكان أية شخصية في النظام إعادة صياغة إيقاع الدولة في ظلّ تفشّي سياسات التشفّي والانتقام والعسكرة السائدة، وفي ظلّ انتهاج سياسة الاحتماء بالجارة السعودية. وسوف نرصد ثلاثة تحولات تعتبر مهمة بالنسبة لمجمل الحراك السياسي:

4. التحوّل الأول: عودة الملك للعلاقات العامة

ابتدأ التحوّل الأول في زيارات ممثّله الشخصي ابنه عبدالله بن حمد للعديد من المجالس القبلية والشخصيات الموالية التي كان لها صدى في تأييد النظام فترة السلامة الوطنية، وابتدأها بمجالس الفضالة والرميحي في جو، ثم المجالس القبلية والعائلية في محافظة المحرق، حيث نقل فيها «تحيات وشكر الملك إلى جميع أفراد هذه المجالس على وقفتهم المشهودة مع كل إجراء اتخذ لردع الإساءة للبحرين. مؤكّداً أن هذه الزيارة تأتي لمدّ جسور التواصل والمحبة مع كل البحرينيين، وأن البحرين تجمع المواطنين كعائلة واحدة» [170] . وفي 31 مايو استقبل الملك رئيس تجمّع الوحدة الوطنية الشيخ عبداللطيف المحمود وأعرب عن شكره وتقديره لكلّ الجهود الطيبة التي يبذلها تجمّع الوحدة الوطنية تأكيداً لولائهم للوطن وتعزيزاً للوحدة الوطنية بين أبناء الشعب البحريني والتفافهم حول قيادتهم ونبذهم لمختلف أشكال العنف ودواعي الفتنة.

كان واضحاً من هذه المبادرة أن النظام بات بحاجة إلى أن يقنع حلفاءه وجماعات الموالاة بخطواته المقبلة، وتراجعه عن حملات التطهير والقمع التي دشّنها منذ 16 مارس 2011. كما قام الملك بعقد لقاءات في قصر الروضة استقبل فيها أهالي المحافظة الجنوبية وأهالي المحرق وأهالي المحافظة الشمالية وأهالي المنامة، حيث ذكر لأهالي المنامة «إني رأيت من هذا المنطلق أن يوفّقنا الله معكم في حوار وطني شامل مثلما تشاورنا معكم حول ميثاق العمل الوطني، حيث أوجدنا الأساس القوي الذي ننطلق منه، فاليوم أيضاً نحتاج إلى هذا الحوار لنطوّر ما تعلّمناه في السنين الماضية، وأنا أقول لكم من الآن إن الكمال لله وحده سبحانه وتعالى، إذا أنا قبلت بسبعين في المئة فهذه نسبة نجاح عظيمة، حتى نسبة ستين في المئة لا بأس فيها، لكن سبعين في المئة وثمانين في المئة وحتى إن شاء الله مئة في المئة، ولكن إذا ما وصلت هذه النسبة الى مئة في المئة، فليس معناه ان نتوقف ونرفض خير السبعين في المئة او الثمانين في المئة، يجب أن نستمر وبعد ذلك يأتي الوقت الذي نطوّر فيه من حياتنا وهكذا، فالطريقة التي تكلّمت عنها عن المبدأين هما مبدأ التطوير ومبدأ التوافق والتراضي، وهناك مثال أن بعض البرلمانات يكون فيها الصوت الموافق هو الصوت الأعلى الذي يؤيّد، والذي صوته أقل لا يؤيّد... إن حضوركم اليوم دعم كبير لهذه السياسة التي قد أسمّيها بالمظاهرة الصحية الحضارية أمام العالم وأمام أنفسنا قبل كل شيء بأننا في وحدة وطنية وليس بيننا اختلاف...زيارتكم ولقاءكم اليوم يثبت ويقوي هذا الاتجاه، فأنا مرة اخرى سعيد بهذا اللقاء ومسرور، وأشكر كل من نظم وبادر لهذا الاجتماع الطيب، وأقول إنه على حياة الجدّ سلمان وفي عصرية كل يوم جمعة كان يستقبل المواطنين» [171] .

كما قام الملك بنفسه في يوم الاثنين (21 يونيو/ حزيران 2011) بزيارة إلى مجلس عائلة آل محمود في مدينة الحد وزيارة محافظة المحرق، معقل الموالاة، وبشّر من مجلس المحمود بمرحلة قادمة قال عنها إنها أخت المسيرة الأولى، بشكل ربما بعد تجربة ناجحة وألقى المحمود كلمة بين فيها بعض المواقف، فقال «لن نقبل للبحرين أن تخرج عن شرعية الحكم القائم، ولن نقبل للبحرين بأن يتلاعب أيّ كان بأي فرد من أفراد قيادتها العليا، جلالتكم، وسموّ الأمير الملكي خليفة، وسموّ الأمير الملكي سلمان، واجتماعكم ووحدتكم لا نرتضي به بديلاً. ولن نقبل بالضغوط الموجهة للبحرين من بعض القوى الكبيرة من نحو إلغاء بعض الاتفاقيات الاقتصادية، فلن نتنازل عن سلامة كل فرد من أفراد شعبنا ومن المقيمين على أرضنا على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ونِحلهم وأفكارهم، فما عند الله خير وأبقى، وشعبنا قادر على أن يصبر ويصابر، وحكومتنا قادرة على ترشيد الإنفاق وكفّ أيدي العابثين بالأموال العامة ليكون الخير القليل بركة للجميع». كما أكّد أن التفاف الشعب حول قيادته يمثل حصناً أثبت جدارته في كل الأحوال، مشدّداً على ضرورة «تطبيق القانون على جميع من ارتكب في حقّ الوطن جريمة يعاقب عليها »[172] وفي اليوم الثاني نظّم الديوان الملكي في قصر الروضة لقاءً بأهالي المحافظة الشمالية ذات التمركز الشيعي وأشار إلى أن «نداء حوار التوافق الوطني المرتقب هو نداء البحرين لكلّ أبنائها الذي يخاطب وجدانهم وعقولهم، ويستنهض هممهم للخير والعطاء. إن للبحرين قلب جامع واحد يسع كل أبنائها، وبهم جميعاً قامت شامخة عزيزة، وستظلّ بعون الله وتوفيقه قوية قادرة على مواصلة نهضتها وتطوّرها» وأشار إلى أنه يستغرب «ممن يقول إننا نريد برلماناً أفضل ونريد حكومة أفضل، ومن يعترض على ذلك؟ إننا نريد برلماناً أفضل وحكومة أفضل ولكن بواسطة الآليات الدستورية، فاليوم مجلسنا النيابي ومجلس الشورى لا يوجد فيه الوزير كعضو يحدّ ويأمر ويهدّد، فالأعضاء لهم مطلق الحرية في مناقشة القوانين ورفع القانون للتصديق عليها من قِبلنا، وإذا كان للحكومة بخبرتها لها تعليق أو ملاحظة فمن طريق اللجان التي تبدي رأيها»

5. التحوّل الثاني: استئناف سياسية الترضية

كان واضحاً أن النظام يعيش في مآزق انتهاكاته العديدة والفضيعة، ولم يعد بإمكانه أن يستمرّ في ممارستها، وأن عليه البدء في التحوّل عن سياسة التطهير والتشفّي إلى انتهاج سياسة أقل كلفة، وهي سياسات الترضية الجديدة. حيث دعت وزارة العمل جميع العمال والموظّفين المسرحين في القطاع الخاص بسبب الأحداث التي شهدتها البحرين، إلى مراجعة لجان التظلّم بالمنشآت التي يعملون فيها حتى يتسنّى للجان التأكّد مما إذا كانت عملية التسريح حدثت طبقاً

للقانون من عدمه[173]. وأكّدت الوزارة في بيان لها، أنه منذ إصدار رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، توجيهه بتشكيل لجنة عليا مكلّفة النظر في المسائل المتعلّقة بتسريح العمال برئاسة وزير العمل جميل حميدان، فإن اللجنة بادرت سريعاً بالنظر في عمليات التسريح الأخيرة عبر تأكّدها من سلامة الإجراءات القانونية للتسريحات الأخيرة، كما قام وزير العمل بعقد اجتماعات موسّعة مع ممثلي الشركات الكبرى والمؤسسات في القطاع الخاص، للوقوف على مدى سلامة الإجراءات التي اتخذتها المنشآت للتأكّد من مدى مطابقتها للقانون، وذلك انطلاقاً من حرص الحكومة على ضمان حقوق العمال والموظفين من التعرّض للفصل التعسّفي. ودعت الوزارة جميع الشركات والمؤسسات، إلى إعادة النظر في جميع إجراءاتها المتعلّقة بتسريح العمال والموظفين لكي يحفظ لكل ذي حقٍّ حقّه. وخاطبت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) عدداً ممن تمّ فصلهم على ذمة الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين، كما بعثت نقابة الشركة رسائل نصية قصيرة إلى أعضائها، لتقديم تظلّم بشأن الفصل من الشركة. وكانت الشركة أقدمت على فصل 366 عاملاً، بحسب إحصائية الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وأشار العمال المفصولين إلى أن التظلّم مرفق بورقة يُطلب من المتظلّمين التوقيع عليها، تتضمّن عبارة مفادها تجديد الولاء للقيادة الحكيمة ومشروعها الإصلاحي، واعتذاراً عن استخدام شبكة الإنترنت التابعة للشركة استخداماً سيئاً ولأغراض خارج الشركة والغياب غير القانوني في فترة الأحداث التي شهدتها البحرين، ما أدّى إلى الإضرار بالشركة، لافتة المصادر إلى أن هذه الاعتذارات قد تعتبر تعهدات على المفصولين في حال تمّ النظر في تظلّمهم وإعادتهم إلى أعمالهم. وتناقلتْ مصادر أن أكثر من 200 موظّف كانت الشركة قد فصلتهم من دون إجراء تحقيق معهم، في حين تمّ التحقيق مع العشرات، الذين تسلموا خطاب الإقالة معنوناً بـ: «إنهاء خدماتك من الشركة»، فيما جاء في مضمون الخطاب أنه «إشارة إلى التحقيق الذي جرى معك بخصوص المخالفة المنسوبة إليك، وبناءً على توصيات اللجنة العليا المشكلة، للنظر في هذا الموضوع، فقد قرّرت إدارة الشركة الاستغناء عن خدماتك. هذا وسوف تقوم إدارة الشركة بصرف جميع مستحقّاتك مضافاً إليها راتب شهر بدل إشعار في القريب العاجل[174].

وفي الإطار نفسه، كشف الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الداخلية، ردّاً على ما ذكرته القائم بأعمال السفير الأميركي بمملكة البحرين ستيفاني وليمز خلال مقابلة معها بأحد البرامج التلفزيونية البحرينية، أنه «تمّ التحقيق من قِبل إدارة المحاكم العسكرية (النيابة العسكرية بوزارة الداخلية) في واقعة وفاة أحد الموقوفين (علي صقر) التي حدثت في شهر أبريل/ نيسان 2011، حيث تمّ استجواب أفراد الحراسة ومسؤولي مركز التوقيف وانتهت التحقيقات إلى توافر أدلّة ضدّ اثنين من مسؤولي الحراسة على عنبر التوقيف الخاص بالمتوفى لارتكاب بعضهم لتجاوزات في

التعامل معه، ومخالفة ثلاثة آخرين للقانون لعدم إبلاغ مرؤوسيهم عن الواقعة وتمّت إحالتهم للمحاكمة الجنائية. وأردف «كما تمّ أيضاً التحقيق في وفاة اثنين آخرين من الموقوفين وانتهت التقارير الطبية المبدئية إلى أن وفاة أحدهما بسبب حالته المرضية (مرض السكر) وما زالت التحقيقات جارية بشأنهما، بالإضافة إلى أن التحقيقات في وقائع الوفاة التي حدثت أثناء الأحداث الأخيرة ما زالت جارية تمهيداً لإعدادها للتصرّف. كما لفت إلى أنه «في العام 2011 بلغ عدد الموضوعات التي تمّ التحقيق فيها (20) قضية خاصة بشكاوى وادعاءات ضدّ رجال الشرطة لسوء المعاملة والاعتداء على سلامة جسم الغير، حيث تمّت إحالة (4) قضايا إلى المحاكمة الجنائية، وما زالت (12) قضية قيد التحقيق، في انتظار ورود تقرير الطبيب الشرعي أو لعدم حضور المجني عليه لسؤاله، في حين تمّ حفظ (5) قضايا والتقرير فيها بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الجناية أو لعدم صحة الواقعة أو لعدم كفاية الأدلة».

وأكّد الوكيل المساعد للشؤون القانونية أن «منهج الوزارة وأسلوب عملها يقوم على الالتزام بالدستور والقانون، ولذلك فهي تعمل بمجموعة من الضمانات والضوابط التي تكفل ضمان الالتزام بعدم وقوع تجاوزات بشأن المقبوض عليهم أو في أي تعامل مع الجمهور، وفي حال وقوع أية تجاوزات فإن هناك إجراءات يتمّ اتخاذها بهذا الشأن، فالوزارة تحرص على محاسبة منتسبيها قبل محاسبة الآخرين، حيث يتمّ التحقيق في أية شكوى تتعلّق بأية تجاوزات تقع من منتسبي الوزارة أيّاً كان مضمونها أو سببها سواء كانت بشأن التعامل بمراكز الشرطة أو مراكز التوقيف أو بالطريق العام، وهو واجب والتزام قانوني تقوم به الوزارة[175] .

6. التحوّل الثالث: الإعلام المراوغ

مع بداية الإعلان في نهاية مايو عن عقد حوار التوافق الوطني؛ شهد الإعلام البحريني تحوّلاً مفاجئاً، فبرزت الإعلانات التي تحثّ على الحوار وبناء الوطنية والتسامح والإخوة، وهي المفاهيم نفسها التي كان الإعلام الرسمي وغير الرسمي يرفضها بشدّة، ويقف ضدّ منْ يرفعها. ومن غرائب الأمور، قيام ناصر بن حمد – الذي تزعّم حملة التطهير في القطاع الرياضي – بتأسيس منتدى حوار الشباب وراعيته للعديد من الفعاليات تحت عنوان تقوية الوحدة الوطنية وتآلف الفئات الاجتماعية.

المسار الثاني تهجين المعارضة

اختلفت استراتيجيات النظام في التعامل مع خصومه من المعارضة، وخصوصاً أن مواقف الجمعيات السياسية المعارضة لم تكن واضحة تجاه المشاركة في الحوار الذي دعا إليه، بالرغم من خطابهم السياسي المؤكّد أهمية الحوار وضرورته، فبرزت تصريحات لجمعية الوفاق والمجلس العلمائي في هذا الشأن، ولكن من دون إبداء الرغبة في المشاركة. وبرز على الساحة الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان من خلال جملة لقاءات وتصريحات مع وسائل إعلامية دولية؛ أكّد فيها تمسك «المعارضة» بمطالبها «إصلاح النظام لا إسقاطه، والتمسّك بسقف المملكة الدستورية التي يتمّ من خلالها انتخاب الحكومة». وقال الشيخ علي سلمان خلال أحد تصريحاته «في الأيام المقبلة أريد أن أوجد توافقاً سياسياً يجعل البحرين مستقرّة سياسياً... وهذا الاستقرار السياسي سينعكس استقراراً أمنياً وسينعكس استقراراً اقتصادياً... هذا ما نحاول أن نفعله كطرف سياسي. لذا فإن تعامل النظام مع قوى المعارضة الرسمية وغير الرسمية كان متعدد الاتجاهات ويتناسب مع ما كان النظام يراهن عليه من نجاح حوار التوافق الوطني وإسدال الستار على أكبر أزمة واجهته منذ عقود طويلة».

إجراءات التوتّر والتودّد

أعلنت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين، أن القوات المسلحة لمملكة البحرين أكملت المهمة الموكلة إليها بنجاح في المحافظة على الأمن والنظام العام، وسلامة المواطنين والمقيمين، ونفّذت الواجبات المنوطة بها على أكمل وجه، وبناءً على المرسوم الملكي رقم 39 لسنة 2011 الصادر عن عاهل البلاد برفع حالة السلامة الوطنية اعتباراً من يوم الأربعاء (1 يونيو/ أيّار 2011)، فسيؤول حفظ الأمن والنظام وكما جرت العادة إلى قوات الأمن العام، والحرس الوطني.

في الوقت نفسه، قامت النيابة العامة في 31 مايو/ أيار 2011 باستدعاء عدد من قيادات جمعية الوفاق في النيابة العسكرية، واستمرّ التحقيق معهم لمدة خمس ساعات تقريباً، وهم: الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، النائب الأول لرئيس مجلس النواب النائب المستقيل خليل إبراهيم المرزوق، ورئيس كتلة الوفاق ورئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب النائب المستقيل عبدالجليل خليل إبراهيم، ونائب رئيس اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس النواب النائب المستقيل محمد يوسف المزعل. كما استدعت النيابة العامة الناشط الحقوقي نبيل رجب للتحقيق معه بتهمة «نشر أخبار كاذبة»، وتمّ الإفراج عنه في وقت متأخّر.

كما أصدرت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بياناً حذّرت فيه من أي نشاط لجمعية سياسية يترتّب عليه تهديد للأمن وحريات الآخرين وسلامتهم، ونبّهت إلى أن الداعين والمحرضين على ذلك سيتحمّلون كامل المسؤولية وما ينتج منه. وقالت الوزارة: «إن ما تعرّضت له البحرين كان نتيجة مؤامرة وليست «انتفاضة» كما أراد البعض توصيفها بغرض التحشيد واستمرار نهج التعمية على التجاوزات الخطيرة التي استهدفت أمن الوطن ووحدة أهله وسيادته وازدهاره.

اللافت للنظر كان تصريح وزير العدل لقناة العربية بتاريخ 1 يونيو نفى فيه وجود أي معتقل سياسي أو معتقل رأي في السجون، مشدّداً على أن منْ يخضعون للاعتقال «ارتكبوا جرائم جنائية منسوبة إليهم وتتمّ الآن محاكمتهم بشأنها». وقال إن مملكة البحرين في حوار دائم نحو الإصلاح عبر المشروع الإصلاحي وأن الدعوة التي أطلقها عاهل البلاد بإطلاق حوار التوافق الوطني الشامل من دون أية شروط مسبقة هو ترسيخ مبدأ عملت عليه مملكة البحرين منذ زمن بعيد، وهي تأتي استكمالاً للدعوة التي أطلقت في فبراير/ شباط الماضي، مضيفاً أن الحوار سيشمل الجميع من دون استثناء وسقفه التوافق الوطني حول ما يطرح من نقاط. وقال الوزير إن الحوار سيستمرّ بمن سيشارك من جميع أبناء الوطن، وفي حال وجود جهة أو طرف يرفض المشاركة فإن عليه تحمّل المسؤولية، مضيفاً «لا يمكن أخذ البلد كلها كرهينة في سبيل أن لك وجهة نظر خاصة أو غير قادر في الدخول في مثل هذا الحوار». وشدّد على أن الدعوة إلى حوار شامل هي دعوة جدية، ولا يمكن تجزئتها إلى مسألة حكومة ومعارضة، مؤكداً أن هناك أطيافاً كثيرة من الشعب لديهم أيضاً مطالب والمسألة يجب ألا تقتصر على فئة دون أخرى. وعما تردّد عن اتصال بين الحكومة وجمعية الوفاق، قال إنه «تمت اتصالات عديدة مع الجمعية أثناء الأزمة، ولكن لا تستطيع أن تلوم شخصاً يحاول أن يطرق باب الآخر الذي أغلق على نفسه من الداخل ويشكو من أن أحداً لا يستطيع أن يصل إليه، وكانت كل الاتصالات عبارة عن بيانات تصدر عن هذه الجمعية وتلك». مشيراً إلى «أن الكثير من الجمعيات السياسية بدأت تدرك ذلك وقد سمعنا الآن مراجعات بدأت تحدث وسنرى أفعالاً إذا كانت هناك نية صادقه لما هو خير لهذا البلد».ونفي الوزير «وجود اعتقالات جماعية في مملكة البحرين» مشيراً إلى أنه «ليس من سياسة المملكة اتخاذ عقاب جماعي، فهناك حماية لكل أبناء الشعب، ولا توجد اعتقالات جماعية في قوانين المملكة، وليس لدى البحرين سجناء سياسيون أو سجين رأي»، مضيفاً أن «من تجري محاكمتهم الآن أشخاص تم توجيه تهم جنائية لهم وكانوا جزءاً من الأزمة التي دخلت فيها مملكة البحرين». وقال إن «إزهاق الأرواح

وقتل الآمنين ليس عملاً سياسياً وما ادعته المعارضة حول أحكام الإعدام بأنها أحكام سياسية وليست أحكاماً جنائية عار عن الصحة، وإن القضاء له القول الفصل»، مؤكّداً أن «محكمة السلامة الوطنية هي محاكم خاصة وليست عسكرية، وأنشئت بمقتضى مرسوم ملكي، وأن إجراءاتها هي ذات الإجراءات التي تطبّق أمام المحاكم العادية، وهي ليست استثنائية ولكنها خاصة لمواجهة هذا الظرف الذي تعرّضت له البحرين».

من جانب آخر، فقد عكس جانب «التودّد» تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للنظر أحداث فبراير ومارس، وصدر قرار ينصّ على إيجاد بدائل قانونية للمنشآت (المساجد) التي أزيلت، كما تم تشكيل لجنة بقرار من رئيس الوزراء للنظر في حالات الفصل في القطاع الخاص، وقامت الجهات المعنية بإطلاق الكثير من الموقوفين، ومع انتهاء حالة السلامة الوطنية قبل موعدها، وتمّ إحالة جميع القضايا المتبقية أمام القضاء العسكري ليتمّ النظر فيها أمام القضاء العادي.

وفي مسار متصل، التقى وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة بعدد من الجمعيات السياسية والفعاليات السياسية [176] بديوان الوزارة، في إطار تهيئة الأجواء المناسبة لإنجاح الحوار الوطني والحفاظ على حالة الهدوء والاستقرار التي تعيشها المملكة. وقال: «نحن اليوم نمرّ بمنعطف دقيق يتطلب من الجميع أن يتحملوا مسؤولياتهم بكل وضوح وشفافية»، مشيراً إلى «ضرورة أن تكون المعالجات واقعية، فنحن اليوم نحتاج إلى نظرة جادة في اختيار وسيلة التعبير التي تتناسب والوضع العام تجنّباً لأية تداعيات تعرض حياة الناس وممتلكاتهم للخطر، فالمسيرات والتجمّعات وإن أباحها القانون إلا أنها ليست الوسيلة الأفضل في الوقت الراهن، فهناك قنوات أخرى بخلاف المسيرات والتجمعات يمكن اللجوء إليها لإيصال المطالب والآراء ما يساعد على تفهم وجهات النظر والاتفاق على الحلول المناسبة.

سريان قانون السلامة الوطنية الذي حظر كافة أشكال التظاهرات والمسيرات والندوات السياسية. في الوقت نفسه، كانت الاتصالات بينها وبين الجهات الدولية مستمرّة، وتحثّها على إبداء تنازلات سياسية أكبر من التنازلات التي أظهرتها بعد فرض السلامة الوطنية، مثل قبولها بالمبادرة الكويتية والمبادرة التركية، وتنازلها عن مطلب استقالة الحكومة وقبولها بالمبادئ السبعة لولي العهد.

بالرغم من ذلك، جاءت مواقف الجمعيات السياسية متناغمة مع دعوة الحوار وقبولها المبدئي بالحوار، فأصدرت جمعية الوفاق بياناً في تاريخ 2 يونيو أعربت فيه عن ترحيبها بدعوة عاهل البلاد للحوار الوطني الجاد والشامل القائم على أساس التوافق الوطني، بما ينتج حلّاً دائماً ويحقّق التطلّعات المشروعة والمطالب العادلة لكل شعب البحرين. وأكّدت الوفاق ضرورة أن يكون مشروع الحوار المرتقب استكمالاً للحوار الذي كلّف به سموّ ولي العهد كما ورد في خطاب العاهل، مشدّدة على المبادئ التي سبق أن أعلنها سموه والتي نجح في إحراز التوافق الوطني بشأنها. ودعت في بيانها إلى التوافق على لجنة وطنية عليا للحوار الوطني، تكفل الوصول إلى هموم جميع المواطنين وتطلعاتهم، مؤكّدة ضرورة ما جاء في خطاب العاهل من تحقيق مبدأ تكريس التمثيل الشعبي والمشاركة في صنع القرار وبناء حاضر أبناء البحرين ورسم مستقبل الأجيال القادمة. كما أكّدت الوفاق أملها في التوصل من خلال الحوار المنشود إلى معالجة آلام البحرينيين وتحقيق آمالهم ومطالبهم في العدالة والإنصاف والمساواة بين جميع المواطنين، مع ضرورة تهيئة كل الظروف والأجواء المساندة لإنجاح الحوار، وما يتطلّبه ذلك من روح وطنية مسؤولة توظف كل الإمكانات الإعلامية الرسمية وغيرها في إشاعة المحبة والتسامح والترويج لكل ما من شأنه أن ينمّي الوحدة الوطنية، وإيقاف الحملات الإعلامية المسيئة التي استهدفت بثّ الكراهية ضدّ أبناء الوطن، واعتبرت أن استمرار ذلك لا يمكن أن يخدم المصالحة الوطنية. كما رحّب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيد سلمان المحفوظ بما جاء في خطاب الملك بما أسماها «دعوة صادقة للحوار وتأكيد التعددية وحرية الرأي والتعبير وروح الألفة والمحبة بين الجميع. وقال إن عمّال البحرين يدعمون ويساندون جلالته في تأكيد أن الإصلاح هو المشروع الذي لم ولن تحيد عنه القيادة، فهو إيمانٌ وإرادةٌ بين القيادة والشعب... وأن الاتحاد يؤكّد ضرورة الإصلاح والاستمرار فيه من أجل بناء وطن متقدّم ينعم فيه المواطن بالحياة الكريمة وفقاً لما جاء في ميثاق العمل الوطني والدستور[177] .

وفي بيان صادر عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الأربعاء (8 يونيو/ حزيران 2011) قالت فيه إن «الجهات الرسمية في البحرين منعت ندوة – تتعلّق بالأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين – كان من المقرّر أن تعقدها الجمعية عصراً. فيما أصدرت وزارة الداخلية خلال الأيام الماضية بياناً اشترطت فيه ضرورة تشكيل لجنة منظّمة للمسيرات أو التجمّعات أو الاجتماعات العامّة، ووفقاً للقرار الصادر عن وزير الداخلية فإنه تمّ تخويل رئيس الأمن العام أو من يفوّضه

بإبلاغ الموقّعين على إخطار تنظيم اجتماع عام أو مسيرة أو تجمّع بوجوب تشكيل اللجنة المشار إليها، وأن تلتزم تلك اللجنة بالمحافظة على نظام الاجتماع العام أو المسيرة أو التجمّع والعمل على منع كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام العام أو حسن الآداب، كما أكّد القرار حق اللجنة المنظمة بالاستعانة بقوة الشرطة الحاضرة في الاجتماع العام أو التجمّع أو المسيرة لفض أيٍّ منها في حالة حدوث تجاوزات للقانون.

وأعلنت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في 19 يونية 2011 أنها بدأت في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لرفع قرار الحظر عن نشاط جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) الصادر عن النائب العام العسكري في ضوء أحكام المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية واستناداً إلى البندين (8 و9) من المادة الخامسة من هذا المرسوم. وذلك على خلفية البيان الذي أصدرته الجمعية السبت (18 يونيو/ حزيران 2011)، والذي رحّبت الوزارة بما جاء فيه من مضامين وما عبرت عنه هذه المواقف من حرص وطني مسؤول تضمنت تأكيد أولويات المرحلة الوطنية القائمة على ترسيخ حالة الهدوء والاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية ومشاركة الجميع في حوار التوافق الوطني الشامل.

ممانعة المعارضة والضغط عليها

تلقّت الجمعيات السياسية دعوة الحوار الوطني وهي مثقلة بواقع مليء بالانتهاكات والمحاكمات القاسية، وبدت أكبر من طاقتها على اتخاذ موقف صارم وشديد. من جانب آخر، كانت الجمعيات السياسية تشعر بخطر العزل السياسي المفروض عليها منذ 15 مارس 2011 وانقطاع أي تواصل بينها وبين الجهات الرسمية، وعدم قدرتها على إقامة أية فعاليات بحكم

وفي أول فعالية تقيمها الجمعيات السياسية قال أمين عام جمعية الوفاق في خطاب جماهيري ألقاه السبت (11 يونيو / حزيران 2011) «نحن نتطلذع إلى حوار شامل لكل القضايا السياسية وينتج منه حلّ للبحرين.. إننا جادون في إنجاح الحوار، وإن عقولنا وقلوبنا مفتوحة لجميع المخلصين والذين يريدون للبحرين التقدّم.... إننا نمدّ أيدينا إلى الإصلاحيين في النظام وفي القوى السياسية والمجتمعية من أجل الوصول لحلّ سياسي حقيقي يستجيب لتطلعات شعب البحرين.. الأشهر الثلاثة الماضية صنعت جروحاً غائرة في جسد الوطن، خلقت رأياً عالمياً موحداً بحاجة البحرين إلى حوار سياسي جاد وحقيقي، يستجيب إلى تطلعات شعب البحرين في الديمقراطية. وجدد الشيخ علي سلمان تأكيد المطالب الديمقراطية والمتمثّلة في المطالبة بدولة مدنية حديثة، عربية

اللسان والهوية، وتحقّق ملكية دستورية متطوّرة على غرار الديمقراطيات العريقة كما بشّر ميثاق العمل الوطني تنطلق وتبنى على ما تمّ التوافق عليه وطنياً في المبادئ السبعة التي أعلن عنها سموّ ولي العهد، والمتمثّلة في مجلس منتخب يتفرد بالصلاحية التشريعية والرقابية من دون تدخّل من السلطة التنفيذية أو مجلس معيّن، وعدالة ومساواة في التمثيل السياسي بين المواطنين عبر نظام انتخابي عادل وشفاف يتضمن دوائر انتخابية عادلة تحقّق المبدأ العالمي: صوت لكل مواطن، وحكومة تمثل الإرادة الشعبية، وفصل حقيقي للسلطات، ودولة تحترم الحريات الأساسية وتراعي حقوق الإنسان. وذكر «أن التسامح والمحبة هي القيم المنتصرة لا محالة على قيم الانتقام والفرقة، وإننا نجدّد إعلان محبتنا نحن الشيعة لإخواننا السنّة في البحرين وفي منطقة الخليج والعالم، محبة راسخة في قلوبنا تربينا عليها انطلاقا من ديننا الذي يدعو إلى الوحدة والمحبة بين أتباعه، ومع سائر أعضاء الأسرة البشرية.». وأضاف في خطابه «إن المجتمع الدولي يراقبنا كبحرينيين ويدعمنا في الوصول الى حلول سياسية عادلة وديمقراطية، ولن نرضى بمجرّد حوار شكلي، وإن محاولة الهروب والالتفاف على المطالب الشعبية والحلول السياسية الجدية والدائمة بمسمى حوار شكلي أو مفرغ ستؤل إلى فشل ولن نكون جزءاً من حوار بلا مضمون جاد يوجد حلاً دائماً يستجيب لتطلعات شعب البحرين».

كان واضحاً من خطاب جمعية الوفاق أنها تقع بين المطرقة والسندان، فالأجواء الشعبية والرأي الشعبي المعارض لم يكن مقتنعاً بجدوى الحوار، والدخول فيه من دون وجود ضمانات حقيقية تعيد الأجواء إلى طبيعتها، وعلى رأسها الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين وعودة المفصولين لأعمالهم ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، في الوقت الذي تضغط فيه الولايات المتحدة عبر ممثليها على الجمعيات السياسية بقبول دعوة الحوار والانخراط فيه. وكنوع من الردّ على خطاب الجمعيات، أبرز الملك في لقائه مع أهالي المحرق في قصر الروضة بتاريخ 14 يونيو 2011 «رغبته في الإصلاح الذي بدأناه سيستمرّ في تطوّره بالتوافق الذي يؤسّس لحكومة ذات أداء أكثر فعالية، وسلطة تشريعية أكثر تحقيقاً لطموحات الشعب، ولحفظ حقوق جميع الأسر البحرينية، وتعزيز الشفافية وضبط جمع الأموال، واحترام سيادة القانون في ظلّ الوحدة الوطنية ومبادئ حقوق الإنسان وقيم العدالة والمساواة وتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين».

إلا أن الرد الفعلي جاء بطريق غير مباشر في بيان أصدرته جمعية الوحدة الوطنية المعبرة عن لسان الموالاة، وأدانت فيها ما سمّته الشروط المسبقة في بيان جمعية الوفاق، بينما المبادرة

تدعو إلى حوار وطني من دون شروط مسبقة، إذ طلبت الوفاق أن يكون الحوار بقيادة ولي العهد، معتبراً أن الوفاق تخالف في بيانها توجيهات جلالة الملك الذي كلّف السلطتين التنفيذية والتشريعية للدعوة للحوار».

مواقف الجمعيات السياسية لم يكن متجانساً أو موحداً، كما كان فترة الاعتصام في دوّار اللؤلؤة، وأثناء المباحثات التي عقدت في فبراير ومارس، فقد أصدرت كلٌّ من جمعية المنبر التقدّمي وجمعية التجمّع القومي بياناً منفرداً أكّدت فيه على موافقتها دخول الحوار الوطني من دون شروط مسبقة، وحمل بيان المنبر التقدمي مراجعة نقدية لمواقفها أثناء فبراير ومارس. لذلك، بقيت جمعية الوفاق منفردة في موقفها السياسي من دخول الحوار الوطني، حيث كانت جمعية العمل الديمقراطي «وعد» مغلقة بقرار الحاكم العسكري الأمر الذي كان يعيق تنسيق مواقفها الرسمية مع جمعية الوفاق، فأصدرت الجمعية بيان مراجعة في 18 يونيو 2011 تراجعت فيها عن البيان التي أصدرته في 3 أبريل وتسبّب في إغلاقها ودعت الجمعية في بيانها الجهات المعنية إلى وقف قرار إيقاف نشاط الجمعية وإغلاق مقرّاتها حتى تعود لممارسة دورها الوطني البناء والمشاركة في الحوار الوطني الشامل الذي دعا الملك، والقيام بما تتطلّبه المرحلة الحالية من ضرورة إجراء مراجعة شاملة وتقييم برامجها وممارساتها السياسية في ضوء الممارسة النقدية للأحداث التي مرّت بها البلاد أخيراً، لما لذلك من مصلحة وطنية جامعة تحمي مملكة البحرين من المنعطفات القاسية التي تواجهها المنطقة العربية برمتها.

بيان اعتذار جمعية العمل الوطني

بدأت ظروفه فترة السلامة الوطنية كان هناك خيارين أمام جمعية وعد الأول شطبها من المعادلة السياسية في العمل العلني ومزيد من التنكيل لعناصرها الخيار الآخر الخروج من المأزق بأقل الخسائر. ففي فترة تصاعد حدّة القمع والإرهاب العسكري ومن بعد تشميع جمعية العمل تداعت اللجنة المركزية لمناقشة بيان التفاهم مع القيادة العسكرية عبر وساطة سياسية كانت على اتصال مباشر مع القيادة العسكرية وولي العهد. تدخّلت الوسطات منذ أبريل وقت صدور البيان حول الاعتذار للجيش كانت الرسائل من قِبل القيادة العسكرية أنه سوف تشطب وعد وينكّل بأنصارها. وعقدت اللجنة المركزية اجتماعاً حضره أغلب الأعضاء ووضعت أرضية لبيان بديل وعقد اجتماع آخر في مجلس إبراهيم شريف ووضع الوسيط (سياسي تابع للديوان الملكي وولي العهد) نصف جزء

البيان ومجموعة من الملاحظات، وتمّ اشتراط إصدار البيان مع رفع الحظر مباشرة وعقدت الجمعية لقاءات مع أعضاء المحافظات واطلعت الوفاق على خلفية البيان عبر لقاء مع الشيخ علي مبدياً تفهّمه للبيان الذي سيصدر ووافقت قيادة الجيش على البيان من دون التغيير [178].

وأكّدت «وعد» في البيان أنها تعي الأسباب التي دعت الجهات المعنية الى إيقاف أنشطتها في ضوء البيان الذي أصدرته الجمعية في 3 أبريل/ نيسان 2011 في أعقاب التطوّرات السياسية والأمنية الأخيرة، مبينةً أنه ما كان يجب لهذا البيان أن يصدر بهذه الصيغة التي صدر بها. وعليه، فإن الجمعية في الوقت الذي تقرّر فيه سحب هذا البيان من أدبيات ونشرات الجمعية، فإنها تودّ أن تعرب عن أسفها لما ورد فيه من تعابير مسّت بشكل غير مقصود مؤسسة الجيش وغيرها من مؤسسات الدولة التي تكن لها كل الاحترام والتقدير. وأعربت «وعد» عن رفضها التام لأية تدخّلات خارجية في شؤون مملكة البحرين الداخلية، وترفض محاولات إيران المتكررة للتدخل في شئون البحرين الداخلية تحت أي مبرر من المبررات، كما تود أن تؤكد أن عروبة البحرين مسألة خارج نطاق المساومات والنقاشات، ووفق هذا المنظور سبق أن دافعت من خلال جذورها القومية والخليجية عن عروبة البحرين في مختلف الحقب التاريخية وفنّدت الادّعاءات والتدخّلات الإيرانية الباطلة في شؤون البحرين الداخلية. ولفت إلى أنها تنطلق في مواقفها من إيمانها الثابت بأن مملكة البحرين كيان راسخ، وأن شرعية الحكم القائمة على الشرعية الدستورية وانتمائها العربي الإسلامي لا جدال فيه، وأن وحدة وسلامة أراضيها وحقّها في السيادة بديهة يجمع عليها شعب البحرين بكلّ مكوّناته البشرية والسياسية. وأوضحت أنه عندما تمّ الإعلان عن شعارات سياسية تصعيدية لا تتفق مع منطلقات وعد مثل «إسقاط النظام» والتحالف من أجل الجمهورية، لم تتردّد وعد عن إبداء معارضتها واختلافها للخطوات التصعيدية كقطع الطرق، ووضع المتاريس، والتجمهر أمام المرافق العامة، كالمرفأ المالي ومجمع السلمانية الطبي، ولم تدعُ لمسيرتي الرفاع والصافرية، وسعتْ بكل ما تملك من تأثير إلى دعم جهود استئناف المسيرة التعليمية والعودة إلى الأعمال تعزيزاً للتهدئة واستعادة الحياة الطبيعية في البلاد، وعلى الرغم من الجهود والمحاولات لم تتمكّن وعد مع بعض الجمعيات السياسية من وقف تلك الحركة التصعيدية. وشدّدت على أن «النظام الملكي الدستوري هو الركيزة الأساسية الضامنة لحاضر ومستقبل بلادنا، وأن شرعية النظام السياسي في بلادنا شرعية ثابتة ومحصّنة تاريخياً ودستورياً، وكذلك ميثاق العمل الوطني الذي أقرّه شعب البحرين بغالبية حاسمة، إذ دافعتْ الجمعية عن هذا الموقف الثابت في جميع الظروف التي مرّت وتمرّ بها بلادنا، وأن شعار إسقاط النظام الذي أطلقه البعض خلال الأحداث الأخيرة ليس من أدبيات ولا

أهداف الجمعية التي دعت وما زالت إلى العمل السياسي السلمي». وأشارت إلى أنها في هذا الصدد ومن منطلق مسؤولياتها الوطنية، تدعو الجميع إلى المشاركة في هذا الحوار وترسيخ حالة الهدوء والاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية، ونبذ العنف وأية فعاليات من شأنها توتير الأجواء الإيجابية التي أطلقتها دعوة جلالة الملك لبدء الحوار الوطني الشامل مع مطلع شهر يوليو/ تموز [179].

أما موقف الوفاق من انهيار تحالف الجمعيات السبع، ومع حدّة الضغوط الممارسة عليها لقبول الحوار، وردّاً على خطاب الملك وتجمّع الوحدة الوطنية؛ فقد جاء في ثاني تجمّع جماهيري أقامته الوفاق في منطقة سترة في (17 يونيو/ حزيران 2011) حيث جدّدت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، عبر الكلمة التي ألقاها أمينها العام الشيخ علي سلمان، في المهرجان الجماهيري الحاشد من أن «مطالبها الإصلاحية التي أعلنتها ما زالت قائمة». وقال سلمان: «إننا أشدّ الناس تمسّكاً بالوحدة الوطنية، فقد تسامينا ولمدّة سنوات عن الردّ على الهجوم الإعلامي الزائف والمبرمج الذي ينطلق بمرأى ومسمع من جميع المسؤولين، وذلك لإبعاد الوطن عن التجاذبات الطائفية والسياسية غير المفيدة»، ولفت إلى أن «استمرار فصل وإيقاف الموظّفين في القطاعين الخاص والعام والعقاب الجماعي لا يتناسب وتهيئة أجواء حوار ناجح، بل العكس من ذلك... ويثير سؤالاً لدى الرأي العام المحلّي والأجنبي عن مدى الجدية في الحوار المرتقب»، وتابع «رحّبنا بالحوار كطريق عقلاني يجب أن يفضي إلى الاستجابة لمطالب الشعب العادلة، وألا يكون هناك أي التفاف عليها، فالشعب في درجة عالية من الوعي السياسي، والمجتمع الدولي يرصد الحوار ولا يمكن الضحك عليه بالصورة المفرغة من المضمون»، ونبّه إلى أن «الحوار والإصلاح والتحوّل إلى الديمقراطية يحتاج نجاحها إلى مسؤولين يؤمنون بها وقد كانت إحدى مشكلات الماضي عدم إيمان الكثير من المسؤولين في موقع القرار بالديمقراطية والإصلاح»، مؤكّداً الحاجة إلى «من يؤمن بالإصلاح والديمقراطية لأن يأخذ مكانه في المسؤولية». وأضاف سلمان أن «السلطة التنفيذية التي يجب أن تعبّر عن إرادة الشعب والناخب في اختيارها، وفي إقرار برنامجها وتخضع إلى محاسبة لا تتوافر فيها أي من هذه الميزات»، ونوّه إلى أن «الشعب بعيد كل البعد عن اختيار حكومته بأي معنى من معاني الاختيار»، وتساءل: «أين المساواة وأين العدل؟... والمعارضة تفوز بالغالبية الشعبية بنسبة تصل إلى أكثر من 60 في المئة وتحصل على أقلية في عدد مقاعد مجلس النواب بما يقارب نحو 43 في المئة من المجلس»، وشدّد على أن «لا عودة لما قبل 14 فبراير/ شباط 2011، كما أن الجذر الرئيسي للأزمة في ما قبل 14 فبراير هو تهميش الإرادة الشعبية في صناعة القرار». واعتبر

أن «الحوار ترك لمن يريد أن يقود البلدوزر لقمع المسيرات واستبعد عنه الإصلاحيين»، وتابع أن «لا بدّ من إيقاف الانتهاكات واستمرار الاعتقال والتحريض، والكراهية... والإعلام الذي يسيء للبحرين ومسؤوليها»، ونبّه إلى أن «المطلوب حوار صادق وجاد وأن يوفر له مناخ الحرية والتجمّعات السلمية وأن يؤدّي لإصلاح سياسي حقيقي»، متطلّعاً أن «يلعب جلالة الملك دوراً رئيسياً في التحوّل إلى الملكية الدستورية الحقيقية»، ونوّه إلى أن «هناك سلسلة من الإخفاقات على مدى سنوات طويلة لا ينكرها أحد إلا المتمصلح منها، وحتى لا نعود إلى فبراير لا بدّ من التخلّص من المشكلات وأهمها تهميش الشعب من القرار»، وقال: «إذا أردنا الإصلاح لا بدّ أن ينتخب الشعب حكومته وأن يكون مصدر السلطات»، واستدرك أن «الأجهزة الأمنية بحاجة إلى أن تتغيّر من إخافة الناس إلى خدمة الناس إذا أردنا أن تتغير البحرين». وحيّا سلمان الموقوفين والشهداء والجرحى والنساء والمقالين والأطباء والمعلمين وكل أبناء الشعب. واستبق عالم الدين الشيخ عيسى أحمد قاسم المهرجان بالإشادة بخطاب سلمان ما اعتبر دعماً من قاسم الذي يعتبر المرجعية الدينية لجمعية الوفاق لسلمان وما طرحه في خطابه.

ترتيبات الحوار

بعد إعلان الملك في 31 مايو عن مبادرة الحوار الوطني ودعوة السلطتين التنفيذية والتشريعية للدعوة إلى حوار التوافق الوطني واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير لهذا الحوار الجاد والشامل، من دون شروط مسبقة، اعتباراً من الأول من شهر يوليو/ تموز؛ عقد رئيس الوزراء في 1 يونيو 2011 اجتماعاً مع كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشورى لمناقشة دعوة الملك للحوار الوطني ووضع آلية الحوار، وفي تاريخ 10 يونيو صدر أمر ملكي بتعيين رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني لترأّس جلسات الحوار وإدارته بعد أن كانت التوجّهات تتوجه لولي العهد أو شخصية رئيسية في النظام. وابتداءً من 17 يونيو بدأ رئيس الحوار الوطني خليفة الظهراني بتوجيه دعوات الحوار للفئات المرشحة للحوار على أن يكون تاريخ 23 يونيو أخر موعد لتسليم المرئيات حول المحاور المطروحة في الحوار. وبلغت الدعوات التي وجّهها حوالي 300 دعوة للمشاركة في حوار التوافق الوطني وتمّ تخصيص ما نسبته 37% للجمعيات السياسية و36% لمؤسسات المجتمع المدني و21% للشخصيات العامة و6% للإعلاميين. أما مؤسسات المجتمع المدني فقد جاءت نسب مشاركتها كالآتي نسبة 12% للجمعيات المهنية و9% للجمعيات الاجتماعية و5% للجمعيات النسائية و5% للجمعيات الشبابية و3% لنقابات العمال و2% لغرفة تجارة وصناعة

البحرين. أما مندوبو وممثّلو الجاليات المقيمة في مملكة البحرين "لن يشاركوا في جلسات الحوار" ولكن ستقتصر مشاركتهم على حضور ندوة فرعية لمناقشة مرئياتهم.

وبخصوص مراحل الحوار كشف الظهراني أن هناك ستّ مراحل رئيسية تشمل: مرحلة التكليف بعقد الحوار، ثم مرحلة توجيه الدعوات وطلب تحديد مرئيات المواضيع المقترحة من كافة الأطراف المشاركة في الحوار، ومرحلة تصنيف وتقسيم المحاور الفرعية حسب المرئيات المقترحة.بعدها تبدأ مرحلة عقد الجلسات والنقاش، ثم ينتقل الحوار لمرحلة رفع المرئيات لعاهل البلاد، ومرحلة إصدار الأوامر الملكية للمؤسسات الدستورية، وأخيراً مرحلة التنفيذ.

وعندما أثيرت قضية التصويت والعدد المشارك وأن فيه إلغاء لصوت المعارضة صرح الناطق الرسمي بأن الحوار توافقي فهو يعتمد على نوعية الأفكار والطرح لا على أعداد المشاركين، وأن ما سيتوافق عليه المتحاورين هو ما سيتمّ قبوله، وأن مبدأ التوافق لا يعتمد على الأرقام ولكن على تنوّع وجهات النظر وقدرة كل مشارك على السعي للوصول لقواسم مشتركة مع بقية المشاركين، وقدرة جميع المشاركين على التوافق حول النقاط والقضايا المطروحة.

من جهة أخرى، أعلنت الكويت أن قوّاتها البحرية العاملة بالبحرين منذ منتصف آذار (مارس) الماضي، قد أنهت مهمتها. ونقلت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» عن الملحق العسكري الكويتي العقيد ركن علي العساكر أن «القوة البحرية الكويتية شاركت بعدد من الزوارق من أجل تأمين الحدود البحرية بتلك المهمة التي تأتي تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي». وقد أنهت قوات البحرية الكويتية مهمّتها [180].

الدخول بنيّة الانسحاب

استمرّت جمعية الوفاق في رفضها لما كانت تسمّيه بآليات الحوار، وطرحت العديد من الملاحظات حول تلك الآليات التي لن تفضي لنتائج إيجابية وتلبّي طموح وتطلعات جماهير الوفاق ومطالب 14 ثورة 14 فبراير. وكان موقفها السياسي يدور حول تحقيق أرضية مهيئة تقوم على:

1. أن تكون رئاسة الحوار من قِبل ولي العهد.

2. انسحاب قوّات درع الجزيرة العربية من البحرين.

3. أن تكون أرضية الحوار هي المبادئ السبعة التي أعلن عنها ولي العهد في 13 مارس 2011.

4. أن تتمّ محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسمية التي وقعت فترة السلامة الوطنية عبر لجنة تحقيق مستقلة.

ممانعة الوفاق من دخول الحوار الوطني كانت تأتي في سياق مواقف ائتلاف شباب 14 فبراير الرافض جملة وتفصيلاً لأي حوار قبل سقوط النظام، فمن وجهة نظر الائتلاف فإن الحوار المزعم عقده هو محاولة أخرى للإفلات من العقاب، ومحاولة بائسة للتخلّص من الاستحقاقات التي يواجهها النظام، وأن دعوته للحوار ليست دعوة صادقة، خصوصاً وأنه يواجه مأزق مناقشة مسألة البحرين في مجلس الأمن، ويعيش تحت هاجس عقد محمكة الجنايات الدولية في جنيف بعد قبول المدعي العام للمحكمة ملف البحرين من قبل مجموعة الاتحاد الدولي لمنع الافلات من العقاب.

في 22 يونيو، ومع الموعد الأخير لتقديم مرئيات الحوار الوطني، عقدت جمعية الوفاق مؤتمراً صحفياً، وبعيد الإعلان عن محكمة السلامة الوطنية بأحكام المؤبّد على ثمانية من المعارضة، قال فيه عضو جمعية الوفاق، نائب رئيس مجلس النواب السابق، خليل المرزوق، إنهم لن يقدّموا مرئياتهم للحوار الوطني الذي دعا إليه العاهل البحريني، من خلال رئيس برلمان البحرين خليفة الظهراني الخميس، باعتباره آخر موعد لتقديم تلك المرئيات، والذي سوف يبدأ في مطلع الشهر المقبل. وقال المرزوق إن الأزمة في البحرين سياسية، والحوار يكون مع من يملك السلطات، وليس من لا يملك السلطات أو الصلاحيات (قاصداً الظهراني). واعتبر مبادرة ولي عهد البحرين للحوار ونقاطه السبع هي الأساس في أي تحاور مع السلطة، ولكنه لم يعلن صراحة رفضه للحوار غير أنه اشترط أن تكون أجواء الحوار مهيأة لذلك وليس الآن، مع استمرار عمليات الفصل والاعتقال والمحاكمات لمن طالب وشارك في الحركة المطلبية الداعية للإصلاح. وأكّد بأن «الكل كان ينتظر أن يكون الحوار استئنافاً لما بدأه ولي العهد ووفق المبادئ السبعة التي أعلن عنها سموّه»، مشيراً إلى أن هناك من يحاول أن يقول إن مبادرة ولي العهد انتهت وفشلت. وقال: «لا يمكن لمبادرة أن يعلن فيها عن مبادئ سبعة وتقترب من المطالب الشعبية أن تكون قد فشلت، فتلك المطالب السبعة تمثّل مطالب القوى السياسية والاجتماعية في البلد، والجميع رحّب بتلك المبادئ، لم

يرفضها أحد، فأين الفشل؟!! الفشل كان عندما تدخل الجيش وألغى الحلّ السياسي واستخدم الحلّ الأمني».

وأضاف أنه وبعد رفع حالة السلامة الوطنية «اكتشف من زجّ بالجيوش الخليجية أن المطالب ما زالت حاضرة، والخوف الذي يراد له أن يزرع من خلال السجن والفصل لم يحدث، حتى جاءت هذه المبادرة الجديدة التي يُطرح فيها تساؤلات عديدة». ورداً على سؤال عن تأثيرات الأحكام في استقرار البحرين قال إن حكم المؤبّد على قادة المعارضة يعني عدم الاستقرار طوال هذه الفترة، موضحاً بأن «من يفكّر في الانتقام ويجر البلد إلى لا عفو ولا تسامح من أي طرف كان، فلن يسبّب إلا الدمار للبلاد». وقال: «لا توجد هناك جدية في حلّ سياسي يعالج الأزمة في ظلّ ما هو مطروح ومن الأجواء المحيطة بالمحاكمات.. وأي موقف لأي كيان سياسي في التعاطي مع الحوار هو محترم ونحن لسنا برقباء على الناس أو الجمعيات»، مضيفاً أنه: «إذا لم يتحقّق الاطمئنان الشعبي أو يجاب على تساؤلات الشعب من الحوار فهذا معناه أن لا جدية في الحوار [181]».

في تاريخ 1 يوليو وقبل أقل من 12 ساعة، قرّرت جمعية الوفاق المعارضة المشاركة في حوار التوافق الوطني الذي أطلقه الملك بشكل متزامن مع وصول لجنة تقصّي الحقائق الدولية المستقلّة إلى البحرين بقيادة الدكتور محمد محمود شرف بسيوني. وأعلن أحد قادتها، خليل المرزوق، أن «الوفد الوفاقي المشارك في الحوار يشمل خمسة أعضاء من الجمعية»، وشدّد على أن «الوفاق لن تذهب لتخريب الحوار، سنذهب لنطالب بمطالب محقّة لهذا الشعب». وأعربت الولايات المتحدة عن ترحيبها ببدء الحوار الوطني في البحرين أمس، ورأت أن مشاركة «الوفاق» في الحوار تضيف «صوتاً مهماً» إليه. وقال الناطق باسم الخارجية الأميركية مارك تونر إن «مشاركة الوفاق تضيف صوتاً مهماً للمعارضة السياسية البحرينية الى عملية يمكن أن تؤدّي الى المصالحة والإصلاح.. وتأتي بإصلاحات تتجاوب والتطلّعات المشروعة للشعب البحريني».

وحول خلفية موافقة جمعية الوفاق على الدخول في الحوار فإن مجريات الأحداث كانت تشير إلى حدثين رئيسيين.

5. الأول: الاجتماعات المتواصلة ما بين الجمعيات السياسية والمبعوثين الأميركيين ومحاولة الأميركيين أخذ موافقة كل من جمعية الوفاق وجمعية العمل على قبول الحوار من دون شروط. وبعد اجتماع يوم

الثلاثاء (17 مايو/ أيار 2011) الذي عقده نائب وزيرة الخارجية الأميركية جيمس ستينبرغ، وهو ثاني أهم مسؤول في وزارة الخارجية، محادثات في البحرين، إلى جانب كبير مسؤولي شؤون الشرق الأوسط بالوزارة جيفري فيلتمان، ومسؤول كبير من مجلس الأمن القومي الأميركي واحداً من اهم المباحثات الأميركية البحرينية حيث حثّ الوفد الأميركي النظام على انتهاج سبيل الحوار السياسي مع المعارضة. وقالت وزارة الخارجية في بيانها أن ستينبرغ أكّد التزام الولايات المتحدة الدائم بإقامة شراكة قوية مع كل من شعب البحرين وحكومته وأكد أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان العالمية، كما حثّ جميع الأطراف على انتهاج سبيل المصالحة والحوار السياسي الشامل.

في 30 يونيو أكّد المتحدّث الرسمي لحوار التوافق الوطني عيسى عبدالرحمن أن أهداف الحوار هي التعرّف على مختلف وجهات النظر، والبحث والاستقصاء في الرؤى المتنوعة والتصوّرات المتاحة، وإيجاد أرضية توافقية يقف عليها الجميع، وتحدّث عن وجود معايير تؤدّي لحدوث التوافق منها:

1. أن يأخذ بعدة معايير منها أن يتضمن ممثّلين من كافة الشرائح والقطاعات المجتمعية في البحرين.

2. أن يعتمد قاعدة البناء على ما تمّ الاتفاق عليه، والتحاور في ما تمّ الاختلاف فيه،

3. أن يحصل التوافق الوطني ضمن دائرة مصلحة الشعب البحريني العامة، وليس ضمن مصلحة المتحاورين الضيقة بما يفقد التوافق غطائه الشرعي.

4. اتباع المنهج الشمولي في الحوار والبعد عن التحليل الجزئي المبني على التعصّب للرأي والانغلاق، بهدف تقريب المسافات بين المتحاورين نحو الخروج بتفسير أو بند يتوافق عليه كافة الأطراف.

وبيّن أن هناك ثلاث مستويات متوقّعة هي التوافق الكامل، والدعم الواسع مع بعض الاستثناءات، وبقاء بعض التباينات قائمة. والمقصود «بالتوافق الكامل» هنا هو اتفاق يمكن لجميع الأطراف المعنية أن تدعمه أو تقبل به أو تتعايش معه أو في أضعف الأحوال لا تعارضه. أما «الدعم الواسع مع بعض الاستثناءات» فهو في هذه الحالة يتوفر بالدعم العام للاتفاق مع وجود تباينات في الرأي لدى البعض، وعندما يحدث هذا، يمكن أن تقوم الأطراف صاحبة الرأي المخالف بما يلي:

1. توافق على عدم عرقلة قرار توصّلت إليه اللجنة بكاملها.

2. توافق على القبول بوجهة نظر القسم الأكبر من المشاركين، ولكنها تطلب أن يتمّ الإقرار بتحفظاتها وملاحظاتها.

3. توافق على القبول بوجهة نظر القسم الأكبر من المشاركين، ولكن مع الطلب بتضمين ملاحظاتها وتحفظاتها في تقرير مكتوب.

وفي حالة «بقاء بعض التباينات قائمة»، أي أنه لا يزال على الأطراف أن تتوصّل إلى اتفاق، فإنه يمكن للأطراف أن تقوم بالتالي: أن تحيل الموضوع أو المواضيع المختلف عليها المتبقية إلى فريق أصغر عدداً، وذلك للعمل على صياغة حلول تكون مقبولة لدى جميع الأطراف.

1. أن تحدّد المواضيع والمصالح التي لا يتم تناولها وإيجاد الحلول المقبولة لها.

2. أن تحدّد مجالات التباين بعينها وتشرح الأسباب الكامنة وراء هذا التباين.

3. أن تواصل طرح الحلول الممكنة لمعالجة النقاط الخلافية.

4. أن تحدد الخيارات المحتملة للاتفاق والتي يمكن أن تلبي المصالح المختلفة، ولكن ليس بصورة كاملة.

5. الثاني: هو خلال ترؤّس الملك جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية في قصر الصخير صباح الأربعاء (29 يونيو/ حزيران 2011)، بحضور رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة وولي العهد سلمان بن حمد قال «وما زلنا في حاجة إلى النظر في ما جرى لمعرفة كافة تفاصيل أحداث فبراير ومارس، وأن نقيم تلك الأحداث على حقيقتها، فهناك ضحايا للعنف لا يمكن لنا أن ننساهم، وهناك اتهامات واتهامات مضادّة حول أسباب ونوعية وكيفية حدوث ذلك العنف، وأصبحت حالة عدم الثقة هي السائدة، واختلفت الرؤى بمزيج من الإشاعات حولها وفي هذا الخصوص، أؤكّد لكم وبكل وضوح أن أي شخص سواء أكان يعمل باسم حكومة مملكة البحرين أو في أي موقع آخر لا بدّ أن يدرك أننا لم نتخلَّ عن مبادئنا، ولن يتمّ التهاون أو التساهل حيال ثبوت أية انتهاكات لحقوق الإنسان من أيٍ كان، فهذه الأفعال لا تساعد أحد، بل تؤذي الجميع. ومن أجل ذلك وبعد القيام بالكثير من الاستشارات ومن بينها مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فقد أمرنا بإنشاء لجنة مستقلّة لتقصّي الحقائق في أحداث فبراير ومارس الماضيين، وتشكيلها من أشخاص ذوي سمعة عالمية وعلى دراية واسعة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ممن ليس لهم دور في الحكومة وبعيدون عن المجال السياسي الداخلي، وتمّ اختيار أعضائها نظراً لمكانتهم ومنجزاتهم على مستوى العالم».

ائتلاف شباب 14 فبراير: الرقم الصعب

لقد كان الائتلاف يمثّل الرقم الصعب في المعادلة الميدانية منذ إعلان السلامة الوطنية، إلا أن وتيرة عمله كفريق سياسي وميداني بدأت بالتزايد بعد رفع السلامة الوطنية وتدشينه لتجمّعات حقّ تقرير المصير.

كانت الفكرة التي أطلقها ائتلاف شباب 14 فبراير/ شباط كالتالي: اعتصامات موضعية بشكل أسبوعي تنادي بـ «تقرير المصير»، انطلاقاً من مبدأ الحقّ الثابت أممياً للشعب في تقرير مصيره بنفسه واختيار النظام السياسي الذي يلبّي طموحه، بعد استنفاذ كامل طقم الحلول مع سلطة لم تعد تعترف بوجود شعب؛ بل صارت وظيفتها تتلخّص في إلغائه. هكذا جابت الاعتصامات، وفقاً لجاذبية هذا النداء 10 مناطق طيلة 4 أشهر. لتجد رمزها تالياً في الشعلة، لتبدأ هذه بدورها رحلة أخرى على القرى والمدن. واجهت فعاليات «تقرير المصير»، كما شعلتها، انتقاماً خاصاً من السلطات. وليس سرّاً أن أكثر فعاليات تقرير المصير كانت تستبق بتواجد عناصر الأمن المكثّف، ومباشرة سحقها لكل الأنشطة ذات العلاقة.

بالرغم من ذلك، فقد نجحت في أكثر من مرة في الوصول إلى مرامها، وإذاعة بياناتها. يمثّل هذا التقرير سياحة مع الفعالية منذ وهلة انطلاقها في أواخر يونيو.

جدحفص تحتضن الانطلاقة

في يوم الخميس 30 يونيو/حزيران 2011 زحف آلاف المتظاهرين من مختلف مناطق البحرين إلى ما يدعونه «مثلث الصمود» في إشارة إلى مناطق السنابس الديه وجدحفص، تلبية لدعوة ائتلاف شباب 14 فبراير/ شباط للاعتصام الأول الذي أسماه «حقّ تقرير المصير» بساحة سوق جدحفص. لكن قوات الأمن استبقتهم إلى المكان منذ بدء الظهيرة، وتمركزت في الساحة المعدّة للاعتصام بأعداد كبيرة. وقد باغتت المشاركين منذ بدء توافدهم بإطلاق النار عليهم، ما أدّى إلى وقوع صدامات وإغراق الأحياء والمنازل بالغازات فأصيب واختنق كثيرون. وكان من المزمع أن تُلقى كلمة للائتلاف في موقع الاعتصام إلا أن قمع السلطات حال دون ذلك.

وقد أكّد الائتلاف في كلمته التي نشرها لاحقاً على «أن صمود الشعب في الثورة ومواصلتها حتى انتزاع حقَّه المشروع في تقرير مصير هذا الوطن هو أمرٌ حتمي، وإلَّا فلن نجد بعدها من ينتشلنا من وحلِ المعانات وسنكون لعنة الأجيال القادمة لما فرّطنا بهِ من فرصٍ تاريخية». وشدّد على أن «من حقَّ الشعب أنْ يُقرر مصيرهُ بنفسه عبر استفتاءٍ عام عبر الأمم المتحدة»، معتبراً «أن الأزمة الخانقة في البحرين منذُ عشرات السنين تتطلبُ منا الإصرار من أجل الوصول لحلٍ جذري، أما الحلول الترقيعية فهي مرفوضة جملة وتفصيلاً».

البلاد القديم.. رايات ترفرف

لم يختلف أسلوب السلطة في مواجهة اعتصام «حقّ تقرير المصير1» عن «حقّ تقرير المصير 2» والذي أقيم في البلاد القديم 7 يوليو/ تمّوز 2011، من حيث تواجد قوات الأمن الاستباقي والبدء بقمع عملية التوافد منذ لحظة البداية. بل إنها، في هذه المرة كثّفت من عملية القمع نظراً لموقع ساحة الاعتصام المفتوح من أكثر من جهة. ما أتاح إمكانية التمركز لقوات الأمن في محاور مختلفة، لتباشر بقمع المشاركين. لكن على الرغم من ذلك فقد تمكّن عدد من الشباب والشابات من الوصول إلى موقع الاعتصام رافعين أعلام البحرين وملوّحين بها في الهواء. وقد سجّل وقوع العديد من الإصابات في إثر الصدامات التي اندلعت، بينها إصابات بليغة.

سترة.. سقوط شهيدة

كانت المحطة الثالثة لفعالية «حقّ تقرير المصير» في جزيرة سترة في 15 يوليو/ تموز 2011. وقد طوقت قوات الأمن منطقة الاعتصام للحيلولة من دون وصول المتظاهرين له. كما أطلقت النار وقنابل الغازات الخانق بشكل مفرط، ما أدّى إلى استشهاد المواطنة زينب آل جمعة (47 عاماً) من منطقة مهزة اختناقاً بعد أن أطلقت عبوة مباشرة على منزلها. وقد أكّد ائتلاف 14 فبراير/ شباط في بيان له على «المضي قُدُماً في مشروعنا الكبير من أجل أن ينال شعبنا حقَّهُ المكفول أممياً، فلن ينتهي الصراعُ في البحرين إلا عبر تمكين الإرادة الشعبية لتختار ما ترتئيهِ مناسباً وملبياً لطموحاتها وتطلعاتها وتختار نوعية النظام الذي يتناسبُ مع أصالتها وثقافتها».

الدراز.. صدامات عنيفة

احتضنت منطقة الدراز في 22 يوليو/ حزيران 2011 «حق تقرير المصير 4». تصاعد الاحتجاجات بشكل لافت بعد أن حالت قوات الأمن دون وصول المتظاهرين إلى موقع الاعتصام مستخدمة البطش والتنكيل. واندلعت صدامات عنيفة أصيب فيها عدد من المتظاهرين كما جرى اعتقال آخرين. بدوره، فقد جدّد الائتلاف موقفه من «حقنا الإنساني الذي أقرته المواثيق والعهود الدولية قاطبة، بتحديد خياراتنا السياسية عبر نظام سياسي جديد لا مكان فيه لهذه الطغمة الفاسدة التي فقدت كلّ مقومات الشرعية، وباتت سلطة لا شرعية لها إلا شرعية البطش والقمع، وهي شرعية لا تقرّها منظومة الحقوق الإنسانية التي توافق عليها العالم».

السفارة الأميركية: رسالة مفتوحة

قبل ساعات من اعتصام «حقّ تقرير المصير 5» الذي صادف يوم 29 يوليو/ تموز 2011 في ساحة السفارة الأميركية بالمنامة، وجه ائتلاف 14 فبراير/ شباط رسالة مفتوحة للإدارة الأميركية دعا فيها إلى «فكّ الارتباط مع النظام البحريني ورفع الغطاء عنه بشكل كامل، وإعلان موقف عادل من مطالب الشعب البحريني». كما دعا الإدارة الأميركية إلى «انسجام سياستها في هذا البلد مع خطاباتها المعلنة من تأييد حقّ الشعوب في الديمقراطية وتقرير مصيرها»، محملاً إياها «جزءاً كبيراً من المسؤولية لما جرى على الشعب البحريني من قمعٍ وقتلٍ وتعذيبٍ وإبادة». غير أن السلطات البحرينية كانت لها كلمتها أيضاً. فقد قامت وحدات كبيرة من قوات الأمن بتطويق المنطقة بشكل كلي، إضافة إلى إغلاق جميع المنافذ المؤدية إليها، ومباشرة قمع أية مجموعات تتوافد عليها. وقد اعتبر الائتلاف في وقت لاحق من أن هذا القمع «يكشفُ بجلاء حقيقة الغطاء الذي توفّرهُ الإدارة الأميركية لهذا النظام الدموي».

بني جمرة.. «دفاع مقدس»

شكل اعتصام «حق تقرير المصير 6» في بني جمرة يوم 4 أغسطس/ آب 2011 نقلة نوعية في اعتصامات المصير. وذلك لجهة الآلية التي قاموا باعتمادها، في عملية التصدّي لعنف الشرطة، والتي صارت تسمى «الدفاع المقدّس». وقد حالت دون تمكّن قوات الأمن من التقدّم بالرغم من أعدادها الهائلة، ومدّها بتعزيزات إضافية.

الدير.. تغير المعادلة ميدانياً

حقّق اعتصام «حقّ تقرير المصير7» يوم 26 أغسطس/ آب 2011 بمنطقة الدير نجاحاً كبيراً بالرغم من أجواء القمع التي فرضتها قوات الأمن. وذلك نظراً لحساسية موقع الدير القريب من مطار البحريني الدولي. وبالرغم من أن الشرطة قد عملت بمساندة عناصر من جهاز الحرس الوطني على استباحة البلدة لساعاتٍ طويلة، إلا أن المتظاهرين استطاعوا اختطاف الساعة الأخيرة لعقد الاعتصام، ونجحت اللجنة التنسيقية في بثِّ كلمة الائتلاف في الساحة المقرّرة، فيما يمكن أن تكون المرة الأولى الذي يتمكن فيها من ذلك.

عالي.. انتهاكات واعتقالات

واجهت قوّات مكافحة الشغب اعتصام «حق تقرير المصير8» بمنطقة عالي في 8 سبتمبر/ أيلول 2011 بالقمع الاستباقي، وحالت دون وصول المتظاهرين إلى موقع الاعتصام. وشهد هذا اليوم صدامات امتدّت إلى منطقة بوري المجاورة. كما وقع العديد من الإصابات وجرت اعتقالات في أوساط المحتجين.

النويدرات.. صمود!

احتضنت منطقة النويدرات، مسقط رأس أحد قيادات المعارضة، وهو زعيم حركة الوفاء عبدالوهاب حسين «تقرير المصير 9». وشنّت قوات الأمن حملة قمع شديدة ضدّ المتظاهرين قبل بدء الاعتصام، حيث أغرقت الأحياء بالسكنية بقنابل الغاز الخانق فأوقعت اختناقات عديدة، وسرعان ما امتدّت المواجهات إلى المناطق المجاورة، المعامير العكر سترة وسند، حيث استمرت لوقت متأخر من ذلك اليوم.

السنابس.. انطلاق الشعلة

دشّن ائتلاف 14 فبراير/ شباط أسلوباً جديداً في التحشيد لفعالية «حق تقرير المصير 10» عبر إقامة مراسم افتتاحية خاصة بما دعي «شعلة حق تقرير المصير» 27 أكتوبر/ تشرين الأول. وهي فكرة تحاكي الشعلة الأولومبية، بحيث يجري تمريرها على مختلف مناطق الاحتجاجات، ويتمّ

تدشينها في مناسبة خاصة بحضور عوائل الشهداء وجماهير الثورة في أسلوب رمزي يجري التأكيد من خلاله على مواصلة الثورة. وقد مرّت الشعلة منذ هذا التاريخ على أكثر من 20 منطقة. ودعا الائتلاف جميع البلدات والمدن للاستعداد لاستقبال شعلة حق تقرير المصير التي ستمرّر على كافة أرجاء البحرين وسينتهي بها المطاف في بلدة السنابس القريبة من دوّار اللؤلؤة تمهيداً لأول اعتصام صباحي يُقام في دوّار مركز البحرين الدولي للمعارض في يوم الثلاثاء 22 نوفمبر/ تشرين الثاني بالتزامن مع معرض الجواهر العربية الذي يقام تحت رعاية رئيس الوزراء. وقد استنفر النظام طاقاته الأمنية في يوم موعد الاعتصام المذكور، وحاصر المنطقة كما قام بقمع المشاركين.

مرئيات الجمعيات السياسية

تقاربت مرئيات الجمعيات السياسية المعارضة في ما يتعلّق بالجانب السياسي وتحمورت مرئيات حول ثلاث قضايا: برلمان كامل الصلاحيات، وحكومة منتخبة، ودوائر انتخابية عادلة. فمن جهتها شددت «وعد» في مرئياتها التي رفعتها إلى رئاسة الحوار الوطني على رؤيتها في ضرورة إصلاح النظام الدستوري وتحديد دور مجلس الشورى في تقديم استشارات غير ملزمة، وفي نهاية المطاف الوصول إلى شراكة حقيقية في السلطة. وأشارت إلى أنها ترى أن الأزمة القائمة في البلاد في جوهرها ليست اقتصادية واجتماعية، فحسب، بل هي سياسية دستورية أولاً، وأن هذا المحور هو مفتاح الحل الحقيقي للأزمة السياسية القائمة الآن. أما القضايا الاقتصادية والاجتماعية على أهميتها إلا أنها تتحوّل عادة إلى سياسات وبرامج وخطط تنفذها السلطة التنفيذية، مبدية مطالبتها بـ «دستور عقدي بين الشعب وجلالة الملك يضمن فصلاً كاملاً للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وصلاحيات واسعة لنواب الشعب في التشريع والرقابة». ومن جانب مقارب، تمحورت مرئيات «المنبر التقدمي» حول «الإصلاح السياسي والدستوري وملفّات مهمة مثل إعادة رسم الدوائر الانتخابية وقانون الانتخابات مع حزمة من التعديلات على القوانين والتشريعات المتصلة وخصوصاً بتوسيع نطاق الحريات العامة، من أجل دعم مسيرة الإصلاح مثل قوانين التجمعات والجمعيات السياسية ومكافحة الإرهاب، ومن اجل تشريعات عمالية فعالة تضمن حقوق الطبقة العاملة». أما جمعية التجمع القومي فأشارت إلى أن الحلّ يكمن في «وضع مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد، وأنه يجب ألّا يكون رئيس الوزراء من العائلة وأن الحكومة يجب أن تحظى بثقة المجلس والجميع من الرئيس والوزراء يجوز طرح الثقة فيهم» [182].

أما جمعيات الموالاة فقد تقاربت أيضاً في مرئياتها في رفض مبدأ الحكومة المنتخبة والتعديلات الجذرية على الدستور الحالي، مكتفية بتعديلات جزئية سبق وأن رفضتها في مجلس النواب قبل شهر واحد فقط من تاريخ عقد الحوار الوطني، وفي الوقت الذي رأت فيه جمعية المنبر الإسلامي (الإخوان المسلمين) أن القضايا المهمة هي زيادة الرواتب ودعم رواتب المتقاعدين والمواطنين في القطاعين العام والخاص ومكافحة الفساد الأخلاقي بكل صوره ومنع الخمور والمسكرات ومكافحة المخدرات، وزيادة الرقابة على شركة ممتلكات وأدائها في تنمية الأصول التابعة للدولة وإخضاعها للرقابة البرلمانية، والدفع نحو الوحدة الكونفدرالية لدول الخليج العربي وتعديل الدستور بما يسمح بذلك ويؤسّس لإجراء خطوات التكامل والتعاون بين دول مجلس التعاون في سبيل الوصول للوحدة الاندماجية، وتعويض الآثار النفسية والاقتصادية والإضرار في المباني والمؤسسات من قبل المتسبّبين في الاحتجاجات، وتفعيل قانون كشف الذمة المالية على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية [183] طرحت جمعية الأصالة (السلفية) في الجانب السياسي وإمكانية تطوير العملية من خلال المجلسين وذلك من خلال تقصير المدد الدستورية لصياغة المشروعات بقوانين وإقرارها، وأن يكون القرار النهائي للقوانين في مجلس النواب مع أغلبية خاصة و أن يكون الاشتراك بين مجلس النواب وبين مجلس الشورى في التشريع وأن تكون الرقابة لمجلس النواب [184].

أما جمعية الوفاق، فقد كانت تتحرّك وفق مسارين متقاطعين. المسار الأول، تقديمها لمرئياتها لرئاسة الحوار الوطني ومحاولتها جعل رئاسة الحوار تظهر تنازلات في آلية الحوار ومخرجاته، والثاني هو التلاحم مع قاعدتها الجماهيرية وتقديم خطابات تحشيدية لها.

عقدت جمعية الوفاق سلسلة مؤتمرات صحفية بصورة متقاربة لطرح وجهات نظرها حول الحوار وما يحدث داخل أروقة مقرّ الحوار الوطني. ابتدأت سلسلة المؤتمرات بمؤتمر عقد أمس الجمعة (1 يوليو/ تموز 2011) بمقرّ الجمعية، للإعلان عن موافقة الجمعية على دخول الحوار الوطني واستعراض مرئياتها حيث أكّد فيه القيادي في جمعية الوفاق خليل المرزوق «الوفاق ستذهب اليوم السبت (2 يوليو/ تموز 2011) إلى الحوار الوطني للمشاركة فيه، وسيكون نفسنا طويلاً فيه لإنجاحه، ولكن يبقى أن للصبر حدوداً وأضاف أن «أية صيغة دستورية تنتج من الحوار، يجب أن يرضى عنها الشعب، وهو مصدر السلطات، هم يقولون إن هذه شروط، ونحن نقول هذه حقوق، فمن ساهم في الحركة المطلبية وهو في السجن، أليس من حقه المشاركة في

الحوار؟!، عندما نقول إنه يجب أن تكون هناك صيغة عادلة، فلماذا كل أعضاء مجلسي الشورى والنوّاب الحاليين وبعض السابقين تتمّ دعوتهم، أما النواب الذين استقالوا يتمّ استثناؤهم؟» وكنتيجة أولية صرح خالد أكد عجاجي في حفل افتتاح الحوار الوطني «أن عدم وجود شروط مسبقة في الحوار الوطني لا يعني إلا تكون هناك ثوابت فيه، قائلاً في هذا الصدد: «هناك ثوابت بلا شك، فهناك شرعية دستورية لا يمكن المساس بها، ولكن الحوار سيتناول كيفية ترتيب بيتنا الداخلي، وما لم يتمّ التوافق عليه سيتمّ رفعه للملك كما قلت، كل الآراء ستكون موجودة».

وفي المؤتمر الثاني الذي عقد مساء السبت (2 يوليو/ تموز 2011)، قال خليل المرزوق إن «قرار المشاركة في الحوار الوطني قابلٌ للمراجعة، وإن بقاء الوفاق فيه أو انسحابها منه يحدّده أمران، أولهما الاستجابة للمطالب الشعبية، والثاني قبول الناس بما ينتج من هذا الحوار عبر الاستفتاء الشعبي. وأوضح المرزوق أنهم قدّموا إلى رئيس الحوار الوطني خليفة الظهراني لدى افتتاح أعمال الحوار الوطني مجموعة تصل إلى 40 استفساراً بشأن إجراءات الحوار وآليته، مطالباً بالردّ عليها لإقرار آلية منصفة للحوار، من خلال تمثيل حقيقي للشعب. ووصف الجلسة الأولى بأنها لم تكن أكثر من «منتدى حواري» وفي المؤتمر الصحافي ذاته قال النائب المستقيل السيد هادي الموسوي: «ذهبت اليوم فوجدت نفسي قد حضرت اجتماعاً أشبه بمحاضرة، ولا توجد مناقشة، ولاحظت أن هناك حضوراً يمثّلون أنفسهم لا أكثر، بينما هناك أشخاص يمثّلون عدداً كبيراً من المواطنين محرومون من المشاركة، فهل يضمن ذلك تمثيلاً حقيقياً للناس[185]». وأشار الموسوي إلى أن «الأجندة الرسمية فرضت للحوار وحذفت محاور أساسية من قبيل المملكة الدستورية الحقيقية... والمجلس التأسيسي لإصدار دستور جديد»، وتابع «كما لم يتمّ إدراج موضوع التمييز والاعتقال التعسّفي والقتل خارج القانون وضحايا التعذيب وغيرها من المحور الحقوقي، وهي ملفات أساسية ويعاني منها قطاع واسع في البحرين». وانتقد أيضا آلية المحطة الثالثة في هذا الطريق المرسوم بدقة للحوار، أن تذهب المرئيات من الملك إلى المؤسسات الدستورية التي لها الحق في تغيير وتعديل هذه المرئيات، لذلك يبدو أننا ذاهبون إلى منتدى حواري، وليس حواراً وطنياً، ما نراه نحن هو أن يتمّ إيجاد صيغة دستورية تذهب إلى الشعب للاستفتاء عليها، لضمان موافقة الشعب وتحقيق مطالبه. ولفت الموسوي إلى أن «رؤساء اللجان جاءوا جميعهم من خارج إطار المعارضة»، وأكّد أن «هناك حقائق لا تقبل التشكيك فيها تتعلّق بالحوار، ومن بينها أن هذه الإجراءات فرضت غالبية كاسحة في المدعوّين تنتمي إلى وجهة النظر الرسمية والمؤيّدة والسامعة

والمنفذة لها، مع احترامنا للجميع لكننا هنا أمام تشخيص سياسي للأفراد والجهات ولا نعيب على أحد فهذه قناعات ونحترمها.

أما المسار الثاني فقد تناوله أمين عام جمعية الوفاق في في مهرجان جماهيري حاشد أقامته عصر الجمعة (1 يوليو/ تموز 2011) بالدراز تحت عنوان «مطالبنا وطنية»، حيث جدّدت الجمعية تمسّكها بمطالبها المتمثّلة في حكومة منتخبة نابعة من الإرادة الشعبية ومجلس منتخب كامل الصلاحيات وتوزيع عادل للدوائر الانتخابية وفق مبدأ تساوي الأصوات. وقال الأمين العام للجمعية الشيخ علي سلمان: «إن المطالب التي رفعتها المعارضة وفي مقدّمتها جمعية الوفاق هي مطالب وطنية، و«الوفاق» لن تتنازل عن حقوق هذا الشعب في تشكيل حكومة منتخبة ونظام انتخابي عادل ومجلس منتخب كامل الصلاحيات»، مشدّداً على «المطالبة بالإفراج عن كلّ الرموز والقادة والمعتقلين ولن نرضى بغير ذلك فهم لحمنا ودمنا». وأشار إلى أن «أثناء الحوار، وبعد الحوار... من حق الشعب أن يعتصم، وستستمر هذه الفعاليات»، مؤكداً أن «مشاركة «الوفاق» ستكون ضمن الضوابط التي أعلنها الشيخ عيسى أحمد قاسم وفي أية لحظة نحس أن الحوار غير جدي ولا يؤدي لمطالبنا فإننا سننسحب كما انسحابنا من مجلس النواب من دون الحاجة إلى جلسات طويلة»، ولفت إلى أن «جمعية الوفاق لو كانت ستخون أو كانت خائنة لخانت في المفاوضات العلنية أو السرية قبل 14 فبراير/ شباط 2011 وبعد 14 فبراير 2011 ولكننا متمسّكون بمطالبنا ولن نخونها.

وجدت الوفاق والجمعيات السياسية نفسها في موقف لا يحسدون عليه، فأصواتهم مجتمعةً لا يتجاوز 60 من 300 صوت، وكان من السهل أن تضيع مرئياتهم باعتراض صوت واحد، لتنفي عنها التوافق، حيث يكون الملك غير ملزم بها حتى وإن رفعت إليه.

على إثر استهجان النائب جاسم العسيدي بالطائفة الشيعية؛ شهدت جلسة الحوار خلافاً حادّاً أربك المشهد برمته ووجدت فيه الوفاق فرصة ذهبية للانسحاب من مأزق الحوار الذي حُشرت فيه، وفي التفاصيل. وخلال آخر الجلسات المجدولة في الحوار البحريني، وبعد أن ألقى أحمد حسين رئيس الأوقاف الجعفرية السابق مداخلته التي تطرّق خلالها للسلفية، مما أثار حفيظة النائب السلفي المستقلّ الشيخ جاسم السعيدي، الذي ردّ عليه بألفاظ اعتبرها الشيعة المشاركون أنها شتيمة لهم، مما كاد يعصف بالجلسة بعد اتجاه ممثلي جمعية الوفاق بالانسحاب، والإيعاز لممثّلهم في

المحور الحقوقي هادي الموسوي بالانسحاب من جلسة يوم أمس، وذلك قبل أن يتدخّل الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، واصفاً ما حدث بأنه «لا يمثّل أخلاقيات البحرين»، واستشهد بمقولة الإمام الشافعي (إن كان حب آل البيت رفضاً فليشهد الثقلان أني رافضي). قبل أن يعود الجميع لطاولة الحوار، باستثناء السعيدي الذي قال إنه يسحب كلمته لكنه رفض الاعتذار عنها. وقال وفد الوفاق: «حضرنا إلى الآن 3 جلسات للحوار تعجّ بالمشاركين، وبلغَ الحضور فيها أكثر من 80 شخصاً في كل لجنة، ولم يسمح للشخص الواحد بالحديث لأكثر من 5 دقائق في الجلسة الأولى، وقُلِّص ذلك إلى 3 دقائق في الجلسات الأخرى، ولم يتمكّن أحد حتى من التعليق على أي شيء قيل، فضلاً عن مناقشة أفكاره أو أفكار غيره، ويعتقد أن الدورة ستعاد وسندخل في متاهة الوصول لتوافق حقيقي مع هذا العدد، واختلال التوازن بين المؤيدين لأفكار السلطة والمعارضة».

وانتقدت «الوفاق» ما أسمته بـ «تحكّم إدارة الحوار في مسار الحوار وأجندته ومواضيعه وآلياته، ففي الوقت الذي يُرفض اعتماد مواضيع تقدّمت بها المعارضة في مرئياتها على جدول الأعمال، مثل: (تشكيل حكومة التوافق الوطني، مناقشة الدعوة لمجلس تأسيسي يعيد صياغة دستور لمملكة البحرين يكون عقداً اجتماعياً بين كل مكوّناته)، تصرّ إدارة الحوار على الزجّ بمواضيع ذات طابع مذهبي استفزازي، محلّ نقاشها مؤسسات قائمة، وخصوصاً مع وجود بعض الحضور الذين لا يهمّهم إلَّا الاستفزاز لمشاعر الآخرين، والنيل من المواطنين وعقائدهم وأطروحاتهم في مظهر عدائي واضح».

وذكرت الوفاق «رغبة منا في تصحيح مسار الحوار، خاطبنا رئيس حوار التوافق الوطني خليفة الظهراني من خلال أربعة خطابات لمناقشة الإجراءات والآليات، إلَّا أنّنا أصبنا بخيبة أملٍ، إذ لم نتسلَّم أيَّ توضيح مكتوب على الرغم من تكرارنا لطلب مناقشة الإجراءات في جلسات الحوار، بل قُوبل ذلك بالرفض والتجاهل، وقد أُحلنا لمشرف منسقي الجلسات خالد عجاجي الذي أخبرنا أنه ليس من اختصاصه ولا يمتلك صلاحية مناقشة مسار الحوار، والردّ الأخير من رئيس الحوار اكتفى بأن في مشاركتنا إثراء للحوار».

وأضافت أن «جميع محاولاتنا لتصحيح مسار الحوار قُوبلت بالرفض، مما يجعل طرح رؤانا السياسية ومطالب شعبنا بحكومة منتخبة، وسلطة تشريعية كاملة الصلاحيات التشريعية والرقابية منبثقة من أساس صوت لكل مواطن، وقضاء مستقل، وأمن يشعر به كل مواطن ومقيم، غير قابلة للطرح والنقاش، فضلاً عن الاستجابة لها، وخصوصاً مع غياب من بيده سلطة القرار، وجعل الأمر وكأنه خلافات مجتمعية رافضة للديمقراطية والعدالة والحريات».

وأشارت «الوفاق» إلى أن «هذا الحوار يفتقد لضمانات ذات مصداقية حقيقية، فلا المشاركون تمّ اختيارهم بتمثيل شعبي، ولا إجراءاته واضحة للمشاركين، ولا حديث حتى الآن عن ماهية مخرجاته وكيفية إمضائها من قِبل الشعب، بحيث يمكن من خلال هذا الحوار اتخاذ قرارات تخرج البلاد من مشاكلها الجذرية».

قرار الوفاق واجه نقداً من جمعيات سياسية أخرى مثل جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي التي طالبت الوفاق «إعادة النظر والتريّث في قرار الانسحاب»، فيما أكّد مصدر من جمعية وعد فضل عدم الإفصاح عن اسمه أن «الجمعية ليست مع انسحاب جمعية الوفاق من الحوار وأنها مع التريّث في مثل هذا القرار». في حين قال المتحدّث الرسمي باسم مؤتمر حوار التوافق الوطني عيسى عبدالرحمن: «إن الجلسة المخصّصة للمحور السياسي شهدتْ تجاوز أحد المشاركين بكلمة غير مقبولة ما أثار حفيظة عدد كبير من المشاركين».

ولفتْ عبدالرحمن في مؤتمر صحافي عقده مساء (الثلاثاء) في المركز الإعلامي التابع لمؤتمر حوار التوافق الوطني بمركز عيسى الثقافي بالجفير إلى أن «الأصوات تعالت ولم يتمكّن منسقو الجلسة من ضبط الحوار، وطلبت إدارة الحوار من المشارك أن يعتذر، وسحب المشارك كلمته»، وتابع «وبعدها تمّ استئناف الجلسة بمشاركة الجميع فيما عدا الشخص الذي أصدر الكلمة، وممثّلي إحدى الجمعيات السياسية» وذلك في إشارة إلى السلفي جاسم السعيدي وممثلي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في المؤتمر، مؤكّداً أن «أهمية الحوار في هذه المرحلة من مسيرة الوطن بالغة الأهمية وتستدعي أن نبتعد عن الخلافات ونركز الجهود بأن يكون الحوار مثمراً وفاعلاً».

الانسحاب النهائي

في 19 يوليو 2011 أعلنت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية انسحابها النهائي من حوار التوافق الوطني، بعد إقرار شورى الجمعية الإثنين (18 يوليو/ تموز 2011) توصية الأمانة العامة بخصوص ذلك. وأكّد رئيس شورى الوفاق السيد جميل كاظم في مؤتمرٍ صحافي عقد مساءً أن «شورى الجمعية انعقد أمس وتدارس تداعيات الحوار ومستجدّاته، وبعد ساعة ونصف من المداولات أقرّ الشورى انسحاب الجمعية من حوار التوافق الوطني. حيث جاءت التوصية مشفوعة بتقرير مفصّل كتبه فريق الوفاق في الحوار الذي أوصى في خطاب رفع إلى الأمانة العامة بالانسحاب من «حوار التوافق الوطني» بناءً على مجموعة من الأسباب والمعطيات التي بيّنت للفريق أن هذا الحوار لن ينتج حلاً سياسيّاً جذريّاً للأزمة البحرينية بل إن مخرجاته معدّة سلفاً وستزيد التعقيد في الأزمة السياسية في البحرين. وقدّم الفريق مذكّرة تحدثّت عن تمثيل «الوفاق» في الحوار والذي لا يتجاوز الـ (1.6 في المئة) فقط في حيث تمتلك «الوفاق» بحسب الأرقام الرسمية الدقيقة وفق آخر انتخابات أجريت قبل أشهر بأن تمثيلها يتجاوز الـ 64 في المئة من أصوات الناخبين البحرينيين وهو ما يكشف عن غياب فاضح للتمثيل الشعبي الحقيقي في هذا الحوار، بالإضافة إلى تشويه مخرجات هذا المنتدى إعلامياً، ما جعله يسير بوضوح باتجاهٍ لا تقاطع فيه مع الرغبات والتطلُّعات الشعبية، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن لا تكون النتائج محلّ قبولٍ وترحيبٍ شعبي، وأن الاستمرار في هذا الاتجاه سيفقد الحوار ونتائجه قيمتها في إحداث المصالحة وتحقيق الاستقرار السياسي الذي هو المطلب الأساسي من الحوار. ووجد الفريق في خطابه المرفوع أن استمراره، كممثّل عن جمعية الوفاق، في مسار حوار التوافق الوطني القائم وإجراءاته على ما هو عليه، مع عدم الاكتراث بمرئيات الفريق ومحاولاته المتكرّرة في تصحيح الوضع والتوافق عليها لإيجاد حوار جديّ ومثمر وشامل، يكشف عن عدم الجدية من جهة، وعدم الجدوى من وجود الفريق فيه من جهة أخرى، لأنه لن يكون قادراً على إخراج البحرين من مأزقها السياسي والأمني والإنساني المستمرّ. وقال الفريق: «إننا نشعر أن وجودنا يُستغلُّ لتشويه معنى الحوار الوطني والتوافق الوطني، ولا يعدو كونه صورةً مزيّفة لمسمّى الحوار الوطني، وهذا حتماً سيعمّق المأزق السياسي، حين يُستغلّ وجودنا لتمرير نتائج مسبقة ومعدّة سلفاً، يتم إخراجها بصورة درامية، وهو أمر لا يقبل به شعبنا على أنه توافق وطني وإرادة شعب، والتي لا يجب أن نرضى بها». وأوضح «لقد حاولنا أن نصحّح إجراءات الحوار، ونشارك في وضع جدول أعماله، والتأثير في مخرجاته، ولكننا وبعد التجربة والمحاولة الجادة، لم نتمكن من التأثير في الإجراءات، ولم نتمكن من تغيير جدول الأعمال، ولم نتمكّن من إيصال وجهات نظرنا في القضايا المناقَشة، إلَّا بشكل محدود وهامشي، ولم نتمكّن من التأثير في نتائج الحوار التي يبدو أنها أُعدَّت سلفاً, إننا نشعر بأن وجودنا هامشي، وأن هذا الحوار غير جديّ، ولا

يهدف إلى إيجاد حلّ سياسي شامل دائم لما نطالب به، ويطالب به المجتمع الدولي». وأوصى الفريق الأمانة العامة لـ «الوفاق» بأن تعيد النظر في استمرار حضور وفد «الوفاق» لما سُمِّي بـ «حوار التوافق الوطني»؛ لأنه ليس حواراً جدياً كما ثبت لدينا من خلال مشاركتنا الصادقة، ومن خلال محاولاتنا الجادّة في تعديل إجراءاته وآلياته ومنهجيته التي تمّ تجاهلها ورفضها. كما نؤكّد ضرورة الابتعاد عمَّا يمكن أن يصوِّرنا كشركاء في ما يفضي إليه هذا الحوار من نتائج بعيدة عن الإرادة الشعبية، أو يناقضها، الأمر الذي لا ترضى به أخلاقنا، ويبتعد بنا عن الإخلاص لمصلحة الوطن وأمنه واستقراره.

وفي بيان قد يُفهم منه تلويحٌ بالانسحاب من الحوار، قالت جمعية (وعد) إن «الآلية التي يسير عليها حوار التوافق الوطني تعاني من خلل واضح في عملية الوصول إلى خلاصات جدية تفضي إلى حلول دائمة تساعد على الشروع في التنمية المستدامة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية» قالت جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) في بيان صادر عنها أمس الأحد (17 يوليو/ تموز 2011)، إن «الآلية التي يسير عليها الحوار (التوافق الوطني) تعاني من خللٍ واضح في عملية الوصول إلى خلاصات جدية تفضي إلى حلول دائمة تساعد على الشروع في التنمية المستدامة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية». وتابعت «بالرغم من المحاولات المستمرّة للجمعيات السياسية المعارضة وبينها جمعية وعد في إيجاد آلية واضحة، إلا أن الجهود المبذولة لم تلقَ استجابة تذكر، وفي هذا السياق، دعمت الجمعية اقتراح وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة المتعلّق بتشكيل لجنة من المشاركين في المحور السياسي، للوصول إلى توافقات عملية بين أطراف الحوار وتقليص الخلافات في المرئيات المطروحة، إلا أن البعض لم يرق له تشكيل هذه اللجنة، فعمد إلى وأد فكرة الوزير في بداياتها، ما يعد مؤشّراً سلبياً إلى ماهية الحوار وطبيعة التوافقات المرجوة». واعتبرت «وعد» أن «أساس الأزمة التي تعصف بالبحرين هي أزمة سياسية دستورية في المقام الأول، إذ وجهت الجمعية رسالة واضحة بهذا الخصوص إلى رئيس الحوار الوطني خليفة الظهراني، إلا أنه تمّ تجاهل الرسالة التي طالبنا فيها بإيجاد آليات واضحة من أجل حوار وطني جاد، ما أكّد هواجسنا باستفراد الجهة المنظمة في إدارة الحوار وأجندته ونتائجه وبالتالي في مخرجاته». واعتبرت الجمعية «أن غياب ممثلين عن القيادة السياسية في حوار التوافق الوطني، أضعف الحوار نفسه وحوّله إلى ملتقى اجتماعي ضيّع جوهر الأزمة السياسية الدستورية القائمة في البلاد». وقالت «وعد» إنها تتابع مسار حوار التوافق الوطني في الجولة الثانية منه، وتراقب مدى تطابق ما يدور في قاعاته

مع قناعات الجمعية بمفهوم الحوار الوطني الشامل الذي يفترض أن يفضي إلى حلول جذرية ودائمة تجنّب بلادنا تناسل الأزمات الدورية [186].

أما الأمانة العامة للحوار الوطني فقد أكّد عيسى عبدالرحمن أن من تمثّلهم الوفاق جزء من مكوّنات المجتمع البحريني، ومن حقّهم طرح مرئياتهم ومطالبهم من خلال حوار التوافق الوطني. كما أن من حقّ جمعية الوفاق التحدّث باسم مكونات المجتمع التي تمثّلها، تماماً كما للمكوّنات الأخرى من يمثّلها من خلال الجمعيات السياسية ومؤسّسات المجتمع المدني والشخصيات العامة والإعلاميين المشاركين في جلسات حوار التوافق الوطني. وبالنسبة إلى المشاركين في الحوار؛ قال: «لقد كانت دعوة جلالة الملك المفدّى للمشاركة الفاعلة من قبل جميع مكونات المجتمع في حوار التوافق الوطني واضحة وصريحة، لذلك تمّت مراعاة أن تكون الجهات المشاركة مؤسسات فاعلة تشمل جميع التخصّصات، وقد دعيت الجمعيات المرخّصة بحسب القوانين والأنظمة، وعدد من الشخصيات العامة لضمان تمثيل مختلف الاهتمامات، مع تأكيد أنه ليس من حقّ أي طرف إقصاء الأطراف الأخرى، فحوار التوافق الوطني شامل ويضمّ جميع مكونات المجتمع». وأكّد عبدالرحمن ثقته بأن المتحاورين قادرون على مواصلة العمل واستمرارية الإنجاز من أجل البحرين ومستقبلها وبحث جميع القضايا على طاولة الحوار، مجدّداً الدعوة بأن باب الحوار سيظلّ مفتوحاً لجميع أبناء الوطن لأن الوطن بحاجة إلى الجميع».

الفصل السابع:
بسيوني مصلحاً

في الشارع، انطلقت حملة أمنية غير مسبوقة على مختلف المستويات. عمليات "تمشيط وتطهير لإخلاء الشارع من المحتجين لم تخلُ من الاشتباكات والقتلى، ما دفعت إلى استقالات جماعية للشيعة من المرافق الحكومية، استُتبعت بحملة اعتقالات طالت قيادة المعارضة، وانتقلت إلى الجسم الطبي البحريني فعاثت فيه تنكيلاً واعتقالاً. بتدويل الأزمة، نشطت الوساطات الدولية، من كويتية وتركية، باتجاه دول صنع القرار في الرياض وطهران، مع تصعيد الحملة ضدّ إيران. كان واضحاً في هذه الفترة من الزمن (شهري يونيو/ يوليو 2011) أن النظام في البحرين بات يعيش عزلة دولية، وأن رهانه على سكوت الأطراف الدولية الحليفة لم يعد ممكناً، خصوصاً في ظلّ تصاعد الخلاف الأميركي السعودي حول مسألة الإصلاح في البحرين. ففي يونيو أصدرت الخارجية الأميركية تقريراً يتحدّث عن الأوضاع السياسية في البحرين، وتضمّن التقرير عدم موافقة الولايات المتحدة الأميركية على دخول الجيش السعودي إلى البحرين، كما وصف التقرير أن نظام

الحكم في البحرين يتّجه ناحية الانحلال بفعل وجود عناصر متشدّدة يقودها رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي خالد بن أحمد، وأن بقاء الأوضاع كما هي عليه قد تتسبّب في خسران الولايات المتحدة للقاعدة الأميركية، ونقل مقرّ الأسطول الخامس من البحرين.

بعد أسبوعين من قيام القوات البحرينية – معزّزة بقوات درع الجزيرة العربية – بقمع المعتصمين في دوّار اللؤلؤة وهدمه واعتقال القادة السياسيين المعارضين (17 مارس 2011)؛ تحرّكت فعاليات حقوقية لعرض مجريات الأحداث على محكمة الجنائات الدولية في لاهاي، إلا أن التجاوب حسب المحامية مي الخنساء لم يكن مقبولاً لقصور الأدلة. وبعد تقديم الشكوى، بدأت الاتصالات وحالات الانتهاكات تتوالى، حتى أصبح حجم الدعوى يتجاوز 500 صفحة. في الوقت نفسه، قُدّمت شكوى إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. بالرغم من الضغوط الدولية لوقف الدعوى، وعدم الاستمرار فيها، استناداً إلى أنظمة وقواعد المحكمة وميثاق روما؛ فقد تعمّد الفريق المعني بالشكوى بإدخال بريطانيا في الشكوى، لكي تصبح صالحة من الناحية الشكلية، حيث طالت الشكوى 14 شخصية بريطانية تتضمّن مسؤولين سياسيين وعسكريين، كانوا شركاء بالجرائم، لأنهم وافقوا على نقل أسلحة استخدمت ضدّ المتظاهرين، وقاموا بتدريب الشرطة البحرينية على قمع التظاهرات.

تنوّعت الجهود الدّاعية لعقد محاكمات أو رفع دعاوٍ دولية على النظام، سواء أمام المنظمات الدولية، أو في أروقة القضاء الأوروبي، كما في دعوى رئيس المنظمة الدولية لمكافحة الإرهاب والتطرّف الديني، علي السراي، أمام القضاء الألماني. إلا أن الحدث الأبرز هو تقدّم مجموعة من الناشطين في حقوق الإنسان، على رأسهم الناشط السوري ميثم المناع، بالتقدّم بشكوى جنائية أمام محكمة لاهاي وتسليم ملف متكامل لرفع دعوى ضدّ الملك حمد وقائد قوة دفاع البحرين.

إزاء هذا الضغط الدولي، واستمرار الحراك الشعبي الداخلي؛ أقدمَ النظام في البحرين على خطوتين، تصوّر أنهما قادرتين على تأمين مخرج سياسي له.

الخطوة الأولى تمثّلت في إطلاق حوار وطني لمعالجة ما يُسمّيه النظام بجذور الأزمة، وذلك لامتصاص قوّة الحراك الداخلي وادخال قوى المعارضة في اللعبة السياسية، بعد تهميشها وتقزيمها أمنياً.

الخطوة الثانية، البحث عن صيغة محلية تعفيه من الضغط الدولي وامكانية إحراز تقدّم في المساءلة الدولية.

في مسار الخطوة الأولى كان الحوار الوطني برئاسة رئيس مجلس النواب قد استكمل أعماله، وأصدر توصيات اعتبرها توصيات وطنية تشمل العديد من المحاور، إلا أن تلك التوصيات لم تلامس جزءِ بسيطاً من الأزمة السياسية والأزمة الأمنية، بل إنها جاءت بشكلٍ يكرّس الأزمة، عبر الدعوة لتغليظ العقوبات الجنائية والى مزيد من التعسّف في الحريات العامة، الأمر الذي فُسّر على أنه فشل ذريع مُني به الحوار الوطني، والذي كلّف خزينة الدولة أكثر من مليون دينار.

أما المسار الثاني، فقد كان شائكاً أيضاً، إذ كانت نحرّكات بعض الدول الأوروبية كفيلة بأن تذهب بقضية البحرين إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكان من المتوقّع أن يخرج المجلس بإدانة صريحة لقادة النظام في البحرين. على إثر ذلك، أجريت العديد من الاتصالات بين الحكومة وأطراف دولية، قادتها الولايات المتحدة الأميركية، للخروج من أزمة الضغط الدولي، وتحاشي طرح قضية البحرين في مجلس حقوق الإنسان، والتي كان لسويسرا جهد كبير في جمع التحشيد والتأييد، ولا سيّما أن الحوار الوطني لم يعكس أية بوادر تراجع أو إصلاح سياسي، سواء من قبل انعقاده أو من بعد انتهائه، كما أن الجمعيات السياسية المعارضة كانت قد انسحبت من جلسات الحوار على خلفية نجاهل مرئياتها السياسية، ولأسبابٍ إدارية تتعلّق بمساواة غير منطقية بين أكبر جمعية سياسية، واحدى الجمعيات الاجتماعية المغمورة التي لا يتجاوز عدد أعضائها 50 شخصاً.

الصيغة التي تمّ اقتراحها على نظام البحرين هي تشكيل لجنة تحقيق خاصة، على أن يكون أعضاؤها دوليين، وأن يكون قرار تشكليها أمراً ملكياً للإيحاء بوجود تحقيق رسمي في قضايا الانتهاكات التي حدثت، وفي الوقت نفسه يكتسب أعضاؤها شرعية دولية. وبالتالي، فإنّ خطوة تشكيل لجنة تقصّي الحقائق المستقلة؛ كان خياراً مؤجّلاً ومعتمداً على ما يمكن الحصول عليه من الحوار الوطني الذي لم يحقّق أية نتائج مقبولة محلياً ودولياً. لذلك، وقبل الانتهاء من الحوار الوطني؛ أعلن ملك البحرين عن نيته في تشكيل لجنة تحقيق مستقلّة مُهّد لها بزيارات لكل من المحافظة الشمالية، حيث التقى بأعيان الطائفة الشيعية، والى محافظة المحرق، والتقى فيها بأعيان الطائفة السنّية، وفي كلا الزيارتين أشار فيها إلى ضرورة الحوار والتلاحم الوطني والظهور بمظهر الحاكم الرشيد.

مهما يكن، فإن الأرجح لوظيفة لجنة تقصّي الحقائق الملكية هي "تفنيد الاتهامات الدولية الموجّهة إلى البحرين"، ونفي وقوع جرائم ضدّ الإنسانية، ووضع مخرج حقوقي لجملة الانتهاكات التي حدثت فترة السلامة الوطنية، وهي مهمة نجح فيها السيد بسيوني نجاحاً باهراً، كما سنرى.

اختيار بسيوني

لا توجد حتّى الآن معلوماتَ مؤكّدة حول طريقة اختيار السيد محمود شريف بسيوني[187] لرئاسة لجنة تقصّي الحقائق، وما إذا كان الاختيار ضمن خيارات متعدّدة قُدّمت لملك البحرين، أو أن ذلك جاء بدافع شخصي من قبل الملك عبر مستشارين خاصين. يقول السيد بسيوني عن مجريات اختياره في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية: "أرسل لي الملك حمد بن عيسى آل خليفة، لأقابله في أواسط شهر حزيران (يونيو) في جنيف، وكنت هُناك للجنة ليبيا. قال لي الوسيط أنّ الملك يُريد أن يعيّنك رئيساً لهذه اللجنة، وقد سأل عنك ووجد تأييداً من الجميع. فقلت له إنني أريد أن أعرف، ممن... فأجاب أنّه سأل أميركا وانجلترا وهيئة الأمم، والسعودية ومصر، وغيرهم، والناس كلّها أيّدتك. فقلت حسناً، الحمدلله. وقلت بصريح العبارة، أنا لا أريد أن أدخل بعملية يوجد فيها تأثير سياسي ولا مالي ولا أي شيء. وطلبت منه أن يُعطيني يومين للتفكير. كتبت خلالهما له ثلاث صفحات، الأولى ضمانات شخصية للّجنة، والثانية، تسهيلات في العمل، والصفحة الثالثة ما هي الخطوط الحمر الّتي لا يجب تخطّيها [وقدمت للوسيط لائحة من ثلاث صفحات، أطلقت عليها إسم "لائحة التمنيات". وقلت له "إن حَسُنَ لدى الملك الأمر، أنا أريد أن أقابله شخصياً وأنظر في عينيه ونتفاهم ونتصافح. وبعد بضعة أيام اتّصل بي هذا الوسيط، وقال لي إنّ الملك موافق فذهبت وقابلت الملك. كانت مُقابلة وديّة، بل أستطيع أن أقول عائلية، بسيطة جداً وتحدّثنا لمدة ساعتين أو ثلاث، تعرّفنا على بعض...."[188].

من الواضح أن مجيئ السيد بسيوني جاء وفق تنسيق بين عدة دول ترى نفسها طرفاً غير مباشر في أزمة البحرين. ومن الجليّ أن السيد بسيوني – بعد موافقته على تأدية هذه المهمة – اختار بعنايةٍ أعضاء اللجنة التي سيُعلن عنها الملك في حدثٍ خاص. وقد كشف السيد بسيوني في لقائه مع ممثلي الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في 24 يوليو أن لجنته تشكّلت في إطار أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف كانت قد قرّرت أن تُرسل لجنة

للتقصّي عن الظروف التي شهدتها البحرين، إلا أنها حين علمت بتشكيل اللجنة، استقرّ الأمر أن تنتظر خروج تقرير اللجنة قبل أن تبدأ أية خطوات أخرى على هذا الصعيد. وهكذا، وجد النظام مخرجاً سياسيّاً يُعفيه من تبعات لجنة تقصّي تابعة للأمم المتحدة.

في خطاب مفاجئ، ترأس الملك جلسة مجلس الوزراء في 1 يوليو 2011 م، وألقى خطاباً مباشراً أعلن فيه عن تشكيل لجنة ملكية لتقصّي الحقائق، وكان من جملة ما قاله الملك في خطابه "إن ما حدث في فبراير ومارس الماضيين آلمنا كثيراً كما آلم أفراد شعبنا كافة وأصدقاء ومحبي البحرين في كل مكان، فما حدث لم يكن مسبوقاً في تاريخنا،..... وفي مواجهة ما حدث كان من غير الممكن التراخي أو النكوص عن مسؤولية استعادة الأمن والاستقرار في هذا البلد وحماية المواطنين والمؤسسات التي أقسمنا على المحافظة عليها، وعلى الرغم من أن فداحتة ما جرى لا يقارن بما حدث ويحدث في دول أخرى، إلا أنه يكفي في فداحته أن تأباه نفوسنا جميعاً، وترفضه أعرافنا وقيمنا".

فور الانتهاء من جلسة رئاسة الوزراء، تمّ الإعلان عن الأمر الملكي رقم 28 لسنة 2011 بإنشاء اللجنة الملكية المستقلة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير/ شباط ومارس / آذار 2011. وجاء في المادة الأولى من الأمر الملكي أنه "تنشأ لجنة ملكية مستقلّة للقيام بالتحقيق في مجريات الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011، وما نجم عنها من تداعيات لاحقة، وتقديم تقرير حولها متضمناً ما تراه مناسباً من توصيات في هذا الشأن ". ونصّت المادة الثانية على أن "تتألّف اللجنة من خمسة من الشخصيات البارزة والمعروفة دولياًالتي لها خبرة وسمعة عالمية معترف بها، وهم: محمود شريف بسيوني (رئيساً) وعضوية كل من فيليب كيرش، ونايجل رودلي، وماهنوش أرسنجاني، وبدرية العوضي" ونصّ الأمر الملكي على أن "اللجنة تتمتع باستقلال تام عن حكومة مملكة البحرين أو أية حكومة أخرى، ويعمل أعضاؤها بصفتهم الشخصية ولا يمثلون أية حكومة أو منظمة دولية أو مسؤول عام أو أية مصلحة اقتصادية أو سياسية. وستكون مهمة اللجنة تقصي الحقائق، ولها الاتصال بجميع الجهات الحكومية المعنية والمسؤولين الحكوميين، وكذلك الاطلاع على الملفات والسجلات الحكومية، وللجنة مطلق الحرية في مقابلة أي شخص تراه مفيداً لها، بمن في ذلك ممثلو المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات السياسية، والنقابات العمالية، والضحايا المزعومين، وشهود الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان المصونة دولياً".أخبار تشكيل اللجنة الملكية قبل تغيير اسمها للجنة تقصى الحقائق نشرت مع تأييد رئيس الوزراء لها واشادة مجلس النواب بالأمر الملكي [189].

اعتبرت قوى المعارضة الدعوة لتشكيل لجنة ملكية مستقلة من أعضاء دوليين بمثابة التفاف واضح على مطالب الحركة الثورية، بل إن أطرافاً في المعارضة، مثل ائتلاف 14 فبراير وجمعية العمل الإسلامي، رأت في مرسوم تشكيل اللجنة فخّاً ومحاولة للإجهاض على الثورة، وخصوصاً إنها تأتي برعاية أميركية. إلا أن أطرافاً أخرى، مثل جمعية الوفاق وجمعية العمل الديمقراطي (وعد)، لم تتخذ موقفاً سلبياً إزاء اللجنة، بل إن بعض الجمعيات المعارضة (المنبر التقدمي / وعد) أيّدت تشكيل اللجنة الملكية، في حين طالبت جمعيات أخرى أعضاء اللجنة بتقصّي الحقائق بصورة موضوعية.

وفي أول لقاءٍ صحفي عقده فور وصوله البحرين؛ قال رئيس اللجنة الملكية المستقلة أنه اجتمع مع ملك البحرين ووعده "بإعادة كل المفصولين إلى أعمالهم في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إرجاع المنح الدراسية للطلبة الذين أوقفت عنهم". وقال بسيوني "ليس لدي اتصال بالحكومة لكنني معجب جداً بصدق الملك، وحرصه على فعل أي شي لمصلحة هذا البلد، وأتمنى أن أكون عوناً للملك وشعب البحرين ". وأضاف "الخطوة نقطة تاريخية ودرس للدول العربية والإسلامية الأخرى، وهي تستحق المشقة وندعوالجميع للتعاون ". وأضاف "لأول مرة في تاريخ العالم العربي تأتي دولة وتؤسس لجنة مستقلة ولا تسيطر عليها" وفق تعبيره.

بدا من المستغرب أن يبدأ بسيوني يومه الأول في اللجنة بكيل المديح للسلطة عبر قوله "أنا معجب جداً بصدق الملك" بل عدّه للجنة "درساً للدول العربية والإسلامية" ورغبته في أن "أكون عوناً للملك "، في الوقت نفسه الذي كانت الأنباء الآتية من المستشفى العسكري تشير، وعلى لسان السلطة نفسها، عن التحاق ضحية جديدة إلى قافلة ضحايا حركة 14 فبراير/ شباط، وهي الفترة المعني بالتحقيق في ملابساتها، وبينما كانت قوات مكافحة الشغب تباشر قمع المحتجين المسالمين في مناطق الديه وسنابس وجدحفص والسهلة والبلاد القديم.

وعلى رغم من تعهّده بالابتعاد "عن الشقّ السياسي في بداية الأمر حتى أفهم الموضوع "، ردّاً على سؤال بشأن قضية ال "21" المتهم فيها قيادات المعارضة؛ كان لافتاً إشارته إلى أن "الملك سيقوم بالعديد من الإصلاحات "، وكذلك كشفه عن أنه طلب من "الملك إعادة المفصولين عن العمل، وكذلك الطلبة، ووافق على على ذلك" مما رسم ذلك أكثر من علامة استفهام عن مفهومه ل "الابتعاد عن الشق السياسي" الذي سيلتزم به.

بالنظر إلى السّير المهنية لأعضاء لجنة السيد بسيوني؛ فإن واحدة من أعضاء اللجنة أثارت علامات استفهام حول مصداقية النتائج التي ستخلص لها اللجنة لاحقاً. فبدرية العوضي تحمل الجنسية الكويتية، وكانت قد كبت مقالاً نُشر في صحيفة القبس الكويتية دافعت فيه عن دخول

القوات السعودية (درع الجزيرة) إلى البحرين، وكان واضحاً في المقال أن لها موقفاً معلناً من أحداث البحرين. وردّاً على الانتقادات التي وُجّهت إلى العوضي، صرّح السيد بسيوني أنه اختارها "كونها من المنطقة وتفهم الأوضاع البحرينية "، وحاول التّخفيف من حدّة المؤاخذات التي أثيرت عليها بوضعها في موازاة مع المحامية الإيرانية ماهنوش أرسنجاني، التي وصفها ب "السيدة الشيعية ". فبناءً على الاتفاق المسبق بين أطراف الأزمة (النظام البحريني / الولايات المتحدة / الأمم المتحدة / السعودية) والسيد بسيوني؛ فإن مهمة تشكيل أعضاء الفريق الخاص بالتحقيق تكون مختصّة برئيس اللجنة السيد بسيوني، وهو الذي يتحمّل مسؤولية اقناعهم بالعمل معه. وقد فُهمت هذه الإشارة غير المقصودة على وجود حسّ طائفي مسبق يقود عمل اللجنة، وأن نتائجها ستكون محكومة بهذا البُعد، على الأقل في إيجاد صيغة متوازنة تؤكد وجهة نظر المكونات السنية التي وقفت ضد الثورة وحاربتها تحت عنوان "المظلومية ".

وبمناسبة بدء عمل اللجنة؛ عقدت اللجنة مؤتمراً صحفياً في متحف البحرين الوطني مساء الأحد 24 يوليو 2011 أكّد فيه رئيس اللجنة بسيوني أن عمل اللجنة سيقتصر فقط في البحث عن الانتهاكات والتجاوزات التي قامت بها السلطةُ والجهاتُ الرسمية ضدّ الأفراد خلال الأحداث التي شهدتها البحرين مؤخراً. وكشف بسيوني خلال لقائه بالجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن تضمين التقرير توصية بضرورة تعويض الضحايا مادياً ومعنوياً وردّ الاعتبار إليهم. وأشار بسيوني إلى أن اللجنة تسلمت حتى يومه (752) رسالة على البريد الإلكتروني، بعضها احتوى على شكاوى حقيقية، والأخرى على وجهات نظر. كما أكد بسيوني أن اللجنة ستلتقي القائد العام لقوة دفاع البحرين، وقال "سننظر في ملفات قوة دفاع البحرين فهم ليسوا فوق القانون وخاضعون لقرار جلالة الملك، أسوة ببقية الجهات الرسمية الأخرى ".

وفي النواحي التي سيشملها التحقيق، قال: "سنحقق في كل انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في شهري فبراير/ شباط ومارس / آذار الماضيين، وما أدّى إلى وقوع العنف وتبعاته بعد تلك الفترة. كما سيتضمن التحقيق أسباب مقتل 33 شخصاً، وكذلك حالات الإصابات والجرحى والتي وصلت إلى نحو 400 إصابة، وادعاءات التعذيب، ووقائع ما حدث للطاقم الطبي والتي تمّ توثيقها أيضاً من قِبل منظمات دولية. وتابع "يشمل التحقيق مسألة فصل 3000 موظف، من بينهم 300 موظف في القطاع الحكومي، وما سمعناه عن إقصاء طلبة من الحصول على البعثات والفصل من الجامعات. وفي ردّه على سؤال بشأن آلية تعامل اللجنة مع الأجانب المتضرّرين من هذه الأحداث، قال: "نا مسلم ودرست الإسلام والشريعة، ولم أجد في الإسلام أو الشريعة أي شيء يمت بصلة لهذا النوع من العنصرية أو العنف، كل ما نجده يتحدّث عن العنف باسم الدين ليس بما ورد في دين

الإسلام ولكنها تفسيرات لمن يريدون أن يسيسوا دين الإسلام، وبالتالي فإن كل الانتهاكات التي وقعت لكل إنسان سواء كان مواطناً أو هندياً أو عربياً سنحقّق فيها. وأكّد أن اللجنة ليست مقيدة بالقانون المحلي، بل ستعمل وفق معايير الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ولن تخرج بتحمل أحد المسؤولية الجنائية، بل ستخرج بحقيقة ما حدث في البحرين. وأشار بسيوني إلى أن عمل اللجنة سيكون من أجل تحقيق ثلاثة أهداف: التقصّي عن الانتهاكات التي حدثت في البحرين، وتوجيه الحكومة بشأن الانتهاكات التي حدثت من قبل جهاتها لإصلاحها وتفاديها مستقبلاً، ولوضع أساس تاريخي يرجع له شعب البحرين. وعن مجال مهام اللجنة في الانتهاكات من قبل أطراف غير حكومية قال إن الهدف من لجنة تقصي الحقائق النظر في التعديات التي قامت بها الجهات الرسمية للدولة المنضمة إلى الاتفاقيات الدولية. وأن هدف اللجنة التقصّي في ما حدث من انتهاكات وليس نتائج اقتصادية أو اجتماعية وغيرها. أما بخصوص العمالة الأجنبية، فإن اللجنة ستنظر لكل القضايا التي حدثت في البحرين لأي شخص مواطن أو مقيم أو عامل. أما بخصوص أفعال أفراد تجاه آخرين فهي جرائم ينظر فيها القانون البحريني ولا تحتاج إلى لجنة دولية للنظر فيها. وبالتالي أي شخص تضرّر من عمل شخص آخر يجب أن يطبق عليه القانون المحلي، أما إذا كان الضرر من الجهات الرسمية والسلطة فهنا تطبق عليه الاتفاقيات الدولية[190].

افتتح بسيوني أولى جولاته يوم الجمعة (22 يوليو/تموز) بزيارة إلى مستشفى السلمانية، وقد أبدى عدد من أفراد الطاقم الطبي تعجّبهم من توقيت هذه الزيارة في يوم الجمعة بالذات، وهو اليوم الذي يقتصر فيه حضور الطاقم الطبي على أطباء المناوبة فقط، خاصة مع توقيف عدد كبير من الاختصاصيين والاستشاريين واعتقالهم. ونقل هؤلاء ل "رآة البحرين "، أن بسيوني كان محاطاً بعدد كبير من رجال الأمن، وكان لقاؤه بالمسؤولين الموالين الذين راحوا ينقلون الرواية الرسمية متهمين زملائهم من الأطباء والكادر الطبي بارتكاب الجرائم والجنايات والتواطئ مع المعتصمين في نصب الخيم وتعطيل سير العمل في المستشفى. كما نقلوا أيضا أنهم لم يتمكّنوا من التحدّث مع بسيوني ونقل حقيقة ما جرى بسبب رجال الأمن الذين لازموا رئيس لجنة التحقيق طوال وقت زيارته للمستشفى، وبسبب خوفهم مما قد يتعرّضون له حسب قولهم.

الاقتراب من الفوهة

عملت اللجنة على تحديد آليات عملها من خلال تقسيم العمل وفق محاور حقوقية واضحة، ووفق اختصاص كل محقق، على أن يكون لكلّ منهم طاقم عمل متكامل لجمع المعلومات وتصنيفها والتدقيق فيها. بالرغم من أن ذلك كان يبعث على الاطمئنان، إلا أن تصريحات السيد بسيوني كانت تسير في اتجاه مختلف جداً، وتثير إشكالات حول نزاهة اللجنة وطريقة عملها والغاية من وجودها وتشكيلها. كانت تصريحاته للصّحافة المحلية والعالمية تدفعه للوقوف أمام فوهة البركان مباشرة، وتحوّله من محقّقٍ دولي مستقل وواضح، إلى شخصيةٍ تبحث عن غرضٍ غامض! فهو لم يكن موفقاً في تصريحاته الصحفية كلية، فمع كل مقابلة أو حوار يجريه مع الصحافة كان يثير غموضاً وتساؤلات حول طبيعة عمله، والى ما ستؤل إليه نتائج تقريره.

السقوط الأول

في أول مقابلة له بعد بدء عمله أجراها مع صحيفة الأيام البحرينية قال إنه "ا توجد أدلة على وجود جرائم ضدّ الإنسانية في البحرين" مؤكّداً أنه – وخلال الفترة الزمنية ما بين 1 يوليو حتى الآن – لم يجد أية أدلة تثبت ذلك في البحرين، شارحاً نظريته في القانون الدولي الخاص بالجرائم ضدّ الإنسانية فحسب قوله "ا يكفي للجرائم ضد الإنسانية أن يكون هناك تعداد كبير من هذه الجرائم، لا بدّ أن تكون المنهجية ناتجة من سياسة دولة، وعلى سبيل المثال نفترض أن لدينا قوة عسكرية غير مدربة وهي تقوم بانتهاكات عديدة ولكن القيادة لهذه القوة لا ترغب أن تكون هذه "نهجية " ولا ترغب أن تكون هذه "ياسة "، ولكن لا تستطيع أن تتحكّم في هؤلاء الأفراد لأن ليس لديهم الكم من التدريب أو العلم وأكّد بسيوني في الحديث نفسه أن "زير الداخلية أبدى رغبة فوق تصوري للاستماع لأي اقتراحات نطرحها سواء كانت تتعلق بفصل بعض أفراد الشرطة أو القبض عليهم، أو العفو واطلاق سراح بعض المحتجزين، وهذا ما يدفعني للإيمان أن من جهته لا توجد

سياسة استخدام مفرط للقوة أو التعذيب ". وأضاف: "ا يمكن أن ننفي وقوع حالات تعذيب، ولكن أعتقد أنها كانت حالات فردية من بعض رجال الأمن من الرتب الدنيا ممن لم يكونوا على تواصل دقيق مع الرتب العليا". وقال أيضاً إن "لعاهل البحريني وولي العهد ملتزمان أكثر من أي شخص آخر بمراعاة حقوق الإنسان والقوانين". وتابع بسيوني: "لتحقيق لا يتطرّق إلى المشاكل السياسية أو النواحي التي تحتاج إلى تغيير سياسي أو اقتصادي أو النظر في الانشقاق الطائفي بين السنّة والشيعة ".

ردّة الفعل إزاء هذا التصريح كانت قوية جداً من قِبل الجمعيات السياسية، ومن قِبل المنظمات الحقوقية المحلية، فقد فُهم هذا التصريح على أنه مقدّمة ضرورية لإعلان تبرئة القيادات العليا من ما تمّ ارتكابه منذ فبراير حتى أغسطس، تاريخ نشر المقابلة. فالقيادات العليا حسب رؤية رئيس اللجنة لم تكن تعلم بوجود انتهاكات وجرائم حقوقية، وفي حالة علمها فقد اتخذت خطوات للردع، أو أن القوات التي تحت إمرتها تفتقر للتدريب المناسب، لذا فهي لا تستطيع السيطرة عليها في ظلّ أجواء مضطربة وغليان شعبي مثل الذي مرّت به البحرين منذ 14 فبراير.

أمام سيل التساؤلات والانتقادات التي وُجهت لرئيس اللجنة، واعتبار تصريحاته مخالفة لطبيعة عمله كمحقّق لم ينجز عمله بعد؛ تسرّبت أقوال عن وجود تحريف في المقابلة، وأن الكلام المنسوب للسيد بسيوني غير دقيق، لكنه لم يصدر نفي رسمي أو تعليق على هذه المعلومات، واكتفى موقع اللجنة الرسمي بالقول بأن أعضاء اللجنة سوف يمتنعون عن الإداء بأي تصريح لأي وسيلة إعلامية لحين الانتهاء من التقرير.

في غضون يومين من نشر المقابلة، نجمّع عشرات المحتجين من ضحايا الفصل وضحايا التعذيب وأسر الشهداء أمام مقرّ لجنة تقصّي الحقائق استنكاراً لتصريحات رئيس اللجنة. وفي الاعتصام، حدثت مشادات بين بعض المحتجين وأفراد عاملين في اللجنة، وقد أصدرت اللجنة بياناً أشارت فيه إلى "لعناوين المضلّلة في التقارير الإخبارية التي نشرت مؤخراً وزعمت أن اللجنة قد قرّرت بأن حكومة البحرين لم ترتكب جرائم ضدّ الإنسانية خلال المظاهرات التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية، فإن اللجنة تودّ أن توضح أنها لم تصدر أي قرار من هذا القبيل. إن تحقيقات اللجنة مستمرّة وسوف تستمرّ حتى يتمّ جمع كل الأدلة ذات الصلة. كما أن موظفي اللجنة لا يزالون يواصلون إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود، وجمع الأدلة، وتقييم الظروف. و"ن اللجنة لن تجري مقابلات مع وسائل الإعلام. وفي حال ارتأت اللجنة ضرورة إصدار بيان عام، فإنه سيتم توفير هذه المعلومات على موقعها على الإنترنت. وتضمن البيان قرار اللجنة بإغلاق المقرّ حتى إشعار آخر. وهذا القرار يرجع إلى ما "دث يوم أمس عندما شقّ مئات من الناس طريقهم الى

مكتبنا، بعد أن ثار غضبهم بسبب ما اعتقدوه بأن رئيس اللجنة قد خرج باستنتاجات عن التحقيق، وبالإضافة الى توجيه ناشطين لهم عبر التويتر والرسائل النصية للمجيء إلى المكتب للإبلاغ عن شكاواهم ".

وتعليقاً على الأخبار التي تسرّبت عن استقالة بعض أعضاء اللجنة احتجاجاً على طريقة تعاطي رئيس اللجنة مع الوقائع وفرضه طريقة خاصة في تحليل الحوادث وتقييم المعلومات؛ قال البيان إنه "م يقدّم أي من موظفي اللجنة استقالته من منصبه نتيجة للأحداث الأخيرة. وعلى الرغم من الإغلاق المؤقّت لمكتبنا، فإننا سنستمر في العمل، وسيواصل موظفونا تحقيقاتهم، وسوف نصدر تقريراً يتضمن توصيات كما كان مقرراً، وفقاً لصلاحيات اللجنة. "ننا نطلب تعاون الشعب، والمنظّمات والمؤسسات وحكومة البحرين لإنجاح هذا التحقيق بصورة عادلة. وفيما تواصل اللجنة عملها، فإن أي شخص يود أن يصل إلينا يمكنه الاتصال بنا من طريق البريد الالكتروني " [191]. بالرغم من تكتّم اللجنة على خبر الاستقالة، إلا أنها أشارت في فترة نهاية عملها في التقرير النهائي الذي قُدّم في نوفمبر 2011 إلى وجود تلك الاستقالات معلّلة ذلك بظروفٍ شخصية.

المواقع الموالية والإعلام الرسمي استغلّ الحادثة بشكل مسيئ، وأطلقوا أوصافاً تصف المحتجين بالهمجية والفوضوية والاعتداء على مقرّ لجنة تقصى الحقائق[192].

إشكاليات عمل اللجنة لم يتوقّف عند هذا الحدّ ذي الطابع الشكلي، لأنه أخذ مساراً مخيفاً بالفعل، جعل من التفاعل مع عمل اللجنة موضع نظر يُحتمل فشله، وخصوصاً أن الأطراف المعارضة التي رحّبت بالتعاون مع عمل لجنة تقصي الحقائق؛ كانوا على وشك الدخول في تجاذب إعلامي وسياسي يطال نزاهة رئيس اللجنة ومصداقية عملها، وبالتالي النتائج التي ستخلص لها لاحقاً. فعلى سبيل المثال، بعث رئيس مركز حقوق الإنسان نبيل رجب رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس اللجنة شريف بسيوني على خلفية تصريحات صحيفة لصحيفة "الأيام" نفى فيها وجود تعذيب ممنهج أو جرائم ضدّ الإنسانية قبل انتهاء التحقيق، كما ظهرت تصريحات لجمعية الوفاق تدعو اللجنة إلى التزام الحياد في التعاطي مع مجريات الأحداث. وقد أشار رئيس اللجنة إلى وجود مثل هذه الاختلافات التي أعاقت عمل اللجنة في مرحلتها الأولى، مؤكّداً أن جمعية الوفاق وقفت حذرةً في بد اية الأمر، لكنها غيّرت من موقفها لاحقاً، وتعاونت بشكل جيد.

في السياق نفسه، نشرت صحيفة المرآة الإلكترونية تحقيقات صحفيّة أشارت فيها إلى وجود فساد مالي، وانحياز مسبق في لجنة تقصي الحقائق يقوده كل من رئيس اللجنة السيد بسيوني وخالد

محي الدين، إذ أشارت معلوماتها إلى وجود علاقة مشبوهة بين هذين العضوين وجهاز الأمن الوطني، وأنهما يعملان على انجاز تسوية لصالح النظام وأطراف الموالاة بأقل الخسائر والإدانات. وقد كشفت الصحيفة نفسها عن وجود مراسلات مشبوهة بين رئيس اللجنة وأحد رؤساء الجمعيات الموالية، هو فيصل فولاذ، ينفي فيها ما نشرته تحقيقات الصحيفة من فساد وعلاقات مشبوهة.

السقوط الثاني

بعد أقل من شهرين من تصريحات صحيفة الأيام؛ صرّح رئيس اللجنة لإذاعة أميركية بتصريحاتٍ أصدرَ فيها أحكاماً على مجموعة من القضايا، بالرغم من تأكيد بيان اللجنة في 24 يوليو بعدم التصريح لأي وسيلة إعلامية قبل انتهاء التقرير. خطورة هذه المقابلة أنها تأتي قبل فترة وجيزة من موعد الإعلان عن التقرير النهائي، واحتوائها على أحكام وأوصاف غير دقيقة، ولا يمكن أن يصدرها محقّق دولي لم ينته عمله. فمن بعد الدقيقة 15 من المقابلة نسجل هذا المقطع أولا:

1. **المذيع:** في اليومين الأخيرين قام القضاء البحريني بالحكم بالسجن على 60 شخص لمشاركتهم في الاحتجاجات الأخيرة، وفي الأسبوع الماضي قامت بالحكم على موظفي الصحة بأحكام قاسية، من ضمنهم أطباء قاموا بمعالجة المحتجّين في مستشفى السلمانية في المنامة، وكانت الأحكام ما بين 5 و15 سنة.. أحد المحتجّين قد حكم عليه بالإعدام لقيامه بدهس رجل أمن متعمّداً، وان لجان حقوق الإنسان كانوا قد استنكروا هذه الأحكام.

2. **بسيوني:** يجب الفصل بين المواضيع المختلفة التي لها علاقة بهذا الأمر.. الذي حكم عليه بالإعدام قد تعمّد دهس رجل الأمن وبعد ذلك دهسه مرة ثانية متعمّداً.. من العدل أن حادثة مثل تلك يحكم فيها بهذا الحكم وأنها موثقة بالتصوير المرئي. وبالنسبة للأطباء؛ أن لجنة حقوق الأطباء تسرّعوا في الحكم على الأشياء خلال عدم التحرّي الدقيق في الأحداث التي قام بها الأطباء.. هناك فروق بين الأطباء.. إنني شخصيّاً متأثّر بهذا الموضوع، لأنني الشهر الماضي قد عملت جاهداً لضمان إطلاق سراح هؤلاء الأطباء، وقبل عودتي إلى شيكاغو نهاية سبتمبر، جميعاً أتوا ليروني ويشكروني لضمان إطلاق سراحهم. كان اجتماعاً مليئا بالعواطف، وأن أراهم الآن يحكم عليهم ب 5 و15 سنة مفاجأة لي. ولكنهم ليسوا جميعاً واضحين، فإنهم لم يحكم عليهم لقيامهم بتقديم الخدمات الصحية المطلوبة.. إن بعضهم قد قاموا بتأمين مستشفى السليمانية لمساندة الثورة الشيعية من خلال عزل السنّة، ليس جميعهم ملائكة، أن يكون لهم دوافع سياسية هذا حق لهم.. أن يكون هذا الحق مستخدماً مقبول، هذا سؤال آخر.. لأعطيك فكرة، قام الأطباء بمعالجة الذين كانوا في الدوّار، وصحيح أنه كان بعضهم مصابين الذين أتوا للمستشفى لتلقّي العلاج، ولكن إذا اطّلعت

على التقارير الطبية ترى أن المستشفى لديه قدرة على توفير الرعاية الصحية لتلك الحالات.. إنه ليس سؤال.. إن السؤال هو أن الطاقم الطبي غيّر مؤهل، وذلك تسبّب لهذه المجموعة من الأطباء لأخذ زمام الأمور، وأن هذا الموضوع ليس تماماً للرؤية السوداء أو البيضاء. وبالرغم من ذلك أنا أعتقد أن الأحكام كانت طويلة. وما يقلقني أيضاً أن هذه المحاكمات أتت أمام محكمة عسكرية، وأن الأطباء لم يحصلوا على حقهم القانوني من خلال اعتقالهم ومن خلال استجوابهم، والكثير منهم قد أسيئ معاملتهم وعُذّبوا.. العملية برمتها معقّدة..

3. **المذيع:** أحد الأطباء قال إن العملية بأكملها كأنها واقفة على رأسها، وأنهم ليسو ا هم الذين يجب استجوابهم أو محاكمتهم، ولكن الحكومة؟

4. **بسيوني:** إنّ هذا المناخ ممنهج، وفي هذا المناخ هناك تشنّج وتعصّب في جميع الأطراف.. عندما تسمع الطرف الحكومي السنّي يقول إن الحكومة متساهلة مع الطرف الشيعي، لأنهم يظنوّن أن هؤلاء الشيعة ليس ما يقولون إنهم مناصرون للديموقراطية وحقوق الإنسان، ولكن طموحهم الاستيلاء أو قلب نظام الحكم لتأسيس جمهورية إسلامية مناصرة لإيران.. إذا ذهبت إلى الشيعة يقولون لا، بالرغم من أننا الأغلبية في هذه الدولة، إلا إننا مضطهدون من قبل الأقلية السنّية، ونريد الديموقراطية وحقوق الإنسان، وربما نريد جمهورية إسلامية ولكن لا يعني أننا نخضع لإيران.. عندك هذه التناقضات في الآراء من جميع الأطراف والنتيجة أن لديك قصّتان مختلفان [193]".

لقد حافظ بسيوني على المعنى الضمني طوال المقابلة، بأنه لا يمكن أبداً افتراض لوم ملك البحرين، أو مجلس وزرائه، و يجب أن ينأى بهم عن التخطئة، وأن يلقى على الأشخاص المضلّلين بالأخص. عزّزت تصريحات رئيس اللجنة هذه الرسالة باستمرار. وكان ردّه على سبب إنشاء هذه اللجنة ب "لقدرة على إقناع كل من الملك و مجلس الوزراء.. بمعرفة مدى فعالية أو عسر فعالية حكومتهم، وبالأخص الوزارات "، مع تلميح واضح ببراءة أي مسؤول حكومي في حال وجود أي خلل وظيفي، على الرغم من أن جزءاً من تحقيقات رئيس اللجنة يجب أن ينظر الى حقيقة أن وزارات البحرين لا تعمل بشكل مستقل بل تابعة للنظام الملكي. اللغة التي استخدمت في المقابلة مع الإذاعة الأميركية لوصف الصراع في البحرين هو مثال مطابق على وصف الوضع بأنه "مرّد شيعي" خلقَ انقساماً بين السنّة والشيعة في البلاد. فاستخدام كلمة "مرّد" يدل على العنف، في حين شهدت العديد من منظمات حقوق الإنسان العالمية بأن غالبية الاحتجاجات كانت سلمية.

هذا العرض المبسط (حدّ التّسخيف) للحقائق؛ أهانَ العديد من الأفراد المشاركين في حركة الاحتجاج السلمي من الشيعة والسنّة على حد سواء. كان هناك دعم واضح لادعاءات الحكومة بأنها انتفاضة شيعية، بدلاً من كونها احتجاجات يقودها المواطنون مطالبين بحقوقهم المشروعة.

ونجدر الإشارة أيضاً أن بسيوني أشارفي المقابلة بأن جزءاً من انقسام الرأي هو أن الشيعة في البحرين قد يسعون إلى "مهورية إسلامية ". في حين لم يصدر عن أي طرف من الأطراف الرئيسية المشاركة في حركة الاحتجاجات مثل هذه الآراء. هذا التصريح من بسيوني لا يضع حركة الاحتجاجات في إطارٍ غير صحيح فحسب، بل إنّ له عواقب مدمّرة أيضاً على مستوى مستقبل المشاركة مع الحكومات الغربية، كما يُتيح – بالمجّان – للحكومة البحرينية مبرّراً لحملة القمع المفرطة التي تشنّتها على نطاق واسع ضد المتظاهرين، بزعم أن الأحداث ما هي إلا مؤامرة بتحريض من الحكومة الإيرانية.

ربما كانت معظم التصريحات الصّادرة في المقابلة مخيّبة للآمال بالنسبة لهؤلاء المحكوم عليهم بالإعدام، أو بالاعتقال والسجن من طاقم السلمانية الطبي.

وكانت ردّة فعله الاولى دفاعية عندما سُئل بسيوني عن الأحكام الصادرة، وجادل بأن عقوبة الإعدام لها ما يبرّرها لصدورها في المحكمة العسكرية. ولم يذكر أي من الادعاءات بخصوص انتزاع الاعترافات بالتعذيب، والتي تمّ بثّها على شاشة التلفزيون الرسمي قبل صدور الحكم في المحكمة العسكرية، كذلك لم يذكر سبب صدور هذا الحكم من قبل المحكمة العسكرية على الرغم من عدم وجود أية علاقة بين المتهم والجيش[194].

السقوط الثالث

في كلمته التي ألقاها بسيوني أمام ملك البحرين؛ كان هناك شيء مخفي! في الكلمة المختصرة أريد لها أن تنصف القوى السياسية والقوى الشعبية المطالبة بالديمقراطية، على أن تكون هناك إشارات بسيطة في شأن الجماعات الأخرى، ولما كان التقرير ضخماً جداً ويحتوى على معلومات هائلة؛ فقد بادر رئيس اللجنة لتعريف تلك الجماعات بموقفه الشخصي من قضاياها، وقد لجأ في ذلك لوسائل الإعلام المقروءة لدى هذه الجهات، وهي قناة العربية وصحيفة الحياة اللندنية، وعبر مراسلين يعرف عنهم أساساً دورهم في الترويج للنظام وتشويه صورة المعارضة والمطالب الديمقراطية. ففي لقائه مع قناة العربية اعتبر بسيوني، أن حكومة البحرين ليست حكومة بطش وقتل، ولم تقم بأفعال مثلما حدث في بلدان عربية أخرى، مشيراً أنه لا يوجد فيها ما يدعو إلى قيام ثورة شعبية. وأشار أن ردّ الفعل الأمني في اليونان وبريطانيا وفرنسا تجاه الاحتجاجات التي مرت بها تلك البلدان، كان أكثر بكثير مما حدث من قبل الحكومة البحرينية. وأكّد في حوار خاص مع "العربية " أنه لا أحد يستطيع القول إن هناك سياسة للعنف من قبل حكومة البحرين، مدلّلاً بذلك

على أنه يوم تمّ تفريق المتظاهرين في دوّار مجلس التعاون لم يقتل أحد، معتبراً أن هناك أحداثاً كثيرة حصلت تعاملت معها الأجهزة الأمنية بضبط نفس ومن دون استخدام العنف. موقعة الجمل وأحداث ليبيا وضرب مثال بأحداث موقعة الجمل في وسط القاهرة، التي راح ضحيتها 800 قتيل مصري، وفي منطقة واحدة فقط في ليبيا قتل أكثر من 5 آلاف شخص، في نفس الفترة الزمنية لأحداث البحرين، والتي لم تخسر سوى 35 قتيلاً بعضهم من الأمن وبعضهم من الجنسيات الأجنبية. وفي ما يخص إيران، واتهامها بالتدخّل في أحداث البحرين، قال بسيوني إن ما حصل من إيران كان حملة إعلامية لتأييد المعارضة، وهو غير كاف لاعتبار ذلك تحريضاً، مشيراً أن الحكومة لم تقدّم أي دليل على أن هناك تمويلاً من إيران لأشخاص داخل البحرين، وربما يعود ذلك لأسباب أمنية. وفي ما يخص رفض المعارضة للحوار الذي دعى إليه ولي العهد البحريني، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، قال بسيوني إن المعارضة خسرت هذه الفرصة التي كان يمكن أن تجلب إصلاحات للبلد، مشيراً أن جمعية "لوفاق " كانت تنتظر إلى الشارع، وتجد أن لها قوة كبيرة، وكانت تتوقّع أن الشارع سيفرض نفسه وبالتالي يؤدّي لنتائج أكبر لها. وفي ما يخص الحديث الذي دار حول قوّات درع الجزيرة، وأنها شاركت في قمع الاحتجاجات، نفى بسيوني ذلك تماماً، وقال إنها لم تقترب من الدوّار ولم تقترب من أي مكان تحدث فيه اشتباكات، بل كانت تتمركز في مواقع عسكرية خارج المنامة ولم تقم بأي فعل يعتبر مخالفاً لحق أي إنسان.

وامتدح بسيوني حكومة البحرين، واعتبر تجربة اللجنة الدولية لتقصّي الحقائق حدثاً مهماً لم يحدث في العالم لا في بلد عربي أو إسلامي، وربما عالمياً، مشيداً بتعاون المواطنين البحرينيين معهم، وانفتاحهم عليها وتقديمهم للمعلومات، وقال إنهم كانوا يدخلون السجون في كل الأوقات، في وسط الليل وفي النهار، ويلتقون بالمساجين على انفراد، ويزورون المناطق الأمنية من دون سابق إنذار، إضافة للمستشفيات ومقابلة المرضى والمصابين جراء الأحداث.

ونفى بسيوني نفياً قاطعاً أن يكون هناك أي تدخل في عمل اللجنة، وأكّد أنه في اليوم الذي يسبق اتخاذ القرار الملكي، التقى العاهل البحريني وقدم له ورقة تضمن كل ما اقترحه من طلبات وأنهم حصلوا على ضمانات بعدم التدخّل في عمل اللجنة وتسهيل مهامها. وأشار بسيوني أن استهداف مقرّ اللجنة جاء نتيجة تحريض من جانب المعارضة وتحديداً من أشخاص قريبين من جمعية الوفاق الشيعية، وأشار أن مجموعة أخرى حاولت تشويه صورة اللجنة، وخرجوا بشائعات تشير إلى أنني شخصياً حصلت على مبلغ 5 مليون دولار من الملك، وأننا غير حياديين، ولكننا لم نرضخ لأي ضغوط أو مضايقات. وكشف بسيوني أن ميزانية اللجنة لم تتجاوز مليون و300 ألف دولار، وأنها أقل ميزانية في تاريخ لجنات الأممِ المتحدة. واعتبر بسيوني أن بعض أطباء مستشفى

السلمانية كانوا يمارسون السياسة، مشيراً أن إدخال الأطباء كاميرات وأجهزة تسجيل داخل المستشفى خرق لحقوق الإنسان المريض، وفي نفس الوقت هناك لائحة طبية تمنع ذلك. وقال بسيوني إن بعض الجماعات التي كانت تتظاهر في الميدان أوفي الجامعة، كانت تتهجّم وتعتدي على البعض لمجرّد أنهم من أهل السنّة، مشيراً إلى أن من قتلوا الآسيويين الأربعة هم من الشيعة. وأضاف أنه من غير المفهوم معرفة الأسباب التي تجعلهم يتوجهون إلى هؤلاء، الذي قتل بعضهم، وأصيب الآخر، والبعض خسر تجارتهم دون ذنب. واعتبر أنه كان هناك عنف من قبل المتظاهرين، مشيراً إلى بعض القرى، وتحديداً ما حدث في شهر رمضان حيث كانوا يَأتون بعد الإفطار، ويضعون الحواجز في الشوارع ويضربون الشرطة بالحجارة[195].

وفي اليوم نفسه أجرى السيد بسيوني لقاءاً طويلاً مع بارعة علم الدين لصالح صحيفة الحياة اللندنية أعرب فيه عن إعجابه الشديد بملك البحرين بقوله "صراحة، وبكلّ إخلاص وأمانة، مُعجب بالملك، وهو إلى جانب كونه سياسياً، صاحب مشاعر راقية وشفافة، كما أنني مُعجب بوليّ العهد بالذات فهو صاحب شفافية روحية ظاهرة. مثل جَدّه رحمه الله. رجل أمين ومُخلص وانسان، ولم تسنح لي فرصة التعرّف على رئيس الوزراء عن قُرب. والواقع أنّني مؤمن بأنّهم سيحاولون بكافة الوسائل أن يُصلحوا" وعن موقفه من قوى المعارضة قال "في الواقع أشعر بالحزن لأنني لم أر، بخاصة من جانب الجمعيات السياسية المعارضة، انتهازاً لهذه الفرصة، للبدء بخطوات نحو الوفاق الوطني واعادة اللّحمة الوطنية والمُصالحة، وكنت آمل أن يكون هذا التقرير أساساً للمصالحة، وسُرِرت أن الملك تقبّل هذا الأمر بقرارات واضحة، كما فعل ذلك جزء كبير من الشعب، وللأسف لم أر ذلك من قِبل المعارضة. وهذا ما يجعلني أشعر أنّ المُصالحة لا تهم هذه الفئة ولا الأمن ولا السلامة، ما يهمّهم الكسب السياسي، وتبدو لعبتهم سياسية بامتياز وليست مصلحة شعب". وفي محاولة إرضاء الجانب السنّي والموالاة قال "انت هُنالك إشارات واضحة لبعض الأعمال المُسيئة للأمن وللطائفة السُنّية والأجانب المُقيمين في البحرين، وكذلك تسييس بعض الأطباء لمجمّع السلمانية الطبي، وسيطرة بعضهم على أجزاء من مُستشفى السلمانية، وهناك مسؤوليتهم في إخفاق مُبادرة الأمير سلمان للحوار" وعن منهجية التعذيب الممارس في البحرين وصف ما يجرى بأنه "منهجية بمعنى العادة، ولأن الشرطي ليس فنّاناً أو مُبدعاً، بل أن طبيعة العمل العسكري والبوليس منهجية، هذه طبيعة الوحش ".

خلال هذه الفترة، قامت اللجنة بأولى زيارتها لمستشفى السلمانية في يوم الجمعة، وهو وقت لم يكن مناسباً للإطلاع على حقيقة وضع المستشفى إبان فترة فبراير وفترة ما بعد مارس، كما قامت اللجنة بعقد أكثر من لقاء صحفي تعريفي مع ممثّلي منظمات المجتمع المدني لتعريفهم

بطريقة ونطاق عمل اللجنة، وبالمثل قامت اللجنة بزيارة بعض المعتقلين في سجن الحوض الجاف واستقبال أسر الشهداء.

في الوقت نفسه، تركّز عمل اللجنة على عقد لقاءات مع وزارات الدولة للضغط عليهم لإرجاع المفصولين عن العمل. ففي 13 أغسطس أجرت اللجنة اتصالات عدة مع مسؤولي وزارة الصحة والقائم بأعمال وزير الصحة فاطمة البلوشي من أجل الضغط لإرجاع المفصولين والموقوفين عن العمل، وأفادت المصادر أن قرار الوزارة بإرجاع 200 موقوف عن العمل لأعمالهم جاء على خلفية الضغوط التي مارستها لجنة التقصّي على الوزارة. وفي 22 أغسطس زرات اللجنة مراكز الاحتجاز والسجون في البحرين. وترأّس الفريق محمود شريف بسيوني، حيث التقى الفريق مع النائب العام علي البوعينين، وقام بزيارة القسم الخاص بالتحقيق في قضايا الأحداث. أعقبت ذلك زيارة إلى سجن الحوض الجاف حيث اجتمع الفريق بعدد من الأطباء والسجناء. والتقى مع الأطباء علي العكري ونادر ديواني وأحمد حسن ومحمود أصغر وابراهيم عبد الله إبراهيم وعبد الخالق العريبي وغسان ضيف وبسام ضيف وحسن ناصر ونجاح إبراهيم والسيد ماجد.

وفي 23 أغسطس أصدرت اللجنة بياناً آخر، قالت فيه "في الثالث والعشرين من أغسطس تمّت دعوة عشرة أسر بحرينية ممن تأثّرت بفقدان أحد الأعزاء من أفرادها إلى مقرّ اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصّي الحقائق في العاصمة (المنامة) للاجتماع مع رئيس اللجنة البروفيسور بسيوني ". وأضافت مستشارة الإعلامٍ في اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، سهى مطر، أن "الأسر اختيرت عشوائيا من قاعدة بيانات اللجنة من بين تلك الأسر التي قد أعربت عن رغبتها في مقابلة بسيوني لبحث أوضاعها الفردية الخاصة. بالرغم من عمل اللجنة على عقد ما يلزمها من لقاءات ومقابلات؛ فقد تسرّبت بعض المعلومات التي حاولت اللجنة أن تعرضها على أسر الشهداء، من قبيل القبول بالتعويض المدني وبعض الامتيازات، كما تسرّبت أخبار كثيرة حول لقاءات بعض أعضاء اللجنة المتكررة مع مسئولين في الحكومة أكثر من المواطنين، بالإضافة إلى معلومات عديد تمسّ مهنية عمل رئيس اللجنة نفسه وعضو آخر.

وفي 24 أغسطس، زار محمود بسيوني المدعي العام العسكري، حيث ناقش وضع جميع القضايا الخاصة بقانون الأمن الوطني. وفي وقت لاحق، قام بزيارة سجن القرين، حيث التقى بجميع السجناء المتهمين بالقضايا المتعلّقة بقانون السلامة الوطنية، وكان من بين أولئك أربعة عشر سجيناً من السجناء السياسيين، أدينوا ب "لتواطؤفي محاولة للإطاحة بنظام وحكومة البحرين، وفي 25 أغسطس التقت اللجنة بالموظفين الموقوفين والمفصولين من جامعة البحرين، لإطلاع اللجنة على تفاصيل وأسباب فصلهم. في الوقت الذي تواصل فيه جامعة البحرين فصل وتوقيف

موظفيها، إذ سلمت خلال اليومين الماضيين، رسائل الفصل النهائي من الخدمة لعدد من الموظفين، ومن بينهم مسؤولون كبار قضوا أكثر من 25 عاماً من العمل في جامعة البحرين. وفي 18 سبتمبر استأنفت اللجنة زيارات ميد انية توثيقية ل 38 من المساجد، بالإضافة الى عدد آخر من المأتم وممتلكات ومرافق تابعة للأوقاف الجعفرية التي تعرّضت للهدم أو الحرق أو الاعتداء أو التخريب في مناطق مختلفة من البحرين ولا سيّما في الفترة من مارس / آذار الى مايو/ أيار الماضيين. وزارت اللجنة 10 مساجد هُدمت وأزيلت بالكامل في منطقة النويدرات برفقة النائب المستقيل سيد هادي الموسوي وعضو مجلس بلدي المنطقة الوسطى المسقطة عضويته عن الدائرة الخامسة عبد الرضا زهير، وحضر عن اللجنة خبير في التراث والمباني الإسلامية، وآخر مهندس معماري. وشملت زيارة اللجنة كلاً من المساجد الآتية في النويدرات: مسجد المؤمن، مسجد الإمام الهادي (ع)، مسجد أبوذر الغفاري، مسجد الدويرة، مسجد الإمام الباقر (ع)، مسجد الشيخ يوسف، مسجد الإمام الجواد (ع)، مسجد الإمام الحسن (ع)، مسجد الإمام الصادق (ع)، مسجد سلمان الفارسي. ووثّقت اللجنة خلال زيارتها كل حالة على حدة من خلال استمارات تتضمن كل التفاصيل المراد التعرف عليها عن المساجد، حيث استمعت اللجنة إلى بعض الشهود والقائمين على إدارة تلك المساجد، في حين استقت معلومات عن الوثائق والملكيات والتراخيص الرسمية لدور العبادة التي تعرّضت للتعدّي.

انتظار التقرير

بحسب الأمر الملكي، فإن نهاية أكتوبر كانت تعتبر الموعد النهائي للإعلان عن نتائج تقرير لجنة تقصّي الحقائق. بيد أن هذا الموعد شهد تأجيلاً لتاريخ 23 نوفمبر، وكانت اللجنة تقدّمت بطلب تمديد عمل اللجنة لفترة وجيزة، بما يتيح لها أن تنهي مهمات عملها بشكل كامل، وبما يمكنها من التأكد من أنها استوفت نحقيقاتها بالكامل، وأنها اطلعت على كل دليل وكل معلومة وكل إفادة وشهادة وردت إليها. وأصدرت اللجنة تصريحا في 20 أكوبر أشارت فيه إلى قبول الملك تمديد عمل اللجنة، وأن اللجنة تلقّت ما يقرب من تسعة آلاف إفادة وشكوى من مواطنين بحرينيين ومقيمين أجانب ممن تعرّضوا لانتهاكات لحقوقهم وحرياتهم الأساسية خلال الفترة محل التحقيق من قبل اللجنة. وأن اللجنة أجرت أكثر من خمسة آلاف مقابلة شخصية بمكاتبها مع أفراد أتوا لتقديم شكاوى من تجاوزات وقعت في حقهم وحق أسرهم أثنثاء الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011 والأشهر التالية لتلك الفترة.

وعن أسباب تأجيل موعد تقديم التقرير النهائي؛ تسرّبت معلومات عن أن مسوّدة التقرير النهائي قد اكتملت قبل بداية أكوبر، وعند مناقشتها مع الإدارة الأميركية برزت العديد من الإشكاليات حول مضمونها وتوصياتها المرتقبة. من جانبها، أشارت اللجنة إلى أن سبب التأجيل هو عدم وصول بعض المحقّقين في وقت مبكر في بعض المحاور، وبالأخص محور الإعلام والتحريض على الكراهية التي اتهمت به هيئة شؤون الإعلام.

على سبيل المثال، كانت النسخة الأولية تحتوى على كافة أسماء المتورّطين في أعمال الانتهاكات الحقوقية، وفق قائمة 14 مسؤول، وقد عبّر رئيس اللجنة عن قيامه بإزالة كافة الأسماء التي وكان التقرير مليئاً بها مثل أسماء 14 من المسؤولين الكبار لأننا جلسنا معهم مرّتين للوقوف على وضعهم البدني والمعنوي، فكانت لنا إنطباعات معيّنة كما أخذنا أقوالهم "قد برّر رئيس اللجنة

ذلك لعدم تدخل اللّجنة بأي شكل من الأشكال بمجرى العدالة لا من قريب ولا من بعيد، فهذه ليست مهمتنا[196]".

في المقابل، تصاعدت التصريحات السياسية محلياً ودولياً حول نحمّسهم وانتظارهم لصدور التقرير، وصرّح النائب السابق في كلة الوفاق الوطني السيد هادي الموسوي (26 أكتوبر) أن "لجميع ينتظر صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق، سواء المواطنين أو حتى السلطة، لأنها سابقة لم يسبق أن حصلت في الشرق الوسط ". وأبدى اعتقاده أن "السلطة تتعمّد تأخير بعض القضايا التي تتطلب حلّاً عاجلاً، كملف المفصولين، لحين صدور تقرير اللجنة، حتى توهم الرأي العام أنها استجابت إلى توصيات اللجنة. وهذا ما كان واضحاً في سلوك الحكومة في ناحيتين الأولى استقبال وفود حقوقية مختلفة من دون أن يكون لهم صلاحيات مثل استقبال رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة مدير منظمة حقوق الإنسان بلا حدود الدولية (وي لي فوتريه) وترحيبه بزيارة أي منظمة أو وفد حقوقي إلى البحرين "هي ليس لديها ما تخفيه، وتتعامل بشفافية جسّدتها لجنة تقصّي الحقائق ".

وفي 19 نوفمبر 2011 قال مستشار عاهل مملكة البحرين لشؤون الإعلام نبيل الحمر أن المملكة ستلتزم بالكامل توصيات ونتائج اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، وتنفيذها بالكامل، أيّاً كانت هذه التوصيات، التي تتعلّق بالأحداث التي وقعت في مملكة البحرين.

في الناحية الأخرى، تلقّت الجهات الموالية التقرير بثقة عالية، وكأنها تعرف ما الذي يمكن للتقرير أن يقوله. حيث أشاد القائد العام لقوة دفاع البحرين خليفة بن أحمد آل خليفة خلال اجتماعه برئيس اللجنة وعدد من أعضائها، بالدور الذي تقوم به اللجنة للتقصّي عن الحقائق من خلال تعاون كافة أجهزة الدولة مع هذه اللجنة.

المثير للدهشة هو استباق الحكومة قبل إطلاق التقرير بيومين (21 نوفمبر 2011) في بيان نشرته وكالة بنا الرسمية بالإقرار بارتكاب تجاوزات بحق المتظاهرين والمعتقلين "حالات استخدام مفرط للقوة "، كما أكّدت الحكومة البحرينية أن تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق المقرّر تسليمه للملك حمد بن عيسى آل خليفة الأربعاء 23 نوفمبر يعكس التزام جلالته بالوقوف على حقيقة وقائع الأحداث المؤسفة التي شهدتها البحرين هذا العام، بما في ذلك تسليط الضوء على أية اجراء ات خاطئة لبعض الأجهزة الحكومية ". وأن "لحكومة قامت من جانبها باجراء تقييماتها ونحقيقاتها الخاصة في الأحداث التي شهدتها البحرين، وطريقة التعامل معها، حيث كشفت هذه التحقيقات عن أمور تستحقّ الإشادة والتقدير، بالإضافة إلى أمور أخرى تبعث على

الأسف. ورصد التقرير حالات محدّدة لاستخدام القوة المفرطة وسوء معاملة للمحتجزين على ذمّة الأحداث، في انتهاك واضح لسياسة الحكومة"

وأضاف أنه "مّ إثر هذه التحقيقات تحويل 20 من رجال الأمن المتورّطين إلى القضاء، كما لن يكون ذلك بأي حال من الأحوال نهاية الإجراء ات التي سيتمّ اتخاذها في هذا الصدد".

من دون شكّ، لهذا التصريح علاقة بترتيبات الحكومة والنظام المتفق عليها مع لجنة التحقيق، ولها علاقة بما صرّح به رئيس لجنة تقصي الحقائق نهاية أكتوبر لصحيفة "لمصري اليوم " من أن اللجنة وجدت أدلة على منهجية التعذيب في سجون السلطات، وقال: "ا يمكن إطلاقاً تبرير التعذيب على أي وجه من الوجوه وبالرغم من قلة عدد الحالات فمن الواضح أنه كانت هناك سياسة منهجية. " وأضاف "قد حقّقت هناك ووجدت أكثر من 300 حالة تعذيب واستعنت في ذلك بأطباء شرعيين من مصر وأميركا".

وفي الواقع، فإن تأثير بعض الجهات الموالية ومزايدتها في طهرية أداء الأجهزة الأمنية كان يحتاج لمثل هذا التدجين وتمريره على أنه حالات فردية، لا تكسر صورة الأجهزة الأمنية الجيدة، وصورة المحتجّين العملاء والصفويين والخونة وفق التسميات الرسمية التي درج عليها طوال فترة الأحداث. وبالرغم من أنّ اللجنة حدّدت إطار عملها في ما يخص علاقة الحكومة بالأفراد، وأنها غير معنية بدراسة شكوى الأفراد ضدّ الأفراد التي يجب أن تكون ضمن نطاق القانون المحلي[197] إلا أن ذلك تمّ تخطيه واستعمال مطاطية المادة التاسعة من مرسوم تشكيل اللجنة للنظر في ما قدمته الجهات الموالية من ما اسمته بالوثائق، إذ كشف الأمين العام لجمعية المنبر الوطني الإسلامي عبداللطيف الشيخ قيام الجمعية بتسليم لجنة تقصّي الحقائق، التي نحقق في أحداث فبراير/ شباط ومارس / آذار 1 201، تقريراً يتضمن 3206 حالة موثقة من الذين تعرضوا لأضرار مادية ومعنوية وفيديوهات نحوي أحداث الدوّار وتعامل الشرطة مع الإخلاء وشهادات لأشخاص تضرّروا أثنثاء الأحداث. وأوضح أن "ام المواطنون والمقيمون بتسليمنا ما يفوق 3206 حالة ضرر في الشهر الماضي وقمنا بتسليم جميع الحالات للجنة تقصي الحقائق برئاسة البروفيسور محمود شريف بسيوني. كما قمنا بتسليم شهادات موثقة بالفيديو للجنة لمتضرّرين من الاحتجاجات وفيديو صوّره أحد المقيمين بقرب دوّار مجلس التعاون يبيّن التعامل المنضبط للشرطة في الإخلاء الثاني للدوّار". مشيراً إلى أن "نطباع الجمعية عن اللجنة بأنها تؤدي عملها باحترافية، وأن رئيس اللجنة يمتلك خبرة واسعة في المجال الحقوقي والعلمي. وأضاف أن "لّمنا ملفات نحوي 3206 حالة موثقة، إضافة إلى فيديو يحوي أحداث الدوّار وتعامل الشرطة مع الإخلاء وفيديو يحوي ويظهر شهادات أشخاص تضرّروا أثناء الأحداث، وتتوزّع هذه الحالات على عدد حالات

المتضرّرين بحسب الجنسية، وهي كالآتي: 2651 بحرينياً، 317 عربياً، و22 من مجلس التعاون، و200 آسيوي، و17 أخرى، وبلغت حالات التحرّش 27 حالة، و307 إهمال طبي، وحالات خطف بلغت 25، و26 حالة ضرب، وتهديد بالقتل 35، واساءات لفظية 23، وضرر نفسي 336، وضرر للممتلكات 204، وضرر اقتصادي 335، وقطع طريق 785، واهمال تعليمي 747. [198]

في المقابل، ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكلوريا نولاند أن الولايات المتحدّة تنتظر بفارغ الصبر نشر نتائج لجنة التحقيق المستقلة. وقال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ في (9 نوفمبر 2011) أن بلاده "نتظر تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق التي شكلت للنظر في أحداث شهري فبراير/ شباط ومارس / إذا ر الماضيين، وأن هذا التقرير هو فرصة كبيرة واختبار مهم للحكومة البحرينية لإظهار أنها تأخذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان على محمل الجد، وسوف تلتزم بالمعايير الدولية، ونحن على استعداد لمساعدة البحرين في تنفيذ أي توصيات تصدر عن هذا التقرير".

كما أكّدت ثلاث جمعيات من التيار الوطني الديمقراطي (المنبر التقدمي، التجمع القومي وجمعية وعد)، "ن تقرير لجنة تقصّي الحقائق المستقلة البحرينية الذي من المقرر أن يعلن عنه في الثالث والعشرين من شهر نوفمبر الجاري، يشكل إحدى المحطات المهمة في معالجة الأزمة الحقوقية والانتهاكات التي تعرض لها الشعب البحريني طوال الفترة الماضية، مما يفرض ضرورة التوقف مليّاً أمامٍ هذا التقرير بصورة جدية ومعالجة الأسباب التي نجم عنها سقوط أكثر من 42 شهيدا، ومئات الجرحى وآلاف المعتقلين والمفصولين تعسفياً عن العمل، ناهيك عن تعرض الآلاف لصنوف من الانتهاكات على الحواجز الثابتة والطيارة والعقوبات الجماعية ضد العديد من المناطق. وحيث أن الأزمة سياسية دستورية بامتياز، فإن الخروج من دائرة الانتهاكات يتطلّب حلولاً سياسية سبق وأن طالبت بها المعارضة في أكثر من موقع ورفعت مرئياتها إلى ولي العهد في الثالث من مارس 2011، ودعت في ما بعد باتخاذ مبادرة ولي العهد في الثالث عشر من مارس الماضي أرضية صالحة للانطلاق نحو حوار وطني جاد وجامع لكافة مكونات الشعب البحريني ".

التقرير في حلته
الاخيرة

في مشهد استثنائي، نُصبت منصّة أعلى من الحضور، تصدّرها ملك البحرين ورئيس الوزراء وولي العهد، وعلى يمين المنصة جلس أعضاء لجنة تقصّي الحقائق، فيما جلس الحضور أمام منصة الملك ومنصة لجنة تقصى الحقائق. الحضور كان ناقصاً بسبب مقاطعة الجمعيات السياسية المعارضة جلسة الإعلان عن تقرير أهم لجنة شهدتها البحرين.

بعد افتتاح الجلسة رسمياً، ألقى رئيس اللجنة كلمة احتوت على سرد آلية عمل اللجنة والتحديات التي واجهتها، ثم استعرض بشكل موجز التقرير الذي انجزته اللجنة وأبوابه ال 12 عشر، وبعدها عرض النتائج التي توصّلت إليها اللجنة، مع التوصيات التي تراها مناسبة، وكان ذلك في المقطع التالي من الكلمة:

"سمحوا لي أن أوجز لكم في ما يلي الملاحظات والخلاصات العامة التي انتهى إليها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق:

أولاً: أدّت مواجهة المظاهرات التي اندلعت في البحرين يوم 14 فبراير 2011 بالقوة وباستخدام الأسلحة النارية إلى موت المدنيين... وهو ما زاد من السخط الشعبي ورفع من أعداد المتظاهرين وأدّى إلى رفع سقف مطالبهم... ومع استمرار الاحتجاجات حتى منتصف شهر مارس 2011، تدهورت الحالة الأمنية بصفة عامة، وحدثت صدامات طائفية في عدد من المناطق، ووقعت هجمات على مغتربين، وصدامات عنيفة بين الطلاب في جامعة البحرين وبعض المؤسسات التعليمية الأخرى، كما أغلق محتجون بعض الطرق الرئيسية والحيوية... وقد أدت هذه الأوضاع إلى قيام حكومة البحرين بإعلان حالة السلامة الوطنية في 15 مارس 2011.

ثانياً: وافق جلالة الملك على قيام سموّ ولي العهد بالتفاوض مع مختلف الجمعيات السياسية بهدف التوصّل إلى حلّ سلمي للأزمة التي مرت بها البحرين... وعلى الرغم من المجهود المضني الذي بذله سمو الأمير سلمان... إلّا أن المفاوضات الرامية للتوصّل إلى حل سياسي لم تكلل بالنجاح... وترى اللجنة أنه

لو كانت مبادرة ومقترحات سمو ولي العهد قد قبلت في حينها، لكانت قد مهدت الطريق لإصلاحاتٍ دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة في البلاد... ولكانت قد منعت الكثير من التبعات الَسلبية التيً أعقبت أحَداث فبرايرً ومارس 2011.

ثالثاً: كشفت تحقيقات اللجنة عن إجراء جهات إنفاذ القانون في البحرين لعدد كبير من عمليات القبض، من دون أن يبرز مأموراً الضبط القضائي أوامر القبض أو حتى إخبار الأشخاص المقبوض عليهم بأسباب القبض... وفي حالات كثيرة، لجأت الجهات الأمنية في حكومة البحرين إلى استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية مصحويةً بسلوك استهدف بثّ الرعب في نفوس المواطنين، فضلاً عن الاتلاف غير الضروري للممتلكات.

رابعاً: أثبتت تحقيقات اللجنة تعرض الكثير من الموقوفين للتعذيب ولأشكالٍ أخرى من الانتهاكات البدنية والنفسية داخل محبسهم... الأمر الذي دلّل على وجود أنماط سلوكية معيّنة تقوم بها بعض الجهات الحكومية، تجاه فئات بعينها من الموقوفين. إن حجم وطبيعة سوء المعاملة النفسي والبدني، يدلّ على ممارسة متعمدة كانت تستهدف، في بعض الحالات، انتزاع اعترافات وافادات بالإكراه، بينما تستهدف في حالات أخرى العقاب والانتقام، وكان من بين الأساليب الأكثر شيوعاً لإساءة معاملة الموقوفين تعصيب العينين، وتكبيل اليدين، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والضرب المبرح، واللكم، والضرب بخراطيم مطاطية وأسلاك كهربائية على القدمين، والضرب بالسياط وقضبان معدنية وخشبية وأشياء أخرى، والصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والتعريض لدرجات حرارة شديدة، والاعتداء ات اللفظي، والتهديد بالاغتصاب، واهانة الطائفة الدينية للموقوفين من الشيعة... وبصفة عامة فإن تلك الأفعال تندرج ضمن التعريف المُقرّر للتعذيب المنصوص عليه في معاهدة مناهضة التعذيب، والتي وقعت عليها البحرين، كما أنها تشكّل انتهاكًا لقانون العقوبات البحريني. وقد استُخدمت هذه الاعترافات المنتزعة نحت وطأة الإكراه في المحاكمات التي نمّت سواء أمام المحاكم الخاصة المنشأة بموجب مرسوم السلامة الوطنية، وفي بعض الحالات أمام المحاكم الجنائية العادية.

خامساً: ترى اللجنة أن عدم مُحاسبة المسئولين داخل المنظومة الأمنية أدّى إلى انتشار ثقافة عدم المسائلة والثقة في عدم التعرض للعقاب داخل تلك المنظومة، وبالتالي لم يقم المسؤولون باتخاذ اللازم لتجنب إساءة معاملة المسجونين والموقوفين، أو لوقف إساءة المعاملة من قِبل مسؤولين آخرين.

سادساً: ثبت لدى اللجنة أن القوات الأمنية التابعة لحكومة البحرين – وخاصة قوّات الأمن العام – خالفت في تعاملها مع المتظاهرين مبدئياً الضرورة والتناسب عند استخدام السلاح، وهما المبدئان المنظّمان لاستخدام القوة من جانب موظفي إنفاذ القانون.

سابعاً: تمّت محاكمة عدد كبير من الأفراد أمام محاكم السلامة الوطنية وسُجنوا لمخالفتهم نصوص المواد أرقام 165 و168 و169 و179 و180 من قانون العقوبات البحريني... وهي المواد التي تثير صياغتها وطريقة تطبيقها تساؤلات بشأن مدى اتفاقها مع قانون حقوق الإنسان الدولي ودستور البحرين.

سابعاً: سجلت اللجنة انتهاكات عديدة للحقّ في المحاكمة العادلة أمام محاكم السلامة الوطنية... وهي محاكم استثنائية تتشكل برئاسة قاضٍ عسكريٍ وقاضيان مدنيّان.

ثامناً: إن الأسلوب الذي اتبعته أجهزة الأمن والأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تضمّنت الحرمان التعسفي من الحياة، والتعذيب، والتوقيف التعسفي. لقد احتُجز الموقوفون للاستجواب لفترات امتدت إلى شهرين في بعض الأحيان، ولم يمثّلوا أمام أية جهات قضائية، مع عدم توجيه أية اتهامات رسمية إليهم في تلك الأثناء. علاوة على ذلك، سمح غياب الإشراف القضائي أو التفتيش على أماكن الاحتجاز التي تخضع إلى تلك الأجهزة الأمنية بارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

تاسعاً: وقعّت خمس وثلاثون حالة وفاة مرتبطة بأحداث فبراير ومارس الماضيين بين 14 فبراير و15 أبريل 2011، ثلاثون منهم مدنيون وخمسة ينتمون للأجهزة الأمنية... وقد فتحت تحقيقات من قبل الأجهزة المعنية بالجهات الأمنية والعسكرية المختلفة، إلا أن اللجنة لديها تحفظّات حول مدى فعالية بعض تلك التحقيقات التي لم تتضمّن حتى الآن سوى سماع أقوال أعضاء الأجهزة الأمنية.

عاشراً: في الفترة ما بين 21 مارس و15 أبريل 2011، هاجمت قوات الأمن بشكل منهجي المنازل بغية توقيف الأفراد وهو ما أدّى إلى ترويع قاطني بهذه المنازل... وكانت هذه العمليات تتمّ في أوقات متأخّرة من الليل وقبل الفجر ويقوم بها أشخاص ملثّمون يقومون بكسر الأبواب عن قصد والدخول عنوة... وكانت هذه الممارسات ترتبط في العادة بإهانات وسب موجه للطائفة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد... وفي بعض الحالات كانت النساء تتعرّضن للإهانات من قِبل أفراد الأمن.

وبشكل عام، بلغ عدد الأشخاص الموقوفين بموجب المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 أثناء إعلان حالة السلامة الوطنية عدد 2929 شخصاً، أطلق سراح عدد 2178 شخصاً منهم، من دون توجيه أي اتهامات لهم. ومن أكثر التهم التي وجهت إلى الأشخاص الذين مثّلوا أمام محاكم السلامة الوطنية الاشتراك في الجرائم الآتية: التحريض على كراهية النظام، والتجمّع غير المصرح به، والشغب، وحمل منشورات مناهضة للحكومة، وحمل مواد تدعو إلى الإطاحة بالنظام، والتحريض على العنف، وتهديد موظف حكومي، واستخدام العنف ضدّ مسؤول حكومي، والقتل العمد، والخطف، والشروع في القتل، والاعتداء، وعضوية جمعيات غير قانونية، ونشر الشائعات التي تقوض المصلحة العامة، وهي التهم التي ينطوي أغلبها على مساسٍ بحريتي الرأي والتعبير المكفولتين بموجب دستور البحرين والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

إحدى عشر: تعرّضت عدد من دور العبادة للهدم في أعقاب أحداث فبراير ومارس 2011، وقد قامت اللجنة بتوقيع الكشف على ثلاثين من دور العبادة وتبين أن خمسة منها فقط كانت مستوفية للشروط القانونية والإدارية اللازمة، ولكن ذلك لم يمنع اللجنة من أن تنظر بقدر من القلق إلى توقيت الهدم... فقد كان على حكومة البحرين أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد توقيت الهدمٍ وأسلوبه لأن عدم مراعاة ذلك تسبّب في أن يُنظر إلى حالات الهدم باعتبارها عقاباً جماعياً لأنها طُبّقت على أبنية شيعية في الأساس، ومن ثم تسبّبت في زيادة التوتّر بين الحكومة والسكان الشيعة.

ثاني عشر: في أعقاب أحداث فبراير ومارس، فصل أكثر من ألفي موظف بالقطاع العام وأكثر من 2400 موظّف من القطاع الخاص من عملهم بسبب دعمهم أو للحركة الاحتجاجية أو مشاركتهم فيها، على أساس

أن هذه الإضرابات كانت غير قانونية لأنها لم تكن تتعلق بقضايا تخص العمل. إلّا أن اللجنة ترى أن إضرابات العمّال التي حدثت في فبراير ومارس جاءت في الإطار المسموح به قانوناً.

ثالث عشر: تعرّض عدد كبير من الطلاب لحالات فصل وايقاف عن الدراسة، اتصالاً بدورهم في أحداث فبراير ومارس، وترى اللجنة أن الجامعة طبقت معايير تعسفية وغير واضحة عند إصدار قراراتها واتخاذها الإجراءات التأديبية... ومع ذلك، فإن اللجنة ترحّب بتحرك وزارة التربية والتعليم بالتوازي مع قرار جامعتي البحرين وبوليتيكنيك البحرين بالرجوع في معظم القرارات التأديبية المتخذة ضدّ الطلاب.

رابع عشر: تحصلت اللجنة على أدلّة كافية تثبت أنه كان هناك استهداف لأبناء الطائفة السنّية من قبل بعض المتظاهرين إما بسبب الإعلان عن ولائهم للنظام أو على أساس انتمائهم الطائفي. فلقد تعرّض السنّة لإهانات لفظية واعتداءات بدنية واعتداءات على أملاكهم الخاصة علاوةً على التحرش بهم.

خامس عشر: توافرت لدى اللجنة أدلّة كافية تثبت تعرّض بعض الأجانب المغتربين وخصوصاً العمال من جنوب آسيا إلى اعتداءات أثناء أحداث فبراير ومارس، وفي مقدّمتهم المواطنين الباكستانيين وبسبب هذا الجو من الخوف خشي بعض الأجانب من العودة إلى أعمالهم أو نشاطاتهم التجارية. ولقد رصدت اللجنة مقتل أربعة من الأجانب المغتربين واصابة العديد منهم على أيدي الغوغاء من جرّاء هذه الاعتداءات.

سادس عشر: لم تكشف الأدلة المقدمة إلى اللجنة بشأن دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأحداث الداخلية في البحرين عن علاقة واضحة بين أحداث بعينها وقعت في البحرين في فبراير ومارس 2011 ودولة إيران... كما لم تعثر اللجنة على أية أدلة تشير إلى ارتكاب وحدات قوات درع الجزيرة المنتشرة في البحرين بداية من 14 مارس 2011 أية انتهاكات لحقوق الإنسان.

سابع عشر: خلصت اللجنة إلى أن معظم المواد المذاعة على تلفزيون البحرين احتوت على لغة مهينة وتغطية مثيرة للأحداث، وأن بعضاً منها كان مسيئاً للسمعة، ولكن اللجنة لم تعثر على أدلّة حول تغطية إعلامية تنطوي خطاب مفعم بالكراهية. وان كانت اللجنة قد انتهت إلى حدوث حالات تشويه للسمعة ومضايقات، بل وتحريض في بعض الأحيان من خلال مواقع الشبكات الاجتماعية. وقد استُهدف الصحفيون الموالون والمعارضون للحكومة على حدّ سواء من خلال هذه المواقع.

جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين... أصحاب السمو والسعادة السيدات والسادة الحضور... لم يقتصر التقرير على سرد وجمع وتحليل انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البحرين خلال الفترة محل التحقيق، وانما تقدّمت اللجنة بتوصيات لحكومة مملكة البحرين، وهي كما يأتي:

أولًا: تكوين لجنة وطنية مستقلة ومحايدة تضم شخصيات مرموقة من حكومة البحرين والجمعيات السياسية والمجتمع المدني لمتابعة وتنفيذ توصيات هذه اللجنة، على أن تعيد اللجنة المقترحة النظر في القوانين والإجراءات التي طبقت في أعقاب أحداث شهري فبراير ومارس 2011 هدف وضع توصيات للمُشرِع للقيام بالتعديلات الملائمة للقوانين القائمة ووضع تشريعات جديدة حسبما هو وارد في هذه التوصيات.

ثانياً: وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسئولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسبّبوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضدّ هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ "مسؤولية القيادة " عليهم وفقاً للمعايير الدولية.

ثالثاً: اعتبار مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية وحدةً منفصلةً مستقلة عن التسلسل الهرمي داخل الوزارة على أن تشمل مهامه تلقّي الشكاوى والمظالم. ويجب أن يكون مكتب المفتش العام قادراً على حماية سلامة وخصوصية المشتكين.

رابعاً: تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني لإبقائه جهازاً معنياً بجمع المعلومات الاستخبارية من دون إنفاذ القانون أو التوقيف. كما يجب إقرار تشريع ينصّ على سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية عند توقيف الأشخاص حتى أثناء سريان حالة السلامة الوطنية.

خامساً: تبنّي إجراءات تشريعية تتطلّب من النائب العام التحقيق في دعاوى التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المعاملة أو العقوبة المهينة.

سادساً: إتاحة الفرصة لمراجعة جميع أحكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

سابعاً: القيام بتحقيقات فاعلة في حوادث القتل المنسوبة لقوات الأمن وتحديد المسؤولين عنها... وكذلك، التحقيق في جميع دعاوى التعذيب والمعاملة المشابهة من قبل هيئة مستقلة ومحايدة، مع تأسيس هيئة مستقلة دائمة للتحقيق في كل شكاوى التعذيب أو سوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوّة أو سوء المعاملة الأخرى التي نمّت على أيدي السلطات. ويجب أن يقع عبء إثبات اتساق المعاملة مع قواعد منع التعذيب وسوء المعاملة على الدولة.

ثامناً: تنفيذ برنامج موسع للتدريب على قواعد النظام العام، وذلك للعاملين بقوات الأمن العام وجهاز الأمن الوطني وقوّة دفاع البحرين بما في ذلك شركات الأمن الخاصة التابعة لها وفقاً لأفضل الممارسات الصادرة عن الأمم المتحدة. ومن أجل ضمان الالتزام المستقبلي بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين القانون.

تاسعاً: اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتجنب التوقيف من دون إتاحة لممارسة حقّ الاستعانة سريعاً بمحام أو منع التواصل مع العالم الخارجي .. وفي جميع الأحوال، يجب أن تكون كل عمليات التوقَيف خاضعة للمراقبة الفعالة لجهاز مستقل.

عاشراً: توصي اللجنة بأن تقيم الحكومة بصورة عاجلة، وأن تطبّق بشكل قوي، برنامجاً لاستيعاب أفراد من كافة الطوائف في قوى الأمن.

إحدى عشر: تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة على ضرورة أن تكون وظائفهم عامل مساهم في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالهما.

اثنا عشر: إلغاء أو تخفيف كل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريض على العنف. وتخفيف أحكام الإعدام التي صدرت في قضايا القتل المرتبطة بأحداث فبراير ومارس.

ثلاث عشر: تعويض عائلات الضحايا المتوفين بما يتلاءم مع جسامة الضرر وتعويض كل ضحايا التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي. وفي هذا الصدد ترحّب اللجنة بالمرسوم الملكي رقم (30) لسنة 2011 بإنشاء الصندوق لتعويض المتضرّرين الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2011.

رابع عشر: اتخاذ ما يلزم نحو ضمان ألا يكون من بين الموظفين المفصولين حالياً من صدر قرا ر فصله بسبب ممارسته حقّه في حرية التعبير و حقّ إبداء الرأي والتجمع وتكوين جمعيات.

خامس عشر: تخفيف الرقابة على وسائل الإعلام والسماح للمعارضة باستخدام أكبر للبثّ التلفزيوني والإذاعي والإعلام المقروء.

سادس عشر: اتخاذ إجراءات مناسبة بما في ذلك إجراءات تشريعية للحيلولة من دون التحريض على العنف والكراهية والطائفية والأشكال الأخرى من التحريض والتي تؤدّي إلى خرق حقوق الإنسان المحمية دولياً.

سابع عشر: وضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبصفة عامة، توصي اللجنة حكومة البحرين بضرورة إعداد برنامج للمصالحة الوطنية يتناول مظالم المجموعات التي، حتى لو كانت تعتقد أنها، تعاني من الحرمان من المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تعمّ الفائدة منها على كافة طوائف الشعب البحريني.

جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أصحاب السمو والسعادة السيدات والسادة الحضور لا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بخاص العرفان لجميع من عمل في اللجنة من خبراء ومحقّقين ومساعدين واداريين، واصلوا ليلهم بنهارهم، بعيدين عن أوطانهم ،على مدار خمسة أشهر، نحت إشراف أعضاء اللجنة، لكي يظهر لكم اليوم هذا التقرير، الذي اعتبره وبحق انجاز غير مسبوق، لأنه لم يقتصر على وصف الأحداث، وسرد سياقها، وتحرّي المسؤولية عنها، ولكن زاد على ذلك، تنفيذاً للتكليف الصادر إلى اللجنة في قرار إنشائها، فقام بتحليل الواقع الدستوري والقانوني والإداري لمملكة البحرين.

كما أرجو على جلالتكم أن تبدأ حكومة البحرين ومن دون تأخير في وضع الجدول الزمني لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير، ومتابعة هذا التنفيذ ..[199] ". فور انتهاء رئيس اللجنة من كلمته، ألقى ملك البحرين كلمة موجزة ابتدأها بكلامٍ عام حول الديمقراطية، واخفاقات الغرب في

الديمقراطية والعدالة الانتقالية، وكان واضحا في كلمته أنها أعدت مسبقاً، كما كان واضحاً في كلمته أنه – وبالرغم من إعلانه التزام التوصيات والنتائج – إلا أنه يمتلك رؤية أخرى، وهي التي ستكون محل اعتماد. فعلى سبيل المثال ردّ على مقولة التدخّل الإيراني أنه يمتلك الأدلة على ذلك، وأن كلام اللجنة غير صحيح. في المقابل، فإن عبارات المدح والتبجيل للقوّات المسلحة والأجهزة الأمنية كانت متقدّمة على انصاف الضحايا. وقطعاً لدابر أي خلافة أعلن الملك في كلمته تشكيل لجنة متابعة توصيات لجنة التحقيق في حين أن التوصية كانت تشكيل لجنة تضمّ ممثلين عن الحكومية وجمعيات سياسية ومؤسسات المجتمع المدني". وفي ما يلي مقطعا من كلمة الملك:

"فالسؤال هنا، السادة أعضاء اللجنة، هو كيف سنتعامل مع تقريركم هذا لنحقق منه الفائدة القصوى؟"

فإجابة السؤال: إننا عاقدون العزم، بإذن الله تعالى، على ضمان عدم تكرار الأحداث المؤلمة التي مرّ بها وطننا العزيز. بل سنتعلم منها الدروس والعبر، بما يعيننا ويحفزنا للتغيير والتطوير الإيجابي. إننا لا نريد أن يتكرّر أبداً .. أن نرى بلادنا يشلّها الترويع والتخريب، ولا نريد أن يتكرّر أبداً .. أن نسمع أن القوى العاملة الأجنبية التي تساهم بكل إخلاص في بناء وطننا قد تعرّضت وبشكل متكرّر للإرهاب من قِبل عصابات عنصرية، ولا نريد أن يتكرر أبداً .. أن نرى المواطنين المدنيين يحاكمون في غير المحاكم العادية، ولا نريد أن يتكرّر أبداً .. أن يقتل رجال الأمن وأن تضطهد عائلاتهم جزاء التزامهم بحماية أمننا جميعاً، ولا نريد أن يتكرّر أبداً .. أن تبدر من أي من أفراد الأمن سوء معاملة لأي أحد. إن تقريركم مسهب ومفصل، ويتوجّب علينا أن ندرسه بكل عناية يستحقها، وكخطوة أولى سنأمر في الحال بتشكيل فريق عمل من أعضاء حكومتنا لدراسة توصياتكم ونتائج تحقيقكم بكل عناية وتبصّر، وسيقوم هذا الفريق بتقديم، وبصورة عاجلة، استجابات جادة لتوصياتكم. ولن يفوتنا أي وقت لا نستفيد فيه من ما قدّمتموه من توصيات. ونؤكّد لكم بأن تقريركم هذا يمنح بلادنا فرصة تاريخية للتعامل مع أهم المسائل وأشدها إلحاحاً.

فالمسؤولون الذين لم يقوموا بواجبهم سيكونون عرضة للمحاسبة والاستبدال. وفوق ذلك كله سنضع وننفذ الإصلاحات التي سترضي كافة أطياف مجتمعنا. وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق التوافق الوطني ومعالجة الشروخ التي أصابت مجتمعنا. ولضمان عدم العودة إلى الممارسات المرفوضة بعد انتهاء عمل لجنتكم الموقّرة، فقد قرّرنا إشراك المنظمات الدولية المختصّة والأشخاص البارزين لمساندة أجهزتنا الأمنية ومسؤوليها لتحسين إجراءاتهم.

إن مملكة البحرين كانت من أوائل الدول الداعمة للميثاق العربي لحقوق الإنسان قبل خمسة عشرة عاماً. ولكن بالرغم من سموّ المبادئ الواردة فيه، إلا أنه لا يضمن نظام يشابه ما هو في

أوروبا والأميركيتين. وفي هذا المجال فإننا نهيب بالدول العربية الشقيقة أن نمضي قدماً، وبكل عزم، لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، تأخذ مكانتها الحقيقية على الساحة الدولية.

وفي ما يتعلّق بردود حكومتنا على النتائج والتوصيات الواردة في تقريركم، فإننا نكرّر بأن هذه مواضيع أساسية يتوجّب التعامل معها بعجل ومن دون أي تأخير.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نتوّجه بالشكر إلى رجال قوّاتنا المسلحة ومؤسّساتنا الأمنية الذين أعادوا الأمن والاستقرار في وجه أعمال العنف والاستفزاز، ولأشقائنا في دول مجلس التعاون لمساهمتهم في حماية منشأتنا الحيوية من خلال قوات درع الجزيرة من دون التعرّض للمواطنين. والى الشعب البحريني الأصيل الذي وقف في وجه العنف والانقسام الطائفي.

إننا نتعاطف مع جميع من طالب، وبكل أمانة وسلم، بالإصلاح ضمن مجتمع تعددي نُحترم فيه حقوق الجميع. وليس مع الذين يحاولون فرض نظام شمولي. إن رغبتنا في الإصلاح المنفتح قد زامنها أسف عميق، فحين مددنا يد الأخوة الإسلامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، رأينا في المقابل هجمة إعلامية شرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية نحرّض أبناء وطننا على التخريب وارتكاب أعمال العنف، مما ساهم في إذكاء نار الطائفية. وهو تدخّل سافر لا يحتمل في شؤوننا الداخلية أدّى إلى معاناة كبيرة لشعبنا ووطننا. وكما ذكرت بكل صواب، السيد رئيس اللجنة، فإن حكومة البحرين ليست في وضع يمكنها من تقديم أدلة على الصلات بين إيران وأحداث معيّنة في بلدنا هذا العام. ولكن هذه الهجمة الإعلامية، وهي حقيقة موضوعية يلاحظها كل من يفهم اللغة العربية، تشكل تحدياً مباشراً ليس فقط لاستقرار وسيادة وطننا فحسب بل تهديداً لأمن واستقرار كافة دول مجلس التعاون، ونأمل من القيادة الإيرانية أن تعيد النظر في مواقفها بترك السياسات التي تؤدّي إلى العداء والفرقة.

وبعد أن أكّدنا التزامنا بضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين، والتزامنا بالإصلاح ومعالجة الأخطاء بكل شفافية، فإننا نُهيب بالجميع أن يراجعوا أنفسهم، وأن يعالجوا أخطاءهم، وأن يقوموا بدورهم الوطني المطلوب في إعادة اللحمة الوطنية ضمن مجتمع متسامح. حيث إن هدفنا الأسمى بعد مرضاة الله عز وجل، هو نشر التأخي والوئام والتسامح بين جميع أبناء شعبنا العزيز، في بيئة مجتمع تعدّدي متماسك ومزدهر، مجتمع يضمن سيادة القانون وحقوق الجميع، مجتمع يوفر الفرص لجميع أبنائه، ويشيع الطمأنينة في نفوس الجميع[200]".

وقبل انتهاء الحفل، أصدرت وكالة الأنباء الرسمية "بنا" بياناً اجتزأت فيه بعض ما جاء في تقرير "بسيوني"، وطرحته في صيغته عنوان استفزازي، أطاح بكل ما جاء في نتائج اللجنة

وتوصياتها، فتحت عنوان: تقصي الحقائق: المتظاهرون استهدفوا "أهل السنّة" على أسس طائفية ووضعوا علامات على بيوتهم لاستهدافها" قال البيان" كشف تقرير اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصّي الحقائق التي تتكون من مجموعة من الخبراء الدوليين والتي يرأسها البروفسور محمود شريف بسيوني خبير جرائم الحرب، كشف عن جرائم خطيرة قام بها المتظاهرون في البحرين في الفترة من فبراير حتى مارس الماضي. وأكّد التقرير أنه نم استهداف السنّة أيضاً بناء على أسس طائفية وادعاءاتهم المزعومة بالانتماء للأسرة المالكة. وتمّ تمييز بيوت السنّة للهجوم عليها من المحتجين ولحقت الأضرار أيضا بالملكيات الخاصة بهم. وتحدث التقرير عن الجرائم العنصرية التي ارتكبها المتظاهرون، وقال أن اللجنة تأكدت بأن هناك استهد اف عنصري للوافدين وبالتحديد من دول جنوب آسيا هناك مئات من الأجانب الوافدين كانوا في خوف على حياتهم وفقد 4 حياتهم. حسم تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق موضوع الأحداث التي جرت في البحرين في فبراير ومارس وما تلاها من أحداث، وأكّد أنه من جهة وزارة الداخلية، "لا توجد أي أدلة توضح بأن حالات الوفاة كانت نتيجة سياسة ما أو تصرّفات شخصية "، وأكّد أنه "ليس هناك أي استنتاج يبيّن أنه توجد سياسة لقتل الأشخاص". كما أكد أن قوة دفاع البحرين لم تكن لديها بشكل عام أي سياسة أيضاً لاستهداف الأرواح بل كانت تتعامل وفقاً للقوانين التي تُلزم التدخّل باستخدام الحدّ الأدنى من القوة أثناء تعاملها مع المدنيين. وأكّد التقرير أن قوة دفاع البحرين لم تكن لديها أي نيّة بإزهاق الأرواح وكانت تتعامل مع المدنيين وفقاً للقوانين التي تلزم استخدام الحدّ الأدنى من القوة. وأكّد أنه بالنسبة لوزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني فإن اللجنة لم تتوصّل إلى نتيجة نهائية بالنسبة لكلا الجهازين تبين بأنهما استخدما سياسة القوة المفرطة، وأثنى التقرير على جهود أفراد الشرطة في ضبط النفس خلال تلك الفترة المعينة.

وتحت عنوان تقصّي الحقائق: لم يتوصّل التقرير إلى أن التعذيب كان سياسة لمملكة البحرين قالت الوكالة أكّد تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق أن ممارسات سوء المعاملة المنظمة توقفت بعد 10 يونيو 2011 وأخذ المسؤولين خطوات لوقف مثل هذه الممارسات وكانت فعالة، وأكّد التقرير بوضوح: "لم يتوصل التقرير إلى أن التعذيب كان سياسة للدولة"، مؤكّداً أن (الفقرة 1080 من التقرير) تتحدّث عن ممارسات ممنهجة بخصوص إلقاء القبض وليس في التعذيب.

وقرّرت اللجنة أن الممارسات الممنهجة "لم تكن سياسة حكومية". أما بخصوص قضية الكادر الطبي أو ما اطلق عليه الإعلام الرسمي باحتلال السلمانية فجاء العنوان "تقصّي الحقائق تكشف جرائم المتظاهرين والكادر الطبي في مجمع السلمانية": كشف تقرير اللجنة البحرينية

المستقلّة لتقصّي الحقائق عن عدد من الجرائم التي ارتكبها الكادر الطبي في مجمّع السلمانية الطبي. وقال التقرير "لقد قام بعض من الكادر الطبي بتسييس مجمع السلمانية الطبي، وسيطر المتظاهرين وبعض العاملين في المجال الطبي على بعض المناطق في المستشفى. وكشف التقرير عن جرائم بشعة من ضمنها "معاملة المرضى الأجانب بعنصرية من قبل المتظاهرين وبعض الكادر الطبي"، كما قام بعض من أفراد الكادر الطبي بنشر معلومات كاذبة ومغلوطة للأحداث داخل مجمع السلمانية الطبي، وانتحل بما لا يقل عن شخص واحد شخصية الطبيب عند حديثه إلى وسائل الإعلام. وكشف التقرير أن بعض أفراد الطاقم الطبي انتهكوا الأعراف والقوانين الطبية المعمول بها وذلك عندما سمحوا لوسائل الإعلام الأخرى بالدخول لقسم الطوارئ والطابق الأرضي للتصوير، مؤكّداً أنه تبين كذب بعض الأنباء عن أن بعض أفراد الجهاز الأمني قد أساء معاملة المرضى في الطابق السادس من المجمع الطبي عندما سيطروا عليه في شهر مارس".

ما بعد بسيوني

في أول تقرير لها بعد الإعلان عن التقرير، قالت مجلة "ذي إيكونوميست " البريطانية أن تقرير ما يعرف ب "اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصّي الحقائق"، والذي أقرّ بممارسة قوّات الأمن البحرينية لانتهاكات في مجال حقوق الإنسان كان "نصراً واذلالاً" في الوقت ذاته لحاكم البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وأشارت المجلة إلى أن التقرير احتوى على "اتهامات مدمّرة ومحرجة لسلوك قوّات الأمن التابعة للملك حمد"، ولكنه في الوقت ذاته "أثبت ادّعاء الملك بأن هذا التقرير سيكون محاولة مستقلّة وصادقة للتوصل إلى الحقيقة، مما يقوِّض بذلك إصرار معارضيه بأنه سيكون وثيقة لا قيمة لها". كما ذكرت المجلة أن أعضاء اللجنة واجهوا صعوبات خلال عملهم في البحرين، حيث كان من المستحيل عملياً بالنسبة لهم – حسب قول المجلة – أن يستمعوا إلى روايات محايدة للأحداث التي حدثت منذ شهر فبراير، وذلك بسبب الحالة الطائفية التي قسمت البلد إلى قسمين، حيث نقلت المجلة عن أحد أعضاء اللجنة وهو السير نايجل رودلي والذي كان يعمل كمقرّر لدى الأمم المتحدة حول التعذيب أنه قد شبه حالة البحرين بحالة أيرلندا الشمالية سابقاً، حيث ذكر بأن كل ما استطاعت اللجنة أن تفعله هو إقناع كل جانب بأن روايته للأحداث قد تمّ سماعها، مشبهاً الوضع ب "حوار الطرشان"[201].

من ناحيتها، رحّبت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بصدور تقرير اللجنة، وقالت الجمعية في بيان إنها "درست بعناية ما جاء في التقرير من مرئيات واستنتاجات وتوصيات، وعلى الرغم من قناعة الجمعية التامّة بأن هذا التقرير لا يشكل مرجعية حقوقية في حدّ ذاتها لما جرى في البحرين منذ بداية الحركة الاحتجاجية في فبراير/شباط الماضي حيث إن عدد كبير من التقارير الحقوقية التي أصدرتها المنظمات الحقوقية المحلية والدولية ومنها التقرير الحقوقي الذي أصدرته خمس من منظّمات المجتمع المدني البحريني من بينها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بتاريخ 22 نوفمبر الجاري، وكذلك تقارير حقوقية أخرى أصدرتها منظمات حقوقية دولية كمنظمة "هيومن رايتس

ووتش" ومنظمة "حقوق الإنسان من دون حدود" ومنظمة "العفو الدولية" وجميعها غطت ووثقت بشكل وافٍ تقريباً الانتهاكات التي ارتكبت في مملكة البحرين منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في فبراير الماضي حتى تاريخه ما يشكّل مرجعية حقوقية حقيقية لما جرى من انتهاكات واعتداءات خلال الفترة المذكورة. وأضافت الجمعية أنها "ترى أن التقرير تضمن بعض الإيجابيات التي لا يمكن إغفالها بأي حال من الأحوال ومنها التأكيد باستخدام القوّة المفرطة ضدّ المحتجين وممارسة التعذيب المتعمد وانتزاع اعترافات من المعتقلين والموقوفين على ذمة التحقيق نحت وطأة التعذيب واجراء محاكمات لهم غير عادله واصدار أحكام ضدّهم بناءً على هذه الاعترافات الباطلة بحكم القانون الإنساني الدولي بالنظر لانتزاعها تحت وطأة التعذيب والضغط الجسدي والنفسي وفي غياب مدافعين عنهم من المحامين ومراقبين من الحقوقيين. ورات الجمعية أن "التقرير حفل، على الرغم من ما عليه من مآخذ بشأن العديد من الحقائق التي أغفلها، بتوصيات مهمة قد تعالج قدرا لا يستهان به من الانتهاكات الحقوقية المرتكبة إذا ما وضعت هذه التوصيات موضع التنفيذ الفعلي، ولا سيّما أن السلطة الحاكمة أقرّت جزئياً بارتكابها، علماً بأنها توصيات تستند إلى جوهرها إلى أحكام منصوص عليها في المواثيق الحقوقية الدولية التي صادقت عليها حكومة البحرين والملزمة لجميع الأطراف الدولية. ودعت الجمعية إلى تشكيل لجنة محايدة ومستقلّة نحت إشراف المفوضية السامية لحقوق الإنسان للقيام بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ضمن فترة زمنية محدودة باعتبارها الجهة الدولية المعنية بتنفيذ القانون الإنساني الدولي. كما دعت إلى وضع مبدأ العدالة الانتقالية والإنصاف والمصالحة موضع التنفيذ.

أما تجمّع الوحدة الوطنية، فقد أكّد وجوب أن تكون لجنة تطبيق توصيات تقرير تقصّي الحقائق، وطنيةً مستقلةً ذات كفاءة ومهنيةٍ ومن شخصيات وطنية لها اعتبارها وذات سمعة وطنية، ونزاهة مشهود لها وأن أي دعوةٍ نحو لجنة دولية أو خارجية هي دعوة مرفوضة. وقال بيان التجمع إن "التقرير أثبت أن ما حصل في البحرين لا يعتبر ضمن نسق الثورات العربية الجارية في الوطن العربي، كما أثبت عدم حيادية الكثير من التقارير الإخبارية التي صورت ما جرى في البحرين على غير حقيقته، وأوضح بيان التجمّع أن التقرير أثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ أنه لا علاقة لدرع الجزيرة بالتعامل مع أفراد الشعب واقتصار عمله على حماية المنشآت الحيوية للدولة، وأثبت التقرير أن ما قام به درع الجزيرة يمثل لوناً من ألوان التكاتف الخليجي المطلوب ضمن اتفاق الدفاع المشترك وهو صورة تطبيقية للتعامل المؤسسي ويعمل كما تعمل التحالفات الدولية كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ولاحظ أوجه قصورٍ في التقرير في هذه الجهة إذ انه أوجد مبرّراتٍ لتعطيل القانون، فالقانون في معظم دول العالم لا يبرّر النزول من العقوبة الأشدّ في جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصّد وبطريقة وحشية (كدهس رجل الأمن) بسبب أحداث العنف التي تقع في

المجتمعات، ورأى التجمّع في هذا الصدد أن التوصية بالنزول عن العقوبات المقضّي بها هو مما يعدّ تدخلاً من اللجنة في القضاء وتشكل ضغوطات على القضاء وعلى رجاله، الأمر الذي لا يمكن للتجمّع القبول به أو حتى تصوّره. كما رأى التجمع في بيانه أن ما جاء في التقرير من ربط سقف المطالب لقوى التأزيم الفئوية بشدة مواجهة أجهزة الأمن هو تبرير غير مقبول ولا منصف ويبتعد عن الحقيقة، علماً بأن الاحتجاجات أخذت منهجاً تصعيدياً لضرب السلم الأهلي وصولا إلى إسقاط النظام وليس إصلاحه وقد كانت المطالبة بإسقاط النظام هدفا تمت التعبئة له ورفعه قبل 14 فبراير/شباط 2011، ما يجعل هذه المبرّرات غير صحيحة واقعياً، والتجمّع يقف مع الشارع في حقه عن التعبير بكل حرية عن رأيه بجميع أشكال التعبير السلمية، كما يدعو الشارع (إلى الحذر) من ردود الفعل غير المدروسة والتي قد تنال من الوحدة الوطنية أو السلم الأهلي[202].

وكان الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين قد أكّد "ضرورة تنفيذ ما جاء في توصيات لجنة تقصي الحقائق، بعودة جميع المفصولين والموقوفين من القيادات النقابية والعمال في القطاعين العام والخاص إلى أعمالهم من دون إبطاء، وتعويض العاملين عن أجورهم فترة الفصل وعمّا لحقهم من ضرر نتيجة هذه القرارات غير القانونية. وأشار الاتحاد في بيان خاص، إلى أنه يتمسك بقوة بما ورد في تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق من توصية تتعلق بألية تنفيذ توصياتها، مؤكّداً أن عودة المفصولين والموقوفين سوف تضع الأرضية المناسبة وتعيد تدوير مداخيل العاملين في دورة الاقتصاد الوطني وتطلق الأمل الواعد في بحرين المستقبل والعد الة الاجتماعية والديمقراطية والسلام.

وذكر بيان الاتحاد أن التقرير أكّد بما لا يدع مجالاً للشكّ أن فصل العمال كان خارج الأطر القانونية، وما ورد فيه بشأن الفصل الجائر من العمل متضمناً أعداداً المفصولين وأسباب فصلهم من عملهم في القطاعين العام والخاص وبعد اطلاعه على حيثيات الانتهاكات التي تعرّض لها العاملون من قرارات الفصل والإيقاف عن العمل والتحقيقات غير المنصفة وأسباب الفصل المخالفة للقانون وكذلك توصية اللجنة بشأن المفصولين يؤكّد الاتحاد العام أن موضوع الفصل من العمل قد مضى عليه منذ بدء تنفيذه في شهر مارس/آذار 2011 قرابة الثمانية أشهر من دون بارقة في إنهاء الموضوع بما يعزّز الاستقرار ويدفع بعجلة التنمية والرخاء.

في المجال الدولي، رحّب مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، في دورته غير العادية المستأنفة يوم أمس الخميس (24 نوفمبر/تشرين الثاني 2011) بما تضمّنه خطاب الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بمناسبة تسلّمه التقرير النهائي للجنة البحرينية المستقلّة لتقصي الحقائق. وأشاد المجلس بالرغبة الأكيدة والجهود الصادقة لجلالة الملك لكشف الحقائق بكل شفافية ونزاهة

وتأكيد وسيادة القانون وضمان العدالة. وأكّد المجلس مجدّداً دعمه المطلق والثابت لمملكة البحرين في كل ما يحقّق أمنها واستقرارها وتطلّعات شعبها وطموحاته نحو مستقبل أفضل واصرار الشعب البحريني على التمسّك بوحدته الوطنية والمشاركة الإيجابية في المشروع الإصلاحي لجلالة الملك والمساهمة في مسيرة النهضة والتطوير.

وأعلنت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عن ترحيب الولايات المتحدة الأميركية بنتائج تقرير اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصي الحقائق، ودعت كلينتون إلى ضرورة التنفيذ الكامل والعاجل للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة. وقالت كلينتون في بيان صادر عنها بعد الإعلان عن نتائج عمل لجنة تقصي الحقائق: "هناك العديد من القواسم المشتركة والمصالح الاستراتيجية بين البحرين والولايات المتحدة، كما أن هذه العلاقة تشمل عقودا من العمل المشترك للدفاع عن الأمن الإقليمي. في هذا السياق، لابد للبحرينيين أنفسهم من العمل مع بعضهم البعض من أجل حلّ القضايا الواردة في التقرير والتحرّك قدماً بما يعزّز الإصلاح والمصالحة والاستقرار في البحرين. وأعربت كلينتون عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الواردة في تقرير تقصي الحقائق، ودعت الحكومة البحرينية وجميع عناصر المجتمع البحريني إلى معالجتها بطريقة سريعة ومنهجية، مشيرة إلى ما أعلنت عنه حكومة البحرين من التزام بإنشاء لجنة متابعة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، إلا أنها أكّدت ضرورة التنفيذ الكامل والعاجل لهذه التوصيات.

كما رحب الاتحاد الأوروبي بصدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصّي الحقائق، ودعا إلى بذل قصارى الجهد في تنفيذ توصيات التقرير. وقالت المفوضة الأوروبية للشؤون الخارجية كاثرين أشتون: "إن الاتحاد الأوروبي على استعداد تامّ لمساعدة البحرين في هذا الجهد، مع ثقتنا التامة بأن تكون تلك مسؤولية مملكة البحرين بحيث تتولّى زمامها".

وأضافت "نأمل بصدق واخلاص أن يساهم تقرير اللجنة في مساعدة مملكة البحرين على فتح فصل جديد في تاريخها، يدفعها في ذلك سعيها الدؤوب من أجل الدخول في عملية مصالحة وطنية شاملة، تبنّى على أساس الحوار السلمي والبناء.

التقرير في موضع النقد

من الأهمية بمكان إبراز رأي حول المرسوم الملكي رقم (18) لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية. وذلك نظراً إلى أن هذا المرسوم، والحالة التي أعلنها، والسلطات التي منحها، والظروف التي خلقها على أرض الواقع، تشكل جزءاً لا يتجزّأ – أو ربّما الجزء الأكبر– من الأسباب التي أدّت إلى تشكيل لجنة تقصي الحقائق. ونرى بأن أهمية مناقشة إعلان حالة السلامة الوطنية هو نتيجة حتمية لما هو ثابت من التجاهل التام للجنة لهذا المرسوم، واغفالها لآثاره وتداعياته ونتائج تطبيقه على أرض الواقع وعلى الأحداث والظروف والملابسات التي وقعت خلال الفترة التي شملها الإطار الزمني لمهمتها، وما استتبع ذلك من أحداث لاحقة على ذلك الإطار الزمني، باعتبارها وقائع وملابسات تشكل سلسلة مستمرّة ومتواصلة مع الوقائع والملابسات التي سبقتها. ونقصد من تجاهل اللجنة لهذا المرسوم هو تقدير مدى توافق إعلان حالة السلامة الوطنية – وهي حالة أحكام عرفية – مع الدستور والمعايير الدولية المتعارف عليها لإعلان حالة الطوارئ. ذلك أن وضع إعلان حالة السلامة الوطنية على ميزان المعايير الدولية في هذا الشأن هو، في اعتقادنا، الوسيلة الأمثل لتقدير توافر عنصر الملاءمة لفرض حالة الأحكام العرفية من حيث توافر الأسباب والشروط المبررة لفرض مثل هذه الأحكام الاستثنائية. والدليل على نجاهل واغفال اللجنة لهذا المرسوم وتداعياته، ليس من قبيل التجنّي عليها أو اتهامها بما لم ترتكبه.

نعلم أن اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، هي لجنة نم تشكيلها بموجب الأمر الملكي رقم (28) لسنة 2011 الصادر بتاريخ 29 يونيو/حزيران 2011، والمنشور في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2011. وقد نصّ هذا الأمر – من جملة ما نص عليه – نص في مادته التاسعة على أنه "تضع اللجنة تقريراً بنتيجة عملها يتم نشره كاملاً بعد عرضه على جلالة الملك في موعد أقصاه 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، ويجب أن يشتمل تقرير اللجنة ضمن أمور أخرى على ما يلي: -1... ، -2 ....، -3 ما إذا كانت قد وقعت خلال تلك الأحداث

انتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل أي من المشاركين خلال الأحداث أو التداخل بين المواطنين والحكومة. (ملاحظة عابرة: نزعم بأن هذه العبارة الأخيرة: التداخل بين المواطنين والحكومة، هي عبارة نمّت صياغتها في الأصل باللغة الانجليزية "Interaction between the public tand the governmen" وتمت بعد ذلك ترجمتها إلى اللغة العربية، وذلك لغموض مفهوم التداخل بين المواطنين والحكومة في اللغة القانونية العربية). -4...، -5...، -6 ظروف وصحة عمليات التوقيف والاعتقال ...". ومؤدّى هذه المادة أن السلطة الحاكمة، ممثّلة في الملك، تطلب من لجنة تقصي الحقائق البحث فيما إذا حصلت خلال الأحداث انتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تطلب السلطة من اللجنة بيان ظروف وصحة عمليات التوقيف والاعتقال. هذا طبعاً ضمن أمور أخرى اشتمل عليها الأمر الملكي بتشكيل اللجنة.

واستجابة لهذا التكليف، قامت لجنة تقصي الحقائق بالمهمة التي أُسندت إليها، وقدمت تقريرها، الذي خلُصت فيه – من جملة أمور أخرى – في الفقرة (1693) إلى الآتي: "قد اعتقدت الحكومة أن الوضع الداخلي قد وصل إلى حدّ يهدد بانهيار تام للقانون وللنظام... ولذلك وفي 15 مارس/آذار أصدر جلالة الملك المرسوم الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية. ولقد نفذت قوات الأمن عدداً كبيراً جداً من عمليات القبض من دون إبراز أوامر القبض أو حتى إخبار الأشخاص المقبوض عليهم بأسباب القبض. وفي حالات كثيرة لجأت الجهات الأمنية في حكومة البحرين إلى استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية مصحوبة بسلوك بث الرعب في نفوس المواطنين، فضلاً عن الإتلاف غير الضروري للممتلكات. وبالتأكيد فإن وجود مثل هذا النمط المتكرر من السلوك يكشف عن طبيعة التدريب السابق لتلك القوات ". وفي الفقرة اللاحقة (رقم 1694) تقول اللجنة "في هذا الإطار، تعرّض الكثير من الموقوفين للتعذيب ولأشكال أخرى من الانتهاكات البدنية والنفسية داخل محبسهم، الأمر الذي يدلل، مرة أخرى، على وجود أنماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية. وبالطبع لم يتعرض جميع الموقوفين لكافة أساليب إساءة المعاملة، ولكن تلاحظ وجود نمط ملحوظ من سوء المعاملة موجه لفئات بعينها من الموقوفين".

نستنتج من هاتين الملاحظتين، أن اللجنة ترى أن هناك مجرد وجود "لأنماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية"، أو مجرّد "نمط متكرّر من السلوك يكشف عن طبيعة التدريب السابق لتلك القوات". والواقع أن هذا الذي توصلت إليه اللجنة في ملاحظاتها الختامية العامة، من أن ما حصل من انتهاكات كان مجرّد "أنماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية"، هي نتيجة، أقل ما يمكن أن يقال عنها، بأنها استهتار وانكار صريحين للحقيقة. ذلك أن اللجنة ذاتها في الفقرة رقم (105) تقول (وهنا نقرأ في النص الإنجليزي وليس النص العربي للتقرير الذي نشرته

اللجنة على موقعها بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 2011 وهي ترجمة تمّ وضعها في سياق وصيغة مختلفة عن سياق النص الانجليزي) تقول:

On 15 March 2011, the Government of Bahrain declared a State □105“ of National Safety, which is one of two categories of states of emergency provided for under the Constitution of Bahrain□□Bahrain is bound by article 4 of the ICCPR, which permits derogations from obligations “in time of public emergency, which threatens the life of the nation”□□However, derogations from the provisions of the ICCPR are only permissible to the extent strictly required by the exigencies of the situation□□The GoB deposited a derogation from article 9, 12, 13, 17, 19, 21 and 22 of the ICCPR with the UN Secretary General on 28 April 2011, although the State of” □National Safety was declared on 15 March 2001

وترجمة هذه الفقرة إلى اللغة العربية هي: "بتاريخ 15 مارس/آذار 2011، أعلنت حكومة البحرين حالة السلامة الوطنية، والتي هي إحدى فئتي حالة الطوارئ المنصوص عليهما في دستور البحرين. إن البحرين ملتزمة بالمادة (4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي نجيز التحلّل من التزامات "أثناء حالة طوارئ عامة تهدّد مصير الأمة". وفي كل الأحوال فإن عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية جائز فقط في الحدود التي تتطلبها الضرورات الملحة للأوضاع. وبتاريخ 28 أبريل/نيسان 2011 أودعت حكومة البحرين لدى الأمين العام للأمم المتحدّة إعلاناً بعدم التقيد بالمواد 9،12، 13، 17، 19، 21،22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على الرغم من أنها أعلنت حالة السلامة الوطنية وذلك بتاريخ 15 مارس/آذار 2011".

وبإيجاز شديد، فإن الأحكام المتعلقة بما يعرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية باستخدام حق عدم التقيد، تتمثل فيما تنص عليه المادة (4) من العهد الدولي من أنه:

1 – في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الاطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تد ابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرّره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

2 – لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد 6 و 7 و 8 (الفقرتين 1 و 2) و 11 و 15 و 16 و 18.

3 – على أية دولة طرف في هذا العهد استخدمت حقّ عدم التقييد أن تعلّم الدول الأطراف الأخرى فوراً، من طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تتقيّد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك. وعليها في التاريخ الذي تنهي فيه عدم التقيّد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته".

وتنظم هذه المادة من العهد مسألة استخدام حقّ عدم تقيد الدولة المنضمة للعهد الدولي ببعض الالتزامات المنصوص عليها في العهد، وتشترط لاستخدام هذا الحق توافر الشرطين التاليين: 1 – قيام حالة طوارئ في الدولة الطرف تهدّد حياة الأمة". ولا تعتبر أي كارثة أو حالة اضطراب تواجه الدولة بأنها حالة طارئة تهدّد حياة الأمة، وانما يقصد بذلك الحالة التي تؤثر في الشعب في كل أو بعض أجزاء الدولة أو التي تشكل تهديداً للاستقلال السياسي أو الوحدة الإقليمية للدولة أو تمنع أجهزة الدولة الرئيسية من القيام بمهامها الأساسية، ومنها حماية الحقوق الواردة بالعهد" (المرجع: تفسير اللجنة المعنية لحقوق الإنسان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – دراسة تطبيقية في آراء اللجنة بشأن بلاغات الأفراد ضد انتهاكات الدول الأطراف – بحث للدكتور خالد محمد حمد الجمعة – دولة الكويت – منشور في مجلة الحقوق – العدد (4) – السنة 34 – ديسمبر 2010).

أما الشرط الثاني فهو أن تعلن الدولة الطرف رسمياً عن وجود حالة الطوارئ.

الحكومة كالت بلسانها إنها لن تلتزم بالعهد الدولي

تتمثّل المواد التي استخدمت حكومة البحرين حق عدم التقيد بها، في كل من المادة (9) من العهد الدولي والتي تتعلّق بضمانات حق الأفراد في الحرية والأمان وعدم جواز الاعتقال والتوقيف التعسفي، فضلاً عن ضمانات المثول أمام القضاء. والمادة (12) المتعلقة بضمانات حرية الانتقال والسفر وخروج المواطن من بلده والعودة إليها. كما قرّرت حكومة البحرين عدم تقيّدها بالمادة (13) من العهد والتي تتعلق بعدم جواز إبعاد الشخص الأجنبي المقيم في البلاد بصفة قانونية. وكذلك المادة (17) الخاصة بضمانة عدم تعريض أي شخص لتدخل في خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو تعريضه لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. والمادة (19) المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات والأفكار. والمادة (21) الخاصة بممارسة حق التجمع السلمي. وكذلك المادة (22) المتعلقة بالحق في تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها.

إذن فحكومة البحرين تعلن بتاريخ 28 أبريل/نيسان 2011، أي بتاريخ سابق على تاريخ صدور الأمر الملكي بتشكيل لجنة تقصي الحقائق في 29 يونيو/حزيران 2011، بأنها لن تلتزم بأحكام بعض مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا الإعلان يعني أن حكومة البحرين تقر بنفسها رسمياً بأنها لن تلتزم ببعض المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك في ما يتعلق بحق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه وعدم توقيفه أو اعتقاله تعسفاً، وما إلى ذلك من حقوق أساسية، قرّرت عدم الالتزام بها. بما يعني أيضاً أن حكومة البحرين أعلنت بأن ذلك

سيكون منهجاً لها خلال فترة إعلان حالة السلامة الوطنية، ومع ذلك يأتي تقرير لجنة تقصّي الحقائق ليقول لنا بأن ما حصل خلال تلك الفترة لم يكن إلا مجرد "نماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية "، أو أنه مجرّد "لوك يكشف عن طبيعة التدريب السابق لقوات الأمن ". ولا شكّ في أن الغاية من مثل هذه الخلاصة التي ذهبت إليها اللجنة هي محاولة نفي مسؤولية الدولة عما حصل من انتهاكات أدت إلى إزهاق الأرواح، ومصادرة الحريات، وقطع الأرزاق، والقاء مسؤولية هذه الأفعال على "عض الجهات الحكومية ذات الأنماط السلوكية المعينة".

والأدهى من ذلك أيضاً أن الأمر الملكي بتشكيل لجنة تقصّي الحقائق يطلب من اللجنة بحث ما إذا وقعت خلال الأحداث انتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والبحث في ظروف وصحة عمليات التوقيف والاعتقال، هذا في حين أن حكومة البحرين تقرّر بنفسها في 28 أبريل/ نيسان 2011 بأنها غير مقيّدة ببعض تلك المعايير المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك المعايير الخاصة بعمليات التوقيف والاعتقال.

في أول وآخر لقاء عام جمع أعضاء لجنة تقصّي الحقائق، ببعض ممثلي الجمعيات السياسية والمهنية و بعض الأفراد، توّج أحد المحامين بسؤال لرئيس اللجنة محمود شريف بسيوني مفاده ما إذا ستقوم اللجنة بالبحث في الأسباب التي أدت لأحداث فبراير/شباط ومارس/آذار الماضيين، فأجاب بإجابة، صريحة، و محدّدة، وواضحة، وبكلمة واحدة، "نعم". وبالفعل فقد انتهت اللجنة في ملاحظاتها الختامية عن الفصل الرابع من التقرير، والمتعلق بسرد أحداث شهري فبراير/ شباط ومارس/آذار 2011، و بالتحديد في الفقرة (641) إلى أنه "في سياق العولمة التي تعيشها سائر أرجاء المعمورة، وواقع أن الأحداث التي تقع في بقعة معينة من العالم تأثر لا محالة على الأحداث التي تشهدها مناطق أخرى من العالم، فإن فهم الأحداث في البحرين يتطلب رؤية أوسع نطاقاً، خاصة في ضوء الموقع الجغرافي الفريد للبحرين والذي يتسم بأهمية وثقل استراتيجي واقتصادي كبير. و بوصفها دولة عربية ومسلّمة، فإن البحرين تتأثّر بالتطورات التي تقع في العالمين العربي و الإسلامي، وخاصة العالم العربي في ضوء الاتصال المباشر والوثيق للبحرين بمحيطها العربي. لذا، فإن البحرين قد تأثرت بما أصبح يعرف عامة بالربيع العربي. وبالرغم من أن كل دولة مجتمع عربي تأثّر بهذه الأحداث والتطوّرات بشكل مختلف، إلا أن الثابت أن الربيع العربي شجّع شعوب عربية، ومنها في البحرين، على الإعراب عن مظالم و مطالب إصلاحية كانت مكبوتة لفترات طويلة. وبعكس الاضطرابات الشعبية التي شهدتها البحرين في فترات تاريخية سابقة، لم تكن الاحتجاجات التي بدأت في 14 فبراير/شباط مدبّرة من قبل جمعيات سياسية معارضة ذات طابع مؤسسي، وقادتها شبكات من شباب غير مسيّس وغير منتم لأي جماعات سياسية ولكنه

أحسّ بالغضب إزاء الأحوال في البلاد. و على غرار نظرائهم فًي بلد ان عربية أخرى، استعان هذا الشباب البحريني بالوسائل التكنولوجية الحديثة، مثل مواقع التواصل الاجتماعي، للدعوة إلى مظاهرات ولنشر مطالبهم. كما نجدر الإشارة إلى أن المطالب التي رُفعت وعُبر عنها خلال التظاهرات التي بدأت يوم 14 فبراير/شباط 2011 تمتّعت، على الأقل في بداية الأمر، بدرجة عالية من الدعم الشعبي الذي نجاوز الحدود الدينية و الطائفية والعرقية".

كما انتهت اللجنة في الفقرة اللاحقة رقم (642) إلى أنه "متدّ جذور التظاهرات التي بدأت في الرابع عشر من فبراير/شباط إلى عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. خلال هذه العقود، وقبل ظهور وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة، تظاهر العديد من البحرينيين للمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي بداية الأحداث في البحرين، وكما حدث في عقود سابقة، كان المطلب الأساسي هو إجراء الإصلاحات، وليس تغيير النظام، وهو ما كان عليه الحال في المراحل الأولى من المظاهرات والاحتجاجات التي جرت في كل من تونس ومصر وسوريا واليمن. ولكن كما بيّنت التجربة، فإنه عند عدم الاستجابة لمطالب الإصلاح، فإن الأمر يتطور، ويرتفع سقف المطالب ليكون المطلب هو تغيير النظام، ويتعرّض المجتمع لحالة إما من الاستقطاب أو التطرّف. وعادة ما يؤدّي ذلك إلى ضياع المنطقة الوسطى المعتدلة التي يمكن أن نجتمع عليها الأمة بجميع طوائفها وأعراقها وطبقاتها الاجتماعية و الاقتصادية، والتي يمكن أن تشكّل أساساً للقيام بإصلاحات على أساس مبادئ وأدوات الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان المحمية دولياً".

أسباب حقيقية ونتائج متوهّمة

ولا نجد داعياً للتعليق على مضامين هاتين الفقرتين، إذ تقطعان بالأسباب الحقيقية للأحداث التي شهدتها البلاد خلال الفترة الماضية، والتي تعبر عن المطالب المشروعة لشعب البحرين، منذ خمسينيات القرن الماضي، في الإصلاح السياسي والدستوري وفي تحقيق المهمة التاريخية، التي يسميها وبحقّ الدكتور عبد الهادي خلف ببناء الدولة الحديثة في البحرين، وهي الدولة القائمة على مفهوم المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وليست دولة الرعايا والمكرمات.

وعلى الرغم من وضوح مضامين الفقرتين سالفتي الذكر، إلا أن التقرير يصدمنا – مرّة أخرى – في ملاحظاته الختامية العامّة، فتقرّر اللجنة تجاهل هذه الحقائق التي أثبتتها بنفسها في متن تقريرها، وتذهب في الفقرة (1690) إلى أنه "بدو الأحداث موضوع تكليف اللجنة كما لو أنه لم

يكن يمكن التنبؤ بها ...". وهكذا، تريد لجنة تقصّي الحقائق أن تقول لنا بأن تجاهل المطالب المشروعة لشعب البحرين على مدى ما يزيد على نصف قرن، هو أمر لا يمكن توقّع نتائجه أو التنبؤ به، وهي خلاصة تكشف عن تجاهل لحقائق التاريخ، فالاستبداد مؤذن بخراب الأمم.

ومن المستغرب، ومن غير المقبول أخلاقياً وقانونياً أيضاً، أنه وعلى الرغم من قطعية التقريرات التي ضمنتها اللجنة في الفقرتين (641) و(642) من التقرير، في ما يتعلّق بالأسباب الحقيقية لأحداث فبراير، نرى أحد أعضاء اللجنة ينفي الطابع المطلبي المشروع لهذه التحركات ويزعم – أو بالأحرى يزعم – بأن اللجنة اتفقت على كونها "اضطرابات طائفية"، وذهبت إلى استخدام المصطلح الانجليزي "Unrest"، وهو أمر نعتقد بأن من واجب لجنة تقصي الحقائق أن تتعامل معه وتنظر فيه.

نجد من اللازم أن نتعرّض لما قرّرته اللجنة في جزءٍ من الفقرة (1710) من التقرير من أنه "تحصّلت اللجنة على أدلة كافية تدعم ما توصلت إليه بأنه كان هناك استهداف للسنّة من قبل بعض المتظاهرين إما بسبب الإعلان عن ولائهم للنظام أو على أساس انتمائهم الطائفي. ولقد تعرض السنة لإهانات لفظية واعتداءات بدنية واعتداءات على أملاكهم الخاصة علاوة على التحرّش بهم .. وكان السنّة موطن استهداف نتيجة لوجهة النظر السائدة بأن جميع السنة عملاء أو داعمين للحكومة والأسرة الحاكمة ..". لسنا بصدد المجادلة في مصداقية المعلومات التي استعرضها التقرير في المبحث الثاني من الفصل الثامن منه، والمعنون "لهجمات التي شُنت على الطائفة السنّية". إلا أنه لا بدّ لي من بيان الملاحظات التالية:

إن الصيغة التي جاءت بها عبارات الفقرة (1710) من التقرير تكشف عن تعميم حكم خطير، ما كان يجوز للجنة أن تقرره. فاستخدام عبارات على شاكلة "أنه كان هناك استهداف للسنّة"، و"لقد تعرض السنة لإهانات لفظية واعتداءات بدنية"، و"كان السنة موطن استهداف نتيجة لوجهة النظر السائدة"، فاستخدام هذه العبارات العامة، وبصرف النظر عن صحة أو عدم صحة الشكاوى التي تلقتها اللجنة، يترتب عليه، من دون أدنى شكّ، الحكم بأن كل السنّة كانوا مستهدفين من قبل بعض الشيعة. وهو أمر يُخرج بعض الحوادث الفردية من سياقها الذي حصلت فيه، ويضعها في إطار من التعميم الخطير الذي ما كان للجنة أن تذهب إليه. ولو صحّت مثل هذه المقاربة التي تبنتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية سالفة الذكر، فإنه كان سيصحّ أيضاً اعتبار – ما شاهدناه جميعاً، من الاعتداء على ممتلكات المحلات التجارية المملوكة لبعض المواطنين من الطائفة الشيعية، في ليلة واحدة، وبما يشبه الحملة المنظمة لصح اعتباره استهدافاً من بعض السنّة لكل الشيعة، وذلك طبقاً للمنطق الذي ذهب إليه التقرير.

أما الملاحظة الثانية، هي أن التقرير جاء خالياً نماماً من أي إشارة إلى شكوى أو بلاغ تقدّم به أحد أفراد الطائفة الشيعية، يشتكي فيه من تعرّضه أو تعرض ممتلكاته لاعتداء من أحد أفراد الطائفة السنّية. وهذ ا يعني أحد احتماليين لا ثالث لهما، إما إن هناك فعلاً من تعرّض من الشيعة لاعتداء عليه أو على ممتلكاته من أحد السنّة، ولكنه لم يعتبر ذلك اعتداءً من سنّي على شيعي، بل اعتبره اعتداءً من شخص على شخص آخر بصرف النظر عن الهوية الطائفية للمعتدّي. أما الاحتمال الثاني فهو أنه لم يحصل أي اعتداء من سنّي على شيعي بتاتاً. ونترك لفطنتكم تقدير ووزن هذا الاحتمال. وفي المحصلة النهائية، نعتقد أن الغاية من الفقرة (1710) من التقرير لم تتجاوز محاولة إرضاء بعض دعاة التحريض الطائفي.

اللجنة تبرئ التلفزيون من "الكراهية" لكن لا تعرفها

انتهت اللجنة في الفقرة رقم (1713)، وهي الفقرة المتعلقة بالتغطية الإعلامية، انتهت إلى أنه "وبعد مراجعة عينة من التغطية الإعلامية للتلفزيون والإذاعة والصحافة الوطنية خلال أحداث فبراير/شباط ومارس/آذار 2011، فإن اللجنة ترى أن معظم هذه المواد احتوت على لغة مهينة وتغطية مثيرة للأحداث، وأن بعضاً منها كان مسيئاً للسمعة، ولكن اللجنة لم تعثر على أدلة حول تغطية إعلامية تنطوي على خطاب مفعم بالكراهية". وعلى الرغم من أننا لا نعلم ما هو مفهوم اللجنة حول "الخطاب المفعم بالكراهية" وما هو تعريفها لهذا المصطلح. ولكننا نعلم نماما بأنه عندما يقوم جهاز التلفزيون المملوك للدولة ببثّ برامج يومية، ومباشرة على الهواء، تتعرّض بشكل سلبي وسافر، ودونما مواربة، لشخصيات دينية وسياسية معارضة لسياسات الحكومة، وفي الظروف التي شهدتها البلاد، والتي استعرضها التقرير بشكل مفصل، فإن ذلك يؤدّي بالضرورة، عقلاً ومنطقاً، إلى بثّ أحاسيس الكراهية تجاه من كانوا المادة اليومية لهذه البرامج، هذا في الوقت الذي كان يتوجب فيه على الدولة، باعتبارها طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وباعتبارها من يملك ويدير مؤسسة مثل مؤسسة التلفزيون، أن تلتزم بتعهدها المنصوص عليه بموجب المادة (2/ فقرة 1) بأن نحترم الحقوق المعترف بها في العهد وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، من دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي. ولعل إعلان حكومة البحرين بعدم تقيّدها بالالتزام المقرّر على عاتقها بموجب المادة (17) من العهد الدولي هو أبلغ دليل على إهدارها لهذا التعهّد الذي يلزمها بعدم تعريض أي شخص لأي حملات غير قانونية نمسّ شرفه أو سمعته، فضلاً عن تقاعسها عن توفير الحماية القانونية من مثل هذا المساس.

[1] سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، بيروت، 1992 ص 31.

[2] عباس المرشد، البحرين في دليل الخليج، دار فراديس، بيروت 2011.

[3] فؤاد الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983.

[4] بخصوص حالة العراق أنظر:

إسحاق نقاش: شيعة العراق. ترجمة عبدالإله النعيمي، دار المدى، دمشق ، 2003.

عبدالله فهد النفيسي: دور الشيعة في تطوّر العراق السياسي الحديث، دار النهار، بيروت، 1986، .

[5] نتيجة ذلك، فإنّ استخدام الصّراع الطائفي أو التوزيع الطائفي في البحرين؛ لا يعبّر عن حقيقة التوزيع الدّيني، فالغالبية العظمى من المواطنين هم مسلمون، إلا أنهم يختلفون مذهبياً بين سنة وشيعة.

[6] انظر في ذلك خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، ناصر الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين ، محمد علي التاجر ، عقد اللآل في تاريخ أوال ، عباس المرشد ، البحرين في دليل الخليج.

[7] محمد بن خليفة النبهاني التحفة النبهانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ؛, 2004 .

[8] من ضمن المصادر الأجنبية التي أوردت أن الشيعة في البحرين يشكلون أكثرية تقترب من ما نسبته 60 إلى 70% من السكان المواطنين:

Gall, Timothy L. (ed). Worldmark Encyclopedia of Culture & Daily Life: Vol – 3 .Asia & Oceania. Cleveland, OH: Eastword Publications Development ;(1998) pg.67–68 .

Goring, Rosemary (ed). Larousse Dictionary of Beliefs & Religions (Larousse ;(1994 :pg–581 .

Fluehr-Lobban, Carolyn. Islamic Society in Practice; Gainesville, FL: University Press of Florida ;(1994)pg.21 .

1997 Britannica Book of the Year; pg.781–783 .

CIA World Factbook web site) viewed Aug1998 .)

Russell, Malcom B. The Middle East and South Asia 1997 (The World Today Series). Harpers Ferry, West Virginia: Stryker-Post Publications ;(1997) pg42 .

[9] انظر يوميات المستشارتشالرز بلجريف، مركز البحرين لحقوق الإنسان، 2010.

[10] حول دور الذاكرة الجماعية ودور الأنظمة القمعية في محاولة احتكارها والتلاعب بها انظر: إريك دافيس، مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق، المركز العربي للأبحاث، بيروت 2008، حيث إن هذا الكتاب يسرد أليات النظام

البعثي العراقي في إنشاء ذاكرة تاريخية وتراث مختلق نقيض للرؤية التاريخية المهيمنة على المجتمع السياسي والأهلي والمدني والإجابة على سلسلة من الأسئلة كيف استطاعت الدولة العراقية البعثية توظيف تصوّرات معينة عن الماضي وتعبئة العراقيين لخوض حربين كارثيتين والهيمنة على المجتمع ثم محاولة هذه الدولة في صياغة هوية أحادية مركّبة.

[11] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3076 - الإثنين 07 فبراير 2011م الموافق 03 ربيع الأول 1432هـ: زيادة 30 ألفاً في عدد المواطنين خلال عام حسب النتائج النهائية للتعداد عدد سكان البحرين بلغ مليوناً و234 ألفا:

http://www.alwasatnews.com/3076/news/read/525801/1.html

[12] مضاوي الرشيد، السعودية وحاجتها الملحة لإيران، مقال منشور على الموقع الإلكتروني زيارة بتاريخ 23 فبراير 2012:

http://www.thawabitna.com/Article/article/01-11-article5271.htm

[13] اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصي الحقائق، 2011 الفقرة 65. متوفر على الموقع الرسمي للجنة (cc.html?lang=ar6http://www.bici.org.bh/indexd). أنشئت اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصّي الحقائق يوم 29 يونيو 2011 في مملكة البحرين بموجب الأمر الملكي رقم 28 من قِبل الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وقد تم تكليف اللجنة بمهمة التحقيق والتقصّي حول الأحداث التي جرت في البحرين في الفترة من فبراير 2011، والنتائج المترتبة على تلك الأحداث، وقد طلب من اللجنة تحديد ما إذا كانت أحداث فبراير ومارس 2011 (منذ ذلك الحين وصاعداً) قد شهدت انتهاكات لقوانين و قواعد حقوق الإنسان الدولية، وتقديم التوصيات التي تراها مناسبة. وقد طلب من اللجنة تقديم سرد كامل للأحداث وسياقها، ووصف أي عمل من أعمال العنف التي وقعت، وكذلك الجهات المتورطة في مثل هذه الأعمال، والتحقيق في الحالات المزعومة لوحشية الشرطة والعنف من قِبل المتظاهرين والمحتجين ضد الآخرين. كما طلب من اللجنة استكشاف ظروف وملاءمة عمليات التوقيف والاعتقال، والنظر في مزاعم التعذيب وحالات الاختفاء؛ والتحقيق في مزاعم مضايقة وسائل الإعلام وأساليب الضغط الأخرى المستخدمة ضد المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات العامة، ومناقشة الهدم غير القانوني المزعوم للمباني الدينية، ووصف تورّط مزعوم للقوات والجهات الأجنبية. وعلى الرغم من أن لجان التحقيق غالباً ما تنشأ عن قرار خارجي أو دولي، فإن اللجنة البحرينية المستقلّة لتقصّي الحقائق هي نتاج قرار داخلي، وقد استفادت من عملية تشاورية مع هيئات مختلفة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

[14] انظر عباس المرشد، الفقيه والمجتمع دراسة في مسلكيات عمل الجماعات الإسلامية في البحرين، بحث غير منشور.

[15] انظر فؤاد إسحاق الخوري: القبيلة والدولة وفي البحرين، معهد الإنماء العربي، بيروت ، 1980، وانظر نص تقرير الميجر ديلي في سعيد الشهابي: البحرين 1920-1971، قراءة في الوثائق البريطانية دار الكنوز الأدبية ، بيروت، 1996.

[16] انظر

Nelida Fuccaro“ ,Islam and urban space: Ma‹tams in Bahrain before oil ”,ISIM Newsletter3 (July.1999)Fuccaro , Nelida› (2005) Mapping the Transnational Community: Persians and the Space of the City in Bahrain, c .1869-1937 .In: Al-Rasheed, M., (ed.), Transnational Connections and the Arab Gulf. Routledge, pp.39-58 .

[17] لمزيد من التفاصيل انظر إسحاق نقاش: شيعة العراق. ترجمة عبدالاله النعيمي، دار المدى، دمشق ، 2033 ، ص 211-209

[18] وانظر في هذا الصدد: عبدالله فهد النفيسي: دور الشيعة في تطوّر العراق السياسي الحديث، دار النهار، بيروت، 1986، ص 48-49 وص 71.

[19] حول ذلك انظر فؤاد الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، مرجع سابق.

[20] انظر عباس المرشد: البحرين في دليل الخليج، مرجع سابق.

[21] انظر إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين 1914 - 1971، بغداد: مطبعة الأندلس، 1976.

[22] صحيفة الوطن - العدد 2039 الأثنين 11 يوليو 2011. ضياء الكعبي، تاريخ المناصحة الوطنية. ذاكرة بحرينية يجب أن تُستحضر.

[23] عبدالله النفيسي، دور شيعة في تطوّر العراق السياسي، ، مرجع سابق ص 71.

[24] لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة كل من:

باقر النجار: التيار الديني والحركات الإسلامية في الخليج العربي، دار الساقي ، بيروت 2009.

مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002.

هاشم عبد الرزاق الطائي: التيار الإسلامي في الخليج العربي، دار الانتشار العربي، بيروت 2010.

[25] القرامطة اسم عرفت به إحدى الفرق المنشقّة التي شغلت السلطات العباسية أكثر من قرن من الزمن وتنتسب هذه الفرقة إلى رجل بسواد الكوفة كان يحمل غلّته على أثوار له واسمه « حمدان ويلقّب « بقرمط«. فشا مذهبه في سنة « 278 هـ « في سواد الكوفة وفي سنة « 281 هـ «دخل القطيف رجل من أتباعه اسمه « يحي بن المهدي « وكان من أشهر دعاة القرامطة وصهر قرمط واسمه «عبدان «. لقد استفاد القرامطة من اتجاهات الأهالي في المناطق التي بدأوا بنشر مذهبهم فيها – ففي أقليم البحرين استظلّ القرامطة بآل البيت وانتحلوا النسب العلوي لتمويه الأمر على الناس – حتى كسبوا تأييد الأهالي في القطيف وهجر وأوال والمعروف عنهم تعاطفهم وتشيّعهم لآل البيت.

[26] لمزيد من تفاصيل الحركة العماليّة أنظر: عبدالله مطويع: صفحات من تاريخ الحركة العمالية، دار فراديس للنشر، بيروت، 2004:

ولمزيد من تحليل أوضاع الحركة العمالية انظر:

›Abd ul-Hadi Khalaf“ ,Labor Movements in Bahrain ,”MERIP Reports, no ,(1985) .132 .pp–24 . 9

[27] هناك العديد من الدراسات التي ناقشت أبعاد الهيمنة البريطانية على دول الخليج العربي على سبيل المثال:

Crystal, J ,(1990) .Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar,Cambridge University Press, Cambridge.

Balfour-Paul, G,(1991) .The End of Empire in the Middle East: Britain’s Relinquishment of Power in Her Last Three Arab Dependencies,Cambridge University Press, Cambridge.

FRIDE Democracy Backgrounders. Democracy Backgrounder. November، 2006

Political Change in the Gulf States: Beyong Cosmetic Reform?

[28] عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، مرجع سابق.

[29] فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين ، مرجع سابق، ص 366.

[30] تمّ بحث هذا المبحث بشكل مستفيض في ورقة غير منشورة تحت عنوان « مواطنون من الدرجة الثانية» سياسة الفرز الطائفي في البحرين كما قدّم مركز البحرين لحقوق الإنسان تقريرا مفصّلاً عن التمييز الطائفي سنعرض له في المبحث الثاني من هذه الورقة.

[31] انعكس ذلك تاريخياً في جوانب مختلفة إلا أن أبرزها هو تحالف النخبة الحاكمة مع طبقة التجّار من أهل السنة وهو تحالف منع آل خليفة من التدخل المباشر في اقتصاد اللؤلؤ حيث ينخرط فيه أغلبية زعماء القبائل السنية مقابل التدخّل المباشر في اقتصاد الزراعة و الصيد الذي يشكل قطاعاً خاصاً بالسكان الشيعة . وكان من الطبيعي أن تؤثّر تلك التحالفات في الاقتصاد الحديث سواء في شكله الكلي المتعلّق باقتصاد الدولة و كمية الخيرات العامة فيه، أو في شكله الجزئي القائم على الوكالات التجارية و قطاع الإنشاءات. إذ تشير المعلومات المتوفرة إلى قيام النخبة الحاكمة باحتكار توزيع تلك المنافع على فئة واحدة هي الفئة المتحالفة معها تاريخياً وسياسياً. ففي العشرينيات كان قطاع التعليم الرسمي لا يسمح باختلاط السكان الشيعة مع أقرانهم من أهل السنة كما لم يسمح لهم بالانخراط في جهاز الشرطة، وفي الثلاثينيات كانت هناك مطالب شيعية تقدم بها الزعماء الشيعة للحاكم من ضمنها إلغاء التمييز في توظيف عمال شركة النفط «بابكو» . ومع تطور أجهزة الدولة البيروقراطية و الإدارية و تشكيل الدولة المعنية بتقديم خدمات عامة للمواطنين تبين أن مستوى الخدمات غير متكافئ بين المناطق فظلت القرى مستبعدة من الخدمات الصحية و التعليمية و الإنشائية. أما على مستوى الوكالات التجارية و الإنشاءات التي كانت تمثّل عصب الاقتصاد الجزئي فإن أكثر تلك الوكالات آلت إلى شخصيات مرتبطة بالنخبة الحاكمة و كثيراً ما كانت مناقصات الإنشاءات ترسو على شركات و مؤسسات محددة و معروفة سلفاً.

[32] تجب الإشارة هنا إلى أن المستشار الريطاني بلجريف نفسه كان قد عمل بهذه السياسة وكرسها أيضاً كما يتضح عند متابعة موقفه من عرائض الشيعية الإصلاحية في ثلاثينيات القرن الماضي وما بعدها.

[33] حول هيكلية الدولة في الخليج العربي وتطوّرها التاريخي والسياسي انظر:

Mahjoob Zweiri and Mohammed Zahid,RELIGION, ETHNICITY AND IDENTITY POLITICS IN THE PERSIAN GULF,RESEARCH INSTITUTE FOR EUROPEAN AND AMERICAN STUDIES (RIEAS),RESEARCH PAPER No 111 .July2007

-John E. Peterson, The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation New York: Praeger Publishers ,1988 ,p.p12 - .John Peterson‘ ,Legitimacy and Political Change in Yemen and Oman ,’in Orbis, Vol ,(1984) 27 .No,4 .

-Jill Crystal, Crystal, J, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, pp :998 - 971 .p.985 .

Cambridge: Cambridge University Press2 - 1995 ,nd edition. - Gerd Nonneman, Governance, Human Rights, and the Case for Political Adaptation in the Gulf (RSC policy paper(01-3

(Florence: Robert Schuman Centre, European University Institute(2001 , (http://www.iue.it/RSCAS/WP-Texts03_01/p.pdf).

[34] حول الربيع العربي في البحرين والخليج العربي انظر:

Silvia Colombo.The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression.Istituto Affari Internazionali.IAI WORKING PAPERS – 09 | 12 March2012

Jasim Husain.The Arab Spring in Bahrain and the Gulf

Marina Ottaway and Marwan Muasher.ARAB .MONARCHIES Chance for Reform, Yet Unmet.Carnegie Endowment for International Peace

Lars Erslev Andersen.Bahrain and the global balance of power after the Arab Spring.DIIS Working Paper،2012:10 Danish Institute for International Studies

[35] لمزيد من وجهات النظر الغربية حول الربيع العربي انظر:

Ekaterina Stepanova.The Role of Information Communication Technologies in the "Arab Spring"

IMPLICATIONS BEYOND THE REGION.PONARS Eurasia Policy Memo No 159 .May2011

Lisa Anderson.Demystifying the Arab Spring Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, and Libya.LISA ANDERSON is President of the American University in Cairo. HeinOnline90 – Foreign Aff2011 2 .

KATERINA DALACOURA.The 2011 uprisings in the Arab Middle East: political change and geopolitical implications.International Affairs79–63 (2012) 1 :88

[36] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3072 – الخميس 03 فبراير 2011م الموافق 29 صفر 1432هـ/ منع اعتصام أمام السفارة المصرية للمرة الثانية:

http://www.alwasatnews.com/3072/news/read/524986/1.html

[37] بيان المجلس العلمائي بعنوان (تغييرات التي يتطلّع إليها الشعب) الصادر بتاريخ 12 فبراير 2011.

[38] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3079 – الخميس 10 فبراير 2011م الموافق 07 ربيع الاول 1432هـ، ولي العهد: نحن على الجانب السليم ونستمر في نهج الإصلاح:

http://www.alwasatnews.com/3079/news/read/526370/1.html

[39] وكالة أنباء البحرين(بنا)، عاهل البلاد يبعث رسالة شفوية للرئيس المصري، 8 فبراير 2008.

[40] سنرى في الفصول القادمة تفاصيل أكثر لهذه الحوادث.

[41] لمزيد من تفاصيل مؤتمر وزير الخارجية 18 فبراير 2011 انظر قناة العربية: وزراء خارجية مجلس التعاون يحذرون من دور لدول إقليمية وزير خارجية البحرين يؤكد «عدم تدخل أي جيش خليجي» لمواجهة الاحتجاجات. الخميس 14 ربيع الأول

1432هـ - 17 فبراير 2011م.

[42] انظر عبد الهادي خلف: بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2003.

[43] The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation by John Peterson and J. E. Peterson (Praeger Publishers (January 1988).

[44] انظر في هذا الصدد «مراسلون بلا حدود» ترصد حظر المواقع الإلكترونية البحرين تتراجع 23 نقطة على مؤشر الحريات الصحافية و بعد أن كان تصنيفها حرة جزئياً وفقاً لمؤشر «الحريات في العالم 2010»... خلُص تقرير مؤسسة «فريدوم هاوس» الأميركية بشأن مؤشر الحريات في العام 2010، إلى تراجع مستوى البحرين على مستوى الحريات المدنية والحقوق السياسية، إذ صنف التقرير البحرين ضمن الدول غير الحرة، بعد أن كانت حرة جزئياً. وقد منحت «فريدوم هاوس» البحرين درجة 6/7 بالنسبة للحقوق السياسية وهو ما مثل تراجعاً في هذا الجانب، في ما بقيت البحرين على الدرجة السابقة ذاتها وهي 5/7 بالنسبة لمجال الحريات المدنية. وتعتبر الدرجة 7 أسوأ الدرجات في ما تمثّل الدرجة الأفضل//

[45] تحدّي القمع: المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة العفو الدولية 2008:

http://urlmin.com/walj

[46] انظر على سبيل المثال تقرير التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 2009 - البحرين الذي أكد أن السلطات في البحرين تقاعست عن التحقيق على نحو كاف في الادعاءات المتعلقة بتعرض معتقلين للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة. واحتُجز عدد من منتقدي الحكومة لفترة وجيزة وأُغلقت عدة مواقع على الإنترنت. وأُعدم شخص واحد. وأشارت الحكومة إلى أنها تعتزم إلغاء بعض جرائم النشر، والحد من التمييز ضد المرأة في القانون، وإجراء بعض الإصلاحات.

[47] حرية الجمعيات في دول الخليج العربي:

http://www.fidh.org/article6476

[48] منظمة الأزمات الدولية: التحدى الطائفي في البحرين: تقرير (40) 6 مايو 2005، ص9-13.

[49] التحدّي الطائفي في البحرين:

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l6"=&id3404"=

[50] رولا خلف وسايمن كير، البحرين: الجزيرة التي تقطّعت بها السبل، صحيفة الفايننشال تايمز ، 13 يوليو 2011 م.

[51] بالتعاون مع جمعية شاهد الدولية «Witness» نظّم مركز البحرين لحقوق الإنسان ورشة تدريبية في كيفية استخدام التصوير بالفيديو في الدفاع عن حقوق الإنسان وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء 11-12 ديسمبر 2007.

[52] نص التسجيل الصوتي لقاء سترة المفتوح للأستاذ عبد الوهاب حسين في مسجد الإمام الهادي سترة/ الخارجية بتاريخ 10/ فبراير - شباط/ 2011 م.

[53] نشرة (عاشوراء البحرين) السنة التاسعة – العدد 6 – الثلاثاء 20 صفر 1432هـ – 25/01/2011.

[54] خطبة الجمعة لسماحة العلامة الشيخ محمد علي المحفوظ بمسجد السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام في بني جمرة، بتاريخ 11 فبراير 2011 م.

[55] في تاريخ 11 فبراير أصدرت مجموعة شباب التغيير في جزيرة سترة أول بيان مؤيد ليوم الغضب هذا نصه: بسم الله الرحمن الرحيم

الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا (76).

لقد مرّ على وطننا الحبيب البحرين محطات عديدة مليئة بالجور والظلم وانتهاك حقوق الإنسان وسلب إرادته قهراً والسيطرة على مقدّراته وثرواته عبر عائلة فئوية جاءت غازية للبحرين منذ سنة 1783 وتوارثت الحكم وانغمست في الفساد وانتهاك حقوق المواطنين على مرّ السنين منذ أحمد (الغازي) وإلى عصرنا هذا ما زالت الجرائم بحق الوطن والمواطنين قائمة ومتراكمة مصحوبة بتضليل إعلامي ممنهج، وإيهام العالم بأن البحرين دولة دخلت في عصر الديمقراطيات ولكن سرعان ما انكشف للعالم أنها شكلية وزائفة ومحاولة يائسة لخداع العالم الحرّ.

إن هذه العائلة الفاسدة ومنذ وصولها إلى الحكم كمحتلّين لم تستطع تلبية رغبات الشعب وتطلعاته وضيّعت الفرص الكثيرة لإصلاح وضع البلد ولم تستطع أن تخلق عقد بينها وبين الشعب، وكرّست جهدها وإمكانياتها لخدمة مصالحها الشخصية حتى أصبحت ثلاثة أرباع البحرين ملك خاص لهذه العائلة بينما تعيش البلد أزمة إسكان حادّة، ولجأت إلى سياسة القمع وانتهاك حقوق الإنسان وإغلاق ساحة العمل السياسي وخنق الحريات العامة وممارسة السياسة الأحادية التي تعجّ بالطبقية والمحسوبيات والفساد الإداري والتمييز الطائفي والتلاعب بالتركيبة السكانية على أساس طائفي عبر التجنيس السياسي.

فبعد سنين من الاستبداد والدكتاتورية الخليفية قدّم فيها شعب البحرين عشرات الشهداء من خيرة الشباب وآلاف المعتقلين وضحايا التعذيب وآلاف المحرومين من خدمات الدولة أصبح الشعب أكثر يقيناً بأن السلطة في البحرين لا يمكن إصلاحها وأنها سرطان قاتل يجب استئصاله. إن السلطة مارست سياسة زرع الخوف والرعب في قلوب الناس من أجل الاستفراد بالسلطة. يا شعب البحرين إن الطغاة تنحصر قوتهم في ثلاثة (الطاعة، التعاون، الاستسلام) فلا قيمة لمال السلطة من دون متعاونين ولا قيمة لسلطة من دون طاعة الناس فمتى ما أسقطنا هذا الثلاثي نكون قد تقدّمنا خطوات متقدّمة في التغيير. وإن حالة الركود السياسي تبشرنا بتغيير قادم لا محال وأن الشباب البحريني أصبح أكثر ثقة وثباتاً وقدرة وبدأ يتحرّر من عوامل ضعفه النفسية والمعرفية، لينطلق لتحقيق التغيير على أرض الواقع. لقد تجاوزت السلطة في البحرين الحدود الأخلاقية والدينية في تعاملها مع الشعب ومؤسساته الأجتماعية والدينية وإن إجراءاتها القمعية المتراكمة ولدت لدى الشعب الرغبة الحقيقية في التغيير وأن شبابنا شيعة وسنّة لن يقبلوا بالخضوع أو الاستسلام لخيارات النظام مهما كلف الأمر من تضحيات فهي ترخص لأجل الوطن. يا شعب البحرين إن الخضوع والإستسلام يحمل مضامين الذل، والضعف والجبن، وهذه كلها صفات مرفوضة شرعاً وعقلاً وهيهات نكون كذلك.

يا شباب البحرين سنّة وشيعة لقد أثبتت حركة الشعوب الثائرة أنها أفضل وأشرف الحركات وهي الصوت الذي أخمد هدير الرصاص واستطاع أن يحقّق التغيير في وقت قصير مقارنة بالجماعات الحزبية التي كانت كثيرة التردّد في اتخاذ المواقف الصائبة، وأثبتت أن إرادة الشعب إذا نهضت لا تقهر وتحقّق التغيير وتفرضه على الواقع من دون أن يفرض عليها. يا شعب البحرين إن شعوب دول الخليج والعالم الحرّ بدأت تعي وتتفهم مطالبكم أكثر مما مضى وإن وسائل الإعلام الحرة قد بدأت تفتح عيونها على البحرين وما يحدث فيها ووضعتها من ضمن الدول التي سيجتاحها التغير.

أيها الشباب البحريني الواعي أنتم من يقرّر من يحكمكم ومن يسيّر بلدكم مثلما تريدون ولا يفرض عليكم بعد الآن، إن النظام الحالي في البحرين لا يستند إلى القبول الشرعي ولا تنطبق عليه المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولذلك فإن من حق الناس أن يطالبوا بتغييره. لقد ولى زمن الخوف وزمن الشعوب المستضعفة قد بدء زمن ثورة الشباب الواعي للتغيير قد بدأت وستستمر لتريّح الأمة من شر الأنظمة وفسادها لتكون أمتنا العربية الإسلامية قوية عزيزة تضاهي الأمم. أنتم قادرون على صناعة عناصر القوة، وإن القبضة الأمنية أصبحت غير ذات جدوى أمام إصرار وإرادة الشعوب الثائرة. ياشعب البحرين الفتيّ إن إرادتكم هي التي ستنتصر حتماً وإن من حق الشعوب أن تثور على من جار واستكبر، وعلى السلطة أن تعلم أن شعب البحرين سيثور أجمع وأن التنازلات في الوقت الضائع لن تقبل منه. لقد حان الوقت لنقول لسلطة عائلة آل خليفة من دون مجاملة وبأعلى الصوت شيعة وسنّة، من أجل الوطن من أجل مستقبل أولادنا على عائلة آل خليفة الحاكمة الرحيل وإننا سنغرس أخر مسمار للطاغوتية في البحرين في القريب العاجل ولن يستطع أي أحد مهما كان موقعه أن يوقفنا، على الله توكّلنا وهو حامينا وعلى الدول الخليجية والعربية دعم ومساندة خيارات الشعب البحريني في التغيير. حان الوقت لنكسر حاجز الخوف ونضع مكانه التحدي والصمود وننزل جميعاً رجالاً ونساءً لنلبّي نداء الشرع والعقل ونجعل تاريخ 14 فبراير بداية الانطلاقة، وإن عامل الخوف يزول باجتماعنا على التغيير وبكون إرادتنا أقوى عزماً وأكثر تحمّلاً للصعاب وسنكون منتصرين بإذن الله، إننا مبشّرون بنصر حتمي وانفراج عما قريب وإن النظام قد يضغط بناءً على معطياته إلى المساومة هنا أو هناك في ملفات عديدة وهنا يتطلّب منا الدقة والتنسيق وأخذ الضمانات لأي حلّ قادم لما يتميّز به هذا النظام من خداع ومكر وانقلاب وسيكون من الخطأ تفرّد أي جهة بالحلول القادمة والخروج بنتائج قد تكون لا تخدم مصالح الشعب، وإن أي حل لا يخدم مصالح الشعب ويفرط في حقوقه مرفوض وسيكون خيانة وزيادة لمعاناة الشعب. وإن أي توهين أو إضعاف لتحركات الشباب أو إعانة للسلطة ولو بحرف سيكون له موقف واضح وغير متهاون من شباب البحرين.

إن رسالة شباب البحرين أن يحكم الشعب نفسه وأنه مصدر جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وأن يكون الدستور عقدي مجمع عليه وأن يكون العدل والمساواة بين جميع فئات المجتمع وأن يكون توزيع عادل للثروة وأن يتمّ محاكمة أزلام النظام المتهالك على جرائمهم بحقّ الوطن من دون تهاون. وأن تكون هناك قيادات مسؤولة تؤتمن على أمن وثروات هذا البلد من غير الحرس القديم الفاسد. إن المرحلة القادمة وتطوراتها الإقليمية والمحلية تتطلب من شبابنا الدقة في العمل التنظيمي والبدء بتشكيل اللجان الأهلية على أسس تنظيمية إدارية جيدة واستغلال الفرص وأن الشعب له كل الحق في إحراج النظام وبكل الوسائل الضاغطة في المحافل المحلية والدولية، وإن الشعب ليس مطالب فقط بالخروج في 14 فبراير بل مطالب أيضاً بنشر جرائم النظام وفساده وتعريته أمام وسائل الإعلام المحلية والإقليمية وتحويل يوم 14 فبراير يوماً للتغيير ويوماً للضغط على السلطة الظالمة الفاقدة للشرعية، فالشعب لن يقبل بعد الآن بوجود عقلية قبلية مستهترة تدير البلد وثرواته بهذا الشكل الإجرامي البشع.

إن تحرك المجتمع البحريني نحو أهدافه على الأرض في 14 فبراير سيفتح أمامه أبواباً تكشف وهن وضعف السلطة الظالمة وستتكشف خيوط هذا النظام الظالم وجرائمه على العالم. يا شباب البحرين لقد كنتم السباقين من دول الخليج منذ سنين طويلة عبر نشاطات سياسية طويلة أسفرت عن العديد من الشهداء والآلاف من المعتقلين في فترات متفرقة وحان الوقت لإنهاء هذه المعاناة والاستهتار الخليفي بأمن المواطنين وحقوقهم حان الوقت ليقول شعب البحرين كلمة واحدة فقط كفى تدميراً للوطن، لا تمتلكون الشرعية وعليكم الرحيل وإلا مصيركم لن يختلف عن أسلافكم من الطغاة. إن شعب البحرين لديه القدرات والوعي التي تمكنه أن يكون سيد الخليج، وإن شعب البحرين يعي مجريات الأمور وبدقة وهو يسير بفطرته تجاه من يلبي رغباته وتطلعاته لا من يحجبها ويصادرها. وإن مرحلة التغيير قد بدأت وهي ليست ضرباً من الخيال أو المستحيل بل هي حقيقة ووعد إلهي يقول تعالى: «وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ (5)». إننا قادرون ورضا الله نصب أعيننا على تنظيم صفوفنا أكثر من أي وقت مضى والشعب مدعوٌّ بجميع أقطابه باختلاف توجّهاته للعمل الدؤوب من دون كلل أو ملل وتشكيل ضغط شعبي غير مسبوق على السلطة واستغلال التوجه الكبير لوسائل الإعلام تجاه ثورات الشعوب في إيصال مظلومية الشعب وتعرية السلطة على حقيقتها النتنة.

إننا على موعد لا تراجع عنه وعلى جميع القرى البدء في وضع البرامج التحشيدية لـ 14 فبراير وتكثيف الجهود في هذه الفترة واستخدام كل الإمكانات الضاغطة والمحرجة للنظام وعلى شبابنا تفعيل جميع إمكانياته وطاقاته في جميع المجالات مهما كلّف

الأمر من تضحيات. ومن هنا نوجّه دعوة لجميع قرى سترة بتكوين تجمعات فرعية في كل قرية على أن تكون نقطة التجمع المركزية هي شارع رقم (1) والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

شباب التغيير – دولة البحرين – سترة

.11/2/2011

[56] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3073 – الجمعة 04 فبراير 2011م الموافق 01 ربيع الاول 1432هـ «مثل هذا الإجراء الاحترازي كان يواجه واقعاً أكثر من 3500 موقع لجهات رسمية وأكثر من 200 ألف مستخدم:

http://www.alwasatnews.com/3073/news/read/525216/1.html

[57] تم رصد الجلّاد تركي الماجد، مع وجود كامري سوادء وكامري رصاصية وتيدا حمراء كدوريات أمنية.

[58] اشتباكات محدودة في البحرين. الجزيرة نت, 14/2/2011 م. أحداث النويدرات – فيديو:

http://www.youtube.com/watch?v=Mn60gnXaS7E

[59] في دراسة نشرتها بوابة (eHulool) أشارت الدراسة إلى أن أرتفاع معدّل استخدام البحرينيين لموقع تويتر الإجتماعي خلال الأسبوع الثالث من فبراير الذي شهد بدايات الأحداث السياسية من مسيرات ومظاهرات. وبيّنت الدراسة أن يوم الثلاثاء 15 فبراير 2011م ارتفاعاً كبيراً جداً في استخدام البحرينيين لموقع تويتر (Twitter) الاجتماعي، حيث ارتفع استخدام البحرينيين لموقع تويتر 80% في ذلك اليوم، ابتداءً من الساعة السابعة صباحاً مروراً بوقت تشييع الجنازة في الساعة الحادية عشر ظهراً والأنباء عن سقوط شهيد ثاني، مروراً بخطاب ملك البحرين في الساعة الثالثة والنصف عصراً إلا أنه انخفض تدريجياً لاحقاً ذلك اليوم مع انتقال المتظاهرين إلى دوّار اللؤلؤة بالمنامة.

وفي يوم الأربعاء 16 فبراير، انتقلت لهجة تناقل الأخبار عن البحرين عبر الشبكة الإجتماعية تويتر (Twitter) إلى ما يجرى من فعاليات في دوّار اللؤلؤة والفعاليات الأخرى مثل المسيرات في أستاد البحرين الوطني ومدينة المحرق، وارتفعت إلى أكبر ارتفاع لها في الساعة الثانية عشر ظهراً، أمّا يوم الخميس 17 فبراير، وهو اليوم الذي هاجمت فيه قوات الأمن الوطني معزّزة بقوات من الجيش البحريني دوّار اللؤلؤة وفضّ الاعتصام فيه بالقوة ، فقد شهد أكبر ارتفاع في استخدام البحرينيين لموقع تويتر خلال الفترة الماضية، حيث بدأت نسبة الاستخدام في الإرتفاع من الساعة الثالثة صباحاً حين قام السلطات ببدء تفريق المعتصمين من دوّار اللؤلؤة، ووصلت نسبة الإرتفاع إلى أكثر من 200% عن النسبة الطبيعية في الأيام الاعتيادية، ويأتي ذلك إثر تناقل الكثير من مستخدمي التويتر من البحرينيين للأخبار عن مجمل الأحداث السياسية التي حصلت في ذلك اليوم واختلاف الروايات وتعدّدها. بعد ذلك، وفي يومي الجمعة والسبت 18 و19 فبراير 2011 م، فقد انخفضت نسبة الاستخدام في الساعات الأولى من صباح اليوم، وما لبثت أن ارتفعت النسبة مع فترة صلاة الظهر وإنطلاق العديد من الفعاليات والأحداث السياسية في ذلك اليوم، مثل خروج المسيرات المؤيدة للحكومة وأيضاً تشييع جثامين الشهداء في ذلك اليوم.

[60] فيديوجماهيرسترة:

http://www.facebook.com/video/video93994620612465….

[61] فيديوهات للاحتجاجات في مناطق:

السنابس: http://www.youtube.com/watch?v=inHDgMmBnYk

البلاد القديم: 0http://www.youtube.com/watch?v=VobQAadsmF

الديه: ature=youtu.be…1JU0http://www.youtube.com/watch?v=Z

المعامير : xs5TbQq5TOg/4/…net?f1http://www.youtube.com/user/bh

سترة: U0B52Zd__n8"=http://www.youtube.com/watch?v

[62] قوات الإرهاب تهين العلم البحريني بعد فشل مسرحية الجيب :

http://www.youtube.com/watch?v=N9aT95lMQwQ

[63] تم معرفة قاتل الشهيد علي مشيمع بسلاح الشوزن وهو راشد الجودر.

[64] كلمة لأم الشهيد علي مشيمع في مستشفى السلمانية:

http://www.youtube.com/watch?v=gQyIK7tG0GM

[65] بيان جمعية الوفاق بتاريخ 14 فبراير:

http://alwefaq.net/~alwefaq/index.ph...rticle&id5518"=

[66] فيديوهات لدوار اللؤلؤة في يوم الغضب:

كوبري اللؤلؤة البحرين: kwkk9https://www.youtube.com/watch?v=qmdSqC

دوّار اللؤلؤة – البحرين – ميدان الشهيد: xGA4https://www.youtube.com/watch?v=PsVGAMH

شعب البحرين يريد إسقاط النظام: OKunYsus5https://www.youtube.com/watch?v=iT

دوّار اللؤلؤة – البحرين – ميدان الشهيد: g2https://www.youtube.com/watch?v=SfUkZ-rZF

دوّار اللؤلؤة – البحرين – ميدان الشهيد: mo0XYBD1i8https://www.youtube.com/watch?v=R

دوّار اللؤلؤة – البحرين – ميدان الشهيد: https://www.youtube.com/watch?v=xpDdzHiraFU

تلفزيون البحرين – دوّار اللؤلؤة: 8yifg2https://www.youtube.com/watch?v=HcQkA

[67] بي بي سي العربية, 15/2/2011 م، ملك البحرين يشكل لجنة تحقيق في أسباب وفاة شخصين في الاحتجاجات. وانظر خطاب حمد آل خليفة:

http://www.youtube.com/watch?v=a2kfOOATLl8

[68] حول أحداث هذا اليوم والتغطيات الإعلامية أنظر :

الجزيرة نت/ بدأت في اليمن والبحرين/ صحيفة: الثورة تغلي بالخليج:

.22"=http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B...oogleStatID

وزير الداخلية/ التحفّظ على المتسببين في وفاة المواطنين.

صحيفة الوسط/ تلفزيون البحرين يعلن انطلاق مسيرة مؤيّدة لجلالة الملك ابتداءً من الاستاد الوطني، وينشر دعوة لمسيرات أخرى..

عرب تايمز/ ملك البحرين... أحمق من هبنقة... ولا يحسن قراءة سطرين بالعربية.

صحيفة الوسط/ الملك يزور قوة الدفاع ويستمع لإيجاز عن استعدادتها لحماية أمن الوطن.

بتلكو/ المتصلون يواجهون مشاكل في الاتصال بالإنترنت

عبد الوهاب حسين للسلطة/ إن لم يفرج عن المعتقلين يوم المحاكمة فستزحف الجماهير الى المنطقة الدبلوماسية – مكان المحكمة

النائب علي الأسود عن الإعلام البحريني/ اتصلت بمخرج البرنامج المباشر على تلفزيون البحرين وطلبت منه مداخلة مباشرة حتى وقت متأخر وقد منعت من ذلك.

كاظم للحكومة/ استنساخ أساليب النظام المصري لن تجدي نفعاً.

المحفوظ/ الشعب البحريني يطالب باجراء تغييرات ديمقراطية حقيقية.

الخارجية البحرينيه/ تدعو الدول والمنظمات لتحرّي الحقيقة وعدم استباق نتائج لجنة التحقيق.. .

جمعية الرابطة/ تتقدّم جمعية الرابطة بخالص التعزية والمواساة لأهل البحرين ولأهل الفقيدين الغاليين وضحيتي الإفراط في استخدام القوة وبالوسائل غير المقبولة..

المشيمع للمعتصمين في دوّار اللؤلؤة: /279751517/b/1981http://www.justin.tv/satrawi?

الوسط/ تعليق وزارة الخارجية البريطانية: «المملكة المتحدة سوف تدعم وتدافع عن حقّ التظاهر السلمي وحرية التعبير، إنه من الضروري أن تفي الحكومة البحرينية بالتزاماتها نحو إجراء تحقيقات شفّافة حول وفيات يوم أمس وأي مزاعم بخصوص انتهاك لحقوق الإنسان»: html.527564/1/news/read/3085/http://www.alwasatnews.com

بي بي سي/ قوات الأمن البحرينية تهاجم المعتصمين في ميدان اللؤلؤة -http://www.bbc.co.uk/arabic/middleea...in demos.shtml

الإعلان عن اختفاء الناشط السياسي السنّي حمد البوفلاسة الذي شارك بالأمس في الاعتصام في ميدان اللؤلؤ في الساعة الثالث فجر اليوم.

[69] فيديو تشييع الشهيد فاضل المتروك: Clashes in Bahrain before planned protest rally, Monday, 14 February 2011

cI1http://www.youtube.com/watch?v=AfqBieOW

[70] الإندبندنت: Clashes in Bahrain before planned protest rally

صحيفة الغارديان: Clashes at Protest for Second Day in Bahrain

[71] انظر مازن السيد « الطبيب إبراهيم العرادي يروي لـ«السفير» معاناة البحرين: منعوا علاج المصابين واستهدفوا الكادر الطبّي بوحشية « صحيفة السفير اللبنانية» بتاريخ 7 / 10/ 2011.

لمزيد من الشهادات الحية والسير الذاتية لأعضاء الكادر الطبي وطاقم التمريض أنظر الملف المتكامل الذي أعدته مرآة البحرين حول دور الكادر الطبي وما تعرض له من انتهاكات، وقد صدرت تلك الشهادات ضمن كتاب خاص اصدرته مرأة البحرين.

http://bhmirror.no-ip.biz/category/105.html

[72] في نحو الخامسة والنصف من فجر الخميس الدامي، خط علي أحمد المؤمن مشاركته الأخيرة في صفحة «الفيسبوك» وقال: «دمي فداء لوطني» وقد تحوّلت بعد ساعات قليلة إلى واقع وحقيقة صعقت أباه وأمه وأخوته الستة، حينما تلقوا خبر استشهاده. علي يدرس في سنته الأخيرة هندسة بجامعة البحرين. كان مع أحد أخوته في ميدان اللؤلؤ مسالماً نائماً وعاد سالماً بعد أن هجمت قوات الأمن على المتظاهرين وسجّل في الخامسة والنصف مشاركته الأخيرة في «الفيسبوك» (دمي فداء لوطني) ليعود للميدان مجدداً مع أخيه حسين ويستقبل جسمه الطلقات المطاطية ورصاص الشوزن المحرم دولياً، ليموت متأثّراً بجراحه وحاملا آماله معه.

[73] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق «تقرير بسيوني» الفقرة 268.

[74] طالبت بإسقاط الحكومة وكتابة دستور عقدي ورفض دستور 2002 مسيرة «الوفاء للشهداء» الأضخم في تاريخ البحرين، جمعية الوفاق، بيان صحفي 22 فبراير 2011. انظر أيضاً «مظاهرة حاشدة بالمنامة لإسقاط الحكومة. الجزيرة نت, 22/2/2011 م وانظر فيديو مسيرة الشهداء التي نظّمتها الجمعيات السياسية:

http://www.youtube.com/watch?v=PV_JfUeZiMM

[75] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصى الحقائق فقرة 297.

[76] فيديو مسيرة الوحدة الوطنية التي نظمتها الجمعيات السياسية:

http://www.youtube.com/watch?v=JV_adQJAGUk

[77] فيديو مسيرة إسقاط الحكومة التي نُظّمت من قِبل الجمعيات السياسية:

http://www.youtube.com/watch?v=jWq2T8aKfFc

[78] الجزيرة نت، 6/3/2011 م ،اعتصام أمام مبنى حكومة البحرين:

http://www.aljazeera.net/news/pages/58030180-f438-4497-93b9-ffd348a7d5f1

فيديو الاعتصام أمام مقر رئاسة الوزراء من قِبل الجمعيات السياسية:

http://www.youtube.com/watch?v=w6zBI-ER7qY

[79] فيديو مسيرة إسقاط دستور 2002 التي نظّمتها الجمعيات السياسية:

http://www.youtube.com/watch?v5"=yyJQN3wJBc

[80] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3100 - الخميس 03 مارس 2011م الموافق 28 ربيع الاول 1432هـ. - تجمّع «الفاتح» يطرح حزمة مطالب ومسيرة «الداخلية» تطالب بإطلاق باقي السجناء:

http://www.alwasatnews.com/3100/news/read/530195/1.html

[81] فيديو محاصرة مبنى التلفزيون: Bg1xE6http://www.youtube.com/watch?v=BPtQd

[82] فيديو المسيرة المحيطة بمنى التحقيقات الجنائية «جهاز الامن الوطني»:

http://www.youtube.com/ watch?v=QVZUuCqx2wM

[83] صحيفة الوسط: العدد 3105 - الثلثاء 08 مارس 2011 م الموافق 03 ربيع الثاني 1432هـ، حشود تحيط بـ «التحقيقات الجنائية» دعماً لمطالب «اللؤلؤة»:

http://www.alwasatnews.com/3105/news/read/531100/1.html

مسيرة الديوان – 14 فبراير جمعة السقوط:

http://www.youtube.com/watch?v=C0EiOqOJthQ&feature=related

[84] فيديو من مسيرة الديوان الملكي:

http://www.youtube.com/watch?v=slyge6Z4N-Y

[85] صحيفة الشرق الاوسط، السبت 07 ربيع الثانى 1432 هـ 12 مارس 2011 العدد 11792 البحرين: الأمن يمنع مواجهات بين الشيعة السنّة في مسيرة للديوان الملكي.

[86] مسيرة الرياضيين:

http://www.youtube.com/watch?v=Do0VaQ9igJU&feature=related

[87] يمثّل هذا الجزء نصّاً مقتبساً من دراسة تمّ نشرها من قبل الكاتب تحت عنوان «ائتلاف شباب 14 فبراير..المجتمع الثاني والزمن الجديد» نشرها مركز البحرين للدراسات في لندن، وهي في الأصل أيضاً ملخّص لدراسة أعمق لا تزال قيد البحث.

[88] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى، (زيارة بتاريخ 28 مارس 2011):

http://www.aljazeera.net/NR/exeres4/CBD51AB-D8D6-4184-AAE0-C1C611436FE2.htm?GoogleStatID9"=

[89] للاطلاع على مجريات أداء عمل التحالف بين الجمعيات انظر بيانات التحالف على الرابط، زيارة بتاريخ 28 مارس 2011:

http://www.aldemokrati.org/ar-BH/News/64/bayanat.aspx

وللحصول على يوميات حركة الاحتجاج يمكن الرجوع للملف التوثيقي المخصّص للحركة في موقع ملتقى البحرين على الرابط:

http://bahrainonline.no-ip.org/forumdisplay.php?99"=f&4c524a949df5ebb30b3d5ea171da7s=bba

[90] لمزيد من التفاصيل انظر صحيفة الوسط البحرينية العدد 3101 | الجمعة 04 مارس 2011 م الموافق 29 ربيع الاول 1432هـ. ويتكوّن الائتلاف المذكور من مجموعة من ممثّلي القوى السياسية وشخصيات مستقلّة، وقد تمّ توزيع المراكز والمهمّات فيه على الشكل الآتي: المنسّق العام للائتلاف سعيد عبدالله العسبول، أمانة السرّ مريم الرويعي، رئاسة لجنة الاتصال بالقوى الوطنية جواد فيروز، رئاسة لجنة المساعي جميل كاظم العلوي، رئاسة لجنة الاتصال مع مؤسسات المجتمع المدني محمد عبدالرحمن، رئاسة لجنة التنسيق الخارجي عبدالنبي العكري، رئاسة لجنة الإعلام غسان الشهابي، رئاسة لجنة الاتصال مع الشخصيات الوطنية أحمد جمال، وعضوية كل من سند الماكنة، والصحافي علي صالح، وعبدالنبي سلمان:

http://www.alwasatnews.com/3101/news/read/530383/1.html

[91] هناك شواهد عديدة تدلّ على توجس أهل السنّة من حركة الاحتجاج القائمة وأن مصيرها مجهول بالنسبة لهم وقد عبّر الشيخ المحمود في كلمة ألقاها في جمع غفير من أهالي مدينة حمد والمنطقة الجنوبية عن هذه الهواجس بقوله «إنهم يريدون أن يذلّوا أهل السنّة، ولكن أهل السنّة في البحرين أعزّة ويحفظون حقّ الآخرين وهذا هو نهج أهل السنّة والجماعة. كما أن القضية في البحرين كانت سياسية كان المقصد منها السيطرة على طائفة ضدّ جميع طوائف الوطن مثلما حصل في العراق» لمزيد من التفاصيل أنظر صحيفة النبأ البحرينية عدد 149 - 2011-04-27 - 23 جمادى الأولى 1432 هـ.

[92] كلمة الوحدة الوطنية في الاجتماع الثاني في جامع الفاتح بتاريخ 2 مارس 2011. وقد حملت الكلمة نفسها موقفاً سياسياً متطرّفاً إزاء حركة الاحتجاج حيث رأى التجمّع تحت بند رسالة للخارج أن «ما يجري قد تجاوز الحدود وعلى العالم بأسره أن يعي بأن ما يحدث في البحرين ليس تعبيراً سلمياً عن الرأي، إنه اعتداء على أمن شعب بأكمله، إنه تعطيل لحياة شعب بأكمله، إنه مصادرة لحرية الآخرين، إنه ابتزاز واستفزاز لا بدّ أن يتوقّف اليوم قبل الغد، وعلى المجتمع الدولي الذي يراقب ما يحدث في البحرين أن يكون داعماً للحوار لا داعماً للفوضى والتخريب بأساليب ظهرت واضحة للعيان، وإننا على دراية تامّة بأن الأصابع الخارجية التي تتدخّل في تحريك أشكال الفوضى والدعوة الى العنف تريد استنساخ تجربتها في العراق»

[93] لمزيد من التفاصيل نورد ما جاء في بيان الثوابت والمرتكزات الصادر عن تجمّع الوحدة الوطنية بتاريخ 25 فبراير 2011:

الوحدة الوطنية للمجتمع البحريني بمكونيه الرئيسيين وطائفتيه الكريمتين.

شرعية النظام القائم والتي أجمع عليها الشعب في الاستقلال وميثاق العمل الوطني.

حقّ المواطنين في ممارسة حرية التعبير في صورها السلمية من دون تجريح أو اعتداء على الآخرين.

العمل على حفظ السلم الاجتماعي ومشاركة جميع الفئات في الحوار.

الالتزام بميثاق العمل الوطني.

إصلاحات دستورية:

1. زيادة صلاحيات مجلس النواب التشريعية من خلال أن لا يعرض أي مشروع أو قانون على مجلس الشورى إلا للمشورة فقط في حال إقراره من قبل ثلثي مجلس النواب.

2. يعيّن رئيس الوزراء من قِبل الملك، ويتمّ تعيين الوزراء بناءً على الكفاءة ومعايير واضحة منصوص عليها ويمثّلون كافة شرائح المجتمع، ويعرض الوزراء على مجلس النواب وتسقط في حال رفضها من ثلثي الأعضاء. 3. تعديل اللائحة الداخلية

لمجلسي النواب والشورى لمنع تعطيل القوانين أو إعاقتها.

إصلاحات رقابية:

1. تفعيل قانون كشف الذمّة المالية. 2. الشفافية في التعامل مع أملاك الدولة وتعويض خزينة الدولة عن ما كشفت عنه لجنة التحقيق في أملاك الدولة. 3. زيادة الشفافية من خلال إقرار وتفعيل قانون يضمن حرية الإطلاع على المعلومة. 4. إنشاء نيابة عامة متخصّصة في مكافحة الفساد الإداري والمالي ومتابعة توصيات تقارير ديوان الرقابة المالية.

إصلاحات معيشية:

1. زيادة الرواتب ودعم رواتب المتقاعدين والمواطنين في القطاع الخاص بنسبة لا تقل عن 20%. 2. العمل على حل المشكلة الإسكانية من خلال زيادة ميزانيتها وتقليص فترة الانتظار. 3. زيادة الشفافية من خلال إقرار وتفعيل قانون يضمن حرية الإطلاع على المعلومة.

[94] غادة عبد الحافظ، أمين عام تجمّع الوحدة الوطنية: شيعة البحرين يسعون لإنشاء دولة شيعية تابعة لإيران، المصري اليوم، 30 مارس 2011:

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=292144

[95] مقابلة الشيخ عبد اللطيف المحمود في برنامج مقابلة الخاصة مع قناة تلفزيون العربية بتاريخ 29 يونية 2011.

[96] طالما اعتمد النظام الحاكم في البحرين في مسألة استقرار حكمه وبقاءه لفترة طويلة على آليتين هما:

-1 مزيد من القمع والسيطرة وبناء الأجهزة الأمنية المتضخّمة (نسبة أفراد الأجهزة الأمنية لعدد المواطنين تعادل نحو 4% في الوقت الذي تبلغ ميزانية هذه الأجهزة نحو 30% من ميزانية الدولة أي ما يعادل ميزانية وزارة التعليم والصحة والثقافة ووزارة أخرى).

-2 بناء تحالفات قائمة على التشطير العمودي أي الطائفي والإثني، فقد استطاع نظام الحكم أن يبني له تحالفات في أوساط شيعية وفي أوساط سنّية ومن ناحية إثنية فهو يمتلك تحالفات مع أحصاب الأصول الإيرانية والأصول العربية وهكذا فهو يبني شبكة من التحالفات ليست على أساس واحد وقدر واحد فلهذه الشبكة رؤوس أساسية ومهام أصيلة مقارنة ببعض تلك الخيوط التي يعتبرها النظام هامشية ومؤقّتة.

[97] خطبة الشيخ عبداللطيف محمود آل محمود يوم الجمعة 4 مارس 2011.

[98] النصوص منقولة حرفياً من الخطاب الثاني في جامع الفاتح بتاريخ 2 مارس 2011.

[99] مقطع للشيخ عبد اللطيف المحمود يدعو لتشكيل لجان أمنية في المناطق:

http://www.youtube.com/watch?v=Bkow3SNMkIs&feature=related

[100] تقرير شامل عن أحداث الدوار السابع:

http://www.youtube.com/watch?v=RPnvNo2cvGw&feature=related

[101] مسيرة المجنسين من قبيلة العويدات (سوريا، الأردن) في الدوّار السابع في مدينة حمد حيث يظهرون شعاراتهم القبلية والعنصرية اتجاه الطائفة الشيعية في البحرين:

http://www.youtube.com/watch?v=vv65QtttxJ8&feature=related

[102] تقرير مصور عن أفعال البلطجية في البحرين:

http://www.youtube.com/watch?v=hFrfHk07lxk&feature=related

[103] خطاب محمد خالد في تجمع ساحة البسيتين 4 مارس:

http://www.youtube.com/watch?v=Ayencb7FJ64&feature=related

[104] مقطع فديو للتدريب على البلطجة:

http://www.youtube.com/watch?v=XnEiDaTATQk

[105] فديو مصور لحادثة الدهس والشجار/أمام المرفأ المالي 7 مارس:

http://www.youtube.com/watch?v=lELUM39SMNw&feature=related

[106] انظر خطبة الشيخ عبد اللطيف المحمود في صلاة الجمعة 4 مارس وخطابه في تجمع مدينة حمد بتاريخ 6 مارس

[107] بعض اللقطات لتجمّع البستين 7 مارس:

http://www.youtube.com/watch?v1"=fgKKKzAVu0

[108] أحد مقاطع الفيديو التي نشرت:

http://www.youtube.com/watch?v=LfDuHdW5lZU

[109] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3107 – الخميس 10 مارس 2011 م الموافق 05 ربيع الثاني 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3107/news/read/531519/1.html

[110] تصاعدت الأحداث بشكل مفاجئ في مدرسة سار الثانوية للبنات بعد فسحة الصباح (نحو العاشرة صباحاً)، عندما خرجت مسيرة احتجاجية، وسرعان ما تحوّلت الى اشتباكات بين عدد محدود من الطالبات. وعلى إثر ذلك، توجّهت طالبات ومدرسات إلى مديرة المدرسة للفصل في الموضوع. وقامت المديرة بعزل الطالبات اللاتي اعترضن على المسيرة، واستدعت أولياء أمورهن. وبحسب الطالبات المحتجّات، فإن أحد أولياء الأمور دخل إلى المدرسة وقام بالاعتداء على بعض الطالبات. وذكرت إحدى البنات أن أحد الرجال حاول التعرّض لها. وتجمع أولياء أمور الطالبات من كل مكان، وفيما قام عدد كبير بأخذ بناته الى المنزل، احتشد جمع كبير حول مكتب مديرة المدرسة محاولين الدخول إليها، فيما سعى أولياء أمور وعدد غير قليل من الأهالي إلى حماية مكتب المديرة لكي لا يتم اقتحامه. وقد حضر وفد من الأهالي ومن جمعية الوفاق يسعون إلى الحفاظ على أمن المدرسة بشكل كامل، لكي لا يصاب أي شخص آخر بمكروه.

[111] جميع الانتهاكات المذكورة في هذه الحلقة موثّقة في صحيفة الوسط الصادرة في الفترة بين12 مارس– 15 مارس، أي حتى يوم واحد قبل هجوم قوات درع الجزيرة على الدوّار.

[112] عاد طلاب جامعة البحرين للدراسة بعد 63 يوماً من التوقّف بسبب الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين وشهدتها جامعة البحرين يوم الأحد (14 مارس/ آذار 2011)، وسط أجواء متوتّرة ومخاوف طلابية من إكمال الفصل الدراسي في ظلّ أسوار أمنية ونقاط تدقيق منتشرة في مختلف أنحاء الحرم الجامعي. وأكّد نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية وتقنية المعلومات بجامعة البحرين يوسف البستكي أن الجامعة أخذت إجراءات جديدة لتقوية الأمن داخل الحرم الجامعي منها زيادة أعداد رجال الأمن وإضافة أسوار أمنية جديدة تفصل بين مواقف السيارات وقاعات الدراسة لا يمكن المرور منها إلا عبر بوابات محدّدة للتدقيق ومنع دخول أية أشياء محرّم دخولها إلى الحرم الجامعي. وقال البستكي: «تمّ وضع كاميرات أمنية لرصد كل التحرّكات داخل الحرم الجامعي، وفي حال حدوث ما يعكّر صفو الحياة الجامعية سيكون هناك تواصل سريع مع الجهات المختصّة للتدخّل السريع». وذكر البستكي في اتصال هاتفي مع تلفزيون البحرين مساء 13 مايو 2011 أنه سيكون على الطلاب التوقيع على وثيقة الولاء للقيادة والوطن إضافة إلى تثبيت تسجيلهم مجدداً والتعهّد بتحمل كامل المسؤولية عن القيام بعمل يخلّ بالأمن داخل الجامعة. وتحدّثت مصادر عن أن إدارة الجامعة قد فصلت أعداداً كبيرة من الطلبة قيل إنهم بلغوا مئات الطلبة، فيما أكّد البستكي أن إدارة الجامعة اتخذت الإجراءات الصارمة في حق من اعتبرهم «أساءوا للوطن والقيادة» سواء كانوا من إداريين وموظفين أو أكاديميين وطلبة، مشيراً إلى أن الجامعة أنهت المرحلة الأولى من التحقيق، وهي الآن في طور المرحلة الثانية من خلال جمع المعلومات عن كل من خالف القانون. وتأتي العودة إلى الجامعة في يومها الأول وبعد شهرين من التوقّف «متوترة» في ظلّ تخوّف الكثير من الطلاب من عودة الأحداث التي شهدتها الجامعة، وكذلك وقوع مضايقات.

[113] انظر ترجمة الشهادة في موقع مرآة البحرين:

http://bahrainmirror.no-ip.org/article.php?id2484"=&cid79"=

[114] منذ تسلّم فواز بن محمد آل خليفة (ابن وزير الداخلية السابق) رئاسة هيئة شؤون الإعلام، عمل على استبعاد عدد من الإداريين الإعلاميين واستبدالهم بآخرين عسكريين. فبعد الرئيس التنفيذي راشد بن عبدالرحمن آل خليفة، عُيّن علي الرميحي في منصب مدير عام التلفزيون والإذاعة، كما تمّ إعفاء القائم بأعمال مدير إدارة الأخبار ناصر الذوادي الذي كان يعمل قبل ذلك في ديوان ولي العهد، مقابل تعيين الضابط السابق بوزارة الداخلية محمد القوتي، وإقصاء رئيس القناة الرياضية أحمد عاشور واستبداله بعبدالعزيز الأشراف وهو الآخر عسكري سابق.

[115] متصل يعترض على طريقة تلفزيون البحرين في تغطية الاحداث:

http://www.youtube.com/watch?v=vuHy2fi9RxU

[116] مقطع مؤلم لفضخ رأس الشهيد أحمد فرحان:

http://www.youtube.com/verify_age?next_url=/watch%3Fv%3DnhVatUkebmM

[117] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للملف الرائع الذي أعدته مرآة البحرين حول الطاقم الطبي ومعاناته وقد تمّ اعتماد الملف كمرجع أساسي لسرد هذه الأحداث:

http://bhmirror.no-ip.biz/category/105.html

[118] رصد شاهد عيان آخر فبركات تمثيلية في ساحة مواقف السيارات بقسم الطوارئ، أهم فبركة هي فتح باب خلفي لإحدى السيارات التي تشبه الإسعاف، بنيّة اللون ووضع أسلحة فيها وتصويرها للإيحاء بأن هذه أدلة ضُبطت بها، ثم إحضار مجموعة من المواطنين يبدو لمن يشاهدهم أنهم عائلة بحرينية كانت محتجزة كرهائن في المستشفى بحسب ما أشيع في الوسائل الإعلامية في وقت سابق.

[119] من الصعب جداً الإحاطة هنا بمجال المقاومة السلمية التي امتدّت لأكثر من عامين وأعتقد أنها بحاجة إلى دراسة خاصة ونوعية تنتظر اكتمال موادها.

[120] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق الفقرات (170 – 177).

[121] ولعل هذا الذي تقرّره اللجنة في متن تقريرها، يؤكّد مرة أخرى ما أشرنا إليه من تجاهلها لإبداء رأي محدد حول سلامة ومشروعية المرسوم بإعلان حالة السلامة الوطنية الذي ثبت أنه أشدّ وطأة من حالة الأحكام العرفية.

[122] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق فقرة 1173.

[123] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الفقرات 1176 – 1180.

[124] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق فقرة 1201 – 1202.

[125] حلقة استهداف الكادر الطبي في برنامج الراصد:

http://www.youtube.com/watch?v=BCO-BL6_swU

[126] برنامج الراصد – حلقة جامعة البحرين:

http://www.youtube.com/watch?v4"=Ke68JXNQis

[127] فيديو علاء حبيل يبرر موقفه:

http://www.youtube.com/watch?v=unM0W3RIHXU

[128] فيديو ناصر بن حمد يهدد كل من نادى باسقاط النظام:

http://www.youtube.com/watch?v=Z5b1M92mbU0

[129] جريدة أخبار الخليج –الاثنين 07 جمادى الأول 1432الموافق 11 أبريل2011 العدد 12071 – مجلس الوزراء يقرّر: إزالة كل التعديات على أراضي الدولة:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/12071/article/436694.html

[130] وزير العدل يؤكد أن ما تمّ إزالته مبانٍ ومنشأت غير مرخصة لا تخصّ مذهباً معيّناً بل شملت جميع التعديات الإنشائية أيّاً كانت:

http://www.bna.bh/portal/news453852/

[131] وزير العدل لـ "البلاد": المنشآت المخالفة شملت الطائفتين ولا نستثني أحداً. صحيفة البلاد البحرينية عدد 932 الأربعاء 04 مايو 2011:

http://www.albiladpress.com/article98109-1.html

[132] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3182 – الأربعاء 25 مايو 2011م الموافق 22 جمادى الآخرة 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3182/news/read/562698/1.html

[133] مدينة حمد التي يشتكي قاطنيها من الشيعة منذ سنين من منعهم من بناء مسجد يخصّهم وخصوصاً أنهم يشكّلون نسبة كبيرة من قاطني هذه المدنية إلا أنه لا يوجد بها إلا عدد قليل جداً من دور العبادة الخاصة بالشيعة بينما هناك العشرات من المساجد التي تخصّ المذهب السنّي في تمييز واضح ممنهج.

[134] اعتمدنا هنا وفي المعلومات اللاحقة على تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان المعدّ لهذا الغرض، انظر التقرير على الرابط:

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node4194/

[135] صحيفة الإندبندنت 19 أبريل 2011:

Bahrain escapes censure by west as crackdown on protesters intensifies:

http://urlmin.com/wdnf

[136] تقرير لجنة تقصّي الحقائق.

[137] Bahrain’s Anti-union Repression On:

http://www.ituc-csi.org/bahrain-s-anti-union-repression.html?lang=en

[138] وحيث إن مملكة البحرين قد انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتمّ التصديق على انضمامها بتاريخ 12 أغسطس 2006، وصدر بشأن ذلك القانون رقم (56) لسنة 2006، ونشر في الجريدة الرسمية في العدد (2752) بتاريخ 16 أغسطس 2006. ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه، قد نصّت على أنه: «في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدّد حياة الأمة والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي». واستناداً إلى الفقرة رقم (3) من المادة اعلاه بادرت المملكة بتاريخ 28 ابريل 2011 الى ابلاغ الامين العام للامم المتحدة باستخدام حق عدم التقيّد المنوّه به في الفقرة (أ)، وبتاريخ 13 يونيو 2011 قامت المملكة أيضاً بإبلاغ الأمين العام بفحوى المرسوم الملكي رقم (39) لسنة 2011 برفع حالة السلامة الوطنية.

[139] وكالة بنا 1600 جمت 19/05/2011:

http://www.bna.bh/portal/news/457271

[140] http://www.aldaronline.com/Dar/Detail2.cfm?ArticleID="166790

[141] في 12 مايو محكمة السلامة الوطنية الابتدائية (لدائرة الثانية):

أصدرت أحكامها على خمسة عشر متهماً في قضايا الجنح (كالتجمهر في مكان عام والقيام بأعمال شغب وحيازة منشورات والتحريض علناً على كراهية النظام) حيث قضت بإدانة المتهمين التالي أسماؤهم بالعقوبات التالية:

1. ياسر عباس ابراهيم (الحبس لمدة سنة واحدة)
2. علي ابراهيم سلطان (الحبس لمدة سنة واحدة)
3. عبدالإله أحمد يوسف (الحبس لمدة سنة)
4. عبدالإله عبدالله أحمد (الحبس لمدة سنة واحدة)
5. جاسم عبدالله جاسم (الحبس لمدة سنة واحدة)
6. السيد نزار صالح (الحبس لمدة سنة واحدة)
7. حسن سلمان معتوق (الحبس لمدة ثلاث سنوات)
8. حسين محمد معراج (الحبس لمدة سنة)
9. أحمد سمير أحمد (الحبس لمدة سنة واحدة)
10. أحمد جعفر أحمد (الحبس لمدة سنة واحدة)
11. هشام جمعة عبدالله (الحبس لمدة سنة واحدة)
12. جعفر عبدالله محمد (الحبس لمدة سنة واحدة)

كما قضت المحكمة ببراءة عدد ثلاثة من المتهمين وهم المدعوّ/ مصطفى صالح ناصر والمدعوّ/ إبراهيم منصور حسن والمدعوّ/ مرتضى أحمد عبدالله. وفي 16 مايو عقدت محكمة السلامة الوطنية الابتدائية (الدائرة الثانية) جلستها بتاريخ اليوم الاثنين الموافق 16 / 5 / 2011م حيث قضت بإدانة عدد من المتهمين في قضايا الجنح (كالتجمهر في مكان عام والقيام بأعمال شغب وحيازة منشورات والتحريض علنا على كراهية النظام) حسب الآتي:

1. ماجد علي محمد (الحبس لمدة سنة)

2. ابراهيم سلمان عبدالله (الحبس لمدة سنة ومصادرة المواد المضبوطة وهي عبارة عن سلاح أبيض)

3. محمد ملا أحمد (الحبس لمدة سنتين)

4. حسن منصور حسين (الحبس لمدة سنتين)

5. حسين علي أحمد (الحبس لمدة ثلاث سنوات)

6. جعفر محمد إبراهيم (الحبس لمدة ثلاث سنوات)

7. هيثم شبر شرف (الحبس لمدة سنتين).

في 19 مايو أحمد مكي محمد حسن بالحبس لمدة خمس سنوات عن تورطه في وقائع الاشتراك في تجمهر في مكان عام بغرض الإخلال بالأمن وارتكاب الجرائم وذلك في كل من دوار مجلس التعاون ومنطقة عالي وأمام المرفأ المالي وفي مجمع السلمانية الطبي بالإضافة إلى القيام بأعمال شغب واستخدام العنف. ونقلت وكالة أنباء البحرين (بنا) عن الشيخ فواز بن محمد أن عدد المفرج عنهم منذ إعلان حالة السلامة الوطنية بلغ 515 شخصاً، وأن عدد الموقوفين من الطواقم الطبية 46 موقوفاً 29 منهم يواجهون تهما جنائية و17 جنح. أما في 24 مايو عقدت محكمة السلامة الوطنية (دائرة الجنح) جلستها حيث أصدرت عدد من الأحكام القضائية وهي كالآتي:

1. راشد عدنان علوي السيد، الحبس لمدة سنة عن تهمة الاشتراك في تجمهر في مكان عام بغرض ارتكاب الجرائم والإخلال بالنظام العام .

2. حسن جعفر علي مهنا، الحبس لمدة سنة عن تهمة الاشتراك في تجمهر في مكان عام بغرض ارتكاب الجرائم والإخلال بالأمن العام، والحبس لمدة ثلاثة أشهر عن تهمة قيادة مركبة باستعمال لوحات خاصة بمركبة أخرى . والبراءة من تهمة التحريض على كراهية النظام علناً.

3. السيد أحمد مصطفى محمد، الحبس لمدة سنة عن تهمة الاشتراك في تجمهر في مكان عام بغرض إرتكاب الجرائم والإخلال بالأمن العام .

4. حسن عيسى محمد، الحبس لمدة سنة عن تهمة حيازة وإحراز منشورات بغرض قلب نظام الحكم السياسي والاجتماعي في مملكة البحرين ومصادرة المضبوطات .

وفي 29 مايو عقدت محكمة السلامة الوطنية (دائرة الجنح) جلستها حيث أصدرت عدداً من الأحكام القضائية وهي كالآتي:

1. فاضل عباس أحمد، وسلمان عباس أحمد، وناصر هود إبراهيم، وعلي محمد عبدالله، ومحمد عادل أحمد، ويوسف عبدالله علي، وجعفر مهدي حسن، الحبس لمدة سنة لكل منهم عن تهمة الاشتراك في تجمهر في مكان عام بغرض ارتكاب الجرائم والإخلال بالنظام العام .

2. عبدالسلام محمد جاسم ، الحبس لمدة سنتين عن تهمة الاشتراك في واقعتي تجمهر في مكان عام بغرض إرتكاب الجرائم والإخلال بالأمن العام.

3. علي خليفة حسن، الحبس لمدة أربع سنوات عن تهمة الاشتراك في عدة وقائع تجمهر في مكان عام بغرض ارتكاب الجرائم والإخلال بالأمن العام وحيازة وإحراز محرّر يتضمن ترويجاً لقلب وتغيير النظام السياسي للدولة ومصادرة المواد المضبوطة .

وقضت المحكمة ببراءة كل من المدعوّ/ علي عبدالله يوسف ، ومحمد حسين سلمان مما أسند إليهما من تهم.

فيما قضت ببراءة كل من المدعوّ/ محمد حسن عبدالنبي والمدعوّ/ علي صالح علي والمدعوّ/ وهيب عبدالله أحمد من التهمة المسندة إليهم .

30 مايو عقدت محكمة السلامة الوطنية (دائرة الجنح) جلستها حيث أصدرت عدداً من الأحكام القضائية وهي كالآتي:

1. حسن عبدالله سعيد، الحبس لمدة سنتين عن تهمة الاشتراك في واقعتي تجمهر في مكان عام بغرض ارتكاب الجرائم والإخلال بالنظام العام .

2. محمد علي كاظم، الحبس لمدة سنة عن تهمة الاشتراك في تجمهر في مكان عام بغرض ارتكاب الجرائم والإخلال بالنظام العام .

3. أحمد علي محمد، الحبس لمدة ثلاث سنوات عن تهم الاشتراك في عدة وقائع تجمهر في مكان عام بغرض ارتكاب الجرائم والإخلال بالأمن العام، وحيازة منشورات بغرض قلب نظام الحكم السياسي والاجتماعي مع الحكم بمصادرة المضبوطات .

[142] مقابلة خاصة اجراها الكاتب مع النائب السابق خليل مرزوق، جمعية الوفاق بتاريخ 2 سبتمبر 2012.

[143] انظر في هذا الصدد ما أثارناه في كتاب الانتقال الديمقراطي.

[144] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الفقرة 226.

[145] انظر تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الفقرات (137–140) والفقرات (229–234).

[146] مقابلة خاصة اجراها الكاتب مع النائب السابق خليل مرزوق بتاريخ 2 سبتمبر.

[147] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الفقرة 246.

[148] مقابلة خاصة أجراها الكاتب مع رضي الموسوي بتاريخ 26 / 7/ 2011.

[149] كان التشكيل الأول للجنة العليا يوم 19 فبراير 2011 من اثني عشر (12) عضواً على أن يزاد الأعضاء إلى 15 عضوا ، مثّلت الجمعية الإسلامية وجمعية المنبر بعضو واحد لكل منهما ومثّلت جمعية الأصالة بعضوين، ثم اقترح بعض

الأعضاء في اللجنة من غير أعضاء الجمعيات الإسلامية زيادة التمثيل لهذه الجمعيات بعضو آخر لكل منها فزيد لكل منها عضو آخر، وبذلك أصبحت للجمعية الإسلامية وجمعية الشورى ثلاثة أعضاء ولجمعية التربية وجمعية الأصالة ثلاثة أعضاء ولجمعية الإصلاح وجمعية المنبر عضوان.

[150] مقابلة خاصة أجراها الكاتب مع رضي الموسوي بتاريخ 26 / 7/ 2011.

[151] آفاق مسدودة للتسوية البحرينية في انتظار... جيفري فيلتمان.. الحكومة: المملكة دستورية بالفعل رويترز أخبار - أخبار عربية الجمعة, 25 فبراير/شباط 2011. 10:49.

[152] آفاق مسدودة للتسوية البحرينية في انتظار... جيفري فيلتمان.. الحكومة: المملكة دستورية بالفعل رويترز أخبار - أخبار عربية الجمعة, 25 فبراير/شباط 2011. 10:49.

[153] آفاق مسدودة للتسوية البحرينية في انتظار... جيفري فيلتمان.. الحكومة: المملكة دستورية بالفعل رويترز أخبار - أخبار عربية الجمعة, 25 فبراير/شباط 2011. 10:49.

[154] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3101 - الجمعة 04 مارس 2011 م الموافق 29 ربيع الاول 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3101/news/print/530366/1.html

[155] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3106 - الأربعاء 09 مارس 2011 م الموافق 04 ربيع الثاني 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3106/news/read/531294/1.html

[156] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الفقرة 525.

[157] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3128 - الخميس 31 مارس 2011 م الموافق 26 ربيع الثاني 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3128/news/read/535097/1.html

[158] وكالة أنباء البحرين ولي العهد: نشاط كبير للتعامل مع قضايا أساسية بعد رفع «السلامة الوطنية« بتاريخ 26 مايو 2011.

[159] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3175 – الأربعاء 18 مايو 2011 م الموافق 15 جمادى الآخرة 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3175/news/read/561532/1.html

[160] وكالة أنباء البحرين « بنا» وزير الخارجية: ملتزمون بالحوار لتحقيق تطلعات الجميع، 18 مايو 2011.

[161] واشنطن – أ ف ب، رويترز.

[162] انظر صحيفة أخبار الخليج السبت 21 مايو 2011 م الموافق 18 جمادى الآخرة 1432هـ:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/12111/article/444071.html

[163] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3188 – الثلثاء 31 مايو 2011 م الموافق 28 جمادى الآخرة 1432 هـ.

وبدا اهتمام الشارع كبيراً جداً بأحاديث عن خطاب سيلقى (الثلاثاء) أو (الأربعاء)، أو سيتضمّنه لقاء سيجمع عاهل البلاد برؤساء تحرير الصحف المحلية، والذي قيل إنه أجل (الثلاثاء). ويأتي كل ذلك في ظلّ دعوات تنتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي لبدء تحركات شعبية جديدة، قد تعيد الساحة السياسية البحرينية لحالة «مربعها الأول» انظر «ماذا تنتظر البحرين بعد رفع السلامة الوطنية»؟:

http://www.alwasatnews.com/3188/news/read/563670/1.html

[164] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3177 – الجمعة 20 مايو 2011 م الموافق 17 جمادى الآخرة 1432 هـ:

http://www.alwasatnews.com/3177/news/read/561868/1.html

[165] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3191 – الجمعة 03 يونيو 2011 م الموافق 02 رجب 1432 هـ:

http://www.alwasatnews.com/3191/news/read/564214/1.html

[166] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3184 – الجمعة 27 مايو 2011 م الموافق 24 جمادى الآخرة 1432 هـ:

http://www.alwasatnews.com/3184/news/read/563047/1.html

[167] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3184 – الجمعة 27 مايو 2011 م الموافق 24 جمادى الآخرة 1432 هـ. بحسب الأرقام التي أظهرتها اللجنة المالية النيابية في تقريرها النهائي بشأن الموازنة الحالية، فإن كلفة زيادة رواتب القطاع العام تبلغ 148 مليون دينار، بالإضافة إلى ضخّ 30 مليون دينار للتأمين ضدّ التعطّل الذي سترتفع كلفته مع زيادة الرواتب. وتأتي نحو 87 في المئة من الإيرادات العامة من النفط، وتظهر موازنة الدولة لعامي 2011 و2012 أن الإيرادات النفطية تبلغ ما مجموعه ملياراً و997 مليون دينار في العام 2011 أي بنسبة 86.85 في المئة من إجمالي الإيرادات، ومليارين و58 مليون دينار في 2012، بنسبة 87 في المئة من مجمل الإيرادات لهذا العام. ويبلغ الإنتاج المتوقّع من حقل البحرين 27694 برميلاً يومياً للعام الجاري، و150 ألف برميل من حقل أبو سعفة البحري. وبمقارنة نسب الاعتماد على النفط كمورد أساسي في الموازنات الحكومية، يتضح أن الاعتماد على النفط تنامى بنسبة تزيد على 10 في المئة عما كان عليه في الموازنة الماضية (2009 و2010)، إذ كانت نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية المعتمدة فيها 76.31 في المئة، فيما أظهر الحساب الختامي للعام 2009 الذي صدر مؤخراً أن هذه النسبة ارتفعت لذلك العام إلى 83 في المئة. وقدرت الحكومة الإيرادات غير النفطية بما مجموعه 252.422.000 دينار للعام 2011، والمبلغ ذاته للعام الذي يليه، بما يشكل 11.36 في المئة من إيرادات الموازنة. أما الإعانات، فبلغت 37 مليوناً و600 ألف دينار لكل عام، ممثلة ما نسبته 1.69 في المئة من إجمالي الإيرادات المتوقّعة لموازنة العام الجاري والذي يليه أنظر توقعات بانخفاض عجز «موازنة 2011» إلى النصف:

http://www.alwasatnews.com/3184/news/read/563047/1.html

[168] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3186 – الأحد 29 مايو 2011 م الموافق 26 جمادى الآخرة 1432 هـ، البرلمان الأوروبي قلق بشأن «التمييز» في البحرين:

http://www.alwasatnews.com/3186/news/read/563359/1.html

[169] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3196 – الأربعاء 08 يونيو 2011 م الموافق 07 رجب 1432 هـ:

http://www.alwasatnews.com/3196/news/read/565053/1.html

[170] وكالة بنا – ممثّل العاهل يشكر أهالي المحرق لوقفتهم مع القيادة.

[171] وكالة أنباء البحرين الملك: أهل البحرين بتشاورهم سيجتازون أزمتهم الخميس 2 يونيو 2011 م الموافق 01 رجب 1432هـ.

[172] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3210 – الأربعاء 22 يونيو 2011 م الموافق 20 رجب 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3210/news/read/567562/1.html

[173] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3190 – الخميس 02 يونيو 2011 م الموافق 01 رجب 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3190/news/read/564032/1.html

[174] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3190 – الخميس 02 يونيو 2011 م الموافق 01 رجب 1432 هـ:

http://www.alwasatnews.com/3190/news/read/564032/1.html

[175] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3191 – الجمعة 03 يونيو 2011 م الموافق 02 رجب 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3191/news/read/564221/1.html

[176] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3190 – الخميس 02 يونيو 2011 م الموافق 01 رجب 1432هـ. حضر اللقاء رؤساء وممثلو الجمعيات السياسية كجمعية الوفاق الوطني الاسلامية والمنبر الوطني الإسلامي والأصالة الإسلامية والمنبر الديمقراطي التقدمي والتجّمع القومي الديمقراطي والتجمّع الوطني الديمقراطي وميثاق العمل الوطني والوسط العربي الإسلامي والإخاء الوطني وحركة العدالة الوطنية والشورى الإسلامية والرابطة الإسلامية والصف الإسلامي والحوار الوطني والتجمّع الوطني الدستوري وتجمع الوحدة الوطنية:

http://www.alwasatnews.com/3190/news/read/564041/1.html

[177] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3191 – الجمعة 03 يونيو 2011 م الموافق 02 رجب 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3191/news/read/564213/1.html

[178] مقابلة خاصة أجراها الكاتب مع رضي الموسوي نائب الأمين العام لجمعية العمل الديمقراطي بتاريخ 28 أغسطس 2011.

[179] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3207 – الأحد 19 يونيو 2011 م الموافق 17 رجب 1432 هـ:

http://www.alwasatnews.com/3207/news/read/566937/1.html

[180] «حوار التوافق الوطني» انطلق بـ «الوفاق» وترحيب أميركي. صحيفة المستقبل «اللبنانية» – الأحد 3 تموز 2011 – العدد 4044.

[181] جمعية الوفاق لن تدخل الحوار الوطني في البحرين موقع cnn الجمعة، 22 تموز/ يوليو 2011.

[182] فور موافقة الجمعيات السياسية على الدخول في حوار التوافق الوطني رشّحت الوفاق خمسة من أعضاءها يمثلوها في المحاور الرئيسة الأربعة (الاجتماعية والحقوقية والاقتصادية والسياسية) يتقدّمهم النائب المستقيل خليل مرزوق إلا أنها أوردت اسم النائب المستقيل جواد فيروز وهو احد الموقوفين على ذمة قضية سياسية، أما جمعية وعد فقد وصل أعضاءها وهم يضعون صورة أمينهم العام إبراهيم شريف المحكوم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وقالت منيرة فخرو لـ قناة «العربية» إن إبراهيم شريف عضو شرفي للجنة التي تمثل (وعد) بالرغم من أنه داخل السجن، وأهم ما يميز مرحلة الحوار في البحرين هو أن الجميع اتفق على اسقاط فرضية تمثيل الشعب البحرين من قبل طرف دون الآخر وهو ما كان نقطة الجدل في مرحلة ما قبل الحوار.

[183] (صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3222 – الإثنين 04 يوليو 2011 م الموافق 02 شعبان 1432هـ):

http://www.alwasatnews.com/3222/news/read/570732/1.html

[184] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3219 – الجمعة 01 يوليو 2011 م الموافق 29 رجب 1432 هـ:

http://www.alwasatnews.com/3219/news/read/570263/1.html

[185] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3221 – الأحد 03 يوليو 2011م الموافق 01 شعبان 1432هـ:

http://www.alwasatnews.com/3221/news/read/570557/1.html

[186] صحيفة الوسط البحرينية – العدد 3237 – الثلاثاء 19 يوليو 2011 م الموافق 17 شعبان 1432هـ.

حول هذه المواقف والبيانات والتصريحات الخاصة بانسحاب جمعية الوفاق من الحوار الوطني:

http://www.alwasatnews.com/3237/news/read/573201/1.html

[187] يُعَدّ البروفيسور محمود شريف بسيوني أحد أبرز فُقهاء القانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهو حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة، ودكتوراه في فقه القانون من جامعة إنديانا، وماجستير في القانون من كلية جون مارشال، ودكتوراه في علوم القانون من جامعة جورج واشنطن. وقد شغل عدداً من المناصب في الأمم المتحدة. منها رئاسة لجنة الصياغة في المؤتمر الدبلوماسي المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومنصب رئيس لجنة الصياغة لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة واساءة استعمال الصلاحيات عام 1985. ولبسيوني خبرة عمل سابقة في لجان التحقيق. فقد ترأّس في الآونة الأخيرة لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا كما شارك في لِجان التحقيق في حالة حقوق الإنسان في أفغانستان بين عامي 2001 و 2006 وانتهاكات القانون الإنساني

الدولي في يوغوسلافيا السابقة و قد تلقّى دعوات من الرئيسين المصريين السابقين (أنور السادات وحسني مبارك) للمُشاركة في الوزارات المصرية، إلا أنه اعتبر أنّ القانون أقرب الى قلبه وسلوكه من السياسة، إضافة الى ابتعاده لسنوات عديدة عن مصر وثقافتها السياسية كان سُجِنَ قبل ذلكً من قبل السلطات الفرنسية، لتدريبه المناضلين الجزائريين ابان حرب التحرير الجزائرية.

[188] بارعة علم الدين مقابلة السيد بسيوني مع جريدة الحياة اللندنية الأربعاء 30، تشرين الثاني، 2011.

[189] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3218 - الخميس 30 يونيو 2011 م الموافق 28 رجب 1432 هـ.

http://www.alwasatnews.com/3218/news/read/5700791/.html

[190] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3243 - الإثنين 25 يوليو 2011 م الموافق 24 شعبان 1432 هـ.

http://www.alwasatnews.com/3243/news/read/5741561/.html

[191] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3265 - الثلاثاء 16 أغسطس 2011 م الموافق 16 رمضان 1432 هـ.

http://www.alwasatnews.com/3265/news/read/5837001/.html

[192] صحيفة الأهرام المصرية – 17 أغسطس 2011

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=606882&eid=395

[193] مقابلة السيد بسيوني مع إذاعة wbez في شيكاغو:

http://www.youtube.com/watch?v=7Z_aMyhZDy4

[194] بيان مركز حقوق الإنسان.

[195] العربية – الخميس 24 نوفمبر 2011، بسيوني: لا يوجد في البحرين ما يدعو ل "ثورة" و "الوفاق" أضاعت الفرصة:

http://www.alarabiya.net/articles/2011178985/24/11/.html

[196] بارعة علم الدين: مقابلة السيد بسيوني مع جريدة الحياة اللندنية الأربعاء 30، تشرين الثاني، 2011.

[197] لقاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق مع ممثلي جمميات ومنظمات المجتمع المدني بتاريخ 24 يوليو 2011.

[198] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3274 - الخميس 25 أغسطس 2011 م الموافق 25 رمضان 1432 هـ.

http://www.alwasatnews.com/3274/news/read/5851431/.html

[199] كلمة رئيس اللجنة البحرينية المستقلة لتقصى الحقائق في 24 نوفمبر 2011.

http://urlmin.com/yii4

[200] موقع اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق:

http://urlmin.com/yijr

[201] Bahrain's human – right report the king's risky move a surprisingly candid report offers a slim chance of reconciliation. Nov 26th 2011.

http://www.economist.com/node/21540304

[202] صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3366 - الجمعة 25 نوفمبر 2011 م الموافق 29 ذي الحجة 1432 هـ.

http□□□www□alwasatnews□com□3366□news□read□6105161□□html